

# الموسوعة الذهبية

للقوانين القانونية  
التي قرنتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشاءها عام ١٩٣٦

الاستاذ  
عبد القادر بن عبد الحميد  
مدرس الحقوق بالجامعة المصرية

الإصدار الجبشاني

الجميع المتخصص

تدارك الدار المصرية للموسوعات وجميع الحقوق محفوظة  
طبعة ١٩٣٦ في ٥٣٠ صفحة











# المسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين

حسن الفكري و عبد النعماني

الماتيا له محكمة النقض

الإصدار الجفاني

الجزء الخامس

---

إصدار: السدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٣٩٣٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ

فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## مُهِدَةٌ

إلى رجال المتانون عامة  
ومستشاري محكمة النقض المصرية خاصة  
... نهدي هذا المجهود المتواضع  
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

م. الفكري ر. عبد النعم



## تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخلج القلب البشري بحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والتقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي . والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والانعاسة فيها ، فإنها تقصر عن الإحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ التقاضي من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه لحيثا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سيديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل للتقاضي في الغالب من درجتين ، حتى يضلع قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا بهيئتها الأولى تفسر القوانين تفسيرا صحيحا يبين السبيل أمام سائر المحاكم ، فيصلح بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

\*\*\*

وقى التنظيم القضائي المصري بدا تاريخ الطعن بالنقض بما أجرته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٢ من الطعن بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجناح بمقتضى التعديل الذي أدخله الأمر العالي الصادر في ٥ يولييه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تخضع بالفعل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جميعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بمعد ذلك الى محكمة الاستئناف  
بمصر التي باتت إحدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع  
اليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

\* \* \*

وإذا كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى أخرى  
أثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضائتها كما جرت العادة السنوية  
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء لو أن يتحدد  
لها مبدأ مستقر .

\* \* \*

ومن ناحية أخرى لم يكن الشلوع المصرى يعرف نظاما لتصحيح  
ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .  
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص بمعدل قانون المرافعات الأهلى  
تمجيلا بمقتضاه أخذ عن القانون المخطط نظام الدوائر المجمعة بمحكمة  
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢  
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة  
في ٢١ مسألة من المسائل القضائية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام  
المحاكم .

\* \* \*

على أن نظام الدوائر المجمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً  
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الإحالة الى الدوائر  
مجموعة أمراً جوازياً للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط  
للإحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض  
في نقطة قانونية واحدة .

\* \* \*

وقد ظل الحال على النحو المتقدم — سواء في المواد الجنائية  
أو في المواد المدنية والتجارية — الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام  
فبعد بذلك تقضى هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة  
اليه .



وقد حققت محكمة النقض ابل البلاد فيها ، فأزالت الخلاف .  
وثبتت القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادي يستظمه كل  
مشتغل بالقانون .

\* \* \*

وإذا كانت الجهود المعديدة والمخلصة قد تضارعت وتنافست عليا  
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التي خلفتها جهود الجهادية من رجال  
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا — ورغم تلك الجهود —  
ما زلنا نلهم احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد  
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من — أقر مواطني الدول  
العربية الشقيقة ، إلى عمل على جديد شامل يمكن الرجوع إليه  
للتوفيق على ذلك الصرح الشايع من الفكر القانوني المجرد الذي حفلت به  
أحكام محكمة النقض المصرية — بدائرتها الجنائية والمدنية — منذ انشائها  
وحتى الآن .

\* \* \*

وإذا كنا في جهودنا السابقة قد استطنا — بمون الله — أن نقدم  
للمكتبة القانونية — المصرية والعربية — العديد من المراجع العلمية ، سواء  
في مجال التأليف أو في مجال التلخيص والتجريب والتبويب والنشر .  
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت — والحمد لله — ترحيبا كبيرا أتى —  
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون — بل أيضا من أساتذة  
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجمالة الاضطلاع بمسئولية  
العمل الذي نفعه الآن ، واستشعرنا لجلال المهمة ، وحرصنا  
على بلوغ الغاية التي ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التي تخبرناها  
لصعود هذا العمل ونعني بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل  
ذلك جعلنا نسمي إلى تضامير الجهود ، فأثرنا المشاركة في تحمل العبء .

\* \* \*

نألى رجال القانون والمهنيين بمولمه — في مصر وفي سائر  
البلاد العربية والاجنبية — يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا  
العملية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها  
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٢١ » والتي  
تصدر بمون الله — في إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثاني يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اسس ابجدي موضوعي  
زوجه في سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ  
الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين  
على سرعة البحث .

\* \* \*

كما انه استكمالاً للمباعدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي - ففيها  
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تطبيق كبار فقهاء القاتون بالنسبة  
لبعض المبادئ التي انتهت اليها محكمة النقض والتي احتتم حولها الخلاف  
او ثار بشأنها الجدل .

\* \* \*

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المظمة  
التي بذلها الجهاز الفني لمحونة التشريع والتضياء وكذا الادارة الفنية  
لدار المربية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة  
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمعصية .

المؤلفان

حسن الفكهتي ، عبد المتعم حسني

للعمارة في أكتوبر سنة ١٩٨١

**فهرس تصفيل**  
**بموضوعات الجزء الخامس**  
**من الاسرار الجنائي**

الصفحة	الموضوع
١	خبز
٣	الفصل الاول - جريمة لتساج خبز دون الوزن المقرر
١٥	الفصل الثاني - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة
٢٠	الفصل الثالث - تمسبب الاحكام
٢٤	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٢٧	خطف
٢٩	الفرع الاول - اركان الجريمة
٣٦	الفرع الثاني - للتصيد الجنائي
٣٩	الفرع الثالث - تمسبب الاحكام
٤٣	خمس
٤٩	دخان
٥١	الفرع الاول - جريمة خلط وعش للدخان
٥٩	الفرع الثاني - جريمة زراعة وحيارة الدخان

٦٥	الفرع الثالث - جريمة تهريب الدخان
٨٣	دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه
٨٩	دس-تور
٩٣	دعارة
٩٥	الفصل الأول - جريمة التحريض على الفسق والفسجور
١٠٧	الفصل الثاني - جريمة لدولة محل للدعارة
١٢٠	الفصل الثالث - جريمة للتمويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة
١٢٣	الفصل الرابع - تسبیب الأحكام
١٣٣	الفصل الخامس - العقوبة المقررة في شأن مكافحة الدعارة
١٣٩	دعوى جنائية
١٤١	الفصل الأول - تحريك الدعوى
١٤١	للفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى
١٤١	( أ ) توقف للدعوى على طلب أو إذن
١٥٦	(ب) تحريك الدعوى في جرائم الموظفين
١٦٤	الفرع الثاني - سلطة النيابة في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات
١٧١	الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلسات
١٧٢	للفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة النقض والجنايات
١٨٢	الفصل الثاني - نطاق الدعوى

١٨٢	الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية
١٨٢	الفرع الثاني - أمام المحكمة الاستئنافية
١٨٥	الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات
١٨٦	الفصل الثالث - وقف الدعوى
١٩٠	الفصل الرابع - لنقض الدعوى
١٩٠	الفرع الأول - للتقادم
٢٣٤	الفرع الثاني - للتنازل
٢٣٧	الفرع الثالث - الوفاء
٢٣٨	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٢٤٧	دعوى مباشرة
٢٦	دعوى معنوية
٢٦٣	الفصل الأول - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المعنوية
٣٣١	الفصل الثاني - إجراءات الدعوى المعنوية أمام المحاكم الجنائية
	الفرع الأول - خضوع الدعوى المعنوية للإجراءات المقررة
٣٣١	في قانون الإجراءات
	الفرع الثاني - سقوط حق المدعى المعنوي في اختيار
٣٣٢	الطريق الجنائي
	الفرع الثالث - وجوب الفصل في لدعويين
٣٣٣	الجنائية والمعنوية معا

- ٣٣٦ الفرع الرابع - اعتبار الدعى المبنى ، تاركاً لدعواه
- ٣٤٣ الفرع الخامس - للحكم بالبراءة واثره على الدعى المبنية
- الفرع السادس - سلطة المحكمة فى تغيير اساس  
٣٤٦ الدعى المبنية
- ٣٥٠ الفرع السابع - استئناف الحكم فى الدعى المبنية
- ٣٦٥ الفصل الثالث - المسئولية عن الاعمال الشخصية
- الفرع الأول - عناصر المسئولية  
٣٦٥
- الفرع الثانى - التضامن فى المسئولية  
٣٧٤
- الفصل الرابع - المسئولية عن عمل الغير  
٣٨٨
- الفرع الأول - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة  
٣٨٨
- الفرع الثانى - مسئولية متولى الرقابة  
٤٠٩
- الفرع الثالث - مسئولية صاحب البناء  
٤١٣
- الفصل الخامس - جزاء المسئولية ( التعمويض )  
٤١٥
- الفرع الأول - للتعمويض عن الضرر المادى  
٤١٥
- الفرع الثانى - للتعمويض عن الضرر الادبى  
٤١٧
- الفرع الثالث - للتعمويض عن الضرر المحتمل  
٤٢٠
- الفرع الرابع - تقدير التعمويض  
٤٢٢
- الفرع الخامس - تسبب احكام التعمويض  
٤٣٦
- الفصل السادس - انقضاء الدعى للمبنية  
٤٤٦
- الفصل السابع - مصاريف الدعى المبنية  
٤٤٩

الصفحة	الموضوع
٤٥٦	الفصل الثامن - مسائل متنوعة
٤٦٧	دفاع
٤٦٩	الفصل الأول - حضور المحامي
٥٠٩	الفصل لثاني - ما يعتبر لخلالا بحق الدفاع
٥٨٨	الفصل الثالث - ما لا يعتبر لخلالا بحق الدفاع
٦٧٠	الفصل الرابع - استجواب المتهم
٦٧٢	الفصل الخامس - طلب التاجيل
٦٨٤	الفصل السادس - طلب التحقيق
٦٩٠	الفصل السابع - طلب نحب خبير
٧١٢	الفصل الثامن - طلب سماع الشهود
٧٣٨	الفصل التاسع - طلب ضم أوراق
٧٤٩	الفصل العاشر - طلب فتح باب المرافعة
٧٥٦	الفصل الحادي عشر - تقديم مذكرات
٧٦٦	الفصل الثاني عشر - طلب المعاينة
٧٧٨	الفصل الثالث عشر - مسائل متنوعة





## خبز

الفصل الاول — جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر

الفصل الثانى — جريمة صنع خبز مخالف للبواصفات المعتادة

الفصل الثالث — تسبب الاحكام

الفصل الرابع — مسئل متنوعة



## الفصل الاول

### جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر

١ - عدم خضوع أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الى قواعد اثبات خاصة .

✳ ان المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على ان يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز التسامح فيها في وزن الخبز بسبب الجفاف لم تخول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة الا به . فاذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الارغفة واخذ المتوسط غذلك منه لا يكون الا بمثابة ارشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا يترتب على مخالفته تقيد الحق المقرر للقاضي بمقتضى اثنائون من الحكم في الجرائم بكابل الحرية من واقع الادلة المقدمة اليه غير مقيد بدليل معين .

( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ )

٢ - انتاج خبز دون الوزن المقرر - توفر الجريمة كيفما كان عدد الارغفة التي وجدت ناقصة الوزن .

✳ ان جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الارغفة التي وجدت ناقصة الوزن اذ ان ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الارغفة اثنا ورد على سبيل التنظييم لا الالتزام .

( طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ س ٨ ص ٩٥٢ )

٣ - القرار الصادر من وزير التكوين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لاصحاب المخابز مركزا او وضعا اصلح من القانون القديم .

✳ ان تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب اصحاب المخابز ولا يترتب عليه التيسير عليهم او التخفيف من اعبائهم المادية او زيادة ارباحهم ، انما الهدف من اصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحقة تتصلب بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لاصحاب المخابز ولا تنشئ لهم مركزا او وضعا يكون اصلح له من اثنائون القديم ، وبذلك يكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقا للفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ س ١٧ ص ٢٢٢ )

#### ٤ — عدم التسليم في وزن الخبز المشوى بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

\* مفاد نص المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعطلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه لا يتساح في وزن الخبز المشوى بسبب الجفاف في جميع الأحوال .  
( طعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ من ١٧ ص ٨٧٠ )

#### ٥ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن القانوني — قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن .  
( طعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ من ١٧ ص ٨٧٠ )

#### ٦ — معاقبة الشارع على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عبلا فيه أو عبلا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقوب .

\* مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ من قرار وزير التموين الرقيم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ — مجمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عبلا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقوب . ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها الى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه من عدم اخلاء البائع — ايا كان — من المسئولية بما للزعم به من تسليم الخبز بأوزن اذا طلب المشتري ذلك وبوضع ميزان حينما يباع الخبز ما لا يتصور معه غير تقرير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لاصحاب المخبز والمسئولين عن ادارتها ، وبين المسئولية الفعلية لكل من يقترف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلو الاخير من تبعه عمله اعتبارا على مساطة من لا يقع الفعل منه على اعتبار انه اراده افتراضا مما قد يفتح

32

\* ان جريمة انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد انتاجه كذلك  
مهما ضوئل مقدار النقص فيه - ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

٨ - ما يكفي لقيام جريمة صنع خبز أقل من الوزن .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن .

٩- انتاج خبز أقل من الوزن - حريمة - تعامها .

\* تتم جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار ان التاليم في هذه الجريمة يكن اساسا في مخالفة اهر الشلرع بالقرام اوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات اوتها . ومن ثم فله يكتفى لقيام الجريمة المثلر اليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للتقون او تعوده عن مراعاة تغذي احكمله .

١٠ - تغاير اوزان الخبز على توالى التشريعات - لا يتحقق به معنى القانون الاصلح .

\* القرارات التوفيقية التي تحدد أوزان الخبز أنها تخضع لاعتبارات

اقتصادية بحث لا تتمثل بمصلحة منتجى الخبز في شيء ولا تعدو ان تكون من قبيل التنظيمات التي تليها تلك الظروف في غير مجلس بقاعدة التحريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف وتأييم انتقاله عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت انتاجه ناقصا دون أن يرغع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

( ملن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ من ١٨ ص ١١٠٥ )

#### ١١ - خبز - جريمة - دفاع موضوعي .

\* متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعنين — قد اثاروا مطلبنا حول عدم تهوية الخبز بطريقة قانونية او احتيال نقص وزنه أثناء نقله . ومن ثم فإنه لا يقبل منهما اثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ملن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ من ١٨ ص ١١٠٥ )

#### ١٢ - المرجع في تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت صنعه .

\* مناط التأييم في جريمة صنع خبز ناقص الوزن يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في انتاج الرغيف ، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التوجيهية التي تحدد الأوزان ، لخضوعها لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتمثل بمصلحة منتجى الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تليها تلك الظروف بغير مجلس بقاعدة التحريم أو العناصر القانونية للجريمة ، الأمر الذي لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغيف وتأييم انتقاله عن الوزن المقرر . ومن ثم يكون المرجع في تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت صنعه ناقصا ، دون أن يرغع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات للوزن .

( ملن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٤٠ )

١٢ - تحقق المعجز في وزن الخبز البلى بعد مرور ثلاث ساعات على تهويته دون تأثير لما قد يطرأ بعد ذلك من زيادة في نسبة المعجز .

✽ المعجز في وزن الخبز البلى الذى يؤثبه القانون ، يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ثلاث ساعات وهو ما كشف الحكم عن ثبوته — وليس بذى بال بعد ذلك ما يطرأ من الزيادة في نسبة المعجز ، فإنه لا على الحكم أن هو اعرض عما اثره الطاعن في هذا الشأن وام يرد عليه ، مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .

( طعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٨٢/٢/١٩ من ١٩ ص ٢٢٩ )

١٤ - النص في القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله ، مقصود به الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وثبتت المخالفة .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وثبتت المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للاقضى بقتضى القانون في استبعاد عقيبته من عناصر الالبات المطروحة امله في الدعوى دون أن يقتضى بدليل معين .

( طعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٩ من ١٩ ص ٢٢٩ )

١٥ - تأثيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب الخبز او مخره او عملا فيه او أى شخص خلافاً .

✽ يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على بيع اخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز او مديرا له او عملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها الى القواعد العامة في قانون العقوبات ، الى النصوص الخاصة في القرار . وبذلك يكون القانون قد نحانحو التسوية بين المسئولية الفعلية لمن يقرض الفعل المنهى عنه حتى لا يخطئ عن ادارتها وبين المسئولية الافتراضية لاصحاب المخازن والمسئولين الاخير من تبعه فعله اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار

لنه لاراده اغراضا ما قد يفتح بلجا من الذرائع يتعذر به تنفيذ التلون حسبما لاراده الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن .  
( ظن رقم ١١٩١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٧٧ )

**١٦ — جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن — عدم استقراؤها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .**

\* ان المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزمان للمقاب على جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن ان يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان مخشش التكوين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو سلاخن ، ثم قلم بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية واثبت مقدار المعجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بما لم ينزع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، غاته لا جناح على المحكمة ان اكتفت بذلك بدون بيان مقدار المعجز في الخبز وهو سلاخن او عدد الارغفة التي قلم بوزنها وهى سلاخنة .

( ظن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ من ٢٠ ص ١٥٦ )

**١٧ — قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت انتاجه — لا يتحقق به معنى القانون الاصلح .**

\* قرار وزير التكوين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذى خفض وزن الرغيف من الخبز البلدى لا يتحقق به — وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة التناقض — معنى القانون الاصلح في حكم الفترة الثانية من المادة الخمسة من قانون المقويات .  
( ظن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢ من ٢٠ ص ٢١٢ )

**١٨ — تقدير المحكمة ان عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه الى الحد الذى وجد عليه — موضوعى .**

\* اذا كتبت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها لما موضوعية ان عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه الى الحد الذى وجد عليه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل اذ هو لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا .

( ظن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢ من ٢٠ ص ٢١٢ )



## ١٩ - تبوين - تفويض تشريعى - عدم الخروج عليه - خبز .

\* تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على انه : « يصدر وزير التبوين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية او محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف » . ومقتضى هذا النص ان التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التبوين يستعملها حسبما يراه بشرع معقب ، وقد استعمل وزير التبوين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، اما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا انما يعمل في حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة سابقة الذكر . ومن ثم غلن دفاع الطاعن بان وزير التبوين باصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — الذى نص فيه على عدم التسامح في اوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف — قد خرج على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون .

( طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ من ٢٠ الى ١٢٤٥ )

## ٢٠ - جريمة انتاج خبز ناقص الوزن - ارتكها .

\* تتم جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد انتاجه كذلك ، على اعتبار ان التائيم في هذه الجريمة يكمن اساسا في مخالفة امر الشارع بالتزام اوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات اربانها . ومن ثم غلنه يكفى لقيام الجريمة المشار اليها في حق الصانع علمه بان عمله مخالف للقانون او تعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه ، ويلتالى غلن ما ينمناه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطا في القانون او القصور في التسييب لعدم استظهار ركن القصد الجنائى يكون غير مسيد .

( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ من ٢٠ الى ١٢٥٩ )

## ٢١ - اثبات وزن الخبز في محضر مستقل - غير لازم .

\* لم يوجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التبوين اثبات وزن الخبز في محضر مستقل .

( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق . - جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ من ٢٠ الى ١٢٥٩ )

## ٢٢ - تموين - خبز - تسعير جبرى .

\* مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على انتاج او بيع الخبز ناقص الوزن او بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز او مديرا له او عابلا فيه .

( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٥١١ )

## ٢٢ - جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا - قيامها بصنع

### الارغفة ناقصة الوزن .

\* نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ مكرر ( ١ ) من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار الوزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ على انه لا يتسامح فى وزن الخبز الافرنكى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . ولما كان الحكم الملعون فيه قد بين النقص فى الخبز الافرنكى المضبوط من الوزن المقرر قانونا ، وكان قضااء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ، فان ما ينعاه الطاعنان على الحكم من التفاته عن بحث اثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ من ٢١ ص ٧٨٤ )

## ٢٤ - جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد

الارغفة التى وجدت ناقصة - ملصق عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الارغفة انما ورد على سبيل التنظيم لا الالتزام .

\* جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الارغفة التى وجدت ناقصة ، ذلك بان ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن معين من الارغفة انما ورد على سبيل التنظيم لا الالتزام ، ولم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له النواظ يوم المرافبة وانبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ونقيرق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة امامه فى الدعوى بغير أن يقتيد بدليل معين .

( طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ من ٢١ ص ٧٨٤ )

٢٥ — جريمة انتاج خبز ناقص الوزن — توافرها بمجرد انتاجه كذلك  
 مهما ضوئل بمقدار النقص فيه .

\* تتوافر جريمة انتاج خبز ناقص الوزن بمجرد انتاجه كذلك مهما  
 ضوئل بمقدار النقص فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وطبقا للثلاث  
 بمدوناته اطمئنتنا منه الى اقوال محرر المحضر — وفي حدود سلطته الموضوعية  
 — الى ان كمية الخبز التي ضبطت ووزنت وتبين انها ناقصة الوزن كانت  
 كلها من الخبز البلدى « الطرى » الخارج من بيت النار بعد تركه لتهوية  
 الكدة القانونية ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن —  
 القائل بأن بعض الخبز الذى وزن كان جلفا « ملفنا » مما كان له اثر في نقص  
 الوزن — بما يفنده ويضحى ما يثيره في شأنه مجرد جدل موضوعى مما لا يجوز  
 اثرته اهل محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/١ من ٢١ ص ٢٨٠٢ )

٢٦ — لاشان نسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير  
 التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما اوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار  
 من اوزان الخبز لا ينقص عنها — مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تنهض  
 لدحض مخالفته للوزن المقرر .

\* حددت المادة ٢٣ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل  
 والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصادر نفاذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥  
 لسنة ١٩٤٥ في شان العجين — نسبة الرطوبة في الخبز بما « لا يزيد على  
 ٤٠ ٪ سلفا و ٣٩ ٪ باردا » ولا شأن لهذه النسب والمواصفات بما اوجبه  
 المادة ٢٤ من ذات القرار من اوزان للخبز لا ينقص عنها ولا تنهض مطابقة  
 الخبز لنسبة الرطوبة لدحض مخالفته للوزن المقرر لان مخالفة اى من الامرين  
 يشكل جريمة مستقلة وثالثة بذاتها عن الاخرى رصد الاشعار لكل منها عقوبة  
 مستقلة .

( طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/١ من ٢١ ص ٢٨٠٢ )

٢٧ — لاعبرة باعتراف المتهم في شان وزن الخبز — العبرة في هذا الخصوص  
 بالميزان — اشارة الحكم الى الاعتراف على غير صحة — لا يقدر في سلامة  
 الحكم .

\* متى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه ، انه في  
 معرض الاستناد الى ادلة الادانة بجريمة صنع خبز بلدى اقل من الوزن

المقرر ، عول على المحضر الذى تلم به مفتش التووين وما ورد فيه من أوزان للخبز بناء على قبليه بوزنه ، فان هذا استدلال كاف وحده ، ولا وجه لغيره ، ذلك بأن الوزن لا يعول فيه الا على الميزان ، لما الاعتراف بغيره من الأدلة التى يمكن ان يؤخذ بها فى هذا الشأن ، حتى تعتبر الإشارة اليه على غير صحة ، فادحا فى الحكم بدعوى الخطأ فى الاستدلال ، اذ هو يكون حينئذ رسالا للقول لا يبنى عليه حكم ولا يقوم به قضاء .

( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٨ من ٢١ ص ٨٤٤ )

## ٢٨ — مجرد انتاج خبز اقل وزنا من المقرر — تتحقق به جريمة انتاجه كذالك .

\* أن جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر ، تتم قانونا بمجرد انتاجه كذالك ، على اعتبار ان التقييم فى هذه الجريمة يمكن اساسا فى مخالفة امر الشارع بالقرام أوزان معينة فى انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتباطها ، ومن ثم فانه يكفى لقيام تلك الجريمة فى حق المصانع عليه بأن غطه مخالف للقانون أو تعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه دون انتظار لقبليه .

( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٨ من ٢١ ص ٨٤٤ )

## ٢٩ — تحديد المادة ٢٦ من قرار التووين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المادة اللزجة لوزن الخبز باردا بعد التهوية — بثلاث ساعات كحد أدنى — عدم تحديد هذه المادة حدا أقصى لهذه التهوية .

\* المادة التى حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التووين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البلىدى البارد بعد تمام تهويته ، بثلاث ساعات ، هى حد أدنى لإتمام التهوية ، ولم تحدد لها حدا أقصى ، ومن ثم فان الركون الى شهود النفى أو محرر المحضر لتحصيد المادة بأكثر من ثلاث ساعات ، يكون غير منتج فى الدعوى .

( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٨ من ٢١ ص ٨٤٤ )

## ٣٠ — يكفى وزن الخبز على أى ميزان عند ضبطه .

\* لا يستلزم المشرع ان يجرى وزن الخبز عند ضبطه على ميزان المخبز

( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٣٣٠ )

( طعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٩ من ١٩ ص ٢٢٦ )

#### ٢١ — جريمة انتاج خبز ناقص الوزن لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

\* ان جريمة انتاج خبز ناقص الوزن ، تنوافر قانونا بمجرد انتاجه كذلك مهما شؤل مقدار النقص فيه ، ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .  
( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٢٠ )

#### ٢٢ — الرغيف في نظر القانون هو الذى دخل النار واصبح معدا للبيع .

\* ان القانون في تحديد وزن الرغيف ، انما عنى الرغيف الذى دخل النار واصبح معدا للبيع ، لا الرغيف وقت ان يكون عجينا .  
( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٢٠ )

#### ٢٣ — النemy يعدم معقولة انتاج خبز ناقص الوزن املهفتش التوبين وان يبلغ المعجز حدا لا يتصور معه اقبال احد على شرائه — جدل موضوعي .

\* النemy بانه من غير المعقول انتاج خبز ناقص الوزن امام مفتش التوبين ولن المعجز في وزن الرغيف بلغ حدا لا يتصور معه اقبال احد على شرائه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في ادلة الدعوى التى استقبلت منها المحكمة عقيدتها في حدود سلطتها الموضوعية .  
( طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ٤٢٢ )

#### ٢٤ — جريمة انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر — قيامها مهما كان عدد الارغفة التى وجدت ناقصة ومهما شؤل مقدار النقص فيها .

\* تقوم جريمة انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر مهما كان عدد الارغفة التى وجدت ناقصة ومهما شؤل مقدار النقص فيها .  
( طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ٤٢٢ )

#### ٢٥ — نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر — او نقص وزنه بعد التهوئة المقدرة مع خصم نسبة التسليم القانونية — تنوافر اى من الصورتين — تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن .

\* البين من المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير الطوبين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ انه اذا كان الخبز المضبوط ساخنا فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص

وزنه من الوزن المقرر في المادة ٢٤ دون تسليح في أية نسبة . اما اذا كان بارد اي مضت عليه مدة ثلاث ساعات على الاعل بعد عملية ( الخبز ) وتهويته تهوية كافية فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥ ٪ على الاكثر بسبب الجفاف الطبيعي دون أن يكون لازما اجتماع الحالتين معا .

( طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/١١ من ٢٥ من ٧٢٦ )

**٣٦ - جريمة انتاج خبز ناقص الوزن - عدم تطلبها قصدا خلاصا - علم المنتج او الصانع بمخالفة فعله للقانون - او قعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه - كفايته لتحقيق الجريمة .**

\* استنقر قضاز محكمة النقض على أن جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك ولا تتطلب قصدا جنائيا خلاصا على اعتبار أن التائم في هذه الجريمة يكن أساسا في مخالفة امر الشرع بالانزام لوزان معينة تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم يكفي لقيام الجريمة المشار اليها في حق المنتج او الصانع عليه بان فعله مخالف للقانون او قعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه .

( طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/١١ من ٢٥ من ٧٢٦ )

## الفصل الثاني

### جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة

٢٧ - جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة - قبلها لا يتطلب نوافر قصدا جنائيا خاصا .

\* لم يتطلب القاتون لتحقيق جريمة - صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص - قصدا جنائيا خلافا ، اذ تتم بنجرده مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقاتون .

( طعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠ من ١٧ من ٨٤٢ )

٢٨ - على المتهم بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين والا حق عليه العقاب .

\* البين من نص المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعطلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ في صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتهم دون غيره بالامتناع من صنع الخبز المخالف للواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين ، فإن خالف هذا الحظر حق عليه العقاب ، وأعطى الترخيص المطلوب أنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعقد معها ، وهو المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص ، فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة اليه بالأحالة الى غيره فيها هو المخاطب به .

( طعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠ من ١٧ من ٨٤٢ )

٢٩ - مسؤولية صاحب الخبز ومديره - مسؤولية مفترضة .

\* ان مسؤولية كل من صاحب الخبز ومديره مفترضة طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، الا اذا اثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فتقتصر العقوبة على الغرامة في هذه الحالة .

( طعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ من ١٨ من ١٤٠٨ )

٤٠ - استقلال مواصفات الخبز عما لوجبه القانون من أوزان لا ينقص عنها - مطابقة وزن الخبز للمقرر لا تدحض مخالفته للمواصفات .

المادة ٢٢ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمصادر نفاذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التكوين قد حددت مواصفات معينة للخبز هي أن يكون الرغيف « مستوى التذدع ، مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة ، محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما ، ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم » ولا شأن لهذه المواصفات بما لوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها ، ولا تنهض مطابقة الخبز للوزن المقرر دليلا يدحض مخالفته لتلك المواصفات .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٩ ص ٨٤٦ )

٤١ - الحواس الطبيعية أن قام بالضبط - هي المرجع في معرفة مطابقة الخبز للمواصفات .

المرجع في مطابقة أوصاف الخبز للمقرر وفقا لقرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل من عدله ، هو الحواس الطبيعية أن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لاثبات المخالفة مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٩ ص ٨٤٧ )

٤٢ - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات - متى تتم ؟

المرجع في مطابقة أوصاف الخبز للمقرر وفقا لقرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل من عدله ، هو الحواس الطبيعية أن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لاثبات المخالفة مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٩ ص ٨٤٧ )

٤٣ - المرجع في تحديد مواصفات البقيق والردة - المصدة لرغف المعجن الى القرار الساري وقت انتاجها .

المرجع في تحديد مواصفات البقيق والردة - المصدة لرغف المعجن الى القرار الساري وقت انتاجها .



أو القائمين على إدارتها أو العاملين فيها في شيء ، ومن ثم فإن تغيير تلك المواصفات على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جيبها مغلقة على تحديد مواصفات لانتاجها وتأثير عدم مطابقتها ايها ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف المعين الى القرار السارى وقت انتاجها مخالفة للمواصفات المشار اليها دون أن يرغف صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات انتاج الردة وزيادة نسبة الرماد الى ٦٪ وتعديل رقم « المنخل » المستعمل في اعدادها بصور قرار وزير التكوين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الاصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى ما يخالف هذا النظر قد جائب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ تنى ١٩ ص ١٠٤٧ )

٤٤ - عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيميائى معا وان تكون المخالفة في نسبتيه على الاقل من النسب المقررة للمواصفات .

\* اذ نصت المادة ٣٥ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرارين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على انه : « ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التى تؤخذ من المطحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة الى ادارة منتجات الحبوب بوزارة التكوين لتمطى رقبا سرىا ثم ترسل الى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة او الى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة اذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات » فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على انه لا يعتد في فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقتضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى بمقتضى المدة ٣٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص للعينة بطريقى النخل والتحليل الكيمائى معا وان تكون المخالفة في نسبتيه على الاقل من النسب المقررة للمواصفات .

( طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٦٩/١/١٢ تنى ٢٠ ص ١١٨ )

٤٥ - المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية إن يقوم بالضبط كالنظر واللمس - لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة .

\* من المقرر أن مرجع الامر في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية إن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات انتاج الطاعنين خبز « جمهورية » على أقوال مفتش التوبين وعلى اعتراف الطاعنين ، فإن ذلك - متى صح اسناد الاعتراف اليهما - يعد تحليلا كلياً على توافر هذه الجريمة .

( طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧٠/٥/٢١ ش ٢١ ص ٧٨٤ )

٤٦ - أدانة الحكم الطاعنة في جريمة انتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزاً مفشوشاً مستنداً في ذلك الى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي يائيتها التقرير - قصور في البيان موجب لنقض الحكم .

\* تحظر المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بغير ترخيص على أصحاب المخازن العربية ومحل بيع الدقيق والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير التمح الصافي بالمواصفات الموضحة بالمادة الاولى من هذا القرار . وتوجب تلك المادة الاخيرة المعدلة بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٨ على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها انتاج دقيق التمح الصافي طبقاً لمواصفات معينة منها ألا تزيد نسبة الرماد مسحوباً على المادة الجافة على ٢ و ١٪ لانتاج مطاحن الحجازة ، ١ و ١٪ لانتاج مطاحن السلفدرات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة في جريمة انتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزاً مفشوشاً مستنداً في ذلك الى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي اثبتتها التقرير لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور في البيان مما ينعين معه النقض والاحالة .

( طعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٤/١٢ ص ٢٢ ص ٢٥٩ )

٤٧ - التزام اصحاب المخازن برغف المعجين على الردة المينة  
مواصفاتها في القرار الوزاري الصادر في هذا الشأن .

\* توجب المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الخالص  
بإستخراج النقيق وصناعة الخبز أن تكون الردة المعدة لرغف المعجين ناعمة  
ومطابقة لمواصفات معينة حددتها المادة المذكورة . وتنص المادة الخامسة  
منه على إلزام اصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن ادارتها برغف المعجين  
على الردة المينة مواصفاتها في المادة الثالثة ، ونصت المادة ٣٨ على معاقبة  
من يخالف أحكام المادة الخامسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة  
وخمسين جنيها .

( طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٦ ص ٢٢ من ١١٧ )

٤٨ - اثبات الحكم أن الطاعن ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز الى  
الطريق العام - واستظهره أن ذلك كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء  
عمل كلفوا به - كفايته لأعتباره فاعلا أصليا .

\* متى كان يبين ما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن  
أنه ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز الى الطريق العام واستظهر  
استظهارا سليما أن ذلك منه كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا  
بإدائه ، فإن الطاعن يكون قد ساهم في الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة  
أفعال وقارنوها مع الباقين بفعل من الأفعال المكونة لها ، وهو ما يكفي لأعتبار  
كل منهم فاعلا أصليا .

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧١ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ص ٢٢ من ٦٥٦ )

## الفصل الثالث

### تسييب الاحكام

٤٩ — الحكم الصادر بالادانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا — ما يكفي لسلايته .

\* يكفي لسلامة الحكم في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا ان يثبت ان الطاعن صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضمها في المخبز واحرزها باى صفة .

( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ تن ١٧ ص ٧٢٢ )

٥٠ — بيانات حكم الادانة في جريمة انتاج خبز اقل من الوزن ؟

\* المادة ٢٤ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — المعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذى كان ساريا وقت وقوع الجريمة — قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدى في محافظة الطيوية — مكان الحادث — ١٦٢ جراما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على ان يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز هو على الاكثر ٥ ٪ للخبز البارد ، ومفاد ذلك ان وزن الرغيف البلدى بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعى للخبز بعد التهوئة قد صار ١٥٣٫٩ جراما وهو نفس القدر الذى اوردته الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فان منعى الطاعن بان نقص الوزن يدخل في احد المسموح به ، يكون على غير اساس اذ لا يجوز اجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .

( طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ ص ٢٠ من ٢١٢ )

٥١ — اقامة الحكم قضاه استنادا على اقرار المتهم — لا خطأ في الاسناد .

\* متى كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بوصفه مديرا للمخبز انما عول في ذلك على اقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المحل ، فان النemy عليه بالخطأ في الاسناد يكون على غير اساس .

( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ ص ٢٠ من ٨٨٢ )

٥٢ — الدفاع بان الخبز لم يكن معروضا للبيع — دفاع ظاهر البطالان — عدم اقرار المحكمة بالرد عليه .

\* جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك

على اعتبار ان التائيم في هذه الجريمة يكن لسلسا في مخالفة امر الشارع بالترام اوزان معينة في انتاج الخبز تحقيا لاعتبارات ارتاها ، ومن ثم فانه يكنى لتقيام الجريمة المشار اليها العلم بأن الفعل مخالفا للفقانون ، او القوموعن مراعاة تنفيذ احكامه ، ويلتالي فان ما ينمناه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب لعدم رده على دفاعه بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع ، يكون غير سديد لان المحكة لا تلتزم بالرد على دفاع تاتوني ظاهر البطلان .  
( طعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١ ص ٢٠ من ٨٨٢ )

### ٥٢ - المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة - دفاع موضوعي لا يستاهل ردا خاصا - كفلية الرد الضمني .

\* المنازعة في كون الخبز موضوع الجريمة هو « جمهورية » ليست الا دفاعا موضوعيا لا يستاهل ردا خاصا اذ يستفاد الرد عليه من ادلة الإثبات التي اخذ بها الحكم المظعون فيه .  
( طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ ص ٢١ من ٧٨٢ )

### ٥٣ - دفاع التهم بعدم مسئولية عن المعجز في اوزان الخبز لاتقطاع صلته بالخبز بتاجيره للغير - دفاع يؤثر في مسئولية التهم - وجوب تحميمه او الرد عليه بما يخصه - مخالفة هذا النظر - اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب .

\* متى كان التابت بمحضر جلسة المحكمة أن الحاضر عن الطاعن الثاني طلب براءته من التهمة المسندة اليه على أساس أنه ليس مديرا مسؤولا؛ وقد عقد ابجرا صادرا من انطاعن الثاني الى الطاعن الاول ، وكان التابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن اجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الثاني الذي دفع بعدم مسئولية عن العجز لاتقطاع صلته بالخبز بسبب تاجيره للطاعن الاول ، ومن ثم فهو المسئول عن ادارته وقت الضبط ، وكان الحكم المظعون فيه قد دان الطاعن الثاني بقوله أنه صاحب الخبز ومن يدفع التهمة باى دفاع وذلك خلافا للواقع ، ودون أن يعنى بتحقيق ما اثره من عدم مسئولية عن العجز لتاجيره الخبز الى الطاعن الاول طبقا لعقد الاجلر المقدم منه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاما وبؤرا في مصرها ، مما كان يقتضى من المحكة أن تحمسه لتقف على مدى صحتها ، أو أن ترد عليه بما يرر رغه ، اما وهى لم تفعل ، فان حكما يكون مشويا بالاخالل بحق الدفاع والقصور في التسبب مما يعيبه بما يتعين نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ ص ٢١ من ٩٠٢ )

## ٥٥ - مثال لتسبب معيب واخلاق بحق النفاق حول إجراءات تحليل

### الخبر موضوع الجريمة .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة اول درجة ان الطاعن دفع باحدى الجلسات بعدم صحة النتيجة التي انتهى اليها تقرير التحليل وطلب تحليل العينة الثانية فاجابته المحكمة الى طلبه واصدرت قراراً بتحليل العينة الثانية التي تحتفظ بها مديرية التوقيف ، بيد ان تنفيذ هذا القرار لم يتم للمعتك باختم العينة الثانية على ما يسلم به باسباب طعنه . كما يبين من مذكرة الطاعن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية انه ضمنها ذات الملاحظة في نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يثيره بوجه النعى من ان العينة التي جرى تحليلها ليست هي ذات العينة التي اخذت من خبزه . وكان الذي اثاره الطاعن حول اجراءات التحليل يقتضى من المحكمة ان تعرض له في حكمها وتبدي رأياها فيه باعتباره دفاعا جوهريا في خصوصية هذه الدعوى ، لما يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده او يرد عليه الامر الذى ينبىء عن ان المحكمة حين اصدرت حكمها لم تحط بالوجه الدفاع الجوهري في الدعوى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ س ٢١ ص ١٢٢ ) .

## ٥٦ - بيانات حكم الادانة ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة انتاج خبز

### لحساب الافراد بفكر ترخيص .

\* يشترط في الحكم الصادر بالادانة ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكتفى في ذلك ان يشير الحكم الى الادلة التي اعتمد عليها دون ان يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم ، فاذا اقتصر الحكم على القول بان التهمة ثابتة مما جاء بحضور الضبط من ان السيد مفتش التوقيف ضبط بخبز المتهم وهو القائم على ادارته خبزا خاصا بخبز لصالح الافراد فضلا عن اعتراف المتهم بالحضر دون ان يذكر نوع الخبز الذي كان الطاعن قاتما بخبزه وهل هو من النوع البلدى او الفرنكى او الشامى لاختلاف الاحكام التي سبقتها الشارع لكل نوع منها سواء من جهة الترخيص بانتاجه او من جهة بيان المواصفات اللازمة به ، كما لم يورد الحكم مضمون الاعتراف المنسوب للطاعن واكتفى بالاشارة الى ما جاء بحضور الضبط ، ولم يبين ما اذا كان الخبز الذى يديره الطاعن يعمل للتوزيع لم لا اذ ان حظر الخبز لصالح الافراد

بغير ترخيص مخطور على المخازن التي تعمل للتزوين دون غيرها عملاً بنص المادة ٢٩ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعنيه ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧١/١/١٤ من ٢٢ ص ١٣٦ )

**٥٧ - دفع الطاعن - في جريمة توقف عن انتاج خبز - بعدم كفاية طاقة مخبزه لانتاج خبز المدارس - المتناقد على انتاجه مع مديرية التربية والتعليم والخبز العادي - دفاع جوهرى تدفع به التهمة - على المحكمة تحقيقه .**

\* اذا كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه - من توقفه عن انتاج الخبز البلدى قبل الحصول على ترخيص - بعدم كفاية طاقة مخبزه لانتاج خبز المدارس - تنفيذاً لاتعمده مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادي، ولكن المحكمة المطعون في حكمها لم تفطن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه وردت عليه بما لا ينفبه وكان عليها ان تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الامر فيه اذ هو دفاع جوهرى تدفع به التهمة المسندة اليه اياً وانها لم تفعل لان الحكم يكون مميباً بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣٧١/١٠/٢١ من ٢٢ ص ٥٨٤ )

**٥٨ - عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه - لا يعيب الحكم - مثال في جريمة انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .**

\* لا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج او الرد عليه فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حصلت دفاع الطاعن الوارد به فكرته المقدمة لمحكمة اول درجة بشأن طئب التصريح له باعلان شهود نفى ليؤسودوا بأن مقتضى التزوين اجبره على انتاج الخبز المضبوط والفرن بارداً وانتهت الى عدم جدواه فخباً قررت من ان المعجز في وزن الرغف كبير لا يبرره ما يقوله الطاعن من ان الفرن كان بارداً فان معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مفيد .

( طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ٤٢٢ )

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

#### ٥٩ - شروط التائيم في جريمة عدم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز .

\* أن التائيم في جريمة عدم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يطبق بها من أتربة ومواد غريبة رهن بتوافر شرطين : ( الأول ) أن يكون الجاني من أصحاب المخابز والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراجه ٨٢٪ في صناعتهم ( والثاني ) أن يكون عدم نظافة الأدوات راجعا إلى ما تخلف عليها من عجين مسبق أو ما علق بها من أتربة ومواد غريبة ، ومن ثم غائه يتمين على الحكم أن يستظهر هذين الشرطين ، والا كان قاصرا .

( طعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٧ ق. - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ش ١٨ ص ١١٣٦ )

#### ٦٠ - تعدد المديرين للمخبز الواحد - جائز .

\* ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد ، ومن ثم فإن اعتراف الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المخبز ، لا يتناقض مع ما سبغفه حكم آخر خلاف الحكم المطعون فيه على شخص آخر من صفة الإدارة لهذا المخبز .

( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق. - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ ص ٢٠ ش ٨٨٢ )

#### ٦١ - طالبا أن العقوبة المقررة للجريمة فلا جدوى للطعن

في ذلك .

\* لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تشبب إليه هي أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الجريمة .

( طعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٩ ق. - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ ص ٢٠ ش ١٥١١ )

#### ٦٢ - قانون - الفاؤه أو تعديله - خبز - تبوين .

\* التشريع لا يلغى أو يعدل إلا بتشريع لاحق يمثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتبهل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم



او ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر تواعده ذلك التشريع . ولا  
كلن يبين من المادة ٢٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن  
استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعللة انها حددت وزن الرغيف من الدقيق  
البلدى بأوزان معينة بالنسبة الى كل جهة من الجهات الواردة بها ، كما انه  
يبين من قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ انه رفع نسبة استخراج  
دقيق القمح الصافى المنصوص عليها بالقرارين رقمى ٨٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠  
لسنة ١٩٥٧ من ٩٠ ٪ الى ٩٣٫٣ ٪ بالنسبة لجميع انواع القمح ولم يتمرض  
الى ثمة اوزان للخبز المصنوع منه ، وكان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف  
البيان لم يتناول بالالغاء الصريح او الضمنى اوزان الخبز البلدى التى حددتها  
المادة ٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . سالف الذكر ، فلن هذه الاوزان  
تكون بقتة وسارية المفعول فى شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافى  
استخراج ٩٣٫٣ ٪ حتى تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ .

( طعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٤ ص ٢٢ ط ٢٥ )

### ٦٣ - التوقف عن انتاج الخبز البلدى بدون ترخيص - اثبات التاجر قيام عذر جدى او مبرر مشروع لتوقفه - لا جريمة .

\* اوجب المشرع بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - المعدل للبلاد  
٣ مكرر من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضلفة اليه بالقانون رقم  
١٣٩ لسنة ١٩٥١ - أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى او المبرر المشروع  
لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن اسسلحه فى مجال العذر  
بما يتسع لشعر القوة القاهرة من الاعذار او المبررات او المواقف المشروعة .  
ومنى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ،  
واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها  
قبوله ، واذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه  
حتى اذا ما صحح قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع .

( طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ ص ٢٢ ط ١٣ )



## **خطف**

**الفرع الاول – اركان الجريمة**

**الفرع الثانى – القصد الجنائى**

**الفرع الثالث – تسبب الاحكام**



## الفـرـع الأول

### أركان جريمة الخطف

٦٤ — تطبيق المادة ٢٨٨ عقوبات على الخاطف سواء بالثر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره .

\* ان المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أبشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره . فلذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على الشريك في الخطف ولم تشر الى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها مميها .  
( طعن رقم ١١١١ سنة ٧ ق . جلسة ١٣٢٧/١٢/١٢ )

٦٥ — عدم التزام الحكم ببيان طريقة الاشتراك في جريمة الخطف .  
\* ان القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الدافع والشريك اذ هو يعتبر غاعلا في هذه الجريمة من ارتكباها بنفسه أو بواسطة غيره ، واذاً فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .  
( طعن رقم ٨٧٩ سنة ١٠ ق . جلسة ١٣٢٧/٤/١٤ )

٦٦ — ماهية التحيل الذي قصده المشرع في جريمة الخطف .

\* ان القانون في المادة ٢٨٨ ع اذ اغلظ العقاب اذا وقع الخطف بالاكره او التحيل فجعله ازيد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يتوافر فيها اى من هذين الطرفين ، واذا سوى بين الطرفين المذكورين في الاثر من حيث تظليل المقاب فقد دل بذلك على ان التحيل الذي قصده لا يكفى فيه الكلام الخالى عن استعمال طرق النش والايهام بل يجب فيه استعمال الخدع الذي من شأنه ان يؤثر في ارادة من وقع عليه . فلذا كان ما استعمله الخاطف من الوسائل لا يحو الاتوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس ولا ترتفع الى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في مادة النصب فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩ .  
( طعن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق . جلسة ١٣٤٢/١/١٥ )

٦٧ — ماهية التحيل الذي قصده المشرع في جريمة الخطف .

\* اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم طلب من ام المجنى عليها ان تسلمه ابنتها لنذهب معه الى منزل والدها ليراه وتتمشى عنده ، فسلبتها اياه

فاختارها في جهة غير معلومة ، وكان الثالث كذلك ان البتة اعتادت ان تذهب مع امها الى ذلك المنزل وانها ذهبت اليه مرة وحدها ثم عادت ، فان هذه الواقعة تكون جنسية خطف من غير تحيل او اكراه . اذ ان ما قاله المتهم لام الجني عليها لا يبدو ان يكون مجرد قول كاتب خيال عن استعمال طريق الغش والابهام . والقانون اذ غلط العقاب بالمادة ٢٨٨ ع علي الخطف الذي يحصل بالتحيل او الاكراه . وجعله اشد من العقاب على الخطف بالحاصل دون تحيل او اكراه ، وهو المتضمن عليه في المادة ٢٨٩ ع ، انما قصد بالتحيل الذي سواء بالاكراه الى اكثر من الاقوال المجردة التي لا ترتفع الى حد الغش والتفليس او الى صف الطرق الاختيائية المتضمن عليها في مادة التصيب . خصوصا ولن كلمة « تحيل » يقللها في الترجمة الفرنسية للقانون وفي القانون الفرنسي الذي اخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة Fraude اي الغش والتفليس اللذين لا يكفي فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التي من شأنها التأثير في ارادة من وجهت اليه .

( ملحق رقم ٢٠١٤ سنة ١٢ ق ١٠ جلسة ١١١/٨ ١٩٤١ )

٦٨ - تحقق عنصر الاكراه او التحيل اذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

\* ان الخطف يعد بتحقيقا فيه عنصر الاكراه او التحيل اذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

( ملحق رقم ٢٥٢ سنة ١٥ ق ١٠ جلسة ١١٤٥/٤/٢ )

٦٩ - المعبرة في تقدير سن المجني عليه في جريمة الخطف هي بالتقويم الهجري .

\* ان القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا اكراه الا اذا كانت سن المجني عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والمعبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجري لكونه اصلح اليهم . فاذا كان الثالث بالحكم المأمون فيه ان المجني عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

( ملحق رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق ١٠ جلسة ١١٤٥/٤/٢ )

٧٠ — سلطة المحكمة في استخلاص ثبوت الجريمة من أدلة لاحقة تكشف عنها الإجراءات التي سنها القانون .

\* إذا استطلعت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المذموم لذلك ، غلبت في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحدوث الخطف . إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقا للحدث أو معاصرا له .  
( طعن رقم ٢٥٢ سنة ١٥ ق - جلسة ١١٤٥/٤/٢ )

٧١ — انطباق المادة ٢٨٨ عقوبات على الخاطف سواء باثبت الخطف بنفسه أم بواسطة غيره .

\* أن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب « كل من خطف بالتحيل والإكراه طفلا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره » قد سوى بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي ( المحرص ) الجريمة واعتبر كليهما . فاعلا أصليا . وأن تمت استظهرت المحكمة في حكمها أن الطاعن هو المدير لتلك الجريمة للدلالة والإغترابات التي أوردتها والتي لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى فلا قصور بعد في حكمها .

( طعن رقم ١٤٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٥/١٤ )

٧٢ — توافر جريمة عزو الطفل زورا إلى غير والدته ولو لم توصف التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل .

\* يكفي لإدانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زورا إلى غير والدته ولو لم توصف التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل من لهم الحق في رعايته وكفالاته .  
( طعن رقم ٧٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٨ )

٧٣ — كفاية قيام ركن التحيل ولو وقع على من يكون المجنى عليه في كفالاته .

\* يكفي لقيام ركن التحيل — في جريمة خطف الاطفال — أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفالاته وليس من الضروري أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا التحيل قد مكن للمجنى من خطف المجنى عليه . وأن

فتمى كان الحكم قد استظهر ان التحيل وقع على ادارة المدرسة الخاصة التى كان يتلقى فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص انتحل شخصية والد المجنى عليه واتصل اولا بكتفب المدرسة واخبره بوفاة جدة المجنى عليه، وطلب اليه ان يلزم له بالخروج الفسر مع عائلته للبلدة ، ولما استبطا خروج المجنى عليه اتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدىا التأثير والالم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة واذن للمجنى عليه بالخروج فوجد الطاعن ينتظره اهل بلب المدرسة بسيارة اقله بها الى البلدة التى اخفاه فيها — متى كان ذلك فان ركن التحيل يكون متوافرا .

( طعن رقم ٨٧٠ سنة ٢٢ ق٠ جلسة ١١٥٢/٦/٢٢ )

#### ٧٤ — متى يتوفر ركن الاكراه فى جريمة الخطف .

\* اذا كان الحكم قد اثبت ان المجنى عليها ( فى جنابة خطف بالاكراه ) كلفت متمسكة ببقائها فى منزل والبتها ، وان المتهم الاول جذبها من يدها الى خارج الغرفة وانصرف بها الى الطريق ومعه المتهم الثانى فان ما اثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الاكراه كما هو معرف به فى القانون .

( طعن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق٠ جلسة ١١٥٥/١/١١ )

#### ٧٥ — واقعة الخطف التى تتحقق بها الجريمة — يكفى لتحقيقها : انتزاع

الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته باهله .

\* يكفى لقيام واقعة الخطف التى تتحقق به هذه الجريمة انتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته باهله .

( طعن رقم ٤٢ سنة ٢٨ ق٠ جلسة ١١٥٨/٥/١٩ من ٩ ص ٥٤٦ )

#### ٧٦ — واقعة الخطف التى تتحقق بها الجريمة — يكفى لتحقيقها انتزاع

الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته باهله .

\* اذا اثبت الحكم فى حق المتهم انه توجه الى مكان المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر خمس سنوات. وكان يلهو فى الطريق العلم مع الشاهد وكثف الاخير بشراء حاجة له ولما فراد الشاهد ان يصحب المجنى عليه معه اشر على المتهم بتركه وما كاد الشاهد يبتعد حتى اركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه بهوما اياه بانه سيصعبه الى جدته ثم اخفاه بعد ذلك عن اهله قاصدا قطع صلته بهم وسطره عن اهل حق شسبه ورعايته ، فان ذلك مما



يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتواءم به جريمة الخطف بالتحليل التي عوقب المتهم بها .

(طن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢٥٨/١١/١٨ من ٢ ص ١٧٢)

٧٧ — جريمة المادة ٢٨٨ عقوبات تسوية القانون فيها بين الفاعل المادي والمحرص على ارتكاب الجريمة — «اعتبر كل منهما فاعلا أصليا» .

\* سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادي والفاعل الانبى « المحرض على ارتكاب الجريمة » اعبر كلا منهما فاعلا أصليا ، فلا تكون الحكمة — في هذه الحالة — بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

(طن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١١ من ١١ ص ٢٤٦ )

٧٨ — خطف طفل من غير تحيل ولا اكراه — جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات — ما يورفها .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم بارتكاب جنسية الخطف الى « ما تقدم عليه هذا الاخر من اتصاله من لقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في اعادته لقاء جعل معين ومسؤومته في قيمة الجمل دون الرجوع الى أحد آخر والى تسليه الجمل ثم اخضاره الطفل المخطوف من المكان الذي اخفى فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وان ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء اكان هو الذي قام بنفسه باقتزاع المجنى عليه واخراجه من بيئته واخفاه بعيدا عن ذويه او كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الافعال » — فان ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما تتحقق به جنسية الخطف ويصلح بذاته تدليلا على مقارنة المتهم هذه الجريمة .

(طن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ من ١٢ ص ٢١٢ )

٧٩ — جنسية خطف اثنى بالاكراه — عقوبة — طعن — مصلخة .

\* لا جدوى مما يثيره الطاعنان من نعى على الحكم بدعوى ان الواقع الذي اوردها تزدي الى ثبوت جنسية الخطف بالاكراه دون جنسية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهما بتررة في القانون لجنائية خطف اثنى بالاكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

(طن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٨ ص ١٨٩ )

٨٠ - ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف - تقدير توافره - موضوعي .

\* من المقرر أن تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما .  
( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ٤٢٨ )

٨١ - قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأتني التي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة - هو حيلة الأتني ذاتها من عبث الخاطف - مكان الخطف - لا أثر له على الجريمة .

\* إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيا كان المكل الذي خطفت منه الأتني إذ الفرض من العقاب يقتضي هذه المادة حيلة الأتني نفسها من عبث الخطف لها وليس الفرض حيلة سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله الطاعن الأول والمتهم الثالث - على اختطاف الأتني عليها عتوة بقصد موافقتها واعترضوا طريقها وامسك هذا الطاعن بها من يدها مهددا إياها بمطواه طالبا منها أن تصحبه مع زميليه وأنها سارت معه مكرهة وأنه والمتهم الثالث حددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها واقتيادها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأتني بالإكراه كما هي معرفة به في القانون .  
( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ٤٢٨ )

٨٢ - خطف - تقدير ركن التحيل أو الإكراه - تقدير موضوعي .

\* تقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام ركن التحيل من قيلم الطاعن الأول بالمبيت في دار المجنى عليه وأيهله أياه ورغبته في لقاء والده ثم اصطحابه معه على دابته إلى بلدة بعيدة على يده حيث سلمه إلى الطاعن الثاني الذي أوهمه بدوره أنها في طريقهما إلى والده وأخذ يجوب به وسط الحقول زهاء ساعتين إلى أن وصلا إلى قرية تابعة لمدينة تابعة لمدينة الخيوم ظلا بها حتى الغروب ثم عاد إدراج به إلى

منزل الطاعن الأول فان هذا الذى اوردته الحكم يسوغ به الاستدلال على توافر ركن التحيل في حق الطاعنين .

( ملعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق.٠ جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ من ١٦٩ )

#### ٨٢ - خطف - مساواة القانون بين الفاعل والشريك - مؤدى ذلك .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان الطاعن الثانى ساهم ايضا مع الطاعن الاول في الفعل المادى للخطف واتى فعل التحيل على ملسف يباته وتوافر فيه حكمة القصد الجنائى للجريمة - بوصفه فاعلا اصليا - للادلة والاعتبارات السانفة التى اوردتها . وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلا اصليا سواء ارتكبها بنفسه او بواسطة غيره ، فانه لا جدوى ولا وجه لما يثريه الطاعن الثانى نعيها على الحكم بقالة القصور في استظهار اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة او علمه بخطف المجنى عليه .

( ملعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق.٠ جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ من ١٦٩ )

#### ٨٤ - خطف الانثى - جريمة - ماهيتها .

\* جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل او الاكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بلعماد هذه الانثى عن المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العيب بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التثغير بالمجنى عليها وحيلها على موافقة الجانى لها او باستعمال اية وسائل مادية او أدبية من شأنها سلب ارادتها .

( ملعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق.٠ جلسة ١٩٧٩/٥/٧ من ٣٠ من ٥٢٨ )

#### ٨٥ - حكم - استظهاره ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى - مسألة موضوعية .

\* من المقرر انه اذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى في هذه الجريمة وتساند في قضائه الى ادلة منتجة من شأنها ان تؤدى الى ما انتهى اليه وكان بتقدير توافر ركن التحيل او الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ، فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مفيد .

( ملعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق.٠ جلسة ١٩٧٩/٥/٧ من ٣٠ من ١٥٢٨ )

## الفروع الثاني

### القصد الجنائي

#### ٨٦ — متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف .

\* يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون النجائي قد تمعد قطع صلة الجنى عليه بأمله قطعا جديا . ولا اعتداد بالبائع في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم إذ لا ملتح من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجنى الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(طن رقم ٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٢١)

#### ٨٧ — خلط الحكم بين القصد الجنائي وبين البائع لا يبيحه ما دام المجهوم من مجموع عبارته أن مراده التذليل على انتفاء القصد الجنائي .

\* إذا قرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لاثابة الدعوى على شخص متهم بخطف طفل وإراد في نمراره أن ينفى عن المنهم توفر القصد الجنائي لديه فأنى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي وبين البائع ولكن كان المفهوم من مجموع عبارة القرار أو مراده أنها هو التذليل على انتفاء القصد الجنائي وإن كان قد ألم بالبائع الذى دفع الجنى الى ارتكاب فعلته على سبيل تأكيد هذا الانتفاء الذى هو كل مرماه ، فلا وجه للاعتراض على هذا القول .

(طن رقم ٦ سنة ٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٢١)

#### ٨٨ — متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف .

\* يكفى لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المنهم قد تمعد ابعاد المخطوف من ذويه الذين لهم حق رعايته . ولا ينفى المسئولية عنه أن يكون قد ارتكب فعله على مرأى من الناس ؛ أو أودع المخطوف عند أشخاص معلومين أو مدعوعا إليها بفرض معين .

(طن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٥/٧/١٩٤٢)

## ٨٩ - متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف .

\* القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته باهله مهما كان غرضه من ذلك .  
( طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢١ )

## ٩٠ - الخطف - القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال - ماهيته .

\* القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال انما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من ايدى ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .  
( طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ )

## ٩١ - عزو طفل زورا الى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٣ عقوبات .

\* ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه الى المتهمة بتعمد تولى شئونه نهائيا - بغرض صحتة - ان ينشأ القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زورا الى غير والديه ، ذلك ان القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق بعزو الطفل زورا الى غير والديه .  
( طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ )

## ٩٢ - عدم جدوى التمسك على الحكم لعدم توافر القصد الجنائي في جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة لغير والديه ما دام انه قضى على التهم بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المسند اليه .

\* لا جدوى مما تثيره الطاعنة بشأن عدم توافر القصد الجنائي لديها في جريمة عزوها طفلا حديث العهد بالولادة الى غير والديه والمسند اليها ، ما دام الحكم تدانها كذلك بجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المنسوبة اليها ايضا واعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة اشهر وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الاخيرة .

( طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ )

٩٣ — طلب المتهم نحية من والد المخطوف — بدعوى انه تغلّوض بشأنها مع الجناة وقبضه اياها بالفعل يتحقق به لركان جريمة الخطف — ولا تبلى على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بها مؤداه ان الطاعنين وآخرين اتفقوا نحيما بينهم على خطف طفل واكراه اهله ان يدفعوا لهم مبلغا من النقود لقاء اطلاق سراحه ونفاذا لهذا الاتفاق استلججه احدهم الى منزل الطاعن الاول ثم قام الطاعنان الاول والثاني بصطحبه الى زراعة اخفياه فيها ، وفي اليوم السادس توجه الطاعن الثالث الى والد الطفل المخطوف وأخبره انه استدل على مكانه وجاء متطوعا لخلّاء سبيله بعد ما اتفق مع خاطفيه على الاكتفاء بغدية مقدارها خمسمائة جنيه لقاء ذلك — اذ كانوا قد طلبوا الف — وسأله عن رايه فوافق نظرا لثقتة فيه وأعطاه الغدية ، وفي المساء عاد الطفل بمفرده الى منزله . لما كان ذلك ، وكنت مدونات الحكم قد خلت تباهيا من أى دليل تتوافر به الرابطة التي تصل الطاعن الثالث بهرتكبي جريمة الخطف بها يستند قول الحكم باتفاقه معهم على ارتكاب هذه الجريمة وجريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود اللتين دانه بهما ، وكنت الافعال التي باشرها هذا الطاعن — على النحو الوارد بالحكم — لاطلاق سراح الطفل المخطوف ، من افهام والده بتغلّوضه مع الجناة على مبلغ الغدية وقبضه اياها منه ، انها هي افعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح في العقل ان تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها — مستقلة — لركان هذه الجريمة ، كما انها لا تصلح بذاتها — في الوقت ذاته — دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود او على ارادة الاشتراك فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون مثنويا بقصور يوجب نقضه والاحالة بالنسبة لهذا الطاعن .

( طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٧ من ٢٧ ص ٨٢٩ )

#### ٩٤ — خطف الاطفال — متى يتحقق القصد الجنائي ؟

✽ القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال انها يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من ايدى ذويهم الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بلعماده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحيله على موافقة الجاني او باستعمال أية وسائل ملابية او ادبية لسلب ارادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

( طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ من ٢٨ ص ١٦٩ )

## الفروع الثالث

### تسبيب الأحكام

٩٥ - استناد الحكم في ادانة المتهم بجريمة الخطف الى الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية دون بيان الرابطة التي تصله بناء على الجريمة - قصور .

\* متى كان الحكم بادانة المتهم في جريمة الخطف قد استند الى الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية وهي افعال لاحقة للجريمة ويصح ان تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة اركان الجريمة كما انها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بناء على الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

( ملعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ٤٧٧ )

٩٦ - استناد الحكم في ادانة المتهم بجريمة الخطف الى الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون بيان الرابطة التي تصله بفاعلي الجريمة - قصور .

\* متى كان الحكم بادانة المتهم في جريمة الخطف قد استند الى الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية وهي افعال لاحقة للجريمة ويصح ان تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة اركان الجريمة كما انها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

( ملعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤ من ٩ ص ٣٩ )

٩٧ - استناد الحكم بقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالطاعة على اتهامات المتهمة بحمل الطفل المجنى عليه عند مغادرتها غير المستشفى في حين خلت اقوالها بحضور الجلسة من تقرير رؤيتها المتهمة بحمل الطفل المجنى عليه - يعيبه - لاقامة قصائه على ما لا اصل له في الاوراق - لايفر من ذلك اخذه بقوال للشاهدة في التحقيقات الابتدائية ما دام انه استدل على جديتها بقوالها بجلسته المحاكمة واقتى لا اصل لها في الاوراق .

\* اذا كان الحكم المظنون فيه قد عول في ادانة الطاعنة ( بجريمة خطف طفل حديث العهد بالولادة ) على ما شهدت به الشاهدة بالتحقيقات وبالطاعة من انها كانت من نزيلات المستشفى وفي يوم الحادث سمعت صموت

الطاعة الاولى تردد عبارة ( انا نأزلة ) وانها في فجر ذلك اليوم رائتها تحمل الطفل المجنى عليه وتخرج به من احد عذابر المستشفى وتعيط به الى الطابق الثاني ، وكان النابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان تلك الشاهدة قد اقتصرت شهادتها على القول بانها سمعت صوت الطاعة وهى تردد عبارة ( انها نأزلة ) وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها لها وهى تحمل الطفل المجنى عليه ، فان الحكم المظنون فيه اذ استخلص مغالطة الطاعة للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهدة بجلسة المحاكمة يكون قد اقام قضاءه على ما لا اصل له في الاوراق ولا يغير من الامر ان يكون الحكم قد اخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات الابتدائية ما دام انه قد استدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة بما لا اصل له في الاوراق .

( طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٧/١٠/٨ ص ٢٢ من ١٠١٢ )

٩٨ — جريمة خطف انثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتدليل او الاكراه — تحققها بإبعادها عن مكان خطفها — ايا كان — بقصد العيب بها — باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحيلها على موافقة الجاني لها — أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها — المادة ٢٩٠ عقوبات — مثال لتسبيب سائق على توافر الجريمة .

\* تتحقق جريمة خطف الانثى التي تبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتدليل او الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بإبعاد هذه الانثى عن المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العيب بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحيلها على موافقة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . واذا كان الحكم المظنون فيه قد استغلبر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى في هذه الجريمة وتساند في قضائه الى ادلة منتجة من شأنها ان تؤدي الى ما انتهى اليه ، وكان ما أورده الحكم بيننا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر التقديرية لسائر الجرائم التي دان الطاعن بارتكابها كما هي معرفة به في القانون ، فان النمس على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سليم .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق٠ جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ من ٤٢٨ )

٩٩ — جريمة خطف طفل بالتدليل او الاكراه — عناصرها — تسبيب غير

معيب .

\* لما كانت جريمة خطف طفل بالتدليل او الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطفل



المخطوف من بينته قسرا عنه أو بالخش والخداع بقصد نقله الى محل آخر واخفاؤه فيه عن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله الى ذلك المحل الاخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد فكل من توافر هذين الفعلين او شيئا منهما اعتبر غاعلا أصليا في الجريمة . ولما كان الطاعن الاول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من اعترافه باحتجاز المجنى عليه في مسكنه واخفاؤه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف المصفر التي دُين بها ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القائلون غير مسديد .

( ملن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ من ٢٩٩ )

#### ١٠٠ - جريمة خطف طفل بالتحيل - أركانها .

« لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دُان بها الطاعنين بقوله « وكان الثابت ان الجناة الثلاثة الاول - ومن بينهم الطاعنين - عملوا على انتزاع المجنى عليه والحال كما هو ثبت من اقوال والديه واقوال المتهم الثاني والرابع انه كان أخرس لم يبلغ الخمس سنوات ومن ثم يكون عديم التمييز الامر الذي يتوافر معه ركن التحيل في الدعوى » فإن غيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ ان صغر سن المجنى عليه وحالته الصحية او الذهنية هي من الامور التي يسوغ لقاضي الموضوع ان يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير التحيل او الاكراه في جريمة الخطف .

( ملن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ من ٢٩٩ )



خبر



## ١٠١ - قحور - مسؤولية مالك المحل - قتلها .

\* متى كان الثابت من المفردات المتضمنة ، أن الدفاع كان قد تمتسك بقتناء القصد الجنائي لدى الطاعن لأنه لم يكن يعلم بأن ما بداخل تلك الزجاجات هو مشروب الطائفيا لأنها كانت محكمة الخلق ، وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطائفيا تحظر صناعة أو ملكية أو احرار أو شراء أو بيع الطائفيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسؤولية مفترضة لملك المحل أو الممثل مما مفاده أن يقتصر لعقاب المالك ، بالتطبيق لاحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم غن ما اناره الطاعن فيها تقدم بعد دفاعا جوهريا كان يقتضى من المحكمة أن تتسدى له وترد عليه وتورد الأدلة على مساهمة الطاعن في الأعمال المسندة اليه ، لها وانها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذى ضبطت به زجاجات الخمر التى تبين من تحليل عينتها انها مشروب الطائفيا غن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسييب مما يستوجب نقضه والاحالة .

( ملن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٥ ق٠ جلسة ١٢٨٦/١٢/٨ من ٢٦ ص ٨٢٢ )

## ١٠٢ - مجرد اقرار المرء ببيع زجاجات الخمر المضبوطة في حوزة آخر -

لا يدل بذاته على المساهمة بفعل إجباري في جريمة عنها - أو حيازتها دون اداء رسم الانتاج والاستهلاك عنها .

\* أن مجرد اقرار الطاعن بصحة صدور الفلورنتين اللتين تليدان شراء المنهم الاول منه زجاجات الخمر المضبوطة والتي أورى تقرير المعامل انها غير مطابقة للوصفات لأن الدرجة الكحولية بها اقل من المقرر قانونا ، لا يدل بذاته على مساهمة الطاعن بفعل إجباري في الأعمال المسندة اليه على اى صورة من صور المساهمة مع ما ثبت من ضبط هذه الخمر في حوزة المنهم الاول ومخالفتها لاصل العينة المأخوذة من معمل الطاعن وقت انتاجها لاسيما وأن الحكم دان المنهم الاول لمقارنته جريمة غش هذه الخمر وعدم اداء رسم الانتاج عنها ، كما أن الحكم لم يستظهر الحالة التي كانت عليها الزجاجات المحتوية على الموائد الكحولية المباعة من الطاعن للمتهم الاول وبما اذا كانت محكمة الخلق بحيث يتعذر العبث بمحتواها حتى يمكن الاستدلال عليه بمخالفة

الواد الكحولية المعابة بدخولها للمواصفات القانونية وأصل العينة ، غفاه  
فضلا عما شلحه من سجاد في الاستبدال يكون معينا بالتصور في البيان .  
( ملن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٧ من ٧٧ من ٢٩٩ )

١٠٣ - وجوب اشتغال الحكم بالإدانة على أدلة الثبوت في الإغوى -  
مواخذة التهم بتهمة إنتاج خمر ام يؤد عليها رسوم - دون بيان الأدلة التي  
تفيد ذلك - قصور .

\* لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل  
كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به  
أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها  
المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى ينضح وجهه . تدلله  
بها وسلامة المأخذ والا كان تاصرا ، وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد  
في تقرير مراقب الإنتاج وفي محضر الضبط لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على  
النحو الذى تتطلبه القانون إذ أنه لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط  
تلك الكمور والحالة التى ضبطت عليها وما إذا كانت معبأة في زجاجات  
مغلقة أم لا وام يورد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن ذلك الخمر  
في مصنع المتهم الثانى والطاعة استجلاء لمسألة هذه الأخيرة عنها ولم يكشف  
الحكم عما جاء في نتيجة التحليل ومدى أوجه الخلاف التى أسفر عنها عن  
العينات المضبوطة وبين العمليات الانتاجية التى قورنت بها مما يعيب الحكم  
بالقصور ويوجب نقضه .  
( ملن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٧٧ من ٩٠٠ )

١٠٤ - خمر - رسوم إنتاج - تهريب جبركي - دفاع - الإخلال بحق  
الدفاع - ما يؤخره .

\* لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى  
أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٦/١١/١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة  
قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن التبيب بتغير بدرجات الحرارة ،  
كما رد بجلسة ٢٥/١/١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج  
جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل  
في سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به يكون ككحولية بخلاف ما جاء  
بتقرير التحليل الخاص بعمل الإسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم

الأبتدائي المؤيد لأسبليه والمكمل بالحكم الطعون فيه قد أشار في صدر  
أسبليه الى ان معمل التحليل قد ارسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية  
لكل عينة ، كما افاد بخطبه المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ ان العينات غير مطابقة  
لثيلاتها في العملية الاسمية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما  
اعتنقه الحكم الطعون فيه وردده بأسبليه دون ان يعنى اى من الحكيم  
بتحقيق ما اثاره الطاعن في دفاعه المشار اليه غيبا سلف ووجه طعنه ، وهو  
دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هابا ومؤثرا في مصرها مما كان  
يقتضى من الحكمة تحميمه لتقف على مبلغ صحته أو ان ترد عليه بما يبرر  
رغضه ابا وهى لم تفعل مكتفية بذلك العبارة القاصرة التى اوردتها — نقلا  
عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من ان — العينات غير مطابقة  
— فان حكمها يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور بما يستوجب  
نقضه .

( طعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ من ٢٩ ص ٥٢٩ )





## **دخان**

**الفرع الاول – جريمة خط وغش الدخان**

**الفرع الثانى – جريمة زراعة وحيطة الدخان**

**الفرع الثالث – جريمة تهريب الدخان**



## الفروع الاول جريمة خلط وغش الدخان

١٠٥ - ١٠٦ - اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في مخالفة احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

\* المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .  
( لمن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ من ٧ من ١٩٧٢ )

### ١٠٧ - دخان المصفاة - القانون الذى يحكمه .

\* متى كثر لم يصدر قرار وزارى يجيز اضافة مادة ما الى دخان المصفاة ، فان الامر بشأنه يظل خاضعا لحكم المادتين الاولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .  
( لمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ من ٢٣٦ )

### ١٠٨ - خلط الدخان المحرم قانونا - ما يعتبر كذلك .

\* المادة الغريبة المشار اليها فى الفترة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضلف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذى يحبل المتهم على ايقاع هذا الخلط ما دام يعلم ان ما اضافته هو مادة اخرى . ومن ثم فانه بعد من اعمال الخلط التى حرمها القانون رضى الدخان بمسلك يحتوى على الماء والمسل والنظرون ولو كلن ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء .  
( لمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ من ٢٣٦ )

### ١٠٩ - ما يكفى للاستدلال على وقوع جريمة خلط الدخان .

\* ليس يلزم للحكم بان مادة ما قد خلطت بالدخان ، ان يكون الدليل عليها مستبدا حتما من نتيجة التحليل ولما كان عزلها وتحديد نسبتها ، اذ ان التحليل جزء من اوجه البحث - فمتى امكنت المحكمة الى الادلة المستقاة

من اعترافات بعض من مثلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وإداه استعماله ، فإن ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان تد تفاعلت مع بعض مكوناته ، أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب بمه تحديد نسبتها .

( طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ من ١٢ من ٢٣٦ )

#### ١١٠ - مصادرة الدخان المخلوط - محلها .

\* متى كان التثبت من وثائق الدعوى وبما اطمانت اليه المحكمة من الأدلة أن قدرا معينا من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فإنه يتعين أن يقتصر الحكم بمقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

( طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ من ١٢ من ٢٣٦ )

#### ١١١ - جريمة خلط الدخان - قصد جنائي - ماهيته .

\* يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٦ و ٦ مكررة و ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان المسمول بها - أن الشارع ، فيما عدا تلك النسب التي نوص وزير المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة خلط الدخان وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احرار الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها غائشا بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صائما - بحيث لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط تأسيسا على أن من واجباته الاشراف الفعلي على ما يصنعه والزام احكام القانون في هذا الصدد ، فعموده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن ارادته اتجهت الى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية. لما من لم يكن صائما فقد اعفاه القانون عن العقاب اذا اثبت حسن نيته .

فاذا كان اثبات من الحكم المطعون فيه أن المظعون ضده « المتهم الدعوى عليه مدنيا » صانع وإن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط،

فان ما انتهى اليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك « الطاعنة » تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخطط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخط يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا بنقصه والاحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٢ من ٢٦٢ )

**١١٢ - جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء اكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة - مجرد احراز الدخان المخاوط أو المفضوش جريمة معاقب عليها .**

\* لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخاوط أو المفضوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من احكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - غائشا بذلك وضعا من المسؤولية المفروضة بمبينة على افتراض توغر القصد الجنائى لدى الفاعل - اذا كان صائعا . ومن لم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الفس أو الخطا .

( طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢ من ١٥ من ٢٥ )

**١١٣ - دخان مفضوش - دخان مخلوط - تغرقة .**

\* تنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على انه يقصد بعبارة الدخان المفضوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه ؛ كما تنص الفقرة الاخرى من تلك المادة على انه يقصد بالدخان المخاوط الدخان الذى تخطط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين ان كلا النوعين يفرق في ماهيته ومقوماته عن الاخر . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على احراز الدخان المفضوش ان تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بهواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخاوط واجراه على الدخان المفضوش ، غلظف بذلك حكم القانون .

( طعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩ من ١٥ من ٦٤٩ )

### ١١٤ - جريمة خلط الدخان - أساسها .

\* جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز اضافته اليه أو خلطه به ، وهذا المعنى ملحوظ في المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنفسها في فقرتها الاخيرة على أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بآلة نسبة كانت الا اذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفى الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها . ومن ثم فان ما قالته المحكمة من أن مطابقة العسل الذى يخلط به الدخان للمواصفات التى حددها قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الاسود لا شأن له بجريمة غش الدخان الذى يخلط بعسل لا تتوافر فيه هذه المواصفات ، غير صحيح .

( طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ من ١٩٧ )

### ١١٥ - احراز الدخان المخلوط أو المفسوش - مسئولية فرضية -

بينها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وانشأ نوعا من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه .

( طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ من ١٩٧ )

### ١١٦ - المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

\* البين من نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام

هذا القانون هو صاحب الامر بحسب النظم الموضوع للنشأة في الاشراف  
الفعلى على المصنع او محل التجارة او الحاتوت او المخزن والنوط به  
الاختصاص بتفويض ما عرضه القانون .

( طعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ من ١١٢ )

#### ١١٧ - المقصود بالدخان المشوش :

\* البين من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة  
وتجارة الدخان انه يقصد بالدخان المشوش جميع المواد المدة للبيع او  
للاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه .

( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ من ١٩ من ٦٦٥ )

#### ١١٨ - اساس جريمة خلط الدخان .

\* اساس جريمة خلط الدخان ان يضاف الى الدخان ما ليس منه ما لا  
تجوز اضافته اليه او خلطه به بآية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة  
مما يسمح القانون بخلط الدخان بها — كالعسل والجلسرين — وفي حدود  
النسب والمواصفات التى يصرح بها ، وليس الرمل من تلك المواد .

( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ من ١٩ من ٦٦٥ )

#### ١١٩ - جريمة خلط الدخان — ارتكبا .

\* جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على ان جريمة خلط الدخان هي  
ان يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته اليه او خلطه به  
بآية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان  
بها كالعسل والجلسرين وفي حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها فاذا  
ثبت الخلط المؤتم ، صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور —  
افتراض علم المتهم به وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه اذا كان صانعا ،  
فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط او نمسبته اذ  
القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه . فالجريمة تقتضى  
بالضرورة توافر عنصرين : الخلط المؤتم بفعل ايجبى دون مراعاة النسب  
المقررة ، والقصد الجنائى المفترض ، ولا يغنى توافر احدهما عن وجوب  
توافر الاخر . ولما كان دفاع الطاعن قائم اسساً على نفى الركن المسمى

للجريمة لا القصد الجنائي فيها مستندا الى رأى علمى بين شواهد ، وطلب تحقيق لاستيده بسؤال أهل الخبرة ، الا ان المحكمة ردت على ما دفع به من ذلك بثبوت مسئوليته المفترضة عما يصنع ، فلم تظن الى حقيقة دفاعه الجوهري الذى من شأنه اذا صح — ان تدفع به الجريمة المسندة اليه ، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسئولية المفترضة والقصد الجنائي المفترض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الاجنبى ، ومن ثم غاب حکمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ص ٢٠ من ٢٢٨ )

#### ١٢٠ — دخان — غلظه — خبرة فنية — عدم لزومها .

\* اذا كان الحكم الابتدائي الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى ، قد أورد ان نتيجة تحليل عينات الدخان التى أخذت من مصنع المطعون ضده أثبتت ان نسب الخلط بها في حدود مائص عليه القرار التوازي وان كانت تحتوي على دخان أخضر ، وهو ما لا ينافر فيه الطاعن ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تحييصها لواقعة الدعوى الى ان الاوراق قد خلطت بها بنيد استنبات الدخان المضبوط او زراعته محليا ، وان اللون الأخضر لا يفيد بذاته انه مستنبت او زرع محليا ، وهو تدليل سائق يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوى على قضاء من القاضي في مسألة فنية يتعين الرجوع فيها الى أهل الخبرة ولا يتمارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى .

( طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠ ص ٢٠ من ١٠٩٧ )

#### ١٢١ — المادة ٢ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة وتجارة

الدخان — جعلها مجرد احراز دخان مخلوط او مقشوش جريمة في حق الصانع — انشاؤها نوعا من المسئولية الافتراضية بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صانعا اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف على ما يصنع .

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان الشارع بالنص في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط او المقشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع ، فانشا نوعا من المسئولية الافتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش او الخلط اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان المينة



أخذت من مصنع المطعون ضده الاول وان تحليلها اورى انها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة اكسيد الحديد ، فانه اذ بنى قضاءه على انتفاء القصد الجنائى لديه يكون مخطئا في القانون .  
( ملن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ من ٢٤ من ١٩٨٤ )

١٢٢ - المقصود بالدخان المشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه - اما الدخان المخلوط فهو الذى تخلط به او تنس فيه مواد غريبة بأية نسبة .

\* يبين من استقراء نصوص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ان الشارع قد ايلن في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه . وإبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به او تنس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد ان المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على اعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الاخير الى القانون الاول ولم يلغها كما ألفى غيره من قوانين آخر الملع اليها في الديباجة نفسها فانه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط الى ذلك القانون الذى أشار اليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما اوردها الحكم المطعون فيه من ان المطعون ضده عرض للبيع دخانا « نشوقا » يحتوى على مادة غريبة ( رمل ) فانه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها انها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا باعداد مواد التبغ او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، او باعداده من الفضلات ، وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الاولى من هذه المادة على سبيل التحصر وهو التبغ المستنبت او المزروع محليا والتبغ السودانى والتبغ اللبني المعروف بالطرابلس والتبغ المشوش والمعتبر مشوشا باعداده من الفضلات ولما كان الدخان منار الطعن لا يندرج في اى نوع منها وانما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس ( نشوق ) فأن جنوح الطاعنة ( مصلحة

الجمارك ) الى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من رفض دعواها بالتعويض تولا منها بان الواتعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون تولا غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .  
( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ص ٢٥ من ٢٠٠ )

١٢٢ — جريمة خلط الدخان — تعريفها — المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ — القصد الجنائي في هذه الجريمة — مفترض في حق الصانع — المادة السابعة من القانون .

\* جرى قضاء محكمة التفتيش في تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على ان جريمة خلط الدخان هي ان يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته او خلطه به بآية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمسل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، فاذا ثبت الخلط المؤثم صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور — افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه اذا كان صانعا . فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط او نسبته اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه .  
( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ص ٢٥ من ٢٠٧ )

١٢٤ — مسئولية صانع الدخان في صدد خلطه او غشه — مفترضة .

\* ان كان المشرع قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط او المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأتى في حقه نوعا من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه . الا ان القول بهذه المسئولية لا ينسحب على حالة استتبت التبغ او زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لان نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الاحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستتبت التبغ او يزرعه محليا ولو شاء ان يقيها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته .

( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٧ ص ٢٥ من ٢٨٥ )

## الفرع الثاني

### جريمة زراعة وحيازة الدخان

#### ١٢٥ - جريمة زراعة الدخان - قانون - اختصاص .

\* المستفاد من نصوص الامر العالي الصادر في ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ المعدل بالامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ ان المشرع قد سلب ولاية المحاكم الاصلية بالحكم في الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها الى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم في هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها ايام اية محكمة كانت ، بما كان يتمتع به على المحكمة الاستئنافية ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ، واذا هي لم تفعل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بادانة المظنون ضده فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يعيب الحكم الطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

( ملعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩١٢/١٢/٢٤ من ١٤ من ١٨٠ )

١٢٦ - اشارة الحكم الى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في احرار الدخان المعبأ المضبوط الذى اشتراه من مصنع ارشد عنه - دفاع جوهرى .  
قعود المحكمة عن تحقيقه او الرد عليه يجعل حكما معيبا بما يستوجب نقضه .

\* اذا كان الحكم قد اشار الى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في احرار الدخان المعبأ المضبوط والذى اشتراه من مصنع ارشد عنه الا ان المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع انه لو صح - قد يترتب عليه تأثير في مدى مسالة الطاعن بالتعويض . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( ملعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩١٤/٥/١٨ من ١٥ من ٢٩٢ )

#### ١٢٧ - اساس المسؤولية عن احرار الدخان المخلوط او المغشوش :

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان الشارع قد جعل مجرد احرار الدخان المخلوط او المغشوش جريمة معاقبا عليها ، وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين ان يكون الخلط بنسبة كبيرة او ضئيلة ، فانشا بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية ببنية على افتراض قانونى لتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل - اذا كان صائما - الذى لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة

ثبوت الغش أو الخلط وقعوده عن واجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه، والتزام أحكام القانون في هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط ولأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤتمت قانونا ما لم يتم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية ، وبذلك يكون نعى الطاعن على الحكم آتالة قضائه على أسس المسؤولية الغرضية في غير محله .

( طعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ من ١٥ من ٧٩٩ )

## ١٢٨ - مجرد حيازة الدخان المنشوش أو المخلوط جسيمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبية .

\* الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المنشوش أو المخلوط جريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية نهى من تبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العلم لتعلقها بشيء خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء « بوليسى » لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ لفته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٥ من ١٧ من ١٢٨)

## ١٢٩ - مجرد احتراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ قد جعل مجرد احتراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع ، وأنشأ نوعاً من المسؤولية الغرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً ، فلا يستلزم هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف انظر القانونى المتقدم ، وكان خليقاً بالحكمة إذا رأت في تقرير التحليل قصوراً أن تستجلى الأمر عن طريق سؤال المختص

لغنيا وتستظهر سبب وجود الرمل في الدخان وهل يرجع لفعل أيجلبى يسال  
التهم عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تثمين عليه ، مما يعيب الحكم  
مما يوجب نقضه .

( ملعن رقم ٧٥٣ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ ص ١٩ من ٦٦٦ )

١٢٠ - الاحراز المادى - ليس شرطا لاعتبار الشخص حائزا للدخان  
المكون لجسم الجريمة - كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بآية صورة  
عن علم وإرادة ولو كان المحرز شخصا آخر تليقة عنه - مثال لتدليل سائل  
على انتفاء حيالة التهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه .

\* لئن كان من المقرر أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤتم حيالة  
التبغ شأنها في ذلك شأن زراعته ، كما أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا  
للدخان المكون لجسم الجريمة أن يكون محرز له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك  
أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بآية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز  
له شخصا آخر بالتبعية عنه ، إلا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المظنون  
فيه أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وأخذا بالشواهد  
والبيانات التي أوردتها - قررت أن المظنون ضده وقد أجر ثمار حقيقته لآخر  
انحسر سلطانه عن الحقيقة وثبناها فلا عليها من بعد أن تقرب على ذلك  
انتفاء حيالته لشجيرات التبغ المضبوطة وانتقال تلك الحيالة الى المستاجر .  
( ملعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١١/٨/١٩٧٢ ص ٢٤ من ٦٧ )

١٢١ - جريمة حيالة بذور التبغ - تميزها عن جريمة زراعته .

\* جريمة حيالة بذور التبغ هي جريمة متميزة عن جريمة زراعة التبغ  
ولها أركانها المستقلة - لما كان ذلك - وكانت هذه الجريمة لم يرد لها  
ذكر في وصف التهمة الأخيرة التي كانت مطروحة على المحكمة فلن الحكم  
يكون قد صانف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توانر  
أركانها .

( ملعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق٠ جلسة ١١/٤/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٢٨٥ )

١٢٢ - استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية - مثال .

\* من المقرر أن جريمة استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية بتحقيق

القصد الجنائي فيها متى تعمد الاجتناب ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت ارادته الى استنبات التبغ لو زراعته مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

( طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧ من ٢٥ من ٢٨٥ )

### ١٢٣ - زراعة التبغ - تعويض - أساس تقديره - تفرقة .

\* غرق المشرع في التعويض بين زراعة التبغ القائمة عملاً والتي جعل المناطق في تقدير التعويض عنها بالمساحة المزروعة فيها التبغ ذاتها دون أي اعتبار للملكية المزروعة فيها منه ومدى كثافتها ، وبين شجيرات التبغ التي تضبط مزروعة من الأرض والتي قدر التعويض فيها بحسب وزنها . واذ كان الحكم قد اثبت من واقع الأدلة التي اطلعت اليها أن شجيرات التبغ كانت مزروعة وقضى بالتعويض على أساس المساحة لا الوزن فلان الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ من ١٨٨ )

### ١٢٤ - الخطأ في الاستناد - مثال - تبغ .

\* من المقرر أن على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً لهذا الطعن ، أن رئيس وحدة المباحث قد ضمن محضره انه حينما انتقل الى الأرض الخاصة بالمطعون ضده وجدها على قطعتين الاولى مساحتها اربعة قراريط منزوعة بالبازنجان والثانية ستة قراريط منزوعة بالطباطم ولن هاتين الزراعتين تتخللهما شجيرات التبغ واذ قام الضابط المذكور بسؤال المطعون ضده عن مساحتهما فآثر بكل منهما على ذلك النحو وقدم المشرف الزراعي اقراراً في ذلك التاريخ ببيان مساحة هاتين القطعتين على هذا اتوجه - وكان هذا الذي أسس الحكم عليه قضاءه بالتعويض من أن مساحة الأرض المنزوعة تبغاً بمقصورة على ستة قراريط أنها يخالف ما جاء بمحضر رئيس وحدة المباحث وبالأقرار الصادر من المشرف الزراعي سالف الذكر ، فلان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في الاستناد ، بما يوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الفصل في تحديد مساحة تلك الأرض المنزوعة تبغاً يحتاج الى تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة فلا يمكن أن يكون النقض مقروناً بالاعادة .

( طعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ من ١٨٨ )

١٣٥ - ادانة الطاعن في جريمة زراعة دخان - لمجرد انه الحائز للارض المزروعة - عدم كفايته - اساس ذلك .

\* لما كان من المقرر انه يجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على ادلة الثبوت في الدعوى حتى يفسح عن وجه استدلاله بها ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه ، وكان لا يكفي في ذلك ما اضافته الحكم المطعون فيه لاسباب الحكم الابتدائي من عدم اطمئنانه للشهادة المقدمة من الجمعية التعاونية الزراعية بان المتهم الاخر هو الحائز للارض ، اذ ان ذلك لا يؤدي بطريق اللزوم الى ان الطاعن هو الذي زرع الدخان المضبوط او ان له سلطانا مبسوطا عليه خاصة وان ما جاء بهحضر ضبط الواقعة كما اثبتته الحكم لا ينفذ اتصال الطاعن بهذه الزراعة مما يعيب الحكم بالقصور .  
( ملن رقم ٩٦١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ ص ١٧ من ٩١٢ )

١٣٦ - انتهاء الحكم الى بطلان تفتيش منزل - تعويله بعد ذلك على ما اسفر عنه هذا التفتيش - تناقض - يعيب الحكم .

\* لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه بناء على اذن النيابة العامة لضبط الدخان المزروع في حقل الطاعن وما يوجد منه بمنزله ، انتقل الضابط المأذون له بالضبط والتفتيش الى منزل المأذون تفتيشه حيث ضبط فيه كمية من الدخان الجاف كما وجد كمية اخرى على سطح المنزل يجري تجفيفها ثم اصطحب الطاعن الى الحقل الذي تبين ان مساحته ٢٦ قيراطا حيث وجد ٢٤٦ شجرة دخان مزروعة به ، ثم اردف ذلك بقوله « وحيث انه بالنسبة لضبط الدخان بحقل المتهم فلن القول ببطلان الاذن الصادر بشأنه مردود بان ايجاب اذن النيابة في تفتيش الامكن بقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات . فتفتيش حقل المتهم وضبط الدخان به يكون قد تم صحيحا » . ثم افسح الحكم بعد ذلك من عدم اعتداده بما اسفر عنه تفتيش مسكن الطاعن في قوله - « وحيث انه بخصوص التفتيش المضبوط بمنزل المتهم فلا تطعن المحكمة الى صدور طلب من وكيل عام الجمارك باتخاذ الاجراءات قبل صدور اذن النيابة ، ومن ثم يكون اذن النيابة وما تلاه وما ترتب عليه من اجراءات قد وقع هطلا » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاد في موضع آخر منه وعول على ما اسفر عنه تفتيش المسكن في رده على دفاع الطاعن جهله نوع الشجيرات المضبوطة بقوله « وكان ما يدعيه المتهم من ان هذه الاشجار قد نبتت تلقائيا مردود عليه بما هو ثابت بقيامه بتطعيم تلك الاشجار

وتجنيفها على سطح المنزل ثم حزمها في رباطات والاحتفاظ بها في حجرة نومه الامر الذي يقطع بانه هو الذي قام بزراعة هذه الاشجار ويعلم انها تبغ .  
لما كان ذلك ، وكان ما اورثته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الاخر وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس ، وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهافت ينبئ عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الادانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانوني ، ويمتاز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي اوردها الحكم وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها ان تعرف على اى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدها في الدعوى .  
( طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٦ ق٠ جلسة ١٩٧٧/١/٩ من ٢٨ من ٤٤ )

### ١٢٧ - الاخطاة بالدعوى عن بصر وبصيرة هو منطاط صحة الحكم بالبراءة :

\* من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان يشتبه الحكم على ما يفيد ان المحكمة فحصت الدعوى واحاطت بطرونها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وان تكون الاسباب التي تستند اليها في قضائها لها معينها الصحيح من الاوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكبلان الثابت من محضر الاستيفاء المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٢ الذي حرره مفتش مأمورية انتاج البلبنا ووقمه المطعون ضده ببصيته ان الاخير اذ ووجه بضبط شجيرات الدخان في الارض زراعته . اناد بان « الارض دى حيازة اخويا . . . .  
وانا مش محيز عليها بالجمعية وكنت زارع الدخان ده في الارض وشى اعرف ان مبنوع زراعته » ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة دون ان يعرض للدليل المستند من اعتراف المتهم بالحضر آتف الفكر ودن ان تبلى المحكمة برباها فيه بما يفيد على الاقل انها غطنت اليه ووزنته ولم تنتفع به او راته غير صالح للاستدلال به على المتهم ، فان الحكم يكون قد جاء مشويا بعيب القصور في التسويب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ ق٠ جلسة ١٩٧٧/١/١٢ من ٢٨ من ٧٣ )



## الفصل الثالث

### جريمة تهريب الدخان

١٢٨ - إخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك يوغر جريمة التهريب  
عدم استلزام قيام العلم بنوع الدخان المهرب ما دامت الرسوم الجبركية لم  
تستد عنه .

\* إذا اثبت الحكم - بأسباب سلفه - أن المتهم كان يخفى الدخان  
بعيدا عن أعين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعى غير صحيح ،  
وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجبركية  
لم تستد عنه ، فغن الفعل المسند الى المتهم يكون مندرجا تحت نفس  
المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

( ملحق رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥٠٢ )

١٢٩ - جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة  
في حالة ضبطه - هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض .

\* المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محله  
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ اذ نصت على انه  
« يضبط الدخان المهرب ويصلر فاذا لم يضبط يضلف الى التعويض الواجب  
الحكم به تية هذا الدخان » فقد دلت على ان المشرع جعل الحكم بقيمة  
الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه ، وبذلك تكون بهذه  
المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، فهو بوصفها الاول تكون تدبيرا  
وقائيا يجب على الحكمة أن تحكم بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته  
عن دائرة التعامل ، وهو بوصفها الثانى توغر للجنى عليه صفة في المطالبة  
بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك لمام درجات القضاء المختلفة حتى في  
حالة الحكم بالبراءة . ولما كان للطاعة ( ممطحة الجمارك ) مصلحة مؤكدة  
في المطالبة بمصادرة الدخان اللبى موضوع الاتهام ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد اغفل القضاء بها سواء باعتبارها اجراء وقائيا يجب اتخاذه او  
بوصفها من قبيل التعويضات المدنية ، فانه يكون قد جلق صحيح القانون  
بما يتمين منه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان  
المضبوط .

( ملحق رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ١٧ ص ٦٦٩ )

### ١٤٠ - تهريب الدخان - غرامة - طبيعتها .

\* الغرامة التي ربطها الشارع في الامر العالي الصادر في ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ تغلب عليها صفة العقوبة ويخالطها عنصر التعويض عن الضرر الذي يصيب الخزانة العامة من ادخال او امنطناع او تداول او احراز الدخان المغشوش او المخلوط باعتباره تهريبا جبركيا ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية . ومن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه بالحالة الدعوى المدنية الى الحكمة المختصة يعد منهيا للخصومة على خلاف ظاهره ، ما دام ان الحكمة المدنية المحالة اليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومال طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

( طعن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ من ١٨ من ١٤٢ )

### ١٤١ - حالات تهريب التبغ .

\* حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الاحوال التي عددها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .  
( طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٤٠ )

### ١٤٢ - مجرد كون الدخان المضبوط اخضر ، لا يتوفر به وحده اعتباره مهريا وفق القانون - جلال لتسبيب معيب .

\* ان مجرد كون الدخان المضبوط اخضر لا يتوفر به وحده اعتباره مهريا وفق القانون . ولما كان البين من الاطلاع على الاوراق لن تقرير التحليل قد اقتصر على ان العينة عبارة عن دخان اخضر وان الدافع عن الطاعن تمسك - بمفكرتيه المصرح له بتقديمها ايام درجتي التقاضي - باعادة تحليل العينة المضبوطة او استدعاء الفنيين بمعاميل التحليل لبيان ما اذا كانت العينة مخالفة للقانون من عدمه ، وكانت الحكمة لم تظن الى هذا الدفاع الجوهرى ، فلم تمن بتحقيقه او تورده ضمن حكمها وترد عليه بما يسوغ اطراحه رغم جوهريته ، اذ ينبغي عليه لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى بتوافر او عدم توافر احدى حالات تهريب التبغ كما هي معرفة به في القانون . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٤٠ )

١٤٢ — خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه الى النيابة العامة .

\* تدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان على أن الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والأذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه تبد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال — ومنها وزارة الخزانة — المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه من أعمال التحقيق .

( طعن رقم ٥٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٨ ص ١٩ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ )

١٤٤ — اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .

\* نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا . وترتباً على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأي نسبة كانت مهما شؤلت يعتبر خلطاً معاقباً عليه ، كما يعد في حكم القانون تهريبا .

( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ ص ١٩ ص ٦٦٦ )

١٤٥ — توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ الى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن الخطاب في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والأذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في

تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة اصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من اعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لتركيب الجرائم باستجماع الادلة عليهم وملاحظتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

( ملعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١٩٦٨/١١/٤ من ١٩ ص ٩٠٠ )

١٤٦ - عدم استلزام القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٢٢ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٤ اجراء التحليل وخطر صاحب الشأن بنتيجته في ميعاد معين :

\* ليس في نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٢ في شأن صناعة وتجارة الدخان والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ مايجوب اجراء التظليل وخطر صاحب الشأن بنتيجته في ميعاد معين .

( ملعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ ص ٨٨٧ )

١٤٧ - جريمة تهريب التبغ وفقا لنص المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

\* ان البين من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . في شأن تهريب التبغ ان الخطاب فيه موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب والشكوى والاذن هي تبود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ، والدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها او بمن تنديه لهذا الغرض من مايجوز الضبط التفضلي او برفع الدعوى لملم جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت باى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التظلم بالجريمة اذ انه من المقرر في صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال اياكل من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الاولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب لو الاذن رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء ، وتحديد اى معنى الدعوى

الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يستتبعها من الإجراءات الممهدة لتسويتها،  
اذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . ومن ثم فان ما يشره  
الطاعن في شأن عدم حصول مآهور الضبط القضائي على اذن مكتوب من  
وزير الخزانة باتخاذ الاجراءات يكون على غير أسس سليم من القانون .  
( طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ص ٧٩٥ )

#### ١٤٨ - القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ - شروط تحققه .

\* يتحقق القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ من تعمد ارتكاب  
الفعل المادى المكون لها وهو استطبأت التبغ او زراعته محليا . ومتى كان  
الحكم المطعون فيه قد اورد في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع  
الطاعن انه اقر انه هو الذى يقوم بزراعة الارض وانه ثبت من محضر  
مآهور مركز شبين القناطر ومختش الانتاج انه بعد ان دلت التحريات على ان  
الطاعن يزرع تبغا بحقله في مساحة هكتار ونصف بطريقة منتظمة وتحت  
بعض الاشجار ككية من السماد الكيماوى وان المتهم الثانى اعترف باشتراكه  
مع الطاعن في زراعة هذه الارض وان العمدة ايد ذلك في اقواله فان ما لورده  
الحكم فيها تقدم يتحقق به توأمر القصد الجنائي ، ولم يكن للحكم ملزما من بعد  
بالتحدث عنه استقلا .

( طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ص ٧٩٥ )

#### ١٤٩ - تبغ - تهريب - تمويش - مناهط تقديره .

\* نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة  
١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على انه : « يحكم بطريق انتظام على الفاعلين  
والشركاء بتمويش يؤدى الى مصلحة الجبلرك على النحو التالى : مائة  
وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب في تبغا » .  
ويبين من صريح النص انه جعل المناط في تقدير التمويش في حالة زراعة التبغ  
أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون اى اعتبار للكيفة  
الزروعة منه .

( طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٢ ص ٧٨٧ )

#### ١٥٠ - تقدير التمويش في جريمة تهريب التبغ طبقا للقانون

٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

\* يبين من صريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم

٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ انه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالسلحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة في خطوط منتظمة في مساحة غدان ونصف من الأرض ، وكان الطاعن لا يجادل فيها أثبته الحكم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحا في القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستنبطة فيها على حدة أو ضمن زراعات أخرى .

( ملحق رقم ٢٦٠ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٦/٦/٢ ص ٢٠ ص ١٦٥ )

١٥١ - تحقق جريمة تهريب الدخان اللبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه - انشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بحالة من حالات التهريب الاعتباري لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجبركية .

\* اذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، على اعتبار تداول الدخان اللبي المعروف بالطارلسي أو حيازته أو نقله تهريبا ، فقد أنشأت حالة من التهريب الاعتباري لا يشترط في تولفها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمارك ، من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند اجتياز الدائرة الجبركية ، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان اللبي في داخل اقليم الجمهورية من أي شخص كان ، تهريبا معاقبا عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له ماعلا كان أو شريكا .

( ملحق رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ ص ٢٠ ص ١٦٦ )

١٥٢ - حيازة المتهم لجسم الجريمة - غير لازم لاعتباره حائزا - كفاية تبسط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نقبا عنه - مثال في حيازة دخان مهرب .

\* من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة ، أن يكون محرزا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوطا عليه ، ولو كان المحرز له شخصا آخر بالتبليغ عنه .

( ملحق رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ص ٢٠ ص ١٦٦ )

### ١٥٢ - حصر حالات تهريب التبغ طبقاً لورودها في القانون .

\* ان نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يدل على ان الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الاحوال التي عددها في هذه المادة .

(لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١-١٧)

### ١٥٤ - قطع الحكم في مسألة ماهية الدخان المضبوط وما اذا كانت حيازته تعتبر جريمة أم لا استناداً الى دليل غنى وليس لعلم القاضي - صحيح .

\* اذا كانت المحكمة قد اطبأت الى شهادة المثلل الكيماوى الذى سمعته محكمة اول درجة وراى فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصفا صريحا في نفي ان الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا بغير اضطراب في مساق شهادته او خطأ ، وكان الطعن في حقيقته يقوم على مسألة اساسية هي ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محليا فتعد حيازته تهريبا ، او هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة في حيازته وراء الدائرة الجبركية من غير المهرب له ، وكان قاضى الموضوع قد طع في اصل هذه المسألة بالاستناد الى دليل غنى يحمله ، ولم يقض فيها بطله كما قالت الطاعة ، وكانت الطاعة انما تنازع في كفاية هذا الدليل ، فان ذلك مما لا يثار لدى محكمة النقض .

( لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١٠-٩٠ )

### ١٥٥ - كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائى -

مثال في تهريب تبغ .

\* لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى في جريمة تهريب التبغ استقلا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه - وهو ما دلل عليه الحكم تحليليا سلفا في معرض استخلاصه لطرواف الواقعة .

( لمن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١ من ٢٠ ص ١٢٥٦ )

١٥٦ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أعمالاً للمادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تصدّد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات والاّ كان حكمها معيباً .

\* نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « يحكم بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجلف أو منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود » وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون والاّ كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه .

( ملن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ في جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ من ٢١ من ٥٩٢ )

١٥٧ - التفويض الصادر من وزير الخزنة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جبرك القاهرة في دائرة اختصاصه .

\* أن التفويض برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ - قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جبرك القاهرة - في دائرة اختصاصه - وليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أشار فيها الدّفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب اقامتها هو وكيل جبرك القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب ، وكان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة « مدير جبرك القاهرة » المطبوعة وإنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفي بتحقيق ما أثّر من منازعة في اسم وصحة مصدر الطلب واقتصر على القول « بأنه صدر من مدير جبرك القاهرة رغم ظروف التوقيع وعمومه ومنازعة الطاعن فيها » مما يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مصيرها ، إذ يبنى على صحته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تهضمه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين ، كما وهى لم تفعل بكيفية بالعبارة الناصرة السالف الإشارة إليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والتصور بما يشعن معه نقضه والاحالة .

( ملن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١٦/١١/١٩٧٠ من ٢١ من ١٠٩٥ )



١٥٨ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مبيشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلبه بذلك ممن يملكه - المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - انتفاء صفة مصدر الطلب - اثره : بطلان الاجراءات بطلانا مطلقا - من النظم العام .

\* ان مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن تهريب التبغ ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مبيشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه ، فاذا انتهت صفة مصدر الطلب وقعت الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، لاتصاله بشرط اميل لازم لتحريك الدعوى الجنائية واصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خلاص الى ان الطلبات المقدمة من مدير علم شئون الانتاج المؤرخة .... قد صدرت في ظل القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ في دعاوى جاوزت قيمة التمويض المطلوب به ٥٠٠ ج ، وان الطلبات المؤرخة .... قد صدرت من وكيل الجبرك وهو من لم يخولهم القرار الوزاري رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥ حق اصدار الاذن برفع الدعوى ، فان الحكم اذ رتب على ذاك بطلان تلك الطلبات ، يكون قد اسلب صحيح القانون ، ولا محل للتحدي بأن وكيل الجبرك مصدر تلك الاذن كان يقوم بعمل مدير الجبرك في تاريخ اصدارها ، ما دام ان وزير الخزانة - في مجال تحديده اولئك الذين غوضهم في طلب رفع الدعوى الجنائية - قد سمى مديرو الجبرك دون وكلائهم ، وما دام لم يثبت ان قرارا صدر بنبذ وكيل الجبرك مصدر الاذن للقيام بأعمال مديره ، او ان هناك لائحة منظمة لحلول وكيل الجبرك محل مديره في مبيشرة اختصاصاته انتفاء غيلبه .

( ملين رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠ من ٢١ من ١١٩٥ )

١٥٩ - التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمّل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون - يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة - جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة - شرط ذلك : ان تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة اصلا او عدم صحة اسنادها للمتهم او على عدم كفاية الاثلة على ثبوتها - علة ذلك ؟

\* انه وان كان قضاء النقض قد جرى على ان التعويضات المنصوص

عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكفل المعقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى وأن الأصل أن الحكم بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتما بالحكم بالمعقوبة فيجوز للحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم لأن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان يؤدي ماقتضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

( ملن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق ٠ جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٣ من ٥٥٤ )

١٦٠ - حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون لمعتبر تهريبا - المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض - لايجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودون التوقف على تحقيق وقوع ضرر عفيها .

قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجبارك بغير تدخل منها في الدعوى - صحيح في القانون .

\* لما كانت حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس ( النشوق ) على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا معاقبا عليه بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشمسّن تهريب التبغ التي تنص على أنه « يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى مائتين المعنيتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي ( ١ ) ... ( ب ) عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الأجاف أو منتجته » . وكان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المشار

اليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تطوى على عنصر التعويض فلا يجوز الحكم بها الا من محكية جنائية وان الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودوم ان يتوقف ذلك على تحقيق وقوع ضرر عليها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض لمصلحة الجوارك وبغير تدخل منها في الدعوى يكون قد اقرم صحيح القانون .

( طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٤٢ ق ٠ جلسة ١٩٧٣/١/٧ من ٢٤ من ٤١ )

١٦١ - الخطأ المؤثم الذي يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الاولى من هذه المادة على سبيل الحصر :  
دخان القشوق لا يندرج في اى نوع منها - حيازته لا تشكل تهريباً وفق المادة المذكورة .

بين من استقراء نصوص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٨ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ان الشارع قد ابان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المشوش بأنه جميع المواد المدة للبيع او للاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه . و ابان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به او تدس فيه مواد غريبة بآلية نسبة ، بيد ان المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالفش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الفش على اعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخطأ . ولما كان الشارع وقد اثار في ديباجة القانون الاخير الى القانون الاول ولم يلته كما ألفى غيره من قوانين اخر الملع اليها في الديباجة نفسها ، فانه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الفش والخطأ الى ذلك القانون الذى اثار اليه وابقى عليه . وكانت الواقعة كما اوردها الحكم المطعون فيه . ان الماطون ضده عرض للبيع دخاناً ( نشوتا ) يحتوى على مادة غريبة ( رمل ) فانه على انظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها انها خلط دخان بمواد غريبة ، مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا باعداد مواد للبيع او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الفش بعرض دخان باسم غير صحيح ، او باعداده من الفضلات . . . وكان الخطأ المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه

للفتحات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المسحوق أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ اللبني المعسروف بالطرابلسي والتبغ المشوش والمعتبر مشوشا بإعداده من الفضلات . ولما كان الدخان مائل الطمن لا يندرج في أى نوع منها وانما هو دخان مسهوق لصناعة العطوس ( نشوق ) فلن جنوح الطاعنة ( مصلحة الجمارك ) الى فخطلة للحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من رفض دعواها بالتعويض قولا منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولا غير صحيح ، ويكون طعنهما بتمين الرفض . ( لمن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣/٨/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٨٩ )

١٦٢ - جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عديدة - تؤثر القصد الجنائي فيها بالمعلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجنائي .

\* الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ومنها جريمة حيازة التبغ اللبني المعسروف بالطرابلسي مائل الطمن - هي جرائم عديدة مما يتعين لتوغير القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة ، وهو في صورة المدموعى العلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجنائي . ( لمن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣/٨/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٧٨ )

١٦٣ - دخان - تهريب - المقصود به - تعدد الوصف - خطأ المحكمة في الوصف - عقوبة تدخل ضمن ما ورد بالقانون - لا جدوى من اللطمن .

\* انصحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ في تطبيقه احكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : « يعتبر تهريبا ( أولا ) استنبات التبغ أو زراعته محليا . ( ثانيا ) ادخال التبغ السوداني أو التبغ اللبني المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه الى البلاد . ( ثالثا ) غش التبغ أو استيراده مشوشا ، ويعتبر من الغش اعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف من استعمال التبيك ( رابعا ) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها » . ولما كانت الواقعة التي اتبناها الحكم

المطمعون فيه في حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين والمعتبر عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتي طبقها فيهما الحكم المطعون فيه على الواقعة التي دان الطاعن من اجلها والتي تضمنت تهريب تبغ وفق احكام هذه المواد ، فضلا عن كونها تشكل جريمة خطل دخان بهواد غريبة او دسها فيه باية نسبة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع في هذا الوصف الاخير ما دامت العقوبة المقررة للجريمة الاخيرة هي بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقا لاحكام هذا القانون ذاته .

( ملعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢ ص ٢٤ من ١٧٠٨ )

١٦٤ - تغيير المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ اللبيى او الطرابلسي - ينصرف الى نوع واحد هو المحظور ادخله الى البلاد او تداوله او حيازته او نقله او خطله .

\* مودى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ان التمييز عن نوع التبغ « اللبيى او الطرابلسي » يدل على نوع واحد وينصرف الى النوع المحظور ادخله الى البلاد او تداوله او حيازته او خطله .

( ملعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٤٤ ق٠ جلسة ١٢/٢/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٣٧١ )

١٦٥ - هيأة التبغ فيما وراء الدائرة الجبركية من غير المهرب له - عدم اعتباره تهريبا ما لم تتوافر فيه احدى حالات التهريب الحكى طبقا للمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

\* جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجبركي بمادة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على انه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - وراء الدائرة الجبركية تهريبا الا اذا توافر فيها يختص بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

( ملعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق٠ جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٢٠٠ )

١٦٦ - تبغ - جريمة - دعوى جنائية - تعليقها على طلب - نطقه .

\* من المقرر ان الخطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢

لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها للسلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطالب والشكوى والأذن هي تبوء على حزبيتها في رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنوبه لذلك من ممنورية الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولاتعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التيسر بالجريمة. ذلك بأن المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال إما كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها ، مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الأذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق تحريماً للتصديق في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند إلى ما أثبتته رئيس وحدة المباحث في حضره وما تبين من التحليل وإقرار المشرف الزراعي وهي جميعاً لا تعدو أن تكون من إجراءات الاستدلال السابقة على الدعوى الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان هذه الإجراءات ( لحصولها قبل صدور طلب رفع الدعوى العمومية ) يكون غير صحيح في القانون . . .

( طعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق. جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ من ١٨٨ )

### ١٦٧ - تهريب التبغ - دعوى جنائية - طلب - الخطأ في توجيه

الطلب - لثمة .

\* لما كان الطاعن يسلّم بأن الجهة صاحبة الاختصاص المشار إليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - والذي يحكم الواقعة - قد طلبت من النيابة العامة كتابة اقامة الدعوى الجنائية ضده ، وهو ما تسترد به كابل حزبيتها في إجراءات تحريك الدعوى وبما نشرتها ويندفع به ما يثيره الطاعن من أن النيابة التي تلقت الطلب هي نيابة بندر سوهاج وليست نيابة المركز التي اقبلت الدعوى. ذلك بأن الخطأ في توجيه الطلب إلى نيابة غير مختصة على فرض حصوله ليس بذى اثر على استرداد النيابة العامة لحقها في اقامة الدعوى ما دام انها لم تنشر هذا الحق الا بناء على الطلب المكتوب ، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره .

( طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق. جلسة ١٩٧٥/٦/٢ من ٢٦ من ٤٨١ )

## ١٦٨ - بخان - دعوى جنائية - تحريكها - اجراءات الاستدلال التي تسبقها - صحتها .

\* لما كتبت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ أية اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة او من ينييه » وكان الخطاب في هذه المادة - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى والاذن انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد ، توجيه الطلب الى النيابة العامة لبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه النيابة من اعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمركبتي الجرائم يستتبع الادلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجرته النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق مستواء بنفسها او بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي او برفع الدعوى امام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت باى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة الجريمة المتلبس بها ، اذ انه من المقرر في صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال ايا كان من بينها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الاولى التي تسلس لها ، سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات المبعدة لرفعها اذ لا يملك تلك الدعوى في الاصل غير النيابة العامة وحدها ، لما كان ما تقدم وكتبت اجراءات الاستدلال التي قام بها رئيس مأمورية انتاج اسبوط قد تمت استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائي وبدون نعت من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب ومن ثم لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو طلب وكيل علم الجمارك باتخاذ اجراءات الضبط في حد ذاتها من بيتانته ولا من عدم تثبيت المحكمة من أمره .

( ملحق رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٥ ق ٠ جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ ص ٢٦ ص ٧٥٥ )

## ١٦٩ - تبغ - تهريب - إجراءات - قيود - قيمتها .

\* لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات رفع الدعوى ومباشرة إجراءات الضبط فيها بدون إذن من وزير الخزانة أو من ينييه وأطرحه في قوله « أن النيابة العامة قامت بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم أثر صدور طلب مدير علم جمارك القاهرة والوجه القبلي المرفق بالاوراق ، وهو من الاشخاص الذين انابهم وزير الخزانة طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ ، وليس بناء على الاذن الصادر من مدير علم شئون الانتاج ، وإن إجراءات الضبط التي قام بها هذا الأخير هي من إجراءات الاستدلال ولا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن . وهذا الذي أوردته الحكم يستقيم به قضاؤه في رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أى إجراء في الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه » . وكان الخطاب في هذه المسألة وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صالحة الولاية فيها يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها عن أحوال الشكوى والأذن أنها هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيهه للطلب إلى النيابة العامة بالبداة إجراءات الدعوى الجنائية وهي لا تبدأ إلا بها تتخذ من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لارتكبي الجرائم باستجاء الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجبره النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في



توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريراً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات المبعدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العلة وحدها . ولما كتبت الإجراءات التي تلم بها مفتش انتاج سوهاج الذى أسبق عليه قانون مكلفحة تهريب التبغ صمة بأمور الضبط القضائي قد تمت استناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي دون نذب من سلطة التحقيق على ما يبين من المفردات المضمومة مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم حصول مفتش انتاج سوهاج على إذن مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه بالتخاذ إجراءات الضبط يكون على غير أساس سليم من القانون .

( طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٥ ق ٠ جلسة ١٢/٢١/١٩٧٥ ص ٣٦ من ٨٥٢ )

#### ١٧٠ - تبغ - تهريبه - ما يعد كذلك - الخلل .

✽ إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يتصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله في السجائر والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتبغ بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصاً أو مخلوطاً بمواد أخرى وغداً لما ترخص فيه القوانين » ، كما نصت المادة الثانية منه على أنه « يعتبر تهريباً ( أولاً ) استنابت التبغ أو زراعته محلياً ( ثانياً ) إدخال التبغ السوداني أو التبغ النيبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد ( ثالثاً ) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش أعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التبيك ( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خطفه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن خطف دخلاً بعمل بنسبة تزيد عن المسبوح به قانوناً ، وكان الخلط المؤتم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو ذلك الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محلياً والتبغ السودانى أو التبغ النيبى المعروف

بالطرابلسي والتبغ المشوش والمعتبر مفتوشا بأعداده من الفضلات . ١١  
 كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع التبغ المخلوط — مدار  
 الاتهام — وهل يندرج في أى نوع مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من  
 هذه المادة أو أنه ليس منها — الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراعاة  
 تطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما صارت اثباتها في  
 الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة دون  
 حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ من ٢٦ ص ٨٩٦ )

دخول منزل  
بقصد ارتكاب جريمة فيه



١٧١ - تتحقق جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها .

\* تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ولو عينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها .  
( طعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦١ م ١٢ من ٢٠٦ )

١٧٢ - المقصود بلفظ « المنزل » في معنى قانون الإجراءات الجنائية.

\* يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الإجراءات الجنائية اخذاً من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكناً لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرماً آمناً له لا يباح لغيره دخوله الا باذنه .  
( طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٩ م ٢٢ من ٢ )

١٧٣ - معنى الدخول في حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟

\* ان البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في واضح مبرته، وصريح دلالاته ، وعنوان الباب الذي وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان « انتهاك حرمة ملك الغير » - وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له ، ان « الدخول » المكون للركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل عمل يعتبر ترمضاً مادياً للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الاقتئيل عليها بالقوة ، سواء كتبت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديرًا من الشارع ان التعرض المادي اذا وقع لحائز العقار دون الانجاء الى القضاء ولو استفاد الى حق مقرر يعتبر من الجائى اقامة للمدعى بنفسه مما يؤدي الى الاخلال بالنظام العام .  
( طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٩ م ٢٢ من ٢٢٧ )

١٧٤ - مثال لتسبب معيب في توافر الركنين المادى والمعنوى في جريمة دخول منزل في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة .

\* من المقرر انه لا يكفى لتوافر الركن المادى في جريمة دخول عقار في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة ان يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه الى الغير أو ان يكون قد رفع دعوى باحقاقه في وضع يده أو ان يكون قد

اعترض على قرار النيابة في شأن تبكين خصبه من وضع يده ، مهما كان في ذلك من الاعتبارات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعزضا ماديا أو غسبا للحياة الثالثة لغيره ولو يستند باطل .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين انها باعا العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لها شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بخوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن يثبت اقتران هذا التصرف القانوني بفعل ملدى يصدق عليه أنه « دخول » بالمعنى الاصطلاحي الذي عناه المشرع وبينه حسبا تقدم ، وأن هذا الدخول كان بنية منع حيالة الجنى عليه للعقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الواقعة المكونة للجريمة بركبتها المادى والمعنوى طبقا لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( ملعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/٧/١٠ من ٢٢ ص ٢٢٧ )

١٧٥ — معاقبة كل من دخل منزلا بوجه قانونى وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه — سواء تعينت تلك الجريمة أم لم تتمين — ما دام أثبتت أنه كانت لديه نية لكيدة لارتكاب جريمة كالقذف أو السرقة — عدم جدوى البحث فيها إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم .

\* إن نص المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات علم بمعاقبة كل من دخل منزلا بوجه قانونى وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا يجدى البحث فيها إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت في منطق سائق أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كالقذف أو السرقة . ثم أن عقابه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — واجب سواء تعينت الجريمة التى استهدفها من دخول المنزل أم لم تتمين لأن النص عام يشملها معا .

( ملعن رقم ٨٨ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٢ ص ٧٦٦ )

١٧٦ — مثال لغرض وتناقض في التسييب في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء .

\* متى كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على اتفاق بينهم وبين المتهم الثالث — الملك — لإقامة بناء الدور الثانى ولم

يقتصدوا ارتكاب جريمة فيه ، ألا أنه عاد بعد ذلك ونقض نفسه وأثبت في حق المتهمين الأول والثالث أنها ارتكبا جريمة هدم السور والحوائط الموجودة بالدور الثاني نوطنة لاثابة بماتيه وعاقبتهم عن تلك الجريمة - وهو ما يكفي لتحقيق وقيل جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه - أن توافرت الأدلة - أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التي ارتكبت - مما بعد تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات أن توافرت شروطها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وran عليه القموض والتناقض مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب عن تمييز الأدلة القائمة في الدعوى بالنسبة لجريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه وبند ارتباطها بجريمة الهدم التي ارتكبت ، وبالتالي بحث توافر أو عدم توافر انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( ملن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ص ٢١ من ٥٧٧ )

١٧٧ - تقديم التهم الى المحكمة بتهمة ائتلاف باب مسكن عمدا - توجيه النيابة أو المحكمة للتتهم - أمام محكمة ثلثي درجة - تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه - خطأ - مثال .

\* متى كانت التهمة التي وجهت الى الطاعنين والتي ثبت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب اليهما ارتكابه وهو ائتلاف باب مسكن عمدا ، ولم تقل النيابة أنها دخلا منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، ولم ترغع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الائتلاف ، فإنه ما كان يجوز للنسبة العامة أو المحكمة أن توجه الى الطاعنين أمام محكمة ثلثي درجة هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أسس الدعوى نفسه باضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للاحكام المتعلقة بالنظام العام .

( ملن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧١/١٠/٤ ص ٢٢ من ٥٢٤ )

### ١٧٨ - دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة - جريمة - ارتكابها - زنا .

\* نص المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات علم يعاقب كل من دخل منزل بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كالنكاح ما كانت ، سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من الدخول أم أم تتعين ، وسواء كان الدخول برضاء من اصحاب المنزل أو بخبر رضائهم فإذا تبين ان دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بان انقائون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج . الا في حالة تبلم جريمة الزنا .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه من يملك الاذن بالدخول فيه او الاثر بالخروج منه ، فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لمعاقبه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .  
( ملعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ ص ٢١ ص ٩٨٦ )

### ١٧٩ - دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة - تحقق الجريمة ولو عينت الجريمة المقصودة - مثال لشرع في جريمة زنا :

\* من المقرر ان جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين ان دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك ان القانون لم يشترط هذا القيد الا في حالة تبلم الزنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استدل من اقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه الى الطاعن ودلل تدليلا سائما على ان جريمة الزنا لما تقع غايته لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة او مجادلته في عناصر اطمئنانها ويكون الحكم بادانته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، تنقلا وصحيح القانون وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زواجه عن جريمة الزنا التي لم تتم لا اثر له ومنع الطاعن بشقيه غير سديد .

( ملعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ص ٢٠ ص ٦٢٠ )



## دستور



١٨٠ — كفالة الحرية الشخصية المخصوص عليها في م ٤ من الدستور  
لا تمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها لمصلحة الجماعة .

\* ان النص في المادة ٤ من الدستور على ان الحرية الشخصية  
مكتولة — ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة،  
فان هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة الى الفرد  
الا في حدود احترامه حريات غيره . فحين يكون من وراء استعمالها الاضرار  
بالغير فلها لا تكون في حقيقة امرها حرية ، ولا تكون بالطبع مكتولة .  
( ملحق رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٤٧ )

١٨١ — عدم نفرة المادة ٤١ من الدستور بين المواد الجنائية وغيرها  
من التدابير المستعجلة .

\* ان المادة ٤١ من الدستور حين اجازت لذلك اصدار المراسيم التي  
نوهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على ان هذه المراسيم تكون لها قوة  
القانون وهي لم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير  
المستعجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين ادوار انعقاد البرلمان .  
( ملحق رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٤٧ )

١٨٢ — للسلطة التنفيذية حق اصدار مراسيم لها قوة القانون في  
غيبة البرلمان بشرط ان لا تكون مخالفة للدستور وان تعرض على البرلمان  
عند انعقاده — عدم عرضها او رفض اي المجلسين اقرارها — اثره .

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان للسلطة التنفيذية حق اصدار  
مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان اذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير  
لا تحتل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور ان لا تكون  
تلك المراسيم مخالفة للدستور وان تعرض على البرلمان ، فلذا لم تعرض  
عليه او عرضت ولم يقرها اي المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .  
ولما كان ارسوم بقلون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية صدر  
من الجهة المختصة باصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على  
البرلمان في اول اجتماع له ولم يصدر احد مجلسي البرلمان قرارا بعدم  
الموافقة عليه بل صدر قانون باقراره واعتباره صحيحا نافذا من وقت  
صدوره ، فان الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به ويتمين  
لذلك رفضه .

( ملحق رقم ٩٢١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦ ص ١٧ من ١٩٦٨ )

١٨٢ - احتفاظ كل من اقليى الجمهورية العربية طبقا للمادة ٦٨ من دستور مارس ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية .

\* انه طبقا لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من اقليى الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدى وميزانيته المستقلة وحدوده الجبركية واستمرت التشريعات تصدر قلصرة النطاق على اقليم دون آخر الى ان يسلمها معا تقنين موحد .  
( ملن رقم رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق٠ جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٦٩ )

١٨٤ - دستور - نسخته لاي تشريع يتعارض معه .

\* جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة فكلن على ما تونه من التشريعات التزول عند احكابه فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام احكام الدستور واحدا ما سواها ويعتبر الحكم المخالف فى هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين ما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، ان انه : « اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكلنت خدمته قد انتهت » يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من انه : « لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق ازالة الوزير الى المحاكمة » . . الامر الذى يقطع بان من يحال الى المحاكمة امام المحكمة المبينة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق غانه ينهين الانفلات من المادة ٢٠ سالفة الذكر .

( ملن رقم رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق٠ جلسة ٢١/٦/١٩٧٩ من ٣٠ ص ٧٣٢ )

## دعارة

الفصل الاول - جريمة التحريض على الفسق والفجور

الفصل الثاني - جريمة ادارة محل للدعارة

الفصل الثالث - جريمة التمويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة

الفصل الرابع - تسبيب الاحكام

الفصل الخامس - المعنوية المقررة في شأن مكافحة الدعارة



## الفصل الاول

### جريمة التحريض على القسق والنجور

١٨٥ — مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية هي السن الحقيقية للمجنى عليهم .

\* ان مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على النجور والقسق الخ هي السن الحقيقية للمجنى عليه تمتى كقت هذه السن معروفة لدى الجاني او كان عليه بها ميسورا اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه ولا يسوغ له في هذه الحالة ان يستند في تقدير تلك السن الى عناصر اخرى اذ ان عليه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفترض ولا يسقط هذا الافتراض الا بثبوت تقيم ظروف استثنائية منعه من امكن معرفة السن الحقيقية . واذن فلا يجوز لاراء ان تقبل في منزلها المعد للدعرة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع اعتمادا على ان شكلها يدل على انها تبلغ من العمر ازيد من تلك السن ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثبت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للثبوت من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها ان تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها بمشرين سنة لان هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتمالية لا يلتجأ اليها الا عند انعدام الدليل القاطع .

( طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٤ ق ٠ جلسة ١١/١٢/١٩٢٤ )

١٨٦ — علم الجاني بصغر سن من وقعت عليه الجريمة مفترض .

\* في جريمة التحريض لامتداد اخلاق صغار السن يفترض القانون علم الجاني بصغر سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يجدي الجاني نفي عليه بحقيقة هذه السن الا اذا هو اثبت انه قد تحرى عنها وانه انما وقع في الخطا لاسباب قهرية او ظروف استثنائية . ولحكمة الموضوع حق تقدير ذلك من وقائع كل دعوى وظرونها .

( طعن رقم ٢٢١٢ سنة ٦ ق ٠ جلسة ١١/١٢/١٩٣٦ )

١٨٧ — تحقق جريمة التحريض بحصول المساعدة او تسهيل ارتكاب أعمال الفحش .

\* ان المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تنص صراحة على معاقبة كل

من يساعد الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة على الفسق والفجور  
لويسهل لهم ذلك ،بني اثبتت الحكم حصول المساعدة فلا يجدى المنهم قوله  
ان المجنى عليه هو الذى حضر من تلقاء نفسه الى المنزل المعد للدعارة .  
( طعن رقم ٢٢١٢ سنة ٦ ق ٠ جلسة ١١/١١/١٩٣٦ )

#### ١٨٨ - جريمة التحريض على الفسق والفجور من جرائم العادة .

\* ان جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة  
التي تتكون من تكرار الاعمال التي نهى القانون عن متابعتها ارتكابها . وجميع  
هذه الاعمال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها  
كلها او عن بعضها ، اى سواء اكانت محل نظر في تلك المحاكمة ام لم تكن  
فلذا رفعت دعوى على امرأة لانتهاكها بناتها في المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة  
١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لافساد اخلاق الشبان بتفنيهم  
قاصرتين لرواد منزلها الذي اعدته للدعارة السرية وقبل الفصل في تلك  
الدعوى ضبطت لهذه المتهمة واقعة اخرى في ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ وهى  
التعرض لافساد اخلاق القاصرتين المذكورتين بتحريضهما على الفسق في  
يوم ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت الدعويان في جلسة واحدة ،  
فمن الواجب على محكمة الموضوع ان تقرر - ولو بن تلقاء نفسها - ضم  
وقائع الدعويين وتحكم في الموضوع على اعتبار انه جريمة واحدة . فلذا  
هى لم تفعل وحكمت في كل من الدعويين بالادانة فانها تكون قد اخطأت في  
تطبيق القانون . ولكن نقض احد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من  
ان تتدارك الخطأ الذى وقعت فيه بحكمة الموضوع بان تظم الدعويين الا اذا  
كان الحكم الاخر مستحق النقض ايضا . وذلك لا يمكن محاكمة المتهمة عن  
الاعمال الصادرة منها في الدعويين مما على اعتبار انها في مجموعها لا تكون  
الا جريمة واحدة ولما اذا كان هذا الحكم الاخير غير  
مستحق النقض فكل ما تستطيع محكمة النقض عمله في القضية التي نزل  
فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهمة استقلالا عن الاعمال المكونة  
للمتهمة التي هى موضوعها .

( طعن رقم ١٢٧٤ سنة ٨ ق ٠ جلسة ٤/١١/١٩٣٨ )

#### ١٨٩ - اثبتت الحكم ان المتهمة كانت تعرضن بنتين قاصرتين على الدعارة ربحا من الزين بتفنيهما لرجال مختلفين كلف لبيان تواجر ركن المادة .

\* متى كانت واقعة الدعوى الثابتة بالحكم المطعون فيه هى ان



الطاعة كالتحريض بنتين قاصرتين على الدعارة روحا من الزمن تكرر فيه فعل التحريض بتقديهما لرجال مخطفين غنى ذلك ما يكفى لبيان توافر ركن العادة في جريمة التحريض على الفجور .

( طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٨ ق٠ جلسة ١١/٤/١٩٢٨ )

١٩٠ - مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية هي السن الحقيقية للمجنى عليهم .

\* ان مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هي السن الحقيقية للمجنى عليهم . والاصل ان علم الجاني بهذه السن مفترض ولا ينتفى هذا الافتراض الا اذا لم يكن في امكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيلم ظروف قهرية او استثنائية منعه من ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجاني اعتياده على ان يظهر المجنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية لان هذا المظهر ليس من شأنه ان يمنعه من التحقق من سنّها ، وكذلك لا يقبل منه ان يعتمد في تقدير السن على الشهادات الطبية ، لان تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ اليه الا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الاصلى وهو دفتر المواليد . او على الأقل اذا قايت موانع تهرية تحول دون الوصول الى هذا الدليل .

( طعن رقم ١٦٠٦ سنة ٨ ق٠ جلسة ٢١/١٠/١٩٢٨ )

١٩١ - تحقق جريمة التحريض بحصول المساعدة او تسهيل ارتكاب افعال الفحش .

\* متى اثبت الحكم بالادلة التي اوردها الر٠ الجنى عليها حضرت لمنزل المتهم عدة مرات لارتكاب الفحشاء فيه وان ذلك منها كان بناء على طلب المتهم فان هذه الواقعة يكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتياد لدى المتهم . كما ان فيها ما يفيد تسهيل ارتكاب افعال الفحش وهذا يكفى لمقابله ولو كان لم يقع منه اى تحريض للمجنى عليها .

( طعن رقم ١٨٦١ سنة ٢٠ ق٠ جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ )

١٩٢ - عدم اشتراط وقوع جريمة التحريض في مكان له وصف

خلص .

\* ان القانون لم يشترط في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع

أن يكون وقوعها في مكان له وصف خلص ، فلا يشترط أن يفكر في وصف التهمة الذي أُلصقت عليه الأدلة أن الجريمة وقعت في منزل يدان للدعارة . وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يعيبه لأن هذا الوصف تريد لا يهم الخطأ فيه .  
( طعن رقم ١٨٦١ سنة ١٠ ق٠ جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ )

١٩٣ — تحقق جريمة الاعتداء على التحريض على الفسق والفجور بوقوع أي فعل من الأعمال المفسدة للأخلاق .

✽ لا يشترط في جريمة الاعتداء على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد وقع من الشبان بناء على التحريض ، أعمال اتصال جنسي أو لذات جسمية بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أي فعل من الأعمال المفسدة للأخلاق . واثن غاعداد المتهم محلاً للدعارة وتكليفه أبنته وهي غفراء قاصر بالاشتراك في مباشرة إدارته والإشراف عليه ونجاسة رواه من الرجال والنساء والتحدث معهم في ذلك الشأن الذي أهد المحل له — ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .  
( طعن رقم ١١٢ سنة ١١ ق٠ جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٠ )

١٩٤ — تعدد أعمال التعرض لفساد الأخلاق ، الواقعة قبل المحكمة النهائية ، لا تكون إلا جريمة واحدة .

✽ أن جريمة التعرض لفساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الاعتداء التي تتكون من تكرار أعمال الفساد . فبها تعددت هذه الأعمال فلها متى كان وقوعها قبل المحكمة النهائية لا تكون إلا جريمة واحدة . فلذا أصدرت المحكمة الابتدائية على التهمة حكيم عن واثنين على أن كلا منهما وقعت في تاريخ معين ثم رأت المحكمة الاستئنافية ثبوت الواقعتين فله يكون من المتعين عليها ألا تحكم على التهمة إلا بمعقوبة واحدة عن جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة .  
( طعن رقم ٦٥٤ لسنة ١١ ق٠ جلسة ٢٧/١/١٩٤١ )

١٩٥ — عدم إثبات الحكم توفر ركن الاعتداء في جريمة التحريض على الفسق — قصور .

✽ أنه لما كان يجب في جريمة التحريض على الفسق والفجور المعاقب

عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات تؤثر ركن الاعتقاد في حق المتهم ، فانه اذا كان الحكم قد ادين متهما في هذه الجريمة دون ان يثبت تيمم هذا الركن بصورة واضحة جلية — كمن اشار الى احدى الوقائع اشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا الادلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الاخرى ذكرا مجهلا لا يمكن معه الوقوف على كنهها ولا معرفة حقيقة امرها وزيلان وقوعها ومكانه بالنسبة الى الواقعة الاخرى ، مما لا تستطیع معه بحكمة النقض اقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بانها من افعال الفسق والفجور او القول بتعدد الاعمال التي وقعت من هذا القبيل بتركيب فاعلین عنی الاقل كل منهما يتميز عن الآخر ومستقل عنه تلم الاستقلال ، كما هو مقتضى القانون — اذا كان ذلك فان هذا الحكم يكون حيبا واجبا نقضه لنصوره في بيان الواقعة التي علق المتهم من اجلها .

( طعن رقم ٦٧١ لسنة ١٦ ق٠ جلسة ١١/٢/١٩٤٦ )

#### ١٩٦ — عدم توفر الجريمة بالكلام المجرد ولو فحش وفحشت مرابه.

✽ ان المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اذ نصت على عقاب « كل من تعرض لاسناد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة على الفسق والفجور » فقد دلت على ان هذه الجريمة لا يمكن ان تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش او فحشت مرابه . لان كلمة « تعرض » هنا معناها الاعتداء بالفعل — كما هو الظاهر من مفعول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعمالها القسوق في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ . السبقتين عليها في تحديد معنى هتك العرض . هذا فضلا عن استعمالها في عنوان الباب الوارد به هذه الجرائم وغيرها مما انمقد الاجماع على انه لا يقع بمجرد القول .

فانما كان الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة قد بنى على ان المتهم زين للمجنى عليها بالقول طريق الدعارة مرة ، ثم دعاها للخلوة بالرجال مرة ثانية ، فانه يكون واجبا نقضه اذ ان ما حدث في المرة الاولى هو مجرد قول غير مصحوب باى فعل فلا يصح اعتباره تحريضا ، على ما سبق بيانه ، وما حدث في المرة الثانية لا يكفى وحده لتكوين ركن الاعتداء المطلوب قانونا .

( طعن رقم ٢٦٥ لسنة ١٧ ق٠ جلسة ١٤/١/١٩٤٧ )

#### ١٩٧ — عدم توفر الجريمة بالكلام المجرد ولو فحش وفحشت مرابه.

✽ اذا كان الثالث من الحكم ان ما صدر من المتهمة من قولها لاحد

المررة في الطريق العام « الليلة دي لطيفة نعمل نفضيها سوى » لم تجهر به ولم تقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها الموقوتة ، وإنما قصفت أن تتصيد من تأنس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا تتوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يبقى بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى إلا للفترة الثلاثة من المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب « من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بأشعارات أو أقوال » .  
( ملحق رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٥١/٧/٨ )

١٩٨ - التحريض على الدعارة - دلال لاستغلالها بما يؤدي إليه - اصطحاب الأنثى إلى المكان المهد للاقاء الجنسيين ، ثم تعذيبها إلى شخص ورافقتها إلى السيارة التي ركبها بقصد ارتكاب الفحشاء مع شبيهاها إلى العودة في موعد معين - ذلك ما تتحقق به جريمة الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

\* إذا كان الحكم قد استغفل تحريض النعمة للأنثى على الدعارة من كونها صاحبها إلى الشخص الذي اتخذ محله مكاناً للاقاء الجنسيين وإنما تدبها لشخص آخر ورافقتها إلى السيارة التي ركبها معها ليرتكب معها غملاً الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستغلال يكون سابقاً ومقبولاً وتتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .  
( ملحق رقم ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١ من ٧ ص ٩ )

١٩٩ - الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ؟ اعتبار الفرع غيراً .  
\* الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بكافة الدعارة .

( ملحق رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ٥١١ )

٢٠٠ — التحريض على الفجور والدعارة المنصوص عنه في المادة الاولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يشترط فيه توفر ركن الاعتقاد — تسهيل الفجور أو الدعارة المنصوص عنه في المادة ٢/٩ من القانون المذكور يشترط توفر هذا الركن .

✽ نصت المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — بشأن مكافحة الدعارة — على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو ساعده له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تقتلوا شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتقاد ، غير ان المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرضاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله اشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » — وهذا التخصيص بعد التعميم ابداء يفيد ان مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

لمن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٢/١٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٩٠ )

٢٠١ — جريمة استغلال بقاء الأنثى — لا تستلزم توفر ركن العادة .

✽ لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ادارة بيت للدعارة وممارستها — وهما من جرائم العادة التي لا تقوم الا بثبوت ركن الاعتقاد — وبين ما انتهى اليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعنة بقاء المتهمة الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن .

( لمن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٤٤ )

٢٠٢ اعتبار الزوجة غيراً في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

✽ الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — يؤيد ذلك ان الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة اذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

( لمن رقم ١٤٧٢ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٥٤ )

## ٢٠٣ - دعارة - التحريض أو المساعدة على ارتكابها لا يشترط فيه اقتراف الفحشاء - مثال .

\* القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة اذ نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى على ان « كل من حرض شخصا ذكرًا كلن أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو مساعدته على ذلك أو سهرله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالعقوب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه » . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من استغل بآلية وسيلة بغاء شخص أو فجوره » . ثم نص في المادة السابعة على ان : « يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالمعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها » . نقد دل بذلك على انه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

( طعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ من ٢١٩ )

## ٢٠٤ - ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة .

\* من المقرر أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات ، وأنه لا تثريب على المحكمة اذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود .

( طعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ من ٢٤٠ )

## ٢٠٥ - عدم اشتراط القانون ارتكاب الفحشاء بالفعل للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال .

\* متى كانت واقعة الدعوى حسبها حصلها الحكم ثابتا فيها ان الطاعنة الاولى دأبت على تقديم بعض النسوة لمرافقتها من الرجال ليشتروا الفحشاء معين وأن الطاعنة الثانية من بين من اعتادت الطاعنة الاولى تقديمهن لمرافقتها وأن الأخيرة اعتادت ممارسة الفحشاء مع من ترى الاولى ارسالها لهم دون تمييز ، وكان لا يشترط للعقاب على انتحسريش أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بها توافر

به كافة العناصر: القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنتان وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وإقوال تشهد بالإثبات وأعتراف كل منهما في محضر الشرطة وتحقيق النيابة في حق نفسها وعلى الأخرى وهي أدلة سابقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما تثيره الطاعنتان في هذا الصدد يكون غير مستجد .

( طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٣/١/٨ من ٢٤ من ٥٤ )

**٢٠٦ — أقراف الفحشاء في الخارج بالفعل — ليس شرطاً للعقاب على جريمة التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة — المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — مثال .**

✳ دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١، في شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، أقراف الفحشاء في الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت أقرافهن الفحشاء وإدانة الطاعن في جريمة مساعدته وتحريضه لهن على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمةين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحصل دون ثبوت الجريمة الثانية .

( طعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ من ٢٤ من ٢٢٥٦ )

**٢٠٧ — جريمة تسهيل البغاء لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما يتناول شتى صور التسهيل — مثال لتدليل مسانغ على جرمي تسهيل الدعارة واستغلالها .**

✳ لما كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن تكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل ، وكان يبين من الحكم أنه أثبت في حق الطاعن — بإدلة لها معينا الصحيح ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة أنى انتهت إليها — أنه في خلال أربعة أشهر سابقة دأب على تحريض المتهمة الثانية على ارتكاب الدعارة وتقديمها إلى طلابي المتعة لارتكاب الفحشاء معهم لقاء اجر تقاضاه وأنه منذ أسبوع سابق على سؤالها قدمها لهذا

الغرض الى ثلاثة رجال لقاء آخر معين قبضه منهم ، فان ما اورده الحكم كاف في بيان الواقعة وظروغها بما تتوافر به العنصر القانوني لجريمتي تسهيل الدعارة واستغلالها اللتين دان الطاعن بهما .  
( طعن رقم ١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٤ ص ٢٨٤ )

**٢٠٨ — ركن الاعتياذ ، ليس شرطاً لتحقيق جريمة التحريض على الدعارة المؤثمة بالمادة الاولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ — شمول القاتل صور التسهيل كافة .**

\* نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكراً او انثى على ارتكاب الفجور او الدعارة او ساعده على ذلك او سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياذ . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ان جريمة التحريض على الدعارة التي دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون .  
( طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ من ٢٤ ص ١٧٢ )

**٢٠٩ — التحريض على الدعارة — تقدير قيامه او عدم قيامه تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب — كفاية اثبات الحكم بتحقيق التحريض — بيانه الاركان المكونة له غير لازم .**

\* لم يبين القانون ما هو المراد من كلمة ( التحريض على الدعارة ) ومن ثم فان تقدير قيام التحريض او عدم قيامه في الظروف التي وقع فيها يمدد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويمكن ان يثبت الحكم بتحقيق التحريض ولا عليه ان يبين الاركان المكونة له .  
طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢

**٢١٠ — العبرة في جرائم القوادة الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها — تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي لدرسته المجنى عليها من نقاها غرضاً مشروعاً دام الجاني يضرر غرضاً آخر هو البغاء — استخدام المجنى عليها لخاصة الدعارة عقب وصولها مباشرة لا يرقم بل يكفي ان يكون الجاني قد انصرف قصده الى استخدامها في عمل من شأنه ان يؤدي بها في النهاية الى ممارسة البغاء .**

\* العبرة في جرائم القوادة الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى



عابها فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذى ادركته الجنى عابها من نقلها غرضاً مشروعاً بما دام الجانى يضير غرضاً آخر هو البقاء . كما انّه ليس بلامر لوقوعها ان يكون الجانى قلصداً استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب نقلها او تسفيرها وانما يكفى ان يكون قصده منصرفاً الى استخدامها فى عمل من شأنه ان يؤدى بها فى النهاية الى ممارسة البغاء — لما كان ذلك — فلان ما تنزيه الطاعة من ان سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل فى مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقاً للقانون لا محل لسه .

( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ من ٢٥ من ١٩٦٩ )

#### ٢١١ — ارتكاب جريمة ممارسة الفجور والدعارة .

\* نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور او الدعارة » . وقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته ان هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وان يكون ذلك على وجه الاعتياد ، ولم يستلزم لتوافرها ان تكون ممارسة الفجور او الدعارة مقابل اجر ، وان كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينه على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء معهم . لما كان ذلك . ولكن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المظعون ضده بجريمة اعتياده على ممارسة الفجور وحصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان رئيس وحدة مكافحة الاداب اثبت فى محضره ان تحريره قد دلته على ان المظعون ضده يمارس الفحشاء فى منزله مع آخرين لقاء اجر ، فاستصدر اذنا من النيابة وانتقل الى المسكن المذكور ، واذا اقتحمه ضبط . . يواقع المظعون ضده ، ولما سأل الاول قرر انه يرتكب الفحشاء مع المظعون ضده بغير مقابل وقد سبق ان مارس معه هذا الفعل ، راراً ، واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق المظعون ضده اثلة سائفة مستمدة مما اثبتته رئيس وحدة مكافحة جرائم الاداب فى محضره وما شهد به ذلك الشاهد — فلان التمس على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون بقوله ان تلك الجريمة تستلزم لتوافرها ان يكون ارتكاب الفجور « مقابل اجر » . يكون غير مستيد .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ من ٢٦ من ٤٢٧ )

٢١٢ - بقاء - راهيته - التجوز والدعارة - تفرقة .

\* البقاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس  
بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو مجور وإن تارفته الأنثى فهو دعارة وإن  
ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البقاء بالشفقة المؤجرة رجل أو أنثى متى  
علم المؤجر بذلك .

( ملحق رقم ١٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/١/٢٩ ص ٢٩ من ١٠٨ )

## الفصل الثاني

### جريمة ادارة محل للدعارة

٢١٣ — عدم استظهار الحكم ركن العادة في جريمة ادارة بيت  
للمعاهرات — قصور .

\* ان المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٧٦ الذى ظل مفعوله ساريا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه « يعتبر في تطبيق هذا الامر بيتا للمعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبقاء عادة ولو اقتصر استعماله على يغى واحدة » كما تنص المادة الخمسة منه على ان « كل امرأة ، ريشة بأحد الامراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت المعاهرات التى تدار بالمخالفة لاحكام هذا الامر تعلقب . . . » مما مفاده ان جريمة ادارة بيت للمعاهرات هى من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البيان بمعيها نقضه .

( طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٢/٥ )

٢١٤ — عقوبة الجريمة المتصوص عليها في المادة ٥ من الامر العسكري  
رقم ٧٦ سنة ١٩٤٩ .

بجاء انه لما كانت المادة ٥ من الامر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى بعقوبتى الحبس والغرامة معا فان ادانة امرأة لاتخاذها هى وزوجها بيتا للمعاهرات اداراه وتعاملت هذه المرأة فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بهرض الزهرى والحكم عليها بعقوبتى المادة المذكورة بالحبس وحده دون الغرامة — ذلك يكون مخالفا للقانون .

( طعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ )

٢١٥ — جريمة ادارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة  
من جرائم العادة .

\* ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذى صدر ونشر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذي لم يحكم

فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الامر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة اذ ذلك لا يجعل منه قانونا ينهى عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يحول انتهائها دون السير في الدعوى مما يتخلل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ )

٢١٦ - سريلان احكام القانون رقم ٦٨ سنة ٥١ على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا .

\* ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات واذ كان هذا القانون يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور او الدعارة ، فانه - وفقا لاحكامه - لا يصح عقاب المتهم لمجرد ضبطها في منزل يدار للدعارة لارتكاب الفحشاء . واذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على التهمة الى انها تتردد على المنزل الذي ضبطت فيه ولم تبين الدليل المؤدى الى ثبوت ذلك فان حكمها يكون قاصرا اذ ان ما قلته من ذلك لا يكفي لاثبات الاعتياد على ممارسة الدعارة في حكم هذا القانون .

( طعن رقم ٤١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ )

٢١٧ - وجود امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه لا تتحقق به المعونة على ادارة منزل للدعارة .

\* ان المساهمة او المعونة في ادارة منزل للماهرات تقتضى الاشتراك في تهيئة واعداد المحل ذاته للعرض الذي خصص له او تنظيم العمل فيه او نحو ذلك ، فاذا كان ما اثبتته الحكم في حق المتهمين انما هو تردهما على المنزل لمجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن ان يعتبر مساهمة او معونة في ادارة المحل ، فانه حين قضي ببلادتهما يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٣ )

٢١٨ - المقصود ببيت الدعارة .

\* ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت

الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو فجوره . ولو كان من يبارس فيه الدعارة شخصا واحدا . واذا نمتى كانت الواقعة التابعة بالحكم هي أن الطاعنة ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكلفت المحكمة لم تتم دليلا آخر على أنها ادارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة ادارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الاركان .

( ملعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١١٥٢/١/٢٧ )

#### ٢١٩ - متى تتوفر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة .

\* متى كان الحكم قد اثبت في حق المتهم انها اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل اجر معلوم ، فإن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الاركان ولو كلفت المحكمة قد استعظمت ذلك من شهادة شخص واحد قال انه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الاجر .

( ملعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١١٥٢/١/٢٠ )

#### ٢٢٠ - متى تتوفر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة .

\* متى كان للحكم اذ دال المتهم بانها علونت زوجها الذي كان معها في ادارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد اثبت عليها ان شخصا ارتكب الفحشاء معها في منزل زوجها المتهم الاول الذي يديره للدعارة كما اثبت عليها اعتياد بعض الرجال على الضور الى ذلك المنزل والتردد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهمه نظير اجر قدره ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فمن ما اثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة انصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع مناصرها القانونية .

( ملعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١٩٥٤/٥/٤ )

#### ٢٢١ - اثبتت العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة جازا بطرق

الاثبتت كافة .

\* لا يمكن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الاثبتت فلا تشرب على المحكمة لذ هي مولت في هذا الاثبتت على شهادة الشهود .

( ملعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١١٥٤/٥/١٠ )

٢٢٢ — معايشة رجل لامرأة في منزله معايشة الأزواج لا يعد من أعمال  
الفسق والدعارة المؤثمة في القانون .

\* ان معايشة رجل لامرأة في منزله معايشة الأزواج لا يعد من أعمال  
الفسق والدعارة المؤثمة في القانون اذ ان المقصود بالتحريم هو مباشرة  
النجاش مع الناس بغير تمييز .

( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٥٤ )

٢٢٣ — وجود امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه لا تتحقق به  
المعاونة على ادارة منزل للدعارة .

\* ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ اذ علق في المادة الثانية منه  
على فعل المعاونة في ادارة منزل للدعارة ، انما عني المعاونة في اعداد  
المحل واستغلاله كمشروع ، واذا نوجد امرأة في محل معد للدعارة وضبطها  
فيه ، مهما بلغ من علمها بادارته للدعارة ، لا يعتبر بذاته عوناً على  
استغلاله او مساعدة في ادارته ولا تتحقق به جريمة المعاونة على ادارة  
منزل للدعارة .

( طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٥٥ )

٢٢٤ — جريمة ادارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة  
من جرائم العادة .

\* ان جريمة ادارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة  
هما من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

( طعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٥ )

٢٢٥ — جريمة ادارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة — هما  
من جرائم العادة — امثلة .

\* جريمة ادارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما  
من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

( طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/١/١٩٥٦ س ٧ من ٢٧ )

٢٢٦ — جريمة ادارة منزل للدعارة — عدم توفر اركانها القانونية —  
 ذلك يستتبع عدم قيام جريمة المعونة في ادارته — علة ذلك : الجريمة الاخيرة  
 نوع من الاشتراك في الفعل الاصلى — لا قيام لها بدونه .

\* اذا كانت جريمة ادارة منزل للدعارة غير متوافرة الاركان فان جريمة  
 المعونة في ادارته للدعارة تكون غير قائمة قانونا لانها نوع من الاشتراك في  
 الفعل الاصلى لا قيام لها بدونه .

( طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ٢٧ )

٢٢٧ — اعداد المهمة المنزل لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب  
 الفحشاء فيه نظير اجر تتقاضاه مع اقلية المهمة فيه محترمة مهنة الحليكة —  
 اعتباره محلا للدعارة في حكم المادة ٢/٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١

\* اذا كان منزل المهمة — على ما اثبتته الحكم — هو مكان خلص تقيم  
 فيه ، محترمة مهنة الحليكة الا انها اعطته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال  
 عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير اجر تتقاضاه ، فهو بهذا الوصف مما  
 يدخل في التعريف الذى اوردته الشارح لحل الدعارة في الفقرة الثانية من  
 المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

( طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ٤٠٩ )

٢٢٨ — المنازل التى يستلجها الناس مغروشة لسكنها على سبيل  
 الاختصاص مدة غير محدودة — هى ليست من قبيل الحال المغروشة المشار  
 اليها في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

\* الحال المغروشة المشار اليها في المادة التاسعة من القانون رقم  
 ٦٨ لسنة ١٩٥١ هى التى تعد لاستقبال من يرد اليها من افراد الجمهور بغير  
 تمييز للاقامة مؤقتا بها . وهو معنى غير متحقق في المنازل التى يستلجها  
 الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنها مدة غير محدودة ولها نوع من  
 الاستقرار .

٢٢٩ — وجود امرأة في منزل معد للدعارة — لا يعتبر بذاته معاونة  
 في ادارته او استغلاله ، ولا تتحقق به جريمة المعونة الملقب عليها  
 بالمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

\* ان المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ لاذ عاقبت على فعل

المعاونة في ادارة منزل للدعارة اثبتت المعاونة في اعداد المحل واستغلاله كشروع ، واذن موجود امراة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في ادارته او استغلاله ولا تتحقق به تلك الجريمة .

( طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٨٩ )

## ٢٢٠ - مناط اعتبار المحل مدارا للدعارة في حكم المادة ٨ من القانون

٦٨ لسنة ١٩٥١ .

\* متى كان الحكم قد اثبت بادلة سائفة ان المتهمة تدير منزلها للدعارة كما اورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من ان نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بانهن يمارسن الدعارة في المنزل كما اتر الرجال بانهم يترددون عليه في اوقات متباينة لارتكاب الفحشاء نظير اجر تستوفيهم منهم المتهمة فان ما اثبتته الحكم تتوافر به في حق المتهمة عناصر جريمة الاعتياد على ادارة منزلها للدعارة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

( طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٨٩ )

## ٢٢١ - جريمة ادارة منزل للدعارة من جرائم العادة .

\* متى اثبت الحكم ان أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وانه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمة وهي ممن يستخدمن في ادارة هذا المنزل للدعارة فان ذلك تتوافر به في حق المتهمة عناصر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

( طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٨٩ )

## ٢٢٢ - ادارة منزل للدعارة او التحريض عليها - ارتكابها .

\* لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تقاضى اجر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة او التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على الحكمة ان لم تحدث استقلالا عن الاجر او الخبل وهو ما لا يعد ركنا من ارکان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

( طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٤٦ )



٢٢٣ - دعارة - مسكن الزوجية - ليس ما يمنع من اعتباره محلا للدعارة متى كان قد أعد لذلك .

\* لا يقدح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلا للدعارة - انه مسكن خاص للزوجية ، ما دام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان المتهمة أعدت هذا المسكن في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه .

( طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٤٦ )

٢٢٤ - الاعتیاد على الدعارة - تحقق ثبوته - يخضع لتقدير محكمة الموضوع - شرط ذلك : تقديرها سائفا - ثبوت الاعتیاد على ادارة منزل للدعارة - لا يستتبع حتما ثبوت الاعتیاد على ممارسة الدعارة .

\* تحقق ثبوت الاعتیاد على الدعارة وان يكن من الادوار التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفا . فاذا كانت واقعة الادعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه هي ان كل ما توغر على الطاعنة الثانية من ادلة هو وجودها في منزل الطاعنة الاولى التي اعتادت ادارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الاولى لمواصلة الطاعنة الثانية وقد اتم احدهما ما اراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندها دام رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتیاد الطاعنة الاولى ادارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتیاد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل من تاتى الدعارة في مسرح واحد للائم لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس اكثر من رجل ، ذلك ان الاعتیاد انها يتميز بتكرار المفاسدة او الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعنة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتیاد في حقها مضافا اليه ثبوت الاعتیاد في حق الطاعنة الاولى صاحبة المنزل ، وكان ما اوردته انحكم من ذلك لا يكفى بهذا القدر لاثبات توغر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه عنه يضمن نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعنة وما اسند اليها .

( طعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ ص ٤٢٧ )

٢٢٥ - دعارة - اماكن مفروشة - ماهيتها .

\* تماثيب الفترة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٦١ « كل من يملك أو يدير منزلاً مغروشا أو غرنا مغروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله اشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة » . والماكن المغروشة المشار إليها في تلك الفترة انما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من افراد الجمهور بغير تمييز للالاقة ، وقفا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص يسكنها مدة غير محددة ، ولها نوع من الاستقرار .

( ملعن رقم ١٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ٢٢ ص ٢٤٨ )

### ٢٣٦ - ادارة منزل للدعارة - من جرائم العادة .

\* جريمة ادارة منزل للدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

( ملعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٦٢/١٢/٧ ص ٢٢ ص ٨٧٢ )

### ٢٣٧ - ركن الاعتياد في ادارة محل للدعارة .

\* ثوابر ثبوت ركن الاعتياد في ادارة المحل للدعارة من الادور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كلن تقديرها في ذلك سائفا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تغريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي اطمئنت اليها طالما ان القائلون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات . ومن ثم فان انعمى على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكون في غير محله .

( ملعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ ص ٥٠ )

### ٢٣٨ - الاعتياد على ممارسة الدعارة - تحريك الدعوى الجنائية .

\* الاصل بان قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية امر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على اضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها او بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الاخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وادارة محل

لها — ألتان رغعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما — مستظنين في أركانها وكافة عناصرها القنوتية عن جريمة الزنا ، فلا ضمير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانونى فى الاتهام وقلبت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا — التى لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التى أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

( طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ من ١٦ من ١٢٤ )

### ٢٣٩ — ثبوت المادة فى استعمال مكان لارتكاب الدعارة .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم غاته لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت فى ذلك على شهادة الشهود واعتراف المذموم .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ من ٤١٢ )

### ٢٤٠ — إدارة منزل معد للدعارة — من جرائم العادة — عدم استظهار

الحكم توافر ركن الاعتقاد فى جريمة إدارة منزل معد للدعارة — قصور .

\* يقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هى من جرائم المادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها . ولما كان الحكم اطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتقاد فى جريمة إدارة محل للدعارة المسندة الى الطاعنة ولم يبين الدليل المؤدى الى ثبوته فى حقها بعد أن أ طرح الدليل الوحيد الذى أورده الحكم الابتدائى لاثباته والمستد من انذار المتهمه انكافية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة لقاء اجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى ببراعتها من هذه التهمة لعدم ثبوت اعتيادها ممارسة الدعارة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بها بما يمينه .

( طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٢ من ٢١ )

### ٢٤١ — عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بطريقة

معينة .

\* من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ،

أن يكون بطريقة معينة ، إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق ، بحيث يتناول شتى صور التسهيل . وإذا كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها أن الطاعة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في مسكنها بإرشاد من فواد ، وتوسطت بينهم وبين امرأتين قدمتهما إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقلضته ، إلا أن المرأتين ضبطتا مع رافقيهما قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان للطاعة بها .

( طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ من ٢١ من ١٩٦٢ )

#### ٢٤٢ — جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة — ركن الاعتياد — أثباته — شهادة الشهود .

\* لا تثريب على المحكمة أن هي عولت في إثبات ركن الاعتياد في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ — على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ من ٢٤ من ١٩٥٢ )

#### ٢٤٣ — اثبات العادة — في استعمال مكان للدعارة — ليس له طريق اثبات خاص — جواز الاستدلال في هذا الصدد — بالاعتراف — أو بالشهادة .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود واعتراف المتهم .

( طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٧ من ٢٧ من ٢٨٨ )

#### ٢٤٤ — استقلال قاضي الموضوع في اثبات العناصر الواقعية وركن الاعتياد في ممارسة الدعارة — ما دام ذلك ما يسوغه .

\* إن إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة

الدعارة هو من الموضوع الذى يستقل به تلخيصه ما دام يقيه على اسباب مسانفة فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سييد .

( طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ٢٨٨ )

#### ٢٤٥ — تسهيل عادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور .

\* ان القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك او يدير منزلا مغروشا او غرفة مغروشة او محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور او الدعارة سواء بقبوله اشخاصا يرتكبون ذلك او بسماعه في محله بالتحريض على الفجور او الدعارة ، فقد دل ذلك على انه لا يشترط للعقاب ان يكون المالك او المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بان من قبلهم في محله من اعتادوا ممارسة الدعارة او الفجور او التحريض عليها .

( طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٤ من ٢٨ من ٤٦٢ )

#### ٢٤٦ — دعارة — قصد جنائى — تقدير قبليه — موضوعى .

\* لما كانت الطاعنة لا تجادل في علمها بممارسة الفتيات المقيمت بهسكنها الدعارة وانما تقتصر مجادلتها على انتفاء القصد الجنائى لديها . وكان تقدير قيام القصد الجنائى او عدم قبليه — من ظروف الدعوى بمد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان ما اثبتته الاحكم على ما تقدم ذكره من ان ممارسة الفتيات المسالك ذكرهن الدعارة كان معلوما للطاعنة مما قرره من انها كانت تعلم بذلك ، فان هذا الذى اورده الحكم يعد سائفا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة في الجريمة التى دانتها بها .

( طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٤ من ٢٨ من ٤٦٢ )

#### ٢٤٧ — دعارة — ممارسة — مدلولها .

\* يبين من نص الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، انه يؤثم حلفتين اولاهما تاجير او تقديم منزل او مكان لادارته الفجور او الدعارة مع العلم بذلك وهى ما يلزم لقبيلها علم المؤجر او مقدم المكان بأنه سيدار للفجور او الدعارة وان يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياذ . وثانيهما تاجير او تقديم منزل او مكان لسكني شخص

او اكثر لممارسة البقاء فيه مع العلم بذلك وهو ما لا يتطلب تكرار الفجور او الدعارة فيه بالفعل ، ذلك ان الممارسة لا تعنى سوى ارتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

( ملعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ من ٢٩ من ١٠٨ )

٢٤٨ - ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة - ما يكفي فيه .

\* لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه مول في اثبات ركن الاعتياد على ادارة الطاعة الثانية مسكنها للدعارة على ما دلت عليه التحريات ، وعلى اقوال الشاهد الذى ضبط في حالة اتصال جنسى بالطاعة الاولى في احدى حجرات المسكن وعلى ما قرره هذه الاخيرة والشاهد المذكور من سبق تردها على مسكن الطاعة الثانية لممارسة هذا الفعل فيه مقابل اجر وعلى اقرار الاخيرة بذلك في محضر الضبط ، ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات فانه لا تثريب على المحكمة اذا ما عولت في ذلك على شهادة الشاهد واقوال المتهمين .

( ملعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٩ من ٢٩ من ٣٦٩ )

٢٤٩ - اثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة هو من اختصاص قاضى الموضوع ما دام يقيمه على اسباب سائفة .

\* من المقرر أن اثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه ما دام يقيمه على اسباب سائفة . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة ادارة محل للدعارة التى دان بها الطاعة الاولى ولورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من اقوال شاهد الاثبات ومن محضر الضبط واستظهر ركن العادة بالنسبة الى هذه الجريمة بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده على مسكن الطاعة الاولى لارتكاب الفحشاء مع ابرأة قديمتها له لقاء اجر ومن ارتكاب الفحشاء مع الطاعة الثانية التى قديمتها له الطاعة الاولى في المرة الثانية ، وهو استخلاص سائف يؤدى الى ما انتهت

اليه من توافر ركن العادة في جريمة ادارة الطاعة الاولى مسكها للدعارة  
 — فان النعمى في هذا الصدد يكون على غير اساس .  
 ( ملعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٤٨ ق: جلسة ١١/١١/١٩٧٦ ص ٣٠ ص ٤٩ )

**٢٥٠ — ركن العادة في جريمة استعمال محل للدعارة — جواز اثباته  
 بكلفة الطرق — اركان جريمة التحريض على الدعارة — التحدث عنها  
 استقلا — غير لازم .**

✽ جرى قضاء محكمة النقض على ان القانون لم يرسم لثبوت ركن  
 العادة — في استعمال محل لممارسة دعارة الغير — طريقا معيناً من طرق  
 الاثبات ولم يستلزم بيان الاركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل  
 يكفى ان يثبت الحكم تحقيقه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل  
 فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد بين  
 واقعة الادعى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان  
 الطاعة بها — مطبقاً في حقها لحكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات بتوقيعه  
 عليها العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم — وورد على ثبوتها ادلة من شأنها  
 ان تؤدى الى ما رتب عليها ، فان ما تشره الطاعة من انه لم يسبق  
 الحكم عليها في جريمة فتح او ادارة محل للدعارة ومن ان الحكم لم يذل  
 على توافر التحريض على ارتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لاطراح  
 شهادة المستشفى — المقدمة من الطاعة — ما اثبتته من وجود تصليح  
 ظاهر للمعين المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها ، هذا الى ان للحكمة ان  
 تاتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل ان يكون  
 غير ملتزم مع الحقيقة التى وصلت اليها .

( ملعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق: جلسة ٢٢/٢/١٩٧٦ ص ٣٠ ص ٢٨٥ )

**٢٥١ — ثبوت ركن الاعتياد في ادارة محل للدعارة — خضوعه لتقدير  
 محكمة الموضوع .**

✽ ثبوت ركن الاعتياد في ادارة محل للدعارة من الامور التى تخضع  
 للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم  
 كافيا وساتفا في استظهار هذا الركن — ولا تثير على الحكمة ان هى  
 عولت في اثباته على اعترافات المتهمين التى اطبنت اليها طالما ان القانون  
 لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الاثبات فان النعمى على الحكم في هذا الصدد  
 يكون غير مقبول .

( ملعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق: جلسة ١٤/٥/١٩٧٦ ص ٣٠ ص ٥٦٢ )

### الفصل الثالث

#### جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة

٢٥٢ — عدم توافر أركان الجريمة إذا كان حصول المتهم على المال كالجور عن عمل معين ولم يكن مرجعه الظهور بالحماية .

\* إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض والفساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة الساقطات ولو كن بالفسات من يستغلونهن في الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن فحضى بمعاينة هؤلاء لسا لهم من خطر متى ثبت أنهم يعملون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه أولئك النسوة من طريق الدعارة .

( طعن رقم ٦٢ لسنة ١٠ ق. جلسة ١٢/٢٥ ١٩٢٩ )

٢٥٣ — عدم توافر أركان الجريمة إذا كان حصول المتهم على المال كالجور عن عمل معين ولم يكن مرجعه الظهور بالحماية .

\* إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالمقابل إلا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعمل في معيسته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة . فالحصول على المال إذا كان إجراء عن عمل معين قام به المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحماية لا تتوافر به الجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة إذا كان ذلك لم يكن إلا مقابل أعداده منزلاً لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه .

( طعن رقم ١٨١٧ لسنة ١٠ ق. جلسة ١١/١٢/١٩٤٠ )

٢٥٤ — انطباق المادة ٢٧٢ عقوبات على الرجال والنساء على السواء .

\* لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل إن في إطلاقه النص وتعميمه بقوله « كل من » ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهم رجلاً كان أو امرأة ، فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة حق عليها العقاب .

( طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ١١ ق. جلسة ٢/٢٤ ١٩٤١ )



٢٥٥ — عدم توفر الجريمة المتصوص عليها في المادة ٢٧٢ ع على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء .

\* ان الشارع اذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في بلب هناك اعرض وانفسد الاخلاق قد اراد حماية النساء الساقطات، ولو كن بالغات ، ممن يسيطرون عليهن ويستغلونهن فيما يكسبنه من طريق الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن ، ففص على معاقبة هؤلاء متى ثبت انهن يعملون في معيشتهم كلها او بعضها على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة . واذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء . فاذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي انه قاد امرأتين الى احد الفنادق حيث قدسها لرجلين ، وقبض منها نقودا سلم منها احدى المرأتين خمسين قرشا والاخرى مائة قرش ، فهذا ، مؤداه ان المتهم لم يكن الا مجرد وسيط بين الرجلين والمرأتين وليس فيه ما يدل على انه يستغل المرأتين او يتظاهر بحمايتهما وبأن له سلطة عليها مما يتصد القانون العقاب عليه بتلك المادة .

( ملن رقم ١١٤٠ لسنة ١٢ ق٠ جلسة ١٩٤٧/٤/٢٠ )

٢٥٦ — عدم بيان الحكم مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من كسب المرأة من الدعارة لا يعيب الحكم .

\* يكفى في جريمة التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة ان يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على نقود كلنا ما كان مقدارها . ثم انه لا يشترط فيها ان يكون قد وقع من المتهم اى تهديد . واذن فاذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لامر التهديد المدعى ، فذلك لا يعيبه .

( ملن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٤ ق٠ جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ )

٢٥٧ — اكتفاء الحكم بادانة المتهم في جريمة تعويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة على اثبات واقعة الدعارة وحدها — قصور .

\* اذا كان الحكم الذى ادان المتهم في جريمة تعويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة لم يعن باستظهار اركان هذه الجريمة من ناحية ثبوت استغلاله ازوجته والتعويل في معيشتهم كلها او بعضها على ما تكسبه من

الدعارة ، بل اقتصر على اثبات واقعة الدعارة وحدها ، فانه يكون قاصرا قصورا يميّسه .

( طعن رقم ٧٦ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/٦/١ )

**٢٥٨ — اكتفاء الحكم بادانة المتهم في جريمة تعويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة على اثبات واقعة الدعارة وحدها — قصور .**

\* لا يكتفى في بيان واقعة التعويل على ما تكسبه النساء من الدعارة ان يقول الحكم ان النسوة اللاتي ضبطن بمنزل المتهم كن يمارسن الفحشاء ، دون ان تبين ان هؤلاء النسوة قد كسبن مالا من الدعارة وان ما كسبته قد آل كله او بعضه الى المتهم وانها تعول في معيشتها على ما تحصله من ذلك وانه ليس مقابل اجرة الغرف التي نزل النسوة فيها .

( طعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١٠/٤ )

**٢٥٩ — النقود المسروقة لاتعتبر كسبا من الدعارة .**

\* اذا كلن الحكم قد اعتد في ادانة المتهم في جريمة التعويل في بعض معيشتة على ما تكسبه امرأة من الدعارة على ما ثبت لدى المحكمة من انه تسلم من هذه المرأة حافظة بها نقود ، وكان الثابت ان هذه الحافظة مسروقة ، فهذا يكون خطأ ، اذ ما دامت الحافظة المذكورة مسروقة فلا يصح اعتبارها مما كسبته هذه المرأة من الدعارة ، ولا يصح بالتبع اعتبار المتهم قد عول في معيشتة على كسب من الدعارة .

( طعن رقم ١٨٩٧ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١١/٢٩ )

## الفصل الرابع

### تسبيب الاحكام

٢٦٠ — عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان المتهم الذى ادانته المحكمة فى تهمة التعمول على ما تكسبه زوجته من الدعارة قد دافع عن نفسه بان زوجته كانت متهمة معه بانها متشردة لاتخاذها لتعيشها وسيلة غير مشروعة هى الدعارة وقضى ببرائتها ، وانه لم يثبت انها اخذت مالا من احد فهو بالتالى لا يمكن ان يكون اخذ منها شيئا مكسوباً من الدعارة ، وكانت المحكمة قد بنت حكمها بدانته على واقعة ضبط زوجته فى عوامة ووجوده هو بها وقتئذ ، مستخلصة من ذلك انه عول فى معيشته كلها او بعضها على ما اخذه منها من مال فى هذه الواقعة ، فانها لا تكون قد رمت على الدفاع المذكور ويكون حكمها قاصر اليىسان بتعينا .

(ملعن رقم ٨٢١ لسنة ١١ ق ٠ جلسة ١١٩/٦/١١)

٢٦١ — مثال لتسبيب كلف فى جريمة التحريض على الدعارة .

\* اذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمه للانثى على الدعارة من كونها صحبتها الى الشخص الذى اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وانها قدبعتها لشخص آخر ورافقتها الى السيارة انثى ركبها معا ليرتكب معها فعل الفحشاء واوصته بان يعود بها فى موعد معين ، فان هذا الاستغلال يكون سابقا ومتقبولا وتتحقق به الجريمة المبينة فى الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

( ملعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ٩ )

٢٦٢ — دعارة — تغيش — للزوجة التى تسكن زوجها المستاجر صفة اصلية فى الاقامة وهى تمثله وتشاركه فى الحياة .

\* مقررره الحكم الملعون فيه من « ان لزوجات التى تسكن زوجها صفة اصلية فى الاقامة فى منزله لانه فى حيازتها ، وهى تمثله فى هذه الحياة وتتوب عنه بل تشاركه فيه ، وانه على فرض التليم جدلا ان المنزل الذى

جرى تنقيشه مستأجر باسم زوج المتهمة الاولى فان ذلك لا يؤثر في سلامة الاذن بالتنقيش ما دامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الاذن قد صدر سليما من الناحية القانونية » — هذا الذي أنتهى اليه الحكم وجاء ببدولته يتفق وصحيح القانون مما يجعل مايسفر عنه التنقيش الذي يتم تنفيذه بمقتضاه دليلا يصح الاستناد اليه في الادانة . ( طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٤٦ )

٢٦٢ — جريمة — الفحشاء — دعارة — شهود — حكم — تسبيبه —  
تسبيب غير مهيّب .

\* لما كان الحكم قد اقام الحجة بما اورده من اسباب سائلة على مقارنة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودها معا في حالة تنبيء بذاتها على وقوع هذه الجريمة ، واستظهر ركن العادة بالنسبة الى جريمتي ادارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء معها ، فلا تثريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات . ( طعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ من ٢٢ ص ٤٨٠ )

٢٦٤ — دعارة — استقلال البقاء — ماهيته .

\* نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات « كل من استغل باية وسيلة بقاء شخص او فجوره » وهذا النص هو بذاته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس « كل من يعمل في معيشته كلها او بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » وبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ان المشرع قصد من وضعها ان يعقد العقاب على طائفة المستغلين للبقاء والفجور باية وسيلة دون قيد بان يكون الاستغلال مصحوبا باى فعل يدل على الاحماية او التحريض او المساعدة . وان كان ورود عبارة « التمويل في المعيشة على كسب المرأة » بالمادة ٢٧٢ عقوبات اللغاة قد ترتب عليه جعل النص تامرا على عقاب كل من يستغل النساء للسلطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن

ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد رؤى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من يستغل النساء الساتطات عن طريق التظاهر بحيلتهن والدفاع عنهم ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة » فقد رؤى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة كل من استغل بآلة وسيلة بقاء شخص أو فجوره « لتتناول بالمعقب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغي مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي إدارة محل للدعارة وتكريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية — وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقوله التناقض في التسبب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

( علن رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ص ١٥ ص ٧٨٧ )

### ٢٦٥ — دعارة — جريمة — أركانها — شهود — حكم — تسبب غير

معيب .

\* متى كان الحكم قد أقام الحجة بما أوردته من أساليب سائلة على متارفة الطائفة الجريمتين المسندتين إليها ( فتح وإدارة منزلها للدعارة ، وتكريضها واستغلال فجور وبغاء أخرى ) واستظهر ركن العداوة بالنسبة إلى الجريمة الأولى ما استخلصه من شهادة الشهود وما دلت عليه التحريات وما كشفت عنه المراقبة المستمرة لمكانها ومن ضبط المتهمتين الثانية فيه ، فإن ما تنعاه الطائفة على الحكم من دعوى تضاده في الاستدلال على توافر ركن الاعتقاد يكون غير سديد . ولا ينال من سلامة تدليل الحكم على توافر ذلك الركن قضاؤه ببراءة المتهمتين الثانية لابتداء حكم الإبراء على سبب قانوني متصل بحالة هذه المتهمتين وهو عدم ثبوت اعتيادها هي على ارتكاب الجريمة المسندة إليها ( الاعتقاد على ممارسة الفجور والدعارة ) دون أن ينفي واقعة ضبطها بمسكن الطائفة وهي ترتكب الفحشاء مع آخر قديمته الطائفة إليها مقابل ملاقاتته من أجر وهي اتواقعة

التي استند اليها الحكم — ضمن ما استند — على التليل على ثوابر  
ركن العادة لدى الطاعة ، ولم يكن حكم البراءة بمؤثر في عقيدتها في هذا  
الشأن .

( ملعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ من ١٦٧ )

### ٢٦٦ — دعاية — تعدد الجرائم — ارتباط — اثره .

✽ متى كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي اثبتتها في حق  
الطاعة من انها سهلت للمتهم الثانية ارتكاب الدعاية وعاونتها عايبها  
واستغلت بقاء تلك التهمة وادارت محلا لممارسة الدعاية — يتحقق به  
معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات ، لان الجرائم  
الاربعة المسندة الى الطاعة وقعت جيمها لغرض واحد كما انها مرتبطة  
ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة  
والحكم بالمعقوبة المقررة لاشدها ، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى  
بمعقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعاية ، فانه  
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه  
وفقا للقانون .

( ملعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ من ٢٤٠ )

### ٢٦٧ — جريمة الدعاية — ركن الاعتقاد — الدفع بعدم توافره — دفاع جوهرى — عدم الرد عليه — اخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب .

✽ اذا كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعنتين دون أن يعنى بتحقيق  
ما اثارته الطاعة الثانية من عدم توافر ركن الاعتقاد على ممارسة الدعاية  
لعدم تجريم الفعل الاول الخاص بغض بكرتها من خطيبتها السابق وبمضى  
اكثر من ثلاث سنوات عليه ، وما اثارته الطاعة الثالثة من عدم علمها بإدارة  
المسكن المؤجر منها للطاعة الاولى للدعاية ، وهو دفاع يعد هلبا ومؤثرا في  
مسير الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعنتين ، ذلك بأن البقاء كما هو  
معرف به في القانون هو مبائرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما ان  
جريمة ممارسة الدعاية من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها ،  
وكان دفاع الطاعة الثالثة قد تصد به نفى الركن المعنوى للجريمة المسندة  
انها ، فان ما تقدم يقتضى من المحكة حتى يستقيم قضاؤها ان تعمل على  
تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغا الى غلبة الامر فيه ، وان ترد عليه بما

يرر رفضه ، إما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلاق بحق  
الدفاع والتقصير في التسييب .

( طعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١٨ ص ٢١ من ١١٠ )

**٢٦٨ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الدفاع الموضوعى —  
كفاية الإخذ بأدلة الثبوت رداً عليه — مثال في دعارة .**

✽ الأصل أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على الدفاع الموضوعى  
أن هى التفتت عنه اذ يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت  
الآخرى التى عول عليها الحكم فى الإدانة . ولما كان دفاع انطاعنة من أن  
زوجها كان يكرها على ممارسة الدعارة طوال السبع سنوات السابقة  
على الحادث لا يمدو أن يكون دفاعاً موضوعياً فإن النعى على الحكم فى  
هذا الخصوص لا يكون فى محله .

( طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢ ص ٢٢ من ٢٩٠ )

**٢٦٩ — انصاح الحكم المطعون فيه عن وقوع تسهيل الدعارة حين  
إصدار القاضى الأذن بالمراقبة التليفونية — تعييبه بالخطأ فى الرد على الدفع  
ببطلان هذه المراقبة فى غير محله .**

✽ تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجانى بفعل أو أعمال يهدف من  
ورائها الى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو  
قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم  
المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص اتمكنه من ممارسة البغاء أيا  
كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . ولما كانت محوالت الحكم المطعون فيه  
قد أبانت فى غير ليس أن جريمة تسهيل الدعارة التى دان الطاعنة الاولى  
بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضى الأذن بالمراقبة — وهو ما اقرته  
عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بخطئه فى الرد على  
اندفع ببطلان الأذن بمراقبة تليفونية للطاعنة الاولى لسدوره عن جريمة  
مستقبلية فى غير محله .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ ص ٢٤ من ١٠٥٢ )

٢٧٠ - لا مصلحة في النعى على الحكم في واقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دان الطاعنة عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتقاد على ممارستها وأوقع عقوبة واحدة عن التهمتين تدخل في حدود عقوبة الاعتقاد على الدعارة .

\* لا مصلحة للطاعنة من النعى على الحكم قصوره أو غساده استدلاله بالنسبة لواقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دانها عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتقاد على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة الاعتقاد على الدعارة .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ من ٢٤ من ١٠٥٢ )

٢٧١ - أثبتت الحكم اعتياد الطاعنة ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز لقاء أجر - كفايته اثباتا لتوافر أركان الجريمة .  
لا معقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة .

\* لم يستلزم القانون لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته يكفي في إثبات أن الطاعنة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها - وكان أثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب مسادام تدليل الحكم على ذلك سائفا - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعى يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢١ من ٢٥ من ٤٨ )

٢٧٢ - اتفاق الطاعنة خارج القطر مع مصريتين على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملهي الليلية التي تمتلكها الاولى في دولة أخرى يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

\* تنص المادة الثانية من قانون العقوبات على أن « تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك » كما جرى نص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة بأن « كل من حرض ذكرا لم يتم الحادية



والعشرين سنة ميلادية أو انثى اياً كان سنهما على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه . . . . » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم الاول والرابع والخمسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل باللاهى النبيلة التى تمليكها الطاعنة فى بنروغيا بدولة ليبيريا وقد مارسستها بالفعل ، وان عناصر تلك الجرائم قد توافرت فى اقليم الدولة المصرية ، واورد الحكم من الاعتبارات السانفة ما يبرر بها قضاءه بما ينم عن غم سائيم للوائح فان النعى على الحكم بالخطا فى تطبيق القانون يكون على غير اساس . ( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جملة ١٦٧٤/٢/٢٢ ص ٢٥ من ١٦٩ )

٢٧٣ - ركن الاعتقاد فى ادارة محل للدعارة على موجب حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ - خضوعه لتقدير محكمة الموضوع - لاتشريب على المحكمة ان هى عولت فى اثباته على اعتراف المتهمين - علة ذلك - ان القانون لم يستلزم طريقا معينا لاثباته - مثال: لتسبب غير صحيح .

✽ من المقرر ان القول بتوافر ركن الاعتقاد فى ادارة محل للدعارة من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد مؤدى ادلة الثبوت استظهر ركن الاعتقاد على ادارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله « ولا شك فى ان ركن الاعتقاد فى جريمة ادارة مكان الدعارة المسند الى المتهم متوافر فى حقه من ذات اقوال كل من زوجته وبمحضر ضبط الواقعة والتى جاء بها ان المتهم قد داب على احضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل اجسر ولن اهدامها وهى . . . . دأبت على الحضور الى مسكن المتهم كل يوم او كل يومين لتركيب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال الى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا عن كل مرة » فهذه الاقوال - والتى اطمانت اليها المحكمة - تقطع بان مسكن المتهم يعتبر محلا للدعارة فى حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لانه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما اورده الحكم غيا تقدم كلف وسائغ فى استظهار هذا الركن ، ولا تشريب على المحكمة ان هى عولت فى اثباته على اعتراف

المتهمين الذي اطاعت اليه طالما ان القانون لا يستلزم لثبوتة طريقة معينة في الاثبات ، ومن ثم يكون التمسك على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتياد في غير محله .  
( لمعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ من ٢٥ من ٢٩٥ )

### ٢٧٤ - دعرة - العبرة في عقيدة المحكمة - بالمقاصد والمعاني - لا بالالفاظ والمباني - مثال .

\* لما كان الثابت من المفردات المضمومة ان ما سجله الحكم من انه ورد بمحضر التحريات المؤرخ ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ ان الطاعنة وزوجها يحتلان على ارسال الغنيات الى الخارج . لممارسة الدعرة تحت ستر العمل في الشركات والمؤسسات له صداه في محضر جمع الاستدالات المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ ، اما عن الخطأ المادي في ذكر تاريخ المحضر فلا يضيع اثر الدليل المستند منه ، كما وان ما اورده الحكم من اقوال على لسان المتهمة ... .. له اصله الثابت في الاوراق ؛ ولكن ما عيّن به الحكم - في مقام مرده ادلة الثبوت - بقوله من هذا الحشد من اقوال الغنيات اللاتي سئلن ولكن اجبا على ان المتهمة - الطاعنة - هي المساعد الايمن لزوجها ... .. انها كان ملحوظا فيه ان الشاهدة ... .. والمتهمة ... .. لا تدخلان ضمن هذا الحشد الذي يعنيه الحكم بالاجماع - بدليل انه لم يورد لولاهاما البقة ضمن شهود الاثبات الذين بين اسماءهم بيان حصر واورد اقوالهم قبل هذه العبارة مباشرة ، وانه وان اسند الى احدهما القول بان الطاعنة كانت ترافق الغنيات في السفر ، الا ان قصده واضح في انه لم يستخلص الادانة سوى من اجماع حشد الغنيات اللاتي شهدن بان الطاعنة كانت المساعد الايمن لزوجها في ارسال الغنيات الى الخارج لممارسة الدعرة دون غيرهن من اورد اقوالهن في ادلة الثبوت التي عددها على سبيل الحصر ، واذ كان من المقرر ان عقيدة المحكمة انما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الالفاظ والمباني بما ينأى به الحكم عما يمييه عليه الطاعنة من التردى في اطلاق القول باجماع الغنيات اللاتي سئلن على ما خلاص اليه في حقها ، فانه تنحصر عن الحكم قتالة الخطأ في الاستناد .

( لمعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٤ من ٢٧ من ٢٠٥ )

٢٧٥ — دفاع المتهمة بالزنا — يسبق محاكمتها عنه بوصف الدعارة — دفاع جوهرى — وجوب تحقيقه — لما قد يترتب عليه — من تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٧٤ امام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن المتهمة الاولى طلب القضاء ببراءتها تأسيسا على أنها قدبت المصلحة فى الجثة رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ آداب التافهة بتهمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة عن الواقعة ذاتها التى تحاكم عنها بوصف الزنا وقضى ببراءتها لعدم صحة هذه الواقعة ، كما تمسك المدافع عن الطاعن بحجية حكم البراءة المذكور فى الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، كما أن احكام البراءة الابنية على اسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لوم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين او لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة ، متى كان ذلك فى مصلحة اولئك الغير ولا يفرط عليهم اى حق يقرر لهم فى القانون ، فلا يجوز ان ترفع الدعوى عليهم على اعتقاب . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجسرية ذاتها مع ما يحتاج اليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر فى الجثة رقم ٢٣٦٧ آداب التافهة لواقعة الزنا موضوع الدعوى الماثلة ، وما قد يترتب عليه — ان صح نفيه لها — من تغيير وجه الرأى فى هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليها الاخرى — ولو لم تقرر بالعلم بالانقض — طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لوحدة الواقعة واتصال وجه التعمى بها وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨ من ٢٧ ص ٣١٢ )

٢٧٦ — دعارة — حكم — تسببيه — تنقض — ما لا يوفره :

\* من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الادلة ، واطبقتها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطبقتها اليها نفسها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل

موكولا إلى انتفاعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سلفا على ادانة الطاعن بجريمة تسهيل دعاية المتهمين المثقة والثالثة غن قضاء الحكم ببراءة المتهمين الآخرين استنادا الى عدم اطمئنان المحكمة الى اقرارهم المثبت بمحضر الضبط واعتقادها بان تواجدهم في محل علم بالحالة التي كانوا عليها وقت الضبط لا يؤكد الاتهام المسند اليهم لا يتناقض مع ما انتهى اليه الحكم من ادانة الطاعن اخذا بقراره باقتمة في محضر الضبط والذي تأيد بادلة اخرى سلفها الحكم ووثق بها وهي اقوال الشهود وبقيصة المتهمت ، غن ما ينعم الطاعن على الحكم من قلة التناقض في التسبيب لا يكون سديدا .

( طعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ص ٢٩ ص ١٠٤ )

٢٧٧ - تحقيق ثبوت الاعتقاد على الدعارة وان يكن من الامور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه يشترط ان يكون تقديرها في ذلك سائفا .

\* ان تحقيق ثبوت الاعتقاد على الدعارة ، وان يكن من الامور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه يشترط ان يكون تقديرها في ذلك سائفا . ولما كان الحكم المظموون فيه اذا دان الطاعنة الثانية بجريمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة دون ان يستظهر ركن الاعتقاد الا بقوله : « ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من ان المنهبة الثانية لا تزال يكرأ غن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك انه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات انه لم يولج قضيه بالمتهمة الثانية وانما اعمله في جسمها الى ان ابنى يضاف الى ذلك ما الملح اليه بالمحضر رقم ... . . . ادارى ذلك الذى يبنى عن سوء سلوك المتهمة اثباته ويبين بصدق عن الثبوت الذى ارتوت منه » . وهذا الذى اورده الحكم لا يبنى على اطلاعه عن اعتقاد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وان شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات انه لم يسبق له ان التقى بالطاعنة الثانية تبيل تلك المرة . لما كان ذلك ، وكان اعتقاد الطاعنة الاولى ادارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق الزور اعتقاد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ابنتها ، ذلك ان الاعتقاد انها يتبيز بتكرار الغالبية والظرف ، وكان الحكم بها اورده لا يبنى لاثبات ركن الاعتقاد الذى لا تقوم الجريمة عند تظلمه ، فانه ينعن نقض الحكم بالغالبية للطاعنة الثانية والاحالة .

( طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/١١ ص ٣٠ ص ٤٩ )

### الفصل الخامس

#### المقوبة المقررة في شأن مكافحة الدعارة

٢٧٨ — عقوبة المصادرة المخصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

\* النص على المصادرة في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

( ملحق رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ٤٢٢ )

#### ٢٧٩ — دعارة — عقوبة — محلها .

\* دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — في شأن مكافحة الدعارة — بالصيغة العامة التي تضمنتها ملحقته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيله البغاء وبالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته للمرافعة بعد هذا التعميم على الأنثى التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي بشئ من قبيله سواء أكان كليا أو جزئيا . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سجدت لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يؤثر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وأنها يعتبر تسهила للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذ أعيد الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

( ملحق رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ٢٢ من ٢٤٨ )

٢٨٠ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة : عدم اشتراطه العقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل .

\* القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة اذ نص في ملغته الاولى على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه كل من حرض شخصا ذكرًا كان او انثى على ارتكاب الفجور او الدعارة او ساعده على ذلك او ساعده ، ونص في المادة السابعة على ان يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالمعقوبة المقررة للجريمة - لم يشترط لعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل .

( ملحق رقم ١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ص ١٥ ص ١٥٢ )

#### ٢٨١ - جريمة تسهيل البغاء - المعقوبة .

\* الاصل ان الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية - فيكون لها ان تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى يومئذى بالتأنيص الصحيح وكل ما عليها الا توجه امعلا جديدة الى المتهم اذ ان تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ان الطاعنة اتصلت بالمتهمة الثانية وطابت اليها الحضور لممارسة الدعارة في البنسيون الذى تديره ثم تقدمتها لتتخصصين اللذين وجدوا بالبنسيون وقت الضبط لارتكاب الفحشاء معها نظير جعل ثقافته ومنها مما حدا بالحكمة نظرا الى عدم ثوابر ركن العادة الى استبعاد جريمة ادارة البنسيون للدعارة واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى وقعت الجريمة في ظله - بوصف ان الواقعة مجرد تسهيل للبغاء وكانت المحكمة فيما ذهبت اليه قد اقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التى شملها التحقق ورفعت بها الدعوى وهو ما لم تبار فيه الطاعنة ، وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون المذكور ليست اشد من المعقوبة المقررة للجريمة التى كانت قائمة بها الدعوى أصلا ، فلا تشريب على المحكمة ان هى عدلت الوصف على هذا النحو وانزلت على الواقعة صحيح القانون دون ان تلتفت نظر الطاعنة للرافعة على أساس الوصف المعدل .

( ملحق رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦ ص ٤١٥ )

٢٨٢. — اطلاق الشارح عقوبة الخلق المتصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت .

\* تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في فقرتها الاولى على ان « كل من فتح او ادار محلا للدعارة او عاون بآية طريقة كانت في ادارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم باغلاق المحل ، ومصادرة الامتعة والاثاث الموجود به » ولما كان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بادارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الخلق بجعلها لمدة ثلاثة اشهر في حين ان القانون اطلقها من التوقيت ، فلهذا يكون مميبا بما يوجب نقضه وتصحيحه .  
( طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/٤ ص ١٩ ص ١٢٥ )

٢٨٣. — اقرار الفحشاء فعلا غير لازم للعقاب على جريمة التحريض على ارتكاب الفجور او الدعارة او المساعدة فيها او تسهيلها او استغلالها .

\* دل الشارح بما نص عليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وبما نص عليه في المادة السابعة منه ، انه لا يشترط للعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل او استغلال ارتكاب الفجور او الدعارة ، اقرار الفحشاء بالفعل ، ومن ثمة فلا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمتين الثقية والثالثة لعدم اقرارهما الفحشاء وعدم توافر اركان جريمة ممارسة الدعارة في حقهما ، وبين ما انتهى اليه من ادانة الطاعنة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الغير ، واذا ما ثبت لديه من ان الطاعنة قد توسطت بين هاتين المراتين وطلاب المتعة بقصد ابغاء لقاء اجر تقاضه ، اذ القضاء ببراءة هاتين المراتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقهما ، لا يستتبع براءة الطاعنة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين — ولان انتفاء الجريمة الاولى — لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

( طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ص ٢١ ص ١٦٦٢ )

٢٨٤ — وضع المحكوم عليه في جريمة الاعتقاد على ممارسة الفجور والدعارة تحت مراقبة الشرطة — لا يكون الا في حالة الحكم عليه بعقوبة الحبس — المادة ١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ .

\* تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور او الدعارة ( الفترة ج ) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٢٠٠ ج او باحدى هاتين العقوبتين واجازت وضع المحكوم عليه عند انتضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة الى ان تابر الجهة الادارية باخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على انه : « يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ... » ودلالة هذا النص في صريح عبارته انه لا يقضى بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة الا اذا قضى بحبسه ذلك انه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة اجراء تحديد هذه المدة الا في حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو اراد المشرع ان يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة ويحدد مدتها .

( طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/٥/٢ من ٢٢ ص ٢٩٠ )

٢٨٥ — المادة ١/٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة — نضمنها نوعين من جرائم القوادة الدولية : الاولى : تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء او استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها — امكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دونما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد او عدم مغادرتها .

النوع الثاني : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد الى خارجها بقصد البغاء لا تتم الا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب الا اصطحاب المتهم له الى الخارج لهذا القصد — اثبت الحكم في حق الطاعنة ارتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها بالتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاستغلال بالدعارة — لا محل للنص بان ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الاول من جرائم القوادة الدولية .

\* تنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على « ان من حرش ذكرا لم يتم من العمر



العادية والعشرين سنة ميلادية او اثني ايا كان سننها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة او سهل له ذلك او استخفمه او صحبه معه خارجها للاشتغال باغجور او الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة ... » ومفاد ذلك ان هذه المادة تضمن حكما نوعين مميزين من جرائم القواعد الدولية اولهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البقاء او استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها ، وقد تتوافر عناصر هاتين الجريمتين في اتليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد او عدم مغادرتها . ( وثانيهما ) جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد الى خارجها بقصد البقاء وهي جريمة لا تتم عناصرها الا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلا ولا تتطلب اكثر من اصطحاب المتهم الى الخارج لهذا القصد . لما كان ذلك ، واذا كان الحكم المطعون قد اثبت في حق الطاعنة بما ينتج منه من وجوه الادلة على ارتكابها للجريمة المنطوية تحت النوع الثاني من جرائم القواعد الدولية التي عرّفها المادة ١/٣ من قانون مكافحة الدعارة وهي اصطحابها للبتة معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة فلا محل لما تحتاج به من ان ما قارنته لا يمد ضريا من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الاول من جرائم القواعد الدولية على التفصيل المقدم ذكره ولم يكن موضع اتهام الطاعنة .

( ملن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١٧٢/٦/٤ س ٢٢ من ٨٦١ )

٢٨٦ — لا جنوى للطاعن من النعى على الحكم بادانته بجريمة التحريض على الدعارة — ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الاناث على المغادرة للاشتغال بالدعارة والشروع فيها ووقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

\* متى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن مقارنته جريمة تحريض الاناث على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة والشروع فيها — استنادا الى الادلة الساتفة التي اوردها — فانه لا يجدى الطاعن ما ينعاه في شأن ادانته بجريمة التحريض على الدعارة طالما ان الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

( ملن رقم ١٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١٧٢/١١/١٢ س ٢٤ من ١٧٢ )

٢٨٧ - القانون ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

\* اذ نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في الفقرة الاولى من المادة الاولى على عقاب كل من حرض شخصاً فكرياً كلن او انثى على ارتكاب الفجور او الدعارة او ساعده على ذلك او سله له وكذلك كل من استخدمه او استدرجه او اغواه بقصد ارتكاب الفجور او الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من استغل بابة وسيلة بقاء شخص او فجوره . ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها . فانه لم يشترط للعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل او الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ من ١٠٥٢ )

## دعوى جنائية

### الفصل الأول - تحريك الدعوى

الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

أ - توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن

ب - تحريك الدعوى في جرائم الموظفين

الفرع الثاني - سلطة النيابة في الإحالة المباشرة الى محكمة

الجنائية :

الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلسات

الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة مكتبى التقض

والجنائيات

### الفصل الثانى - نطاق الدعوى

الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

الفرع الثانى - أمام المحكمة الاستئنافية

الفرع الثالث - أمام محكمة الجنائيات

الفرع الرابع - بعد نقض الحكم واعادة الإجراءات

### الفصل الثالث - وقف الدعوى

الفصل الرابع - انقضاء الدعوى

الفرع الأول - التقادم

الفرع الثانى - التنازل

الفرع الثالث - الوفاة

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### تحريك الدعوى

#### الفرع الاول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

##### ١ - توقف رفع الدعوى على طلب او لذن

٢٨٨ - عدم توقف رفع الدعوى العمومية من النيابة على رضا المجنى عليه او شكواه الا ما استثنى بنص خاص .

\* الدعوى العمومية في كسافة الجرائم القولية والكتابية وفي جميع الجرائم - الا ما استثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه او شكواه بما وقع له وليس لتقدير المجنى عليه اى تغيير على ما للنسبة العامة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الاحوال .  
( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/١/٤ )

٢٨٩ - مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى لمحكمة لا يعتبر رفعا لها .

\* ان المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشريع والمخبره فيهم الصادر في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ اذ نصت على انه « يلغى كل ما يخالف احكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن التشريع والمخبره فيهم والقوانين الاخرى ، وكذلك تلغى جميع اناذرات التشريع والاستثناء التى سلمت تحت ظل ذلك القانون ، ومع هذا فان القضايا التى لاتزال منظورة امام المحاكم فى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فقد دلت على ان القضايا التى تبقى خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هى وحدها المرغوة بالفعل امام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمحكمة ، بل لا بد اذلك من اعلان المتهم بالحضور للجلسة ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هى قالت ان احكام انقضاء رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح ان تسرى على الدعوى التى ام يعلن المتهم فيها بالحضور الا بعد العمل بالمرسوم الجديد .  
( طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ )

٢٩٠ - عدم جواز رفع دعوى السبب الا بناء على شكوى من الجنى عليه .

\* جرائم السبب من الجرائم التي لا تجوز ان ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على شكوى من الجنى عليه ، وان قدم الشكوى ان ينتظر لعنتها في اي وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا لل المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المحلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٤ .

( طعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩٥٥/١١/٢١ )

٢٩١ - اشترط تقديم الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية - هي قيد وارد على حق النيابة في استعمال الدعوى الجنائية لا على حق المدعى المدني في رفع الدعوى مباشرة - الادعاء المباشر هو بمثابة الشكوى .

\* اشترط تقديم الشكوى من الجنى عليه او وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو في حقيقةه قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، اذ له ان يحركها امام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الاشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ١٢٨ )

٢٩٢ - الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ اجراءات لا تشترط ان يكون قد تلاها تحقيق مفتوح او جمع استدلالات .

\* لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ان يكون قد تلاها تحقيق مفتوح او حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط القضائي .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ١٢٨ )

٢٩٣ — حق طلب رفع الدعوى المخول لمصلحة الضرائب طبقا  
نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — خلو هذا النص  
من تعيين موظف بعينه .

\* نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في  
استيفاء حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف  
كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص خلواً — في خصوص الحق في  
طلب رفع الدعوى العمومية — من تعيين موظف بعينه .  
( طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ من ١٠٩٠ )

٢٩٤ — احوال الطلب او الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة  
١٩٤٩ والقوانين المعدلة له — ورودها على سبيل الحصر استثناء من قاعدة  
حرية التظلم في مباشرة الدعوى الجنائية .

\* من المقرر ان احوال الطلب او الاذن الواردة في القانون رقم  
٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ، قد وردت على سبيل الحصر  
استثناء من قاعدة حرية التظلم في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز  
اعمالا اهذا الاصل التوسع في هذا الاستثناء او القياس عليه — كما لا يصح  
تعدي حكم حالة من احوال الطلب المنصوص عليها الى اخرى لم يرد في  
خصوصها نص .  
( طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ من ١٠٩٠ )

٢٩٥ — اثبات المتعلق بصدر الشكوى من المجنى عليه او وكيله  
الخاص في جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات هو من بيانات الحكم  
الجوهرية لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية .

\* يلزم قانونا — طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣ من قانون  
الإجراءات الجنائية — صدور شكوى من المجنى عليه او وكيله الخاص  
لايكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين  
٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي  
يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية .  
ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من ان الزوج قد تقدم الى مأمور  
القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وامر على رفع الدعوى الجنائية عنها في  
تحقيق النيابة العامة .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ من ٩٩٢ )

٢٩٦ - حالات تعلق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص - قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تنزم فيها شكوى الراى العكسى الذى جرى عليه قضاء النقض فى بعض الأحكام - تعلقه بحالات التعدد الصورى دون المسادى - مثال .

\* قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية امر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تنزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين المتهم بها مستقلة فى ركنها المسادى عن جريمة الزنا التى اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة أن هى بلمشورتحتها القانونى فى الانتهام وقلبت بتحريك الدعوى الجنائية ورغبتها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بها سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض فى بعض أحكامها فى شأن التعدد الصورى للجرائم - كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا غيره .

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١٠ م ١٩٢)

٢٩٧ - توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجبرى أو اتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابى أعمالا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - أثر مخالفة هذا الحظر : بطلان إجراءات بدء تسير الدعوى أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم المترتب عليها - تعلق هذا البطلان بالنظام العام - على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

\* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبرى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية وبإشارة أى إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط لصيل لازم لتحصريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويقتضى على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أطرحت الدفع ببطلان التفتيش المذنون به قبل صدور طلب مدير مصلحة



الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وإتمام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق للقائمة بالدعوى قبل صدور الاذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطالان ، مما يضمن معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

( طعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٨ من ١١ ص ٧٧٨ )

**٢٩٨ - الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة - هي من حق الهيئة الاجتماعية - ليست النيابة الا وكيلة عنها في استمالتها .**

\* من المقرر ان الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيلة عنها في استمالتها ، وهي اذا كانت تلك التصرف فيها بالحفظ الا انها اذا قدمت الى القضاء غايتها يصح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطالبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لقيه سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء اخذتها بها وان شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها المريح او الضمني لاى امر من الامور الخاصة باستكمال الدعوى الجنائية ، فلها ان تطعن في الاحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك ايضا حين تبشر سلطتها القانونية امام محكمة النقض باعتبارها ملزما بنقضها تقتصر مهمتها على مجرد ابداء الراى في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

( طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ من ١٥ ص ١٥٩ )

**٢٩٩ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تسيرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك او من بينه كتابية بذلك - هذا الطلب من البيئات الجوهرية - على الحكم ان يقضيه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية - اغفاله يترتب عليه البطلان - لا يفي عن النص عليه بالحكم ان يكون ثانيا بالاوراق ، صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .**

\* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن اجكام التهريب الجمركي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او بمفردة

أي إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك ، وهذا القيد مشترط العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بمسألة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يخفى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أثبتت بطلب كتابي من مدير جرك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما ينعين نقضه .

( طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ من ١٥ إلى ٥٠٢ )

٢٠٠ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية - أمر استثنائي - وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة أو بالنسبة إلى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يقرم فيها الطلب - مثال .

\* الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يتبني عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة بيع أطواريع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة أن هي بالشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورغمها تحقيقاً لرسالتها . ولا يبيح النسي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذي يستلزمه القانون بالنسبة إلى المتهم الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالاً متعددة يخرج كل منها تحت وصف قانوني مستقل ، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الأطواريع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحاً . كما أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى المتهم الثانية ما دامت المحكمة قد دانتته بجريمة

الاختلاس وواقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( ملن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٧٥٤ )

٣٠١ - تحريك الدعوى الجنائية - طلب - وجوب صدوره قبل تجريكها - الطلب اللاحق - لا يصح الإجراءات .

\* من المقرر انه اذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية اجراءات لرغمها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقت تلك الاجراءات باطلا ولا يصحها الطلب اللاحق ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، وإصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، ويؤدي ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تتمتع للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ في شأنها لنوا وباطلا أصلا .

( ملن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ م ١٦ م ١٥١ )

٣٠٢ - صور القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية : ( الشكوى ) وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي - و ( الطلب ) وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها او بصفتها لجنة على مصالح الدولة العليا - انصراف الطلب الى الجريمة ذاتها - انطواؤه على تصريح بالتخاذل ادراتات التحقيق او رفع الدعوى عنها دون اعتبار ارتكبتها - تحديد شخص المتهم لا يعتبر بيلانا جوهريا في الطلب او الآن .

\* انصح المشرع - بما اورده في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الاجراءات الجنائية عن تصده من تشديد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي - والطلب - وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها او بصفتها لجنة على مصالح الدولة العليا - والآن - وقد اريد به حماية شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التي تد يكون في رفع الدعوى عليه مجلس بها لها من استقلال . كما ان الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح بالتخاذل اجراءات التحقيق او رفع الدعوى عنها دون اعتبار ارتكبتها - لها مباشرة الاجراءات قبل شخص

معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويتوقف تفرعها على ما تقدم ان تحديد شخص المتهم ببيان جوهري في الاذن ، أما الطلب فانه يكتب لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من اجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسير التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله . ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل تنص على انه « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او من ينوبه لذلك » . ومؤدى هذا النص ان الجرائم المنوّه عنها فيها انما تطلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وان القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها . وبما يؤيد هذا التفسير ان المشرع لا يلتزم احيانا التعبير الضيق الدقيق فيها . يورده عن قيود رفع الدعوى اذ استعمل في انقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٢ على سبيل المثال عبارة « شكوى من مدير عموم الجمارك او من يقوم مقامه » مع انه مما لا جدال فيه انه قصد الطلب لا الشكوى ، وبذلك خلا محل القول بان تكليف القيد الخاص بجرائم النقد بانه طلب فيه خروج على صراحة النص في تمبيره بانه اذن ما دام التكليف الاول هو الذى يتفق وحكم القواعد العامة ، وبذلك خاتمه يكفى لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون ان يلزم أصلا تعيين من صدر بتفسياد الإجراءات قبله ودون ان يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التي صدر من اجلها وهل هو المتهم او الشركة لان هذا البيان غير جوهري في الطلب . ولما كان المتهم لا ينزاع في صدور الطلب — او الاذن كما عبرت عنه المادة التاسعة — عن الجريمة ذاتها التي استندت اليه ، وكان الثابت باتقراره في محضر الشرطة انه عضو مجلس الادارة المسئول عن الشركة وبالتالي ممن عدلتهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فان ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الاجراءات يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦ من ١٩٤٢ )

٢٠٢ - اجراءات - دعوى جنائية - رفعها - القيسود التي ترد على حق القسيلة .

\* الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية وبإثباتها .

ملبغا للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه التقييد إلا استثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر بما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق .  
 وإثر الطلب متى صدر برغم التقييد عن النيابة العامة رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . وإذن غمى صدر الطلب من يملكه تاتونا في جريمة من جرائم القذف أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كلقة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال التقييد وبقائه معا مع وروده على محل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام التقنوني الذي يجمع اشقات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ إن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدر عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها ، وبالتالي فإن أي طلب من أي جريمة منها تشمل الواقعة بجميع أوصافها ويكونها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن مطلوبة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الاثر العيني للطلب ، وقوة الاثر التقنوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضا فخصيص بغير مخصص والزام بها لا يلزم ، ويؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضي طلبا آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما ، خصوصا إذا ترادفت الوقائع مونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد .

( ملحق رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ من ٢٢٤ )

#### ٢٠٤ - جرائم التهريب - تحريكها - شرطه .

\* يؤدي ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك من أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه » هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مبلثة إى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات

التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجبارك أو من  
بنينه ، وأنه إذا ما اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من  
الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة بطلاناً متعلقاً بالنظام  
العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال  
الحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .  
( ملن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ من ١٨ من ٥٤٩ )

٢٠٥ - الآن برفع الدعوى الجنائية - المدفع بصدوره لاحقا  
لرفعها - نفع قانوني يخالفه واقع - مؤدى ذلك .

\* المدفع بخلو الآن برفع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما  
يجوز معه القول بصدوره لاحقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التي  
يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقاً موضوعياً وهو ما يخرج عن  
نطاق اختصاص محكمة النقض ولا يقبل اثره اهلها لأول مرة .  
( ملن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢ من ١٧ من ١٥ )

٢٠٦ - جريمة الزنا - تحريكها - ما يشترط فيه - مؤدى  
وقتيّة الجريمة .

\* المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد ان عاقت رفع  
الدعوى الجنائية في جريمة الزنا المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥  
من قانون العقوبات على شكوى الزوج ، نصت في فقرتها الاخيرة على  
انه : « لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة  
وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . وجريمة الزنا ، جريمة  
الاصل فيها ان تكون وقتية لان اركان المادى المكون لها وهو الوطء فعل  
مؤقت ، على انها قد تكون متتابعة لان افعالها كما اذا اربط الزوج امرأة  
اجنبية بزنى بها ، او اربطت اجنبى الزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون  
افعال الزنا المتتابعة في رباط زمنى متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما  
هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجنائية اعتباراً  
بانها وان نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه في القانون وصف  
الجريمة الا انه وقد انتظمها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجاني والحق  
المعتدى عليه كلفت جريمة واحدة . ولما كلف اثنان قد أجرى ميعاد السقوط  
من تاريخ العلم بالجريمة فان مدة الثلاثة اشهر تسرى حتفا من يوم العلم  
ببدا العلاقة الآتية لان يوم انتهاء افعال المتتابع اذ لا يصح الخلط بين بدء

مريان التقادم الذي يحثسب من انتهاء النشاط الإجرامى وبين بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى الذي يترد إلى العلم بوقوع الفعل الموثم لان مدة السقوط أجراها الشارع في نصوصه بعلمه من وقت قيام وجوب الشكوى بصرف النظر عن تتابع الاعمال الجنائية . ولاشك في ان علم المجنى عليه بالعلاقة الآتمة من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة وبمركبها ويصح له فرصة الالتجاء الى القضاء ولا يضيف اطراد العلاقة الى علمه اليقيني جديدا ولا يتوقف حقه في الشكوى على ارادة الجاني في اطراد تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد الشارع الذي جعل من مضي ثلاثة اشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمركبها قرينة قانونية لاتقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من ان سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يصعد بمثابة نزول عن الشكوى حتى لايتخذ من حق الشكوى اذا استمر او تآبد سلاحا للتهديد او الابتزاز او النكيلة .

( طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٧٠ )

## ٢٠٧ - توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤/٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .

\* لئن نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في فقرتها الرابعة على انه : « لا يجوز رفع الدغوى بالنسبة الى الجرائم المتقتم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او من ينييه لذلك » . فان الثبين منها ان الخطاب في النص موجه من الشارع الى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فيها يتعلق بالدغوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في تحريك الدغوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال .

( طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٤٨ )

## ٢٠٨ - صدور طلب بالسير في اجراءات الدغوى ثم طلب برفعها - تمام الاجراءات وفق القانون .

\* اذا كان الثابت من محولات الحكم ان مأمور الضبط انتقل لتنفيذ امر النيابة بالتفتيش ولما انكشفت له جريمة التهريب في حالة نلبس استصدر

عور الضبط وتبل إجراء أى تحقيق من التيلة طلبا من مصلحة الجمارك ،  
ثم من مصلحة الإستيراد بالسير في الإجراءات ثم صدر الطلب — بمس  
التحقيق وتبل رفع الدعوى — برفع الدعوى ، فان الإجراءات تكون قد  
هت صحبة لا مخالفة فيها للقانون .  
( ملن رقم ١٦٠ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ ص ٢٠ من ١٧١ )

٢٠٩ — جرائم تهريب التبغ — تحريكها — التيلة العامة بوصفها  
السلطة لصحة الولاية في رفع الدعوى الجنائية — القيود التي ترد  
عليها .

١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض  
— بوجه الى التيلة العامة بوصفها السلطة لصحة الولاية فيما يتعلق  
برفع الدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى  
والآن ، انها هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية ،  
استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه  
قيود الا ينص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب  
الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من  
للشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى  
الولاية العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بها  
تتخذ هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم  
بستجاء الاداة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .  
( ملن رقم ١٤٠١ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٩٦٩/١٢/١ ص ٢٠ من ١٢٥٦ )

٢١٠ — بدء سريان مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٢/٢  
إجراءات — من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها — فحسب .

١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض  
— بوجه الى التيلة العامة بوصفها السلطة لصحة الولاية فيما يتعلق  
برفع الدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى  
والآن ، انها هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية ،  
استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه  
قيود الا ينص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب  
الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من  
للشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى  
الولاية العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بها  
تتخذ هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم  
بستجاء الاداة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .  
( ملن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق٠ جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ص ٢٢ من ٢٨٤ )



٢١١ - إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع لك الإجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العلم .

\* نصت المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فيه الا بناء على إذن من وزير الداخلية او من يتخيه لذلك . ومؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من وزير الداخلية او من يندبه لذلك الغرض ، فاذا ما رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصفة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى المطروحة يتوقف رفعها على صدور طلب كتابي من وزير الداخلية او من يندبه ، وكان البين من الاطلاع على الاوراق ان النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية قبل الإطاعن دون ان يصدر طلب بذلك من الجهة المختصة فان الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف المادة السادسة من القانون المشار اليه ويكون اتصال المحكمة بها في هذه الحالة معدوما قانونا بها بمتنوع معه التعرض لموضوعها . فحتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون باطلا مستوجبا نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية المضافة على الطاعن لرفعها على غير الاوضاع المقررة قانونا .

( طعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٧ ص ٢٢ من ١٨٦ )

٢١٢ - دعوى جنائية - المختص برفعها - الاستثناء - تفسيره في اضيئ الحدود .

\* ان الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لايرد عليه القيد الا استثناء من نص الشارع ، واحوال الطالب هي من تلك القيود التي تسرد عاى . فمما استثناء من الاصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وان اثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق . لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : « لايجوز رفع الدعوى العمومية او

اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه .<sup>١</sup> واليدين منها أن كل ما اشترطه الشرع بالنسبة لجريمة تهريب التبغ موضوع الاتهام هو أن يسبق اتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثبت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينييه ، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين واسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويقترب تقريبا على مقتدم أنه متى قدم الطالب من يملكه قانونا إلى النيابة العامة — بصرف النظر عن الاختصاص المكاني لمن وجه إليه الطلب — استردت النيابة حقها كاملا في اتخاذ ما تراه من إجراءات وفقا للقواعد العامة في الاختصاص التي ينظرها القانون ولا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذي وجه إليه الطلب وانتهكت بل ويتحتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص . والقول بغير ذلك ، فيه تخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم . لما كان ذلك ، وكان تحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن النيابة العامة لم تباشر حقها في رفع الدعوى الجنائية على الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جبرك القاهرة الذي يملك إصداره بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ، وكان الطاعن لا ينازع فيها لورده الحكم من ذلك فإن ما يثيره من قالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ ص ٢٤ من ١٢٠١ )

### ٣١٢ - دعوى جنائية - تحريكها - الفن - صفة .

\* متى كان الثابت من بدولت الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن النيابة العامة قامت برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم بصدور إذن مكتوب من مدير عام جبارك القاهرة وأوجه التقابل وهو من الأشخاص الذين اتبهم وزير الخزانة في طلب رفع الدعوى العمومية طبقا للقرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ فإن مليثيه الطاعن من جدد في صفة مصدر الإذن وانتفاء ولايته في إصداره يكون غير سعيد .

( طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ من ٨٥٢ )

٢١٤ - مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها من حق النيابة وحدها - اتصال سلطة الحكم بالدعوى يسقط حق النيابة في مباشرة التحقيق فيها - بالنسبة للمتهم المقدم للمحاكمة - عن ذات الواقعة - قرار النيابة الصادر بعد اتصال المحكمة بالدعوى لا يحوز حجية .

\* متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . ويتروتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بانفسه الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها . لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن « المدعى بالحقوق المدنية » .

د د انعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بنذب مأمور الضبط القضائي - فلا جدوى من الخوض في بحث شرعية هذا القرار على النحو الذي صدر به ، او في آثاره ما دالم أنه قد صدر ونفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق باتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، وصيرورته عديم الحجية في خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة الى الملعون ضده .

( طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٩ من ٢٧ ص ١٨٢ )

#### ٢١٥ - دعوى جنائية - قيود تحريكها - بلاغ كاتب - شكوى .

\* لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاتب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات يُيسر في عداد الجرائم المشار اليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى غان ما يثيره الطاعن في شأن تنازل المجنى عليه عن شكواه يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ ص ٥٨٧ )

#### ٢١٦ - تحريك الدعوى الجنائية - المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦٤ - لا يشكل قيدا على النيابة العامة - علة ذلك :

\* ان ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ من أنه اذا اسفرت التحريات او المراقبة التي يجريها رجال الرقابة الادارية عن امور تستوجب انتحقيق لحلت الاوراق التي النيابة الادارية او النيابة العامة حسب الاحوال - بلان من رئيس الرقابة الادارية او نائبه ،

لا يعمد أن يكون إجراء منظما للعمل في هيئة الرقابة الادارية ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، ولا يقيد من حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها .  
( ملحق رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٨٠/١/١٨ ص ٢١ من ٩٤ )

### (ب) تحريك الدعوى في جرائم الموظفين

٢١٧ — عدم سريان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الدعوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره .

\* متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين الا من التائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة — فإنه لا محل لما يتهمك به المتهم من وجوب اعتيال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك ان الاجراء الذي يتمصحيا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

( ملحق رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ من ٢٩٦ )

٢١٨ — كفاية الاذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تادية الوظيفة دون استئجاز مباشرتها من أحد هؤلاء .

\* لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تادية الوظيفة أو بسببها — على ما نصت عليه المادة ٦٣ في فقرتها الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ — أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يأذن احدهم برفع الدعوى ويكلف احد اعوانه بتنفيذه ، وبصدور الاذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق باجراءات رفع الدعوى ومباشرتها ، فضلا عن تريب على وكيل النيابة المختص ان هو ابر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطرح فيها القضية على المحكمة ويأثر اجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

( ملحق رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩ من ١٠٧٨ )

( ملحق رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ من ١٧٢ )

٢١٩ — كفاية الاذن من النائب العام او المحامي العام او رئيس القلية برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة اثناء او بسبب تادية الوظيفة دون استلزام مباشرتها من احد هؤلاء .

\* رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف او المستخدم العام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت اثناء تادية الوظيفة او بسببها — على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة — لا يشترط فيه ان يباشره النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي ان يكلف بذلك احد اعوانه بان يأذن له برفع الدعوى فان اذن باقالتها ضد الموظف العمومي فلا تغريب على وكيل النيابة المختص ان هو امر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح اهلها النزاع .

( ملن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١١٥٨/١٢/١٥ من ٩ من ١٠٧٨ )

٢٢٠ — شرط تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع : ان تكون الدعوى داخلة تحت ولايتها ورفعت اليها بوجه صحيح — مثال في تطبيق المادة ٦٣ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

\* الاصل انه اذا حكمت محكمة اول درجة في الموضوع ورائت المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا في الاجراءات او في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفقرة الاولى من المادة ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على انه يشترط لذلك ان تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح — فاذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما يقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تتعرض لموضوعها ، فان هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من اجراءات معدوم الاثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رغب الابر اليها ان تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها ان تبصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحكمة موصد دونها ، الا ان تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

( ملن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ من ٤٥١ )

## ٢٢١ - انصراف حكم المادة ٦٣ اجراءات الى الجرائم العمدية وغير العمدية على حد سواء .

\* القول بان حكم المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا ينصرف الى جرائم الاهمال مردود بامرين : الاول هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذى جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الشارع الحماية التى اسيقها على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط بانفسية الى كل الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات او بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين اخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم ، ذلك بانه متى انقضى القانون عن مراد الشارع فانه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . والايمر الثانى - مستفاد من ان حكمة النص وهى - على ما انصحت عنها المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظا على حسن ادايتهم اعمال وظيفتهم على الوجه الاكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحصارها عن يقرانها باهمال .

( ملعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ١٥٢ )

## ٢٢٢ - صدور الاذن برفع الدعوى الجنائية من له حق اقامتها ضد موظف او مستخدم عام - لوكيل النيابة المختص بتحديد جلسة للحكمة التي يطرح امامها النزاع .

\* من المقرر انه اذا اذن من له حق الاذن بلقابة الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام فلا تثريب على وكيل النيابة المختص ان هو امر بعد ذلك بتحديد جلسة للحكمة التى يطرح امامها النزاع ؛ اذ ان رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف او المستخدم العلم او احد رجال الضبط لا يشترط فيه ان يباشره النائب العلم او المحلى العلم او رئيس النيابة بنفسه بل يكفى ان يكلف بذلك احد اعدائه بان يالن له برقع الدعوى . ولما كان الثالث ان رئيس النيابة اذن برقع الدعوى الجنائية ضد الطاعن « السابق بمؤسسة النقل العلم » التى امر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الاذن ، فان هذه الدعوى على ما جرى به قضاء محكمة النقض تعتبر مدفوعة منها ويكون النعى على الحكم بالبطلان ليس له محل .

( ملعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ٢١٧ )

٢٢٢ - دعوى جنائية - رفعها - موظفون عموميون - تأميم - شركات - مؤسسات عميلة .

\* المشروعات المؤمة تأمينا كليا التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . وتلك قاعدة عملة التزامها المشرع المصري في كل ما أجرى من تأميم رأى ان يحتفظ فيه للبشروع المؤم بشخصيته القانونية . ويتضح الاخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من ان نطل الشركات والبنوك المؤمة محتفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعها لاشراف الجهة الادارية التي يرى الحاقها بها . ولا شك ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي اتمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة زجاجات « الكوكاكولا » تجمعة مع قانون الاول وحدة الروح والهدف ولهذا اشار اليه صراحة في صدره ، واحكامه لا تتضمن ما يؤدي الى زوال شخصية المشروع المؤم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم . وقد افصح الشارع عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي وعمل مثل تلك الشركات . ن الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الاولى من لائحة نظام موظفي وعمل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمل الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام جزءا منها لعقد العمل . وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بايراده اياه في المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان احكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن مسا اورد به نصا كاشفاً في جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالاموال وغيرها من الجرائم الواردة ببلدين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حيث اُضيف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات مقرر

مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص  
أجرائهم المشار إليها مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى  
الهيئات العامة في مالها بنصيب ما يلية صفة كانت - فجعل هؤلاء العاملين  
في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ،  
غلا يجاوزه إلى مجال الفترة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات  
الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام .  
( طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ من ١٨ من ١٦ )

### ٢٢٤ - المادة ٦٣ / ٢ إجراءات - نطاق تطبيقها على موظفي القطاع العام - مناط ذلك - مثال .

\* القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت  
وإن قضى بتأميم بعض شركات النقل التي أصبحت تحت اسم شركة النيل  
العامة لاوتوبيس شرق الدلتا وتتبع الآن المؤسسة العامة للنقل البرى وإيلولة  
ملكيتها إلى الدولة إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى  
وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها وقد انصاح الشارع في أعقاب هذا  
القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه الشركات  
من الموظفين أو المستخدمين العائين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة  
نظام موظفى وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل  
والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام  
جزءاً متبهاً لمعد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه  
في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة  
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي جلت محل  
ذلك اللائحة السابقة . وكلها رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في  
حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد نصاً كالشأن في جرائم الرشوة  
واختلاس الأموال الأميرية والتنسب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم  
بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بأبوابين الثالث والرابع من الكتاب  
الثانى بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة  
١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين  
العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التي  
تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما يلية صفة  
كانت ، فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا



الجلال المعين لمحسب نون سواء غلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيها اُسبغته من حماية خلسة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فان المظنون ضده في علاقته بشركة التيل العامة لاوتوبيس شرق الدلتا التي يعمل بها لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية — ويكون الحكم المظنون فيه اذ انتهى الى اعتباره موظفا عاما ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليه والاستجابة للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرغمها من غير ذي صفة قد اخطا في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه .

( طعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ ص ٢١ ص ١٥٠ )

#### ٢٢٥ — عدم انسباغ الحماية المقررة في المادة ٦٢ اجراءات الا على الموظفين والمستخدمين العلمين دون غيرهم — تأميم المشروع — لا يفقده الشخصية المستقلة عن الدولة .

✽ ان الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة ، الا بالنسبة الى الموظفين العموميين والمستخدمين العلمين ومن في حكمهم ، دون غيرهم من رؤس الشركات العامة ، سواء منها المؤممة او التي تساهم الدولة او احدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ، اذ ان المشروعات المؤممة التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية ، لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، واذا كان البين من الحكم المظنون فيه انه اسس قضاءه بانتفاء الدعوى الجنائية بضي المدة عن الجرائم المسندة الى المظنون ضده على بطلان كافة اجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة في الدعوى وما تلاها من اجراءات المحاكمة التي تمت خلال السنوات الخمس التي انقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى ترميخ المحاكمة ، دون ان يستظهر صفة الموظف العام او المستخدم العام في التهم المظنون ضده الذي بوشرت قبله تلك الاجراءات بنوعها ، مع انه لو قيل بانتفاء هذه الصفة في حقه ، لصحت اجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة قبله في البدء ، منفردا ، وكذلك اجراءات المحاكمة التي اتخذت في مواجهته وانتهت بصور الحكم الاول في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى

لرفعها من غير ذي صفة ، وبالتالي أنتجت اثرها في قطع التقادم المستقط للدعوى الجنائية ، وكان الحكم فوق ذلك قد اغفل كلية اثر الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وتقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف ، وهي اجراءات صدرت صحيحة في ذاتها على التوالي — قبل ان تكتمل مدة السقوط بين احدها والآخر — من جهة مختصة باصدارها ، فتعد من الاجراءات القاطعة نهيدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية ، بصرف النظر عن بطلان اجراءات اعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون ممييا بالقصور في التسبيب والخطأ في القانون بها يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/١٢/٧ من ٢١ من ١١٨٢ )

٢٢٦ — صدور إذن النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام طبقا للمادة ٢/٦٣ اجراءات — مباشرة وكيل النيابة المختص — بعد صدور ذلك الاذن — اجراءات تقديم القضية الى المحكمة وتكليف المتهم بالحضور — لا تشرىب — مثال .

\* من المقرر انه لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف او المستخدم العام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت اثناء تادية الوظيفة او بسببها — على ما نصت عليه المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية — ان يباشره النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي ان ياذن اقدمهم برفع الدعوى ويكلف احد اعوانه بتنفيذه . وبصدور الاذن تسترد النيابة كامل حريتها فيها يتعلق باجراءات رفع الدعوى ومباشرتها . ومتى كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان اوراق الدعوى عرضت على السيد رئيس نيابة الجيزة فاذن برفع الدعوى الجنائية على الطاعن ، فلا تشرىب على وكيل النيابة المختص ان هو امر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطرح فيها القضية على المحكمة ويباشر اجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

( طعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٢ من ٢٢ من ٤٦٧ )

٢٢٧ — وجوب تحريك الدعوى الجنائية من الجهة التي ناطها القانون به ويجب ان يتضمنها الحكم والا كان بطلان .

\* البيان الخاص بطلب تحريك الدعوى الجنائية من وزير الداخلية

١٩٣

أو من يندبه لذلك في جريمة عمل المصرى لدى جهة اجنبية دون اذن سابق هومن  
البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم واغفل انصر عليه في  
الحكم يبطله ولا يخفى عن ذلك ان يكون ثلثنا بالاوراق صدور مثل ذلك  
الطلب .

( طعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٧/١٤ من ٢٢ ص ١٨٦ )

٢٢٨ - تحقيق قيد رفع الدعوى الجنائية - المنصوص عليه في  
المادة ٦٢ اجراءات اذا كانت الجنائية او الجنحة قد رفعت من الموظف اثناء  
تأدية وظيفته او بسببها - فحسب .

\* من المقرر ان المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت  
على انه « لا يجوز لغير النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة  
العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال  
الضبط لجنائية او جنحة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها » فقد  
دلت بصريح الفاظها ودلالة مفهومها على ان القيد الوارد على رفع الدعوى  
الجنائية انها يتحقق اذا كانت الجنائية او الجنحة قد وقعت من الموظف اثناء  
تأدية وظيفته او بسببها بحيث انه اذا لم يتوافر احد هذين للظرفين لم  
يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، اما مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة  
لها فتتحقق لا في حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حل  
تأدية وظيفته او بسببها فحسب بل تتوافر ايضا كالم! كانت وظيفة التابع  
قد ساعدته على اثبات الفعل او هيأت له باية طريقة كانت غرضه ارتكابه ،  
لما كان ذلك ، وكان الحكم المأطوع فيه - بما تنبأه من اسباب الحكم  
الايتدائي - وما اورده من اسباب له - قد التزم هذا النظر ، فان  
النمى عليه بالخطا في تطبيق القانون يكون على غير اساس مما يتمين معه  
رغضى الطعن والزام الطاعن بصفته المصروغلت .

( طعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ من ٢٥ ص ٦٨٠ )

## الفرع الثاني

### سلطة النيابة في الاحالة المبثرة الى محكمة الجنليات

٣٢٩ — جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنع والمخالفات دون اجراء اى تحقيق فيها .

\* لا يشترط قانونا لاحالة قضايا الجنع الى المحاكم المختصة بنظرها ان تكون النيابة العامة قد اجرت تحقيقا فيها ، فتصح احوالها بنسأ على تحقيقات البوليس اذا رأت النيابة كفايتها .  
( طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٢٧/١/١١ )

٣٣٠ — جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنع والمخالفات دون اجراء اى تحقيق فيها .

\* ان عدم سؤال المتهم في التحقيقات الاولى لا تأثير له في صحتها ولا في المحاكمة التى تبني عليها وهذا في مواد الجنع والمخالفات على الاخص فلا القانون لا يوجب فيها ان تكون المحاكمة مسبقة باى تحقيق .  
( طعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٢٩/١٢/٤ )

٣٣١ — جواز رفع الدعوى العمومية عن السرقة طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من دكرتو الاشياء المفقدة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ او التسليم .

\* يجوز طبقا للفقرة الاخيرة من المادة الاولى من الدكرتو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الاشياء الضائعة — ان ترفع الدعوى العمومية عن السرقة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ او التسليم ، اذا ما دامت نية التهلك قد قامت عند المتهم فلا يهم ان تكون هذه المدة قد انقضت .

( طعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٤/٨ )

٣٣٢ — حق المدعى المنفى في تحريك الدعوى العمومية ورد على سبيل الاستثناء .

\* الاصل ان الدعوى العمومية موكول لبرها الى النيابة تحريكها كما

تشاء. أما حق المدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء . وإن غلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه هو أو ما يعترضه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني ثم اقبلت النيابة الادعى العمومية بلجلسة أمام محكمة الدرجة الاولى وكان ذلك قبل ان يبدى التهم المدعى الذى تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة واقتصرت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع فلان الدعوى العمومية تكون بلتية على حلالها مرفوعة من النيابة . فإذا استأنف المدعى بالحق المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه واعادة القضية لحكمة الجنب للفصل في الدعوى فلان المحكمة يكون عليها ان تنظر ايضا الدعوى المقامة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

( طعن رقم ١١٤ لسنة ١٠ ق . جلسة ١٩٤٠/٧/١٧ )

### ٢٢٢ — جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات دون اجراء أى تحقيق فيها .

\* ان قانون تحقيق الجنائيات يجيز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات بطريق تكليف التهم بالحضور أمام المحكمة ، ولو من غير أى تحقيق سابق — فإذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار ان الواقعة مخالفة ، فان ذلك ليس من شأنه ان يبطل اجراءات المحاكمة التى سبقت فيها على اعتبار ان الواقعة جنحة .

( طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ )

### ٢٢٤ — النيابة العامة هى صاحبة الحق في رفع الدعوى الجنائية وفقا للاوضاع التى رسمها القانون .

\* ان القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهى صاحبة الحق في رفعها وفقا للاوضاع التى رسمها القانون ، ومتى رفعت الدعوى على هذه الصور فلان المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر اركان الجريمة او عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من شتى الادلة والعاصر دون ان تنقيد بالاحكام المدنية التى صدرت او تعلق قضاؤها على ما عساه يصدر من احكام بشأن الاوراق المطعون عليها بالتزوير .

( طعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ )

٢٢٥ - انعدام سلطة محكمة الجنح في اقالة الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرغوة بها الدعوى العمومية .

\* ان القانون لا يبيح لمحكمة الجنح ان تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرغوة بها الدعوى العمومية . فلذا كانت النيابة قد رغمت الدعوى امام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب فقضت هذه المحكمة باحالة الاوراق الى النيابة العمومية لاجراء ثبوتها فيها ، ثم رغمت النيابة الدعوى بعد ذلك الى المحكمة الجزئية مقصورة على تهمة الضرب فقضت فيها لا على اساس هذه التهمة ، بل على اساس تهمة الضرب والسب معا ، ثم ايدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دفع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية عن جريمة السب - فانها تكون قد اخطأت .

( ملعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق. جلسة ١١/١١/١٩٥٠ )

٢٢٦ - اذا طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رغمها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية التي حركت بالطريق المباشر .

\* ما دام الثابت ان الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكا صحيحا قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنح ، فانه اذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رغمها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية ، لانها وقد حركت وفقا للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة ان تفصل فيها .

( ملعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢١ ق. جلسة ١٩٥٢/١/٧ )

٢٢٧ - جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات دون اجراء اى تحقيق فيها .

\* ان الدعوى العمومية في مواد الجنح يصح رغمها مباشرة دون تحقيق فيها دامت محكمتها اول وثلاثى درجة قد حققنا الدعوى في مواجهة الطاعن وسمعنا الشهود الذين استندوا للحكم الى شهادتهم ، فلا يحل لما يثيره الطاعن من بطلان محضر جيع الاستدلالات التى اجراها البوليس .

( ملعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ )

**٢٢٨ - جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات دون إجراء أى تحقيق فيها .**

\* ان القانون لا يوجب في مواد الجنب والمخالفات ان يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فلذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت اقوال الشهود فيها وبننت قضائها على تلك الاقوال فلا يكون هناك وجه لما يثيره الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذى حرره مفتش براقبة الاسعار .

( طعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٢/١٠ )

**٢٢٩ - جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات دون إجراء أى تحقيق فيها .**

\* ان القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد الجنب بل هو يجيز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بغير تحقيق سابق ، فإذا كان الحكم المظنون فيه قد أسس على غاتورة صادرة من محل الطاعن وتحمل اسبه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها ، ولا ينفزع الطاعن في صدورهما من محله ، فان ما يثيره في طعنه في شأن صفة محرر المحضر لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ )

**٢٣٠ - جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات دون إجراء أى تحقيق فيها .**

\* لما كان القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد الجنب ، وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة ثم قالت انها تؤسس حكمها على هذا التحقيق . . فان النعى على الحكم بالقصور لعدم رده على الطاعن التى وجهها اليهم الى التحقيق الابتدائي يكون على غير اساس .

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٤/٤/١ )

٢٤١ - سلطة النيابة في رفع الجنية الى محكمة الجنيات بطريق تكليف التهم بالحضور امامها مباشرة بالنسبة للجنيات المنصوص عنها في المادة ٢١٤ - ٣ اجراءات والجرائم الاخرى المرتبطة بها .

\* استحدثت الشارح غيا لورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالامن والنظام العام استثناء من الاصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فاجاز للنيابة العامة رفع الجنيات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم اخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد امام محكمة الجنيات راسا .  
( ملحق رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٨٠/٢/١٦٦٠ ص ١١ من ٢٤٧ )

٢٤٢ - سلطة النيابة في رفع الجنية الى محكمة الجنيات بطريق تكليف التهم بالحضور امامها مباشرة بالنسبة للجنيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ - ٢ اجراءات والجرائم الاخرى المرتبطة بها طبقا لنص المادة ٢٢ عقوبت ايا كانت العقوبة المقررة للجنية بالقياس للجرائم الاخرى .

\* القاعدة العامة انه متى كتبت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - غلته يجب ان تعد تعبيراً صليفاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل ايا كان الباعث على ذلك ، ولا كان التعبير بكلمة « الارتباط » وايراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن ان ينصرف الى غير المعنى الذي تصده للشارع وارشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكورة للقانون الاصلاحية بكلمة ما يمكن ان تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذي يتلصق به هذه القاعدة العامة ، مما يفاده انه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، او وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكلفت احدي تلك الجرائم جنسية داخلية في الجنيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة ايا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الاخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنيات بطريق تكليف التهم بالحضور امامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي تصدت له المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو هو الذي كلن



تأثبا في ذهن الشارع حين أجرى هذا التمديل وما يجب أن يجرى عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سباه بالجريمة التلبعة والجريمة المتبوعة — واعتبار الجريمة الضاربة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الاصلية او مساوية لها — واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها اشد — ما خلس فيه المتهم من ذاك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه — فاذا كان الحكم قد اثبت أن الحرف في السلاح كان يقصد ارتكاب جريمة القتل وأن الارتباط بالمعنى المفهوم قانونا قائم بين الجرائم وبعضها ، فإن التلبعة اذا رفعت الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القانون .

( طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق . ٠ جلسة ١٠/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٤٢ )

#### ٢٢٢ — دعوى جنائية — ما لا يعد قيدا على تحريكها .

\* لا شأن للتبعية العامة فيما تجر به من تحقيقات — بما تنص عليه المادة الفاتئة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء فيه — لأنها تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سالفه الذكر وضع قيود جديدة على حرية التبعية العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلانها ما على مخالفة أحكامها ، إذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صميمته وطبيعته .

( طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق . ٠ جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ من ٦٠٠ )

#### ٢٤٤ — متى تتحرك الدعوى الجنائية — اجراءات الاستدلال —

لا تتحرك بها الدعوى ولو في حالات التلبس .

\* لا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجر به التبعية العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها او بمن تنذبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي او برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

( طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٧ ق . ٠ جلسة ١١/٢/١٩٦٨ ص ١١ من ١٤٩ )

### ٢٤٥ - متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟

\* لا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجرته النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تفوض لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

( ملحق رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١١/١١/١٩٦٨ ص ١٩ من ٩٠٠ )

٢٤٦ - عدم تفيد النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها — ألا بما وضعه المشرع من قيود — مجرد قيام جهة معينة بالمراقبة والتحرى — لا يعتبر قيداً على النيابة فى تحريك الدعوى ومباشرتها .

\* تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد ، إلا ما قرره المشرع لاعتبارات ارتأها ترجع الى طبيعة الجريمة أو صفة المذنب بارتكابها، وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة معينة بالتحريرات والمراقبة قيدا على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها .

( ملحق رقم ١٧٥ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٩/٦/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٨٦٢ )

### ٢٤٧ - متى تتمتع الخصومة فى الدعوى الجنائية ومتى تتحرك .

\* لا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجرته النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها ، أو بمن تفوض لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

( ملحق رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق٠ جلسة ١٢/١٢/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٢٥٦ )

## الفرع الثالث

### تحريك الدعوى في جرائم الجلسات

٢٤٨ — انعدام سلطة النيابة في اقامة دعوى الجنائية على المتهم امام محكمة الجنائيات بالجلسة .

\* ان دعوى الجنائية يجب لمحة رغمها امام محكمة الجنائيات ان تحال اليها من غيرة الاتهام او من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية . واذا كان كانت النيابة العامة اذ طالبت محاكمة المتهم امام محكمة الجنائيات بوصف انه ارتكب جنائية عامة . لم تسلك الطريق التي رسمها القانون ، وانما اقامت الدعوى على المتهم بالجلسة ، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة امام محكمة الجنائيات .

( طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١١٠٥/١/١١ )

٢٤٩ — جرائم الجلسة — وجوب حصول تحريكها حال انعقاد الجلسة وقبل قتل باب المرافعة .

\* ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قتل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور — وهى من جرائم الجلسة قبل قتل باب المرافعة ذلك لان المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التى وقعت ابلها في الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات .

( طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١٠٩/٥/٢٦ من ١٠ من ٥٨٢ )

٢٥٠ — شهادة الزور — عدول الشاهد عن شهادته قبل قتل باب المرافعة يجعل اقواله الاولى كمن لم تكن — المادتان ١٢٩ — ٢ مرافعت ٢٤٤ اجراءات .

\* اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة — عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعت ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات

— وجب عليها ان توجه اليه تهمة شهادة الزور اثناء المحاكمة ولكنها لا تتمتع في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الاصلية ، ولم تكن العلة في ذلك ان الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل ان يفتح امام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهاده يجب ان تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتفال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت اقواله الاولى كان لم تكن .

( ملن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ من ٥٨٢ )

٢٥١ — حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة — المادة ٢٢٢ اجراءات .

\* ، ودى ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المذمى بالحقوق المدنية .

( ملن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ من ٩٤٢ )

## الفرع الرابع

### تحريك الدعوى بمعرفة محكمة النقض والجنائيات

٢٥٢ — سلطة محكمة الجنائيات في اقامة الدعوى العمومية .

\* ان قضاء محكمة النقض تد استقر على ان حق اقامة الدعوى العمومية الذى خولته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات لدائرة الجنائيات بمحكمة الاستئناف نيلكه الان محكمة الجنائيات بعد التعديل الذى ادخل على هذه المادة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٥ ، وعلى ان المحكمة متى اقبلت الدعوى فيها ان تعين احد اعضائها لمباشرة التحقيق ، او ان تقوم هي بنفسها بالتحقيق اذا رأت ان الدعوى في حاجة اليه . ولاذ كان ذلك مقرا فان محكمة الجنائيات لا تكون مخطئة اذا هي اقبلت الدعوى العمومية على المتهم المائل امامها بتهمة اخرى عدا التي رغعت بها الدعوى عليه من النيابة ، فان هذا من غير شك يدخل في متناول حق اقامة الدعوى المخول لها .

( ملن رقم ١٦٦٩ لسنة ١٢ ق. جلسة ١٩٤٢/١١/٨ )

### ٢٥٢ - سلطة محكمة الجنائيات في اقلية الدعوى العمومية .

\* انما كانت المحكمة ، بعد ان سالت المتهمين المحالين اليها عن التهم المنسوبة اليهم في امر الاحالة وسمعت اقوال الشهود اثبتا ونفيا وبرافعة النيابة والدفاع - قد وجهت نظر الدفاع الى التهمة التي رأت توجيهها لبعض هؤلاء المتهمين زيادة على ما ورد في امر الاحالة وهي ان كلا منهم اشترك مع باقي المتهمين الاخرين في الجرائم المسندة الى كل منهم ، فلا يصح ان ينعى عليها انها اذ فعلت ذلك لم تبين نوع الجرائم التي نسبت اليهم الاشتراك فيها ولا زمتها ولا مكنتها ولا انها لم توجه التهمة على المتهمين انفسهم ، ما دامت الجرائم التي اتهموا بالاشتراك فيها معينة في امر الاحالة تمينا كائفا ، وما دام لفت الدفاع كان على مستمع من المتهمين وكان لهم ان يخلوا بما يشاؤون في سبيل الدافعة .

( طعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٢ ق . جلسة ١١٤٢/١١/٨ )

### ٢٥٤ - اتصال محكمة الجنائيات بالدعوى بمجرد احالة المتهم

حضوريا اليها .

\* متى كان المتهم قد احيل حضوريا الى محكمة الجنائيات بتهمة جنحة مرتبطة بجناية فان هذه المحكمة تكون قد انضمت فعلا بالدعوى ، ولا يكون قد محل اذا ما اتضح ان الواقعة المنسوبة اليه هي جنحية ان تقرر باعادة الاوراق الى النيابة ، بل يكون عليها ان تمضي في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون . فاذا هي اخطأت فغررت اعادة الاوراق الى النيابة واحيل المتهم بعد ذلك اليها من تلقى الاحالة غيبيا بقرار لاحق ، فان هذا لا يؤثر في سلامة الاجراءات المترتبة على قرار تلقى الاحالة الاول الذي صدر حضوريا في حقه ، لان كل ما يتطلبه القانون في المادتين ١٢ من قانون تشكيل محكم الجنائيات و ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات انه اذا حضر المتهم امام محكمة الجنائيات ولم يكن قد حضر امام تلقى الاحالة فيعتبر الاجراء كما لو كانت القضية لم تقم اليه اما اذا كان قد حضر امامه وايدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فان الاجراءات تكون سليمة .

( طعن رقم ٧ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١١٥٠/٢/٢٨ )

### ٢٥٥ - سلطة محكمة الجنائيات في اقلية الدعوى العمومية .

\* ان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات

الجنائية متروك لحكمة الجنائيات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم  
بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن .  
( طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ )

٢٥٦ - لحكمة الجنائيات وللدوائر الجنائية بمحكمة النقض في حالة  
نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية اقامة الدعوى الجنائية على  
غير من أقيمت الدعوى عليهم او عن وقتع أخرى غير المسندة اليهم او عن  
جنائية او جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .

✽ الاصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على  
الضمانات الواجب ان تحاط بها المحاكمات الجنائية ، الا انه اجيز من باب  
الاستثناء لكل من محكمة الجنائيات وللدوائر الجنائية بمحكمة النقض في حالة  
نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لدواع من المصلحة لتقليبا  
ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهى بصدد الدعوى المعروضة عليها  
ان تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم او عن وقائع  
أخرى غير المسندة فيها اليهم او عن جنائية او جنحة مرتبطة بالتهمة  
المعروضة عليها .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٥٧ )

٢٥٧ - استعمال محكمة الجنائيات أو النقض حق التصدي -  
اثره : تحريك الدعوى فحسب - حرية النيابة أو المستشار المندوب  
للتحقيق في التصرف في الدعوى - وجوب ان تكون الاحالة لمحكمة أخرى .

✽ لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير  
تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق او امام المستشار المندوب لتحقيقها  
من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى  
التحقيق حرية التصرف في الاوراق حسبما يترأى لها ، فلذا رأت النيابة  
او المستشار المندوب احوالة الدعوى الى المحكمة فلن الاحالة يجب ان تكون  
الى محكمة أخرى ، ولا يجوز ان يشترك في الحكم فيها احد المستشارين  
الذين قرروا اقامة الدعوى .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٥٧ )

٢٥٨ — تصدى محكمة الجنایات للواقعة والحکم فیها دون احوالها  
التيابة للتحقیق — خطأ فی القانون — القول بأن الدفاع عن المتهمین قبل  
المرافعة على أساس التهمة الجديده ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها  
بالجلسة — لا يؤثر ذلك .

✽ اذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي  
وردت بأمر الاحالة ، وكانت محكمة الجنایات حين تصدت للواقعة المذكورة  
وحكمت فیها بنفسها دون أن تحیل الدعوى الى التليبة للتحقیق — ان كان  
له محل — ودون أن تترك للتليبة حرية التصرف في التحقیقات التي تجرى  
بمصد ذلك الواقعة قد اخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في  
ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمین قبل المرافعة على أساس التهمة الجديده  
ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالجلسة ، لان ما أجرته المحكمة —  
على ما سلف ذكره — وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من اصول  
المحاكمات الجنائية لا اعتبارات سلمية تقتل بتوزيع العدالة على ما يقضى  
به القانون .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ ص ٢٥٧ )

٢٥٩ — لمحكمة الجنایات والدائرة الجنائية امام محكمة النقض في  
حالة نظرها الموضوع بناء على الطعن لأهرة اثباتية أقلية الدعوى الجنائية  
على غیرمن رفعت علیه أو عن وقائع أخرى أو عن جنایة أو جنحة مرتبطة  
بالتهمة المعروضة عليها .

✽ الاصل هو الفصل بين سلطتی الاتهام والمحاكمة حرصا على  
الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، ألا أنه اجيز من باب  
الاستثناء لكل من محكمة الجنایات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة  
نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لدواع من المصلحة العليا  
ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه — وهي بمصد الدعوى المعروضة عليها —  
ان تقيم الدعوى الجنائية على غیر من اقيمت للدعوى عليهم أو عن وقائع  
أخرى غير المسندة فیها اليهم أو عن جنایة أو جنحة مرتبطة بالتهمة  
المعروضة عليها .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ ص ٢٢٧ )

٣١٠ - محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض « عند نظرها موضوع الدعوى » - حقها في اقامة الدعوى الجنائية - على غير التهم - او عن وقائع اخرى - او عن جنسية او جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة - استعمال هذا الحق - قاصر على مجرد تحريك الدعوى - الحكم في الدعوى يكون لمحكمة اخرى - مخالفة ذلك .

\* الاصل ان المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور او بأمر الاحالة - الا انه اجيز من بلب الاستثناء لكل من محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض « في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم ثلثي مرة » لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المشرع نفسه ان تقيم الدعوى الجنائية على غير من اقيمت الدعوى عليهم او عن وقائع اخرى غير المسندة فيها اليهم او عن جنسية او جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق او امام المستشار المندوب لتحقيقها من بين اعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الاوراق حسبما يترأى لها ، فاذا ما رأت النيلية او المستشار المندوب احالة الدعوى الى المحكمة فان الاحالة يجب ان تكون الى محكمة اخرى ولا يجوز ان يشترك في الحكم فيها احد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

( ملعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق . جلسة ١١٦٢/٤/٢ ص ١٢ ص ٢٠٩ )

٣١١ - رفع الدعوى الجنائية - اثره : اتصال المحكمة بها - التزامها بالفصل فيها دون تقيدها في ذلك بقرارات جهات الاحوال الشخصية او تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها - مثال .

\* من المقرر انه متى رغمت الدعوى الجنائية اصبحت المحكمة وقد اتصلت بها لازمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر اركان الجريمة او عدم توافرها وعلى هدى ما تسلمه في تكوين عقيدتها من العناصر والادلة المطروحة عليها دون ان تنقيد في ذلك بقرارات جهات الاحوال الشخصية او تعلق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . ومن ثم فان معاودة محكمة الاحوال الشخصية تحقيق قدر ما يملكه المحجور عليه ليس من شأنه ان يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديد القائمة ضد القيم والفصل فيها .

( ملعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١١٦٤/٤/٧ ص ١٥ ص ٢٦٤ )



٣١٢ - رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد ومقتولة بجناية شروع في قتل - تضمنه حتما رفعها بالجنائية المقرنة - عدم ثبوت الجنائية الاصلية - للمحكمة التصدى للجنائية المقرنة والقضاء في موضوعها دون لغت نظر الدفاع .

\* الاصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع كيونها ووصفها وان تطبق عليها نصوص المقتنون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلغت نظر الدفاع الى ذلك ، ما دام ان الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذي احلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة المبينة بالمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيف اليها شيئا . ولما كان رفع الدعوى الجنائية بجناية القتل العمد المقرن بجناية اخرى يتضمن حتما رفعها بالجنائية المقرنة لماذا لم تثبت الجنائية الاصلية كان للمحكمة ان تصدى للجنائية المقرنة التي تسترد استقلالها في هذه الحالة وتقتضى في موضوعها . لماذا كان الطاعن قد اقبل الى محكمة الجنائيات لحاكمته وآخر عن جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار وقد تلت تلك الجنائية جنائية اخرى هي شروعه في قتل آخر عمد ، وكانت المحكمة قد انتهت الى عدم ثبوت التهمة الاولى ، فان تصحيحها لجنائية الشروع في القتل المسندة الى الطاعن لا يعتبر تعديلا للتهمة ما دلت المحكمة لم تجر تغييرا في الواقعة المادية التي كانت اساسا للاتهام الامر الذي لا يستلزم منها لغت نظر الدفاع .

( لمن رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ من ١٠٦١ )

٣١٢ - دعوى جنائية - وقف السير فيها - ما لا يوجب ذلك .

\* تختص المحكمة الجنائية بالفصل في المسائل المدنية في الصلح والالزمة للقضاء في الدعوى الجنائية ، ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها .

( لمن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ من ١٨ من ٦١٧ )

٣٦٤ - نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .

\* الأصل هو أن المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ، إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة لدواعي من المصلحة العليا لاعتبارات تسهرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وتفتح أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنائياً أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بمنزلة للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، ظاهراً أن تقرر فيها بالأوجه لاقامة الدعوى أو تأثر بحالتها إلى المحكمة وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدي وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها .

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ من ٢٤٦ )

٣٦٥ - من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى التي تصدت هيئة سابقة لاقبتها إلى النيابة العامة .

\* لا تثريب على محكمة الجنايات إذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لاقبتها إلى النيابة العامة وغفلت نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا عليها إذا لم تستعمل الرخصة المخولة لها بتدب أحد مستشاريها للتحقيق .

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ من ٢٤٦ )

٣٦٦ - عدم نفيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة .

\* لا تنفيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ من ٤٠٢ )

### ٣٦٧ - أقلية الدعوى الجنائية من جانب المحكمة - معنى ذلك وأثره .

\* يجوز - استثناء - لمحكمة الجنائيات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للبواب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة بمعاينة انطاعن عن جريمة اطلاق طليحة داخل القرى وهى جريمة لم تكن ادعوى مرفوعة عليه بواقعتها فأنهـا تكون قد أخطأت لاتها عاقبته عن واتمة لم ترفع بها ادعوى عليه مما يبنى عليه الحكم .

( ملحق رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ١٧ )

٣٦٨ - أقلية الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافاً للمادة ٦٢ إجراءات - اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم - أن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر - المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى - يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود فيها - الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

\* من المخرى أن الدعوى الجنائية إذا كتبت قد اتيت على التهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تنص به المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها - فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها ، إلى أن تتوافر لها الشروط التى غرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد

خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم انه اثبت في مودونه ان المتهم قد دفع به وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه فضلا عن انه وقد نصل في موضوع المعارضة مقتصرنا على تديد اسباب الحكم الذي وقف عند حد رفض الدفع بسقوط الدعوى ، غايته يكون قد خلا من الاسباب التي بنى عليه قضاؤه بالمخالفة لنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بما يبطله غرق ما تقدم مما يتعين معه نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٢ من ٢٨٤ )

٣٦٩ - لقالة الدعوى الجنائية من لا يملك رغبها وعلى خلاف احكام المسألة ٦٢ اجراءات - انسره : اتصال المحكمة بها يكون معدوما قتلونا - تعرضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الاثر - المحكمة الاستئنافية لا تملك التصدي لموضوع الدعوى - يتعين ان يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار باب المحكمة موصد دونها .

\* اذا كانت الدعوى انجنائية قد اثبتت على الطاعن من لا يملك رغبها قانونا وعلى خلاف ما تقضي به المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تعرض لموضوعها فان فعلت فان حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الاثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية ان تتصدى لموضوع الدعوى وتنصل فيه بل يتعين ان يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحكمة موصد دونها الى ان تتوافر الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

( طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٣/١/٧ من ٢٤ من ٣٦ )

٣٧٠ - حقيق التصدي من اطلاقات محكمة الجنائيات وهي غير ملزمة بلجاجة طلبات الخصوم في شلته .

\* حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية مبروكا لمحكمة الجنائيات تستعمله متى رأت ذلك دون ان تلزم بلجاجة طلبات الخصوم في هذا الشأن .

( طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٢٠ من ٢٠٢ )

١٨٩

٣٧١ - حق التصدي - مقصور على محكمة الجنايات - مسألة  
تفسيرية :

\* حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات  
الجناية متروك لمحكمة الجنايات ، تستعمله متى رأت ذلك دون إلزام عاينها  
في هذا الشأن .

( ملحق رقم ٢٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٧٩ ص ٣٠ من ٦٦٢ )

## الفصل الثاني

### نطاق الدعوى

#### الفرع الأول

#### ألم المحكمة الجزئية

٢٧٢ — تنقيد المحكمة للجزئية بوقائع الدعوى كما وردت في أير الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقا للمادة ٢٠٧ إجراءات — ادانة محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها ألمها — خطأ : لقره : بطلان الحكم الابتدائي المستأنف .

\* تنقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى — كما وردت في أير الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقا للمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية — فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة — لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها ألمها بل صرف النظر عنها ولم تر التنبية بتقديمها إليها — فانها تكون قد اخطأت لانها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف — وبهذا تعود الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .

( ملعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠ )

## الفصل الثاني

### ألم المحكمة الاستئنافية

٢٧٣ — تنقيد المحكمة الاستئنافية بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية — ليس لها أن تنظر في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل كلبتها فيها ولو كان لها أساس من التحقيقات والا تكن قضائها باطلا — قبول المتهم له — لا يصححه — لتمامه بالنظام العام .

\* تتصل محكمة ثلثى درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف فهي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، فإذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تخطف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها — فإن هذا منها قضاء غيرا لا تتصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من

درجالت التقاضي ولو كان لاوامة اساس من التحقيقات، وهذا تطبيق بالنظام القضائي ودرجته، بعد مخالفا للاحكام المطبقة بالنظام القديم ولا يصححه قبول المتهم له، فمقتضاها على تلك الصورة باطل، وينبغي (ملعن رقم ١١٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٣٥٩/١/١٢ ص ٤٤٤٤)

٢٧٤ - اتصال المحكة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة العامة واتهم - اتصاف استئناف الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية .

\* يقتصر اثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يمتداه الى موضوع الدعوى الجنائية — حتى ولو كان هو الذى جرحها — لان اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف التهمة .

( طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ٢٠٤ )

٣٧٥ - إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى الجنائية بغير الإدانة - استنفاد هذه المحكمة ولايتها - عدم جواز إحالة المحكمة الاستئنافية الموضوع إليها .

\* الحكم يسقط لدعوى الجنائية بضيء الدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ ان معناه براءة المتهم للمدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يحوز بحال المحكبة الاستثنائية ان تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد ان استيفت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

١٤٠١ (طبع رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق. جملة ١٩٥٩/٢/٣٠ من ١٠٠ من ٢٧٧)

٣٧٦ - تحريك الدعوى الجنائية - مخالفة - أثرها .

\* من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم بين الطرفين  
ورغمها قانوناً وعلى خلاف ما تنص به المادتان ٦٢-٦٣ من قانون  
الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون  
معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها لأن هي غابت كل حكمها  
وما ينشأ عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تلك المحكمة الاستئنافية عند

رفع الامر اليها ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها ان تقصر حكمها على القضاء ببيان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحاكمة موصود دونها الى ان تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها - وببيان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحاكمة بالواقعة ، فيجوز ابداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحاكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم لان توجيه التهمة من مثل النيابة العامة للمطعون ضده الاول في الجلسة امام محكمة اول درجة وعدم اعترافه على ذلك لا يصحح الاجراءات لان الدعوى قد سمى بها الى ساحة المحاكمة اصلا بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك اشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لان هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الاجراءات المبلغة بالبلاطة .

( طعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ص ١٧٨ )

### الفرع الثالث

#### امام محكمة الجنائيات

٢٧٧ - توجيه النيابة تهمة الرشوة الى المتهم في الجلسة على اساس ارتباطها بتهمة احراز المخدرات المرفوعة بها الدعوى - قضاء محكمة الجنائيات في الدعويين ولو لم يفترض الدفاع - خطأ .

\* متى كانت محكمة الجنائيات قد نظرت الدعوى التي اقبلتها النيابة العامة على المتهم امامها بجنائية الرشوة على اساس ارتباطها بالدعوى الاصلية المنظورة امامها وهي جنائية احراز المخدرات حكمت فيها هي بنفسها دون ان تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق ان كان له محل ودون ان تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجنائية المرتبطة، فانها تكون قد اخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراف الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه اذ ما وقع من المحاكمة مخالف للنظام العام لتعلقه باصل من اصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم واعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

( طعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ ص ١٢٤٢ )



## الفروع الرابع

### بعد نقض الحكم واعادة الاجراءات

٢٧٨ — اعادة الدعوى بعد نقض الحكم الى حالتها الاولى وجريان المحاكمة على اساس امر الاحالة الاصيل — عدم جواز توجيه تهمة جديدة ام ترد في امر الاحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون والا ككن الحكم مشوبا بالبطلان — هذا البطلان لا يصححه قبول الدفاع عن المتهمين المرافعة في الدعوى .

✽ نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك ان تجرى المحاكمة في الدعوى على اساس امر الاحالة الاصيل — فاذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المستندة الى المتهمين امام محكمة الاحالة قد استندت اليهم تهما جديدة لم ترد في امر الاحالة وثبتت المحاكمة على هذا الاساس وانتهت بدانة المتهمين عن تهم لم تكن مستندة اليهم في امر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يعنيه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بان الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لان هذا التعديل وقع مخالفا لقانون وفي امر يتعلق بالنظام العام لاتصاله باصل من اصول المحاكمات الجنائية ارسى الشارع قواعدها على اساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

( ملن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ )

### الفصل الثالث

#### وقف الدعوى

٢٧٩ - عدم جواز وقف الفصل في الدعوى الجنائية انتظارا لحكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التي يوجب القانون ذلك فيها .

\* القاضي في المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التي يوجب عليه القانون ذلك فيها . واذن غلبت عليه ان يقف الفصل في الدعوى انعمومية الى ان يقضى من المحكمة المدنية في النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه حول البيع المعلقة الدعوى على المتهم ببرقة بشرطية .  
( ملحق رقم ٢٤١ لسنة ١٧ - في جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣ )

٢٨٠ - على المحكمة وقف الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٢٢٢ إجراءات اذا كانت مسألة الأحوال الشخصية يتوقف عليها جدياً الفصل في الدعوى الجنائية .

\* يقصد بالتعارض بما أوجبه في المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية ان تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من اركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . او يشترط لا يتحقق وجود الجريمة الا بوجوده والا لا تتولاه على الايقاف ، وهذه الحالة في خصوص هذا النص هي ان تكون المسألة مما يتوقف عليها جدياً الفصل في الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة اذا فصلت في الدعوى الجنائية المرفوعة بتزوير ورقة ولو كلفت الورقة تمت بصلته الى نزاع مطروح امام المحكمة المدنية ولها يفصل فيه .

( ملحق رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ - في جلسة ١٩٥٨/١/٢٣ ص ٨ من ١١٢ )

٢٨١ - وقف الدعوى حتى يفصل في الطعن بالتزوير . امر جوازي .

\* الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز ان تنف في سبيل حرية النيابة انعمامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، او ان تعطل الافراد عن ممارسة الحق المخول لهم قانوناً في التبليغ عن الجرائم او الالتجاء الى الطريق الجنائي المباشر عند الانتضاء ، وهو من

جهة أخرى يعد تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه الإجراءات — دون التوسع فيها أو التمس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازيا لا وجوبيا — لا قد ترى الحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، أو أن الدلع بالتزوير غير جدي .

( طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦٠٠ )

٢٨٢ — لا محل للنفي على الحكم عدم السير في دعوى التزوير — خروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عناها الشارع بالإيقاف في المادة ٢٢٣ إجراءات — عدم اتصالها بالركن الجرمي أو بشروط تحقق وجودها .

\* ما ينهض المتهمون على الحكم من سيره في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قبيل دعوى صحة وتغاذ هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه مضللا عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدلع — فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، غايته من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عناها الشارع بالإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بالركن الجرمي المرغوة بها الدعوى الجنائية ، أو بشروط تحقق وجودها .

( طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦٠٠ )

٢٨٣ — وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية — أمر جوازى موكول إلى الحكمة .

\* أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جوازيا للحكمة الجنائية . فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقضى الموضوع سلطة تقدير جنية النزاع وما إذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الواضح أو عدم الجدية بها لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من الحكمة المختصة . ولما كانت الحكمة قد اقتضت من الأدلة الساقطة التي لوردتها وانتهت منها إلى عدم صحة البيّنات الولردة في الإعلام الشرعى نقلا بذلك تكون قد ارتأت ضمنا باستغنائها

عن وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم بالوراثه من الجهة المختصة .

( طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٦٦/٢/١ من ١٧ من ٦٩ )

٢٨٤ - نعى الطاعن على محكمة الموضوع بعدم ايقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة اخرى في ذات المسألة التي اثارها امامها والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها - غير مقبول .

\* لا يقبل من الطاعن أن ينعى على محكمة الموضوع بعدم ايقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة اخرى في ذات المسألة التي اثارها امامها ككف في الدعوى والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها .

( طعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١٦٦/٤/١٩ من ١٧ من ٤٦٠ )

٢٨٥ - الطعن بالتزوير - ما هيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل في دعوى جنائية على الفصل في دعوى جنائية اخرى وفق الاجراءات المرسومة قانونا - ودون توسع فيها او قياس عليها .

\* الطعن بالتزوير في ورقة من اوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية اخرى يمد ونفسا للمادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية اخرى طبقا للابراءات التي رسمها القانون وفي نطاق هذه الاجراءات وحدها ودون التوسع فيها او القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الايقاف جوازيا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته او عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة امامها .

( طعن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٦٦ )

٢٨٦ - عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف اندعوى الى ان يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت الى أن الفصل في الدعوى لا يقتضي ذلك .

\* اذا كانت المحكمة قد انتهت في استخلاص نتائج الى ان الفصل في الطعن بالتزوير على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة امامها وقضت برفض طالع وقف الدعوى ، فانه لا تقبل مجادلتها في هذا الشأن .

( طعن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٦٦ )

## ٢٨٧ — سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى :

✽ لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انه « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية ان توقف الدعوى وتحدد للمتهم او للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الاحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص » . فاجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية او ان الامر من الواضح او عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى ان الامر يقتضى وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الاحوال الشخصية ومضت في نظرها مقررّة للاعتبارات السانغة التي اوردها ان الطاعن هو بعينه . . . . . وليس . . . . . كما زعم حين اتخذ اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة ، ومن ثم غان ما يثير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق٠ جلسة ١٩٧٨/١/٩ من ٢٩ من ٢٢ )

## الفصل الرابع

### انقضاء الدعوى

#### الفرع الأول

#### التقادم

٢٨٨ - إجراءات التحقيق القاطعة لتتقدم هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هي لذلك .

\* إجراءات التحقيق التي تنشر إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات وتنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أي من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هي لذلك من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مبين فيه - ولو بطريق الإيجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .

( ملعن رقم ٩١٠ لسنة ٢ ق. جلسة ١٩٢٢/١/٤ )

٢٨٩ - التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضي المدة .

\* إذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هي ، إن اجلها ، ولم تفصل المحكمة في هذا الدفع ، بل ايدت الحكم الابتدائي القاضي بالادانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة ، تعين نقض حكمها .

( ملعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢ ق. جلسة ١٩٢٢/١١/٢١ )

٢٩٠ - انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجُرح بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي .

\* إن الحكم النهائي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو

يصبح حكماً نهائياً عند سقوط ذلك الحق في اقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لتابعة السر في الإجراءات من نظير معارضة أو استئناف أو غيرها .

( طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٣١ )

### ٣٩١ - الدفع بالتقادم هو من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام .

\* ان الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمعنى المدة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي تبدي لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه .

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/١٢ )

### ٣٩٢ - اعتبار الجريمة في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة سواء في حكم تحديد مبدأ التقادم أو في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات .

\* الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه غاؤها الاصلى بعمله الختامى المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين ، وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نوبها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بجهول منهم . وهذا هو المعنى الذي تشرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات في نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها . وإن الحكم الذي يعتبر الحكم الغيابى الذى صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له منهم معه في القضية عينها من رفع استئناف عن الحكم الصادر شدة هو ورفع نقض عن الحكم الاستئنافى ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التي يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له ذلك الحكم يعتبر مخطئاً ومتعينا نقضه لان الصحيح قتلونا هو وجوب اعتباره ما رفعه المتهم الذى لم يهرب من

طمعون وما صدر ضده من احكام قاطعا لمضى المدة بانتمية للمتهم الهارب  
ايضا واعتبار اجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقدم ايضا لان هذه  
الاجراءات ليست في الواقع الا اواخر صادرة بضبط هذا المتهم واحضاره  
بما لا يدع شبهة في كونها من اجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق .  
( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٢٤/١/١١ )

### ٢٩٢ - التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضى المدة .

✽ اذا اثبت الحكم ان جريمة التزوير والاستعمال وقعتا في سنة  
١٩٢٧ وان الدعوى العمومية رفعت بشأنهما في سنة ١٩٢٢ ولم يبين تاريخ  
البدء في التحقيق الجنائي لمعرفة ما اذا كانت المدة المسقط لرفع الدعوى  
قد مضت ام لا فهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .  
( طعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٢٤/١١/٢٦ )

### ٢٩٤ - العبرة في اعتبار التحقيق قاطعا للتقدم هي بما دار عليه التحقيق وتناوله بالفعل .

✽ اذا طلب الى النيابة ان تحقق في سندان مقول بصودورها من  
محجور عليه للكشف عما تضمنه من فوائد ملحشة ففعلت ولم يرد في  
تحقيقها على لسان القيم شيء عن واقعة الفوائد الربوية المطلوب تحقيقها  
وانما وردت وقائع نصب اسنדהا الى التمسك بالسندان وشريك له ،  
ثم حفظت النيابة التحقيق على اعتبار انه لم يقدم فيه دليل على حصول  
اتفاق على فوائد ربوية . ولما عرض التحقيق على النائب العام امر بالغاء  
الحفظ لان اقوال القيم في التحقيق تضمنت وقائع نصب لم يوف تحقيقها  
فعمل في ذلك تحقيق ، فلا شك في ان التحقيق الاول يقطع المدة المقررة  
في القانون لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية عن جريمة النصب  
المتعلق بالسندات . ولا يؤثر في ذلك ان هذا التحقيق كان لاثبات جريمة  
اخرى هي تقاضي فوائد ربوية لان مناط الامر في ذلك هو ما دار عليه  
التحقيق وتناوله بالفعل .

( طعن رقم ٩٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٢٨/٢/٢١ )



٣٩٥ - إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

\* إجراءات التحقيق تنقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات . والمبرة في ذلك هي بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويردد صداها لمجسوتى فيه ما يتعلق بطروفي وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها . فإذا حكم مدنيا برد وبطلان العقد الذي استعمله المتهم وآخر في دعوى مدنية ثم تولت النيابة العمومية تحقير الواقعة قبل أن تنقضى من تاريخ حكم الرد والبطلان اثلاث السنوات التي حددها القانون لسقوط اندعوى العمومية فهذا التحقيق يقطع سريان التقادم بالنسبة للمتهم المذكور ولو لم يكن قد استجوب فيه الا بعد انقضاء الثلاث السنوات فعلا .  
( طعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٨ ق . جلسة ١١/٧ / ١٩٢٨ )

٣٩٦ - إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة واو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

\* من المقرر قانوناً أن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة ثابتة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تعيين مبدأ المدة ولا في حكم ما يقطعها من الإجراءات . واذن فإن أى إجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ، ولو لم يكن متخذاً ضدهم جميعاً .  
( طعن رقم ٢٥ لسنة ١٤ ق . جلسة ١١/٢٩ / ١٩٤٢ )

٣٩٧ - اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الاولى لنظر المعارضة المرفوعة منه وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية قاطعين للتقادم .

\* الحكم الابتدائي الغيالى الذى يصدر قبل مضى ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنية ، واعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الاولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور اعلاناً مستوفياً الاوضاع الشكلية المقررة للاعلانات ، وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بيمعاد يوم

واحد - كل اولئك يقطع المدة المقررة لستوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

( ملعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ )

٢٩٨ - قضاء محكمة الجنج بعدم اختصاصها تكون الواقعة جنائية يمنحها بعد ذلك من الحكم بانتفاء الدعوى العمومية بمضى المدة عند نظرها الجائرة المرفوعة من المتهم .

\* اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم لاتقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لتكون واقعتها جنالية على اساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من اعمال التحقيق وأن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لتكونها جنالية ومهما كانت حقيقة الواقع من امرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنج بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد اخطأ من ناحيتين : الاولى انه مع تسليم المحكمة فيه بان الواقعة جنالية من اختصاص محكمة الجنائيات انفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنج . الثانية ان الدعوى العمومية في مواد الجنائيات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنائيات . ووصف الواقعة خطأ في بلديء الامر بانها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة امرها ، فإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لان محكمة الجنج اعتبرت الواقعة جنالية ومحكمة الجنائيات لم تقل كليتها في شأنها بعد ، فان القول بالفصل بانها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين او جنالية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون الا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت في حقيقتها او جنالية .

( ملعن رقم ٧٥١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٤/٨ )

٢٩٩ - متى يسقط الحكم التليبي الصادر في مواد الجنج بمضى المدة المقررة لستوط الحقوية .

\* اذا كان قد مضى بين الحكم التليبي الصادر على المتهم وبين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أى أكثر من المدة المقررة في القانون لاتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة في مواد الجنج ، وكان الثلث في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في بحر هذه المدة الى المحكوم عليه في محله

مخاطبا مع أخته أتى تقيم معه في مسكن واحد فإن هذا الحكم لا يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهي ثلاث سنوات ، بل يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة ، وهي خمس سنين ، محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد العادي المقرر لظمن في الحكم ، وذلك الى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عايه للمحكمة عدم علمه به ، اذ علمه يؤديه الظاهر المستفاد من حصول اعلانه في محله مما يجب معه افتراضه في حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، وعندئذ تبعث الدعوى العمومية من جديد ويعود معها مضى المدة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة الى المستقبل فقط .

( ملعن رقم ٦٥٦ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ )

٤٠٠ - اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور امام محكمة الدرجة الاولى لنظر المعارضة المرفوعة منه وكذلك اعلان النيابة بالحضور امام المحكمة الاستئنافية قاطعين التناغم .

✽ انه لما كانت اجراءات التحقيق يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، وكانت هذه الاجراءات تشمل بالبداية استجواب المتهم وسؤال انشهود ، سواء في التحقيقات الابتدائية او امام المحكمة ، وتكليفه بالحضور ، والاحكام الغيابية التي تصدر عليه ، واعلانه بهذه الاحكام فإنه اذا قضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة حاسبة ببدا السقوط من تاريخ المعارضة التي رفعت من المتهم في الحكم الابتدائي الغيابي الذي صدر ضده ، ومغفلة صدور الحكم الغيابي الاستئنائي و اعلان المتهم بهذا الحكم ثم مبارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة وحضور المتهم هذه الجلسات وسؤاله امام المحكمة عن التهمة ، فتحكمها بذلك يكون قاصرا متعينا تقضه .

( ملعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١/١٤ )

٤٠١ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة .

✽ التحقيق القضائي يقطع مدة التناغم بالنسبة الى من يتهم في

الدعوى . فإذا كثرت التنبؤات قد سالت المجنى عليه في دعوى التزوير ، بهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .  
( طعن رقم ١٨٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٤٧/١١/٢٤ )

٤٠٢ - إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

\* إذا كان لم يمض بين يوم وقوع الواقعة وبين الحكم الغيابي الصادر على المتهم وزميله المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، كما لم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في معارضة المتهم ، ولا بين الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم القاضي ببرائته استنادا الى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله بمضي المدة ، فإن هذا الحكم يكون مخطئا . إذ أن جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع المدة بالنسبة الى جميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات ، والحكم الغيابي هو من قبيل تلك الإجراءات ، وإذن فالدعوى العمومية في هذه الصورة لا تكون قد انقضت الحق في اقامتها .  
( طعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١٤٨/٢/٢٤ )

٤٠٣ - إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

\* إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات مبرحة في أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة الى جميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

( طعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١٤٨/٦/١٤ )

٤٠٤ - انقضاء الدعوى العمومية في الجثة إذا مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن في الميعاد دون اتخاذ أي إجراء .

\* إذا كان المحكوم عليه في جثة قد قرر الطعن في الحكم المسبب له عليه في الميعاد وتقدم أسبابا لطعنه في الميعاد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم

يقخذ قهها اى اجراء الى ان لرسلت اوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء اكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم اسباب الطعن ، فان الدعوى العمومية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

( طعن رقم ٧٤٠ لسنة ١٨ ق ٠ جلسة ١٤/١١/١٩٤٨ )

٤٠٥ — انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنب بمضى اربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ .

✽ ان الدعوى الجنائية في مواد الجنب تنقضى طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاثة سنين ، وتنقطع هذه المدة باجراءات الاتهام او التحقيق او المحاكمة ، على الا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى بسبب الانتقطاع لاكثر من نصفها ، وذلك طبقا للفترة الاخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون، فاذا كان قد انقضى من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر القانون في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق قانون الاجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه اصلح للمتهم مدة تزيد على اربع سنوات ونصف ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة .

( طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ٢/١٢/١٩٥٢ )

٤٠٦ — تطبيق احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ على الجرائم التي لم تكن الى حين صدوره قد مضت على وقوعها مدة اربع سنوات ونصف .

✽ انه لما كانت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنب بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفترة الاخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تنص بأنه لا يجوز في اية حال ان تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانتقطاع لاكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور في العدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم تنص باضافة فقرتين الى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية نصت الاولى

منهما على الا تبدأ المادة المشار اليها في الفترة الاخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التي دين الطاعون بمقتضاها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ والى حين صدور التسلتون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الا ربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من اسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعون لم يكتسبوا حقا بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية - فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة التي مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم في الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ مسنة ونصفا ، وكانت المادة ( ١٧ ) السالف ذكرها قد حصلت تعديلها مرة اخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ واعاد الحال الى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات وهذا القانون ايضا قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار اليها ، فان الدعوى العمومية بالنسبة الى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

( ملحق رقم ٦٠٦ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٥٢/٥/١٨ )

٤٠٧ - خضوع الحكم القلبي الصادر من محكمة الجنائيات عن جنابة مدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات بغض النظر عن العقوبة المقررة بها .

يجب ان قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : « في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين الغائبين » تد نص في المادة ٣٩٤ على ان : « لا يستط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في جنابة بمضى المدة وانما تستط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها » . ونص في المادة ٣٩٥ على انه « اذا حضر المحكوم في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبدل حقا الحكم السابق صدره ، سواء غيبا يتعلق بالعقوبة او

بالتصميمات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » . ونصت الفقرة الاولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على انه : « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة » وواضح من هذه النصوص انه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنائيات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية فان الحكم الذى يصدر فيها غيليا ، يجب ان يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات وهى عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت العقوبة المقضى بها هى عقوبة جنائية او عقوبة جنحة . واذن تمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المظنون ضدها لارتكابها جنائية اشترك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنائيات غيليا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاينتها بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر ، ولما قبض عليها ! عيبت محاكمها فقضت محكمة الجنائيات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانتضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة — متى كان ذلك ، فان الحكم يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١٠٢/٧/٩ )

٤٠٨ — انتضاء الدعوى العمومية في مواد الجنيح بمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية .

✽ اذا كانت الواقعة المرغوة عنها الدعوى قد مضى عليها اكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة التتض على جعله موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه . فتكون الدعوى العمومية قد انتقضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شيء من احكامها عليها لمسلس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

( طعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١٠٤/١/١١ )

٤٠٩ — انتضاء الدعوى العمومية في مواد الجنيح بمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية .

✽ ان الدعوى الجنائية تنتقض في مواد الجنيح بمضى ثلاث سنين ، والمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ( قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ) توجب في فقرتها الأخيرة الا تطول المدة المقررة لانتضاء

الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . وإن غمى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعنة بأنها في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ استعملت عقدا مزورا مع عليها بتزويره بأن قدته لتقم العقسود بملورية محكمة المنصورة المخططة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بتهمة استعمال عقد التنازل المزور استنادا الى انها تمسكت بصحة هذا العقد حتى تاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن جرية الاستعمال استمرت الى هذا التاريخ - متى كان ذلك - فان المحكمة الاستئنافية تكون قد اخطأت ، اذ ما كان يجوز لها أن تسند الى الطاعنة استعمالا آخر غير ذلك الاستعمال الذى رفعت به الدعوى ، وجرت المحاكمة عليه امام محكمة اول درجة ، وتكون الدعوى العمومية قد انتقضت بمضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة الى يوم ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة النقض على أن يطبق فيه قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى ما هو اصلح لادانهم من نصوصه ، ويكون من المتعين نقض الحكم الصادر بالادانة والقضاء ببراءة الطاعنة .

( طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١٥٤/٤/٧ )

٤١٠ - انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنع بمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية .

\* اذا كانت الجنحة التى حوكم ائطاعن من اجاها قد حصلت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد انتفى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فإن الدعوى العمومية لم تسقط .  
( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١١٥٤/٦/٢٢ )

٤١١ - نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بانتظام العلم .

\* ان نصوص القانون الخاصة بالتقادم تدل على بانتظام العلم لانها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ ستورها وان كان في ذلك تسوى ، لمركزه ، ما دام انه لم يصغر في الدعوى حكم نهائى .

( طعن رقم ٢٤٤٢ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١١٥٥/٢/١ )



٤١٢ - تطبيق احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ على الجرائم التي لم تكن الى حين صدوره قد وضعت على وقوعها مدة الاربع سنوات ونصف .

\* لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ نص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنبسح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانتقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفقرة الأولى منها على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السابقة الذكر بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التي رُفعت بها للدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع سنوات والنصف المنصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقش بمضى المدة لا يقتضى قانون تحقيق الجنائيات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانتقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا التمهيط يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى - ولما كانت المادة ١٧ السابقة ذكرها ، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

( ملحق رقم ٢٢١٤ لسنة ٧٤ ق. جلسة ١٩٥٥/٢/١ )

٤١٣ - سريان قواعد التقادم المقررة للجنائيات على الجنابة المحالة إلى محكمة الجنبسح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبحة .

\* إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي جنابة معاتب عليها طبقاً للبلاد ١١٢ من قانون العقوبات

فلا يغير من صفة هذه الجريمة احالتها الى محكمة الجنح للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة بل تظل صفتها قائمة وتصرى على سقوطها وانتفاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .

( ملن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١٩٥٥/٢/١٤ )

٤١٤ - إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لمسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

\* ان اى اجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبيه الاذهان الى الجريمة التي كان قد انتطع التحقيق فيها ، يعتبر قاطعا للتقدم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الاجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر ، وليس من الضروري ان يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه .

( ملن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق٠ جلسة ١٩٥٥/٥/٥ )

٤١٥ - سريان قواعد التقادم وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة .

\* ان قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

( ملن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ )

٤١٦ - سريان قواعد التقادم وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة .

\* العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية او جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتبى اليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون تقييد بالوصف الذي رغبته به تلك الدعوى او براء الاتهام وينبنى على ذلك ان قواعد التقادم تسمى وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة .

( ملن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ )

٤١٧ - الدفع بالتقادم هو من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام .

\* الدفع بالتقادم هو من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام .  
( طعن رقم ٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ )

٤١٨ - طلب الحكم بانتفاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمخالفة  
بعض المدة - لا جدوى منه عند اعمال المادة ٢/٢٢ عقوبات والحكم بعقوبة  
جنحة بوصفها الأشد .

\* طلب الحكم بانتفاء الدعوى السومية بالنسبة للمخالفة بعض  
المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات  
مما يقتضاه ان توقع على انطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنحة  
بوصفها العقوبة الأشد .

( طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٥٠ )

٤١٩ - ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يعض بين بدء  
التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث  
سنوات - توافر ركن الاعتياد - عدم سقوط الحق في رفع الدعوى  
الجنائية .

\* العبرة في جريمة الاعتياد على الاتراض بالربا الفاحش هي بمقدور  
الاتراض ذاتها وليس بانتفاء الفوائد الربوية ، فحتى كل يبين من الحكم  
ان المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يعض بين بدء التحقيق فيها وآخر  
اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا  
لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية ، فانه بهذا يكون قد اثبت توافر  
ركن الاعتياد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع  
الدعوى الجنائية عنها .

( طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧ من ٢٤٠ )

٤٢٠ - قرار غرفة الاتهام بحالة متهم الى محكمة الجنائيات -  
اعتباره اجراء قاطعا لمدة سقوط الدعوى الجنائية .

\* ادة المقرة لانقضاء ادعوى الجنائية تنقطع باجراءات الاتهام  
والتحقيق والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو اخطر بها بوجه رسمى

وتسرى مدة التقادم ابتداء من يوم الانقطاع ، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبته من التهمة المسندة اليه يعتبر اجراء تاطلما للمدة المذكورة .

( ملن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١١٥٦/٦/٤ ص ٧ ص ٨٠٢ )

٤٢١ — ٤٢٢ — جريمة عدم تقديم اقرار الزياح جريمة مستمرة — مدة سقوطها تبدأ من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

\* عدم تقديم اقرار الزياح جريمة مستمرة نظل قائمة بها بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها ارادة المتهم او تتدخل في تجديدها وما بقي حق الخزانة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائلها . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

( ملن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١١٥٦/٦/٥ ص ٧ ص ٨٤٨ )

٤٢٣ — جريمة التعدي على ارض اثرية — طبيعتها : مستمرة متجددة — مدة سقوط الدعوى العمومية فيها لا تبدأ الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

\* جريمة التعدي على ارض اثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار ( ملن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١١٥٦/١٠/١٥ ص ٧ ص ١٠٢٠ )

٤٢٤ — اجراءات التحقيق والمحاكمة — قطعها لمدة التقادم ولو لم يكن المتهم طرفا في تلك الاجراءات وسواء علم او لم يعلم بها — المادة ١٧ اجراءات .

\* يترتب على جميع اجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن طرفا في تلك الاجراءات وسواء علم او لم يعلم بها .

( ملن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١١٥٦/١٢/١٨ ص ٧ ص ١٢٦٨ )

٤٢٥ — إجراءات جمع الاستدلالات لا تقطع التقادم اذا حصلت في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

\* إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي — ان لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

( ملحق رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١٥٦/١٢/١٨ من ٧ من ١٣٦٨ )

٤٢٦ — إجراءات التحقيق والمحاكمة — قطعها مدة التقادم ولو لم يكن المتهم طرفاً في تلك الإجراءات وسواء علم بها أو لم يعلم .

\* يرتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن طرفاً في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها .

( ملحق رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١٥٦/١٢/١٨ من ٧ من ١٣٦٨ )

٤٢٧ — إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع التقادم اذا تمت في غيبة المتهم وعلى غير علم منه :

\* إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي — ان لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

( ملحق رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١٥٦/١٢/١٨ من ٧ من ١٣٦٨ )

٤٢٨ — الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بالنظام العام — شرط اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض : ان يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع ،

\* ان الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم نجوز اثرته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لاسقاطه

بانتظام العلم ، الا انه يشترط ان يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .  
( طعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٩ ص ٤٧٥ )

٤٢٩ - بدء مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة استعمال ورقة مزورة من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو النازل عنها أو الحكم بتزويرها .

\* من المقرر ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو النازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور الى ان حكم نهائيا بتزويره في اول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فان الحكم اذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية يرضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك ان وصف التهمة الذى رغعت به الدعوى على المتهم ان جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ من ٩ ص ٢٢٢ )

٤٣٠ - الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم - تعاقبه بانتظام العلم - شرط اثارته لأول مرة أمام محكمة التقض : ان يكون في الحكم ما يفيد صحة الدفع

\* ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته في اية حالة كانت عليها الدعوى ، ولأول مرة أمام محكمة التقض لتعلقه بانتظام العلم ، الا انه يشترط ان يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .  
( طعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ٤٧٥ )

٤٣١ - جريمة العود للاشتباه - سقوطها ببعض ثلاث سنوات من تاريخ توافرها .

\* يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه ان يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لاقبل من سنة ومن تاريخ انقضاء

العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه التى توافرت فى حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ نواجرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التى ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقررة بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

( ملعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١١٥٨/١٢/٢٠ ص ٩ من ١١٢٠ )

٤٢٢ — مثال للتسبب الكافى فى الرد على دفع بانتقضاء اندعوى الجنائية بمضى المدة فى جريمة اقامة بناء غير قانونى وبدون ترخيص .

\* إذا كان الحكم — فى جريمة اقامة بناء غير قانونى ويكون ترخيص — قد خص الى أن البناء شيد حديثاً مستنداً فى ذلك الى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ فى البناء بتاريخ معين ، وهو ما يحض ما ورد بالشهادة الادارية والتقرير الاستشرى المتجهين منه ، فإن ما ذهب اليه الحكم يكون سائفاً فى الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء وانتقضاء اندعوى الجنائية بمضى المدة .

( ملعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١١٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ من ٢٧٦ )

٤٢٣ — بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الامانة من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو العجز عن رده ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك .

\* ميعاد سقوط جريمة خيانة الامانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك .

( ملعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١١٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ من ٦٦٤ )

٢٢٤ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجيرك القبيية في الميعاد - طبيعتها : جريمة وقتية - قيامها من تاريخ انتهاء السنة شهوور محققة من تاريخ استعمال الاعتماد او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة - بدء مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة شهوور المذكورة .

\* جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجيرك القبيية في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستتم وجودها قانونا من اول يوم يتلو السنة الشهوور التي حددها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد السنة شهوور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة انشهوور المذكورة .  
( ملن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ من ١٠ الى ١٠٧٨ )

٢٢٥ - اجراءات المحاكمة القاطعة للبدية - ماهيتها : كل ما يتصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم هو اجراء قضائى من اجراءات المحاكمة - من هذا القبيل قرارات تأجيل الدعوى بعد تشبيه المتهم بالحضور بجلسة سابقة

\* ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد ان نهبت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وهو كضره من الاجراءات التي تباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها اياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقط للدعوى وتبل ان تضى على آخر اجراء قامت به المدة المحددة للتقديم ، الامر الذي يجعل الدعوى ما تزال معلقة في الازمان ولم تسدرج في حيز النسيان الذي جعله المشرع علة للسقوط .  
( ملن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ٥/٢٤/١٩٦٠ من ١١ الى ٤٩٨ )

٢٣١ - الاجراءات القاطعة للبدية بشرط مواجهة المتهم بها - ازواجه بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها م ١٧ ا ج .  
\* بناد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من



اجراءاته المحلكة متصل بقضاء الحكم يقطع مدة لتقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم — لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراءات الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها ولانص في ذلك صريح .

( طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٨ )

٤٢٧ — ٤٢٨ — كل اجراء من اجراءات المحلكة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع مدة التقادم ولو كان في غيبة المتهم — عدم استلزام للشارع مواجهة المتهم بالاجراءات الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال .

\* مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحلكة متصل بسير الدعوى لملم قضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم — لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراءات الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح .

( طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٨ )

٤٢٩ — جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد — طبيعتها : من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا — مدة التقادم فيها لا تبدأ ما دام الامتناع عن التبليغ قائما .

\* جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك اخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية — وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني ، وايجابا من جهة اخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتتع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة ام تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فان القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

( طعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩ من ١١ ص ٨٥٧ )

#### ٤٤٠ - دعوى جنائية - تقاضاها - اجراءات قاطعة .

\* الامر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٩٧ )

#### ٤٤١ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - انقطاع المدة .

\* مخاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ اجراءات ان المدة المستقطعة للدعوى الجنائية تقطع باى اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء اكان من اجراءات التحقيق ام الاتهام ام المحكمة ، وسواء تجريت في مواجهة المتهم او في غيبته . وان هذا الانقطاع عينى يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات . اما بالنسبة للامر الجنائى واجراءات الاستدلال فانها لا تقطع المدة الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى . فلذا كانت اجراءات التحقيق التى اتخذت في الدعوى في مواجهة المجنى عليه والمتهم الاول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن نصته ندبا صحيحا من مأمورى الضبط القضائى مما تنتج اثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة الى جميع المتهمين في الدعوى لان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون مسديدا وصحيحا في القانون .

( طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١٢ ص ١٢٢ )

#### ٤٤٢ - دعوى جنائية - انقضائها بمضى المدة - الاجراءات

القاطعة للمدة - جريمة - جريمة وقتية - جريمة مستمرة .

\* تنص المادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجبركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر او من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء بعباء السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد او تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة

مطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧. والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يطلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للسلادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضي ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء سنة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما ثبت من الاطلاع على المغردات أن الجريمة سقطت بمضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجبركية خلالها وبين لول إجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وببراءة المتهم مما أسند إليه .

( طعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ من ١٤ من ١٢٥ )

#### ٢٢٢ - دفع - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

\* متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، واستند في قضائه إلى أن الأعمال موضوع المخالفة قد وقعت في علم ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط الموائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسبقة للدعوى الجنائية ، في حين أن محضر الضبط حصر في ١٩٥٩/٢/٢٨ ، وكان تاريخ ربط الموائد لا يعتبر - في حد ذاته - تاريخا لموضوع الواقعة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني إذ يهزم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٤ من ٢٨٠ )

#### ٢٢٣ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - اثره .

\* أنه وإن كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيها لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من انقضاء البراءة دون ما حاجة

ليبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم — ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدعى المتهم بالسقوط ببراءة كل منهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض — إلا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة حتما بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا — فإنه لا يوجد قانونا ما يمنعها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تبح الدفوع انتهى أنها رعى صاحبها من اثرتها بلوغ ذات النتيجة بآليات انقضاء الدعوى الجنائية لاي سبب من اسباب الانقضاء وبما يؤدي بالضرورة الى البراءة .

( طعن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ٥٢٤ )

#### ٤٤٥ - أثر انقطاع مدة تقادم الدعوى الجنائية .

✽ مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ ، ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المتوط بها القيام به سواء اجريت في مواجهة المتهم او في غيبته . وان هذا الانقطاع عيني يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .

( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ص ١٨ من ٢٠٠ )

#### ٤٤٦ - سريان مدة التقادم من يوم الانقطاع .

✽ تسري مدة التقادم من يوم الانقطاع .

( طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ص ١٨ من ١١٤٢ )

#### ٤٤٧ - انقطاع المدة عيني - امتداد اثره الى جميع المتهمين في

الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات .

✽ نصت المادة ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للبدء » .

ومناد ذلك أن انتقطاع المدة عني يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا ظرما في الاجراءات . كما يمتد الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - ١٤/١٠/١٩٦٨ من ١٩ من ٨١٧ )

٤٤٨ - كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم - عدم استقرار الشسرور مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .  
\* تنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « تنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائي لو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم او اخطر بها بوجسه رسمى . وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتقطاع . واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة ، فلن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء » . ومناد هذا النص ان كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى لمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها - وما قلبت به المحكمة من تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحكمة بعد ان نهبت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحكمة التى تقطع المدة .

( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ من ١٩ من ٨١١ )

٤٤٩ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة - الاجراءات القاطعة للتقادم ؟ متى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة - اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

\* يقضى قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة، وتنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي او باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فلن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء .

ولما كان قد مضى — في صورة الدعوى المطروحة — ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من ذلك القبيل ، غلن الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم بكونه قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة المتهم مما نسب اليه .

( طعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ من ٤٦٨ )

#### ٥٠ — الدفع بالقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم — جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض .

\* الدفع بالقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته .

( طعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ من ٤٦٨ )

#### ٥١ — كل اجراء من اجراءات المحاكمة باثرتة المحكمة تقطع التقادم .

\* مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة باثرتة المحكمة ، يقطع مدة التقادم ، ما دام لم يمس على آخر اجراء قلعت به المدة المقررة له .

( طعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ من ١٢٢٩ )

#### ٥٢ — دعوى جنائية — اقتضاؤها بمضى المدة — تقادم .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات ان محكمة ثلثي درجة اجلت الدعوى عدة مرات ثم حيزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فلتنصر المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بالقضاء الدعوى للجنائية بمضى المدة ، وكلفت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه او تحدد له نطقه او تجزئه عليه ، غلن ما يثيره الطاعن من ان المحكمة اذ قضت ببلانته قد اخلت بحقه في الدفاع لا يكون له وجه .

( طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ من ١٢٨٨ )

٢٥٢ - انقطاع سير الدعوى الجنائية لاي سبب - وجوب اعلان المتهم بورقة تكليف صحيحة .

\* من المقرر ان الدعوى الجنائية اذا انقطعت عن السير بان لم تنظر في الجلسة الاخيرة المحددة لها ثم تمجلت او اجلت اداريا ، فانه يتعين ان يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يقترب عليها اثرها .  
( ملحق رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ من ٢٦ من ٥٨٢ )

٢٥٤ - الحكم الغيابي الصادر في الدعوى يعتبر صحيحا منتجا لاثاره باعتباره قاطعا للتقدم باعتباره آخر اجراء صحيح اتخذ في الدعوة ولا يغير من هذا الامر صدور الامر من غرفة الاتهام بالحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ومن ثم يكون الدفع الجدي من الطاعن بقتضاء الدعوى الجنائية استنادا الى هذا الامر غير صحيح .

يعني متى كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض التصدي للدفع المبدئي من الطاعن بقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قد استند الى ان « الامر الصادر من غرفة الاتهام بالحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، هو امر نهائي لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تتعرض للدفع ببطالته ايا كان سبب البطلان ، لما يؤدي اليه منطق بطلانه من احالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة ، وهو ما لم يسمح به القانون ذاته ، وان كانت هذه الحجة لا تمنع من اثاره اوجه البطلان السابقة على امر الاحالة ويناقشتها عند الاقتضاء الا ان هذا لا ينسحب على الامر ذاته ، كما انه مشروط بليكان تصحيح الاجراء الباطل بمعرفة محكمة الموضوع ، والى ان القانون لا يسمح للمتهم بالطعن في الامر الصادر من غرفة الاتهام بحالته الى محكمة الجنايات ، وانه في الحالات التي سمح فيها لغير المتهم بالطعن في اواخر الغرفة ، قد قصر ذلك على حالة الخطا في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها ، وليس من بينها بطلان الامر لابتنائه على اجراء باطل بسبب الخطا في الاجراءات ، والى ان المحكمة اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا وان الحكم الغيابي السابق صدوره فيها يعتبر صحيحا منتجا لاثاره وبالتالي يعتبر قاطعا للتقدم بوصفه آخر اجراء صحيح اتخذ في الدعوى وان مدة التقدم لم تكتل بعد صدوره ..... » . فان ما اورده الحكم فيها تقدم صحيح في القانون ويسوغ به الرد على ما يجادل فيه الطاعن حول صحة امر الاحالة والحكم الغيابي الذي اعتبرته المحكمة قاطعا للتقدم .

( ملحق رقم ٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٧١ من ٢٢ من ٣٦٤ )

٤٥٥ - الحكم النهائي الاستثنائي وإعلان المتهم مخطئاً مع شخصه  
والأمر الصادر بضبطه واحضاره كلها إجراءات قاطعة لاتخاذ .

\* إذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء انتظمت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونية ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم النهائي الاستثنائي ضد المطعون ضده وأنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ . وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ مخطئاً مع شخصه ثم أصدرت المحكمة أمراً بجلسته ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده واحضاره ، كما تم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠ وكلها من إجراءات المحكمة القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد ثبت على التوالي من قبل مضى المدة المسقط للدعوى الجنائية بين أحدها والآخرى ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقض بمضى المدة القانونية النصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار إليه . ويكون للحكم المطعون فيه نمياً انتهى إليه من انتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة خطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ من ٧٨٨ )

٤٥٦ - إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً بالحضور بجلسته المحكمة هو إجراء قضائي يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى .

\* مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى لم يتم قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها . ومن ثم فإن إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً بالحضور بجلسته المحكمة - وهو إجراء قضائي - يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى .

( طعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٢ من ٧١٢ )



### ٤٥٧ - تنقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بإعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة :

\* من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بنسب المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإن اعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع تلك المدة .

( طعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٠٧ )

### ٤٥٨ - تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة هو إجراء قضائي يكفى لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية :

\* تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تشبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تنقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٠٧ )

### ٤٥٩ - تنقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية بإعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة :

\* من المقرر أن إجراءات المحاكمة تنقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . ومتى كان النائب أن المتهم أعلن وفق أحكام المواد ١/٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ذلك بأن المحضر قد ثبت اعلانه المتهم مخاطبا مع ... المقيم معه لفيله وتسليمه الصورة وقيامه بإخبار المعلن اليه بذلك بكتاب مسجل ، فإن هذا الاعلان الصحيح يعتبر - عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ مسلفة الذكر - منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت اليه قانونا ، ومن ثم فإن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انتظمت بإجراء قضائي ، هو ذلك الاعلان .

( طعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٠٤ )

### ٤٦٠ - إجراءات المحاكمة القاطعة للمدة المسقطه للدعوى - يجب أن تكون صحيحة .

\* الأصل أنه وإن كان ليس يلزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة

التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى امام القضاء الا انه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة.   
 فلذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له اثر على التقادم .  
 ( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٣ من ٤٦٥ )

**٤٦١ - اعلان التهم - اعلانا صحيحا بالجلسة - اقره : قطع مدة تقادم الدعوى الجنائية .**

\* من المقرر أن اعلان التهم بجلسة المحكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .  
 ( طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٣ من ٤٦١ )

**٤٦٢ - كل إجراء صحيح من إجراءات المحكمة - متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم - يقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية - ولو تم في غيبة المتهم - إجراءات الاستدلال وحدها - هي التي استلزم التسارع مواجهة المتهم بها .**

\* مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة .  
 ولو تم في غيبة المتهم . لأن التسارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء الا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .  
 ( طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٣ من ٤٦١ )

**٤٦٣ - تقرير بطلان العمل الإجرائي - يزيل عنه آثاره القانونية .**

\* من المقرر أنه لكي تحدث الإجراءات اثرها وتقطع المدة يجب أن تكون صحيحة ومستكملة شرائطها اللازمة فإذا كانت باطلة فغتها لا تقطع المدة اذ أنه متىقرر بطلان العمل الإجرائي زالت عنه آثاره القانونية فيصبح كأن لم يكن .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ من ٢٣ من ٨١٠ )

٤٦٤ - مضي أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجنج - من تاريخ التقرير بالمطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض - دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها - اثره - انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة - لا اثر له على سير الدعوى المدنية المرغوة معها التى تنقضى بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

\* متى كان الثابت انه قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقدير بالمطعن الى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرغوة معها ، فهى لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .  
( طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٢ ص ١٤٤٦ )

٤٦٥ - المادة ١٧ اجراءات - اجراءات المحاكمة تقطع التقادم ولو اتخذت في غيبة المتهم - مثال .

\* لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل إجراء من اجراءات المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى اذا اتخذت في غيبة المتهم ، وكان الثابت أن اجراءات المحاكمة في هذه الدعوى قد تلاحقت أمام محكمة الموضوع وأمام محكمة النقض وأمام محكمة الموضوع مرة أخرى دون أن تبضى بين اجراء منها والاجراء الذى سبقه أو تلاه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج ، فان الدفع المبذول من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون على غير سند .

( طعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٤ ص ٣٧٩ )

٤٦٦ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية — انقطاعها باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذه — اقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام — اعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدر حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة — كلها اجراءات قاطعة للتقدم .

\* من المقرر ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء كان من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وتسرى مدة التقدم من يوم الانقطاع ، ويلتالى بان اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع ايها المدة المسقطه للدعوى — ولا يفر من ذلك ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ذلك بانه وان كئن لا يحق للمحكمة في هذه الحالة ان تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها ان تقتصر حكما على عدم قبولها باعتبار ان باب المحاكمة ومصدر املها ، الا انه نظرا لانه يتعين عليها — في سبيل القضاء بذلك — ان تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما — اى ان تتحقق من صفة الموظف او المستخدم العام ومن انه ارتكب الجريمة اثناء تلبية وظيفته او بسببها — بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى ( بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة ) متى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مراء انه قاطع التقدم ، اذ ان انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على اغتراس نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجسطها ما تزال في الازهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السالبة على نظرها . ( ملحق رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق ٠ جلسة ١١٧٢/٤/١٦ من ٢٤ من ١٩٦١ )

٤٦٧ — اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع ايها مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذي صفة .

\* من المقرر ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات

التحقيق أو الانهال أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانتطاع ، وبإتقالي  
 فإن اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاتا صحيحا وكذا صدور حكم  
 من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيها المدة المستطة للدعوى . ولما كان  
 الحكم بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرغفها من غير ذى صفة قد صدر  
 صحيحا في حد ذاته ومن محكمة مختصة بإصداره وذلك قبل أن تتكامل مدة  
 السقوط — وهى ثلاث سنوات — فإنه يعد من الإجراءات القاطعة للمدة  
 المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية ، واذا اعتنق الحكم المطعون فيه هذا الرأى  
 فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى  
 الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقتضى به  
 المادتان ٦٣ و ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأنه وإن كان لا يحق  
 للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكما  
 على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظرا لأنه يتعين  
 عليها — فى سبيل القضاء بذلك — أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار  
 إليهما — أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب  
 الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها — بما تقتضيه ذلك من إعلان المتهم  
 والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ،  
 ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى متى ثم كل  
 منها صحيحا فإنه فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن انقضاء الدعوى الجنائية  
 بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ إجراءات فيها،  
 فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم  
 تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات  
 تحريكها لتسليقة على نظرها .

( ملن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ من ٢٤ من ٧٥ )

٤٦٨ — كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام  
 قضاء الحكم — قاطع للبدلة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية — حتى ولو تم  
 فى غيبة المتهم — تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم  
 فى جلسة سابقة للحضور — إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة — قاطع  
 للمدة .

✽ مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء  
 من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء تحكم يقطع المسدة  
 المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية — حتى فى غيبة المتهم — وتسرى المدة  
 من جديد ابتداء من يوم الانتطاع ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم

بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها . ولما كان التلبث من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة لن المتهم ( المظنون ضده ) عارض في الحكم النهائي — اذى قضى بسقوط استئنائه — وقد مثل المظنون ضده بالجلسة حيث قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى في مواجهته الى جلسة تالية ثم تخلف عن حضور الجلسات التى أجلت اليها الدعوى بالرغم من التنبيه عايه بالجلسة السابقة وهذا الاجراء وهو تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من إجراءات المحكمة التى تقطع المدة وهو كغيره من الاجراءات التى يشرتها المحكمة وكانت في مباشرتها اياها ترسلها على الزمن الذى لم يبلغ غلبة المدة المستقلة للدعوى وقبل ان يمضى على آخر اجراء قامت به المدة المحددة لتقديم الامر الذى يجعل الدعوى ما تزال ملقاة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذى جعله الشارع علة للسقوط . وكلن التلبث انه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور قرار تأجيل الدعوى بعد سابقة التنبيه عليه بالحضور لحين صدور صدور قرار تأجيل الدعوى بعد سابقة للتنبيه عليه بالحضور لحين صدور الحكم المظنون فيه ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بوقف الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جلب صحيح انفالون مما يتعين معه نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٢ )

٤٦٩ — سرعان مدة سقوط الدعوى الجنائية المتصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على الجرائم التى عدها المادة ٤٢ من هذا القانون فحسب .

\* اذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بآن « كل من نشر أو اذاع اقوالا كاذبة من موضوع الاستفتاء أو عن سلوك احد المرشحين او عن اخلائه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب ، وكل من اذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تجاوز خمسين جنيتها » كما نصت المادة ٥٠ منه على انه « تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المتصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق » . وكانت جريمة السب — موضوع الدعوى المائلة — ليست من بين الجرائم التى عدها المادة ٤٢ سابقة الذكر ، فلهذا لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من

ذات القانون ، ويكون الدفع بسقوط الدعويين العمومية والمدنية لذلك غير  
سديد ، وبالتالي فلا محل لما ينهيه الطاعن من عدم رد الحكة على الدفعين  
بعدم قبول الدعوى ويستقطها — على غرض انه قد ابداهما في مذكرته —  
اذ طالما انهما دفعا ظاهرا البطالان ومعيدين عن محجة الصواب فلا نلتزم  
الحكمة بإبداهما والرد عليهما .

( ملن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ ص ٢٥ من ٨٠٨ )

٤٧. — مضي مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات  
— منذ تقرير النيابة بالطعن وعرض الطعن على المحكمة — انقضاء الدعوى  
بمضي المدة .

✽ اذا كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة  
اعامة بالطعن في الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على  
مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى  
بمضي المدة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده ، فلا يبقى  
الا تصحيح ما اغفله من القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة  
جسم الجريمة ، ذلك ان الفقرة الثانية من المدة ٣٠ من قانون العقوبات قد  
لوجبت الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة في جميع الاحوال اذا كانت هذه  
الاشياء بعد عرضها للبيع جرمية في ذاته ، مما يتعين معه تصحيح الحكم  
المطعون فيه وانقضاء بمصادرة الخلو المضبوطة .

( ملن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ص ٢٥ من ٩٠٢ )

٤٨. — دعوى جنائية — تقادم — جريمة خيانة الامانة .

✽ لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الامانة  
ما يستقل به تقضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض وكان ميعاد  
انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئ  
المختلس ادى من اؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده او ظهور  
عجز المتهم عنه الا اذا قلم الدليل على خلافه فانه لا تثريب على المحكمة ان هي  
اعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ — تاريخ شراء الطاعن للمسلحة المتنازع  
عليها موضوع عقد البيع المبدد . مبدا لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء  
الحق في الدعوى الجنائية باعتباره انه في هذا التاريخ لتكشف نية الطاعن في  
تبيد العقد المسلم اليه بما مفاده ان المدة المقررة للتقادم لم تنقض — ومن ثم  
يكون ما اثاره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

( ملن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ ص ٢٦ من ٤٦ )

## ٤٧٢ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - انقطاعها .

\* من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإن تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيهه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تنقطع المدة المقررة لانقطاع الدعوى الجنائية - لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحكم النهائي بإدانة الطاعن صدر في ٢ يونية سنة ١٩٦٩ غمارض فيه وحدد لنظر المعارضة جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ لضم المفردات وظلت تتداول الدعوى أجليها إلى أن صدر الحكم في المعارضة في حضور الطاعن بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٢ وكانت قرارات التأجيل بجلسات ٢ فبراير ، ١٢ أبريل ، ٢٤ أغسطس ، ١٩ أكتوبر ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، ١١ يناير سنة ١٩٧١ ، ٢٠ يولية ، ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ في مواجهة الطاعن ولم تفض ثلاث سنوات بين قرار تأجيل وآخر صدر في مواجهة الطاعن ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت في اندعوى متلاحقة دون أن تكتمل المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى صدر الحكم في المعارضة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعن باقتضائها قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢ ص ٣٦ من ٩٤ )

## ٤٧٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - قطع التقادم - مثال.

\* لما كانت المدة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد جرى نصها - بعموم لفظة - على أن إجراءات المحاكمة من الإجراءات التي تنقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية - وكان الأشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الإجراءات وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قرر بالظمن بالنقض في ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ وقدم أسبليه في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠ ثم حدد لنظر طعنه جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ ، مما قد يوحى بأنه قد مضت مدة تزيد على الثلاث سنوات منذ التقرير بالظمن بالنقض وتقديم أسبليه حتى حددت له جلسة لنظره فإن الدعوى الجنائية تكون قد انتقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا أنه لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنسوبة أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه وأنه لم تفض بين أي إجراء وآخر من الإجراءات المتخذة في الأشكال المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المنصوص عليها في المادة



١٥ من قانون الإجراءات كما لم تضي هذه المدة بين آخر إجراء منها وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض ، فلهذا لا محل للقضاء بوقف الدعوى الجنائية بمضي المدة .

( لمحن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٤ - جلسة ١١٧٥/٢/٧٧ من ٢٦ من ١١٢ )

#### ٢٧٤ - انقضاء الدعوى الجنائية - انقضاء المدة :

\* متى كان يبين من الاطلاع على المردلت المضمومة ان المطعون ضده - قد قرر في ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ بالمعارضة في الحكم النهائي الاستئناف الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ وتلقى بتليد الحكم المستأنف الذي قضى بتغريمه مائة جنيه والمصالحة وتحدد لنظر المعارضة الاستئنافية جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٠. وغيبا لم يحضر المطعون ضده فتأجل نظر الدعوى لاعلانه لشخصه أو في محل اقلية وتواتت جلسات التأجيل لهذا السبب الى ان صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، لما كان ذلك ، وكان اول اعلان صحيح في محل اقامة المطعون ضده قد تم في مايو سنة ١٩٧٣ اذ اعلن مخطبا مع شقيقه ، وكان قانون الإجراءات الجنائية يضي في المادتين ١٥ و ١٧ منه بوقف الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك الامر الجنائي أو باجراءات الاستئناف اذا اتخذت في مواجهة المتهمم أو اذا اخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . واذا كان الثابت انه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير المطعون ضده بالمعارضة في ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ واعلانه في محل اقامته في ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة وكان الدفع بوقف الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز اثراته لأول مرة امام محكمة النقض ما ذابت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو الامر الثابت حسبما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بوقف الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

( لمحن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٥ - جلسة ١١٧٥/٦/١٥ من ٢٦ من ٥٢١ )

٢٧٥ — إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة — تقطع التقادم — ولو أجريت في غيبة المتهم — انقطاع التقادم عني الأثر — مؤدى ذلك؟ انقطاع التقادم بالنسبة لمتهم قضى ببراءته — امتداده إلى آخر قدم للمحاكمة بعد ذلك عن ذات التهمة — دعوى التعويض الناشئة عن جريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية — المادة ١٧٢/٢ مضي .

\* ان مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدة المستقطبة للدعوى الجنائية تقطع بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمجرد السلطة المقوت بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وان هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة ان شقيق المظنون ضده — قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة إلى المظنون ضده وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ، فان إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي تمت في هذه الجريمة والتي اتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم في حق المظنون ضده ، واذ لم تنقض على الحكم الصادر في ادعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهم الآخر حتى تاريخ تقديم المظنون ضده للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ مدة اثلاث سنوات اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيسا على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المظنون ضده بمحضر الضبط في ١٩٧٠/٢/٢ حتى تقديمه للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ يكون قد جانب صحيح القانون . ولما كان ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من سقوط الدعوى المدنية لانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدني بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه غير سعيد في القانون ، ذلك بأن الفترة الاولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على انه « تنقضي الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني » . وتنصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة غنصت على ان دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة الا بسقوط الدعوى الجنائية ، واذ ما كان ما انتهى اليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم التول ، فان الحكم المظنون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والاحالة .

( ملحق رقم ٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ من ٢٧ ص ٨٧٧ )

٤٦٩ - الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - متملق بالنظام العام - وجوب تعرض المحكمة له إيرادا وردا - اغفال الحكم ببيان اصابات المجنى عليه - وكيف انها أدت الى وفاته - من واقع التقرير الطبي - قصور

\* لما كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات ان الطاعن دفع بجداسة المرافعة الاخيرة المعقودة في ٧ من ينهر سنة ١٩٧٥ امام محكمة ثلثى درجة بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالتظلم العلم والذي من شأنه - لو ثبت - ان تقتضى الدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه قد دلت انطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع نيرادا له وردا عليه فانه يكون خلاص البيان - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد شمله قصور في استظهار رابطة السببية قد اغفل بيان كيف أدت اصابات المجنى عليه التي لوردها الى وفاته من ولحق الطليل الفنى المتمثل في التقرير الطبي . لما كان ما تقدم ، فانه يتمتع نقض الحكم المطعون فيه .

( ملحق رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ من ١٠٢٥ )

#### ٤٧٧ - دعوى جنائية - انتقضوا بالتقادم - ما يقطع التقادم ؟

\* لما كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه : «تقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذ انتفعت في مواجهة المتهم لو أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتقطاع » ومفاد هذا النص ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر ان الاعلان بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يقطع المدة المستقلة للدعى - وكانت اجراءات المحاكمة قد ثبتت في الدعوى متلاحقة دون ان تكتمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون فيه ، فانه اذ خالف هذا النظر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتمتع معه نقضه .

( ملحق رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١٦ من ٢٨ من ٨٢ )

٤٧٨ - دعوى جنائية - انتقضوا بالتقادم - بداية مخته - تعدد المتهمين - عينية الانتقطاع - مؤدى ذلك .

\* المادة ١٧. من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان « تتقطع

المدة ( المدة المسقطه للدعوى الجنائية ) — بلجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالإلزام الجنائي ، أو بلجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو اذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسمى المدة من جديذ ابتداء من يوم الانتطاع . واذا تعددت ... الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء كما تنص المادة ١٨ على أنه اذا تعدد المتهمون فإن انتقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انتقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة « ومن ثم فإن أى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء اجريت في «واجهة» المتهم أو في غيبته يقطع المدة ، وان هذا الانتقطاع عني يندثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .

( ملحق رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ من ٢١٠ )

#### ٤٧٩ — مبدأ حساب مدة السقوط — أثر جهل الجنى عليها بوقوع الجريمة .

\* القاعدة العلية في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي ان يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالاذات دون ان يؤثر في ذلك جهل الجنى عليه بوقوعها .

( ملحق رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ من ٤٤٧ )

#### ٤٨٠ — انقضاء الدعوى الجنائية — استقرار قيام الدعوى المدنية — اثر وفاة المتهم .

\* ان المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « واذا انتقضت للدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تغير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » ، وبغلا ذلك انه اذا انتقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العقو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحاكمة الجنائية في نظرها لذا كلفت مرفوعة اليها لما كان ذلك ، وكلفت وفاة احد طرفي الخصومة بعد ان تكون الدعوى قد نهيت للحكم في موضوعها لا يمنع — على ما تنص به المادة ١٢١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الاقوال والمطالبات الختلية — وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول

التقرير بالظن وتقديم الاسباب في المبدأ القانوني ، كما هو الحال في آطس  
الحالي — ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

( طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ٦٦٦ )

#### ٤٨١ — دعوى جنائية — تقادم — انقطاع .

\* من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المخوطة بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة حتى إذا اتخذت تلك الإجراءات في غيبة المتهم أو وجهت الى غير المتهم الحقيقي ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بضمي المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بها يجعلها ماتزال في الازهر ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

( طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٧٨/٢/٥ من ٢٩ من ٢٢٤ )

#### ٤٨٢ — تقادم — سقوط الدعوى الجنائية — دعوى مدنية .

\* لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انقضاء الدعوى المدنية بضمي المدة المقررة في القانون المدني كما نصت المادة ٢/١٧٢ من القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهب إليه الطاعنة من أن خطأ الحكم بالتصدي مرة ثانية بالفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني يضر بمصلحتها في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقادم ، مردود بأن الدعوى الجنائية لم تسقط ولا يكون سقوط الدعوى المدنية الا بسقوطها ومن ثم فلا مصلحة الطاعنة في التمسك على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة الاعادة ولا يقبل منها ما تثيره في هذا الصدد لأن المصاحبة هي مناط قبول وجه الطعن وحيث تنقضى لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٨/٥/٧ من ٢٩ من ٤٧٩ )

#### ٤٨٣ — انقضاء الدعوى الجنائية بضمي المدة — عدم انقطاعه بأي إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها .

\* لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع بقضاء الدعوى الجنائية بضمي المدة وأطرحه في قوله .

« وحيث أنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية انتقضت بمضى المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ إن إعلان المتهم ببراءة الدعوى المدنية في ١٩٧٤/١٢/٥ ، ١٩٧٥/٨/١٢ قد قطع المدة وهذا إجراء قضائي يقطع المدة » . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب - عدا الجنب المنصوص عليها في المادتين ٣٠٩ مكرر (١) من قانون العقوبات - بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي » وكان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بمصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا ماليا عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، لما كان ذلك . فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقابلة أمام القضاء المدني أم الجنائي ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية ، لما كان ذلك . وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وفيها تأجل نظر الدعوى لجلسة ١٩ - ١٠ - ١٩٧٢ ثم تأجل نظر الدعوى إداريا لجلسة ٤ من يناير لسنة ١٩٧٣ لإعلان المتهم وتوالت التأجيلات بهذا السبب حتى أعلن في ١٩٧٥/١١/١ بالحضور لجلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ وفيها حضر المتهم ثم حجزت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ٤ من مارس سنة ١٩٧٦ ، وكانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل اتهمته في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انتقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم الطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية وانقضاء بانقضائها بمضى المدة دون ما حلجة لبحث ما يثيره الطاعن بشأن اتالة الدعوى العمومية عليه عن التهمتين الثانية والثالثة من لا يملك اتالتهما ، ودون أن يكون لهذا القضاء تأثيرا على سير الدعوى المدنية المرغوة بالتبعية لها فهي لا تنقضي إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

٤٨٤ — انقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى بمضى المدة بصور حكم غيابي فيها — أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المعلوم فيه ذلك — خطأ في تطبيق القانون — مثال .

\* مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى ألهم قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية — حتى في غيبة المتهم — وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ، وأنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة — يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية .

أ. كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥ بإدانة المظنون ضدها بأن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المدة لم تضي من يوم صدور الحكم الغيابي الابتدائي لحين صدور الحكم المعلوم فيه بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ فإن هذا الحكم غيباً انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جازب صحيح القانون ، مما يتعين معه تنفيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع غلبه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( طعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ ص ٣٠ من ٦٨ )

٤٨٥ — لا محل للقول بسقوط الدعوى الجنائية — متى صدر حكم غيابي من محكمة الجنائيات في جنحة — السقوط في هذه الحالة — وروده على العقوبة المقررة بها غيابياً — المادة ٥٢٩ إجراءات .

\* لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المعلوم فيه أن الحاضر مع الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيساً على أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات من آخر إجراء صحيح فيها وهو قرار الإحالة الصادر في ١٩٦٦/٤/١١ م إذ لم يعلن المتهم باعادة الإجراءات إلا في ١٩٧٦/٥/٢٥ لجلسة ١٩٧٦/٦/١٦ لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه في رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية قد ساقى قوله « وحيث أنه عن الدفع بانقضاء الدعوى المبدى من المتهم غلبه غير سديد إذ فضلاً عن ثبوت إعلانه بأمر الإحالة وببورقة التكليف بالحضور للجلسة التي حوكم فيها غيابياً وهي جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ والتي لم تكن المدة التي تنقضي فيها الدعوى الجنائية قد تكاملت عند انعقادها وهو ( أي الإعلان )

اجراء تطاع لهذه المدة فان المتهم قد صدر عليه حكم غيابي بعد اعلانه بالحضور وبصدوره لا يكون هناك محل للتحدث عن انتضاء الدعوى الجنائية ذاتها بل يكون الامر واردا على الحكم ذاته وما اذا كانت العقوبة المقررة بها فيه قد سقطت بضي المدة وهي لم تسقط بعد حتى تم ضبطه ومن ثم يكون الدفع سالف البيان متعين الرغض لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة ان الطاعن قد تم اعلانه قانونا من محل اقبائه ببلدته للحضور بجلسته ٢٤ / ٤ / ١٩٧٤ التي صدر فيها الحكم غيابيا من محكمة الجنايات بادانته ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر صحيحا وما اورده الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية سائفا ومتفقا مع تطبيق القانون السليم وما هو ثابت في الاوراق ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في وجه النعي من انه كان مجندا بالقوات المسلحة في تاريخ محاكمته غيابيا امام محكمة الجنايات لم يتمسك به امام محكمة الموضوع عند محاكمته للمرة الثانية بما لا تجوز اثره امام هذه المحكمة لما يقتضيه ذلك من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ومن ثم يكون منفي الطاعن في غير محله . وطعنه غير سليم متعيينا الرغض .

( طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٩/٧/١٦ ص ٣٠ من ٣٠٤ )

٤٨٦ - الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية - نظام عام - جواز اثره لأول مرة امام النقض - شرط ذلك .

\* من المقرر ان الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثره لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

( طعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٧٩/٧/١٦ ص ٣٠ من ٦٤٠ )

٤٨٧ - دعوى جنائية - تقادمها - ما يقطع مدة التقادم .

\* مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة المتهم لما بالنسبة لاجراءات الاستدلال التي يبشرها ماوروا الضبط انقضائي لتهينة الخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم او اخطر بها بوجه رسمي - لما كان ذلك - وكانت اجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ الا بما تتخذة النيابة العامة من اعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لارتكبي الجرائم باستجناح الادلة عليهم وملاحقتهم



برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتمعد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق او برفع الدعوى امام جهات القضاء ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت وأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال - ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ اذ أنه من المقرر فى صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الاجراءات الاولى التى تسلسل لها سبلقة على تركها اذ لا يملك ذلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها ، وكان من المقرر ايضا ان الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد اثبات من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لان التأثير بذلك لا يعدو ان يكون أمرا اداريا الى قلم كتحلب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما اعدت ووقعتها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بها فى ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الانهال - لما كان ما تقدم - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لحى اكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المحلل واعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون ان يمتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأثير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٥ ص ٣٠ من ٧٨١ )

#### ٤٨٨ - انقضاء الدعوى الجنائية - مثال - عدم تأثير ذلك على

سعى الدعوى المدنية .

\* لما كانت الطاعنة قد قررت بالظمن بالنقض فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم استأنست فى الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعناتها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة فى الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى

الدعوى الجنائية والقضاء بانتفضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

( ملن رقم ١٢٥٩ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٣٧٩/١٢/٨ ص ٣٠ من ٨٩٧ )

## الفرع الثاني

### التنازل

٤٨٩ — انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لجميع المتهمين في جريمة السب بتنازل المدعى بالحق المدني عن احدهم .

\* ان المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى بانه « لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة او الى احد ملبورى الضبط القضائي » في جرائم معينة نص عليها في هذه المادة منها جريمة السب والقذف ، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على ان « لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي » وان الدعوى الجنائية تنقضى بالتنازل وان « التنازل بالنسبة لاحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقين » . لما كان ذلك وكان التثبت بحضور الجلسة ان المدعين بالحق المدني تنازلوا عن اتهام المتهم التي كلفت دعوى الجفحة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف ، فان من مقتضى ذلك امتداد اثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد الى الطاعن بحكم القانون اسوة بالمتهمة الثانية — ايا كان السبب في هذا التنازل — مما ينبئ عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة ان التنازل لا يشمل لانه لم يكن منصبا على اصل الحق في اقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصريح ، فانه يكون قد اخطأ مخالفته صريح حكم القانون مما يتعين معه نقضه .

( ملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٥٢/١١/١٧ )

٤٩٠ — التنازل عن الشكوى طبقاً لنص م ١٠ / ١ ج ينصب على الدعوى الجنائية وحدها .

\* ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص في المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب في التنازل عنه في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى

حكم نهائى ، قد جعل اثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من اصابه ضرر من الجريمة ان يطالب بتعويض هذا الضرر ايام المحكمة المدنية .

( ملحق رقم ١٧١٠ لسنة ٧٤ ق. جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ )

٤٩١ - جواز التنازل عن الشكوى طبقا لنص م ١٠ / ١ ج صراحة او ضمنا باى تصرف يتم عنه .

\* ان الشارع اذ نص في الفقرة الاولى من المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « ان قدم للشكوى او طلب في الاحوال المشار اليها في المواد السابقة ان يتنازل عنها في اى وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى العمومية بالتنازل » لم يرسم طريقا لهذا التنازل فيستوى ان يقرر به الشاكى كتابة او شفها ، كما يستوى ان يكون صريحا او ضمنيا يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويغيد في غير شبهة ، انه اعرض عن شكواه .

( ملحق رقم ١٧١٠ لسنة ٧٤ ق. جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ )

٤٩٢ - تقدير التنازل من المسائل الموضوعية .

\* ان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتق متى كانت المقدمات التى استست عليها حصول التنازل او عدم حصوله تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

( ملحق رقم ١٧١٠ لسنة ٧٤ ق. جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ )

٤٩٣ - اختلاف التنازل المنصوص عليه في المادة ١٠ اجراءات عن التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات - الاول اثره عينى يحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها - والثانى شخصى يقتصر على شخص الجانى الذى قصد به وقصر عليه .

\* بخلاف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في اولاهما ذو اثر عينى مطلق يحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو اثر شخصى يقتصر على الجانى الذى

تصد به وقصر عليه — لاعتبارات شخصية ولواصر عائلية تربط بين الجنى عليه والتهمة — ولا تمتد الى سنواه من المتهمين .  
( ملن رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ ص ١٠٠١ )

٤٩٤ — تنال الزوج عن الشكوى في جريمة السرقة لا يمتد أثره الى الشريك .

\* متى كان الحكم قد جعل للقتول الصادر من الزوج في جريمة السرقة اثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد اخطأ في القانون .  
( ملن رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ ص ١٠٠١ )

٤٩٥ — دفع الدعوى المباشرة بانتضاء الدعوى الجنائية بالنقل — اغفال المحكمة الرد عليه — قصور .

\* متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة — سواء نظر اليها على انها قذف أو سب وقما علائقية — تدرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان الدفع بانتضاء الدعوى بالنقل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبغي فيها لو صح — انتضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا اغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لفقش حكمها .  
( ملن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ٤٢٥ )

٤٩٦ — حالة الاعفاء من العقوبة عملا بالمادة ٢١٢ عقوبات — ابتداد سرياتها على جرائم النصب وخيانة الأمانة — النقل عن الشكوى — أثره : وجوب القضاء بالبراءة — المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

\* تضع المادة ٢١٢ من قانون العقوبات قيда على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى الجنى عليه — واذا كان هذا القيد المراد في باب السرقة علنه المحافظة على كيان الاسرة ، فانه يكون من الواجب ان يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيها تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع — فإذا كانت الزوجة الشكائية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد

مقتولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا من شكواها التي تبطل في الدعوى التي رغمتها ضده بالطريق المباشر ، فانه يتمين عملا بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر ان يقضى ببراعته من التهمة .

( طعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١٥٨/١١/١٠ ص ٩ من ٨٩١ )

## الفرع الثالث

### الوفاة

٤٩٧ - انقضاء الدعوى العمومية بوفاة الطاعن بعد تقريره بالظن .

\* اذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره الطعن تمين الحكم بانتقضاء الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاة .

( طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١١٥٠/١٠/٩ )

٤٩٨ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالظن بانتقض وإبداء اسبغله في

الجماد - وجوب القضاء بانتضاء الدعوى الجنائية .

\* من حيث انه يبين من الاوراق انه من بعد التقرير بالظن بطريق التقض وليداع اسبغله في الجماد ، توفي الطاعن المحكوم عليه ... .. وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تقتضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفترة الثانية من المادة ٣٠ من قانون المقومات اذا جسدحت الوفاة اثناء نظر الدعوى » . فانه يكون من التمكن للحكم بانتضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

( طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١١٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ من ١٠١٠ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

٤٩٩ — عدم جواز وقف الدعوى الجنائية المقلبة على المتهم بالقذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وتلفه الى ان يحكم المجلس المخصوص في امر هذا الوزير .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم بالقذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وتلفه قد طلب الى المحكمة وقف الدعوى الى ان يحكم المجلس المخصوص في امر هذا الوزير اذ ان مجلس التوقيف انذى يجوز له اقلية الدعوى على الوزراء امام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب الى هيئة الوزارة التي كان الوزير الموقوف في حقه عضوا فيها ، فرغضت المحكمة هذا الطلب بناء على ان المجلس المخصوص انما يفصل في التهم الموجهة الى الوزراء غيبينهم او يبرئهم ، اما الدعوى المرفوعة لابلها فاتها تتعلق بمسائل نسبت الى الموقوف في حقه تختص محكمة الجنائيات بالفصل فيها ولها في سبيل ذلك ان تحقق الادلة عليها ، دون ان يكون في هذا ادنى مساس بحق المجلس المخصوص في النظر فيها يقدم اليه من ادلة الاثبات على التهم التي طرح عليه ، فلا تشريب على المحكمة في ذلك .

طنن رقم ١٨٤٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩١٧/٥/٢٦

٥٠٠ — جواز قضاء المحكمة بالبراءة في الدعوى الاصلية والمحكم بالادانة في الدعوى التي وقعت أثناء التحقيق في الدعوى الاصلية .  
\* ان الجريمة لا يمنع من وقوعها ان تحصل أثناء اجراءات الاستدلال او التحقيق في دعوى اخرى سابقة عليها . واذاً فان المحكمة اذا قضت بالبراءة في الدعوى الاصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الاخرى فاتها لا تكون قد اخطأت .

( طنن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩١٢/٧/١٠ )

٥٠١ — رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الاجراءات الجديد — بقاؤها خاضعة لاحكام قانون تحقيق الجنائيات القديم .

\* اذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون

٢٣٩.

الاجراءات الجديد فنتظ الدعوى خاضعة لاحكام قانون تحقيق الجنائيات  
التقديم .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١٥٦/٤/١٧ من ٧ من ٦٠٢ )

٥٠٢ - اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنج ، غير لازم لرفع الدعوى  
العمومية بي هذه المواد .

✽ لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنج ، بل يجيز  
رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سليلق .

( طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١١ من ٧ من ٨٦٢ )

٥٠٣ - رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقضاء ببرائته -  
بواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفيا .

✽ اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للاشياء  
المضبوطه وحكم ببرائته ، فانه يجوز ان ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه  
مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الامر اذا ما اعتبر المتهم في القضية  
الاولى شريكا في السرقة .

( طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ من ٦٣٧ )

٥٠٤ - فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية - عدم تيسر الحصول على  
صورة رسمية منه - عدم اكتسابه قوة الامر المقضى ما دامت طرق الطعن  
فيه لم تستنفذ .

✽ متى تبين انه فقدت ورقة من نسخة الحكم الاصلية ولم يتيسر  
الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقض به الدعوى  
الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه  
لم تستنفذ اذ ان فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية يستوى من حيث الاثر  
بفقدانها كليلة .

( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ من ٧٨١ )

٥٠٥ - تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالتفاسي عن بعض المخالفات التوبينية - عدم اقترام التوبة العامة بها .

\* ان تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالتفاسي عن بعض المخالفات - بغرض صدورها - لا تظم النيلية العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية في الاخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ ص ٢١٨ )

٥٠٦ - بطلان عمل القاضي اذا رفعت اليه الدعوى بغير الطريق القانوني .

\* اذا كان عمل القاضي لغوا وباطلا بطلانا اصليا لان الدعوى سمعت الى مناحته من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطل ما اناه او اجراه ، وهو من بعد اذا انصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطبقا للقانون فله ان يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عنفذ هي اجراءات مبتدأة .

( طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٧٠ ص ١٠ ص ٤٨٩ )

٥٠٧ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه : الحكم في الواقعة يتج من تجديدها عن نفس الواقعة بوصف آخر جيد - قرر انحلال الواقعة التي حكم على المتهم من لجنها امام المجلس العسكري والواقعة التي قدم بها الى محكمة الجنائيات - وجوب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

\* يبدأ حجية الاحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فلذا كانت الواقعة الماتية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فحقه يمتنع بعد للحكم لانهائي الصلار منها اعادة نظرها - حتى ولو تغاير الوصف القانوني طبقا لاحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، والى هذا الاصل اشارت المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي استندت الى المتهم وحكم عليه من اجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها الى محكمة الجنائيات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائفة وبادلة لها اصلها الثابت في اوراق المحكمة العسكرية ، فلما ان انتهى ليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها



عملا بالمادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء ساليما لا يخالف القانون .

( طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ من ١١ من ٥٩٧ )

٥٠٨ - دلالة حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية بالنسبة لاحد المتهمين - عدم شموله الجنب المسندة الى باقى المتهمين الا بحكم ارتباطها الواقعة الجنائية - زوال هذا الارتباط وقت اعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية التى تقرر من محكمة الجنائيات بالاختصاص على نظر واقعتها - على المحكمة الجزئية الفصل فى الجنب المسندة الى باقى المتهمين - الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - خطأ فى القانون .

\* اذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجنائية المسندة الى المتهم الاول فقط بعد ان تخلف لدى المجنى عليها عاهة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسندة الى المظنون ضدهم الا بحكم ارتباطها الواقعة الجنائية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية بنفسه من الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنائيات بقصر نظرها للجنائية ، فانه لم يكن هناك مانع قانونى يحول دون الفصل فى الجنب المسندة الى المظنون ضدهم من محكمة الجنب بعد ان زال اثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنائية التى قضت فيها محكمة الجنائيات وبين الجنب المسندة الى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا فى القانون - مما يترتب منه نقضه واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

( طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ من ١١ من ١٢٨ )

٥٠٩ - اقامة الدعوى على المتهم من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ اجراءات - اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا .

\* من المقرر ان الدعوى الجنائية اذا كلفت قد اقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة يكون معدوما قانونا ولا يحق بها ان تتعرض لموضوعها فان هى فعلت كان حكما وما بنى عليه من اجراءات

معلوم الامر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحاكمة موصود دونها الى ان تتوفر لها الشروط التى فرضها التشريع لقبولها ، وهو امر من للنظام العلم لتطهه بولاية المحكة واتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكة بالواقعة فيجوز ابداءه فى اى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكة القضاء به من تلقاء نفسها .

( ملن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ١٥٢ )

٥١٠ - بطلان الحكم المترتب على اقلية الدعوى الجنائية على متهم من لا يملك رفعها قانونا - طبيعته : تعلقه بالنظام العام - جواز الدفع به فى اى مرحلة من مراحل الدعوى .

\* ان بطلان الحكم المترتب على اقلية الدعوى الجنائية على متهم من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف لحكام المادتين ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكة بالواقعة ، ويجوز الدفع به فى اى مرحلة من مراحل الدعوى .

( ملن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ٢١٧ )

٥١١ - دعوى : ثانية - انتفاضها - قوة الامر المقضى - شيك بدون رصيد - ارتباط .

\* نصت المادة ٥٤ { من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » . ولما كان المتهم قد اثبت ان الشيك موضوع الدعوى الحالية يمثل جزءا من ثمن بضاعة اشتراها صفقة واحدة من ذات الشركة البائعة ، وحرر عنها الشيكات التى دين نهائيا فى اصدار احدها بغير رصيد قبل محكته والحكم عليه فى هذه الدعوى ، وذلك لان ما تارنه من اصدار الشيكات المذكورة كلها او بعضها بغير رصيد يكون نشطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة فى اصدار اى شيك منها . ومن ثم فان ما دفع به المتهم التهمة المسندة اليه من انتضاء الدعوى الجنائية بقوة الامر المقضى يكون صحيحا متمين القبول .

( ملن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ من ١٨ من ٧٢٠ )

٥١٢ - إذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم من لا يملك رغبها قانونا فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا .

\* من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم من لا يملك رغبها قانونا وعلى خلاف ما تقضي به المادتان ٦٢ ، ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كلن حكما وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتصل فيه بل يتعين عليها أن تقتصر حكما على القضاء ببيان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي غرضها الشارع لقبولها وبيان الحكم لهذا السبب متعلق بانتظام العلم لاتصاله بشرط اميل لازم لتحريك الدعوى للجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة للقضاء به من تلقاء نفسها ومن ثم يكون وجه التمس الذي أثاره الطاعن لأول مرة أملم هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى مقبولا .

( طعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧١/٢/١ ص ٢٢ من ١٧٨ )

٥١٣ - فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية لا تنقضي بها الدعوى الجنائية ويتعين أن يقضى بإعادة المحاكمة ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

\* أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدها كالبلة . ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن ورقة من نسخة الحكم الأصلية قد فقدت ، وكان من غير المتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم ، فإن مثله لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

( طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤١ ق. ١٩٧٢/٢/٢٧ ص ٢٢ من ٢٢٢ )

٥١٤ - فقد نسخة الحكم الأصلية - أثر ذلك - عدم انتضاء الدعوى الجنائية .

\* لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية

للحكم المطعون فيه اننى يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحكمة قد غدا ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فلن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد — لما كان ذلك — وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنبايت طنطا لاعادة محاكمة الطاعن .

( طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ من ١٦ ص ٢٣٥ )

**٥١٥ — الدفع باقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملكها — متعلق بالنظام العلم — يسوغ ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض — ولو بعد مضي الاجل المضروب — شرطه — عدم تطلب تحقيق موضوعي .**

\* ان ما افاره الطاعن من اقامة الدعوى الجنائية عليه ممن لا يملك رغمها قانونا وبقي المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، انها هو سبب متعلق بالنظام العلم مما يسوغ ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض ولو بعد مضي الاجل المضروب لايداع استيلاء الطعنين ، بشرط الا يتطلب تحقيقا موضوعيا ، لما كان ذلك ، وكان الدفع سالف الذكر يخالطه واقع ، وكان هذا الواقع يستمد من مجرد الاطلاع على الاوراق المطروحة على بساط ابحاث — كالحال فى الدعوى المعلقة دون حاجة الى تحقيق وكان الواقع الثابت من المفردات المضمومة ان رئيس النيابة العامة قد اذن بقبلة الدعوى على الطاعن وكان فى ذلك ما يحض واقع هذا الدفع فان الحكم المطعون فيه — والحال كذلك — لم يكن ملزما بالاشارة الى ذلك الدفع ولا ترويب عليه فى الافتئات عنه ، اعمالا لما هو مقرر من عدم ازام المحكمة بتعقب التهم فى مناحى دفاعه ، وارد على ما كان منها ظاهر البطلان .

(( طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ص ١٠٠٤ )

**٥١٦ — دعوى جنائية — الصفة فى تحريكها — محكمة ثلثى درجة — حكم — انعاده — نقض — نظام علم .**

\* من المقرر ان الدعوى الجنائية اذا كلفت قد اقيمت على التهم بمن لا يملك رغمها قانونا وعلى خلاف ما تنقضى به المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعلقة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فلان اتصال المحكمة فى هذه

الحالة بالدعوى يكون معنوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن  
 هي غفلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معسوم الاثر ، ولا تلك  
 المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى  
 باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها ، وهو أمر من النظام العلم — لنقله  
 بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولمسحة  
 اتصال المحكمة بالواقعة — وببذء المثلبة يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة  
 النقض الا أنه يشترط لقبوله أن تكون بمقوماته واضحة من مدونات الحكم  
 المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حلجة الى اجراء  
 تحقيق موضوعى لان هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

( طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ١٨٤ )

٥١٧ — حكم في مخالفة — طعن بالنقض — انقضاء الدعوى الجنائية  
 قبل نظر الطعن — أثر ذلك .

\* متى كان الحكم قد صدر بالبراءة وانقضت بين تاريخ تقرير النيابة  
 العامة الطعن فيه بالنقض وبين عرض الطعن على هذه المحكمة ما يربو على  
 مدة السنة التي قررتها المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء  
 الدعوى في مواد المخالفات — دون اتخاذ أى اجراء قاطع فتكون الدعوى قد  
 انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من  
 رفع الطعن .

( طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ من ٥ )



دعوى مباشرة





### دعوى مباشرة

٥١٨ - منع رفع الدعوى المباشرة على الموظفين بمقتضى المرسوم بقانون ٢٢ سنة ١٩٢٩ هو منع مطلق اطلاقا غير محدد .

✽ ان النص الصريح للفترة الاخيرة التى اضيفت الى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ قاطع بان المنع من رفع الدعوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الاجرام التى ترتكب اثناء تلبية الوظيفة بل هو منع مطلق اطلاقا غير محدود ، ولم يرد فى المذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يفيد غير ذلك ، بل الاستفادة من هذه المذكرة ان الحكة فى التشريع الجفيف هى صيانة الموظف من تقحم الناس بالدعوى الكيدية واحاطته بسياج تشريعى يردعنه زراية المحكمة الجنائية ما لم تكن على اساس من الحق وما لم تتولها سلطة الاتهام التى اقلها القانون . ولا ريب فى ان هذا الغرض يشمل كل انواع تضاييا للجنح التى تولع بمباشرة من غير تمييز بينها .

( طعن رقم ١٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١/٤ )

٥١٩ - جواز رفع الدعوى المباشرة من المدعى بالحق المدنى دون ان يسبقها تحقيق او شكوى .

✽ ان المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس او النيابة ، بل ان هذا الحق قد دخول اصلا للمدعى بالحق المدنى المحافظة على حقوقه فى الحالات التى لا يقوم البوليس او النيابة السالبة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى الجنى عليه .

( طعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٢٨/٥/١٦ )

٥٢٠ - الدعوى المباشرة التى يرتفعها المدعى المدنى لا تكون مقبولة الا اذا كانت دعواه المدنية مقبولة .

✽ ان حلف اليقين بالتخالف تطبيقا للبادة ١٩٤ من القانون التجارى انما شرع لصلحة الدائن فى الورقة لتكفله القرينة القانونية على حصول الوفاء المستتدة من مضى خمس سنوات على اليوم التالى لحلول ميعاد دفع الاوراق التجارية . فلذا نكل الدين عن الطلف سقطت هذه القرينة . واذن فللدائن هو الذى يوجه هذه اليقين او لا يوجهها حسب مشيئته ، وليس

للمحكمة من تلقاء نفسها أن توجهها . فإذا وجهها وركن بذلك الى ذمة مدينة .  
 فتقبل هذا العرض وحلف ، فإن المحكمة تكون ملزمة بأن تقضى في الدعوى على  
 مقتضى الحلف . ولا يجوز للدائن بعد ذلك أن يجدد النزاع ارتكبا على أدلة  
 أخرى لإثبات حقه أو لإثبات كذب اليمين لأن سلوكه هذا الطريق الذي اختاره  
 من طرق الإثبات وقبول خصمه ما عرضه عليه إنما هو بمثابة صلح اتفق  
 بين الطرفين على أن تكون دعوى الدائن معلقا مصيرها على اليمين المعروضة  
 على المدعى . وذلك في مقابل تنازله عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا  
 تقبل من الدائن دعواه التي يرغبها سواء لإثبات كذب اليمين أو للمطالبة  
 بتعويض عن الحنث فيها ، وإذا كانت الدعوى العمومية لا ترع من المدعى  
 المدني إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة فإن الدعوى المباشرة التي يرغبها  
 الدائن للمطالبة بتعويض عن الكذب في اليمين المذكورة لا تكون مقبولة .  
 ( طعن رقم ١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣١١/١٧ )

٥٢١ - التزام المحكمة بالفصل في الدعوى المباشرة على أساس  
 الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذي تصفها به  
 النيابة العمومية .

\* أنه لما كان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات  
 والجنح أن يرغم دعواه الى المحكمة المختصة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور  
 لها ( المادة ٥٢ تحقيق جنليات ) فتتحرك بذلك الدعوى العمومية فتفصل  
 فيها المحكمة هي والدعوى المدنية ، ولما كان التكليف بالحضور أساس اتصال  
 المحكمة بالدعوى ولما كان ذلك كان من التمسك على المحكمة أن تفصل في  
 الدعوى على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون اعتداد  
 بالوصف الذي تصفها به النيابة العمومية .  
 ( طعن رقم ١٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤٤/١٠ )

٥٢٢ - عدم جواز رفع المقترض جنحة الاعتقاد على الإقراض بالربا  
 الفلأش مباشرة أو الادعاء بحقوق دينية في الدعوى المرفوعة من النيابة .

\* أن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل  
 من المقترض في جنحة الاعتقاد على الإقراض بالربا الفلأش أن يرغم دعواه  
 مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من  
 النيابة ، سواء كان قرضه واحدا أو أكثر . لأن القسطنطين لا يعاقب على  
 الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتقاد على الإقراض ، وهو وصف معنوي

تاتم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المادية ، وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك الا قرض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .

( طعن رقم ١٢ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/٤/٢ )

#### ٥٢٣ - شرط اتصال المحكمة بالدعوى المباشرة .

\* أنه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعي بالحقوق المدنية — كما تقضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات — كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى . فإذا كان المتهم لم يحضر وكان لم يطن أصلاً ، أو كان اعلانه باطلاً ، فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً .

وإذا كان المتهم لم يعارض في الحكم الغيابي الابتدائي الذي شل به هذا البطلان ، فإنه يحق له أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة ، إذا تبينت صحة الدفع ، أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد استغفرت سلطاتها فيه بالحكم الغيابي الصادر منها ، إذ محل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى مختصة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح ، بل يجب عليها — أى المحكمة الاستئنافية — أن تنصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم الغيابي .

وإن كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي الصادر عاينه غيابياً لعدم اعلانه بالحضور فغضلت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفاع وتغفده ، فاعلم تكون قد أخطأت .

( طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ )

### ٥٢٤ — عدم تقيد المحكمة عند نظرها الدعوى المباشرة بقرار النيابة العمومية الصادر فيها بالحفظ .

\* ان حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانونون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة او مخالفة رغبا من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فبني سلك هذا الطريق اصبح واجبا على المحكمة التي ترفع اليها بالطريق القانوني ان تقول كمينها في الدعوى حسبما يتبين لها هي من نظرها ، فاذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجنائية كان هذا صحيحا في القانون اذ ان مجرد قيام هذه الشبهة لديها ، وجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مال الدعوى بعدد نظرها امام محكمة الجنائيات والكشف عن حقيقة التكييف القانوني لها . واذا كان الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الاختصاص قد صار نهائيا وقدمت النيابة الدعوى الى قاضي الاحالة فاحالها الى محكمة الجنائيات فانه يكون على هذه المحكمة ان تنظرها وتصل فيها حسبما تتبين هي حقيقتها اما باعتبارها جنحة تختص في موضوعها او تقضى بعدم قبولها ان النصح لها ان الواقعة جنائية لعدم جواز رفع دعوى الجنائية بهذا الطريق . اما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون .

( ملعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٦/١٤ )

### ٥٢٥ — جواز رفع الدعوى المباشرة من المدعى بالحق المدني دون ان يسبقها تحقيق او شكوى .

\* ان المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز احالة الدعوى في الجناح او المخالفات الى المحكمة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك دون ان تشترط ان يسبق تلك الاحالة اي تحقيق او شكوى .

( ملعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/١١/١٠ )

### ٥٢٦ — عدم قبول الدعوى المباشرة من المدعى المدني بالجلسة .

\* ان الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤنسمة على الضرر الذي يدعى اذ لحقه من الجريمة لا تتعد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما الا عن طريق تكليفه بالحضور امام المحكمة لتكليفها صحيحا ، وما لم تنعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الدعويين الجنائية والمدنية

لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لان القانون ايضا انما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كتبت من الدعوى الفرعية فقط .

( طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/١/١١ )

٥٢٧ - تحريك الدعوى المباشرة - الشكوى المنصوص عليها في المادة ٢ إجراءات ، هي قيد وترد على حق النيابة وليس على المدعى المدني - الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

✽ لاشتراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وأرد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للدعى بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، اذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها انقانون لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .  
( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ ص ١٢٨ )

٥٢٨ - حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية - شرط ذلك : ألا تكون النيابة قد أجرت تحقيقاً ثم أصدرت فيه قراراً بالآ وجه .

✽ الامر بالآ وجه لاقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفة النيابة هو الذى يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت اكلة جديدة أو الغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بالآ وجه لاقامة الدعوى العمومية فلن حق المدعى بالحق المدني يظل قائماً في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية  
( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ ص ٥٩١ ) .

٥٢٩ - رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - من شأن ذلك تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق بمشورتها للنيابة وحدها .

✽ تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور

أمام محكمة الجنح والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويشترط على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحسرك الدعوى الجنائية تبعا لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق انيابة وحدها .  
( طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق٠ جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ١٩٦١ )

٥٢٠ - دفع التهم في الدعوى المباشرة المرغوة عن احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ اجراءات بانقضائها بالقتال - واجب المحكمة في ائرد على هذا الدفع - اغفال ذلك - تصور .

✽ متى كانت واقعة دعوى الجنتحة المباشرة - سواء نظر اليها على انها قذف او سب وقعا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الدفع بانقضاء الدعوى بالقتال الذي تبسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبغي فيها او صح - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، اذا اغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .  
( طعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق٠ جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ من ١٩٦٥ )

٥٢١ - الدعوى المباشرة ضد الموظفين او المستخدمين او رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها - استئناف اوامر قاضي التحقيق أو النيابة بالأوجه لاقلمة الدعوى عن احدى هذه الجرائم - الطعن بالنقض في اوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقلمة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم - كل ذلك غير جائز - المادة ٢١٠ اجراءات المتعلقة بالقتال  
١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

✽ حرم الشارع بالقتال رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين او المستخدمين او رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بان لا وجه لاقلمة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع ان يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقلمة الدعوى ، بل ان

هذا المنع يجب ان يمتد للنفس العلة التي اُمنح عنها للشارع في المخزرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ — وهي « أن يضع للموظفين عملية خاصة بترتيبهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم » — الى الطعن بطريق التقاضي أيضا ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاعتبار الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار اليها في النص وما دام الطعن بالطريق العادي وبالطريق غير العادي يلتقيان عند الرد الى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصيلنا للموظفين العامين من شطط المخاصمة .

( طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٠ )

٥٣٢ — الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه بعد تحقيق — حجتيه ؟  
انظلم احكام المادتين ١٦٢ ، ١/٢١٠ . ج الجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

\* الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو امر لم يعان به الخصوم — ويمنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الامر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك من ذات الواقعة — على ما قال به الحكم المطعون فيه — بحق ولا غير من هذا النظر ان الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فان المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية صريحتان في أن احكامهما تنظم الجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .  
( طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٨ ص ١٠ ص ١٢٩ )

٥٣٣ — الحيلولة دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر سواء أتم تحريكها في ظل المادة ٢٢٢ من ق ١٠ . ح قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ أم بعد ذلك .

\* لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس بتعديل المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية بجديد ، بل لكرانيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبعده .

( طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٨ ص ١٠ ص ١٢٩ )

٥٢٤ — الأمر الصادر من النيابة بالحفظ والذي لم يسبقه تحقيق قضائي — حجيته ؟ المبنى عليه الضرر من الجريمة حق الانتجاع أتى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

\* الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى ادباريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية — فإذا كان للثابت ان الضابط الذى افتتح المحضر الاول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذى حرره « بلازم اول » لم يباشره بناء على انتداب من النيابة العلية ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفوى من زوجة المبنى عليه — وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابى الذى قدسحه المبنى عليه للنيابة والتي تعدت أحد الضباط لتحقيقه — ثم اعيدت الاوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى ادباريا لأن هذا الأمر لا يكون حجة على المبنى عليه الضرر من الجريمة ، ويكون من حقه الانتجاع الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .  
( ملحق رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠ ص ٦٥١ )

٥٢٥ — عدم تقيد المحكمة بطلبات المدعى المبنى ( رافع الدعوى المباشرة ) عند انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى — مثال .

\* المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية — رافع الدعوى المباشرة — وهى بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . ولما كلفت المادة ٢٢٧ منه فى نصها على جريمة اعطاء شيك لا يقلب له رصيد قد اُحالت فى بيان العقاب على المادة ٣٣٦ السابقة عليها . فإن تطبيقها معا على الواقعة والوصف بذاتيهما ليس تفسيراً لوصف التوبة يستوجب تنبيه المتهم اليه .

( ملحق رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ ص ٢٧٨ )

٥٣١ — دعوى عمومية — تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً — قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

\* من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

( ملحق رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ ص ٢٧٨ )



٥٢٧ - عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها - ما لم يدفع به إياها .

\* لا تلزم المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به إياها . وإذا ما كان التلث لم يمتنع لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن يتعنى على حكمها أغفاله التحدث عن ذلك .

( طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ من ١٧ من ١٩٤٢ )

٥٢٨ - الدعوى المباشرة - الدعوى المدنية - متى تمتد الخصومة في كل منها .

\* الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعي بالحقوق المدنية ودعواه المدنية المتبعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعي أنه لحقه من الجريمة لا تمتد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعي عليه فيها - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا وما لم تعتقد هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه للقانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعي بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعوى الفرعية فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملا بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، فله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمتع نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطعون ضدهم .

( طعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ من ١٦ من ٤٥ )

٥٢٩ - الدفع بتفنيق التهمة - موضوعي - كفاية الأخذ بأدلة الإثبات ردا عليه .

\* إن الدفع بتفنيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صحيحا ، بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة البراهين الساقطة التي أوردتها الحكم .

( طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/٢٦/١٩٧٠ من ٢٦ من ٧٧ )

٥٤٠ - لا يملك المدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنب والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تربيته وظيفته وللتبليغ وحدها تحريك الدعوى بشرط صدور إذن من النائب العام .

تنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى الى محكمة الجنب والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية ، ولا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصه مباشرة بالحضور أبداً إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجا أسبب لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ويبين من ذلك أن المدعي المدني لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنب والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تادية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو الحامي العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٠ - جلسة ١١٧١/٢/١ من ٢٢ من ١٧٨ )

٥٤١ - يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها ومنى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرة من حقوق التبليغ وحدها دون المدعي المدني بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم .

\* من المقرر أنه يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها ، ومنى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرة من حقوق التبليغ وحدها دون المدعي المدني بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن استئناف المدعي بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم . ومن ثم فلا محل لميثره المدعي بالحقوق المدنية من أن استئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية . ولما كان الثابت أن المدعي بالحق المدني هو وحده دون النيابة الذي استأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، فإن الحكم الصادر منها في الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . وإذا التزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وقام بتصحيح

ما وقع فيه انحكم المستأنف الصادر من محكمة اول درجة من خطأ وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ من ١٧١ )

**٥٤٢ — حق المجنى عليه الادعاء مباشرة — ولو بدون شكوى سابقة فيها لا يجوز رفع الدعوى فيه بغيرها — أساس ذلك .**

\* ان المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على انه « لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى احد ماموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » ، لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه نقضا وقضاء أن للمجنى عليه الذي يدعى بحقوق مدنية حق اقامة الدعوى المباشرة قبل التهم ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى انما يشترط ان يتم الادعاء المباشر في خلال الثلاثة اشهر المنصوص عايتها في المادة الثالثة سالفه الذكر اذ له ان يحركها امام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة في خلال الاشهر الثلاثة التي نص عليها القانون .

( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٧٩/٣/١٢ من ٣٠ من ٢٢٨ )

**٥٤٣ — اعلان صحيفة الدعوى المباشرة — بعد غوات المدة المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات — اثره : صحة الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء الحق في رفعها .**

\* لما كان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة انها قد اعلنت بتاريخ اول ابريل سنة ١٩٧٠ الى التهم اي بعد الثلاثة اشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده ( المجنى عليه ) بالجريمة ومرتكبها فان الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون ولا يقدح في ذلك ما جاء في مذكرة ( المستأنف ضده ) الاخير من اناكره تارة للتحقيق الذي أجرته شركة التوزيع السينمائي وعدم عيه به ثم عودته تارة اخرى بالتسليم جدلا بحصوله الا انه يذهب الى ان مدة الثلاثة شهور هي قيد على حرية النيابة وليس على المدعى بالحقوق المدنية وهو رأى

لا يستند الى صحيح القاتون ولا يؤثر فيها استخلاصه المحكة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت عابه يقينا بالشكوى المقدمة ضده ومرسائها في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان با تقدم جيبه فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية يكون صحيحا ويتمين قبوله .

( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١١٧٩/٢/١٢ من ٣٠ من ٢٢٨ )

٥٤٣ م - اندفع ببطان صحيفة الدعوى المباشرة لعدم توقيعها من محام - عدم جواز اثرته لأول مرة امام النقض .

\* من المسلمات في القانون ان تخلف المتهم او مثوله امام محكمة الموضوع بدرجةها لابداء دفاعه الامر ليه مرجعه اليه الا ان تعودده عن ابداء دفاعه الموضوعي املها يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض . واذ كان ذلك، وكان المتهم لم يثر امام المحكة الاستئنافية شيئا عن بطلان الاجراءات امام محكمة اول درجة لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام غايه لا يقبل منه اثره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١٧٩/١٢/٩ من ٣٠ من ١١٢ )

## دعوى مدنية

### دعوى مدنية

الفصل الأول - اختصاص المحكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

الفصل الثاني - اجراءات الدعوى المدنية امام المحكم الجنائية

الفرع الاول - خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة في قانون الاجراءات

الفرع الثاني - سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

الفرع الثالث - وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً

الفرع الرابع - اعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه

الفرع الخامس - الحكم بالبراءة واثره على الدعوى المدنية

الفرع السادس - سلطة المحكمة في تغيير اساس الدعوى المدنية

الفرع السابع - استئناف الحكم في الدعوى المدنية

الفصل الثالث - المسؤولية عن الاعمال الشخصية

الفرع الاول - عناصر المسؤولية

الفرع الثاني - التضامن في المسؤولية

الفصل الرابع - المسؤولية عن عمل الغير

الفرع الاول - مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه

الفرع الثاني - مسؤولية متولى الرقابة

الفرع الثالث - مسؤولية صاحب البناء

الفصل الخامس - جزاء المسؤولية ( التعويض )

الفرع الاول - التعويض عن الضرر المادي

الفرع الثاني - التعويض عن الضرر الادبي

الفرع الثالث - التعويض عن الضرر المحتمل

الفرع الرابع - تقدير التعويض

الفرع الخامس - تسبيب احكام التعويض

الفصل السادس - انقضاء الدعوى المدنية

الفصل السابع - مصاريف الدعوى المدنية

الفصل الثامن - مسائل متنوعة



## الفصل الأول

### اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

٥٤٤ — سقوط الدعوى الصورية بمعنى المدة لا يمنع المحكمة من الفصل في الدعوى المدنية التي لم تسقط .

\* إذا استبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى الصورية عنها بمعنى المدة فلا ضرر أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس عليها على هذا التزوير نفسه ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمادة المقررة قانونا لسقوطها إذ حق المحكمة في هذا مقرر بالمقتنين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنائيات .

( طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٥/٢٧ )

٥٤٥ — وجوب تحديث الحكم عن التعويضات وبيان الأساليب التي استند إليها فيما قضى به فيها — في حالة الحكم بالبراءة لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة .

\* ان المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات اجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في اقامة الدعوى بها لحى المدة . ومقتضى هذه الاجازة ان محكمة الموضوع اذا ارادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدني أيضا فانه يجب عليها كيانا يكون حكمها سليما من الوجهة القانونية ان تعرض لما يترك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كالمتهمة . لئلا ان تكن بالاشارة الى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت نفسه برفض الطلبات المدنية فهذا تصور في الحكم يمينه عيبا جوهريا مبطلا له .

( طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٦ ق . جلسة ١٩٣٢/٢/٢٤ )

٥٤٦ — براءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر لديه يوجب على المحكمة اذا رأت رفض الدعوى المدنية ان تورد مسجلا خاصة بهذا الرفض .

\* اذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده

بينته في حكمها فيجب عليها اذا رأت ان ترغض الدعوى المدنية المثابة من الجنى عليه ، ان تورد اسبابا خاصة لهذا الرغض ، لان قيام العذر لدى المتهم لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت مسؤوليته عن تعويضه .  
( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٢٨/٢/١٤ )

٥٤٧ — براءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب تثبت عذر لديه بوجب على المحكمة اذا رأت رفض الدعوى المدنية ان تورد اسبابا خاصة لهذا الرغض .

\* اذا كانت محكمة الموضوع بعد ان استعرضت الواقعة في دعوى البلاغ الكاذب قد انتهت الى الاقتناع بكذب البلاغ ولكنها رأت ان مسوء القصد لدى المتهم يعوزه الدليل لان الظروف المحيطة بالواقعة تكفي لاثارة الشبهة في التصرف الواقع من المبلغ ضده غير ان المتهم ومع ذلك قضت بالبلاغ ضده بالتعويض لما أصابه في سمعته من ضرر بسبب اقدام المبلغ على التبليغ في حقه دون ان يتحرى الحقيقة فالطعن في هذا الحكم يزعم انه لم يبين وجه الخطأ المستوجب للتعويض غير صحيح .  
( طعن رقم ٢٢ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٢٨/١٢/٥ )

٥٤٨ — جواز رفع الومى على القاصر دعوى التعويض بدون اذن خاص من المجلس الحسبى .

\* يجوز للومى ان يرفع بصفته وصيا على القاصر دعوى التعويض الناشئ من مقتل والد هذا القاصر وأن يمثل في الدعوى المذكورة بدون اذن خاص بذلك من المجلس الحسبى لان قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الاذن في مثل الدعوى المذكورة .  
( طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٤/٢/١٢ )

٥٤٩ — حق المضرور من الجريمة في الادعاء مدنيا في اية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة .

\* ان المادة ٥٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات تعطى الحق لكل من بدمى حصول ضرر له من جريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في اية حال كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصا والأذى نشأ مباشرة عن سرقة سند



تحت حيازته هو وإن كان محرراً باسم زوجته غيبس في قبوله لهذه الصفة  
أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكاً له  
أم لغيره .

( طعن رقم ١١ لسنة ٤ ق. جلسة ١٩٢٤/٤/٣٠ )

٥٥٠ — جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجوز عليه  
إمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى ادخال الوصى أو القيم عليه في ظل قانون  
تحقيق الجنايات .

\* من المتفق عليه أنه يجوز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر  
أو المحجوز عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى ادخال الوصى أو القيم  
عليه ، لأن إيجاب دخول الوصى أو القيم في الدعوى المدنية المطروحة أمام  
المحكمة الجنائية يخلق شيئاً من التعارض بين إجراءات الدعويين العمومية  
والمدنية ، إذ ما دام المتهم مبرؤاً فيه أنه قادر على الدفاع عن نفسه في  
الدعوى العمومية فتوجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عينها في  
الدعوى المدنية التي هي فرع منها .

( طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ ق. جلسة ١٩٣٢/٢/٣٦ )

٥٥١ — جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجوز عليه  
إمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى ادخال الوصى أو القيم عليه في ظل قانون  
تحقيق الجنايات .

\* لا يشترط ادخال ممثل المتهم القاصر في الدعوى المدنية التي توجه  
إليه أمام المحكمة الجنائية ، فإن هذه الدعوى ، وهي تابعة للدعوى  
الجنائية ، لا يقتضى القانون ادخال ممثل القاصر فيها .

( طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٨ ق. جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤ )

٥٥٢ — جواز رفع دعوى التعويض على المتهم المظن دون ادخال  
وكيل الدائنين فيها .

\* لا مانع قانوناً من تبول دعوى التعويض المرغوة من المدعى  
بالحق المدني على المتهم المظن دون ادخال وكيل الدائنين فيها ، لأن الدعوى  
المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان للمتهم أن يدافع عن

مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ ق . جلسة ١٩٢٧/١١/١٥ )

٥٥٢ — جواز طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضاً عن تلف أصابها أثناء قيادته لها ما دام المدعى عليه لم يبد اعتراضاً على أحقيته في طلبه .

\* الحيازة في المتقول سند الملكية وعنوانها الكافي بالنسبة للغير للحائز أن يستند إلى حيازته للشيء في التقاضي بشأنه . وأذن فإذا طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضاً عن تلف أصابها بفعل الغير أثناء قيادته هو لها ولم يبد من المدعى عليه بالتعويض — حتى صدور الحكم به عليه — أي اعتراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه فليس له فيما بعد أن يثير هذا الاعتراض لئلم محكمة التقض .

( طعن رقم ١٧٤ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧ )

٥٥٤ — عدم جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها ( نظراً للوقف ) .

\* لا يقبل من المتهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها ( النظرة ) وعدم تمثيله الوقف تمثيلاً صحيحاً . لأن البطالان المترتب على تغيير صفة المدعى بالحق المدني إنما هو بطلان نسبي يتمسك به من شرع البطالان لمصلحته وهو جهة الوقف وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وإذا قبل هذا المثل صراحة أو ضمناً ما اتخذته المدعى بالحق المدني من الإجراءات أثناء وجود الوقف شاغراً صححت هذه الإجراءات في حقه أيضاً .

( طعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦ ق . جلسة ١٩٢٧/٤/١٩ )

٥٥٥ — قضاء محكمة الجنب المستأنفة بعدم الاختصاص يمنعها من الفصل في الدعوى المدنية .

\* أن الحدود التي خولها القانون لمحكمة الجنب الاستثنائية في شأن الدعوى المدنية المرتبطة بجحة قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تطبيق الجنايات بالاحالة على المادة ١٧٢ منه . ونص هذه المادة لا يحتم على

محكمة الجنح أن تقضى له في الدعوى المدنية على المتهم الذي تبرئه أو إن تقضى له بل جوز لها ذلك . فإذا أصدرت حكماً بعدم الاختصاص كان تضاعفها سلباً في جوهره مما يكن لطالب التعويض من حق فيه أما إذا قضت في موضوع الدعوى المدنية بالرغم من حكمها لا يكون بهنجى من الطعن الذي قد يوجه عليه في الحدود التي رسمها القانون .

وعلى العكس من ذلك قد أوجب القانون على محاكم الجنائيات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في التفسيرات في نفس الحكم الذي تصدره في الدعوى أيا كان هذا الحكم أي سواء أصدر بالمعقوبة أم بالبراءة والا كان حكمها مخالفاً للقانون ووجب نقضه .

طعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٥/١٦

#### ٥٥٦ — قضاء المحكمة المدنية بعدم الاختصاص لا يمنع المدعى من الالتجاء الى المحكمة الجنائية .

✽ الأصل هو أن المجنى عليه حر في الالتجاء — بخصوص تعويض الضرر الذي أصابه من الجريمة — الى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو الى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بهتضي المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنائيات وأنه إذا التجأ الى أيهما وترك دعواه فلاه الحق أن يلجئ الى الآخر ما دام لم يترك نفس الحق والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليست الا استثناء من البدا المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ سالفتي الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في الدائرة الضيقة التي لا نزاع في سريته فيها . ومسألة ليكن الرجوع الى المحكمة الجنائية بعدم صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفتفاء السبر فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للجنى عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية وبرى البعض الآخر عدم التصريح له بذلك ما دام هو قد اختار الطريق المدني . ولكن مادام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يمنعه من التقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة ، وما دام منشأ الخلاف هو نفا استثنائياً مما لاولى الاخذ بالرأى الاول والرجوع الى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه .

وبناء عليه اذا رفع شخص دعوى مدنية بطلب غنسخ عقد بيع مخدع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة نظراً لقيمة المقد المطلوب غنسخه وأخذت المحكمة بهذا الدنع وقضت بعدم الاختصاص فإن هذا الحكم لا يمنع المدعى

من الادعاء بحق مدنى امام المحكمة الجنائية فى دعوى استعمال عقد البيع المدعى بتزويره .

( طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/١٦ )

٥٥٧ - طلب المدعى رد وبطلان ورقة مدعى بتزويرها امام المحكمة المدنية لا يمنعه من الاتجاء الى المحكمة الجنائية بطلب التعويض عن التزوير .

\* ان نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات - الذى قضى بعدم جواز التحول الى الطريق الجنائى بعد سلوك السبيل المدنى - ليس فى الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه فى المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور والذى بمقتضاه يجوز للمدعى بالحق المدنى ان يرغم دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية الى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلا من رغمها الى القضاء المدنى المختص اصلا بنظر الدعاوى المدنية ، وما دام نص المادة ٢٣٩ قيذا لم يعم نص المادتين ٥٢ و ٥٤ وجب تطبيق مده وقصره على نوع الحق الذى اتى بالحد من طرق استعماله والاخذ به كما هو الشأن فى القيود والاستثناءات . وبما ان المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتكلمان الا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للحد من حق الجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائى المقرب بالمادتين المذكورتين ان يكون المرفوع اولا الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه بعد ذلك امام المحكمة الجنائية ! اذا كان الطلب المرفوع اولا الى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة مدعى بتزويرها وانطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالمطالبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن فى هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

( طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/١٦ )

٥٥٨ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو ان تقضى فى النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه اما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . غاذا قضى حكم على متهم بالتزوير بحبسه وبإلزامه بتعويض للجنى عليه وإلزامه ايضا بتسليم مستندات

محررة لصالح المجنى عليه كتبت قد سلبت لثمتهم وبيطلان الحبس المتوقع عليها تحت يد المتهمة تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشتركة اليها ومن جهة قضائه ببيطلان الحبس المتوقع عليها مع بقاءه على حله فيما عدا ذلك مما قضى به .

( طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/١/٢٢ )

#### ٥٥٩ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* انه وان اجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات لحاكم الجنيح عند الحكم بالبراءة ان تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض الا انه يجب لذلك ان يكون طلب التعويض مبني على الفعل المطروح امام المحكمة والمطلوب العقاب عليه ، اما اذا كان طلب التعويض مبني على وقائع اخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة فيتمتع على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٢٤/٢/١٩ )

#### ٥٦٠ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* يشترط لقبول الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية ان يكون الضرر المشكو منه ناشئا مباشرة عن جنائية او جنحة او مخالفة فاذا كان مصدر الضرر فعلا لا يعده القانون جريمة في ذاته فلا يجوز ان يكون اسس الدعوى مدنية امام المحاكم الجنائية ، واذا فلا يجوز لاحد ان يدعى بحق مدني على شخص تقاضى منه غرامة تزيد على الحد الاقصى الجائز الاتفاق عليه قانونا لان هذا الافتراض وحده لا جريمة فيه وانما الجريمة في الاعتياد عليه والاعتقاد وهو مناط العقاب لا يمكن ان يكون مصدر الضرر للمقترض اذ هو وصف معنوي بحث قائم بذات الموصوف ولا علاقة له البتة بالضرر الذي اصاب المقترض من عبائة الافتراض المالية .

( طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٢٥/١/١٠ )

#### ٥٦١ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* ان الامر المعاقب عليه في جريمة اعتياد الافتراض بلقريا الزائد على الحد القانوني انها هو الاعتياد ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقترض

ولا ضرر فيه بالمقترضين ، فليس لهؤلاء أن حق المطالبة بتعويض ما ين كل ما لهم هو ان يرغبوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائدا على الفائدة التقديرية باعتباره مدفوعا بغير حق وهذه دعوى ليست نائنة عن جفحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية .

( طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٢٥/١٧/٢ )

#### ٥٦٢ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* اذا قضت المحكمة للمدعية بالحق المدني بتعويض عن الجريمة المرغوة بها الدعوى وهى شروع المتهم وآخرين في سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبسا بجريته فلا خطأ في قضائها بالتعويض عن التعدي وان لم ترفع به الدعوى العمومية لانها نتيجة للجريمة المرغوة بها الدعوى .

( طعن رقم ٦١٤ لسنة ٦ ق . جلسة ١٩٣٦/١/٢٠ )

#### ٥٦٣ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* ان اختصاص المحكمة الجنائية في الدعاوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة . فاذا كانت المحكمة ، بعد ان اثبتت على المتهم سرقة سند الدين الاصلى وادانته فيها ، قد تعرضت للدعوى المدنية فاثبتت ان التسوية التي عملت بين المتهم ( الدين ) والمدعى المدني ( الدائن ) قد انتهت بتحرير سند آخر في تاريخ معين ببلغ معين مقسط على خمسة اقساط سنوية ، وان هذه التسوية تتطوى على تسليم الشيك المحرر على البنك باسم المتهم بالبلغ الوارد فيه ، ولكن المتهم قد حصل بفعلته على سند الدين الاصلى المعترف به ، ولم يسلم الشيك للدعى المدني فقضت له بقية ذلك الشيك الذي ابنى المتهم تسليمه اليه ، وبالتعويض الذي قدرته له عن المتاعب والمصاريف غير الرسمية التي تكلفها في الدعوى ، وفي الوقت عينه قضت بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذي انتهت ابيه التسوية ، فليس فيها قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به للمدعى المدني من قيمة الشيك وبين ما ام تحكم به في قيمة السند . كما انه ليس فيه مخالفة للقانون اذ هي قصرت حكمها على التعويض الناشئ عن الجريمة وهو حد اختصاصها في الدعاوى المدنية التي ترفع لها بالتبعية .

( طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٢٨/٢/١٤ )

### ٥٦٤ - اقامة الدعى الدعوى امام المحكمة المدنية يمنعه من الاتجاه الى المحكمة الجنائية .

✽ ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات لا تجيز لمن رفع دعواء الى محكمة مدنية أو تجارية ان يرفع هذه الدعوى الى محكمة جنائية بمسفته مدعيا بحقوق مدنية . فاذا رفع شخص دعوى امام المحكمة المخططة طالبا انتزاع المدني بين المدعى عليه والمدعى غالقضاء الجنائى يجب ان يكون بمعزل الطرق الاحتياطية والتقليسية معه فرغضت هذه الدعوى خلا يجوز له ان يلتجئ الى المحكمة الجنائية !يدعى امامها مدنيا عن هذا التصرف عينه .  
( ملعن رقم ٤٥ لسنة ٦ ق . جلسة ١١٣٦/٢/٢٢ )

### ٥٦٥ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

✽ اذا أسس المدعى بالحق المدني دعوى التعويض الذى يطلب به عنى ان خصمه ارتكب فعل اختلاس اضرارا به فغضى له الحكم بالتعويض ولكن بناء على سبب آخر لا يمت بصلة الى هذا الفعل كان الحكم معيبا . اذ تعين القضاء برغض طالب للتعويض البنى على الفعل المعين الذى طرح على المحكمة متى كان المدعى لا يستحق تعويضا عنه وما عدا ذلك من وجوه النزاع المدني بين المدعى عليه والمدعى غالقضاء الجنائى يجب ان يكون بمعزل عنه تفاديا من التطرق الى البحث فى مسائل مدنية صرف .  
( ملعن رقم ٨١ لسنة ٩ ق . جلسة ١١٣٩/٢/١٢ )

### ٥٦٦ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

✽ ان التعويض المدني الذى تنضى به المحاكم الجنائية يجب ان يكون مبنيا على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة والمطوب المسلكة على اساسها . فاذا رات المحكمة ان الدعى بالحق المدني لا يستحق تعويضا على هذا الاساس فلا يكون لها ان تقضى له بتعويض على اساس آخر . وذلك لان قضاءها فى الدعوى المدنية استثنائى لا يقبل التوسع . واذا كان كئى التعويض المقضى به فتم مبنئى على الواقعة المعينة المعروضة على المحكمة والتى طالب العقاب من اجلها ، بل كان اساسه مدنيا بحتا ، فان الحكم يكرن . . . . .  
( ملعن رقم ٤٢٥ لسنة ١٠ ق . جلسة ١١٤٠/١/٢٩ )

### ٥٦٧ - اقامة المدعى الدعوى امام المحكمة الجنية بنمته من الانتجاد الى المحكمة الجنائية .

\* اذا كانت المحكمة التى رفعت ائيبا الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استخلصت ان الدعوى التى رفعت من المدعى المدنى امام المحكمة الجنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير السند واستعماله ثم قضت بقاء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض المقدم لها فلا تجوز اثاره الجدل امام محكمة النقض فى ذلك متى كانت اوقائع التى استندت اليها المحكمة يودية الى النتيجة التى رتبها عايها .

( طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق . جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ )

### ٥٦٨ - سلطة المحكمة الجنائية فى الفصل فى الدعوى الجنية عند انحصار بالبراءة فى الدعوى العمومية .

\* للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية الخيار بين ان تفصل فى الدعوى المدنية او ان تنظر عنها للمحكمة المختصة اصلا بالقضاء فيها . وذلك على الاطلاق دون ان تكون مقيدة الا بما يترأى لها هى عند تقديرها للوقت والجهد اللزيم لتحصيل الدعوى المدنية التى بم ترفع امامها الا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٢٠ لسنة ١١ ق . جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ )

### ٥٦٩ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* ان الضرر الذى يصلح اسلسا للمطالبة بالتعويض امام المحاكم الجنائية يجب ان يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة . فلذا لم يكن الا نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة الا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بتدخل المدعى به فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة او برغمها مباشرة . وان كان الضرر الذى ينشأ عن الحكم عليه قضاء بالتعويض غير ناشئ عن جريمة انصب المرفوعة بها الدعوى لان سببه انها هو مناسفة المتهمين للمدعى ( وهو قوميونجى لشركة باير ) فى تجارة الاسبرين ببيعهم فى السوق اسبرينا مقلدا على انه من ماركسة باير فهذا النوع من الضرر لا يصلح اسلسا للحكم بالتعويض فى الدعوى الجنائية اذ هذه المناسفة معها كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى قلها امر خارج عن موضوع



الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يفسر بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل التصيب بشرائهم الأسيرين المقتد .

( ملعن رقم ١٨٦٩ لسنة ١٠ ق ٠ جلسة ١٧/٢٢ / ١٩٤٠ )

٥٧٠ - وجوب تحدث للحكم عن التعميضات وبيان الأسباب التي استند إليها فيما قضى به فيها - في حالة الحكم بالبراءة لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة .

\* ان المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنليات قد أجازت لحاكم الجنع أن تحكم في التعميضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة اليه . غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التعميضات وتبين الأسباب التي استندت إليها فيما قضت به فيها . فإذا هي أغفلت هذا التبيان واقتصرت على الحكم برغض الطلبات المنفية فإن هذا يكون قصورا في الحكم يميجه ويبطله .

( ملعن رقم ١٠١٥ لسنة ١١ ق ٠ جلسة ١٧/٢٢ / ١٩٤١ )

٥٧١ - جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التكم في الموضوع ولو لم يبد في أول جلسة .

\* إذا كان الوارد بمحاضر جلسات المحكمة لا يتعارض مع ما جاء في الحكم من أن المتهمين لم ينفذوا ، ولو ضمنا عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنليات ، وأن إبداء هذا الدفع كان قبل الدخول في الموضوع ، وأن التمسك به حصل من المتهمين كليهما ، فلا تصح مجادلتهما في ذلك ، ولا يهم أن يكون هذا الدفع لم يبد في أول جلسة حدثت انتظار الدعوى ما دام إبداءه كان قبل التكم في الموضوع .

( ملعن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ ق ٠ جلسة ١٤/٤ / ١٩٤١ )

٥٧٢ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* ليس للمحكمة وهي تقضى في جريمة اتلاف زراعة ثقابة على الأرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الاتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التي أثلقت وهو المستأجر . أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر غائبا يكون ذلك عن طريق

غير مباشرة . وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحقه ، لأن هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

( ملعن رقم ١٤٤٧ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٧/٨/١٩ )

#### ٥٧٧ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أن الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، فإذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة فلا تجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحاكم ، سواء بطريق تدخل المجنى عليه في الدعوى العمومية المقامة من النيابة أو برفعها الدعوى مباشرة منه ، وإذا كان الضرر الذي جعله الحكم أساسا للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئا عن واقعة التعرض المرفوعة بها الدعوى بل كان أساسه عدم انتفاع المدعى بالحق المدني بالمنزل موضوع النزاع في حقه سابقة على تاريخ التعرض ، فهذا — مهما كان اتصاله بالجريمة المرفوعة بها الدعوى — خارج عن موضوع الجريمة . فلا يجوز أن يكون الضرر الناشئ عنه أساسا لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية ، المدعية وشأنها في المطالبة بحقوقها أمام المحاكم المدنية .

( ملعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٧/٢/٧٠ )

#### ٥٧٨ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* الأصل في رفع الدعوى المدنية أن يكون أمام المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التسمية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنالية كانت أو جنحة أو مخالفة . فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ، ولو متصلا بالواقعة موضوع المحاكمة انتفت علة الاستثناء وانتهى هذا الاختصاص . وإذا كان الضرر الناشئ عن الجريمة قد رُفعت على المتهم عن جريمة اشترাকে مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي وصول تسليم خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه وعن جريمة استعماله للوصول المزور بأن يقدمه مع عمله بتزويره لموزع البريد وتسلم بمقتضاه الخطاب المسجل وعن جريمة ارتكابه تزويرا في أوراق عرقية هي الشيكات المسحوبة على بنك مصر

التي كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صادرة لأمه - إذا كان ذلك وتدخل صاحب الخطاب المسجل في الدعوى مدعياً بحق مدنية طلباً الحكم له على البنك بالتضامن مع المتهم بقيمة الشيكات ، وطلب البنك رفض الدعوى ثم طلب أخيراً إخراجها منها ، فحكمت المحكمة بالمعقوبة على المتهم وبإزالة مع البنك بأن يدفعاً مضامين المبلغ المطلوب والمصاريف المدنية ، وبنت قضاءها بذلك على خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإيصالات الموقعة بها على الشيكات قبل صرف قيمتها ، فهذا الحكم يكون خاطئاً . لأن الضرر الذي قضى بتعويضه ليس ناشئاً عن الجرائم المرغوة بها الدعوى بل منشؤه الخطأ الذي وقع من البنك ، وهذا الخطأ وإن كان متمسلاً بالوقائع المرغوة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، وكان البنك غير مسئول بقتضى أى نص عما وقع من المتهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه تكون قد تجاوزت اختصاصها .

( طعن رقم ٤١٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٤٤/٤/٣ )

#### ٥٧٥ - اختصار القاضى الجنائى بالفصل فى صفة الخصوم .

✽ القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية ، فمن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل فى صفة الخصوم ولا تجوز مطالبته بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها . وذلك لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، ولأن القاضى الجنائى غير مقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضى المدنى من أحكام . فإذا دفع المتهم بعدم وجود صفة للمدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجسمية الواقعة عليها الجريمة المرغوة بها الدعوى والتى يدعى ويلبسسته لها ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع بناء على ما أورده من الأسباب ، ولمصلات فى موضوع الدعويين الجنائية والمدنية فلا تشريب عليها فى ذلك .

( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٤٤/٤/١٠ )

#### ٥٧٦ - سلطة المحكمة الجنائية فى الفصل فى الدعوى المدنية عند

الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية .

✽ القضاء ببراءة المتهم من جريمة النصب بسبب عدم توافر الطرق الاحتمالية لا يمنع من الحكم بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية إذا كان ما أثاره يكون مع استبعاد الطرق الاحتمالية شبه جنحة مدنية تستوجب الزام فاعلها بتعويض الضرر الناشئ عنها .

( طعن رقم ٤٧٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٤٤/٤/٧٤ )

### ٥٧٧. — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها أمام المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل لمدعى من الجريمة المرغوة عنها الدعوى ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة اطراف آخر ، ولو كان متصلاً بالجريمة ، سقطت تلك الإباحة وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ، فإذا كانت الجريمة المرغوة بها الدعوى هي أن المتهم سرق موتوراً من البلدية فادعى شخص مدنياً ضد المتهم بالمبلغ الذي دفعه له ثمناً للموتور المسروق طالبا الحكم به عليه متضامناً مع المجلس البلدي ، فإنه إذا كان الضرر الذي لحق المدعى بالحق المدني وأسس عليه دعواه لم ينشأ إلا عن واقعة شرائه للموتور ، وإذا كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التي ما كانت تؤدي بذاتها إلى هذا الضرر ، إذ كل هذا وذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون وإجبا رفعها إلى المحكمة المدنية .

( طعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢ )

### ٥٧٨ — جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية بعد سؤاله عن

التهمة المسندة إليه .

\* إذا كان النائب بمحضر الجلسة أن المتهم في دعوى الجنحة المباشرة المرغوة ضده قد سئل عن التهمة المسندة إليه فأنكرها وقال أنه لم يأت شيئاً مما اتهم به ، ثم قال لمحبيه أن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع فإنه لا يقبل من المدعى بالحق المدني ، أن يطعن في هذا الحكم بمقوامة أن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد أن تكلم في موضوع التهمة إذ المتهم وقد وجبى بالسؤال عن تهمة لم يكن في وسعه إلا أن يجيب ، ومحبيه قد يالتر إلى إبداء ذلك الدفع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدني لم يبد منه وقتئذ اعتراض على أن الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، ومتى كل الأمر كذلك فإن استخلاص المحكمة أن المتهم لم ينازل عن الدفع قبل إبدائه يكون سائفاً .

( طعن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١/١٥ )

## ٥٧٩ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أن قضاء محكمة التقضى قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المفترض في جنحة الاعتداء على الإقراض بالربا الفلحش أن يرغم دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مبنية في الدعوى المرفوعة من القبيلة ، سواء كلى قرضا والحداء أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين ، أما الضرر الذى يصيب المفترضين فلا يقتضى إلا عن عملية الإقراض المادية ، وهو ينحصر في قبة ما ينقمه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية لا أكثر . ولا لعل . والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذى أخذه المفترض بغير وجه حق وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك الإقراض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطلب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة . (لمن رقم ٢١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

٥٨٠ - جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجور عابه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى ادخال الوصى أو القيم عليه في ظل قانون تحقيق الجنائيات .

\* أن احكام المسؤولية الجنائية ، كما هي معسرف بها في قانون العقوبات . تأبى أن يبطل المتهم أمام المحكمة الجنائية ولن لا تسمع اقواله هو شخصياً في صدد الجريمة المطلوبة معاقبته عنها ، لما في ذلك من اخلال بالضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية وما دلم هذا هو الشأن ، باجتماع في الدعوى الجنائية . فإن الدعوى المدنية — بوصف كونها ملحقه بها ومتفرعة عنها — يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها بمتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التلعب بالتبوع والفرع بالأصل وهذا من مقتضاه أن جميع الاحكام المقررة للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية . ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذى لا يزال قاصراً وعليه وصى يدير أموره ، دون ادخال وصية فيها .

( لمن رقم ٨١٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٤/٢٤ )

٥٨١ — تدخل المدعى بالحق المدني ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد اخلافا بحق الدفاع .

\* لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع ، ١٠٤١ .  
كلن نوعه ، الى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد .  
ثم ان تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد اخلافا بحق المتهم في الدفاع ، لانه ليس فيه حرمان له من ابداء دفاعه كايلا ، اذ حضور المدعى ومرافعته لايتعديان في الواقع وحقيقة الامر حدود دعواه المدنية ، وتحذنه عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته انها يكون باعتباره هو الفعل الضار الذى يطلب من اجله التعويض ومع ذلك فانه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية .  
( طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١٠/٨ )

٥٨٢ — عدم جواز تدخل المسئول عن الحقوق المدنية اذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة .

\* انه ان جاز في القانون ادخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى امام المحاكم الجنائية من جانب المدعى بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذى هو مسئل عنه او من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم وان جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية ان يتدخل باختياره امام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التى ترفع على المتهم وحده للدفاع في الحق المدني المطلوب فانه لا يجوز له بحال التدخل اذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة . لان هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التى تكفل عدم ادانة برئ لا يكون له من مسوغ ولا مقتضى ، بل انه يكون — خلعا لضمأن للمتهم لم ير القانون له محلا . خلافا عما يترتب عليه من عرقلة اجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها مما يحرص القانون داتها على تجنبه . وهذا النظر يؤكد ان جميع النصوص التى جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخصه الا للتحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم انه اذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر امام المحكمة كلن حضوره غير جائز .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩ )

### ٥٨٣ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

\* الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتما بالحكم بالمعقوبة في الدعوى الجنائية وهذا مستفاد من المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وذلك لان الفعل قد لا يكون في الحقيقة جريمة يعاقبها عليها قانونا ولكنه مع ذلك يكون جنحة او شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض . ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا الى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم فلان البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من اركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتما . لان كون الاعمال المسندة الى المتهم لا يعاقب القانون عليها لا يمنع ان تكون قد احدثت ضررا بمن وقعت عليه . واذا كان الحكم حين قضي ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على اساس عدم توافر سوء القصد عندهم اذ هم لم يبلغوا المدة كذا بضبطهم المجنى عليه ملبسا بالسرقة مع آخرين الا بقصد ان يدفعوا عن انفسهم المسؤولية عن الضرب الذي لوقعوه به - اذا كان حين قضي بذلك قد قضي ايضا برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم من المجنى عليه فله يكون قد اخطأ في تطبيق القانون لان هذا الفعل الذي اثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه لا يصح معه ان ترفض دعواه المدنية .

( طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١١/١٢ )

### ٥٨٤ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

\* الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتما بمصدر الدعوى الجنائية ، كما هو المعلوم من نصوص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية . ولئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فلان البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من اركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتما ، لانه اذا كانت الاعمال المسندة الى المتهم لا يعاقب القانون عليها

فهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإن غاذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من جريمة هتك العرض على أساس عدم توافر ركن القوة والثبت في الوقت نفسه أنه لم يحسن تقدير الحد الذي ينتهي إليه عمله ولم يحرص على ما تحرص عليه المجنى عليها من بقاء غشاء بكارتها سليماً ، مما مفاده أنه تسبب بعمله وبغير رضا من المجنى عليها في أحداث ضرر ظاهر بها ، فقلته يكون مخطئاً إذا قضى برفض الدعوى المدنية ، ولحكمة النقض أن تقدر للمجنى عليها التعويض الذي تراه مناسباً .  
( طعن رقم ١٤٢٩ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٣٨٥/١٢/٢ )

#### ٥٨٥ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطوبه التعويض عنه ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . . أما إذا كان ناشئاً من فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية .  
( طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٣٨٥/١٢/١٧ )

#### ٥٨٦ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أنه لكي تدخل المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للدعوى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئاً عن العمل الجنائي محل المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه سرق أوراقاً مملوكة لبكك معين فمضت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فافترت ذلك ولكنها حكمت في ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبكك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها إلى المحكمة الجنائية في دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها في براعته غير مبال بينما يترتب على ذلك من الإضرار بمصلحة صاحبها فحكمتها هذا يكون مخطئاً ، إذ الاستعمال الذي أشيرت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والذي استقرت محكمة الموضوع على أنه ينعقد من الأصل .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٣٨٦/١/٧ )



### ٥٨٧ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✽ الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشرع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة من الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن اقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طالب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . واذن فلا اختصاص للمحاكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترسع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم اذنى تحاكمه مما يكن قد صرح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني . واذن فإذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، وفي الوقت نفسه قضت بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض الذي قدرته للدعى على أساس أن الفعل الضار وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم فلا قد وقع من تابعي المسئول عن الحقوق المدنية ، فأنها تكون قد أخطأت ، ما دام هؤلاء لم يكونوا مطلوبين ولم تكن مرفوعة عليهم لية دعوى بجرمة أمام المحكمة .

( ملحق رقم ١٨٠٢ لسنة ١٦ ق٠ جلسة ١٩٤٦/١١/١١ )

٥٨٨ — براءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب تثبت عذر لديه ويجب على المحكمة إذا رأت رفض الدعوى المدنية أن تؤيد أسبابها خلاصة لهذا الرفض .

✽ إن تبرئة المتهم بجرمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كذب ساء التصدد عالميا بكذب بلاغاته لا تمنع من الحكم عليه بتعويض المدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبررا لذلك ، كمن يكون قد أكثر من البلاغات التي تقدمها في حق المدعى مسرعا في اتهامه لجرد الشبهات التي قامت لديه دون أن يتروى ويثبت من حقيقة الوقائع التي استند لها .

( ملحق رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ ق٠ جلسة ١٩٤٧/٢/٥ )

### ٥٨٩ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✽ إن محل تطبيق المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون التعويض مطلوبا عن ضرر نشأ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة . ولو:

انتفى عنها وصف الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها ، لا عن ظرف مستقل عنها ، فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن استيلاء المتهم في جريمة نصب على المبلغ الذي حصل عليه إنما حصل تنفيذاً لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه إليه . وكان ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لقضائها ضمناً بغسخ العقد بسبب نكول المتهم عن تنفيذه . غانها بذلك تكون قد تعدت اختصاصها ، ولا يبرر قضاءها استناداً فيه إلى المادة ١٧٢ سالفه الذكر .

( طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٢٧ )

٥٩٠ - وفاة المدعى بالحق المدني قبل الفصل في الدعوى وعدم علم المتهم بوفاة لا يبطل إجراءات الحكم الصادر في الدعوى .  
\* إذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفى قبل أن يفصل في الدعوى ، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفى ، ولم يكن المتهم على علم بوفاة ، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن إجراءاته باطلة .

( طعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ )

#### ٥٩١ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها ، فإن اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة على ارتكاب الجريمة ، ثم أن من حقها أن تتخلى عن الدعوى المدنية إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات خلصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .

( طعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٨ )

#### ٥٩٢ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* يشترط لقبول ادعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار المطروح أمام المحكمة والمطالبة معاقبة مرتكبه جنائياً ، فإذا رغبت النيابة الدعوى على قتل سيرة بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل الجنى عليه ، فتدخلت زوجة الجنى عليه طالبة الحكم بالتعويض على صاحب السيرة وعلى شركة التأمين المؤمن لديها على

السيارة خان المحسكة اذا قبلت الفصل في دعوى الزوجية بالنسبة الى الشركة تكون قد اخطأت ، اذ ان مطالبة الشركة بالتعويض مقابلة على اساس آخر هو عقد التأمين الذي لا صلة له بالفصل الفلر .  
( طعن رقم ٦٤٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٤٩ )

٥٩٢ - صحة الحكم بالقرام والد التهم بدفع التعويض من مال ابنه مادامت قد وجهت اليه الدعوى بصفته وليا .

\* مادامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجهت الى ابي التهم بصفته وليا على ابنه فلا وجه للقول بان الحكم الذي قضى بالزامه بان يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .  
( طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٤٨ )

٥٩٤ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

\* المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت متعاقبة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم . فلذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم كفاية الاثبات فلا يصح بناء على هذا الاساس طامح الحكم عليه ولا على المسؤول ودنيا بالتعويضات عن افعاله . اما المطالبة بالتعويض على اساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به اذ هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها .  
( طعن رقم ٦٤٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٤٩ )

٥٩٥ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

\* متى كانت المحكمة قد اُسست حكمها ببراءة المتهم على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، وان النزاع بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدني بحث يدور حول قية ما تسلبه التهم من المدعى من نقود وما ورده له من ادوية تنفيذا للاتفاق الاحاصل بينهما وان هذا النزاع لم يصف بعد ، فهذا كل يقتضى منها حتما ان يكون فصلها بالنسبة الى الدعوى المدنية اما بعدم قبولها امام المحكمة الجنائية ولما بعدم اخلاصها

بنظرها وذلك مادامت هي قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة ولم تر تصفية النزاع المدني بنفسها . فلذا هي كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية فانها تكون قد أخطأت .

( طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨ )

#### ٥٩٦ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✽ أن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكونا لجريمة .  
وإن فلذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية بحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الإخلال بالتعاقد الذي تلت بحصوله وإخلال أحدها به فلها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص الحكم المدنية وحدها ولا شأن للمحكمة الجنائية به .

( طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ )

#### ٥٩٧ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

✽ تنص المادة ١٧٢ من قانون تطبيق الجنايات على أنه «إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها بعض المدة الطويلة يحكم بتقاضي براءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض » مما يفاده أن للمحكمة الجنائية في مواد الجناح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تخطئ عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللذين لتتخصص الدعوى المدنية التي لم ترع أهمها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ، وإن لم تكن كان الواقع في الدعوى هو أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تتعرض لنفي الخطأ المدني من جانب المتهم مما يضار به الدعي بالحقوق المدنية أدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ )

### ٥٩٨ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✳ الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية . ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك يتفرع عن اقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات فلم عليها طلب المحكمة الجنائية وطلب التعويض معاً واذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترغع بها اندعوى العمومية كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحكمه بها يمكن قد صح عندها أنها وقعت عن غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه اندعوى الجنائية بالطريق القانوني .

( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٥١/٢/١ )

### ٥٩٩ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✳ إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة ، فإن القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون في شيء .

( طعن رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق. جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ )

### ٦٠٠ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

✳ ان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا اذا كان التعويض مبنياً على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية . واذن فإذا كان الحكم مع فضائه ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ المسندة اليه لانعدام أى خطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤمساً قضاءه هذا على المسؤولية المتعلقة الناشئة عن عقد النقل فإنه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذى رفعت عنه الدعوى لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذى نشأ عنه الحادث .

( طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ ق. جلسة ١٩٥١/٦/٤ )

٦٠١ - عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر شخصيا في ظل قانون الإجراءات .

\* ان المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على « ان الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا وعلى من يمثله ان كان غائدا الاهلية فان لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة ان تعين له من يمثله » . واذا نفي كان التثبت بالحكم ان المتهم كان قاصرا اذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاما وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون ان توجه الى وليه او وصيه او من يمثله قانونا فان الحكم اذ قضي بقبولها يكون مخطئا .

( ملن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٥٢/٦/١٤ )

٦٠٢ - تنازل احد المدعين بالحق المدني لا يؤثر في المبلغ المطلوب به متى تمسك به بقى المدعين .

\* حتى كان الواضح من محاضر الجلسات ان المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد ان تنازل زوجها عن دعواه تطلب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيتها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فان المحكمة لا تكون قد اخطأت غيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

( ملن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ )

٦٠٣ - شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات .

\* ان المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ان كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم او المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك ما لم تر المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فلذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستندا في ذلك الى تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما امران منوطان بالتقصاء المدني ، فان المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقا بقررها لها .

( ملن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ ق٠ جلسة ١٩٥٢/١/٢٦ )

## ٦٠٤ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* الأصل في دعاوى انحقاق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رقعتها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعوى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلا بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . وإن بقي كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسؤولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للجنى عليه الذى كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوقي المدنية ، فإنه يكرن قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .  
( طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ )

## ٦٠٥ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع دنى وأن السند الذى يتمسك به الطاعن متنازع على صحته . غلقه لا يكون قد أخطأ .  
( طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ )

## ٦٠٦ - شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات .

\* ان المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوقي المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فمضند تحويل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف . وإن غلذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية القضاء المدني على أسس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلي يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون ، ولكن اذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص غاتها تكون قد

اخطأت وكان يجب عليها ان تحكم بالحقالة الدعوى الى المحكمة المدنية ويتمين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ. والحكم بيقضى القانون تطبيقا لنص المادة ٢٢٢ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

( ملن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٢ ق.٠ جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ )

#### ٦٠٧. - شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات .

\* ان المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات نص صراحة على ان كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فمعتذذ لتحليل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف. واذا نمتى كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على ان قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنيات الملغى الذي كان يجيز للحاكم الفصل في الدعوى المدنية رغم البراءة في الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، اذ كان متعينا على المحكمة بما ان فصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي اصدرته في الدعوى الجنائية ان راتها صلاحة للفصل فيها ولما ان تحويلها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ان رأت ان ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

( ملن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ ق.٠ جلسة ١٩٥٢/٦/٢ )

#### ٦٠٨. - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* الاصل في الدعوى المدنية ان ترفع امام المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون بصفة استثنائية رفعها الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، حتى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت او جنحة او مخالفة . فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة ، انفتحت علة الاستثناء وانتهى هذا الاختصاص. واذا نمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قتلته وسيرة دون ان يكون حاصل على رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بأن قلاها بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعيا بحق مدنى المطالبة بقيمة التظلم الذي أصلب سيرلته ، وكان



الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن ائتلاف السيارات ، ذلك ان الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات وهى مخالفة لا شتج بذاتها ضرراً للطاعن ، أما الضرر الذى أصابه مناشئ عن واقعة ائتلاف السيارات ، وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة ائتلاف المتقول باعمال — متى كان ذلك ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر الذى أصابه الطاعن ، وإنما نظرنا ومناسبة لهذا الضرر وتكون المحكة الجنائية ، اذ قضت برغض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها . ولما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة ، هو مما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، ويجوز اثرته فى أية حالة كانت عليها للمعسوف ولو أمام محكمة التقضى ، ففقه يتعين نقض الحكم وتصحيح الخطأ القانونى ، والقضاء بعدم اختصاص المحكة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٩١٥ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٥٢/٦/٩ )

٦٠٩ — رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً للشركة وقضاء المحكة بالزام المتهم وجده بالتعويض دون التجهت عن الدعوى الموجهة الى الشركة — قصور .

✽ متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفى جنيه بالتضامن بين المعلن اليه شخصياً وبين الشركة ، وكان الحكم المعلن عليه قد قصر قضاءه على الزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاءه فيها — فإن الحكم يكون معيباً واجبا نقضه .

( طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٥٢/٧/٩ )

٦١٠ — شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكة الجنائية .

✽ الأصل فى دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان

نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكثت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإن فني كان الحكم قد قضى بالعموم في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهي جريمة القتل والاصابة الخطأ ، فله يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

( ملعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/١/٥ )

### ٦١١ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* ولاية محكمة الجناح والمخالفات مقصورة في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقلم عليه كل منهما ، وشروط فيه لا تنتظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلا أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية اذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجناح للفصل فيها وكانت محكمة الجناح الجزئية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو أهبالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أسس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فاتها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلاً والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الاستئناف في هذه الحالة لاستددام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكثت تلك المحكمة قد توافقت عن هذا الدفع فلم تقعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بقوله أن قية الدعوى تقل عن التصلب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً — فاتها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية .

( ملعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ )

## ٦١٢ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أن قضاء محكمة النقض جرى على أن الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما لإباح القانون استثناءاً رغبةً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر المدعى من الجريمة المرغوة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكلفت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإن كان المدعى بالحقوق المدنية قد بنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم وإنما على الضرر الذي لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه في تنفيذ شروط عقد النقل ، مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه فإن الحكم إذ قضى باختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه برفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لأن هذا الاختصاص من للنظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحكمة مما يجوز معه لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للفترة للفتية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٠٤/١١/١٦ )

## ٦١٣ - كحل ضرر من الجريمة ولو لم يكن الجنى عليه طلب التعويض .

\* ليس في القانون ما يملح من أن يكون الضرر من الجريمة أي شخص ولو كان غير الجنى عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة .

( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٠٤/١٢/١٥ )

## ٦١٤ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

\* أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

( طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٠٥/١/١١ )

### ٦١٥ - اقامة المدعى الدعوى امام المحكمة المدنية يمنعه من الانتجاع الى المحكمة الجنائية .

\* ان قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائما قبول الدعوى المدنية معها . واثن فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه امام المحكمة المدنية لا يجوز له ، بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق ، ان يرفعها بعد ذلك امام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى العمومية القائمة .

( لمن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١/١٥ )

### ٦١٦ - اقامة المدعى الدعوى امام المحكمة المدنية يمنعه من الانتجاع الى المحكمة الجنائية .

\* ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات اذ نصت على انه « اذا رفع طلب الى محكمة مدنية او تجارية لا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفته مدع بحقوق مدنية » قد دلت على ان هذا الطلب لا يكون بالشكوى الى النيابة او الى جهة الادارة ولكن يرفع الدعوى الى المحكمة .

( لمن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١/١٥ )

### ٦١٧ - شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* ان القانون اذ اجاز للمدعى بالحق المدني ان يطلب بتعويض ما لحقه من ضرر امام المحكمة الجنائية ، اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية اقيمت فعلا على المتهم ، او بالتجائه مباشرة الى المحكمة المذكورة بطلبها بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فان هذه الاجازة انما هي استثناء من اصلين مقررين حاصل اولهما ان المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون امام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما ان تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تبارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وتصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع ان يجعل الانتجاع اليه موطئا بتوافره ، وهو ان يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي اصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، والا كل من شأن اجازة هذا الحق ان يحل محل المدعى بالحق المدني ، ان يدخل استعماله في نطاق المسؤولية الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

( لمن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/١ )

### ٦١٨ — اقامة الدعى الدعوى امام المحكمة المدنية يمنعه من الانتحاء الى المحكمة الجنائية .

\* من المقرر قانوناً ان حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط الا اذا رفع دعواه أولاً امام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التى يرتب انثارها امام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع .  
( طعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/١ )

### ٦١٩ — شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* ان اساس المطالبة بالتعويض امام القضاء الجنائى يجب ان يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصياً ومتربطاً على هذا الفعل ومتصلاً به اتصالاً سببياً مباشراً ، فلذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وانما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلاً بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها انتفت علة الضميمة التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . واذن فالطلاق والاضطراب الذى يتولد عن الجريمة لدى احد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنياً امام المحكمة الجنائية .  
( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ )

### ٦٢٠ — شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات .

\* اذا كان الحكم اذ قضى بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، قد اسس ذلك على ان الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، فان هذه الاحالة تكون قد تمت على مقتضى مما تجيزه المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .  
( طعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ )

### ٦٢١ — شرط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

\* اذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التى نسبت الى المتهم ورغمت بها الدعوى عليه ، كان يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في اجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التى تقام على اساسه .  
( طعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٤/٥ )

٦٢٢ — عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر شخصيا في ظل قانون الاجراءات .

\* ان المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ولا حاجة لتوجيهها الى من يمثله الا اذا كان غاقد الاهلية .

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ )

٦٢٣ — شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات .

\* متى كتبت الدعوى المدنية داخلة في اختصاص المحكمة الجنائية تعين على هذه المحكمة وفقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية — اما ان تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي تصدره في الدعوى الجنائية ان رأتها صالحة للفصل فيها — واما ان تعيها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ان رأت ان الفصل فيها يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . واذن فاذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة التجارية وبنت قضاءها بالاحالة على ما تبين لهان وجود دعوى اخرى منظورة امام هذه المحكمة الاخرة وعلى ما ارتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين ، وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به الا اذا دفع به من له مصلحة فيه ، وكان احد لم يدفع به ، فان الحكم يكون مخالفا للقانون ويشتمل نقضه .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٢١ )

٦٢٤ — اقلية الدعى الدعوى امام المحكمة المدنية يمنعه من الالتجاء الى المحكمة الجنائية .

\* ان المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان الضرر من الجريمة ، لا يملك بعد رفع دعواه امام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض ، ان يلجأ الى الطريق الجنائي ، الا اذا كتبت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فاذا لم تكن قد رفعت منها ، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع .

( طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٧ )

## ٦٢٥ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية وتطبيقته .

✳ الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القاتلون بصفة استثنائية رفعها إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فلذا لم يكن الضرر ناشئاً عن تلك الجريمة انتكثت علة الاستثناء كما انتفى هذا الاختصاص ، وأذن فمتى كان المتهم قد برىء من التهمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية وهي تهمة القتل الخطأ وراى محكمة الجنج رفض الدعوى المدنية بالنسبة له فإن مسؤولية الطاعنة عن الفعل المسند للمتهم باعتباره تابعاً لها تكون على غير أساس ، أما ما اسنده الحكم إليها من افعال وقع منها قبل الحادث جعله أساساً لالتزامها بالتعويض فإمر يختلف عن الأساس الذى قلعت عليه الدعوى العمومية وقام عليه اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية قبل المتهم تبعاً لها وقبل الطاعنة باعتبارها مسئولة عن خطئه .

( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ )

## ٦٢٦ - ٦٢٧ - طلب المدعى تسليبه المقولات عيناً لا بمنعه من الالتجاء إلى المحكمة الجنائية بطلب التعويض عن تبديد تلك المقولات .

✳ إذا كانت المدعية بالحق المدنى لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليبها مقولاتها عيناً فمضى لها بذلك وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحل عليها التنفيذ عيناً ، وكلفت المدعية لم تطلب في دعاواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عند تبديد مقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدنى وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٠/٢ )

## ٦٢٨ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحكمه .

✳ الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق

نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن اقلية الدعاوى لها، على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . فلا اختصاص للمحاكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحكمه معها يكن قد صرح عندها أنها وقعت من غيره .  
 مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعاوى الجنائية بالطريق القانوني .  
 ( ملحق رقم ٨٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١٢/١٦ )

٦٢٩ — مناط اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى الحقوق المدنية والفصل فيها : أن تكون تابعة للدعاوى العمومية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى .

\* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعاوى العمومية وكان حق المدعي به ناشئا عن ضرر للدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الولاية وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإن كان ذلك قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أسس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

( ملحق رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٢ من ٧ ص ٤٩ )

٦٣٠ — رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعاوى العمومية أمام المحكمة الجنائية — شرطه : أن يكون الضرر حاصلًا من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية .

\* الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعاوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية — جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة — فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة انتفتت علة الامتناء وانتفى الاختصاص .

( ملحق رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/١١ من ٧ ص ٨٧١ )



٦٣١ — للدعى المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية — إذا كان هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة .

\* حق الدعى المدني فى المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء تاصر على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى تصد للشارع أن يجعل اللجوء اليه منوطا بتوافره وهو أن يكون الدعى بالحق المدني هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة .

( ملعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ ق٠ جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ من ١٢٠٥ )

٦٣٢ — عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تمويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة — تعلقه بالنظام العام — جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .

\* عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكوّن عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

( ملعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق٠ جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ من ٢٨٨ )

٦٣٣ — اقامة النيابة الادعى الجنائية بعد تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني وقيل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية — استقامة الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية .

\* من الملتق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية — عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني — الا اذا كانت الدعوى المدنية مرغوة من ذى صفة وكانت مقبولة قانونا ، كما انه من الملتق عليه كذلك انه اذا اقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فانها تستقيم بذاتها وتسير فى طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

( ملعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق٠ جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ س ٨ من ٤٩٦ )

٦٣٤ — شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

\* الاصل فى دعوى الحقوق المدنية أن ترغع الى المحكم المدنية وانما

إباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

( ملحق رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ ص ٩ من ٦٤٤ )

٦٢٥ - حق المدعى المدني في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر - شرط ذلك : صدور الإدعاء من صاحب الحق فيه - وجوب أن يكون الضرر شخصياً ومباشراً - عدم قبول الدعوى الجنائية يستلزم عدم قبول الدعوى المدنية .

\* لا تنقض المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى العمومية ، ومادامت ملكية الموقوفات لم تثبت للمدعى بالحقوق المدنية ، فهو إذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة ، وإذا كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

( ملحق رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ ص ١٠ من ٣٩٧ )

٦٣٦ - انتهاء الحكم إلى أن أخلاص المتهم بالتعاقد لا يكون جريمة الغش - القضاء في الدعوى المدنية بالرفض - هو قضاء من المحكمة الجنائية في أمر خارج عن اختصاصها .

\* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما إباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبتته المحكمة المكونة فيه أن أخلاص المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى ، فلن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، لها وقد

تعرضت لها وفصلت في موضوعها غاتها تكون قد قضت في امر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحكمة الجنائية به ، مما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

( ملعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٥٩/٥/٢٥ من ١٠ من ٥٤ )

٦٣٧ - انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة - مثال: جريمة المادة ٢٣٧ عقوبات - التفرقة بين قيمة الشيك والضرر القسلي الناشئ عن الجريمة .

\* الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرغوة بها الدعوى الجنائية ولا تمتداه الى الأعمال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها - لانتهاء علة التهمة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة - اصدار امر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تتنفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للدعوى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

( ملعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ من ٨٢٠ )

٦٣٨ - دعوى مدنية - اهلانها الى المحكمة المدنية المختصة - تقديري للمحكمة الجنائية .

\* المحكمة الجنائية غير ملزمة بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة الا اذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها - اما وقد قدرت ان هذا التحديد ميسور من واقع الاوراق المعروضة عليها ، وكان المدعى لم يقدم مستندات او ادلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب اجراء تحقيق خاص او احالة للدعوى الى المحكمة المدنية لاجراء

هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن. لا معقب عليه ما دام سائفا  
مستندا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق .  
( ملن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ من ١٧٧ )

٦٣٩ - دعوى مدنية - اساسها - شرط اختصاص المحكمة الجنائية  
بنظرها : ان يكون التعويض المطلوب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة  
بها الدعوى الجنائية .

\* متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في  
جلتها لحل مضمونها على انها تغيير للاساس الذي تستند اليه دعواه ،  
غير ان المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت - بناء على ذلك - بعدم  
اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولا منها بان اساسها ليس الضرر الذي  
لحق المدعى من الجريمة ، فان حكمها يكون ممييا .

فإذا كانت محكمة اول درجة قد أسست قضاها في الدعوى المدنية  
بالتعويض على ما استبان لها من ان الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المسندة  
الى المتهم ، غير ان المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى المدنية تأسيسا على ان التعويض المطلوب ليس ناشئا عن  
جريمة التبديد وان المتهم انما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكلا  
عن البنك « المدعى بالحقوق المدنية » واستندت في ذلك الى ما ذكره الدفاع  
عن هذا الاخر - اجابة منه على استفسار المحكمة عن اساس دعواه -  
بانه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك الى  
سدادها لعملائه » - فان ما تاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي  
الى النتيجة التي انتهى اليها مما يشوبه بالتقصير ، ذلك انه لم يبين كيف  
انتهى الى ان حق البنك المدعى به والمؤسسين على المطالبة بقيمة المبالغ  
المبلوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن  
جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف ان الدعوى المدنية تعتبر  
محبولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم ان الدفاع انها اراد بعبارة  
سابقة الذكر - والتي قرنها بطالب تأييد الحكم المستأنف - مجسرد تهيب  
المبلغ المطالب به وبيان سببه بانه يمثل الضرر الذي اصابه فيما خسر من  
مال مختلس .

( ملن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٢ من ٢٤٢ )

## ٦٤٥ - ولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

\* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما إباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادئ الأمر ، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه انقضاء بمجم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٤ ص ٢١٧ )

## ٦٤٦ - مناهج اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

\* مناهج اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئاً مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد اقام مسئولية صندوق التوفير على أهمل موظفيه فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها ، حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتباً على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتباً مباشراً ، وحيث تنفي السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فإن الاختصاص بالفصل في التعويض ينعقد للمحاكم المدنية . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه في خصوص ما قضي به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلاً بما يتعين نقضه نقضاً جزئياً .

( طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٧/١٧ ص ١٤ ص ١٥٤ )

## ٦٤٧ - عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية

بعد احالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع .

\* من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير المتبيلة فلا يضر بطمئنه ، وإن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

( طعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ص ١٥ ص ٥٩ )

٦٤٣ — بيان علاقة المدعى المدني بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية واستظهار أساس المسؤولية المدنية من الأمور الجوهرية التي يتعين على المحكمة نكرها في الحكم .

\* إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للبدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنيا — بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة نكرها في الحكم فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ ص ١٥ ص ٧٤٢ )

٦٤٤ — الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية — شرط قبوله .

\* إذا أجاز القانون للبدعي بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على التهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض وبحركا للدعوى الجنائية . فإن هذه الاجرة إن هي إلا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها للشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعي بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شلبه القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية .

( طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ ص ١٢٢ )

٦٤٥ - الاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وأن يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

\* محل التمسك بطلب احالة دعوى التعويض الى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا منطه ان يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منعقدا للمحاكم الجنائية .

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٢٤ )

٦٤٦ - دعوى مدنية - شرط اختصاص المحكمة بنظرها : تعلقها بالفعل الجنائي المسند الى المتهم - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .

\* المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فلن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق٠ جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٢٤ )

٦٤٧ - دعوى الحقوق المدنية - الاصل ان ترفع الى المحاكم المدنية - اباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية - الاثر المترتب على تخلف هذا الشرط : عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية - توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام - مثال .

\* من المقرر ان الاصل في دعوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية اي ان يكون طلب التعويض ناشئا

مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المتطورة — فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة — وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رتبها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظم العام لتعلقه بالولاية وأذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسيارة فلهذا تكون قد أصابت صحيح القانون وليس غيا قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن أضرار الطاعن لعدم ثبوت تهمة الإصالة للخطأ في حق الطاعن ضده وهو حذ اختصاصها في الدعوى المدنية التي ترفع لها عن التدويض الخلق من الجريمة وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض عن تلفات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئا مباشرة عن الجريمة .

( طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦ من ١٦٨ )

#### ٦٤٨ — مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

\* الأصل في دعوى انحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية : وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة ، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الإجراء مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفا في عقود البيع موضوع جريمة النصب ، وإذا ما كان الضرر الذي لحق بها والذي جعله الحكم أساسا للقضاء بالتعويض — غيا يتعلق بجريمة النصب فقط — لم ينشأ عن جريمة النصب أثني دين الطاعن بها وإنما نشأ عن التعرض لها في ملكيتها ، وهو فعل وإن اتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الادعاء به أمام المحكمة الجنائية لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، ويكون الحكم في هذا النطاق وحده قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيها قضى به في الدعوى المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

( طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ص ١٨ من ٦٧٧ )



٦٤٩ - الدفء بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة - جوهري - وجوب التصدى له عند ابدائه - مخالفة الحكم ذلك .

\* ان الدفء بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند ابدائها . واذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم للحكمة الاستئنافية مذكرة مصرحاً له بتقديمها ودفء فيها بعدم قبول الدعوى المدنية ، وذلك لمحنية العلاقة بينه وبين المظمون ضده وارفق بها مستندات تدعيها لدفعه ، الا ان الحكم المظمون فيه لم يمرض لها بالبحث ، ولم يرض كلمته فيها ، بل اكتفى بتفديد الحكم الابتدائى لاسبابه ، غلته يكون معنيا بها يطله .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١١٧٦ )

٦٥٠ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية - ثبوت لن قضاء البراءة فى الدعوى الجنائية قد بنى على ان الواقعة منازعة مدنية بحث - وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل فى الدعوى المدنية .

\* الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية ان ترغع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء بعضها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للدمى من الجريمة ، فلذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الحكم بالبراءة بنى على ان الواقعة المرغومة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية تدور حول عدم ائوفاء بقرض وقد البست ثوب جريمة التبييد على غير اساس من القتلون او سند من الواقع ، فلان القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بالفصل فى الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق٠ جلسة ١٠/٢/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٢٥ )

٦٥١ - خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية للقواعد المقررة فى مجموعة الاجراءات الجنائية ما دام فى هذه المجموعة الاخرة نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقبلها من قانون المرافعات .

\* ان الدعوى المدنية التابعة، تخضع لامل القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الاجراءات الجنائية ، فيها يتعلق بالحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ، ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة

بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية ، لما اذا لم يوجه نص في قانون الاجراءات ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات . واذا كان ذلك ، وكلفت مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم — بعد حجز الدعوى للحكم — تأجيل اصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق بالحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية او المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تأجيل النطق به .

( طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ من ٢٢ من ١٩٧٢ ) .

#### ٦٥٦ - أساس اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

\* من المقرر ان ولاية المحكمة الجنائية في الاصل مقصورة على نظرها ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها انما هو استثناء من القاعدة للارتباط بين الادعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما فيشترط ان لا تنتظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتمتع الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بما يحكم واحد .

( طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٦ من ٢٢ من ٤٠٢ )

#### ٦٥٧ - اغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية - مفاده : عدم استفاد المحكمة ولايتها في خصوص الدعوى المدنية - اثر ذلك .

\* متى كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه انه اغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن ان مدوناته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بان المحكمة الاستئنافية لم تنتظر اطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، فان الطريق السوية أمام الطاعنة هي ان ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيها اغفله ، وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يكون بما زال باقياً بالنسبة له . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالتقضى لا يجوز الا غيراً فصلت فيه محكمة الموضوع فان الطعن الحالي يكون غير جائز لعدم صدور حكم قبل له في خصوص الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٦ من ٢٢ من ٤٠٢ ) .

٦٥٤ - المادة ٢٦٤ إجراءات - الاستفادة منها : رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له ان يرفعها بعد ذلك الى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الدعوى القلمية ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

\* الاستفادة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية انه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فانه لا يجوز له ان يرفعها بعد ذلك الى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى الجنائية القلمية ما دام انه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الاوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدني بعلته دعوى مدنية قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وانه لم يترك دعواه المدنية وانما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية الماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له تعويض يؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الاوراق اتحاد الدعيين سببا وخصوما وموضوعا ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية القلمية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بها يتمين معه نقضه نقضا جزئيا - بالنسبة الى الدعوى المدنية - وتصحيحه بعدم قبولها .

( طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ ص ٢٤ من ٨٩٧ )

#### ٦٥٥ - تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية - مخالفا

\* الاصل في دعوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية . وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تلبسه للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع للدعوى الجنائية . ولما كان القانون لا يمنع ان يكون الضرر اى شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجا عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة الدعين بتعويض الضرر الذى لحق بهم نتيجة لغاة المجنى عليه المترتبة على اصابته التى تسبب ليها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الاصابة الخطأ التى هى موضوع ادعوى الجنائية فان الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم اذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولاى فى شيء .

( طعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ من ٤٤٧ )

٦٥٦ - رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر - اثره : « تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها » - انعقاد الخصومة في الدعوى المدنية - بحصول التكليف بالحضور صحيحاً .

\* المقرر قاتونا ان رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر امام المحكمة الجنائية يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها او تتعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المظالم بالحضور امام المحكمة تكليفاً صحيحاً .

( طعن رقم ١٥٧ لسنة ٥ ) في جلسة ١٩٧٦/٢/٩ من ٢٧ من ١٨٢ )

٦٥٧ - رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر - اثره : تحريك الدعوى الجنائية .

\* ان التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الاثار القانونية ، لما كان ذلك ، وكان يقترب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر امام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها فانه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم اختصاص نيابة ... .. بتحريك الدعوى الجنائية ولا يمدو ان يكون هذا الدفع دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم ثباته عن الرد عليه .

( طعن رقم ٢١١ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٤٥ )

٦٥٨ - دعوى مدنية - الصفة فيها - حق نقيب المحامين في اتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة او احد اعضائها - تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولاعضائها .

\* لما كان الواقع الذي اثبته الحكم ان الدعوى المدنية التي رفعت من رئيس مجلس نقابة المحامين الفرعية بطلب تعويض عن اهانة احد اعضائها استعمالا لحقه النصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي اُحالَت اليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه - والذين خولت اولاهما للنقيب ان يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة او احد اعضائها ، وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية - فلا يؤثر في قبول الدعوى كون هذا المجلس قد قرر بعد ذلك دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لاجتماع قررت هي فيه مواصلة السير في تلك الدعوى المتقدمة بالفعل ، وذلك بغرض ان قرارها هذا لم يرجع الى مجلس النقابة وفقاً للمادة ٢٩ من

اعترض اسوة بسائر قراراتها ، ما دام حق رئيس مجلس النقابة الفرعية في رفع الدعوى ومباشرتها غير مقيد بموافقة مجلس النقابة واذ التزم الحكم هذا النظر فانه يكون قد طبق للقانون تطبيقاً صحيحاً .  
( طعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢ ص ٢٨ ص ١٤ )

**٦٥٩ - اقلية دعوى الطرد للفصل ايام القضاء المدني - لا يسقط الحق في اقلية دعوى التعويض عن تزوير عقد ايجار العين ايام القضاء الجنائي .**

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى في قوله «حيث ان واقعة الدعوى حسبما تبين من اوراقها حصلها ان المدعى بالحق المدني ... .. اتعلم الدعوى المثلثة بطريق الجفعة البشيرة بعريضة اعلنت قانوناً للدعى عليهما في ١٩/١٠/١٩٧١ طلب في خذلها الحكم على المدعى عليه الاول - الطاعن - بالمعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع بوصف انه زور عقد الايجار المؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ بان وقع على العقد المذكور بتوقيعين مزورين نسب صدورهما للدعى وزور عليه العقد جلة وتفصيلاً بان ادعى صدوره من المدعى واستعمل العقد المذكور بان قدمه في الشكوى ٢١٩٠ ادارى سنة ١٩٧١ وبازام المدعى عليه الاول بان يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والزايه المبروغات ومقابل لتعاب المحاماه مع النفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحاً لدعواه ان المدعى عليه الاول ... .. كان قد تأخر عليه قيمة ايجار دكان من ملكه بشفرع سعد زغلول بنذر بلبيس وانه حكم لصالح المدعى في الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٢ ق المنصورة بجلسة ١٩٧٠/١/٩ باخلاء الدكان وتسليمه للمدعى ولما اراد المدعى التنفيذ بالاخلاء والتسليم بعد عدة اشكالات قضى فيها بالرفض وبلااستمرار في التنفيذ وبعد الاخلاء والتسليم نفذاً للحكم سالف الذكر اغتصب المدعى عليه الاول العين مع شقيقته وآخرين غنم المدعى شكوى عن ذلك . وفي تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الاول بعقد ايجار مؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ نسب صدوره للمدعى مدعياً انه بعد ان تسلم الدكان اجره اليه بالمعقد الذي تقدم به وانه استلم منه مبلغ ٥٠ ج بقدم ايجار وذلك في الشكوى رقم ٢١٩٠ ادارى سنة ١٩٧١ بلبيس ، وانه لما كان قد اصيب باضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الاول فهو يقيم الدعوى وطلب في ختام صحيحتها الحكم بالطليلت سالفه الذكر » ، عرض الى الدفع البدئ من الطاعن بعدم قبول الدعوى واطرحه على اساس ان المدعى بالحق المدني لم يطلب في الدعوى المستعجلة المرفوعة منه ايام المحكمة

المدنية الا طرد الطاعن وهي تختل في موضوعها عن دعواه المباشرة اهل  
محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الاجار  
واستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم واسبس عليه قضاء  
صحيحا في القانون اذ دل الحكم على ان موضوع الدعوى اهل القضاء  
المستعمل هي طرد اسلحه الغصب فان هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض  
الضرر الناشئ عن تزوير عقد الاجار ولو كان هذا المقعد مرتبطا بدعوى  
الغصب لاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا  
الشان يكون في غير محله .

( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ من ٢٨ من ١٩٧٥ )

#### ٦٦٠ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية - مناطه .

\* متى كان يتمين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملا بالمادة ٢٠٤  
من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الواقعة غير معقبة عليها قانونا .  
وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون ان ولاية محكمة  
الجناح والخلفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح امامها من تلك  
الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . استثناء من  
القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه  
كل منهما ومشروط به الا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية  
بحيث لا يصح رفعها استقلالا اهل المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك ان الحكم  
الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفصل حل  
الدعوى الجنائية وبناط التمويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير  
معاقبة عليها قانونا - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فانه كان يتمين  
على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ من ٣٠ من ٨٧٢ )

## الفصل الثاني

### اجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

#### الفرع الأول

خضوع للدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات

٦٦١ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطمئن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد .

\* الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطمئن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ، ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت الخصومة - بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة - في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . واذن فلا يسوغ لمحكمة الجناح الاستئنافية أن تقضى عند غياب أحد طرفي الخصوم ، بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيباً كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها ، فإذا هي حكبت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفاً للقانون وجائزاً الطعن فيه بطريق النقض .

( من رقم ١٩٨٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )

٦٦٢ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطمئن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد .

\* لا يصح للمحكمة الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية اللاحقة بالدعوى العمومية إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرها معاً بقدر المستطاع ، مما يقتضاه توحيد الإجراءات فيها أمام المحكمة الجنائية .

( من رقم ٢٧١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ )

٦٦٢ - عدم جواز تخلي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية بمقولة ان الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيق يضيق عنها نطاق الدعوى .

\* لا يحق لمحكمة الموضوع ان تفصل في الدعوى الجنائية التي هي اساس الدعوى المدنية دون ان تستنفد وسائل التحقيق المبكئة ، ولا ينبغي لها ان تتخلى عن واجبها هذا بمقولة ان الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، فان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن ان يسبق ابدا عن تحقيق موضوعها للفصل فيها على اساس التحقيق الذي يتم . واذا نتخلى محكمة الجنح عن اتمام التحقيق في الدعوى الجنائية مع قولها بأنه لازم للفصل فيها ومع كونها رأت امكان اجرائه بمعرفة المحكمة المدنية ، هذا يعيب الحكم . وعلى ذلك فانه اذا كانت محكمة الجنح قد حكمت ببراءة المتهم من تهمة اعطائه بسوء نية شيكا لآخر وابره البنك المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، بناء على ما ثلثته من انه لا يتيسر لها السير في تحقيق ما يدعيه هذا الاخر من ان هذا الشيك كان وفاء ببائى ثمن صفقة عقدها المتهم معه وينكرها المتهم انكارا باتا . وانه ليس في الدعوى ما يرجح رواية احد الطرفين على رواية الاخر ، وبناء على هذا قضت بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم فانه تكون قد اخطأت .

( ملحق رقم ٦٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩١٨/٣/٨ )

٦٦٤ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سمر المحاكمة والاحكام والظمن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد .

\* اذا كان يبدو من الحكم المطعون فيه ان المحكمة امنست قضاءها بعدم جواز المعارضة في الحكم الصادر في الدعوى المدنية على قواعد المرافعات المدنية فاعتبرت حضور المدعى عليه في احدى الجلسات كافيا لاعتبار الحكم حضوريا ، فهذا يكون خطأ في القانون اذ الواجب تطبيقه بالنسبة الى الدعوى المدنية المرفوعة امام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنائيات الذي يتضمن بان العبرة في اعتبار الحكم حضوريا او غيبيا هي بحضور المحكوم عليه بالجلسة التي تحصل المرافعة ويصدر الحكم فيها . واذا كان قانون تحقيق الجنائيات لا يمنع قبول المعارضة من المسؤول عن الحقوق المدنية وكانت الشركة المسؤولة لم يمثلها احد في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة ومصدر الحكم ، فان هذا الحكم اذ قضى بعدم جواز المعارضة باعتبار ان الحكم المعارض فيه قد صدر حضوريا يكون مبنيا على خطأ في تاويل القانون .

( ملحق رقم ١٦١٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩١٩/٣/١ )



٦٦٥ — الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سائر المحاكمة والاحكام والظعن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد .

\* ان نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترغع بطريق التبعية امام المحاكم الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الا لسد نقص .

( طعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ )

٦٦٦ — خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية — الرجوع الى قانون المرافعات — محله : عند عدم وجود نص في قانون الاجراءات — المادة ٢٦٦ اجراءات .

\* وفقا للمادة ٢٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترغع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية امام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خلسة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، اما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات .  
طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ ص ٥٦١ )

٦٦٧ — دعوى مدنية — رفعها صحيحة تبعا للدعوى الجنائية — وجوب الفصل فيها مما يحكم واحد — اصدار المحكمة الجنائية حكما في الدعوى الجنائية وحدها يتمتع معه بمعدن الحكم في الدعوى المدنية لزوال ولايتها — يستثنى من ذلك حالة سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم .

\* الاصل في الدعوى المدنية التي ترغع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية ان يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بما يحكم احدكما هو مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا اصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بمعدن الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الاصل احوال استثنائها

القانون ، ومن بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالترافق .

( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ من ٧ من ١٤٦ )

٦٦٨ - شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية : ان يكون المتهم حاضرا بنفسه والا وجب تأجيل الدعوى مع اعلائه بهد ، نصيب - حضور وكيل المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس لا يفي عن ذلك .

\* يستلزم القانون ان يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه اليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني باعلان المتهم بطلانته ولا يفي عن ذلك حضور محليه اذا كان مقمها في جنحة معاقب عليها بالحبس .

( طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ٤٩٠ )

٦٦٩ - تمام اجراءات الادعاء المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة من قبل المدعى بالحق المدني - تحرك الدعوى الجنائية تبعا للدعوى المدنية ، وصيرورة حق مباشرتها النيابة وحدها .

\* تمام اجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعا لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ٤٩٦ )

٦٧٠ - رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر بصفته الشخصية دون مثله - غير جائز - المادة ٢٥٣ اجراءات .

\* متى كتبت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع ان له من مثله قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على اوالد بهذه الصفة فان المحكمة اذا قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد اخطأت في القانون رغم ما اتخذه الحكم من جانبته من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

( طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ٥٠٩ )

٦٧١ - دعوى مدنية - رفعها صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية -  
وجوب الفصل فيها. وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد -  
م ٢٠٩ / ١ ج .

\* الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا صدرت المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عاينها بمنع الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوالم ولايتها في الفصل فيها وذلك فيما عدا الأحوال التي نص عليها القانون استثناء من هذه القاعدة .

( طعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨ ص ٦٠٦ )

٦٧٢ - خضوع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي فيما يتعلق بالمحاكمة والإحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الإجراءات - لا محل لاستناد المدعى المدني بشأن الاستئناف على المادة ٢٩٦ مرافعات .

\* تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي القواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والإحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجموعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعى بالحق المدني إلى ما هو مقرر في المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

( طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨ ص ٦٢١ )

٦٧٣ - رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية دون مثله - غير جائز - المادة ٢٥٢ إجراءات .

\* أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا كان با زال قاصرا فحقها توجه إلى من يمثله قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ١٦٢ )

٦٧٤ — دفع المتهم ببيان الحكم في الدعوى الجنائية تصوره دون اعلان الدعوى المدنية ودون حضوره لا اساس له متى كان المتهم لا يدعى اعلان الدعوى لشخصه ولم يطلب اعتباره تاركا لدعواه .

\* متى كان المقيم لا يدعى انه اعلن الدعوى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فان الدفع ببيان الحكم في الدعوى المدنية لتصوره دون اعلان الدعوى بالحق المدني ودون حضوره يكون على غير اساس .  
( ملحق رقم ١٥٢ لسنة ٧٨ ق ٧٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٤٢٨ )

٦٧٥ — خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لقواعد قانون الإجراءات الجنائية المتصوص عليها فيه — ( م ٢٦٦ ج ٠ ) .

\* تخضع ادعوى المدنية أمام القضاء الجنائي — على ما نصت عليه المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية — للقواعد الواردة في هذا القانون، فيما يتعلق بالحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها ، وبذلك لا يصح الاستناد الى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات .

( ملحق رقم ١٩٩ لسنة ٧٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ من ٢٠٤ )

٦٧٦ — وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون عند إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .

\* نظم القانون اجراءات الادعاء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب الضرور او من انتقل اليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وآثار الا اذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مبسوم قانوناً .

( ملحق رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ من ١٤٢ )

٦٧٧ — انتقال حق الضرور في اقامة الدعوى المدنية الى الغير ومن يبينه خلفه العام — جواز مباشرة هذا الحق أمام القضاء المدني او أمام القضاء الجنائي اما بطريق التبعية للدعوى الجنائية او بالطريق المباشر .

\* الضرر الذي يتحمله الجاني عليه من الجريمة يترتب له حفا خلاصاً — له الخيار في ان يباشره أمام القضاء المدني او أمام القضاء الجنائي بطريق

القبعة للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يجيز القانون فيها ذلك ، وهذا انحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على الضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن يبينه الورثة بوصفهم خلفه العام .  
( طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ من ١١ ص ١٤٢ )

**٦٧٨ -** اجازة القانون رفع الدعوى المدنية في الجلسة اذا كانت من الدعاوى الفرعية - أي مجرد ادعاء بحقوق مدنية عملاً بالمادة ٢/٢٥١ إجراءات .

\* القانون انما اجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط - أي مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - في فقرتها الثانية .  
( طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ من ١١ ص ٩٤٢ )

**٦٧٩ -** القانون الواجب التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية .

\* من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص - ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير مثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان تاصراً وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرها مما يقدر المستطاع .  
( طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٢ ص ١٠٧ )

**٦٨٠ -** رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني - يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية - علة ذلك .

\* اذا كتلت الدعوى الجنائية قد رغمت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقاً لنص المادة ٢/١٢ من قانون الإجراءات ، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية .  
( طعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٢ ص ٦٦٤ )

٦٨١ - تبرئة متهم بجريمة تبديد - قول الحكم بأن الواقعة هي منقولة دنية بدت تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع وقد البست ثوب الجريمة على غير اساس - مؤدى ذلك : اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية - تعرض الحكم للفصل فيها - خطأ في القانون ، يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية .

\* الاصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فاذا كان الحكم المطعون فيه اذقضى ببراءة المتهم لما تكشفت له براءة من ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بدت تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع ، وقد البست ثوب جريمة التبديد على غير اساس من القانون ، فان قضاءه بالبراءة اعتدادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . اما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها بالرغم من ان كان قد قضى في امر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه غيا قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

( طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ من ١٢ من ٨٤٢ )

## ٦٨٢ - الاحالة في مفهوم المادة ٢٠٩ اجراءات - مناطها .

\* الاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية وترى ان الفصل في الترمويضات المطالب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص يبين عليه رجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٤ من ١٦٩ )

**٦٨٣ - دعوى مدنية - اجراءات نظرها امام المحاكم الجنائية - القانون الواجب التطبيق .**

\* مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيها يتعلق بالحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها . ولا كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية اجازت للمدعى بالحق المدنى ان يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيها يختص بحقوقه المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه النفاذ الجزئى نهائيا - وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى المدنى ان يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهاى للقضى الجزئى .

( طعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ١٤ ص ٢٥٤ )

**٦٨٤ - خضوع الدعوى المدنية التى ترفع تبعا لدعوى جنائية فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية - عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم الا فى الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .**

\* الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية تخضع فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم الا فى الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .

( طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ص ١٥ ص ٧٧ )

**٦٨٥ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية - اجراءاتها وطرق الطعن فيها .**

\* من المقرر ان الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية تخضع فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم الا فى الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .

( طعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ٢٥ )

٦٨٦ - بمعية الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية للدعوى الجنائية - عدم قبول الدعوى الأخيرة - نقره .

\* الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا .

( ملن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ ص ١٥٢ )

٦٨٧ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها .

\* من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كتبت المادة ٢٦٠ من القانون المذكور قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم فى التعويضات أن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية ، وكان المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الماثلة قد أبان باقراره عن نزوله عن دعواه ، وهو الاقرار الذى تقدم به المتهم ذاته للمحكمة الاستئنافية دعما لدفعه بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية ولطلبه القضاء ببرامته ورفض لولاها وإلزام رافعها مصروفاتها ، وكان المتهم لم يطلب ذلك المدعى بتعويض أمام المحكمة الجنائية ، وكان لزاما عليهما الاستجابة لطلب النزول غير حائلة بطلب المتهم القضاء بعدم قبول الدعوى، ومن ثم كان تضاؤلا استنادا الى هذا الطلب بتأييد الحكم المستأنف فى تضاؤه فى الدعوى المدنية بالزام المتهم بالتعويض على الرغم من ذلك النزول - منطويا على خطأ فى تطبيق انقانون يتسع له الطعن ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه فى هذا الشق من تضاؤه والحكم باثبات ذلك النزول والزام المدعى بالحقوق المدنية مصاريف دعواه .

( ملن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ٢٧٨ )

٦٨٨ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق انظمن فيها .

\* تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام



والمحسرق الطعن فيها ، ولما كانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية إجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الاحتكام الصادره في الدعوى المدنية المرفوعة بالتعمية للدعوى الجنائية — فيها يخص بالحقوق المدنية وحدها — اذا كانت التعويضات المطلب بها تزيد عن التصاب الذي يحكم فيه القاضي لجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستقف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية حتى كان التعويض المطلب به لا يجاوز التصاب الانتهاكي للقاضي الجزئى ولو شابه الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تولىه . وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطلب به بقه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — لانه حيث يتغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، إذ لا يمثل أن يكون للشروع قد لقتل باب الاستئناف في هذه الدعوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض . ويؤدى ذلك انه ما دام استئناف الدعى جائزا كان الطعن بطريق النقض جائزا متى كان الحكم صادرا من آخر درجة وفقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن قد ادعى بدنيا ببلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فله لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برغض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برغض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض — ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .

والقول بغير ذلك ويجوز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة — في القضية الواحدة — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير — في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزامه بالتعويض المطلب به الذي لا يجاوز التصاب النهائي لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى — اذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثانية درجة برغض الدعوى المدنية — أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يباح للمدعى — ما حرم منه المسئول — من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون سوى — في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لايهما أن يستأنفه

— ولو خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله — إذا كلات التعميمات المطلوبة في حدود النصاب الانتهاكي للقاضي الجزئي .  
( ملعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٢٥٤ ) .

٦٨٩ — تبعية الدعوى المدنية المرغوعة أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية — عدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون — اثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

\* الدعوى المدنية المرغوعة أمام القضاء الجنائي هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذي رسمه القانون حتى يصح تحريك الدعوى المدنية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم — وهو موظف عمومي — أثناء تادية وظيفته بغير الطريق المرسوم في المادة ٢/٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيكون اجراءات رفعها قد وقعت باطلاً . ولما كان للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لاقامتها على غير مقتضى النص السابق الذكر لان العيب الذي يرمى به الدعوى الجنائية في هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويزترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع استناداً الى ان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً بعدم استئنافه من المتهم والتبعية العامة — على الرغم من تسليمه بان الدعوى الجنائية أقيمت من لا يملك اقامتها يكون مد خطا في تطبيق القانون مما يميزه ويرجى نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية .  
( ملعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ من ١٧ ص ١١١ ) .

٦٩٠ — الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة — اثره : على وجوب تنفيذ الحكم .

\* تخضع الدعاوى المدنية التي ترغع بطريق التبعية للدعوى الجنائية في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر في

الدعوى المدنية لأن أسباب الطعن يزجج منها نقض الحكم الطعن فيه وانه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

( طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ من ٢٠ من ٨١١ )

## ٦٩١ - الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية - القواعد الواجبة -

ماهيتها .

\* ان الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها .

( طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ من ٦١ )

## ٦٩٢ - يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بمجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد في هذه المجموعة نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات .

\* تنص المادة ١٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على ان يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . ولما كتبت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الاولى على انه « تحال الدعوى الى محكمة الجنب والمخلفات وبناء على امر يصدر من قاضى التحقيق او مستشار الاحالة او محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد أعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية » فقد دل الشارح بذلك على ان التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الاثر القانونى وبما لا مجال معه الى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرغوعة أمام المحاكم الجنائية .

( طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ من ٢٢ من ٦٧١ )

٦٩٢ - اقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس الجريمة . ثبوت انتفاء تلك الجريمة - وجوب رفض الدعوى - دون أن يحول هذا الرفض صاحب الشأن في رفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدني محمولة على سبب آخر - مثال .

\* متى كانت اندعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد اقيمت اصلا على اساس جريمة القتل الخطا ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة ، الا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها الى المحكم المدنية ، لان شرط الاحالة كمنهوم من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ان تكون الدعوى المدنية داخله اصلا في اختصاص المحكمة الجنائية ، اى ان تكون ناشئة عن الجريمة . وان تكون الدعوى في حلة اى تحقيق تكبلى قد يؤدى الى تاخر الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم المطمون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنون من اقامة الدعوى المدنية امام المحكم المدنية المختصة محولا على سبب آخر .

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٦ ص ٢٢ من ٢٧٦ )

٦٩٤ - الدعوى المدنية - ترفع في الاصل الى المحكم المدنية - ابلحة رفعها استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية - يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للمعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالمعويض من اجله - مثال .

\* الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحكم المدنية وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، واذا كان الثابت من الحكم ان الدعوى المدنية قد اقيمت على اساس المطالبة بمعويض الضرر الناتج عن الجريمة - وكان الحكم قد دال على ملكية المدعين بالحقوق المدنية للسيارة موضوع الاتهام في تاريخ الواقعة محل الطعن كما دال على ان التهم الاول في الدعوى تلم بسرقة هذه السيارة وان التهم التالى ( الطاعن ) قام باخفائها مع عليه بانها متحصلة من جريمة سرقة ، وكان يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب

للتعويض أن يثبت الحكم ادانة 'الحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من اجله' ، وكان ما اثبتته الحكم في هذا الخصوص تتوافر به للدعوى المدنية 'كافة أركانها' القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، فان هذه الدعوى تكون مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بعدم قبولها والزم الطاعن بالتعويض لم يخطئ في شيء .

( طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق٠ جلسة ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٢ من ٢٦٢ )

٦٩٥ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية - عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التى طلبها المدعى المدني - المادة ٢٠٩ اجراءات - اغفاله الفصل فيها - للمدعى المدني الرجوع الى محكمة اول درجة للفصل فيها اغفلته - المادة ١٩٣ المرافعات جديد .

\* اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الامر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، فان على الحكم الاسائر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل - علما بصريح نص المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - في التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية . فان اغفل الفصل فيها فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذى مات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه ان يرجع الى نفس محكمة اول درجة للفصل فيها اغفلته علما بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الجديد انذى يحكم واتمة الدعوى والتى تتبلل ٣٦٨ من القانون القديم ، وهى قاعدة واجبة الاعمال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص على قاعدة من التواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . فمضى كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فانه يكون معيبا بالخطأ في الاستناد وفي تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، واذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى والادلاء فيها برأى فانه يتمين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٢ من ٢٠٨ )

٦٦٦ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية - شرط ذلك - المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين - خلو قانون الإجراءات من نص معارض - يؤدي ذلك .

\* من المقرر أنه - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع تبلم المحاكم الجزئية الإجراءات المقررة في القانون المذكور تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . أما إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذ كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين ، وكان قانون الإجراءات قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سلف الذكر ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير في شأن الاستئناف المرفوع أمامها في الدعوى المدنية ، ومتى كان يبين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكم ابتدائيا بالزامها بداء التعويض للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد فانضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثالثة في طلب رفض الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئنافها شكلا - لؤذه الاسباب - يكون سليما لا شاذة فيه مما يعنيه به الطاعن .

٢٦٦ \* بقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يقع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرب أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دأبت فيه نصوص خاصة بها . ولما كتبت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها إذا كتبت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطلوب به لا يزيد على النصاب المنتهى للقاضي الجزئي ، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتناقض باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . وإذا كان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طلب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجوز النصب المنتهى لتلك المحكمة لو وصف بأنه مؤقت . ولا يفر بين الأمر أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف التهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بادانته والزابه التعويض المطلوب به ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية لس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية هنا في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى أطلع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف كما تقدم القول .

( طبع رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلد ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ من ١٤٦ )

... \* متى كان يبين ان ارملة المجنى عليه ادعت مخنيا ايام مستشار الاحالة قبل الطاعن بطلب الحكم بتعويض مؤقت لها ولاولادها القصر المشمولين بوصايتها وقدمت الاعلام الشرعية المثبت للورثة وقرارا بتعيينها

وصية على أولادها وصدر الحكم في الدعوى على هذا الأسس ، فإن  
النص على الحكم بأنه قضي للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت عن  
نفسها وبصفتها دون أن تقدم ما يثبت هذه الصفة لا يكون له محل .  
( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٢/١/٢٧ ص ٢٤ من ٩٠ )

#### ٦٩٩ — مناط أحقية المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الأحكام الصادرة ضده .

\* تنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في  
الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة  
في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن  
فيها . ولما كلفت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى  
بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى  
المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها  
إذا كلفت التعويضات المطلب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي  
الجزئي نهائياً ، وكلفت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطلب به  
بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده  
من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطلب به لا يزيد عن النصاب  
الانتهائي للقاضي الجزئي وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة  
بطريق النقض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض لأنه حيث ينطلق باب  
الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض .  
لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أدمى مدنياً ببلغ قرش واحد على  
سبيل التعويض المؤقت ، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر  
برفض دعواه المدنية .

( طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٢ ق٠ جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٥٧ )

#### ٧٠٠ — الأصل سريان قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى المدنية التابعة — عدم وجود نص في هذا القانون — يستتبع الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات .

\* من المقرر أن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ، وأنه لما كان  
من المقرر وفق المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتبع في  
الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المنصوص  
عليها في ذلك القانون ، فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات



المدنية والتجارية ، واذا ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية احتساب المواعيد ، وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على انه « اذا عين القانون للحضور او لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام او بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان او حدوث الامر المعتمدين في نظر القانون مجريا للميعاد . . . وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الآخر منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء » لما كان ذلك ، وكان ثابتا من مدونات الحكم المطعون فيه ان الجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - قد علم يوم ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧١ بالجريمة - جريمة القذف - وبمركبها ، وقد اقام دعواه المخلّة في ٢٨ من سبتمبر من ذلك العام . فان اعمال حكم تلك المادة يقتضى عدم احتساب يوم العلم باعتباره الامر المعتمدين مجريا للميعاد ، واحتساب مدة ثلاثة الشهور المنصوص عليها في المادة الثلاثة من قانون الإجراءات الجنائية . من اليوم التالى ، فتنقضى المدة يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - باعتباره اليوم الآخر الذى يجب ان يحصل فيه الاجراء - وهو ركع الدعوى خلال ثلاثة الشهور سائلة البيان ويكون الحكم المطعون فيه - وقد قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - قد جلتب صحيح القانون مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٧ من ١٢٤ )

٧٠١ - الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لسد النقص .

\* لما كان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ٩ يوليه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر عن محكمة اول درجة بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥ فلما استئنفته يكون بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب اليه الطاعن في وجه طعنه من تبسكه بفص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك ان الدعوى المدنية اتى ترفع امام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لسد النقص . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد اعطت للمسئول عن الحقوق المدنية حق استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق مستقل عن حق التيلة العامة وعن حق التهم

لا يقبده الا النصاب وهو قائم حتى ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية. قد أصبح نهائيا وحققا تسوية الشيء المحكوم فيه ذلك ان الدعيين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع في احدها يختلف عن الاخرى لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الاحكام ومواعيدها غلبت الواجبة الاتباع ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الاجراءات .

( طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق ٠ جلسة ١٩٧٩/١/١٥ ص ٢٠ من ١٧ )

## الفصل الثاني

### اجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

#### الفرع الاول

#### خضوع الدعوى المدنية للإجراءات

#### المقرة في قانون الإجراءات الجنائية

٧٠٢ — تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية .

\* لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوى المدنية فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور زعم الاجراء الذى يالم به الادعاء المباشر وتترتب عليه كافة الاثر القانونية وبما لا مجال معه الى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، ومن ثم فإن ما دفع به الطاعن من اعتبار الدعوى كأن أم تكن لديهم تبلم اعلانها خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب هو دفاع ظاهر البطالان لا يستوجب ردا ويكون متماعها في هذا الصدد غير قويم .

(لمن رقم ٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٦١/١/٢١ س ٢٠ ص ١٢٠)

## الفسرغ الثاني

### سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

٧٠٣ - سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي - إذا كان قد رفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية - بروتستو عدم الدفع لا يسقط حق اختيار الطريق الجنائي .

\* الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرغوة الا باعلان عريضتها اعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ومن ثم فإن بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .  
(ملن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ ص ٤٩٦)

٧٠٤ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي - ليس من النظام العام - سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

\* الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .  
(ملن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ ص ٤٩٦)  
(والملن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ ص ٤٩٤)

٧٠٥ - سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لاختباره الطريق المدني أولا - شرطه : وجوب اتخاذ موضوع الدعويين - مسرور لوقائع تتوافر فيها المفارقة بين موضوع الدعويين .

\* إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية الا بطلان عقد الإيجار الصادر من الطاعن الأول الطاعن الثاني بسبب صوريته فحضى لهم بذلك، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجناح الا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم ، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لان المدعين لجأوا الى القضاء المدني يكون على غير أساس .

(ملن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ ص ٩ ص ١١٤٨)

٧٠٦ - سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطرق الجنائية لاختياره الطريق المدني أولاً - شرطه : وجوب اتحاد موضوع الدعويين - صور لوقائع تتوافر فيها المغيرة بين موضوع الدعويين .

\* إذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ونحو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعويين .

(طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ١٩٤)

### الفرع الثالث

#### وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً

٧٠٧ - وجوب الفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الفصل بالبراءة في الدعوى الجنائية .

\* يقتضي على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل في التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .

(طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٧ ص ٥٩٦)

٧٠٨ - رفع الدعوى المدنية صحيحة تبعاً للدعوى الجنائية - وجوب الفصل فيها معاً بحكم واحد - إصدار المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحدها - ليس لها الحكم في الدعوى المدنية على استقلال زوال ولايتها في الفصل فيها - الأحوال المستثناة من ذلك : حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

\* الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بمعدن الحكم في الدعوى المدنية على استقلال زوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناءها

القانون ، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لأسبب من الأسباب الخاصة بها كالانقادم .

(لمن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ من ١٤٦)

واللمن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٢/٦/٤ ص ٨ من ١٠٦)

٧٠٩ - حالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية بمقولة أن الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - غير جائز .

\* استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق المبكئة ، ولا ينفى لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٢٥)

٧١٠ - صدور حكم بالبراءة يمس أساس الدعوى المدنية بها يقيد حرية التقاضي المدني - عدم جواز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .

\* حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز اصدار قرار باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية التقاضي المدني .

(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ٢٢٥)

٧١١ - رفع الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية - شرط احالتها الى المحكمة المدنية : أن تكون داخلة اصلا في اختصاص المحكمة الجنائية أي ناشئة عن الجريمة وأن تكون في حاجة الى تحقيق تكميلي يؤدي الى تلخيص الفصل الدعوى الجنائية .

\* عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن جريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام

العلم ٤. ومن ثم غنيت كُلتُ الدعوى المدنية قد اقيمت أصلاً على أساس جريمة التهديد التي رُفعت بها الدعوى غليس في وسع المحكمة — وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة — إلا أن تقضي برغضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الاحالة — كـ مفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكبلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/١٣ من ٨ ص ٤٨٦)

#### ٧١٢ — القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية — عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

✽ متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للتقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨ ص ٦٠٦)

#### ٧١٣ — حالات احالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها : من بينها المخارعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية — هذه الاحالة لا تعد فصلاً في الدعوى المدنية — المادة ٢٠٩ إجراءات .

✽ ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد ابتنى على إجراءات باطلة — ذلك بانهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية : وقرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم أعلام الوراثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الأعلام — إلا فكان على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها — ما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل في الدعوى المدنية ، وكل ما غفلته أنها استعملت حقها المخول لها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية — فحاليتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رآته من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل في الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ من ١١ ص ٩١٨)

٧١٤ — على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية للفصل في التعميصات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية — المادة ٣٠٩ إجراءات .

\* من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رغمت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعميصات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفصل فيها أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القبول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في ادعاء المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قبله له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن . (طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق ٠ جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ من ١٠٤٧)

#### الفرع الرابع

##### اعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه

٧١٥ — متى يعتبر المدعى المدني تاركاً لدعواه .

\* لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر تاركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه شخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة » وكان يبين من محضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحقوق المدنية وباقي الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة بالتأجيل لجلسة أخرى للاطلاع وصرحت بإعلان شهود نفي وفيها لم يحضر المدعى بالحقوق المدنية وسمعت المحكمة الشهود والمرافعة دون أن يطلب التهم اعتبار المدعى تاركاً لدعواه ، ثم أصدرت حكماً بالعقوبة والتعميصات في جلسة لاحقة ، لما كان ذلك وكان التهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحقوق المدنية



لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه غان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيها انتهى اليه من تلبيد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

(لمن رقم ٢١١٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١٧)

#### ٧١٦ - الحكم بالتعويض دون رد على طلب المتهم اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه - قصور .

\* اذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه - فانه يكون مشويا بالقصور .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٧/٢)

#### ٧١٧ - ثبوت أن المدعى أعلن للحضور للجلسة في محله المختار وعدم اعلانه لشخصه - عدم اعتباره تاركا دعواه - المادة ٢٦١ إجراءات.

\* متى ثلثت المحكمة « أن التثبت بالاوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا دعواه » ، فان هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضاءها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ من ٧ ص ١٠٤٩)

#### ٧١٨ - اشتراط المادة ٢٦١ إجراءات لاعتبار الدعوى متروكة أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة - ترك المرافعة من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا - عدم جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض .

\* ان المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على انه يعتبر تاركا للدعوى عدم حضور المدعى امام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيل عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة ، فقد اشترطت ان يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه

لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا كان ترك المرافعة بالصورة المنصوص عايتها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه امام محكمة الموضوع ، فليس له ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦ ص ٧٥٦  
(والطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٢)

#### ٧١٩ - متى يعتبر المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه .

\* من المقرر وفقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدعى بالحق المدني يعتبر تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور امام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط ان يكون قد أعلن لشخصه .  
(لمن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ من ١٨ ص ١٠٩٢)

#### ٧٢٠ - الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه - عدم جواز اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

\* لا يجوز للطاعن اثره الدفع باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه لأول مرة امام محكمة النقض ذلك ان هذا الدفع من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا .  
(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢ من ٢٠ ص ٢٢٢)

#### ٧٢١ - يحق ان يتنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه في اى حالة كانت عليها للدعوى - فاذا قضت المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم الابتدائي بما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية بالرغم من تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه اهلها يكون حكمها ميبيا .

\* نبيح المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية للمدعى بالحق المدني ان يترك دعواه في اية حالة كانت عليها الدعوى . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية ان المدعى بالحق المدني قرر بتنازله عن دعواه ومع ذلك قضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية ، فان الحكم

المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه .  
(لمن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧١/٢/٢٨ من ٢٢ من ٢٩٤)

٧٢٢ — ترك المدعى المدني دعواه — لا يؤثر في الدعوى الجنائية —  
بما دأبت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً —  
مثال في شيك بدون رصيد .

\* من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، وأن ترك المدعى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه وإثبات الحكم بهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بقرينة الطاعن من الجريئة بعد أن توافرت أركانها .  
(لمن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٥ من ٢٢ من ٢٧٤)

٧٢٣ — رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه — في محله  
إذا كان الطاعن لا يدعيان أنها أعلنا المدعى بالحقوق المدنية لحضور  
الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلاً عن عدم حضورهما تلك الجلسة  
ليطلباً اعتباره تاركاً لدعواه .

\* إذا كان الطاعن لا يدعيان أنها أعلنا المدعى بالحقوق المدنية  
لشخصه لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلاً عن أنها لم يحضرا  
أيضاً بتلك الجلسة ليطلباً اعتباره تاركاً لدعواه فإن قضاء الحكم الابتدائي  
المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه  
يكون في محله .  
(لمن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٠/٨ من ٢٢ من ٢٩٥)

٧٢٤ — اعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه بسبب تخلفه عن الحضور —  
يشترط فيه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام علر نقليه  
الحكمة — المادة ٢٦١ إجراءات — عدم جواز التمسك — لأول مرة أمام  
القض — باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه — علة ذلك : أنه يقضى  
تحقيقاً موضوعياً .

\* ان المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على أنه

« يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكلاء عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة » . فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يتسك بما يثيره في وجه طعنه ( من خطأ الحكم لعدم قضائه باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه ) أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ص ٢٢ من ١١٩٤)

٧٢٥ — شرط اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه لتخلفه عن الحضور — أن يكون قد أعلن لشخصه — المادة ٢٦١ اجراءات — لا محل للمدعى على انحكم عدم اجابة الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور — ما دام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه وانما يستند الى عليه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف .

\* من المقرر وفقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا ادعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه . ولما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية قد تخلف عن الحضور بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد طلب المدافع عن الطاعن الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية الا أن المحكمة لم تقض بهذا الطلب ، وكان الطاعن لا يدعى بأن طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن شخصيا بالحضور لتلك الجلسة وانما يقول أنه يعلم بها من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف ، فإن طلبه يكون في غير محله وظاهر البطالان ولا جناح على المحكمة اذا هي انتفتت من الرد عليه .

(لمن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ ص ٢٢ من ١٢٣٨)

٧٢٦ — انصاح المدعى بالحقوق المدنية عن اقتضائه كل حقوقه — اعتبار دعواه المدنية غير ذات موضوع .

\* لما كان ما انصحت عنه الجنى عليها من انتزاعها من زوجها

لطاقن كل حقوقها يعنى نزولها عن ادعتها بالحقوق المدنية ، فان الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

(طنن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٦/١٦ من ٢٥ من ١٩٦١)

**٧٢٧ — القضاء باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية —**  
استنادا الى تخلفه عن الحضور بالجلسة — عدم اتصال هذا القضاء بالحكم في الدعوى الجنائية — أثره — عدم قبول ما يثيره من اسباب في طعنه متعلقه بالدعوى الجنائية .

\* من المقرر أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعميمات المطلوبة تزيد على التصلب الذي يحكم به القاضي انجزى نهائيا وانطوى انحيب انذى شأب الحكم على أساس بالدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية على تخلفه عن الحضور بالجلسة رغم علمه بها ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالاسباب التي نبت عليها البراءة فانه لا تكون للطاعن صفة او مصلحة فيما يثيره في اسباب طعنه من اوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ويضحى بعماء في شأنها غير مقبول .

(طنن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/٢/١ من ٢٧ من ١٣٦١)

**٧٢٨ — اقامة المدعى بالحقوق المدنية — دعواه باعلان حديدت فيه الجلسة — كفايته لتحقيق علمه بهذه الجلسة — تخلفه عن حضورها بغير عذر — يعتبر تاركا لدعواه المدنية .**

\* من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور امام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط ان يكون قد اعلن لشخصه والحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لانظر الدعوى وهو ما تتوافر في الدعوى محل الطعن التي اتابها الطاعن باعلان بانه للمطعون ضدهم حدد فيه الجلسة التي تخلف عن حضورها .

(طنن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/٢/١ من ٢٧ من ١٣٦١)

٧٢٩ - ترك الدعوى المدنية - لا تأثير على الدعوى الجنائية -  
 سواء كان تحريكها بمعرفة القبلة العلية - أو المدعى بالحسب المدني -  
 المادة ٢٦٠ إجراءات - التنزل عن الشكوى - شموله الادعين الجنائية  
 والمدنية .

\* ان الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بعد ان قضى باعتبار المدعى  
 بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية مردود ، بان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر  
 - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى  
 الجنائية . يستوى في ذلك ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة  
 النيابة العامة او عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل أنه حتى في الجرائم التي  
 علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ، فان  
 تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك  
 الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لان ترك الدعوى  
 المدنية خلاف التنزل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو يوصفه  
 تنزلا عن إجراءات الدعوى المدنية يجب ان يقدر بقدره بحيث لا ينسحب  
 الى غيره من إجراءات الدعوة الجنائية ، ولان الترك هو محض اثر قانوني  
 يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا  
 يعمدها دلالتها كورقة تطوى على تعبير عن ارادة المجنى عليه في التقسم  
 بشكواه يكتفى لحل الدعوى الجنائية على متبعية سيرها وهداها باعبارها  
 صاحبة الولاية الاصلية عليها ، ومن ثم نظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق  
 المحكمة بل من واجبه الفصل فيها مادام انها قد قامت صحيحة ولم يتنازل  
 المجنى عليه عن شكواه ، لما كان ذلك ، فان ما يثيره المستأنف في هذا الصدد  
 يكون غير محيد .

(لمن رقم ١٤٩٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ من ٢٧ من ١٣٦٩)

٧٣٠ - ترك الدعوى وفقا لنص المادة ٢٦١ إجراءات - وجوب  
 تحقيقه موضوعيا - عدم جواز اثرته ايلم النقص .

\* لما كتبت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات اذ نصت على انه « يعتبر  
 تركا للدعوى عدم حضور المدعى ايلم المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه  
 لشخصه أو عدم ارساله وكيلًا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة »  
 فقد اشترطت ان يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه  
 بدون قيام عذر تقبله المحكمة ولذا فان ترك الدعوى بصورة المنصرم  
 عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا،

وإذا لم يتمسك الطاعن بما يشتره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ،  
فليس له أن يشتره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٢/١٧ من ٢٦ ص ١٤٧)

### الفروع الخامس

#### الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية

##### ٧٢١ - نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

\* أن انتفاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في  
المسئولية المدنية ، فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى  
المدنية .

(طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢)

##### ٧٢٢ - القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق - عدم انتفاء المسئولية المدنية حتما في هذه الحالة - جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطئ مستوجب للمسئولية المدنية .

\* القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق  
لا يؤدي حتما إلى انتفاء المسئولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه  
الواقعة عملاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعله بضمويض الضرر .

(طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٧ ص ٥٩٦)

##### ٧٢٣ - دعوى مدنية مرغوة تبعا للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به الدعوى الجنائية - التزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة .

\* يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية  
في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة بما دأبت لم تر  
أن الفصل في التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء  
تحقيق خاص ينبغي عليه تعطيل الفصل في الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٢٧ ص ٥٩٦)

٧٢٤ — الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة — وجسوب رفض طلب التعويض .

\* الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٢٧ ص ٨٨٦)

٧٢٥ — القضاء ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليه — عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية .

\* متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة التهم، وكلفت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تليعة للدعوى الجنائية السابقة لتضى فيها بالبراءة فإنه يمنع على المحكمة الجنائية ان تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التليعة بحالتها التي رخصت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يمين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ ص ٢٢١)

٧٣٦ — طلب المدعية التعويض عما لحقها من اضرار من جراء مصرع ابنها — استقرار المحكمة على ان الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم في الاصل — عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية .

\* اباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى حقوق المدنية الى المحكمة الجنائية متى كانت تليعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فلذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لطرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فان قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق لذتى عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذى استقرت فيه على ان انفعال الجنائى من هذه الناحية منعدم في الاصل — فالتقاضي المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ص ٢٨٨)



٧٢٧ — وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية — خطأ الحكم بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية بعدم استظهار عدم توافر ركن الخطأ — جواز أن يكون الفعل جنحة أو شبهة جنحة مدنية تجيز أن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه — مثال في قتل خطأ .

✽ الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية — غالفعل ولو لم يكن جريمة يعاقب عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبهة جنحة مدنية يصح أن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه — فإذا كلفت الدعوى المدنية قد رغمت على وجهها الصحيح ولكن الحكم المطعون فيه قد عرض لادلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تشتبب اليه وغرامة المجنى عليه ، فاته كان متعينا على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتمين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١١/١١/١٩٥٩ ص ١٠ من ٨٤٩)

٧٢٨ — إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبينة المنهم — وجوب اجباة آراء القضاة .

✽ لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبينة المنهم — لعدم ثبوت الواقعة — والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض إلا بلجاء آراء قضاة المحكمة — كما هو الشأن في الدعوى الجنائية — على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتعينة بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى — فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بلجاء آراء القضاة ، فاته يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتمين بذلك نقضه وتصحيحه بتلييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٧/١/١٩٦١ ص ١٢ من ١١٢)

## الفرع السادس

### سلطة المحكمة في تغيير أسس الدعوى المدنية

٧٣٩ — انعدام سلطة المحكمة من تلقاء نفسها في تغيير السبب الذي تقام عليه الدعوى المدنية أمامها .

\* إذا كانت الدعويان العمومية والمدنية قد رغبنا على المتهم على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذي وقع على عين المدعي بالحق المدني وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض ، واستقر النظر فيها على هذا الأساس طوال المحاكمة ، فإن المحكمة إذا داخها الشك في أن المتهم ضرب المجنى عليه ، ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى من سلطاتها أن تحاكمه عليها غير أنه لعدم ثبوت التهمة عليه ، وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المطالبة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار — فإنها تكون قد أصابت إذ لم يكن في وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به . ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعي عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعي عليه مسئولاً عن فعل غيره ، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها والا فإنها تكون قد تجاوزت سلطاتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٢/١)

٧٤٠ — التزام المحكمة الاستئنافية الأساس الذي أقام عليه المدعي دعواه وانعدام سلطاتها في تغيير سبب الدعوى من المسؤولية التقصيرية إلى المسؤولية القانونية الناشئة عن عقد الوكالة .

\* إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعي بالحق المدني رفع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنده ، أي على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جنحة فهم يمتنعى المادة ١٥١ من القانون المدني ملزمون بتعويض الضرر الذي أصابه وتضمنت بحكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية ، وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها من المدعي ، أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام عليه دعواه فلا تقضى له بالتعويض

الا اذا رأت ثبوت الافعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى . ولا يصح منها أن تحكم له على المتهمين بتضامنين بالتعويض على أساس آخر قوله المسؤولية اقتصورية الناشئة عن الاخلال بمقد الوكالة المبرم بين الطرفين ، وأن نعتيه بذلك من ولجب اثبت دعواه فانها أن غفلت تكون قد اخطأت بتغييرها في الحكم سبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس المسؤولية التقصيرية الى تعويضه على أساس المسؤولية القانونية ، وبفضلها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون الا في المسؤولية التقصيرية دون القانونية .

(لمن رقم ٥٤٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١)

#### ٧٤١ - دفع الدعوى المدنية على أساس المسؤولية التقصيرية يمنع المحكمة من القضاء بالتعويض على أساس المسؤولية التعاقدية .

\* ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسؤولية التقصيرية ، والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التعاقدية ، ان صح له ان يطلب ذلك امام المحكمة الجنائية ، فليس للمحكمة أن تتبرع من غناها غنيى الدعوى على سبب غير الذى رفعها صاحبها به ، فانها ان غفلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز في القانون .

(لمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٨)

#### ٧٤٢ - رفض الدعوى على أساس انعدام المسؤولية التقصيرية لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية من رفعها امام المحاكم المدنية بناء على المسؤولية التعاقدية .

\* ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت امام المحكمة الجنائية فان هذه المحكمة اذا انتزعت الى ان احد المتهمين هو وحده اذى قارف الجريمة المطلوب التعويض عنها ، وان المتهمين الآخرين : احدها لم يقع منه سوى تقصير في الواجبات التي يفرضها عليه العقد المبرم بينه ( مستخدم بينك التسليف ) وبين المدعى بالحقوق المدنية ( بنك التسليف ) ، والاخر لم يثبت وقوع اى تقصير منه - اذا انتهت الى ذلك فانه يكون متعينا عليها الا تقضى بالتعويض الا على من ثبتت عليه الجريمة ، وان تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين لان حكمها على التهم الذى خلف شروط العقد لا يكون الا على أساس المسؤولية التعاقدية ، وهو غير السبب المرفوعة به

الدعوى إليها ، وهذا لا يجوز في القانون . ولأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره مادام لم يثبت وقوع أى خطأ منه . أما القول بأن المحكمة كان عليها في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية بالنسبة لهذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا يرغبها فمردود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس انعدام المسؤولية التقصيرية فإن ذلك لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية ، وليس من شأنه أن يمنعه ، من رفعها أمام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسؤولية التقصيرية . (طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٢١)

٧٤٢ — رفع الدعوى المدنية على أساس مساهلة من رفعت عليه عن فعله الشخصى يمنع المحكمة من تلقاء نفسها من مساهلته عن فعل تابعه .  
\* المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره . ومقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر ، وخصوصاً إذا كان الخصم يعارض في ذلك . (طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧)

٧٤٤ — رفع الدعوى المدنية على أساس مساهلة من رفعت عليه عن فعله الشخصى يمنع المحكمة من تلقاء نفسها من مساهلته عن فعل تابعه .  
\* متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساهلة من رفعت عليه عن فعله الشخصى فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساهلته عن فعل تابعه ، والا فإنها تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

٧٤٥ — انتهاء المحكمة إلى عدم وقوع خطأ من التابع يوجب رفض دعوى التعويض المؤسسة على مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى نشأ عن خطأ تابعه .

\* إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن

للمقرر الذي نشأ عن خطأ تلعبه ، فحكمت المحكمة ببراءة التلعب وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيسا على خطئه هو ، فانها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تلتزم الأسس الذي أقيمت عليه الدعوى ، وكان يتمتع على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التلعب أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسؤولا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تلعبه .

(طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٧)

٧٤٦ — خطأ تغيير أسس الدعوى المدنية والقضاء بما لم يطلبه الخصوم — مثال .

\* إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بحضور الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على والده المجنى عليه، فإن المحكمة تكون قد غيرت أسس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها مخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعا بالتعويض منضامين ، فإنه يتمتع بنقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٢٤٦)

٧٤٧ — سبب الدعوى — هو الواقعة التي يستند منها المدعى حقه في طلب التعويض — المطالبة بالتعويض عن واقعة القتل الخطأ — والقضاء به عن الإصابات الخطأ — لخطأ الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة — عدم اعتباره تغييرا لسبب الدعوى .

\* من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستند منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم . وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئا عن فعل الإصابة في ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم

يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين الى ذات السبب وهو الفعل  
الضار اى الاصابة بما يكون معه النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ  
في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله .  
(طنن رقم ١٧٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ من ٤٤٧)

### الفروع السابع

#### استئناف الحكم في الدعوى المدنية

٧٤٨ — حق المدعى المدني في المرافعة امام المحكمة الاستئنافية لتأييد  
الحكم الصادر له بالتعويض ولو لم يستأنفه .

\* للمدعى بالحقوق المدنية ان يترافع امام المحكمة الاستئنافية لتأييد  
الحكم الصادر له بالتعويض وان لم يكن قد استأنفه . وذلك بغض النظر  
عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية او المدنية وله في هذه  
انسبيل ان يتعرض لجسيع الاسس التي تبرر طلباته . فلا يمنعه من ذلك  
ان يكون المتهم مسلماً بالبلغ الذي قضى به عليه ابتدائياً .  
(طنن رقم ١٧٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤٤/١٠/٢٠)

٧٤٩ — تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنياً عن فعل  
ضار واحد بقيمة المدعى به بتماجه — شرطه : ان ترفع الدعوى بهقتضى  
سبب واحد .

\* تقدر قيمة الدعوى ، اذا تعدد المدعون او المدعى عليهم ، بقيمة  
المدعى به بتماجه بغير التفتات الى نصيب كل منهم بشرط ان ترفع الدعوى  
بهقتضى سبب قانوني واحد فاذا طلب الجنى عليهما في جريمة ضرب ، مبلغ  
٥١ جنيهها تعويضاً عن هذا العمل الضار لهما يجوز استئناف الحكم الذي  
يصدر في دعوى التعويض هذه .  
(طنن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ من ٥٧)

٧٥٠ — حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدني في دعوى مدنية  
وقلمة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد عن التصاب النهائي الذي  
يحكم فيه القاضى الجزئى — استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المكور  
او طعنه فيه بطريق النقض غير جائز .

\* لا يجوز للمسئول عن الحق المدني ان يستأنف الحكم الصادر في

الدعوى المدنية المتعلقة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطلوب به لا يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/٤/٢ ج ٧ ص ٤٨٥)

٧٥١ - ليس للدعوى المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة - لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا - المادة ٤٠٢ إجراءات .

\* المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز للدعوى بالحق المدني ان يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/٤/١٦ ص ٧ ص ٥١١)

٧٥٢ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم - وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة - سريان حكم المادة ١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا .

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان حكم المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة انعالة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة انعالة أو لم تستأنفه .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٤٦)

٧٥٣ - الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها .

\* الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للحكمة

الاستثنائية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعيين وإن كانوا ناشئين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يخلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استثنائيا - أنها يشترط قيام هذا التلازم بين الدعيين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(طعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ ص ١٢٧)

٧٥٤ - معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ إجراءات - شموله البطلان الذي يلحق الإجراءات أو الحكم - حق استئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان مقصور على المتهم والتبليغ وحدهما - الاستئناف من المدعى المدني تأسيسا على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة التصلب - غير جائز - المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ إجراءات .

\* بينت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها للمتهم والتبليغ العامة رفع الاستئناف ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو التبليغ إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد غسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الإجراءات أو الحكم ويبين من نص المادة مسالفة الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم ، وخص المتهم والتبليغ العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تمويض يثل عن التصلب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانونا ولا يفر من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم ابداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجسواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لبعيه حق استئناف الحكم ابتداء .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ٢٠٤)

(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ ص ١٢٦)



٧٥٥ - شرط صحة استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية بغير تقيده بنصب معين : أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا .

\* يشترط لصحة استئناف المتهم للحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيده بنصب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتفريجه خمسمائة قرش وبإزالة بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون .  
(لمن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٥٧)

٧٥٦ - تقدير قيمة الدعوى المدنية دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .

\* إن دعوى التعويض عن الفعل الصادر تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .  
(لمن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٥٧)

٧٥٧ - اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق استئناف التليبة العلية - اقتصر استئناف المدعى المدني على الدعوى المدنية .

\* يقتصر اثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي هركما - لان اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف التليبة .

(لمن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٠ من ٢٠٤)

٧٥٨ - ليس للمدعى المدني صفة في الطعن على الحكم بالوجه المتعلقة بالدعوى الجنائية إلا عند تجاوز طلباته التصالب الذي يفصل فيه القاضى الجزئى نهائيا ومسألة التعيب الذي شل الحكم بحقوقه المدنية .

\* لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بالوجه المتعلقة بالدعوى الجنائية إلا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصب الذى يحكم به القاضى الجزئى نهائيا وتطوى التعيب الذى شل الحكم

على مجلس بالدعوى المدنية - فإذا كان استئناف المنهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بني على أن التمييزات المطلوبة تزيد عن الفصل الذي يحكم فيه القضي الجزئي نهائياً ، فلا مسفة للبدعي بالحقوق المدنية فيما يشره في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .  
(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ من ٨٢٤)

٧٥٩ - قبول المدعي المدني الحكم الاستثنائي برفض دعواه يحول دون تدخله أمام المحكمة الاستئنافية عند أعلاه الدعوى الجنائية إليها بناء على طعن النيابة العامة .

\* لا يستفيد المدعي بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن نقض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثلثي درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعي بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصلت له بذلك حجية الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى قبول تدخل المدعي بالحق المدني والحكم له بطئانه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيها قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ، فيتمسك بالفاؤه بالنسبة لها والقضاء برفضها .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ من ١٠١)

٧٦٠ - استئناف المدعي بالحقوق المدنية الدعوى وحده - سلطة المحكمة الاستئنافية في إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح - عدم تعيد المحكمة بوصف الواقعة المعطى لها من النيابة أو المدعي بالحق المدني ما دامت لم تسند لاعتهم أفعالا جديدة .

\* استئناف المدعي بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشا الفعل الضار المؤثم قمتونا - على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء التوقيعات النهائية في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه

ألى المتهم انمئالا جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تمنطيه النيابة او المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة ائلم المحكم الجنائية .

(طنن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٧٧)

#### ٧٦١ - استئناف الحكم في الدعوى المدنية - شرط قبيله .

\* متى كان اثبتت من مراجعة المفردات ان المدنية الاولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواها وان بقى المدعين وقد ادعوا بقرش صاغ على سبيل التمويض المؤقت لم يستأنفوا ايضا ذلك الحكم - وبأ كان لهم ان يستأنفوه - ويماد ذلك ان الدعوى المدنية لم تكن مطروحة ائلم المحكمة الاستئنافية . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد اخطأ في القانون خطأ يمييه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

(طنن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٣٠٠)

#### ٧٦٢ - شرط جواز الطعن في الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية - نطاقه من حيث طرق الطعن .

\* ان البين من استقراء نصوص الكواد ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ان يراد الشارع - بما نص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المذكور ، في باب الاستئناف - من ان شرط جواز الطعن في الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية ، من المدعى بالحقوق المدنية ، هو تجاوز التمويض المطالب به حد النصلب النهائي للقاضي الجزئى ، ولو وصف هذا التمويض بأنه مؤقت ، انما قد انصرف الى وضع قاعدة علمية تسرى على كافة طرق الطعن نيمتد أثرها الى الطعن بالنقض ، اذ لا يقتل ان يكون باب الطعن بالاستئناف في هذه الاحكام الصادرة من محكمة الجنج ، قد اوصفت ، لظنة النصلب ، في الوقت الذي يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، ومن ثم يكون المشرع قد سوى في ذلك بين الاحكام الصادرة من محكمة الجنج ومحكمة الجنليات في هذا الصدد ، اذ القول بغير ذلك يؤدى الى الغليرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر ، وهو ما يتقره منه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور ان يكون الحكم في الدعوى المدنية - الصادر من محكمة الجنج - غير جازر للطعن فيه بالنقض لظنة النصلب ، ويكون في الوقت ذاته قايلا لهذا الطعن - لجرد

صدوره من محكمة الجنليات ، رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توازناً . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام محكمة الجنليات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد ، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ، فإن طعنه بطريق النقض في الحكم القاضي برفض دعواه المدنية ، يكون غير جائز .

(لمن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ من ٦١)

٧٦٢ - **الطعن بالنقض** - من قبل المدعى المدني فيما يخص بالدعوى المدنية - في الحكم الصادر من محكمة الجنليات - شرطه : أن يجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنليات النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي - علة ذلك ؟ مثال .

\* يبين من استقراء نصوص المواد ٢٦٦ و ٢٨١ و ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن مراد الشارع - بما نص عليه في المادة ٤٠٣ سالفه الذكر في باب الاستئناف - من أن شرط جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية ، من المدعى بالحقوق المدنية ، هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، قد انصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن غيرمتعد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يتقبل أن يكون في الوقت الذي أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقلّة النصاب أن يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض ، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنليات إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى المخالفة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير ما مبرر وهو ما ينتزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنب غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلّة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنليات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توازناً . ولما كان ذلك وكان الطاعن - في دعواه المدنية أمام محكمة الجنليات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(لمن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٢ من ٥٢)

٧٦٤ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض - شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي - ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .

\* تنص المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « تتبع إنام محكمة الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجناح والخلفيات بما لم ينص على خلاف ذلك » ولما كتبت المادة ٤٠٢ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرغوة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً، وكانت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٢ ج ٥٢)

٧٦٥ - محاكمة جنالية - ادعاء بالحق المدني - عدم جواز استئناف الحكم بالحق المدني - صدوره من محكمة الاستئناف - نفس الأثر بالنسبة للطعن بطريق النقض .

\* لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر برغض الدعوى المدنية في الادعاء ببلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت - أن يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن استأنف المتهم الأحكام الابتدائية الذي قضى بالإدانة والتعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ المدعى حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف والقول بغير ذلك ويجوز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة في القضية الواحدة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير - في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزوجه التعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة - أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى - إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثانية درجة برغض الدعوى المدنية أن يطعن على الحكم بطريق النقض ، وبذلك يباح للمدعى - يحرم منه المسئول - من حق الطعن على الحكم الصادر في

الدعوى الجنائية بطريق النقض ، في حين ان القانون قد سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لايهما ان يستأنفنه — ولو اخطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويله اذا كانت التعميمات المطلوبة في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير جائز ويتمين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٥٧)

٧٦٦ — عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر ضده — اذا كان ما طلقه من تعويض لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي — ولو كان التعويض المطالب به مؤقتا ، او كان الحكم قد اخطأ في تطبيق القانون او تأويله .

\* ان المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى احكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ، ما دامت فيه نصوص خاصة بها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاتها اجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها اذا كانت التعميمات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، ومن ثم فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر ضده ، متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو شل الحكم خطأ في تطبيق القانون لو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تنص ولو وصفت التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٠ ص ٢٥ من ٥٨٩)

٧٦٧ — عدم جواز استئناف الحكم في الدعوى المدنية من المدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها متى كان التعويض المطالب به في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي — عدم جواز استئناف الحكم — يستأنف عدم جواز الطعن فيه بالنقض — اساس ذلك .

\* لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية اجازت

للدعوى بالحقوق المدنية والمسئول منها استئناف الاحكام المادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — غيا يختص بالحقوق المدنية وحدها — اذا كتلت التعميضاات المطالب بها تريد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . فلا يجوز للدعوى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعمييض المطالب به لا يجاوز النصاب الانتهايى للقاضى الجزئى ، ولو شلب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث ينطلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب اولى الطعن بطريق النقض ، اذ لا يمتل أن يكون المشرع قد اقبل باب الاستئناف فى هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض .

(طعن رقم ١٥٤١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ ص ٢٧ ح ٨٠)

#### ٧١٨ — استئناف المدعى بالحقوق المدنية — قاصر على الدعوى المدنية .

\* من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر اثره على الدعوى المدنية ولا يعمدها الى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذى حركها — لان اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة والمتهم .

(طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ ص ٢٧ ح ١٢٩)

#### ٧١٩ — الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية — يوجب على المحكمة الاستئنافية اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة الفصل فى موضوعها — اساس ذلك .

\* اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت فى الاستئناف المرفوع اليها من الطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » عن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة استنادا الى قضائها بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى ، وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلا مبتدأ بالزام الطاعن التعمييض ، مع أنه كان من المتيين عليها أن تقضى بالقضاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تنوت احدى درجتى التقاضى على المتهم ، وذلك طبقا لنص المادة ٢/٤١٩ من قانون

الاجراءات الجنائية ، تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، ومن ثم يتمتع  
نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والنقض في موضوع الاستئناف بإلغاء  
الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوع  
الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ ص ٢٧ ص ١٥٢)

٧٧٠ - استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية - سلطة المحكمة  
الاستئنافية - عدم تقيدها بحكم اول درجة - أساس ذلك .

\* ان المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للدعوى  
بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات  
والجناح فيها يختص بحقوقه المدنية وحدها أن كانت التعويضات المطلوبة  
ترتد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه في ذلك  
قائم لانه مستقل عن حق التلياة العلية وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب  
ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر  
الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من  
جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة  
في ذلك بقضاء محكمة اول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى  
الجنائية قد حاز قوة الامر المقضى ، لان الدعويين - الجنائية والمدنية -  
وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في كل منهما يخلف  
عنه في الاخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ ص ٢٨ ص ٢٥١)

٧٧١ - المستول عن الحقوق المدنية - حقه في الطعن على الحكم  
الصادر ضده .

\* تجيز المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية للمستول عن  
الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيها يختص  
بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة ترتد على النصاب الذي  
يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق  
التلياة العلية وعن حق المتهم لا يقيده الا للنصاب .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٢٩ ص ٣١٥)



### ٧٧٢ — طرح الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية — نطاقه .

\* من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، ومن ثم غايته لم يكن هناك ثمة وجه لاصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المثلث في الفعل الجنائي المسند للمتهم فلا تريب على المحكمة أن هي أطرحت هذا الطلب لانقضاء ما يبرره .  
(طنن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٢٦ خ ٣١٥)

### ٧٧٣ — الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية — من المدعى بالحقوق المدني والمسئول عنه — غير جائز — أساس ذلك ؟

\* لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجاءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا بما يتعلق بحقوقها المدنية » مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاتعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون — إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول إلى محكمة إعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضاً — لا يكون مقبولا . لما كل ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمها على عناصر نتائجها ، وكان البين من محتويات الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن خلص إلى أن الطاعن هو الموقوف الأصلي للبناء — عرض لدفاعه بانقضاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه وأطرجه استنادا إلى أن المحكمة لم تظهر لصحة ما ادعاه من أنه عهد بعملية البناء لموقوف من الباطن وإنما لم تعول على الإقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يستلذه دليل في الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى الفساد في الاستدلال ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكوين عقيدتها فيها فلا وجه لمصالحتها في ذلك بما أن أثبت الحكم بأثلة متقنة تيلم علاقة التبعية وترتب عليها مساندة الطاعن عن أعمال متبعة غير المشروعة .

(طنن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ ص ٢٦ خ ٢٤٩)

٧٧٤ — لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله أو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، كما لا يجوز — من باب أولى — الطعن في هذه الحال بطريق النقض طالما قد انطلق بلب الطعن بطريق الاستئناف . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد صدر ضده من محكمة الدرجة الثانية بعد ما استأنف المتهم الحكم الابتدائي القاضي بالادانة والتعويض .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٣٩/١/٤ من ٢٠ من ١٥)

٧٧٥ — لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي .

\* تنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتسبع في الفصل في الدعوى التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية مما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطبوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث ينطلق بلب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طلبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهازي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فله لا يجوز لها الطعن

بالتنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون للحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثلثي درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقسوق المدنية حقاً في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى ائضح عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١ ص ٣٠ ص ١٣٦)

٧٧٦ - سريان حكم المادة ١١٧ إجراءات - على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدني دعواه المدنية المرفوضة - أثره - عدم جواز الفاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بجمع الآراء .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفها ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فغته لا يجوز الفاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض إلا بجمع آراء قضاء المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ص ٣٠ ص ٢١٠)

٧٧٧ - انفلاق باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى بالحق المدني - أثره : عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض وأو قضى فيها استئنافياً بالرفض بناء على طعن المتهم في الحكم القاضي بالإدانة والتعويض - أساس ذلك ؟

\* من المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض - لما كان ذلك - وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طلبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فغته لا يجوز لها الطعن بالنقض في

الحكم الصادر برفض دعاها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثأنى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدأى الذى قضى بالإدانة والتمويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشأ للدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف — لما كل ما تقدم — فلن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ فى جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ من ٢٠ من ٢٧٥)

٧٧٨ — عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى كان التمييز المطلوب لا يزيد عن النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى — ولو شأب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله — وتو كان التمييز مؤقأ .

✽ تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ينبغ فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والإحكام وطرق الطعن فيها ما دأبت فيه نصوص خاصة بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٢ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيها يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التمييزات المطلوبة تزد على النصاب الذى يحكم به القاضى الجزئى نهائيا فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التمييز المطلوب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ولو شأب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله وهذه القاعدة تسمى ولو وصف التمييز المطلوب به بأنه مؤقت .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ فى جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ من ٢٠ من ٢٧٥)

### الفصل الثالث

#### المسئولية عن الاعمال الشخصية

##### الفرع الاول

##### عناصر المسئولية

٧٧٩ - ثبت ارتكاب المتهم للجريمة كاف للحكم بالتعويض للمضروب  
بغير حاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* لا حاجة للحكم بالتعويض للمدعين بالحق المدنى بسبب قتل  
مورثهم الى ذكر أى سبب آخر غير تقرير واقعة القتل وثبوتها على المتهم  
المحكوم عليه بهذا التعويض .

(لمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢ في جلسة ١٩٢٧/١٠/٢٤)

٧٨٠ - ثبت ارتكاب المتهم للجريمة كاف للحكم بالتعويض للمضروب  
بغير حاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* يكفى ان تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لمنزل المجنى عليه  
والفرزوع في سرقة مواشيه منه بالاكراه ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض  
المجنى عليه مدنيا . وهى ليست بعد هذا الاثبات بحاجة الى النص صراحة  
على علة الحكم بالتعويض .

(لمن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢ في جلسة ١٩٢٧/١١/٢٠)

٧٨١ - ثبت ارتكاب المتهم للجريمة كاف للحكم بالتعويض للمضروب .

\* يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحكم  
الاثانة المحكوم عليه في الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(لمن رقم ١٤٢٥ لسنة ٧ في جلسة ١٩٢٧/١٠/١٨)

٧٨٢ - ثبت وقوع الخطأ او التقصير يوجب على من ارتكبه ضمان

الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها .

\* اذا كانت الواقعة حسبا لوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها

ما يبعد أن الحادث كان — كما انتهت إليه المحكمة — نتيجة قوة قاهرة ؛  
 أو أن ارداء المتهم وقت وقوعه منه كانت منعدمة متلاشية ، بل تفيد أن المتهم  
 انما ارتكب ما ارتكبه مريدا مختارا بعد أن وازن بين امرين : القضاء على  
 حياة النعلاّم الذي اعتترض سيارته عند مغترق الطرّق أو الصمود بالسيارة  
 على اغريز انشراح حيث وقعت الواقعة ، فهذا الفعل أدنى الى أن يوصف  
 في القانون بأنه من قبيل افعال الضرورة التي تحدث عنها قانون العقوبات  
 في المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن  
 يتمسك بها . وهذه الشروط ، لتعلقها بالمسألة الجنائية ، لا تأثير لها في  
 المسألة المدنية التي مناطها دائما الخطأ . انتهى ثبت وقوع الخطأ أو التقصير  
 فقد حق على من ارتكبه ضمن انضرر الناشئ عنه ولو كانت فاعله من  
 النوجه الجنائية لا عقاب عليها وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة  
 لا يتسبب بحال مع ما قصد تفاديه ، بل كان بالبدلعة أهم منه شأنًا وأجل  
 خطرا وأكبر قيمة ، فإن التعويض يكون واجبا اذا ما لحق للضرر ضرر .  
 وذلك على أساس توافر الخطأ في الموازنة ، وقت قيلم حالة الضرورة ،  
 بين الضررين لارتكاب أخفهما .

(لمن رقم ١٩٠٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٣١١/١١/١٧)

٧٨٣ — ادانة المتهم لتسببه في قتل المجنى عليه يتضمن بذاته حصول  
 الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه .

\* ما دامت المحكمة قد ادانت المتهم في أنه تسبب في قتل المجنى عليه  
 فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض  
 عنه . وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان الضرر  
 بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية فإن المحكمة تقضى بما تراه مناسبا  
 وفقا لما تبينه من مختلف عناصر الدعوى ، ومتى استقرت على مبلغ  
 معين فلا تقبل مناقشتها فيه أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١)

٧٨٤ — كفاية اثبات الحكم لدى قضائه بالتعويض أن الفعل الذي  
 رفعت به الدعوى على المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه .

\* أن بيان واقعة الدعوى في الحكم لا يكون لازما الا في حالة الحكم  
 بالإدانة فقط ، كما هو واضح في نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق

الجنائيات . أما عند الحكم بالتعويض فيكفي أن يثبت الحكم أن الفعل الذي رُغمت به الدعوى على المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه ، ولو كان هذا الفعل في ذاته لا تتكون به جريمة مستوجبة للعقاب . وإن كان الحكم المطعون فيه حين قضي للدعوى المدنية بالتعويض لم يبين الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى بياناً كافياً ، ولكنه أثبت أن الطاعن تعرض للدعوى في العقار المحكوم له به بعد أن سلم إليه بمحضر تسليم رسمي وأنه حرره من الانتفاع به ، فإن خلوه من بيان الواقعة لا يترتب عليه بطلانه فيما يتعلق بالدعوى المدنية . لأن المحكمة الجنائية من حقها ، طبقاً للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات أن تحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة متى كان الفعل المسند إلى المتهم قد نشأت عنه جرح أو شبه جرح مدني، ولأن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب يكفي في تبرير التعويض الذي قضى به .  
(طعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٢ في جلسة ١٨/١٠/١٩٤٢)

**٧٨٥ - ثبوت وقوع الخطأ أو التقصير يوجب على من ارتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها .**

\* يكفي لحكم بالتعويض أن يثبت للمحكمة أن الفعل الذي وقع من المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه ولو ظهر أنه في ذاته لا يكون جريمة مستوجبة للعقاب . ومتى أثبتت المحكمة ذلك في حكمها فلا يكون سليماً ولو كان خالياً من بيان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالعقوبة ، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات .

(طعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ١٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢)

**٧٨٦ - ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة كافٍ للحكم بالتعويض بالضرر بغير حاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .**

\* إذا تحدثت المحكمة عن التعويض المطلوب للمجنى عليه من المتهمين بقولها أنها « ترى أن الطلب في محله نظراً لما أصاب المجنى عليه من الأضرار » فإن هذا ، إضافة إلى الأساليب التي لوردها الحكم لثبوت الجريمة على المتهم ، يكفي لتبرير الحكم عليه بالتعويض . إذ ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهم تصدى على المجنى عليه بالضرب وإن ما وقع منه قد نشأت عنه عاهة مستتية فلا يكون له أن يطعن في هذا

الحكم بحجة انه لم يبين الضرر الذى ترتب عليه التعويض ، اذ لا شك فى ان التمدي بالضرب ، وبالضرب الذى نشأت عنه عاهة ، ينطوى فيه الضرر الذى استوجب الحكم بالتعويض .

(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/١٥)

**٧٨٧ - ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة كلف للحكم بالتعويض المضرور بغير حاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .**

\* اذا كلفت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحق الدنى بالتعويض المؤقت الذى طيه ليكون نواة للتعويض الكلى الذى سيطلب به ، باتية ذلك على ما ثبت لها من ان المحكوم عليه هو الذى ضربه وحدث ما به من اصابات ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . اما بيان الضرر فانها يستوجب التعويض الذى قد يطلب به فيما بعد . وهذا يكون على المحكمة التى ترفع املها الدعوى به .

(طعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

**٧٨٨ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير وقائع دعوى التعويض عن جريمة الزنا .**

\* اذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وظرونها ان المدعى بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجته المطلقة طلاقا رجسيا تعويضا ما عن واقعة الزنا التى اتهمها بها ورفضت بها الدعوى عليها . على اساس انه هو الذى بتصرفاته معها بعد الطلاق الذى لوقعه عليها قد كشف عن قصده الاكيد فى الانفصال عنها نهائيا واطلقها من قيود الزوجية واقالها من كل تبعاتها ، فان تقرير المحكمة ذلك هو فى حدود سلطتها فى تقدير وقائع الدعوى . واذا كان ما اورفته فى حكمها مما استخلصت منه ذلك مؤديا اليه ومسوفا لما قضت به من رفض دعوى التعويض بغض النظر عن نوع الطلاق الذى وقع وآثره القانونى اذ النتيجة واحدة ولو كان الطلاق لم يحصل فان المجادلة فى هذا الصدد لا تقبل ابله محكمة النقض ما دلم البحث مقصورا على التعويض .

(طعن رقم ٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١١)



٧٨٩ — اعتبار أسباب البراءة لعدم ثبوت الفعل من التهم أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .

\* إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض . أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحلته أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

(لمن رقم ١١٢٨ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٤٥/١٠/٨)

٧٩٠ — صحة الحكم بالتعويض إذا اعتبر أن مخضر الصلح بين المتهم والمجنى عليه لم تراعى فيه النتيجة التي انتهت إليها الاعتداء ما دام المتهم لم يتعرض لمخضر الصلح لنفى المسؤولية .

\* إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتسكك أمام المحكمة في طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بانتفاء مسؤوليته الجنائية على أساس عدم اعتدائه على المجنى عليه ولم يتعرض للصلح الذي تم بينه وبين المجنى عليه ، وكان هذا الطرح يصح أن يقال عنه أنه لم تراعى فيه النتيجة التي انتهت إليها الاعتداء ، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح المدعى كذلك ، ولا يصح تعيينه من هذه الناحية .

(لمن رقم ١٢٢٥ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥)

٧٩١ — تحدث الحكم بالتعويض عن وقوع السب وتوافر الضرر كافا لسلامته دون حاجة لذكر الفاظ السب .

\* يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وتوافر الضرر ، وأن غلذا أغفل الحكم بالتعويض في دعوى سب ذكر الفاظ السب لذلك لا يقدح في سلامته .

(لمن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٩/٢/٢)

٧٩٢ — مطالبة أخت المجنى عليها بالتعويض عما أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء على أختها وانكار التهمة لهذه العلاقة لا تقتضي لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير لحيثياتها في التعويض .

\* إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد تدخلت في الدعوى لطلب

التهمة بتعويض الضرر الذي أصابها من جراء الاعتداء على اختها ، وكانت التهمة قد تالت أنها لا تسلم بأن المدعية أخت المجنى عليها ، فلحكم بالتعويض على أساس ما ثبت للحكمة من أن المدعية أخت المجنى عليها وإنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على اختها لا يكون مخالفا للقانون . لها قول التهمة ذلك فلا مأس له بسفة الخصوم إذ علاقة المدعية بالمجنى عليها لا تطلق لها بصييم طلب التعويض الا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير احقيتها في التعويض .

(لمن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٤٩/١/١٨)

**٧٩٢ - التزام المستأجر الجديد بتعويض المستأجر القديم اذا طرده باقوة .**

\* من المقرر في القانون انه ليس للمستأجر الجديد أن يطرد المستأجر القديم بالقوة من العقار المؤجر وليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة الا بالتراضي أو شغذا لحكم قضائي . وإن غاذا قضى الحكم على المستأجر الجديد بالتعويض للمستأجر القديم باعتباره صاحب اليد على الأرض التي كفت لا تزال مشغولة بزرعه الذي كان قائما بحصله على أساس الضرر الناشئ عن مخالفة القانون باعتداء المستأجر الجديد عليه لا يكون قد أخطأ في شيء .

(لمن رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/٢/١٢)

**٧٩٤ - اعتبار اسباب البراءة لعدم ثبوت وقوع الفعل من المجرم اسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .**

\* اذا كان الحكم الابتدائي قد أسس براءة المتهم من التزوير ورفض ادعوى المدنية قبله على أن الأدلة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت انهمه ، وكانت الاسباب التي استند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى اليها ، فإن تأكيد الحكمة الاستثنائية هذا الحكم لاسبابه يتضمن بذاته الرد على دفاع المدعي بالحقوق المدنية في صدد توغر الضرر ، ولا يكون ثمة محل للتمي عليه في هذا الشأن ، إذ لن ما قل به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير يكفى وحده لسلامة ما قضى به من البراءة ورفض لدعوى المدنية .

(لمن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٦)

٧٩٥ - وجوب القضاء برغض الدعوى المدنية متى أسست المحكمة حكمها ببراءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة .

\* متى كلفت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرجوعة عنها الدعوى العمومية فله يكون صحيحا في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برغض الدعوى المدنية قبله .  
(ملن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/١/١)

٧٩٦ - اعتبار اسباب البراءة لعدم ثبوت وقوع الفعل من المتهم اسبابا للحكم برغض دعوى انتعويض .

\* متى كلفت الاسباب التي لوردتها المحكمة للحكم بالبراءة بخبرة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرجوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فان هذه الاسباب بذاتها تكون في هذه الحالة اسبابا للحكم برغض دعوى التعويض ، ولا يعاب على الحكم انه لم يرد اسبابا لرغض دعوى التعويض .

(ملن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٧٩٧ - ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة كلف للحكم بالتعويض المضرور بغير حاجة الى التص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* اذا اثبتت المحكمة بالدلة الساتفة اعتداء المدعى عليهم اعضاها على سلطة وتوظيفهم ، وهم من رجال البوليس ، على المدعين بالضرب والسب والايذاء الذي اخل بشرفهما ، وكان ذلك بذاته يتضمن حصول الضرر بان وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنس على الحكم انه لم يبين عناصر التعويض ، واذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبا تراء مناسبا وفق ما تتيحه من عناصر الدعوى فله لا يقبل للنس على الحكم انه لم يبين أسس التقدير .

(ملن رقم ٨٧١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢)

٧٩٨ - ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة كلف للحكم بالتعويض

للمضرور بغير حاجة الى التص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* يكفي في القضاء بالتعويض ان يكون مستغلا من الحكم انه مخالف المبدأ الضار الذي اثبت الحكم وقوعه من المتهم .

(ملن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥١/١١/١٩)

٧٩٩ - عدم اشتراط وجود عاهة او اصابة بالمجنى عليه لثبوت حقه في التعويض .

\* اذا كتلت المحكمة قد حجبت نفسها عن اعمال سلطتها في تقدير التعويض بكلل حريتها في تقدير ادلة الدعوى وتحقيق تلك الادلة بمقولة انه لم يثبت بدليل رسمي ان هناك عاهة او اصابة مع ان ذلك الدليل الذي لاشتربت وجوده ليس بلازم قانونا ، فان حكمها يكون معيبا راجعا نقضه .  
(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٨/١٠/١٩٥٤)

٨٠٠ - تقدير ثبوت الضرر او عدم ثبوته موضوعي .

\* اذا كتلت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد اسست قضائها في ذلك على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية ، فلا يعقب عليها .  
(طعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٤ في جلسة ٢٢/١١/١٩٥٤)

٨٠١ - عدم مسائلة المتهم مبنيا عن الضربة التي احدثت الوفاة لا يمنع من مسؤليته عن الضربة الاخرى التي ثبتت في حقه اخذا بالتسلسل المتيقن .

\* ان اساس المسؤولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية . فاذا كانت المحكمة لم تر مسائلة المتهمين مبنيا عن الضربة التي احدثت الوفاة والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فان مسؤوليتهما مقرر قبل المجنى عليه نفسه عن الضرر المادي الذي اصابه من الضربة الاخرى التي ثبتت في حقهما اخذا بالتقدير المتيقن .  
(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٣/١٢/١٩٥٤)

٨٠٢ - ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة كاف للحكم بالتعويض للضرر بشرط حاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* اذا كان الحكم قد اقام الزام التهمة بالتعويض على اساس ثبوت مسؤوليتها الجنائية ، فلا يؤثر في سلامته ان يكون قد سبق اسببا اخرى

لمسئولية المتهمه بنينا على اساس الخطأ المفترض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدني .

(طن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

٨٠٣ - ثبوت ارتكاب المتهم الجريمة كلف للحكم بالتعويض المشروط بقدر حاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

\* يكفي لسلامة الحكم بالتعويض ان يتحدث عن وقوع النقص وحصول الضرر دون حاجة الى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا .

(طن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

٨٠٤ - مسؤولية الاطباء والجراحين والصيادلة - الخطأ الطبي - متى يتوافر ؟ مثال .

\* اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد اثبت خطأ المتهم الاول ( صيدلي ) غيبا قاله : من أنه حضر « محلول البوتوكالين » كخدر موضعي بنسبة ١٪ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طبيا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب اليه تحضير « نوجوكالين » بنسبة ١٪ فكان يجب عليه ان يحضر البوتوكالين بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١٠٠٠/١ او ٨٠٠/١ ولا يعفيه من المسؤولية قوله ان رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طالما انه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون انه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب انه موظف مختص بتحضير الادوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن انه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه ان يتصل بنقوى الشان في المصلحة التي يتبعها او الاستمارة في ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها « كالفارماكوبيا » ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يتتطاسبه ان يتأكد من التسبب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن انه لم ينبه المتهم الثاني وغيره من الاطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعمل به عن « النوجوكالين » فان ما اثبتته للحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لحمل مسؤوليته جنائيا ومدنيا .

(طن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

٨٠٥ - تجاوز حدوثهم الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته .

\* متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فانه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون .

(لمن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ من ١٠ ص ٤١٥)

### الفصل الثاني

#### التضامن في المسؤولية

٨٠٦ - معاقبة كل من المتهمين على ما وقع منه بالذات لا يمنع من القضاء عليهم متضامنين بالتعويض ما دامت أراقتهم قد اتحدت على ضرب المجنى عليه .

\* إذا عاقبت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات فلا ذلك لا يمنعنا قانونا من أن نقضى على المتهمين متضامنين فيما طلبهم به المجنى عليه من التعويض المدني ما داموا جميعا قد ضربوه في وقت واحد واتحدت أراقتهم في ذلك الوقت على ضربه .

(لمن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١١/٢٠)

٨٠٧ - معنى التضامن في التعويض .

\* التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهم وإنما معناه مساواتهما في أن المقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به ، فلا مخالفة للقانون في أن تحكم المحكمة بالزام المتهمين بالتعويض متضامنين ولو كان أحدهما لم يشترك في تهمة الضرب الذي إفضى إلى الموت بل كان ما أسند إليه هو أحداث جرح عصى لا علاقة له بالموت ما دام هذان المتهمان قد اتحدت فكرتهما في الاعتداء على المجنى عليه وما دام بين الجنحة النسوية لأحدهما ( وهي أحداث الجرح للعصى ) والجنبة النسوية للآخر ( الضرب النفسى إلى الموت ) ارتباطا وثيقا لحصولهما في زمن واحد ومكان واحد ولفكرة واحدة .

(لمن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٥/٢٨)

### ٨٠٨ - مبنى المسؤولية التضامنية .

\* إذا أقبلت التلبية العمومية على متهمين بأنهم مع غيرهم ضربوا الجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب لغى إلى موته فهين الحكم أن الذي ثبتت للمحكمة هو أن الذين ضربوا الجنى عليه هم هؤلاء المتهمون وأنهم احدثوا به الإصابات المتعددة التي أثبتتها الكشف الطبي ومن بينها الضربة الواحدة التي أضحت إلى موته وأنه لم يعرف بطريقة خاطئة من هؤلاء المتهمين هو الذي احدثها فاعف عنهم من مسؤولية الضرب الذي سبب الوفاة وأخذتهم بالقدر المتيقن من الضرب الذي وقع منهم فحكمت عليهم بأقصى العقوبة المبينة بالمادة ٢٠٥ ع وبإلزامهم بأن يدفعوا لورثة الجنى عليه تعويضا فالذى يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة التي احدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لاحظت أن هذه الضربة كلفت احدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الإيذاء الذي اتحدت أرائهم على إيقاعه بالمجنى عليه فتضمت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة التي كانت نتيجة لهذا الإيذاء وهذا الذى فعلته المحكمة صواب فانه إذا كان لم يتيسر لواحدة المتهمين بالمادة ٢٠٠ ع غاته لا مانع من اعتبارهم مسئولين متنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى .  
(لمن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٣٢٥/١٢/٢٢)

### ٨٠٩ - معنى طلب التعويض من المتهمين بالتضامن .

\* إذا طلب الجنى عليه تعويضا من المتهمين متضامنين فمعنى ذلك أنه يطالب كلا منهم ببيلغ التعويض فإذا كان المتهمون أربعة ، وطلب الجنى عليه الحكم له عليهم ببيلغ ثلثائة جنيه بالتضامن على سبيل التعويض ، فبرات المحكمة ثلاثة منهم وتضمت على المتهم الذى ادعته ببيلغ ١٥٠ جنيها على أساس أنه هو وحده الذى احدث العاهة المستتدبة بالمجنى عليه فلا مخالفة للتتون في ذلك .

(لمن رقم ٤٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٣٢٨/١/١٧)

### ٨١٠ - مبنى المسؤولية التضامنية العينية .

\* متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطبيق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فاتهم جميعا يكونون مسئولين متضامين متنيا عما أصاب الجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعا أو من أى واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية

تلبهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه — في الأصل — المسؤولية الجنائية عن غير فعل الغير . أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطبيق الإرادات — ولو فجأة بغير تدبير سابق — على الأيذاء بفعل غير مشروع . فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتلتقي إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه . ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضاربين ، وبين الضاربين وغير الضاربين ، في المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تصمم جميعا .

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/٥/٨)

#### ٨١١ — مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* أن المسؤولية التضامنية يكفى فيها مجرد تطلبق الإرادات من المدعى عليهم ، ولو فجأة ، على الإضرار بالمدعى . فهي تعم جميع من اشتركوا في إيقاع الأذى بالجنى عايه لاقتراضهم فعلا غير مشروع ولاتحاد إرادتهم في ذلك بغض النظر عن نتيجة ما وقع من كل منهم وعن الجريمة التي تتكون منه .

(طعن رقم ٢٦٦ لسنة ١٠ في جلسة ١٩٤٠/١/٨)

#### ٨١٢ — حق المحكوم عليه بالتضامن في الرجوع على زملائه المحكوم عليهم كل بقدر حصته فيما حكم به .

\* أن تقرير مسؤولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادبه أثناء خدمته إنما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالمخادم لا يستفيد منه . وإن كان المخدم لم يقع منه أي خطأ فله بالتسوية أن عدا المجنى عليه لا يكون مسؤولا عن شيء فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه الجنى عليه أن يطالب بتحويل خاضع هو والمتهمين معه ، إلزام هو بدفعه تنفيذاً للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم على أن يدفع الخادم — لأنه هو المتسبب في الحكم عليه بالتعويض كل ما ألزم هو بدفعه عنه وإن يؤدي كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ إجاز له أن يطالب بتعويض أي شخص يختاره من تسببوا فيه . أما فيما يخص بعلاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من



قام منهم بنفع المبلغ المحكوم به فيضرون يكون له ان يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .

(ملن رقم ١٠٧٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١١)

#### ٨١٢ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كان الثابت بالحكم ان المتهمين وقت ان اعتدى كل منهما بالضرب على المجنى عليه كانوا في مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما ، وكان كل منهما متتويا الاعتداء على المجنى عليه وفريقه على اثر نزاع نشأ بين بعض افراد الفريقين ، وتنفيذا لذلك ضربا المجنى عليه ، فان كلا منهما يكون مسؤولا قبله عن تكميض الضرر كله ، ما احدثه هو وما احدثه زميله - ذلك لان ارتكاب كل منهما فعلته في حفرة الآخر المتحد معه في القصد انما كان بناء على وجود زميله على مرأى منه وتوافقه معه على فكرة واحدة هي اذاء المجنى عليه مما شجعه وشد ازره وبمث في نفسه الاقتدام على فعلته ، الامر الذي يقتضى اعتبار كل منهما مسؤولا عن نتيجة ما وقع على المجنى عليه لما بآثره هو وبآثره زميله من الاعتداء الذي لم يكن ليقع اولا تآزرهما .

(ملن رقم ١٦٢٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٨/٢٦)

#### ٨١٤ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كان الثابت بالحكم ان المتهمين وفريقهما حضروا معا لمحل الحادثة وكان كل واحد منهم عاقدا النية على الاعتداء على فريق المجنى عليه بسبب مضاربة سابقة وقعت بين افراد الفريقين ، وتنفيذا لهذا الغرض ضرب كل من المتهمين ، بحضور الآخر وعلى مرأى منه ، المجنى عليه المذكور فحدثا به الاصابات التي ادى بعضها الى وفاته . فان كلا منهما يكون مسؤولا قاتونا عن تكميض الضرر الناتج عن الضرب الذي احدثه هو والذي احدثه زميله بالمجنى عليه وعن نتيجة الاحتمالية وهي الوفاة . وذلك على اساس ان ارتكاب كل منهما فعلته انما كان بناء على وجود زميله معه ، وهذا الطرف من شأنه ان يشجع كلا منهما على الاعتداء الذي كانوا متوافقين عاياه . ولان مخالفة عاياهما متضامتين بالتدليس للبدعي بالحق المدني عن وفاة المجنى عليه لا مخالفة فيه للقانون ، لان كلا منهما يعتبر مسؤولا من الوجهة المدنية عن الوفاة ولو ان المحكمة لم تستطع تعيين من منهما الذي احدث الاصابة التي نشأ عنها .

(ملن رقم ١٢٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢)

## ٨١٥ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كانت المحكمة قد عاقبت المتهم على اعتباره انه اشترك في جريمة استعمال الورقة المزورة والزمته بالتعويض الذى طلبه المدعى منه ومن الفاعل الاصلى الذى توفى بالتضامن بينهما فنقض الحكم بالنسبة للمحكىة الجنائية لا يستتبع حتما نقضه في الدعوى المدنية ونقضه من هذه الناحية لا يكون الا بناء على اسباب خاصة بها ، وذلك لان التعويض كان من بادئ الامر مطلوبا من المحكوم عليهما به بالتضامن بينهما على اساس ان تزوير الورقة واستعمالها من الاعمال الضارة التى تستوجب بمقتضى احكام القانون المدنى التعويض على كل من ساهم فيها بآية طريقة من الطرق مهما كانت احكام المسؤولية الجنائية المقررة في قانون العقوبات .  
فالتهم في هذه الحالة يعتبر من الوجهة المدنية مسؤولا عن تعويض الضرر الناشئ عن الاستعمال بمسئوليته عن الضرر الناشئ من التزوير الذى لولاه لما حصل الاستعمال وعدم مساعده جنائيا عن الاستعمال لا يتعارض مع الزامه بالتعويض عنه ، ولا يقتضى في حد ذاته نقض الحكم الفاض به .

(لمن رقم ٩٥٤ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٣/٣٠)

## ٨١٦ - مسؤولية السارق والمخفى بالتضامن عن تعويض الضرر الذى اصاب المجنى عليه .

\* من يشتري المسروق مع علمه بحقيقة الامر غيه يكون مسؤولا مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذى اصاب المجنى عليه ولو انه يمد في القانون مخفيا لا سارقا ، وذلك على اساس ان كلا منهما قد عمل على احتجاز المال المسروق عن صاحبه .

(لمن رقم ١٨٥٠ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١١/١٦)

## ٨١٧ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* ان اتحاد التية لدى عدة اشخاص على التحدى على انسان يجعلهم مسئولين بخنيا بالتضامن عن نتيجة تعديهم عليه بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات . فاذا كانت الواقعة التى استخلصتها المحكمة من ادلة الدعوى هى ان المتهم وزميله اعتديا بالضرب على المجنى عليه في زمان واحد ومكان واحد ، فهذا يبرر ان تقضى عليهما متضامنين بالتعويض على اساس توافق ارادتهما على الاعتداء .

(لمن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٣/٥/١٧)

### ٨١٨ — مسئولية السارق والمخفي بالتضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب المجنى عليه .

\* ان القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض ان يكونوا قد ساءموا في الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء ، أو بعبارة أخرى ان يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل انه يكفي ان يكون قد وقع من كل منهم خطأ متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت الضرر ضررا واحدا ولو كانت لم تقع في وقت واحد . واذا نجا دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع من يخفي المسروق بالنسبة للمال الذي وقع عليه فعل الإخفاء ، بحيث الضرر الذي يصيب المضرور بحرمة من ماله فإن الحكم اذا انزم المخفي لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يخطئه في شيء .

(طنن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤)

### ٨١٩ — معنى طلب التعويض من المتهمين بالتضامن .

\* اذا كان المجنى عليه في مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب ان يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على اساس انهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي تسبب وقوعه اليهما ، فإن الحكم الصادر بالزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمساطة الآخر جنائيا يكون سليما . ولا يصح نعمته بأن يخيه قضاء بكثر من طلب المدعى ، اذ التضامن بمناه في القانون ان يكون كل من المطالبين به ملزما للمطالب بكل المبلغ المطلوب .

(طنن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

### ٨٢٠ — لا تضامن عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم عليهم كهم أو بعضهم وأو ائبنوا بحكم واحد .

\* انه وان كانت المادة ١٥٠ من القانون المدني قد نصت على ان الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هي والمشار اليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين المترمين ثم انه انجاز القول بان الالتزام على هذا النحو يكون مستقلا بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة اشخاص بأرتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الالتزام ، كما اذا قضى في حكم واحد بادانة عدة متهمين — فاعلين كفوا أو شركاء — في

جريمة واحدة ، أى أن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للمجنى عليه — إن كان ذلك وإن جاز هذا فإن التضامن لا يجوز. أقول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كالم أو بعضهم ولو كانوا قد ادينوا بقتضى حكم واحد لأن التضامن هنا يقتضى لأرجاعه إلى النص القانونى الذى يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التى يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم فى الضرر الواحد الذى يطالب المضرور من تسببوا به تعويض عنه ، مما يجب معه القول به ، أن يتعرض الحكم فى صراحة لهذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون فى الدعوى بواقعها . وأذن غلذا — كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الواقعة ، كما هى ثابتة به ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزماً لأدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

(لمن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١٥)

٨٢١ — لا تضامن بين المحكوم عليهم إذا لم تتعرض المحكمة للتضامن ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصيبه فيما حكم به مقسماً عليهم جميعاً .

\* إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له ، فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب ، ما دام غير مخصوص عنده فى الحكم ولا واضح من ثلثاه يكون ، ناطقه عدد المحكوم عليهم اعتباراً بأن هذا هو الذى قصدت إليه المحكمة فى حكمها فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ، لا لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بكثير منه . وأذن فإذا كانت الواقعة انشعبة هى أن أحد — المتهمين ضرب المجنى عليه فأصاب موضعاً من جسده ، والآخر ضربه فأصاب موضعاً آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس اتفاق أو استمرار مسبق من المتهمين على الاعتداء فإنه يجب إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليها بالتضامن فى التعويض أن تبين فى حكمها الأساس الذى يقيمه عليه بما يتفق والإصول الرسمية له فى القانون فتذكر وجه مسالة كل من المحكوم عليهم عن الضرر الناشئ عن الضربتين مجزئتين لا عن الضربة الواحدة التى أحدثها هو . فإذا هى لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسؤولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليها فقط .

(لمن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١٥)

٨٢٢ - مسئولية السارق والمخفي بالتضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب المجنى عليه .

\* انه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بذاتها لها كيتها وعقوبتها المقررة لها . ولا اتصال لها بجريمة السرقة الا من حيث وجوب اثبات أن الأشياء المخفاء متحصلة من سرقة فان مساطة المخفي مدنيا لا يصح أن تتجاوز الأشياء التي أخفاها بالفعل الا اذا ثبت انه كان خالعا مع السارق او مع من أخفوا باقي المسروق فعندئذ فقط يصح أن يسأل مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق ويكون من المتهمين على الحكم الذي يرتب عليه هذه المسؤولية ان يبين في غير ما غموض الأساس الذي استند اليه . واذن فالحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن ببقية الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم ينسب في أسبابه الى كل منهم الا إخفاء جزء منها يكون خاطئا لقصور أسبابه ويتمين نقضه . ونقض هذا الحكم بناء على طعن احد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة الي الطاعنين جميعا لوحدة المضلحة التي تربطهم بعضهم ببعض بسبب التضامن المقضى به بينهم .

(طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٤٥)

٨٢٣ - تبرئة أحد المتهمين لا يمنع من مساطة الآخر عن التعويض كله .

\* ان توجيه زوجة القتل دعواها المدنية على المتهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو انها اشتركا في احداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه . وليس معناه انها تنسب الى كل منهما أن الضرر الذي احدثه بفعله بغير الضرر الذي احدثه زميله ، فكل منهما اذا يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فاذا ما برىء أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا في احداث الضرر فان مساطة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلية في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يكن مبرحا فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢/٢٤/١٩٤٥)

٨٢٤ - متى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* ما دامت العادة قد نشأت من بعض الضربات التي اتحدت ارادة

المتهمين على احدثائها بالجنى عليه غلوتعوها به في زمان واحد ومكان واحد ولنسبة واحدة ، فان مساطعتهم عنها حثيا بطريق التضليل تكون مبررة ولو كان احدهم هو الذي انفرد في الواقع باحداث الضرب الذي نسبته عنه .

(ظعن رقم ١٢٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٤)

٨٢٥ - مسؤولية السارق والمخفي بالتضامن عن تعويض الضرب.  
الذي اصلب المجنى عليه .

✽ اذا كان الحكم قد بين ان خلافا تمهد لشركة ما بنقل اخشاب لها من جهة الى جهة فتمهد بهذه المهمة الى زيد ، فالتقم زيد على سرقتها باشتراكه مع آخرين قبل نقلها من حيازة خالد ، ثم اشتراها بكر من السارقين مع علمه بسرقتها ، وبناء على ذلك ادان زيدا وشركاه في السرقة ويكرا في جريمة الاخفاء ، وقضى لخالد الذي ادعى بحق مدني بالتعويض على مخدوم المخفي الذي ارتكب جريمة الاخفاء وهو في خدمته ولمسحته ، بالتضامن مع السارقين ، فغضلوه بهذا يكون في محله وله ما يبرره .

(ظعن رقم ٦٠٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٢)

٨٢٦ - مسؤولية المتهمين بالتعويض متضامين ما دامت ارادتهم قد اتحدت في الاعتداء ولو كان اعتداء احدهما نشأت عنه الوفاة واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى اصلبات بسيطة .

✽ اذا كان المستفاد مما اثبته الحكم ان ارادة كل من المتهمين قد اتحدت مع ارادة الآخر في التعمد على المجنى عليه ، ثم مضى كل منهما فعلا في تنفيذ ما اراده ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي الزينهما معا بالتعويض متضامين ، ولو كان اعتداء احدهما قد نشأت عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى اصلبات بسيطة فان قواعد المسؤولية المدنية تبرر ذلك .

(ظعن رقم ١٧٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

٨٢٧ — جواز الزام منهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غير ارتكابه معه .

\* لذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه لئلا محكمة الدرجة الاولى على التهم وآخر باختلاسها سجلجيد له خفضت المحكمة بمقتب التهم والازمنة بالتعويض ويرفت الآخر ورغضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يسلط المدعى ولستنتفت التنبية تخضت المحكمة الاستئنافية بادنات التهم الآخر المحكوم ببراعته وليفت الحكم الابتدائي بالنسبة الى الاول فلا خطأ في ذلك ، لذا الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة لئلا بالنسبة الى الآخر علم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشيء من التعويض ، فضلا عن انه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الزام منهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غير ارتكابه معه .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٤٨/٢/١٦)

#### ٨٢٨ — جنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كانت المحكمة قد استخلصت ان المتهمين اعتدوا على المجنى عليه في زمان واحد ويمكن واحد ، مما استخلصت منه توافق ارادتهم على الاعتداء ، ثم حكبت عليهم بالتعويض متضامين ، متفصلوها بذلك ببر بعض النظر عما وقع من كل منهم بالذات .

(لمن رقم ٧٨٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٥)

#### ٨٢٩ — جنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* ما دلت المحكمة قد انتهت في حكمها الى ان للضرر الذي أصاب المجنى عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ويمكن واحد وملاسلات واحدة ، مما استخلصت منه تولفهم على ايقاع الاذى به ، فهذا يبرر قانونا الزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو او بفعل زملائه بعضهم او كلهم .

(لمن رقم ١١٢٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢)

## ٨٣٠ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* متى أثبت الحكم توافق ارادة المحكوم عليهم على السبب فذلك كاف لتبرير تضامته عليهم بالتعويض متضامنين .  
(ملعن رقم ١٧٥٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢)

## ٨٣١ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كانت المحكمة قد برأت منها من تهمة الشروع في القتل ومع ذلك الزمته بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع المتهم الآخر الذي ادانته بها بناء على ان الاثنين توافقا على ايذاء المجنى عليه توافقا بلغ درجة الاتفاق الجنائي بحيث يعتبر مسئولاً مدنياً عن الاضرار التي ترتبت على الايذاء ، فانها لا تكون قد اخطأت .  
(ملعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٢٤)

## ٨٣٢ - معنى طلب التعويض من المتهمين بالتضامن .

\* ان اغفلت المحكمة الفصل في دعوى المدعى بالحق المدني قبل مالك السيارة المشار اليها لا يؤثر في سلامة الحكم بالزام مستأجرها المذكور بالتعويض عن الاصلبة التي حصلت منها ما دام الطلب كان قبله وقبل المالك بالتضامن ولم يقض عليه هو بأكثر من المطلوب .  
(ملعن رقم ٦٨٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨)

## ٨٣٣ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* اذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الاضرار ولكنها اثبتت ان كلا منهما قد اعتدى على المجنى عليه بأن طعنه بسكين جملة طعنات ثم حكمت عليهما بالتعويض المدني متضامنين فانها لا تكون قد اخطأت ، اذ ان ما اثبتته في حكمها من تعدى المتهمين معا على المجنى عليه - ذلك يفيد اتحاد ارادتهما وتوافقهما على الاعتداء عليه ، الامر الذي يستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .  
(ملعن رقم ١٧١٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢٦)



## ٨٢٤ - معنى المسؤولية التضامنية المدنية .

\* إذا كانت الحكة قد نبتت عن المتهمين مسبق الإصرار ومع ذلك اثبتت انهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه بما يفيد اتصاف ارادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسمية ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساطة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

(ملف رقم ٨٥٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

## ٨٢٥ - وجوب التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

\* ان التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً للبادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك ان يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

(ملف رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٥)

## ٨٢٦ - معنى طلب التعويض من المتهمين بالتضامن .

\* إذا كان الحكم المتقضى قد قضى بالزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٢٠٠ جنيه للمدعى بالحقوق المدنية ثم قضى الحكم المطعون فيه بتخفيض التعويض وللزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط على أساس ما رافته المحكمة من عدم مسؤولية باقي المتهمين ، فإن ما يزعمه الطاعن من أن الحكم سواء مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن الحادث بغض النظر عما إذا كان قد ارتكبه وحده أم مع غيره وقد خفف الحكم المطعون فيه من هذه المسؤولية بقدر ما نقص من مقدار التعويض ،

(ملف رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٠)

## ٨٢٧ - لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثه .

\* لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر ،

وإستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الانفصال جميعا في مكان واحد وزمان واحد .

(لمن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١٠/١١)

٨٢٨ - نفى الحكم المسؤولية التضامنية بين المتهمين لعدم توفر سبق الإصرار والترصد دون نقص اتحاد ا. ادتهم على الاعتداء .

\* ان عدم توافر سبق الإصرار والترصد لا يتعارض مع اتحاد ارادة الجائعين على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، فاذا كانت المحكمة قد بنت حكما باتعدام المسؤولية التضامنية بينهما على عدم توافر الظرفين المثلر اليهما دون ان تنقص اتحاد ارادتهما على الاعتداء واشتراكهما معا فيه . فان للحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١٢/١٢)

٨٢٩ - اساس التضامن في المسؤولية المدنية - تطابق الارادات ولو فجة بغير تدبير سابق .

\* اساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فجة وبغير تدبير سابق ، ويكفي فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على ارتكابه . ولا يؤثر في تيلم هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .

(لمن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٤٦٤)

٨٤٠ - تضامن الفاعلين الذين ساهموا في احداث الضرر بالمجنى عليه في المسؤولية المدنية - شرطه : ثبوت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرب بالمجنى عليه .

\* التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين ساهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين احدثهم بتهمة الضرب الذي تخافت عنه عامة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(لمن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ من ٧ ص ١٠٨٦)

(لمن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ من ٩ ص ١٦٦)

٢٨٧

٨٤١ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار  
واجب سوء أكل الخطأ عمدا أو غير عمدي - المادة ١٦٩ مدني .

\* التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب  
طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوي في ذلك أن يكون الخطأ عمدا  
أو غير عمدي .

(لمن رقم ١١٨٦ لسنة ٧٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ من ٨٨)

٨٤٢ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين به ملزما  
للطالب واحد أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

\* التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزما  
للطالب واحد أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(لمن رقم ١٢٣٢ لسنة ٧٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ من ٩١)

## الفصل الرابع

### المسئولية عن عمل الغير

#### الفرع الأول

#### مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه

٨٤٣ - عدم بيان الحكم القاضي بالتعويض علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ووجه مسئوليته المدنية - قصور .  
 \* اذا تصر للحكم في بيان علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ووجه مسئوليته المدنية وتضى مع ذاك بالتعويض كان حكما باطلا واجبا نقضه فيها يتعلق بالتعويض .  
 (طنن رقم ٤٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥)

#### ٨٤٤ - اساس مسئولية المخدم عن خطأ خادمه .

\* السيد مسئول عن تعويض الاضرار التي تصيب الغير بسبب خطأ خادمه . اساس هذه المسئولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره في رقابته . ولا يتفحص الضمان عن السيد الا اذا ثبت ان الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شان فيها لخادمه ، او ثبت انه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه . فمصلح الفرس الذي يسلم قيادة فرسه غير ملجم الا بحيل لخادمه وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره ، مسئول عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير من جبوح هذا الفرس .  
 (طنن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٧)

#### ٨٤٥ - قواعد المسئولية المنصوص عليها في القانون المدني هي التي لحكم دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب فعل الموظفين .

\* قواعد المسئولية المنصوص عليها في القانون المدني هي التي يجب ان يحتكم اليها حتى في دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الافراد في حريتهم أو اموالهم بفعل الموظفين .  
 (طنن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/١٠)

٨٢٦ — مسؤولية الموظف وحده دون الحكومة ما دام الذي ارتكبه  
كان بدافع شخصي من انتقام أو حقد ولو أثناء قيامه بوظيفته وبسببها .

\* مسؤولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني  
لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتمويض قد وقع من الموظف  
في حال تادية وظيفته كما تقضى المادة ١٥٢ من ذلك القانون لما إذا  
ارتكب الموظف ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها — خطأ بدافع  
شخصي من انتقام أو حقد أو نحوها فالموظف وحده هو الذى يجب أن  
يسأل عما جر إليه خطأه من الضرر بالشئ .

(طعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٣٢٢/٤/١٠)

٨٢٧ — انتهاء مسؤولية المخدم بالتفاه مسؤولية الخادم ..

\* انتهاء المسؤولية المدنية عن المخدم بنهيها أيضا عن المخدم  
بطريق التسمية .

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٣٢٤/١٠/١٩)

٨٢٨ — اغتراف الخطأ ابتداء في كافة الحوادث التي يسأل فيها

الشخص عن فعل الغير .

\* في كافة الحوادث التي يسأل فيها للشخص عن فعل الغير يجب  
اغتراف الخطأ ابتداء لان وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال  
بواجب الرقابة والملاحظة .

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٣٢٤/١١/١٩)

٨٢٩ — انتهاء مسؤولية ناظر المدرسة إذا كان الحادث قد وقع من

التلميذ داخل المدرسة مفاجأة .

\* إذا عذرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذى وقع من تلميذ  
داخل المدرسة وقررت أن لا مسؤولية على ناظر المدرسة فيه لانه وقع  
مفاجأة فانها بذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة  
النقض عليها لانه من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها  
أمر متعلق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض . أما الزعم  
بان المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصرى سببا معفا من المسؤولية

الدنية ما دام لم ينس عايتها فيه غذلك لا يعبا به اذ الامر ليس بحاجة الى نص خاص بل يكفى فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي انتج الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ وقول المحكمة بحصول الحادث مغالاة معناه ان هذا الفعل كان يقع ولو كانت الرقبة شديدة اذ ما كان يمكن تلانيه بحال . ومفهوم هذا القول بداهة ان نقص الرقبة لم يكن هو السبب الذي انتج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقبة الشديدة .

(لمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/١١/١٩)

#### ٨٥٠ - حق الحكومة باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية في توجيه

دعوى الضمان الفرعية الى تأييدها المتهم في حالة الحكم للبدعي بالتعويض .

✽ حكم المدينين المتضامنين في دين واحد انه يجوز الزام اى واحد منهم بوفاء جميع الدين للدائن على ان يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل بقدر حصته من مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر ان يقاضى في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب الى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين ان تقضيه بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه هو اذا كان لديه من الاستنباط ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصيا بشئ من الدين ، ومصلحته في ذلك محققة لا احتمالية فقط وهذه المصلحة المحققة من اول الامر هي التى تبيح اذلك الدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت الذى رفعت فيه دعوى التعويض الاصلية على المدينين معا والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . واذن فاذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما احضنه من اضرار للبدعي بالحق المدني وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لانه من رجالها وهي مسئولة عن افعال رجالها ومضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم اثناء تلبية وطلبتهم فالحكومة ان توجه دعوى الضمان الفرعية الى المتهم في حالة الحكم للبدعي بالتعويض . فاذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة انها سابقة لانوائها كمن قضواها بذلك خلطنا في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

(لمن رقم ١١٧٠ لسنة ٦ في جلسة ١٩٣٦/٥/٢٥)

٨٥١ - مسئولية السيد عن خطأ تابعه الذى وقع منه أثناء عبوره حدود وظيفته ما دامت الوظيفة هي التى هيأت له اتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

\* السيد مسئول عن خطأ تابعه ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجولره حدود وظيفته لذا كتلت الوظيفة هي التى هيأت له اتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

(لمن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦ في جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢)

٨٥٢ - مسئولية المخدم عن أعمال خالجه يقطع النظر عن الجاهل سواء كان شخصيا للخادم لم عن رغبة في خدمة السيد .

\* ان نص المادة ١٥٢ منى صريحة في وجوب مساطة المخدم مدنيا عن كل ما يقع من خالجه حال تادية عمله . وذلك يقطع النظر عن البواعث التى تكون قد دفعت الى ارتكابه ما ارتكب . ومسئوليته هذه تقوم على افتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة من جانب . فبالى وقع الخطأ من الخادم أثناء تادية عمله فقد ترتبت مسئولية سيده مدنيا عن هذا الخطأ سواء اكلن ناشئا عن باعث شخصي للخادم لم عن الرغبة في خدمة السيد .

(لمن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١١/٨)

٨٥٣ - تحقق مسئولية السيد عن أعمال خالجه ولو كان غير عالم بما وقع ما دامت صفة التابع هي التى هيأت له ارتكاب الجريمة ولو لم تقع أثناء الخدمة .

\* ان مسئولية السيد مدنيا عن اخطاء خالجه تقوم قانونا على ما يفترض في حق المتبوع من الخطأ والتقصير في اخطار تابعه او في رتبته عايه . واذن فلا يشترط فيها وقوع تعريض منه لو صدور اى عمل ليجلبى آخر بل هي تتحقق بانسبة له ولو كان غائبا او غير عالم بنفا بما وقع من تابعه اذ يكفى في ذلك ان تكون صفة التابع او وظيفته هي التى هيأت له ارتكاب الجريمة وسامعته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت أثناء الخدمة .

(لمن رقم ١٧٠ لسنة ٩ في جلسة ١٩٣٧/١١/٨)

٨٥٤ - اساس مسئولية المخدم عن خطأ خالجه .

\* ان القانون لا نص في المادة ١٥٢ من القانون الدنى على الزام

المسيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمه متى كان واقعا منهم في حالة تادية . وعلقهم . انما قصد بهذا النص المطلق أن يجعل المخدمون المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعيه . وذلك على الاطلاق اذا كان للفعل قد وقع في اثناء تادية الوظيفة ، بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة او لمصلحة المخدم وعما اذ كلفت البواعث التي دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة . او متملة بها . ولما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تادية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلما كلفت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيئات التابع بآلية طريقة كانت غرضه ارتكابه لان المخدم يجب . ان يسأل في هذه الحالة على اساس اساءة الخدم استعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكفلا بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها . فاذا ترصد المتهم عند باب المدرسة التي يشغل بها فراشا مع زملائه الفراشين فيها حتى موعد انصراف المجنى عليه منها ( وهو مدرس منتدب للقيام بأعمال نظارة المدرسة ) ويمكن منه في هذه الفرصة واعتاله في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه انما يقترب منه لكي يفتح له - باعتباره رئيسا عليه - باب السيارة التي كانت في انتظاره . فبذلك يبرر قانونا الزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليه من خادما المتهم . واذا كان هذا المتهم قبل الحادثة قد امتنع على اثر الاجراءات التي اتخذها المجنى عليه معه عن امضاء كشف الخدمة وصرح رئيس الفراشين وحده بأن المجنى عليه اهله وبأنه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالانشغال فيها فان ذلك لا يجعل المتهم وقت مفارقتها لخدمته متجردا عن وظيفته ومقطوع الصلة تماما بخدومه . (لندن رقم ١٨١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٧٢)

٨٥٥ - مسؤولية السيد عن عبث خفي زراعتة بفتح السيارة التي تركها قائدها في عهدة غاطقت واصابت المجنى عليه .

\* ان مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني ان يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء اكلن الخطأ قد وقع اثناء تادية الوظيفة ام كلفت الوظيفة هي التي سهلت ارتكابه . فاذا كان الثابت بالحكم ان السائق وهو ينتظر زوجة مخدومه ترك السيارة وبها مفتاح الحسكة في عهدة تابع آخر لمخدومه ( خفير زراعة ) فعبث هذا التابع وهو يجهل القيادة بالمفتاح غاطقت السيارة على غير



هذى. واصابت المجنى عليهما وتضمنت المحكمة بادانة السائق والفخير والزمتها بح. مخدومهما متضامين - بالتعويض المدنى غان المحكمة لا تكون قد اخطأت فى اعتبارها المخدوم مسئولاً مذهباً مع خاديه لان اصلبة المجنى عليهما قد تسببت من خطأ السائق اثناء قبليه بعمله عند مخدومه وعن خطأ الفخير وهى يؤدى لسيدته عملاً بما كان ليؤديه لو لم يكن خفيرا عنده .  
(طنن رقم ٥٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٣)

٨٥٦ - مسئولية الحكومة عن خطأ الموظف بما تلبثت الوظيفة هى  
التي هبت له ظروف ارتكابه ولو كان قد ارتكب غمطه بمقابل شخصى  
خاص. به .

\* ان الثاتون اذ نص فى المسادة ١٥٢ مدنى على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ عما يقع من خدمه اثناء تادية وظائفهم انما قصد بهذا النص المطلق ان يحمل المخدوم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الاطلاق متى كان الفعل قد وقع اثناء تادية الوظيفة بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع الخاص او لمصلحة المخدوم - وعما اذا كانت البواعث التى دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة او متصلة بها . اما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تادية وظيفته باذات غفى هذه الحالة تقوم المسئولية كالم. كانت الوظيفة هى التى ساعدت على اتيان الفعل الضار ، وهيات للتابع بابة طريقة كانت. غرضية ارتكابه . لان المخدوم يجب ان يسأل فى هذه الحالة على اساس اساءة خدمه استعمال الشئون التى عهد هو بها اليهم . متكفلا بما افترضه الثاتون فى حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم فى كل ما تعلق بها . فاذا كان الخطأ الذى وقع من المقوم وشربه المدعى بالحق المدنى انما وقع منه بوصفه خفيرا ، وفى الليل وفى الدرك السمين لتادية خدمته فيه وبالإصلاح السلام اليه من الحكومة التى استخدمته وانه انما تفرع بوظيفته فى التفضيل بالمجنى عليه حتى طلوعه وجازت عليه القدعة ثم تكن من الفلك به مما يتطع بانه قد ارتكب هذا الخطأ اثناء تاديقه وظيفته وبان وظيفته هذه هى التى سهلت له ارتكاب جريمته بمسئولية الحكومة عن تعويض الضرر الذى تسبب فيه الغم بماعتباره خفيرا . عينا ان قبلها ثابته سواء على اساس ان الفعل الضار وقع منه اثناء تادية وظيفته ، او على اساس ان الوظيفة هى التى هبت له ظروف ارتكابه . ولا يرفع عنها هذه المسئولية ان يكون الغم لم يرتكب غمطه الا بمقابل

شخصي خاسر به وحده ولا شأن لها به لو لا يكون هناك من قليل على وقوع أى خطأ من جانبها فإن مسئوليتها عن عمل خالفا لها في هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أى الأسس المذكورين .  
(لمن رقم ٦٥١ لسنة ١١ في جلسة ١٩٤١/١/٢٧)

٨٥٧ - مسؤولية مالك السيارة عن خطأ سائقه ما دلت وظيفة هي التي هيأت خطأ أدنى وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .

✽ ان المخدم مسئول بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خالفيه سواء لكن الفعل قد وقع في أثناء تأديته أعمال الخدمة الموكولة اليه أم بالنسبة للتعليم بهذه الأعمال فقط ، اذ يكفى في ذلك ان تكون وظيفة الخادم هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .

تمت استخلاص الحكمة استخلاصا سليما من وقائع الدعوى وأدلتها ان إصابة المجنى عليه انما نتجت عن أعمال السائق في السير بسيارة مخدمه التي عهد اليه بقيادتها فذلك يكفى لالتزام المخدم بالتعويض على أساس ان الضرر لها نجم عن فعله بالنسبة قيامه بأعمال الخدمة ان لم يكن في أثناء أدائه لها .

(لمن رقم ٧٠ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤١/١٢/٨)

٨٥٨ - مسؤولية القاصر عن تعويض الضرر الناشئ عن فعل تخليه الذين عينهم له وفيه أثناء تلبية أعمالهم لديه .

✽ ان المادة ١٥٢ من القانون المدني اذ نصت بصيغة مطلقة على انه « يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أعمال خديه متى كان واقعا منهم في حال تلبية وتلقاهم » فقد افادت انه لا يقتضى ثبوت أى تقصير او افعال من جانب المتبوع الذى يلزم بالتعويض ، بل يكفى لتطبيقها ان يكون للخطأ الناتج للضرر قد وقع من التابع أثناء تأديته وظيفته لدى المتبوع . واذا نصح بناء على هذه المادة بمسألة القاصر عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن أعمال خديه الذين عينهم له وفيه او وصيه أثناء تلبية أعمالهم لديه ولا يرد على ذلك بان القاصر بسبب عدم تمييزه لصغر سنه لا يتصور أى خطأ في حقه اذ المسؤولية هنا ليست عن فعل وقع من

القاصر فيكون للادراك والتمييز حسب وأما هي عن فعل وقع من خانته  
لقاء تلبية أميله في خدمته .

(لمن رقم ٨٥٥ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٥/٢٥)

٨٥٩ — تحقق مسؤولية مستعير السيارة عن خطأ قلدها الذي اختاره  
إثناء قياده بالماوروية ولو كانت مؤقته بزمن يسير .

\* ان قولنا علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون  
المذني هو ما للمتبوع على التابع من سلطة في توجيهه ورقابته . فكما  
تحققت هذه السلطة ثابت تلك العلاقة . ولا يهم بعدئذ اطالت مدة قيلم  
هذه السلطة أم قصرت ، إذ العبرة بوجودها فحسب ، لان القانون لا يتطلب  
سواها ، وبتي وجدت العلاقة بين المتبوع والتابع فالمتبوع يكون مسئولاً  
عن تعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت  
القيلم بالعمل الذي عهد به اليه او بمناسبته فقط ، ما دام هذا العمل هو  
الذي سهل وقوع الفعل الضار او هيا الفرصة لوقوعه بأية طريقة كانت ،  
فان نص القانون يطلق عام يسرى على الحالتين . وان غاذا كلن الحكم  
قد اقام مسؤولية المحكوم عليه ( مستعير سيارة ) على أنه هو الذي  
اختار المتهم ، دون ان يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التي لا تقوم  
المسئولية الا بها ، والتي تتضمن بذاتها حق الاختيار اذ ان من يك توجيه  
انسان في امر من الامور يكون مختاراً له فيه ، ولكن كانت انواتج التبعة  
به تدل بوضوح على ان المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة في توجيهه  
فيما يختص بالماوروية التي كلفه بها بل في انفصاله عنها فانه لا يكون قد  
أخطأ . لان مسؤولية المستعير تكون متحققة ولو كانت الماوروية مؤقتة  
بزمن وجيز ، او كان المتهم تابعا في ذات الوقت لمتبوع آخر ، او كان  
المتهم ( وهو سائق سيارة ) هو الذي ذهب من لقاء نفسه بالسيارة لعمل  
ما ( شحن البطارية ) ، ما دام القانون لم يعين مدة لقيلم علاقة المتبوع  
بالتابع ، وما دامت علاقة المتهم بالمتبوع لاخر ليس لها اتصال بالحادث  
الذي ارتكبه المتهم بسبب الماوروية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ،  
وما دام شحن البطارية لم يكن الا لمناسبة القيام بالعمل الذي اعترضه هذا  
المحكوم عليه .

(لمن رقم ٥١٢ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٢/١٥)

٨٦٠ — تحقق مسؤولية المخدم عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه من

بين خدمه .

\* يكفى فى مساطة المخدم مديا ان يثبت ان الحادث قد تسبب عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمه . فاما دام الحكم قد اثبت ان وفاة الجنى عليه لا بد وان تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين ( الكسارى او السلق ) اللذين هما تابعان لادارة النقل المشترك ، عن مساطة هذه الادارة مديا تكون بتعيينه ، لانها مسئولة عما يقع من مستخدميه فى اثناء تأدية خدمتهم . ولا يمنع من ذلك ان المحكمة لم تستطع تعيين المخطئ منها . وليس فى الزام الادارة بالتعويض مع تبرئة الكسارى خروج عن القواعد الخاصة بالمسؤولية فان هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه للخطا الذى ادى الى وقوع الحادث . اما مسؤوليتها هى مؤسسة على ما ثبت تطعا من ان هذا الخطا اتى وقع من أحد خدامها اللذين كانا يعملان معا فى السيارة .

(لمن رقم ٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢٢)

٨٦١ — تنازل المدعى عن مخصصة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة

المخدم .

\* لا يشترط لمساطة المخدم عن خطأ خادمه ان يكون الخادم حاضرا او ممثلا فى الدعوى التى تقام على المخدم . واذا تنازلت عن مخصصة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم ، اذ هذا التنازل ليس فيه ما ينفى مسؤولية الخادم حتى كان يمكن ان يقال بعدم مسؤولية الخادم .

(لمن رقم ٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢٢)

٨٦٢ — انتفاء مسؤولية المتبوع بقتفاء مسؤولية التابع للجنون .

\* ان مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه طبقا للمادة ١٥٢ من القانون الجنى قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسؤوليته هو بحيث اذا انتفتت مسؤولية التابع فان مسؤولية المتبوع لا يكون لها من اساس تقوم عليه فاذا قضى بالحكم ببراءة المتهم لما ثبت من انه كان مجنونا اى — كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات — غاقد الشور والاختيار وقت وقوع الفعل ، فانه لما كان يشترط بمقتضى القانون لمسؤولية الانسان عن فعله — مديا

كانت المسئولية او جنائية — ان يكون مميّزا ، وكان ذلك مقتضاه الا يحكم على المتهم بأي تمويض عن الفعل الفاسد الذي وقع ، لما كان ذلك كان احكم بالتتمويض على المتبوع غير جائر ، وبقي كان الامر كذلك ، وكانت للدعوى المدنية المرفوعة على اساس مسطرة المتبوع عن الفعل تابعه ماؤها — كما هو في صحيح القنون — عدم اجابة طلب المدعي بالحق المعنى سواء بالنسبة الى المتهم او الى المتبوع ، فان مصلحة المدعي بالحق المعنى تكون مفتحة من وراء الطعن على الحكم الصادر من محكمة الجنحيات بمسدم اختصصها بنظر الدعوى المدنية على اساس ان رفع الدعوى للمصومية على المتهم لم يكن صحيحا ، ما دام هو لم يوجه للدعوى الى المتبوع الا بناء على المادة ١٥٢ باعتباره مسئولا عن افعال تابعه ، لا بناء على المادة ١٥١ باعتبار انه اعمل ملاحظة المتهم وقد كُن تحت رعايته وهو مجنون ، وما دام هذا الحكم ليس من شأنه ان يمنعه من مطالبة المتبوع بالتتمويض امام المحاكم المدنية على الاساس الصحيح لاختلاف السبب في الدعويين . (طعن رقم ١٦ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٤٦/٢/١٧)

٨٦٢ — تحقق مسؤولية الحكومة حتى كان الفعل قد وقع من الموظف أثناء تلبية الوظيفة ولو لم يكن هذا الفعل داخلًا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى الموظف .

القانون لا يشترط لتحصيل المخدوم المسئولية المدنية عن غمسل تابعه ان يكون هذا الفعل داخلًا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى التابع او ان يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكفي في تقرير هذه المسئولية بان يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تلبية الوظيفة او ان تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيدا عنها ، وهذا يفسر للنظر من قصدته منه او الباعث الذي دفعه اليه . وانما ما حاكم المتهمون ، وهم من رجال الادارة ، لم يذهبوا الى حيث ملكية المدعي بالحق المعنى الا بناء على اشارة لغيره من القسم الميكانيكي وعلى امر صريح في ذلك من عبدة القرية وقى صدد عمل متعلق بوظيفتهم ، فان اعتداهم على الملكية وميلها بدون ميرر ، وهم بسبيل تنفيذ هذا العمل ، يخول مطالبة الوزارة

التابعين هم لها بالتتمويضات .

(طعن رقم ١٠٥ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٤٦/٢/٢١)

٨٦٤ — انتفاء مسؤولية المتبوع متى كان المدعى بالحق المدني قد  
تعلل مع المتهم التابع وهو يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وإن عمله خارج  
عن وظيفته .

\* ان المادة ١٥٢ من القانون المدني حين قضت ببساطة السيد أو  
المتبوع عن أعمال خدمه أو اتباعه لم تشترط الا ان يكون فعل الخادم أو  
التابع واقعاً منه حال تأدية وظيفته ، ولا يلزم ان يكون الفعل قد وقع من  
التابع وفقاً لتعليمات متبوعه ، بل يكفي ان يكون قد وقع بغضل ما هيأته  
الوظيفة له من فرص مناسبة لارتكابه ولو كان التابع فيما أتى قد أساء  
التصرف أو جاوز الحد حتى خالف أوامر متبوعه . واذن بحسب الضرور  
ان يكون حين تعلل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من ان التابع يعمل  
لحساب متبوعه إما اذا كان قد تعامل معه عالمياً  
بأنه إنما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب  
أولى انه يخالف أوامر متبوعه ونواحيه ، وإن المعاملة أنها كتت تقوم على  
أسس ذلك ، فعندئذ لا يكون بالبداية ثمة وجه لتقصين المتبوع ، فإذا  
كان الحكم صريحاً في ان المدعى بالحق المدني حين تتسلسل مع المتهم  
المستغنى في بنك كان ، ولا شك ، يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وإن عمله  
محل التعامل خارج عن وظيفته ومنفك لتعليمات البنك وأغراضه ، فانه  
لا يكون للمدعى وجه لطالبة البنك عن تعويض الضرر الذي وقع .  
(لمن رقم ١٨٦٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١١/١١)

٨٦٥ — عدم بيان الحكم القاضي بالتعويض علاقة المسئول عن الحق  
المدنى بالدعوى ووجه مسؤوليته المدنية .

\* اذا كتلت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض من حادثة تشل  
خطاً لم تمن ببحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقسائد السيارة المتهم  
بالقتل الخطأ ولم تبين ان هذا كان تابعا له وقت الحادث وإن الفعل وقع  
منه في حال تأدية وظيفته لديه فذلك ، مع عدم قطعها في الخصم  
غير هو الملك للسيارة وتركها الفصل فيه ، يجعل حكمها معيباً مقيناً  
نقصه ، ونقض هذا الحكم بالنسبة الى المحكوم عليه بالتعويض يقتضي  
نقضه بالنسبة الى المتهم الطاعن لانه مع وحدة واقعة القتل التي هي  
أسس مسؤولية كل منهما وما قد تجر اليه اعادة نظر الدعوى بالنسبة  
الى المسئول عن الحقوق المدنية — ذلك يقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة  
ان تكون اعادة المحاكمة بالنسبة لتيهما معا .

(لمن رقم ٢٣٦٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩)

٨٦٦ - مسؤولية مستاجر السيارة عن خطأ القائد الذي اختاره لقيادة السيارة بسرعة وهي في حالة لا تصلح معها للعمل ولو كان المجنى عليه مشتركاً مع المستاجر في العمل الذي استخدمت فيه السيارة .

\* إذا كان مستاجر السيارة التي وقعت منها الإصيبة هو الذي اختار سائقها وكان له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهي ، فإنه يكون مسؤولاً عن الحقوق المدنية التي تترتب على خطأ السائق بقيادته السيارة بسرعة وهي في حالة لا تصلح معها للعمل .  
ولا وجه للتحدي في هذا الصدد باشتراك المجنى عليه مع المستاجر في العمل الذي استخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت التحادث .  
(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨)

٨٦٧ - مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفراء التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تادية وظيفته وبسببها وبالبنقية المسلمة اليه للحراسة بها .

\* بحسب الحكم بيانا فيمقرر مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل المتهم ( خفير ) قوله أن وزير الداخلية مسئول مع المتهم بالتضامن عن هذا التوقيض طبقاً للمادة ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني لأن المتهم واحد من قوة الخفراء التابعين لوزارة الداخلية وقد ارتكب الجريمة التي نسبت اليه وثبتت عليه أثناء تادية وظيفته وبسببها وبالبنقية الاميرية المسلمة اليه للحراسة بها ونشأ عنها للدعين ضرر شخصي محقق ومباشر ، فإن هذا بيان واف للعناصر التي تستوجب مساطلة المتبوع عن التوقيض المحكوم به على تلميحه .

(طعن رقم ١١٧٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨)

٨٦٨ - مسؤولية مالكة المجلة عن أعمال ابنها الناصر ما دامت هي التي اختارته لهذا العمل .

\* لا يرفع المسؤولية المدنية عن مالكة المجلة ادعائها بمسدها عن أعمالها التي يقوم بها ابنها الناصر وحده ما دامت هي التي اختارته لهذا العمل إذ هو يعتبر تابعاً لها فبال عن خطئه ما بقيت ملكية المجلة لها .  
(طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٦)

٨٦٩ — انتفاء مسؤولية المتبوع متى كان المدعى بالحق المدعى فُذ  
تعمال مع المتهم التابع وهو يعلم أنه يفضل لحساب نفسه وأن عمله خارج  
عن وظيفته .

\* إذا كان الحكم قد استظهر الواقعة في أن المتهم بالتبديد (موظف  
في شركة) هو الذي عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق  
المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذي تسلمه منه إلى الجهة التي  
يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك ، وإن المبلغ لم يسلم إلى المتهم  
بصفته موظفا بالشركة بل إن تصرفه كان بعيدا عن عمله ، فإن الحكم  
إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة باعتباره ممثلا للشركة  
التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء .

(لمن رقم ١١٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٨)

٨٧٠ — مسؤولية القاصر عن تعويض الضرر القاتل عن فعل خدمه  
الذين عينهم وليه أثناء تادية أعمالهم لديه .

\* إن مسؤولية المتبوع مدنيا عن تلبسه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ  
أضر بالخير حال تادية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم  
يكن حرا في اختيار تلبسه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه  
مثلا في شخص وليه أو وصيه . وإن نصح في القانون بناء على ذلك  
مساءلة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تادية  
وظيفة ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

٨٧١ — عدم بيان الحكم القاضي بالتعويض غلابة المسئول عن الحق  
المدنى بالدعوى ووجه مسئوليته المدنية — قصور .

\* إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بلتفتساء  
مسئوليته عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم ، ومع  
ذلك حملته المحكمة المسئولية عن التعويض استنادا إلى المادة ١٥٢ من  
القانون المدني القديم قولا منها بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث في خدمة  
الطاعن ومؤنذا لأعمال وظيفته دون أن تورد الدليل على قيام هذه الصلة  
والأصل الذي استقت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى — فإن حكما  
يكون قاصرا تصورا يمينه بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٠)



٨٧٢ — انتفاء مسئولية وزارة الداخلية عن جريمة خنرها ما دامت قد وقعت خارج منطقة حراسته ولم تكن في حالة تأدية وظيفته ولا بسببها .

\* ان المادة ١٧٤ من القانون المدني اذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، قد جعلت ذلك منوطا بان يكون هذا العمل واقعا منه في حالة تأدية وظيفته ، او بسببها ، وان لم يكن الخنير المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدي عملا من اعمال وظيفته ، ما دام كان قد تخلى عن عمله الرسمي وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة ، الى مكان الحادث ، داخل البلدة اذ خف اليه عندما سمع بالمشاجرة للاعتداء على خصوصه وقتل المجنى عليه ، ولكن المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وانما قتل المجنى عليه لنصرة فريقه ولشقاء ما يحله من غل وحقد نحو خصومه وانتقاما منهم . متى كان ذلك فان وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خنرها مادامت وقعت خارج منطقة حراسته ولم تكن في حالة تأدية وظيفته ولا بسببها .  
(طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢٦)

٨٧٣ — استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة موضوعي

\* ان استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو انشراط الذي تتحقق به بمسئولية المتبوع ومن عمل تابعه ، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها اجم بحكمة النقض .

(طعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٥)

٨٧٤ — مسئولية الحكومة عن خطأ الموظف ما دامت الوظيفة هي التي هيأت له ظروف ارتكابه ولو كان قد ارتكب فعلته بمبايل شخصي خاص به .

\* ان القانون المدني اذ نص في المادة ١٧٤ على ان « يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته او بسببها » قد اقام هذه المسئولية على خطئها مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس ، يرجعه الى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته ، والقانون اذ حدد نطاق هذه المسئولية بان يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع « حال تأدية الوظيفة او بسببها » لم يقصد ان تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو

يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شئنا من شئونها ، او ان تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطا وان تكون ضرورية لايكون وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية ايضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تادية الوظيفة ، او كلما استغل وظيفته او ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله الضار غير المشروع ، او هيأت له بلية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع او عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه اليه متصلا بالوظيفة او لا علاقة له بها ، اذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الاحوال على اساس استغلال التابع لوظيفته واساسته استعمال الشئون التي عهد المتبوع اليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم تد اعنتقه الشارع ولم ير ان يحيد عنه كما دلت عليه الاعمال التحضيرية لتنتين المادة رقم ١٧٤، من القانون المدني .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

#### ٨٧٥ — عدم بيلان الحكم القاضي بالتعويض علاقة المسئول عن الحق المدني بالاعوى ووجه مسئوليته المدنية — قصور .

\* اذا كان ما اثبتته الحكم في صدد مسؤولية الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه اذا كان قد اقام مسؤولية هذه الشركة على اساس مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه باعتبار ان هذا الخطا وقع منه اثناء تادية وظيفته او بسببها ام اقام مسئوليتها على اساس تقصيرها في وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للتهمة الذي يشتغل عاملها لديها بمبيل استعمالها فخطأها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث ، مسئولية اصلية — فان الحكم يكون قاصر البيلان قصورا يميمه ويستوجب نقضه بالنسبة للشركة المسئولة عن الحقوق المدنية .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢)

#### ٨٧٦ — مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تادية وظيفته او كلما استغل وظيفته او ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله الضار غير المشروع .

\* مسؤولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تادية وظيفته او كلما استغل وظيفته او ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله

الضرر غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كلفت فرصة ارتكبه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذى دفعه اليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها اذ تقوم بمسئولية المتبوع في هذه الاحوال على اساس استغلال التابع لوظيفته أو اساءة استعمال الشئون التى عهد اليه المتبوع بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ - ص ١١٠)

٨٧٧ - مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه اذا كانت هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت ان التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

\* يكفى لمساءلة المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ان تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت ان التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى ان يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق اساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك ان يكون خطأ التابع قد أضر به المتبوع أو لم يضر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى ان يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدنة متبوعه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن ليستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ - ص ٢٥٦)

٨٧٨ - مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفرات التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تلبية وظيفته وبسببها وبالبندنية المسلمة اليه للحراسة بها - يكفى ان يكون التابع قد استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار أو هيأت له فرصة ارتكابه - المادة ١٧٤ منى .

\* ان القانون المبنى اذ نص في المادة ( ١٧٤ ) على ان يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تلبية وظيفته أو بسببها لم يقصد ان تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويهملس ثنائياً

من شئونها لو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لا مكان وقوعه بل يتحقق أيضا كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو هيات له بيلة طريقة كانت فرصة ارتكبه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم بمسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القائلون في حقّه من ضلّهم سوء اختياره لتعليمه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحيد عنه كما دلت عليه الاعمال التحضيرية لقتنين المادة (١٧٤). فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم بتدقيقه الاميرية من دوار العبد السابعة السادسة وخمس دقائق مساء وأشير في دفتر الاحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملا من اعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين اخته وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فأتجه اليها المتهم بوصفه خفيرا تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه اليها غيره وأنتهز المتهم فرصة وجود السلاح الاميري معه وارتكب ما ارتكب بها فإن هذا يبرر قانونا ازام « وزارة الداخلية » بتعمييض الضرر الذي وقع على المجنى عليهم من تابعها المتهم إما كان المباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غلبة في الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصفه خفيرا نظاميا هي التي هيات له كل الظروف التي مكنته من اغتيال المجنى عليهم. ولم يكن المتهم وقت فعلته التي فعلها متجردا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلا بمخدومه .

(طنين رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ من ٩ ص ٧٥٨)

٨٧٩ — خضوع المدارس الحرة والمدارس الخاصة لأشراف وزارة التربية والتعليم وتفقيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها يحقق علاقة التبعية بالمادة ١٧٤ منى — المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٢ والمادة الاولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم المدارس الحرة والمادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة .

✽ تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ — بشأن تنظيم المدارس الحرة — المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٢ — والمنطبق على واقعة الدعوى — على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة

المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بسبب ذلك في شأن تنظيم المدارس الحرة ، وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ — في شأن تنظيم المدارس الخاصة — فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تبليغها بالحدى هذه المدارس .

(لمن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ من ١٠ من ٥٠٦)

٨٨٠ — علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة — متى تتوافر ؟ عند ثبوت أنه لولا الوظيفة لما استداع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر في ارتكابه — المادة ١٧٤ مدني .

\* مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع — في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية — قد قصد خدمة متبوعة ، أو جر نفعاً لنفسه — يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

(لمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/١/١٢ من ١١ من ٤٥)

٨٨١ — الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع : ضميته بسوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته — المادة ١٧٤ مدني — مثال .

\* بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمن سوء اختياره لتابعه عند ما قلده العمل

عنده وتقصيره في مراقبته عند قبليه بأعمال وظيفته — فإذا ثبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة أدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الإسميت بعد أثبات رقم سيرته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي يمكن المتهم من مغارة ما أسند إليه — وهو سبب مناسب في ذاته لتحقيق مسئولية المتبوع لسله استقلال التابع لوظيفته — فإن قضاء الحكم (المطعون فيه ببلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(ملن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٥)

٨٨٢ — في مسئولية المتبوع إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية فيها وقع من الخطأ ولا داعية إليه ( مثال ) حصول الجريمة بعيدا عن محيط الوظيفة بارتكابها خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها — ظروف التعارف والصلة الشخصية التي تربط التابع بالمجنى عليه بهناسبية اشتغالها معا في صيدلية واحدة هي ظروف طارئة لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل غير المشروع قد وقع — عدم قيام مسئولية المتبوع عن جريمة تبعة المتهم .

\* من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورية فيها وقع من خطأ ولا داعية إليه — فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو عامل « غراش » بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بمسئولية صيدلي قد استعمل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بهمسكته بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما انس إليه المجنى عليه وانسح له صدره وفتح له باب مسكته وادخله هادئا مطمئنا حين لجأ إليه في ذلك الوقت بحجة استعائه من مفص مفاجيء ، وأن وظيفة كلفت للسبب المباشر في مساعدته على اثبات قفله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يجافي للتطبيق الصحيح للقانون — إذ يبين مما قاله الحكم أن المتهم أم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي

عملا من أعمال وظيفته — وانما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبشعر انواتها — فالجريمة على الصورة التي اثبتتها الحكم انما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسؤولية المتبوع ، لانه وان كان المتهم قد خلط المجنى عليه وتعرف دخائله واحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما اتسه فيه من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها معا في صيدلية واحدة ، غير انه لا شان لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — انما ظروف التعسف والصلة الشخصية — وهي ظروف طارئة — هي التي زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى تقرر ذلك فان الطاعن على ما اثبتته الحكم لا يكون مسؤولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم اذ قضى بالزامه بالتعويض قد اخطأ ويتمين اذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة اليه .

(ملن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١ من ٨١٧)

#### ٨٨٣ — المدعى عليه في الدعوى المدنية — ماهيته — وضع شركات

التأمين .

✽ المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه يجوز رفع الدعوى المدنية ايضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن غسل المتهم ، واذا جاء بفقرتها الاخرة « ولا يجوز ايلام المحاكم الجنائية ان ترفع دعوى الضمان ولا ان يخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية » فقد دلت على انها قصدت بالمسؤولين مدنيا الاشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، واساس مسؤولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، او تقصيرهم في واجب الرقابة لهم او ان تحت رقابتهم بمقتضى القانون او الاتساق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك بان مسؤوليتها تقوم على اساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاهد معها — لما الفعل للضرر فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة — فالضرور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل للضرر — بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، واذا نكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتساق بالمسؤولية المدنية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية

بنظره اذ ان محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — بشأن السيارات وقواعد المرور — من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ — بشأن التأمين الإجباري — من النض على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين غيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا — لان ما أورده هذه النصوص لم يغير من اساس المسؤولية المقيدة لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعاوى التعويض — بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من امر في هذا الخصوص هو تخويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة الى استعمال حق مدئنه في الرجوع عليها — على ان يكون رفع الدعوى امام المحكمة المختصة اصلا ، وهى المحكمة المدنية — فلذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسؤولة عن حقوق مدنية على اساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة امامها ، فانه يكون قد اخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .

(لمن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٢ ص ١٢١)

٨٨٤ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة — منهاها — لا ينفيها ،

ان تكون موزعة بين اكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملا مشتركا .

\* بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب ان يتحملة المتبوع من ضمن سوء اختياره لتابعه عند ما عهد اليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . ولا ينفي هذه المسؤولية ان تكون موزعة بين اكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا . على انه يكفى لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ان تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطا ووظيفة التابع ، مستوى في ذلك ان يكون خطأ التابع قد امر به المتبوع او لم يأمر به ، علم به او لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطا لولا الوظيفة .



وعلاوة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها تلقى الموضوع بغير  
معقب طالما أنه يقيها على عناصر تنتجها .

(لمن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ من ١٢ من ١٢٥)

٨٨٥ — التفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلم  
الى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ، ومدى ما هيئاته له  
الوظيفية واستقلال شئونها في حقايرة ذلك الفعل — قصور يعيب الحكم .

\* التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة الى  
المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيئاته له الوظيفة  
واستقلال شئونها في حقايرة ذلك الفعل ، يجمله مشوبا بالقصور الذي  
يعيبه ويميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة  
كما صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم يضمن نقض الحكم المظنون فيه نقضا  
جزئيا فيها قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عن الحقوق  
المدنية .

(لمن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٠/١١/١٩٦٢ من ١٢ من ٧٥٢)

## الفرع الثاني

### مسئولية متولى الرقابة

٨٨٦ — انتفاء مسؤولية الوالد عن فعل ابنه أثناء وجوده في المدرسة  
بمناى عن والده وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة .

\* المسؤولية المدنية عن أفعال الغير ليست امرا اجتهاديا بل يجب  
ان تحصر في الاحوال التي نص عليها القانون وان ترتكز على الاسس  
الذي عده القانون مبعثا لها وذلك لورودها على خلاف الاصل الذي يقضى  
بان الانسان لا يسأل الا عن أعماله الشخصية وما دام هذا شأنها فلا  
يجوز التوسع فيها . واذن فلا خطأ اذا نفى الحكم تقصر الوالد في ملاحظة  
ابنه بناء على ان الحادثة التي وقعت من هذا الابن قد حصلت أثناء  
وجوده في المدرسة بمناى عن والده الذي يقيم في بلد آخر وفي رعاية  
غيره من القائمين بشئون المدرسة لان القانون المدني لا يحصل الوالد  
المسؤولية في هذه الحالة الا اذا ثبت وقوع تقصر من ناحية الاب في ملاحظة  
الابن ( المادة ١٥١ معنى ) .

(لمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ في جلسة ١٩/١١/١٩٦٤)

### ٨٨٧ — متى تنتفى مسؤولية الأب عن عمل ابنه .

\* ان المادة ١٥١ من القانون المدني اذ نصت في الفقرة اثنتا عشرة على مساطة الاتساع عن تعويض الضرر الناشئ الغير عن افعال من هم تحت رعايته *des personnes que l'on a sous sa garde* او عدم الدقة او الانتباه منهم او عن عدم ملاحظته اياهم قد دلت بوضوح على ان هذه المسؤولية التي قررتها ، استثناء وخروجاً عن الاصل ، انما تقوم على ما للمسئول من سلطة على من باشر ارتكاب الفعل الضار ، وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تمهده بالحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الاضرار بالغير ، واذا كانت السن احدى موجبات الحفظ فانى المسؤولية من ناحيتها هو كون سن من باشر ارتكاب الفعل الضار يقتضى وضعه تحت حفظ غيره ، ولا اعتبار هنا للسن المحددة في القانون للولاية على المال فان الحفظ *garde* الذى هو أساس المسؤولية بمعناه لغة وقانوناً متعلق مباشرة بشخص الموضوع تحت الحفظ ، اذ قد يكون الانسان قاصراً غنيا يختص بهائه ومع ذلك لا ولاية لاحد على نفسه ولا سلطة غنيا يختص بشخصه . واذن غنى دعوى التعويض الرفعوة على مقتضى المادة المذكورة لا يكون تعرف سن من وقع منه الضرر الا لمعرفة هل هذه السن توجب وضعه تحت حفظ من رغبته عليه الدعوى ام لا . فالحكم اذا اسس قضاءه برفض دعوى التعويض الرفعوة على والد المذموم على ما تبينته المحكمة من ان المذموم قد تجاوزت سنه الحد الذى تنتهى به ولاية ابنه على نفسه يكون قد اصاب ولم يخطئ .

(ملن رقم ١٩٢٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٤)

### ٨٨٨ — عدم جواز نفي المدعى على الحكم بعدم التزامه الوالد بالتضامن عما وقع من ابنه ما دام ام بوجه دعواه الى الوالد .

\* ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يوجه دعواه على الوالد باعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع من ابنه اضرارا به ، فلا يصح له ان ينمى على المحكمة انها لم تخرجه معه بالتضامن كمسئول عن الحقوق المدنية .

(ملن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/١٤)

### ٨٨٩ — متى تنتفى مسؤولية الأب عن عمل ابنه .

\* لا يسأل الاب عن عمل ابنه متى كان — وقت ارتكابه الحادث —

قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره ، فإن الحفظ بالنسبة الى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهى بفتحائها .

(طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١٧)

٨٩٠ - تقدير قيام الوالد بواجب الرقابة على ابنه او عدم قيامه به موضوعي .

\* تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ابنه او عدم قيامه به من شأن محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٢)

٨٩١ - متى تنتفى مسؤولية الأب عن عمل ابنه .

\* تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني على « ان المكلف بالرقابة يستطيع ان يتخاض من المسؤولية اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة او اثبت ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبى من العناية» فإذا كان يبين ما أورده الحكم في بيانه لواتعة الدعوى ان الحادث الذى وقع كان مفاجئا اثناء عبث الجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاما ، فلم يكن حدوثه راجعا الى نقص في الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، ومع ذلك تضى الحكم بمساعلة الطاعن مدنيا على أسس الخطأ المفترض وان المتهم ما دام قاصرا فإن رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنحه من ابتاع الضرر بغيره والا للزم بتعويض هذا الضرر . فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٧/٨)

٨٩٢ - مسؤولية الوالد عن الاعمال التى يرتكبها واده القاصر الذى لم يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة او بلغها وكان في كنفه - هي مسؤولية مفترضة عين هم في رقابته - جواز اثبت عكسها - عبء اثبت يقع على عاتق المسئول - المادة ١٧٣ مدنى .

\* يقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى يجعل الوالد مسئولا عن رقابة واده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة او بلغها ، وكان في كنف والده ويقوم

من ذلك مسئولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى الى ان يباغ من الرشد ما لم تتم به حاجة تدعو الى استمرار الرقابة عليه ، او الى ان ينفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الاخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض انه اساء تربية ولده او على الامرين معا ، على ان هذه المسئولية المفترضة يمكن اثبات عكسها وعبر ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب - لكي يتخلص من مسئوليته طبقا للفترة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني - ان يثبت انه قام بواجب الرقابة او ان يثبت ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية .

(لمن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ من ٧ ص ٧١٨)

٨٩٢ - مسئولية من تجب عليه الرقابة عن هم في رقابته اساسها خطأ مفترض - المادة ١٧٣ من القانون المدني - وقسوع الضرر من تشمله يقيم ضد متولى الرقابة قرينة - قانونية غير قاطعة في تقصيره - متى تنفى مسئولية متولى الرقابة ؟ وجوب اثبات انه قام بما عليه من واجب الرقابة او ان الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة - مثال .

\* وقسوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، والى هذا يشير الشارع في مذكرته الايضاحية عن المادة ٢٤١ المتبلة للمادة ١٧٣ من القانون المدني الجديد من ان مسئولية المكلف بالرقابة هي مسئولية أصلية اساسها خطأ مفترض ولا تنفى الا اذا اثبت متولى الرقابة انه قام بما عليه من واجب الرقابة او ان الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، غلبت للطاعة ، او لناظر المحرسة التي يتبعها التمسك بأن الحادث - التي هي محل المسألة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسئولية ما دام ان القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يقع عليه دليل من الحكم الذي اثبت ان الحادث وقع في فترة تغير الحصص وانه لم يكن بالنفصل احد اوراق الطلبة في ذلك الوقت .

(لمن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ في جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٥٠٦)

٨٩٤ - مسئولية الوالد عن رقابة ولده : وجوب بيان الحكم عناصرها من بين هذه العناصر عبر المتهم وهل تجوز من الولاية على القس .

\* اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعميض المدني على ما تاله

من أن المتهم في رعية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن يبين العناصر التي استقى منها ذلك كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس — غلن للحكم يكون معيبا بالقصور .  
(طنن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ من ١١٧)

### الفرع الثالث

#### مسئولية صاحب البناء

##### ٨٩٥ — متى تتحقق مسؤولية صاحب البناء .

\* أن مسؤولية صاحب البناء عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب تهدم بنائه ليس أساسها مجرد افتراض الخطأ من جانبه إذ هذا النوع من المسؤولية لا يقوم الا على أساس وقوع خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض سواء اكلن المالك للبناء أم غير المالك . واذا كان هذا هو المقرر في المسؤولية المدنية فإنه يجب من باب اولى في المسؤولية الجنائية تحقق وقوع الخطأ من جانب المتهم . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مهندس التنظيم عابن منزل الطاعنة فوجده بحالة تنذر بالسقوط العاجل لوجود شروخ فيه لا يمكن ادراكها الا بعين ذى الفن وأنه طلب إلى ساكنيه أن يخلوه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ولكن قيل أنتهاء هذه الدة سقط المنزل فاصيب من ذلك شخص كان سائرا في الطريق ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقوع خطأ أو اهمال من صاحبة المنزل حتى تمكن مساعلتها جنائيا عن الحادثة .

(طنن رقم ١٧٠٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٧)

٨٩٦ — اهمال صاحب البناء في صيانة بنائه حتى سقط بعد اعلانه بوجود خلل فيه يوجب مسؤوليته ولو كان الخلل راجعا الى عيب في السفل الغير مملوك له .

\* اذا كان صاحب البناء مع اعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، قد اهمل في صيقلته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفي مسؤوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا الى عيب في السفل الغير المملوك له . فانه كان يتعين عليه حين اعلان بوجود الخلل في ملكه

ان يعمل على ابعاد الخطر عن كلوا يقيمون فيه سواء بالصلاح او بتكليفهم اخلاء ، وما دام هو لم يفعل فلن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

(لمن رقم ٦٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٩)

٨٩٧ - عدم اشتراط قيام رابطة قانونية بين صاحب البناء والمجنى عليه اذا قتل الاخر نتيجة عدم اتخاذ المالك الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند اجراء اصلاحات به .

\* اذا قتل احد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ ماله الاحتياطات اللازمة لصحية السكان عند اجراء اصلاحات به فانه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل ان تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه .  
(لمن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢)

٨٩٨ - عدم اذعان السكان لطلب الاخلاء الموجه اليهم من ملكه لا ينفى عنه الخطأ المستوجب لمسئوليته عن الحادث انتاج من اجراء اصلاحات بالمنزل ادت الى تهمة .

\* عدم اذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه اليهم من ملكه لا ينفى عن هذا الاخر الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من اجراء اصلاحات بالمنزل ادت الى تهمة ، اذ يصح في القانون ان يكون الخطأ الذي ادى الى وقوع الحادث مشتركاً .

(لمن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢)

## الفصل الخامس

### جزاء المسؤولية ( التعويض )

#### الفرع الاول — التعويض عن الضرر الملقى

٨٩٩ — شرط الحكم بالتعويض عن الضرر الملقى ان يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للضرور — وان يكون هذا الضرر محققا — الحكم بالتعويض ان لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة — شرطه : توفر حق له يعتبر الاخلال به ضررا اصلية .

\* يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر الملقى ان يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للضرور ، وان يكون هذا الضرر محققا ، فلذا اصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا اصلية . واذن فالمعبرة في تحقق الضرر الملقى للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو ان يثبت ان المجنى عليه كان يعمل فاعلا وقت وفاته وعائ نحو مستمر دائم وان فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على الضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الاساس .

(طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٧ من ٣٣٠)

٩٠٠ — الحق في التعويض الذي يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة — شرطه : ان يكون قد أصابه هو نفسه ضرر في حق او مصلحة يمكن ان يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته — مثال .

\* لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر ملحق يورث عنه الا اذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق او مصلحة يمكن ان يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كلن يكون قد انفق مالا في العلاج ، اما اذا كلن الضرر الذي جملته المدعى بالحق المدني اسلما لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فلن هذا الضرر الادبى لا يمكن ان ينتقل الى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

(طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٧ من ٣٣٠)

٩٠١ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة مما يتعلق بالنظام العام - جواز الدفع به ولو لاهل محكمة النقض .

\* عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة وهو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لاهل محكمة النقض .

(ملن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ح ٢٨٨)

٩٠٢ - دعوى مدنية - تعويض - متى يتضامن المتهمين بالتعويض ؟ سبق الاتفاق على التحدى - اثره .

\* متى اثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما اصاب المجنى عليه « المدعى بالحقوق المدنية » من ضرر عن اصابته و وفاة اخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعا او من اى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التحدى ، فان هذا الاتفاق انما تقتضيه في الاصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير - اما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع يمكنني فيها ان تتوارد الخسائر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الاخرين على ايقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضالرين وبين الضالرين وغير الضالرين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية المدنية تعمهم جميعا .

(ملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١١ ص ١٢ ح ٢١١)

٩٠٣ - المساطة المدنية - الاصل فيها - الضرر المادى والضرر الادبى .

\* الاصل في المساطة المدنية وجوب تعويض كل من اصاب بضرر بسوى في ذلك الضرر المادى والضرر الادبى . ولما كان مفاد ما اورده الحكم انه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المادى الذى أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذى اصاب المجنى عليه شخصا وانتقل لهم الحق في التعويض بمقتضى ورثته ،



وكان الحكم قد انتهى الى تمويض المدعين بالحقوق المدنية — وهم زوجته وأولاده القصر — عما لحقهم من ضرر مادي وأدبي مباشر ، عن اصابة المجنى عليه لا من جراء موته ، غائته لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .  
(طنن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ من ٤٤٧)

٩٠٤ — دعوى مدنية — تمويض — أساسه ثبوت الضرر لطالبه وليس ثبوت حقه في الإرث .

\* من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يجعده انطاعن ، وكان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يتقدح في صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقدان ابنة أولها واخت ثنتيها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها ، وكانت الدعوى المدنية أنها تابت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على انتصليها مقام المجنى عليها بعد ايلولة حقتها في الدعوى اليها ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن ما ينمناه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

(طنن رقم ١٧١٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ص ٢٨ من ٢٤٠)

### الفرع الثاني — التعمويض عن الضرر الأدبي

٩٠٥ — العلة في تعويض الوالد عن فقد ولده .

\* تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد أي في الحال .  
(طنن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٧)

٩٠٦ — العلة في تعويض الوالد عن فقد ولده .

\* إذا طلب والد المجنى عليه وأخوته تعويضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فأجلبتهم المحكمة الى طلبهم ، وكان الدفاع عن المتهم

لم يثر جدلا حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة المدعين في طلبه ،  
 هل هو على أساس أنهم ورثة للمتوفى أم على أساس الضرر الذي أصاب  
 كلا منهم شخصا باعتبارهم من اقاربهم الاقربين ، فلا خطأ من المحكمة  
 فيما فعلت إذ هي تكون قد اعتبرت ما حكمت به مقابل الضرر الذي أصاب  
 المدعين من جراء وفاة قريبهم بغض النظر عن الصفة الوراثية .  
 (طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٣٦/٢/٢٥)

#### ٩٠٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض عن الضرر المادي

والإدبي .

\* ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبي  
 للجنى عليه وأو أنه لم يصب من العيار النلرى غائها لا تكون قد اخطأت  
 في قضائها له بالتعويض المادى لما تحدثه هذه الجريمة من ازعاج وترويع  
 للجنى عليه .

(طعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

٩٠٨ - طلب المدعية التعويض عما لحقها من أضرار من جراء  
 مصرع ابنها - استقرار المحكمة على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية  
 منعدم في الأصل - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى  
 المدنية .

\* أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحسبوق المدنية  
 الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق الدعى به ناشئا  
 عن ضرر حصل للهدمى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم  
 يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا  
 بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر  
 الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق  
 المادى عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع ابنها  
 في الوقت الذى استقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم  
 الأصل - فالتضمين المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون  
 الاندعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ من ٢٨)

٩٠٩ - انتقال التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء عليه الى الغير - اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طلب الدائن به امام القضاء - المادة ٢٢٢ منى .

\* ان التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طلب الدائن به امام القضاء .  
(طن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٥)

٩١٠ - المجنى عليه هو المضرور من الجريمة - شخصا طبيعيا - كان أم معنويا - انتقال حق المضرور في اقلية الدعوى المدنية الى الغير ومن بينه خلفه العام .

\* المجنى عليه هو انذى يقع عليه الفعل او يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء اكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى ان يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف اليها التشريع والضرر الذي يتحمله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خلاصا - له الخيار في ان يباشره امام القضاء المدني او امام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية او بالطريق المباشر في الاحوال التي يجيز القانون فيها ذلك . وهذا الحق الشخصي وان كان الاصل انه مقصور على المضرور الا انه يجوز ان ينتقل الى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .  
(طن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ ص ١٤٢)

٩١١ - دعوى مدنية - تعويض - الضرر المادي والضرر الادبي .

\* من المقرر قانونا ان الضرر المادي والادبي سيلان في ايجاب التعويض ان اصابه شيء منها ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

(طن رقم ٩١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ ص ١٢ ص ٨٩٩)

٩١٢ - دعوى مدنية - تعويض - نقد الولد لولده .

\* تعويض الولد من نقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر مهمل

الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن نقد الوالد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في اى حال .

(لمن رقم ٩١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ ص ١٢ ص ٨٩٩)

٩١٢ — نطاق المسألة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ حق الاخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الابى الذى أصابها من جراء قتل اختها .

\* اذ نصت المسألة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على انه يجوز الحكم بالتعويض للازواج والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصلب ، وكانت الاخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لاختها الثقيلة ، فلان هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها واردة للمجنى عليها ام لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى لاخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الابى الذى أصابها من جراء غتد اختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ ص ٢٠ ص ١٦٨)

### الفرع الثالث

#### التعويض عن الضرر المحتمل

٩١٤ — وجوب ثبوت الضرر المدعى به على وجه اليقين ولو في المستقبل .

\* انه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية ان يكون الضرر الذى يدعيه ثبثا على وجه اليقين واتما حتما ولو في المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على اساس ان الضرر المدعى ليس محققا غير مخالف للقانون ، ولا يغير من ذلك ان تكون المحكمة قد غصلت في الطلب ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فلان تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرغوة من اثنيابة المصومية من شأنه بطبيعة الحال اطالة الاجراءات في هذه الدعوى الم المحكمة وانتقال كامل المتهم في دفاعه ، مما يقتضاه بالبداهة الحيلولة دون هذا للتدخل كلما كان الطلب المتقدم يحمل في ثنياه بادية ذى بدء ان مقدمه لا يحق له ان يكون خصما في الدعوى سواء لاتعدام صفته او لعدم اصلته بضرر من

الجريمة المرغوة بها الدعوى . فإذا كانت التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق في تعين استبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية . ويكون الحكم كذلك من بلب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحسب الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كي لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الاصولي المقرر أصلاً لتنبية العمومية واستثناء للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة .

(طنن رقم ٧٤٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦/٦/١٩٤٧)

#### ٩١٥ — احتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض .

\* ان احتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض ، بل يلزم تحققه .

(طنن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٥)

#### ٩١٥ م — احتمال وقوع الضرر في المستقبل — لا يكفي للحكم

بالتعويض .

\* مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

(طنن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٠)

#### ٩١٦ — المطالبة بتعويض مؤقت بسبب عدم استقرار حالة المجنى

عليه — جوازه .

\* لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدني ( المستأنف ) أصيب بكسر في عنق عظمة الفخذ الايمن وكسر بأسفل الساعد الايسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رده المستأنف أمام هذه المحكمة بجنسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصمود الى حد المعالجة المستقبلية ، فإن الحكم المستأنف أذ التفت عما طلب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيهاً تعويضاً مؤقتاً ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكلية — بعد استقرار حالته — أمام القضاء المدني ، وقضى ببلغ خمسين جنيهاً تعويضاً نهائياً له ، يكون

قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يقهر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى لعدم تبين مدى ذلك الضرر حتى الآن مما يقتضي معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بالزام المستأنف عليها منضـاهـمـين بأن يدعوا للاستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .  
(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٧/٧ ص ٢٤ من ١٠٩٣)

### الفرع الرابع — تقدير التعويض

#### ٩١٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض عن الضرر المادى والادبى .

\* ان الممول عليه لدى جبهة علماء القلقون ان الضرر المادى والضرر الادبى سيان في ايجاب التعويض ان اصابه شيء منها ، وانه اذا كان الضرر الادبى يتعذر التقويم خلافا للضرر المادى فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة . فحتى رأت في حالة معينة ان الضرر الادبى يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الاذعان لرايها ، اذ لا شك في ان التعويض المادى — مهما قيل من تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الادبى — يساعد ، ولو بقدر ، على تخفيف الالم عن نفس المضرور .  
(طعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٧)

#### ٩١٨ — انتفاء مسؤولية الجاني متى ثبت أن خطأ المجنى عليه كان فاحشا الى درجة يتلشى بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر .

\* الاصل ان كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر ، فالمسئولية واجبة ابتداء ، ولكنها قد تخف او تتضاءل بنسبة خطأ المجنى عليه ، ويبلغ اشتراكه مع الجاني في احداث الضرر ، وذلك ما يعرف عند علماء القلقون بنظرية الخطأ المشترك . وقد تجب مسؤولية المجنى عليه بمسئولية الجاني ، متى تبين من ظروف الحادثة ان خطأ المجنى عليه كان فاحشا الى درجة يتلشى بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر ، كأن يكون المجنى عليه تعمد الاضرار بنفسه ، فاستهزأ غرصة خطأ الجاني واتخذته وسيلة لتنفيذ ما تعمد من ايقاع الاضرار بنفسه ، وتلك هي الحالة الوحيدة التي يصح ان يرغض فيها طلب التعويض .  
(طعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)

٩١٩ - اعتداء كل فريق على الآخر في المضاربات لا يسقط الحق من بادئ الامر في طلب التعويض .

\* كل مضاربة تتضمن بطبيعتها وانعنتين بالنسبة لكل متضارب : واطعة يكون هو فيها جانيا على غيره ، والاخرى يكون فيها مجنيا عليه من هذا الغير . فمن يطلب التعويض منهما يطبق على طلبه قواعد المسؤولية المدنية . ويقدر التعويض بحسب جسامة خطأ الجاني عليه الناشئ عنه الضرر ، مع مراعاة مبلغ اشتراكه هو في احداث هذا الضرر لنفسه او تسببه فيه ، ثم يقضى له بالتعويض الذي يستحقه ، او يرفض طلبه متى كان خصمه قد طلب ايضا تعويضا فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة ان تعويض خصمه يماثل تعويضه ، او وجدت انه يربى على تعويضه ، فاوقعت المقاصة بين التعويضين ، وقضت لخصمه بالزائد ، وكل ما تجرته المحكمة من ذلك يجب بيانه في الحكم . اما القول من بادئ الامر انه ما دام كل فريق قد اعتدى على حق الآخر فقد سقط حقه في طلب التعويض على كل حال فتقول ممتنع .

(طعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٢٨)

٩٢٠ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير ما اذا كان هناك خطأ مشترك وكفاؤ في السيئات يقتضى رفض التعويض .

\* لقاضي الموضوع كابل السلطة في الموازنة بين ما يتبادل الخصبان من الفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما اذا كان هناك خطأ مشترك وكفاؤ في السيئات يقتضى رفض ما يدعيه احدهما قبل الآخر من التعويض المدني ام لا .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/٢/١٩)

٩٢١ - المعبرة في التعويض هو بالطلبات الختامية لا بما سبق ان قدره المصور لدى لجنة الاعفاء .

\* ان ما يطالبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواطئة على ذويهم وما تقتضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه البتة الى ما سبق ان قدره هؤلاء لدى لجنة الاعفاء بل المعبرة فيه هي بالطلبات الختامية امام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض الى انصباء طالبيه في المراث بل المعول عليه في ذلك هو ما اصاب

كلا منهم من الضرر المادى والادبى . ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيها تقدره من ذلك في حدود المطالبات الختالية التى قضت لها .

(لمن رقم ١٤٠٣ لسنة ٦ فى جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧)

**٩٢٢ - سلطة المحكمة فى رفض طلب التعويض اذا تبين لها ان طائب التعويض هو الذى اخطأ وان خطاه هو السبب المباشر للضرر الذى لحقه .**

✽ اذا حكم ابتدائيا بمعلوبة متهم على السب الذى صدر منه المجنى عليه وانزاهه بتعويض له ، ورات المحكمة الاستئنافية ان التهم والمجنى عليه تبادل عبارات السب بل ان المجنى عليه كان هو البادى ، وان الفاظ السب لى صدرت منه كانت اقتذع فى خضى التلموس واشد فى الاهانة ، غابت الحكم بالنسبة للعقوبة واللفته بالنسبة للتعويض المحكوم به لعدم احقية المجنى عليه فيه ، فليس فيها فعلته من هذا اى تناقض ، لان الاسباب التى رفضت من اجلها الدعوى المدنية لا تنافى مع الاسباب التى قام عليها العقاب على السب .

ولا يصح القول بان المحكمة ما كان يجوز لها من تلقاء نفسها ان ترفض الدعوى المدنية اعتيادا على المقاصة لتبادل عبارات السب من الطرفين مع ان التهم لم يطلب هو ايضا الحكم بتعويض عن السب اتوقع عليه . وذلك لان اساس رفض الدعوى المدنية ام يكن المقاصة بل هو انتفاء مسئولية التهم عن تعويض الضرر الذى لحق المجنى عليه لانه هو الذى بدا بالسب فتسبب فى حصول ما وقع عليه .

(لمن رقم ١٤٤٦ لسنة ٧ فى جلسة ١٩٣٧/٥/٢٦)

**٩٢٣ - اعتبار طلب التعويض مناصفة فى حالة عدم تخصيص مقدار التعويض لكل من الطالين .**

✽ اذا طاب دعيان بالحق المضى الحكم لها بمبلغ ما على سبيل التعويض ولم يخصصا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيمتبر الطلب منهما على اساس ان لكل منهما النصف . فاذا قضى الحكم لاحدهما دون الاخر بالمبلغ كله فانه يكون قد اخطأ لقضائه بها لم يطلبه المقتضى له . واذا كانت المحكمة ترى ان احد المدعين لا يستحق تعويضا فعليها ان تحكم برفض دعواه ونقضى الاخر بها يستحقه على الا يتجاوز ما تقضى به نصف المطلوب .

(لمن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ فى جلسة ١٩٣٨/٣/٢٦)



## ٩٢٤ - سلطة المحكمة في رفض طلب التعويض اذا تبين لها ان طالب التعويض هو الذى اخطأ وإن خطاه هو السبب المباشر للضرر الذى لحقه .

\* لا يجوز أن يحكم بالمتابعة القضائية الا اذا كان كل من الدينين المطاوب اجراء المتابعة بينهما مرفوعا عنه دعوى أمام المحكمة . واذا خلا بصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على أساس أنه هو والمتهم قد تبادلوا اللفاظ السبب ما دام المتهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض . ومع ذلك فالحكمة في هذه الحالة وهى تقدر مسئولية المدعى عليه ، ان تعرض لجميع ظروف الدعوى وملابساتها وتحرى ما وقع من كل من الطرفين فإذا تبين لها ان طالب التعويض هو الذى اخطأ وإن خطاه انها كان هو السبب المباشر للضرر الذى لحقه كلن لها ان تقضى برفض طلب التعويض على أساس انقضاء المسئولية عن المدعى عليه لا على أساس المتابعة .

(لمن رقم ٤٠٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٣/٤)

## ٩٢٥ - امتناع تقدير مبلغ جسيمة الخطأ الذى سببهم به كل من اشترك في أحداث الضرر يجعلهم مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

\* ان تقدير حصة كل من اشتركوا في أحداث الضرر يجب - بحسب الاصل ان يكون المبلغ فيه مبلغ جسيمة الخطأ الذى سببهم به فيما أصاب الضرر من الضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الاخطاء على هذا الأساس - اما اذا كان ذلك ممتعا فله لا يكون ثمة من سبيل الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

(لمن رقم ١٠٧٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

## ٩٢٦ - اعطاء التعويض عن الاصابة مع ربط المعاش من اجلها ليس فيه جمع بين تمييزين عن ضرر واحد .

\* ان المعاش الخاص المقرر لرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند اصابتهم بميل العدو او بسبب حوادث في قتال حربية او في مآثرات لبروا بها لا دخل فيه للتعويض الذى يستحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الاصابة عن عمد او تقصير منه . وذلك لاختلاف الاسس القانونية للاستحقاق في المعاش في التعويض ، اذ المعاش المقرر بقانون خاص ملحوظا فيه ما تقتضيه طبيعة الاعمال العسكرية

من الاستهداف للمخاطر وبذل التضحيات في سبيل غلية من اشرف الغايات، فهو بهذا الاعتبار — فيما يزيد على ما يستحقه المصلب على اساس ودة خدمته وما استقطع من راتبه — ليس الا مجرد منحة يمنحها التقدير لمن اقدم على تحمل التضحيات في خدبة بلده دون التفتل الى مصدر هذه التضحيات ان كان فعلا مستوجبا لمساطة احد عنه او كان غير ذلك مما لا يمكن ان يسأل عنه احد . لما التعمويض فالمرجع فيه الى القانون العام الذي يوجب على كل من تسبب بفعله في ضرر غيره ان يعوضه عن هذا الضرر جزاء تنصيره فيما وقع منه ، وتقديره موكل للقاضي يزنه على اعتبار ما خسره المضرور وما غلت عليه من فائدة ، بخلاف المعاش فاته محدد في القانون بمقايير ثابتة . واذا كان المعاش لم يلاحظ فيه ان يكون تعويضاً عن الاضرار الناشئة عن اصابات غلن الاصابة اذا كانت ناشئة عن فعل ممتوجب لمساطة فاعله مبنيا فلا يجوز ان يحسب للمعاش حساب في تقدير التعمويض المتقاضى دفعه عنها للمصلب ولو كانت الحكومة هي الملزومة بالتعويض مهما كانت صفتها في ذلك . ولا يصح اذن في هذا الصدد القول بان اعطاء التعمويض عن الاصابة مع ربط المعاش من اجلها فيه جبع بين تعويضين عن ضرر واحد .

(لمن رقم ٧٠ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤١/١٢/٨)

## ٩٢٧ — اشتراك المضرور في الخطأ لا يصلح لرفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر .

\* ان المادة ١٥١ من القانون المدني قد نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعمويض الضرر الذي ترتب على فعله . فاذا كان المضرور قد اخطأ هو الآخر وساهم في الضرر الذي اصابه فلن ذلك ، وان كان يجب ان يراعى عند تقدير التعمويض الذي يطالب به المضرور لا يصلح ان يكون سببا لرفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر .

وان كان هذا كان الحكم قد تضى برغض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من « تكافؤ السينات » وكان المستند من البيانات التي اوردها انه انما تعدد ان الاجنئ عليهم وقع من جانبهم هم ايضا خطأ في حق انفسهم ، ولم يقصد ان هذا الخطأ تسبب عنه أي ضرر بالمدعى عليه ، فان هذا يكون مقتضاه ان يحكم للجنئ عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجساية .

(لمن رقم ١١٢٦ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١١/٢)

٩٢٨ — صحة الحكم بمبلغ التعويض المطلب به بسبب ارتكاب المتهم جنائتي هتك العرض والسرقة دون تخصيص اذا انتهت المحكمة الى ان جنائية هتك العرض هي التي ثبتت وأن مبلغ التعويض غير مبالغ فيه .

\* اذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغا على سبيل التعويض مما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنائتي هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين ، فان المحكمة ، اذا رأت ان جنائية هتك العرض هي التي ثبتت وان التعويض المطلب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها ، لا تكون مخطئة اذا ما قضت بالمبلغ المطلوب .

(طعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

٩٢٩ — وجوب مراعاة اشتراك المضرور في الخطأ عند تقدير مبلغ التعويض المستحق فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير .

\* ان المادة ١٥١ من القانون المدني وان نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله الا انه اذا كان المضرور قد اخطأ ايضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فان ذلك يجب ان يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير . لان كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطاين : خطأه هو وخطأ غيره ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وبناء على عملية تشبه القاسمة لا يكون الغير ملزما الا بهتدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب ان يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه .

(طعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

٩٣٠ — لا تثريب على المحكمة اذا قالت في حكمها انها راعت في تقدير التعويض ان يكون مواسيا طالما انها لا تستطيع ان تجعله آمسيا متى راعت في التقدير جسامة الضربة والمصاريف التي اذنت في علاج الجنى عليه .

\* اذا كان الظاهر مما لورده الحكم ان المحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذي قضت به على المتهم جسامة الضربة التي لدت الى كسر ساق الجنى عليه ( ضابط بوليس ) ودعت لنتئه الى عمل اقل شأنا من عمله الاول ، كما راعت المصاريف التي ائتمتها في العلاج ، فليس في هذا

اي خطأ . وإذا كانت هي قد خالت في حكمها « انها راعت في تقدير التعويض ان يكون مواسيا طالما انها لا تستطيع ان تجعله آميا » غلظك ليس معناه انها قصدت ان تعطى المجنى عليه تعويضا عن ضرر لم يكن محققا بالفعل ، بل الظاهر انها قصدت به انها ما دامت لا تستطيع ان تصل بالتعويض الى ما يجعله مساويا للضرر الحقيقي الذى أصاب المجنى عليه غلظها تراعى في تقديره ان يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من اضرار مالية وأدبية بسبب الإصابة . ولا تثير عايتها في شيء من ذلك . (طنن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥)

### ٩٢١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض بنفسها دون الاستعانة بخبير .

✽ متى ما اثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها ان تقدر التعويض الذى تراه بنفسها ولا يتحتم عليها ان تستعين بخبير في كل الاحوال اذا هي لم تر الاستعانة به . وتقديرها هذا موضوع لا شأن لمحكمة النقض به .

(طنن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

### ٩٢٢ — انتهاء المحكة الاستثنائية الى مشاركة المدعى بالحق المدنى انما طلب هذا المبلغ كتعويض مؤقت .

✽ اذا كان الحكم الاستثنائي قد ذكر ان المدعى بالحق المدنى شارك في الخطأ الذى وقع بسببه الحادث ، ومع ذلك ايد الحكم المستأنف غيرا قضى به من التعويض ، فلا ضرر في ذلك ما دام المدعى بالحق المدنى انما طلب المبلغ الذى حكم له به كتعويض مؤقت وذلك على اعتبار ان المحكة الاستثنائية قد رأت ان المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب مع ما يجب الحكم به على اساس الخطأ المشترك .

(طنن رقم ٢٢٦٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

### ٩٢٣ — عدم جواز تأثر التعويض بدرجة خطأ المسئول عنه او درجة غناه .

✽ انه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذى يلحق المبرور من

الفعل الضار ولا يصح أن يثأر بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه ، كان ادخال الحكمة جسيمة الخطأ ويسأل المسئول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض عيبا يستوجب نقض الحكم . إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقتضى فيه بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى بحيث إذا ما استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنه إذا ما اقتضت الحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وادخلته في الحساب عند تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفا للقانون ، ويكون لحكمة النقض أن تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المتقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديرها على ذلك الأساس الخاطيء .

(لمن رقم ١٦١١ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

٩٢٤ - سلطة محكمة النقض في تقدير التعويض عن الضرر دنى  
كان غير محتاج الى عناصر متصلة بموضوع الدعوى .

\* متى كان تقدير التعويض عن الضرر المدعى غير محتاج الى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب أن تبحصه محكمة الموضوع كان لحكمة النقض حق هذا التقدير .

(لمن رقم ١٦١٢ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٤٩/١٢/١٢)

٩٢٥ - قول الحكم انه يرى اخذ المتهم بالشدة في توقيع العقوبة جزاء له والحكم للمدعى بكل طلباته لا يعنيه إذ أن حديث الزجر لم يجيء الا منصبا على تقدير العقوبة .

\* إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذي تحكم به على المتهم للمجنى عليه قد انتهت حكمها بقولها انها ترى اخذ المتهمين بالشدة في توقيع العقوبة جزاء لهم وعظة لغيرهم ، والحكم للمدعى الدنى بجميع طلباته ، فانعنى على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر في القضاء للمدعى الدنى بجميع طلباته في حين أن التعويض يجب الا يكون مؤسسا الا على ما لحق المدعى من ضرر ، وإن يكون متناسبا مع الضرر - ذلك لا يكون له محل ، إذ أن حديث الزجر لم يجيء الا منصبا على تقدير العقوبة .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٢)

## ٩٣٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض .

✽ ان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما نراه مناسبا وفقا لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى ، بما دام الحكم قد اورد الاعتبارات التي من اجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الاولى وكان من شأن ما اورده ان يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فان الجدالة في ذلك لا تكون مقبولة .

(لمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٠)

## ٩٣٧ - دفع المتهم بالتبديد جزءا من المبلغ المطالب به للمدعى بالحق المدني يوجب على المحكمة ان تقصر حكما على الباقي بعد هذا الوفاء .

✽ اذا كان الظاهر من الحكم ان المحكمة قد قصرت التعويض في دعوى التبديد على مبلغ الوصول الصادر من الطاعن ، وكان الثابت بحضور جلسة محكمة الدرجة الاولى ان المتهم ( الطاعن ) قد دفع للمدعى بالحقوقي المدنية مبلغ عشرين جنيها وطلب التأجيل للسداد فان المحكمة تكون قد اخطأت فيها قضت به من مقدار التعويض اذ كان عليها ان تقصر حكما على الباقي بعد هذا الوفاء .

(لمن رقم ٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٥١)

## ٩٣٨ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير ما اذا كان هناك خطأ مشترك وتكاليف في السيئات يقتضى رفض التعويض .

✽ لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقا لاحكام انقائون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكاليف السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضي الدعوى من غير معقب .

(لمن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢)

## ٩٣٩ - تعديل المحكمة الاستئنافية مبلغ التعويض بالزيادة لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم .

✽ ان تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من

محكمة اول درجة اذ العبرة في تقدير التعويض هي بمقدار الضرر الذي وقع وهذا لا يحول دون استعمال الرافعة مع التهم .  
(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

٩٤٠ - انتهاء المحكمة الاستئنافية الى مشاركة المدعى بالحق المدني في الخطأ لا يمنعها من تأييد التعويض ما دام المدعى بالحق المدني اتما طلب المبلغ كتعويض مؤقت .

\* الاصل ان كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر لاغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، واذا كانت المحكمة قد اثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه وثبتت انه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم ، فلان معنى ذلك انها رأت ان خطأ الطاعن يربى على خطأ المجنى عليه ، واذا كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذي طلبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيها ومصدر الحكم بذلك ، فانه لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في شأن المشاركة في الخطأ ، وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض .  
(لمن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٦)

٩٤١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض .

\* تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تبينه من عناصر الدعوى وظروفها دون ان تكون ملزمة ببيان عناصره او علة تخفيضه .

(لمن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٠)

٩٤٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض .

\* متى كانت المحكمة قد بينت الجريمة التي بنت عليها قضاؤها بالتعويض والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض ، فانه لا يعيب حكما عدم ايرادها بموجب ما قدرته .  
تعويض ، اذ الامر في ذلك متروك لتقديرها بشر محقق عليها .  
(لمن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤)

## ٩٤٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض .

\* ان تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٧٢٤ لسنة ٧٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨)

## ٩٤٤ - عدم جواز الجمع بين المكافأة الاستثنائية المتصوص عليها في قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٢٩ وبين حق الموظف في التعويض طبقاً لأحكام القانون المدني .

\* ان المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبعاً لخائون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقت به واقعته عن مواصلة العمل في خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ ان هذا الحق يظل مع ذلك قائماً رغداً لأحكام القانون المدني إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسال عنه الحكومة ، إلا انه لا يصح للضرر ان يجمع بين التعويضين لان هذين الالتزامين متحدان في الفسالية وهي جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه .

(طنن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢١)

## ٩٤٥ - اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ .

\* ان اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ .

(طنن رقم ٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٩)

## ٩٤٦ - متى يجوز للبتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الاحتجاج بخطأ الضرر على وارثه .

\* للبتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ان يحتجا بخطأ الضرر على وارثه في الشق من التعويض الخاص بحصته المراثية في الحق الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .

(طنن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٩)



٩٤٧ - تعدد المطالبين بالتعويض - الحكم لهم جمة أو تعيين نصيب كل منهم - جائز .

\* لحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض المدعين بإلحاق الدنى جمة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .  
(لمن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٧ من ٢٢٠)

٩٤٨ - تقدير التعويض - متروك لحكمة الموضوع بلون معقب عليها - ذكر موجبات التقدير غير لازم .

\* تقدير مبلغ التعويض من ساطة محكمة الموضوع تقدره حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت الحكم بالتعويض عناصره القانونية .  
(لمن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ من ١٨٧)  
(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ من ٣١٥)

٩٤٩ - شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة انتجالية : حضور المتهم بنفسه - حضور محلي المتهم لا يغنى عن إعلانه بالدعوى المدنية إذا كان متبها في جنحة معاقب عليها بالحبس .

\* يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه إليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإلحاق الدنى بإعلان المتهم بطلباته ولا يغنى عن ذلك حضور محليه إذا كان متبها في جنحة معاقب عليها بالحبس .  
(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ من ١٩٠)

٩٥٠ - الضرر المادى والادبى سيان في إيجاب التعويض - كلاهما خاضع في تقديره لسلطة محكمة الموضوع .

\* الضرر المادى والادبى سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منها وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .  
(لمن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ من ٩١)

## ٩٥١ - اجتماع طريقين للتعويض - شرط جواز ذلك .

\* يبين من استقراء نصوص المواد ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بقتضاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي انتهيات ذات الميزات المستقلة ان العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يرتب التزامات وحقوقا لكل منهما قبل الآخر وان المبلغ التي تؤدي تنفيذا لأحكامه هي تأمين في مقابل الاقتساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فيصدره الفعل الضرر الذي أثبتت المحكمة وقوعه من التابع في أثناء تادية وظيفته ورتب عليه مسؤولية الذبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت الى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصغته - على مبلغ التأمين ، ولم يلق اليها بالا وهو يصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدح في ذلك القول بأن الضرر يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر . ومتى تقرر ذلك فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الخصوص لظهور بطلانه .

(لمن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ١٢ من ١٣١)

## ٩٥٢ - شرط اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى التعويض -

نظم علم .

\* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء « المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية » رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت نابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أي ان يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة ، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر ادعوى المدنية ومتى تقرر ان هذه الإجازة مبناهما الاستثناء فقد وجب ان تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العلم لتفعله بالولاية .

(لمن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٢ من ١٣٢)

٩٥٢ - دعوى مدنية - ما يقيد المحكمة في تقدير عناصر التعويض -  
نقض - قاعدة نسبية اثر الطعن .

\* اذا كان الثابت ان المحكمة تدخلت في عناصر التعويض الذي قضت به على المتهمين ما اصاب المجنى عليه من ضرر مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب ، وكثت الدعوى الجنائية قد رغمت عن جنالية هتك العرض المستندة الى المتهمين ، وقد ادعى المجنى عليه مدنيا مطالبا بتعويض الضرر الذي اصابه من هذه الجريمة ، فان المحكمة اذ قضت بالتعويض عن واقعة اخرى لم ترغع بها ادعوى اليها تكون قد خلقت القلق ، بتصديها لفعل ليس مطروحا عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه ، مما يعيب الحكم في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية ويستوجب نقضه في هذا الخصوص - ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعدم الميعاد ، غايته تعيين نقض الحكم بالنسبة اليه ايضا فيما قضى به في الدعوى المدنية ، وذلك عملا بنص الفقرة الاخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ ص ٧٤٧)

٩٥٤ - الادعاء بالحق المدني - تحديد مبلغ التعويض - تعذر الطلبات من المدعي المدني امام المحكمة الاستئنافية - في مواجهة المتهم - وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية - نعى المتهم على الاجراءات بالبطلان - لا يقبل منه - ولا شأن له بذلك .

\* اذا كان مما ينهاه الطاعن « المتهم » على الحكم انه قد انطوى على بطلان في الاجراءات اثر فيه اذ ان المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية اليه والى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا لثنا نظر للدعوى وقد عدلت المدعية بالحق المدني طلباتها امام محكمة ثاني درجة في مواجهته وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة في الدعوى دون ان يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان طلب التعويض والتعديل الذي اجرته المدعية بالحق المدني كان في مواجهة الطاعن غايته لا شأن له بما ينهاه على الحكم من بطلان في اجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ ص ٤٥٢)

٩٥٥ - رفع دعوى منية بالتعويض من امرأة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصيا على اولادها القصر - الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه - ثبوت ان هذا الآخر لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائبا عن الورثة - رفض الدفع - في محله .

\* اذا كان الطاعن قد دفع لهما محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع اخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله ان المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على اولادها القصر - لم تكن طرفا في هذا الصلح ، فان ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون . ذلك ان عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه ، وما دام ان العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر اخيه ، فان توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يفسى عليه هذه الصلة ، كما ان اثر العقد لا يمتد الى المدعية بالحق المدني .

(طنن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ من ١٢ ص ٧٢٠)

### انفرع الخامس

#### تسبيب احكام التصويض

٩٥٦ - رفض دعوى التصويض في القذف استنادا الى استنفاز المدعى وبنه بالعدوان دون بيان ماهية هذا العدوان ولا ظروفه - قصور .

\* اذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التصويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على التهم بمقولة تكلفها في السبيلات ثقلة ان التهم لم يتقدم المذكرة المحتوية للقذف الا بعد ان استنفذه المدعى ، وانه لم يورد عبارات القذف والسبب فيها الا ردا على ما بداه به من عدوان ولو ان بعض هذا العدوان ليس معاصرا لتلك المذكرة ، وذلك دون ان تبين ماهية هذا العدوان ولا ظروفه ، فانها تكون قد قصرت في ايراد الاساليب التي اتبعتها عليها حكيمها . اذ هذا القصور لا يستطاع معه مراعاتها في استخلاص انتفاء مسئولية التهم هل كان من عناصر واقعية تؤدي اليه اولا ؟ .

(طنن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٧/٢/٢٣)

٩٥٧ - عدم التزام الحكم التحدث عن تقسيم المسؤولية اذا لم يتسكك المسئول عن الحقوق المدنية باشتراك الجاني عليه مع المتهم في الخطأ .

\* اذا كان المسئول عن الحقوق المدنية لم يتسكك لالم المحكمة بأن المتهم والجاني عليه كلاهما وقع منه خطأ كان له دخل في الوفاة حتى كان يتمين على المحكمة توزيع المسؤولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما ، بل اقتصر على القول بأن الجاني عليه هو الذي أخطأ وتسبب بخطئه في وقوع الحادث ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تتحدث صراحة عن تقسيم المسؤولية فإذا هي قضت على المتهم وعلى المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض فذلك مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع من المتهم .

(ملن رقم ١٤٣٣ لسنة ١٥ في جلسة ١٢/٢/١٩٤٥)

٩٥٨ - جواز الحكم بكل التعويض اذا كان متناسباً مع الضرر ولو تبين أن الاعتداء بدأ من جانب الجاني عليه .

\* اذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بدأ من الجاني عليه وأخوته ومع ذلك قضت له بكل التعويض الذي طلبه على أساس ما رآته من تناسبه مع الضرر الذي لحق المضرور في الظروف التي وقع فيها فهذا لا يقدح في قضائها ، إذ يجوز أن يكون الجاني عليه لم يفعل في مقدار التعويض الذي طلبه وقدره بالتقدير الذي رأى أن المحكمة مستحكمة له به مراعية كل الظروف وليست المحكمة بحاجة الى التحدث في الحكم عن المتأصلة أو عن الخطأ الذي وقع من الجاني عليه أو غريقه ما دام أن احداً لم يطلب اليها ذلك .

(ملن رقم ٣٣٦ لسنة ١٦ في جلسة ١٢/٢/١٩٤٦)

٩٥٩ - قضاء المحكمة الاستثنائية ببراءة المحكوم عليه بجريمتي القذف والابلاغ الكاذب من التهمة القلبية وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض دون بيان ما اذا كان هذا التعويض محكوماً به عن القذف وحده - قصور .

\* متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة اول درجة دأبت الطاعن بجريمتي القذف والابلاغ الكاذب تطبيقاً للمواد ٢٠٢ و ٢٠٥ من قانون العقوبات ، وقضت عليه بمقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرون

جنيتها تطبيقاً للمادة ٢٢ لارتباط الجريمتين ارتباطاً لا يقتل التجزئة ثم رأت المحكمة الاستئنافية للأسباب التي سأقتها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والذهاب عن - متى كان ذلك وكانت المقسوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة اللغف التي دأته بها الحكم المطعون فيه فإن الطعن على الحكم بالنسبة للدعوى الهمومية بسبب استيقظته للعقوبة كما هي يكون على غير أساس . غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنيتها تعويضاً للدعى بالحق المدني عن جريمتي اللغف والبلاغ الكاذب ، وكان الحكم إذ قضى ببراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للدعى بالحق المدني عن اللغف وحده رغم عدم استئنائه بشأنه أو أنه يشمل تعويضاً للدعى بالحق المدني عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة الطاعن منها ، فإن الحكم يكون ناقصاً البيان في الدعوى المدنية بما يمييه ويستوجب نقضه بالنسبة لها .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

#### ٩٦٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض عن الضرر .

\* تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تثبته هي من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان تلك العناصر . وإذا فتحى كان ما أوردته الحكم يتضمن بذاته حصول ضرر للدعى من جريمة التزوير التي دين بها المتهم اتلج للطاعة ، فإن ما تثبته هذه الطاعة من تصور الحكم في عدم بيان عناصر الضرر يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٧)

#### ٩٦١ - رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه -

وجوب بيلتها في الحكم - مثال .

\* يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دأته بالذات الخطأ وبين إصابته بالجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفى لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث إن خطأ المتهم ثبت من قيادته السيارة

بسرعة ومن انحرافه للجهة :يعنى حيث كان يسير الجنى عليه وعجم استعماله لجهاز التنبيه او الفراجل عند اقترابه منه بما ادى الى الحادث غاصيب الجنى عليه » .

(ملن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٧ من ١١٠)

٩٦٢ - وجوب بيان الحكم ذاته ادعاء المدعى وعلاقته بالجنى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض واساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - اغفل ذلك يعيب الحكم بالقصور .

\* اذا كان الثابت من الحكم انه قضى بالزام المتهمين بمضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المبنى مبلغ . . . . . دون أن يبين ادعاء المدعى المذكور مدنيا او علاقته بالجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار اساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهى من الامور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - لما وهى لم تقفل فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه فيها يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الاشارة الى ادعاء والد القليل مدنيا قبل المتهمين مضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك ان محضر الجلسة لا يكفل الحكم الا في اثبات ما يتم امام المحكمة من اجراءات دون العناصر الاساسية في الدعويين .

(ملن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/٩ من ١١ من ٤٠٧)

٩٦٣ - بيانات تسبب احكام التعويض - يكفى في ذلك بيان وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية - ذكر عناصر الضرر لا يلزم .

\* اذا بين الحكم اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تثير عليه بعد ذلك ، اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى تدر على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(ملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١١/١ من ١١ من ٧٥١)

٩٦٤ - دعوى مدنية - تعويض - عدم جواز الجمع بين التعويض الكابل وبين معاشي استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .

\* اذا كان الثابت ان المعاش المستحق لابن الجنى عليها المتأثر قد سوى طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل

المعاملات الاستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعميـض عن الفعل الضار ، فانه لا يقبل النفي على الحكم عدم خـصمه المعاش من مبلغ التعميـض .

(طنن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ١٢ ص ١٢١)

٩٦٥ - دعوى مدنية - ايراد حكم الادانة ايلة ارتكاب التهم الجريـمة المسندة فيه - ذلك بيان كاف للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريـمة احداث جروح بالجنى عليه عبدا واورد على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الموقعة على الجنى عليه - فان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مـلارغه بالتعميـض ، ومن ثم فانه لا تـثريب على الحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على اسلمه مبلغ التعميـض المحكوم به اذ الامر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(طنن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ١٧٢)

٩٦٦ - بيان الحكم لركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية - احاطته بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية - لا تـثريب عليه بعد ذلك اذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على اسلمه مبلغ التعميـض المحكوم به .

\* متى كان الحكم قد بين اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تـثريب عليه بعد ذلك اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على اسلمه مبلغ التعميـض المحكوم به .

(طنن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ ص ٥٢٨)



٩٦٧ - قضاء الحكم للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يمرض لتغيير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصر الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب - قصور .

\* قضاء المحكمة للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصر الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجنحة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيباً بالقصور .  
(لمن رقم ١٨٤٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ ص ١٤٥)

٩٦٨ - تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية - لا تثريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .

\* متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فله يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية أحاطة كافية ولا تثريب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين عناصر الضرر .  
(لمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٢٤٧)

٩٦٩ - ما يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .

\* من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم أدانة المحكوم عايه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(لمن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ ص ٢١٧)

٩٧٠ - بيانات تسبب الحكم للدعى المدنية .

\* إذا كان الحكم الابتدائي قد أبان في تفصيل مضمون دستندات الطرفين وثبت اسم الدعى بالحقوق المدنية ، وبين علاقته بالطاعن كما بين سبب مطالبة الآخر له بالتعويض في دعواه المدنية ، فله لا محل لما ينهه الطاعن على الحكم من قصور في بيان موزع الدعويين المختلفين أو في بيان مستندات الطرفين .

(لمن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٦٧)

٩٧١ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومذاهب - قصص

التسبيب .

\* إذا كان الحكم الابتدائي - الذي اعتق الحكم المظنون فيه - سبباً - قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المظنون فيه إلى القول بسهام المجنى عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومذاهب ، يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ في جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ من ٢٤٨)

٩٧٢ - بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم غير لازم

إلا في حالة الحكم فيها لصالح رافعها .

\* النعمى على الحكم بالبطالان لإغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية مردود بأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعها والتضاء لهم بالتعويض الذي تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا التضاء ، وإما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازماً في الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته في مدونه .

(لمن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠٠ من ٤٤٩)

٩٧٣ - قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق:

المدنية ورثة للمجنى عليه مع ثبوت أنهم ادعوا مدنياً بصفتهم ورثة والد المجنى عليه - مخالف للقانون - علة ذلك : تغير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .

\* متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنياً بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخلفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المظنون فيه والإحالة .

(لمن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ من ٢١ من ٨٠٨)

١٧٤ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية -  
موضوعي - مثال لتسبب سائق على توافره .

\* من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها مائفا ومستقدا الى اطة مقبولة لها اصلها في الاوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر الخطأ في حق الطاعن بقوله : « انه يتدخل في قيادته السيارة ارميس بحالة ينجم عنها الخطر اذ اخذنا بقول الشاهدين سالفى اذكر واقوال هذا المتهم نفسه ، فانه كان يتعمد على الاخر : عدا مولجته بسببارة اخرى تباثله الاشارات الضوئية ليلا ان يضع في حسياته ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذي يلتزمه ولو ادى الامر ان يتوقف عن السير او تهدئة السرعة الى الحد الذي يضمن معه الامن . . اما وانه ظل سائرا بذات السرعة رغم الاشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من ابهار للبصر للشخص العادي حانة كونه عليم بنظر هذه الظروف بحكم خبرته لهذا هو الخطأ بعينه » . فلن هذا الذي اورده الحكم سائق في العقل والمنطق ويكفي لحمله ، وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من اوراق التحقيق واقوال الشهود لا يبدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته لاهام محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ ص ٢٤ من ٥٥٢)

١٧٥ - عدم بيان الحكم وجه الضرر المادي والادبي - لايقدر في سلامة الحكم بالتعويض - ما دام قد اثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الاخلطة بالركان المسئولية المدنية .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الاخلطة بالركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة اتسببية مما يستوجب الحكم على متارغه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والادبي الذي حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من انه اذا كانت المحكمة قد حكمت الدعوى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طالبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به باقية ذلك هي ما ثبت لها من ان المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند اليه ، فهذا يكفي لبرير التعويض الذي تضمنت به . اما بيان الضرر فلما يستوجب التعويض الذي يطالب به غيا بعد ،

وهذا يكون على الحكمة التي ترفع لملها الدعوى به . لما كان ذلك ،  
فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادي والادبي  
الذي أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولاً .

(لمن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١١٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ٤٤٧)

#### ١٧٦ — ما يكفي لبيان وجه الضرر في المسؤولية المدنية .

\* من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن  
يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله  
ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والادبي ذلك بأن في اثبات  
الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان  
المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض .

(لمن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٥ في جلسة ١١٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ من ٣٦٧)

#### ١٧٧ — ما يكفي لصحة حكم التعويض المدني .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر  
به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث عامة مستتية بالجنى عليه  
التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان  
المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم  
على الطاعن بالتعويض . فإنه لا تثير على الحكمة إذا هي لم تبين عناصر  
الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك  
مفروق لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن العبرة  
في صحة الحكم هي بمسوره موافقا القانون وكان الحكم المطعون فيه  
قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ، ووجه المسؤولية ،  
فإنه لا يبطله — في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي  
طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الاتزال مفهوما من  
الوقائع التي أوردها .

(لمن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٥ في جلسة ١١٧٥/١١/١٧ من ٢٦ من ٧٠٧)

#### ١٧٨ — دعوى مدنية — لا محل لدعوى التعويض عن فعل لم يثبت

في حق من نسب إليه .

\* أن ما قضت به الحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما

برات المظنون ضدها الاولى من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، اذ يستلزم ذلك حقاً رفض دعوى التمييز لانه ليس لدعوى التمييز محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .

(طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١٧)

#### ٩٧٩ - دعوى مخفية - الدفع بعدم قبولها - وجوب تعرض المحكمة له .

✽ لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه قد اقتصر فرفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية ، على القول بأنه لا مصلحة له في ابدائه ، واذا تمسك الطاعن بهذا الدفع امام المحكمة الاستئنافية اكتمى الحكم المظنون فيه بتأييد اسباب الحكم الابتدائي دون ان يضيف جديداً رداً عليه ، ولما كان من المقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وتقسطه حقه ايراداً له ورداً عليه ما دام الدفاع قد تبسك به ، وكان الحكم الابتدائي غضلاً عن خطئه في القول بانتفاء مصلحة الطاعن في الدفع به مع قيلابها ، لم يعرض لهذا الدفع ولم يقسطه حقه ايراداً ورداً ، واذا خلا الحكم المظنون فيه من تدارك هذا الخطأ رغم اثره هذا الدفع امام المحكمة الاستئنافية فانه يكون معيباً بالتقصير الذي يبطله .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ من ٢٨ ص ١٥٤٢)

## الفصل السادس

### انقضاء الدعوى المدنية

٩٨٠ — شهادة الجنى عليه زورا لمصلحة ألانهم بقصد تخليصه من التهمة يعتبر تنازلا منه عن المطالبة بالتعويض .

\* إذا كان الذائب في التحقيقات الذى أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة ان الجنى عليه له روايتان احدهما أن زيدا المتهم هو الذى ضربه على راسه الضربة التى نشأت عنها العاهة والاخرى وهى التى استقر عليها في محضر النيابة ، ان بكرا هو الذى أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع عن زيد اغت نظر المحكمة الى تعرض هاتين الروايتين ، ومع ذلك اغضبت المحكمة في ادانة المتهمين الاثنين على رواية الجنى عليه في التحقيقات ، فهذا الحكم يكون معيبا ، اذ كان يتعين على المحكمة في سبيل ادانة زيد بالضرب الذى نشأت عنه العاهة ان تبين أى تحقيق تضمن انقليل اذى استندت اليه في حكمها هو تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة ، اما وهى ام تفعل واكتفت بقولها ان الجنى عليه شهد في التحقيق بأنه هو محدث إصابة الرأس في حين أن له رواية مخالفة قالها في التحقيق أيضا ، لهذا منها قصور في الحكم يستوجب نقضه .

وإذا كانت المحكمة مع تقريرها بان الجنى عليه — مع علمه بان المتهمين هما الاذان ضرياء وأنه رآهما وتحقق منهما — قد شهد زورا لمصاحبتها بقصد تخليصهما من التهمة فقال انهما كتبا وتمعين فلم يثبتهما ، قد حكمت عليها بالتعويضات المدنية التى طلبها وكيله في الجئمة التى صدرت فيها هذه الاقوال ، فاتها تكون قد اخطأت أيضا اذ هذه الاقوال هى تنازل صريح من المضرور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى أصابه من سبق ادانتهاما بأحداه .

(ملن رقم ٢٤٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩/٤/١٩٤٨)

٩٨١ — ادانة المتهم بناء على اقوال الجنى عليه لا ينعها من اعتباره متنازلا عن دعواه .

\* إذا كانت المحكمة قد اخذت باقوال الجنى عليه واعتبرت عليها في ادانة المتهم ، ورات في الوقت ذاته ان سلوك هذا الجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلا منه عن هذه للدعوى ، فلا يصح بناء على ذلك الطعن في حكم الادانة بمقولة انه وقع في تناقض .

(ملن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٥)

٩٨٢ - تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجنى عليه - القضاء  
الآخر بالتصويص دون بيان الاثر المترتب على محضر الصلح - قصور .

\* اذا كان الحكم تد قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتصويص  
دون أن يمرض لتقدير الاثر المترتب على محضر الصلح الذى قدم فى  
بصرى اندعوى غائه يكون قاصرا .

(علن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤)

٩٨٣ - استخلاص نية الطرفين وتحديد النتائج المتفاعة من الصلح  
أمر موضوعى - ما دام الاستخلاص سابقا - تحليل سليم على أن الصلح  
كان لهذه الخواطر ولم يقصد به إقتزال عن الحق المدنى .

\* من المقرر أن الصلح عقد ينحصر به النزاع بين الطرفين فى  
أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله ، وأن يقتصر  
تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين تاضى الموضوع  
وبين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التى تم فيها  
نية الطرفين والنتائج المتفاعة من الصلح ويحدد نطق النزاع الذى أراد  
الطرفان وضع حد له بانقضاءها عليه - شأنه فى ذلك شأن باقى العقود -  
إذ أن ذلك من سلطته ، ولا رقابية عليه ما دلت عبارات العقد  
والملازمات التى تم فيها تحتل ما استخلصه منها - فإذا استخلص  
الحكم من عقد الصلح والظروف التى تم فيها أن القصد من إجرائه كان  
تهنئة الخواطر ، وأنه لا يحمل فى طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه  
المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائفا فى العقل وتحتله عبارات الصلح  
وملابساته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول  
الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه -  
صحىحا فى القانون .

(علن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٩)

٩٨٤ - الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة لا تسقط إلا باستقوط  
الدعوى الجنائية - المادة ٢/١٧٢ مدنى .

\* نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية على أنه « تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون  
المدنى » وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدنى حكم  
سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة ، فنصت على أن دعوى  
التصويص لا تسقط فى تلك الحالة إلا باستقوط الدعوى الجنائية . ولما كان

ما انتهى اليه الحكم من انتضاء الدعوى الجنائية . على غير سند سليم من الاوراق ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الدعوى المدنية المرفوعة عنها الطعن .

(طنن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٧ من ١٩٤٩)

#### ٩٨٥ — انتضاء الدعوى الجنائية بفضي المدة — لا تأثير له على الدعوى المرفوعة معها — علة ذلك .

✽ اذا كان يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ، انه قد انتضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطنن الحاصل في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الى ان ارسات اوراقها الى تلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجملة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانتهاء الدعوى الجنائية بفضي المدة في مواد الجُرح ، دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انتضت بفضي المدة ، دون ان يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنضى الا بفضي المدة المقررة في القانون المدني .

(طنن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ من ١٩٢٤)

#### ٩٨٦ — دعوى مدنية — انقضاءها بالتقادم — ارتباطها بانتضاء الدعوى الجنائية .

✽ ان الفقرة الاولى من المدة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية وان نصت على انه « تنقضى الدعوى المدنية بفضي المدة المقررة في القانون المدني » وان الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وان نصت على ان « تسقط بالتقادم دعوى التعويض اثلاثية عن العمل غير المشروع بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي عام فيه الضرر بحسب حدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانتضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » الا ان فترتها الثانية قد نصت على انه « على انه اذا كملت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انتضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية » ، لما كان ذلك وكملت الحال في الطعن المثل ان الدعوى الجنائية لم تسقط ، فان الدعوى المدنية — بقرار الطعن — تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه — بقضائه بانتضاء الدعوى المدنية — قد اخطأ في تطبيق القانون متمسكاً بالنقض والاعادة .

(طنن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ من ٢٦٠)



## الفصل السابع

### مصاريف الدعوى الجنائية

٩٨٧ — عدم دفع المدعى الرسوم المستحقة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات التي تمت في حضوره .

\* ان حضور من يدعى وتوعد الجريمة عليه او على احد من ذويه في الدعوى ، واشترائه في الاجراءات التي تمت فيها ، باعتباره مدعيا بطريق مدنية ذلك لا يمكن عده سببا لبطلان الحكم ولو كان لم يقض له في نهاية الامر بتمويض وكان السبب هو اتمام صفته في الطلابة بالتمويض واذا غاذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها ان المدعى لم يكن دفع الرسوم المستحقة فان ذلك لا يصح عده سببا لبطلان الاجراءات التي تمت في حضوره . لانه ما دام حضوره — بحسب النظام المقرر في المواد الجنائية — جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، وما دام دفع الرسوم او عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته لاثثير في حقوق المتهم في الدفاع ، فلطمين على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع حقيقة الامر من معنى سوى التامل بعدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلق له باجراءات المحاكمة ، من حيث صحتها او بطلانها . لان الرسوم ليست الا ضريبة مفروضة على انتقاضى لاغراض لا دخل فيها أصلا للخصم المطلوبة مقاضاته . ولئن جاز ان الخصم لا تسمع منه دعوى قبل ان يعرف مبلغ صدقه فيها الا بعد ان يدفع عنها الرسم ، فانه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى ومردود الحكم فيها ان يهدر هذا الحكم لمجرد ان الرسم قد غلت تحصيله مقدما . اذ ذلك يكون كثيرا والحال ان العدالة لذاتها واجب اجراؤها لكل منتصف ومفروض على الدولة — بحسب الاصل وبحكم وظيفتها — ان تقيها بين الناس بلا مقتبل .

(لمن رقم ٧٦ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

٩٨٨ — رسوم الدعوى المدنية التي ترفع الى المحكمة الجنائية .

\* ان مفاد المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية ، والمادة ١٨ منه التي اوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في انتضاليا الجنائية هو ان الاصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية ان تتبع في شأنها احكام قانون الرسوم القضائية المطبقة بالمواد المدنية ، وانما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسوم

ثابت غرضته المادة الاولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور واحالات اليه الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه وظاهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملام فيها ومدى هذا الالتزام . فإذا كان الاستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، فغسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون إلا طبعا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى يسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها . (بلن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

٩٨٩ - أثبت الحكم المطعون فيه أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائي الاول - تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى تقديره - فضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإقراره بمصروفاتها - لا خطأ .

\* بقي كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له قد أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائي الاول وكان هذا المبلغ يوازى قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له - فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للمضروب قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى بما دام أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(بلن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ من ٧ ص ٣١٥)

٩٩٠ - مصروفات الدعوى - عدم اعتبارها من الملاحظات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى - المادتان ٣٠ ، ٣٥٦ مرافعات .

\* الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التي يعتبر القانون مصدرا لها وفقا لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم إلزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه في حقه الخصم الآخر وإنما لوجب للقانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا

تعتبر من الملاحظات النوه عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى .

(طن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ من ٥٦١)

#### ٩٩١ - استبعاد الطعن بالنقض **المقام من الادعى المنى من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر - اعادة عرضه رهن بالسداد .**

\* متى كان الطعن متعلما من الدعوى بالحقوق المدنية لمصلحة ان يؤدي لاختزانة اترسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق انتقض ، فاذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، واعادة عرض الطعن الى ابلجلة رهن بالسداد لا بمجرد صدور اللقائه بالالزام وصيرورتها نهائية .

(طن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

#### ٩٩٢ - استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم - بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأدائه .

\* ان ذمة الطاعن لا تبرا من اداء الرسم بمجرد توقيع الجسزاء بالاستبعاد بل تظل ذبته المالية مشغولة بأدائه ، فلو لم يوف به قامت المحكمة بتقديره واعلانه بقلابة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(طن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

#### ٩٩٣ - اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة - الحكم بعدم قبول الطعن بالنقض لعدم سداد الكفالة هو حكم نهائي - القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها - لا حجة له - امكن اعادة الدعوى الى الجدول متى سدد الرسم .

\* استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن من لم يعجل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم اذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجة له ويمكن اعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سددت الرسم بعد ذلك .

(طن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

٩٩٤ - استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد التظن  
بالحكم خطأ .

\* ان صدور الحكم والتظن به ينهى النزاع بين الخصوم ويخبرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها ان تعود الى نظرها بما لها من سلطة تضايقية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها او اصلاحه الا بناء على الطعن بالطرق المقررة او بطرق تصحيح الخطأ الملقى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ ج ١ . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد ايرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها غلتها تكون قد اخطأت .  
(لمن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١٠ ص ٩ من ١٤٤)

٩٩٥ - الأصل اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص - الرجوع الى قانون آخر محله سد نقص أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه - مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية - المادة ٣١٩/١ إجراءات - تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها - الرجوع فيه الى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

\* الأصل ان نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الراجحة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد نقص او للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بان « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية « وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عاج بذلك امر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فالوجوب ان يكون هو المسئول عنها بسنفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تليمة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع أعمال احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن الا ان تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٣١٩ سالفة الذكر .

(لمن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ من ١٢٦)

٩٩٦ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يتصل بإجراءات المحكمة من حيث الصحة أو البطلان .

\* عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا يتعلق به بإجراءات المحكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(طنن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١٥٩/١/١٢ ص ١٠ من ٣٣)

٩٩٧ - صراحة الزام المتهم بمصاريف الدعوى ولاعب المحاماة في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية - ذلك لا يعتبر قضاء من المحكمة بما لم يطلبه الخصوم وإنما أعمالاً لحكم القانون - المواد ٢٢٠ إجراءات ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ من قانون المرافعات .

\* نص المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، ونص المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة إلباسها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٢٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل اتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وإنما أعمالاً لحكم القانون .

(طنن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٢٠/١٢/٥ ص ١١ من ٨٦١)

٩٩٨ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية الى محكمة أخرى لا يعتبر منهياً للخصومة المدنية - وجوب ابقاء الفصل في المصروفات المدنية - مخالفة الحكم ذلك - مخالفة القانون .

\* لا يعتبر الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية الى محكمة أخرى منهياً للخصومة المدنية فيتمتع بإبقاء الفصل في المصروفات المدنية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فتقضى بالزام الطاعن بالمصروفات المدنية رغم قضاؤه ببراعه وينضم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية وأحالتها الى المحكمة المدنية المختصة ، فانه يكون قد خالف القانون ويتمتع نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإبقاء ما قضى به من الزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

(طنن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٠/٨ ص ٢٣ من ١٩١٥)

٩٩٩ - الزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة  
إذا كانت المحكمة الاستئنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التمويض المقتضى به  
ابتدائيا للمدعى المدني والذي يقل عن المبلغ الذي طلب الحكم له به -  
الفترة الثغية من المادة ٢٢٠ اجراءات .

\* نصت المادة ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية في الفترة الثانية  
منها على انه « اذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية يتمويضت تكون عليه  
المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى . اما اذا قضى له ببعض  
التمويضات التي طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين في  
الحكم ، واذا كانت المحكمة الاستئنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التمويض  
المقتضى به ابتدائيا لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذي يقل عن المبلغ  
الذي طلب كل منهما الحكم له به ، فلن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزامها  
بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة لا يكون قد خالف القانون في شيء .  
(طنن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ ص ٢٢ من ١٦٦)

١٠٠٠ - خسران المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية دعواها المدنية  
- التزامها بمصاريفها ابتدائيا واستثنائيا - تضامنها في الوفاء بهذا  
الالتزام اذا كانا متضامنين في اصل التزامها المقتضى فيه - المواد ٢٢٠ ،  
٢٢١ اجراءات و ١٨٤ مرافعات .

\* تقضى المادتان ٢٢٠ ، ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بأنه اذا  
حكم بادانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالعقوبت المدنية  
بالمصاريف التي تحملها ويان يعامل المسئول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم  
نميا يختص بمصاريف الدعوى . كما تنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات  
على انه : « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنهى به الخصومة  
امامها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى . ويحكم بمصاريف  
الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل  
اتعاب المحاماة . واذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف  
بينهم بالتساوي او بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما يقرره  
المحكمة ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف الا اذا كانوا متضامنين في اصل  
التزامهم المقتضى فيه . ولما كمن التثبت ان المتهمين والمسئول عن الحقوق  
المدنية ( الطاعن ) قد خسروا دعواهم الاستثنائية فمهم يلزمون بمصاريفها  
واذا كانوا متضامنين في اداء التمويض المحكوم به للمدعين بالحق المدني  
على ما قضى به الحكم الابتدائي وايده في ذلك الحكم الاستثنائي ، فان الطاعن  
يكون ملزما - فضلا عن المصروفات الابتدائية بالمصاريف المدنية الاستثنائية  
ويكون تسويتها على اساس قيمة الحق الذي سبق لن قضى به ابتدائيا

٤٥٥

وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . وإذا  
الترم الحكم المطعون فيه هذا انظر غايه يكون قد أصاب صحيح  
القانون .

(طن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ من ٢٥ من ١٥)

١٠٠١ — التمسك بعدم سداد الرسوم — صاحب القصة فيه .

\* لا يقبل من الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) الاحتجاج  
بعدم قيام المطعون ضدها ( الدعين بالحقوق المدنية ) بسداد الرسوم  
المستحقة على استئنافها إذ أن هذا من شأن ظم الكتاب وحده وهو  
ليس ناقبا عنه في هذا الشأن .

(طن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ من ٢٩ من ٣١٥)

١٠٠٢ — رسوم الدعوى المدنية — عدم سدادها — لا تعلق له  
بإجراءات المحاكمة .

\* أن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية — بغرض صحته — لا تعلق  
له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعبأ بالحكم  
التفاته عن الرد على ما أبداه الطاعن من عدم قبول الاستئناف المرفوع  
من المدعين بالحقوق المدنية لعدم أدائها الرسم الا لتمام المحاكمة الاستئنافية  
ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قاتوني ظاهر  
البطلان .

(طن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨ من ٢٠ من ٧٥٥)

١٠٠٣ — المطالبة بتعويض مؤقت قدره قرش واحد — صحيفة  
الدعوى — عدم الحاجة لتوقيعها من محام — علة ذلك .

\* إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاباة الصادر  
بالتقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على  
صحيفة الدعوى الا اذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها . وكان الثابت من  
مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة  
اقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون  
للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة المقتلة من محام .

(طن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ من ٢٠ من ١٩٧٢)

## الفصل الثاني

### مسائل متنوعة

١٠٠٤ — تنازل الوالد عما ثبت له قانونا من الحق في تمويض الضرر الذي ناله لا يؤثر على حق الورثة المستند مباشرة من القانون .

\* ان صلح المجنى عليه قبل وفاته مع ضريبه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتمويض ما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه لان الاساس القانوني لطلب الورثة ذلك التمويض هو الضرر الذي لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم وفقا للمادة ١٥١ من القانون المدني وليس لاسباب وراثتهم للحق الذي ثبت لوالدهم قبل وفاته . فإذا تنازل الوالد عما ثبت له قانونا من الحق في تمويض الضرر الذي ناله من اعتدى عليه فإن هذا التنازل لا يؤثر في حق الورثة المستند مباشرة من القانون والذي لا يملك الوالد ان يتنازل عنه قبل وجوده اذ حقهم لا يولد الا من تاريخ موته هو .

(لمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٢٤/٥/٢٨)

١٠٠٥ — عدم جواز تمسك المحكوم عليه مرة اول مرة ايام محكمة التقاضي بعدم اهلية المجنى عليه لرفع الدعوى المدنية .

\* اذا ادعى المجنى عليه بحق مدني وكلن قاصرا ولم يدفع المدعي عليه بعدم اهليته لرفع الدعوى بل ترافع في الموضوع وصدر الحكم عليه بذلك — لما فيه من قبول للتقاضي مع التاصر — يسقط حقه في التمسك بالدفع ايام محكمة التقاضي . هذا فضلا عن ان ذا الاهلية اذا رضى بالتقاضي مع ناقص الاهلية لا يجوز له ان يتمسك بعدم اهلية خصمه .

(لمن رقم ٩٤٦ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٠/٥/١٢)

١٠٠٦ — كفاية المسئول عن الحقوق المدنية لاثبتهم باعتباره مجسود محصل لا تجعله ضامنا لاثبتهم في عمله الجديد الذي عين فيه بنفسه علم التكفل .

\* ان المحكمة اذا استخلصت من ظروف الدعوى ومن ان المتهم ، بعد ان كفله المسئول عن الحقوق المدنية على اعتباره مجسود محصل ( بشركة سنجر ، ملكينات الخياطة ) يحصل الاقساط المستحقة من العملاء ويوردها



للشركة يوميا قد عينته الشركة من غير علم اكنيل وكيلها بمرتبه اسبوعى ثابت تضاف اليه عمولة عن المبيعات ، واجازت له تسلم الايرادات من الحاصلين وابتاعها طرغه ليوردها للشركة جملة كل اسبوع — اذا استخلصت من كل ذلك ان اكنيل المذكور لا يكون ضامنا لغيرهم في عمله الجديد لاختلافه عن العمل الاول من حيث اهمية الالتزامات وجسامتها فلا تشرب عليها في ذلك . ولا يصح ان يعد ذلك منها تغييرا لحقيقة الاتفاق المسقود بينه وبين الشركة وما جاء فيه من تخويل الشركة نقل عاملها الى فرع آخر من فروعها أو ندبه لاية خدمة اخرى او تعديل مرتبه مع بقاء انفالته ، فان تفسير المحكية لمعد الاتفاق على الصورة التى فسرتها بهما تسوغه الاعتبارات التى ذكرتها ، كما انه ليس فيه خروج عن داول عبارات الاتفاق وحقيقة المقصود منه .

(طنن رقم ١٠٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٢٦)

١٠٠٧ — انتقال الحق في التعويض للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو لحقه التقادم المسقط .

\* اذا كانت الجبرية من الجبرائم التى لا تتوقف المحاسبة فيها على شكوى المجنى عليه ( جبرية ضرب ) غلwald المجنى عليه بعد وفاته ان يدعى بحق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها . لان من حقه بصفته وارثا ان يطالب بتعويض الضرر المادى والادبى الذى سببته الجريمة لمورثه ، على اعتبار ان هذا الضرر يؤول في النهاية الى مال يورث عن المضرور . وما دام — المجنى عليه قبل وفاته ام يتنازل صراحة عن حقه في التعويض فلا محل لافتراض هذا التنازل واستنتاجه من ان وفاته حسات قبل ان يرفع دعوى التعويض .

(طنن رقم ٢١١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/١٢)

١٠٠٨ — جواز الحكم بتحويل المبلغ المقتضى به كـ — عرض البدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية .

\* اذا قضت المحكية للمجنى عليه بالتعويض على أساس انه طلبه لنفسه بمقابل الضرر الذى لحقه من الجريمة قلته « انه وان كان قد ذكر انه مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذى يحكم له به لجبهات الخير فحقها مع ذلك تنقض له به ، وهو وشائه فيه بعد الحكم » فهذا منها لا شائبة فيه .

(طنن رقم ٧٢٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/١٦)

١٠٠٩ — جواز الحكم بتحويل المبلغ المتقضى به كتـمـويـض للمدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية .

\* لا يوجد في القانون المصرى ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المتقضى به كتـمـويـض للمدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية . والتحرير في بعض القوانين الاخرى قد صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .  
(ظن رقم ١٠١١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/٢١)

١٠١٠ — جواز ان يكون طلب التـمـويـض رد ائـشـء المـسـروـق او المختلس عينا او دفع ثمنه .

\* لا يدعى بالحقوق المدنية في دعواه التابعة للدعوى الجنائية — سواء اكانت مرغوة مباشرة ام بطريق التدخل في الدعوى الميموية المرغوة من النيابة — طلب تعويض الضرر الناشئ من الجريمة . وهذا التـمـويـض يجوز ان يشمل رد ائـشـء المـسـروـق او المختلس عينا او دفع ثمنه .  
(ظن رقم ٦٧١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/٢٢)

١٠١١ — اعتبار رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة من قبيل التـمـويـضات .

\* انه لما كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون ان تحكم بالتـمـويـضات لمن اصابه ضرر من الجريمة المرغوة بها الدعوى امامها ، وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التـمـويـضات اذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بلارجاع ذات ما يخصه اليه ، وهذا بذاهة اوسى من ان يعطى مبلغا من المال في مقابله ، فان المحكمة اذا ما ثبت لها تزوير عقدى الرهن والتنازل وقضت بردها وبطلانها ومحو تسجيلها فتعاضلها بذلك لا يعدو ان يكون شريفا من ضروب الرد كما هو معرب به في القانون .  
(ظن رقم ١٤٨٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤)

١٠١٢ — انتقال الحق في التـمـويـض للورثة ما ام يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته او لحقه التقادم المسقط .

\* ان القول بأن الدعوى المدنية المرغوة من ورثة المجنى عليه لا تقبل

هو قول القانون الروماني ، تأسيسا على انها دعوى ناشئة عن ضرر شخصي لحق بالمورث ويحتل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصري فانه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق في التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق فتقونا .  
(طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠)

١٠١٢ — انتقال الحق في التعويض للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط .

\* ان القانون يسوى بين الضرر الادبي والضرر المادي في ايجاب التعويض للضرر وترتيب حق الدعوى به . والضرر الادبي متى ثبت وقوعه كان لحكمة الموضوع ان تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث في تعويض الضرر الادبي والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءا من تركته وتنقل بوفاة الى ورثته ما دام أنه لم يات مليفيا نزوله عنه . واذا ادعى والد المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم على المتهمين بالتعويض فحكمت محكمة الدرجة الاولى له بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنفت النيابة وتوفى المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف فحل محله نفيه وارثناه نقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة — فانها تكون قد اخطأت .

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

١٠١٤ — الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبيد التي اقترعها تليعها — بطلانه — المادة ٢/٢١٧ من القانون المدني .

\* متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبيد التي اقترعها تليعها فله يكون قد اخطأ في القانون ونفا لحكم المادة ٢/٢١٧ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ من ٤٥٩)

١٠١٥ — القضاء بالتعويض لزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام .

\* للزوج ان يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم

يصدر ضدها حكم يدينها وليس في اقتضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف  
الاداب والنظام العام .

(طن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ١٩٨)

١٠١٦ — رفض الطعن بالنقض في الدعوى المدنية — اعتبار طلب وقف  
التنفيذ غير ذي موضوع .

\* متى قضي برفض الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية  
فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي  
موضوع .

(طن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٥٦٧)

١٠١٧ — حضور مجلس الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية جميع  
جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة  
«مدير الشركة — ائارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض — غير جائز .

\* متى كان الثابت أن الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية حضر عنها  
من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر  
شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

(طن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ٢٥٦)

١٠١٨ — وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية —  
أصل القاضي الجنائي في امر الورقة المدعى بتزويرها والمقننة اليه كدليل على  
الاثبات .

\* ان الواجب يقتضي بان يتربط القاضي المدني أو قاضي الأحوال  
الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في امر ورقة مدعى بتزويرها  
متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على (الاثبات)  
(طن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٩ ص ٦٩٢)

١٠١٩ - قصر الادعاء المبنى على متهم دون آخر لا يمس الاتهام في الدعوى الجنائية المقلدة من التيلية العامة .

\* قصر الادعاء المبنى على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الاتهام في الدعوى الجنائية المقلدة من التيلية العامة .

(لمن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٤/١٤ من ١٠ من ٤٢٤)

١٠٢٠ - الخطأ في وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

\* الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

(لمن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٠/٢/١٤ من ١١ من ٢٢٦)

١٠٢١ - اثبات في الدعوى المدنية - واجب المدعى .

\* المحكمة - في مدد بحثها للدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى او تكليفه اثبات دعواه او تقديم المستندات الدالة عليها اذ ان الامر في ذلك كله موكل اليه ليدال على التمويض الذي يطالب به بتكليفه التي يراها .

(لمن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ من ٣١٧)

١٠٢٢ - عقود التزام المرافق العامة : ادارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته - اثر ذلك : تحمله بجميع الالتزامات التي تبنت في ذمته اثناء ادارته - لا شأن للملتزم الجديد او جهة الادارة واثابة الالتزام بها - الا اذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد او في القانون المسقط للالتزام يخل الملتزم الجديد او الدولة بها - مجتبة الحكم هذا النظر - مخالفة لقانون تستوجب نقضه - مثال في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب اتفاق ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

\* القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي ان الملتزم يغير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وبما لذلك فان جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته اثناء قبليه بادارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن

لجهة الادارة ماثحة الالتزام بها . فلذا ما انتهت هذه الجهة الالتزام بالاستقاط  
ففيها لا تسأل عن شيء من هذه الاعباء الا اذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها  
به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط  
الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتبارا من ٢٠ يولية  
سنة ١٩٦١ انه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة  
بالالتزامات التي علقته بنحة الشركة المذكورة الا في حدود ما ورد بالمادة  
الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون  
وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خلاصا بتشكيل لجنة لتقييم جميع  
الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات انما قصد به النص على المقاصة  
بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية  
الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية .  
ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الادارة وشركة ترام القاهرة في سنة  
١٨٩٤ جاء ظلوا من نص يقضى بالتزام الحكومة في حالة اسقاط الالتزام  
عن هذه الشركة بشيء من الديون التي ترتبت في ذمة الشركة ابان قيامها  
بإدارة المرقى ، فان دعوى التعويض المقابلة على مؤسسة النقل العام  
لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة  
تكون غير مقبولة لرغمها على غير ذى صفة . ويكون الحكم المطعون فيه  
اذ قضى برفض الدفع الجدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية  
قبلها قضا خلاف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون  
وانقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرغمها على غير ذى صفة .

(طن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ من ١٥ من ٤١٥)

## ١٠٢٢ - المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ

التعويض - عدم جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض -

✽ اذا كان الطاعنان لم ينازعا المدعين بالحقوق المدنية امام محكمة  
الموضوع في الصفة التي كانتا يطالبان بمقتضاها الحكم لهما بالتعويض  
المؤقت الذي قدره وانتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء لهما به بناء  
عليها . فانه لا يقبل من الطاعنين ان ينازعا في صفة المدعين بالحقوق  
المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض المؤقت لو في استحقاقها في القدر الذي  
اوقف صرغه من استحقاق المستحقين لأول مرة امام محكمة النقض لانطواء  
ذلك على امر يستدعى تحقيقا فلا يجوز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض .  
(طن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١/٢/١٩٦١ من ١٧ من ٢١)

## ١٠٢٤ - الحكم بالتمويض - بيلانه .

\* لا يشترط اقتنون ايراد البيانات الخاصة باسم المدعية بالحقوق المدنية وصحتها بالجنى عليه وطلباتها وسندها فيها في مكان معين من الحكم . ولما كان الحكم قد لوضح في ديباجته تلك البيانات ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .  
(طنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ٤٤٥)

## ١٠٢٥ - لا علاقة تلدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق .

\* لا يخول القانون المحكمة ان تعاقب المتهم على اساس واقعة لم تكن مرغوة بها الدعوى عليه دون ان تلغى الدفاع عنه الى ذلك . ولما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحكمة على اساسها تختلف في اركانها وعناصرها من الجريمة التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان التفسير الذي اجرتة المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الاعمال المسندة الى الطاعن مما تملك المحكمة اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة بل بجاوزه الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن والى تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة الا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك مما بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . فان الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل مما يعيبه بما يوجب نقضه .  
(طنن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ من ٢٢٤)

## ١٠٢٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - دفع جوهرى - عدم تعلقه بالنظام العام - اثره لأول مرة امام محكمة النقض - غير جائز .

\* من المقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وان كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدى لها عند ابدائها ، الا انه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثرتها امام محكمة النقض لأول مرة .

(طنن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٧ من ٢٠ من ١٨٠)

١٠٢٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التمهيد لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها واقع - عدم جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة التقض .

\* الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التمهيد لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع ، ذلك ان ابر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغ المتهم سن الرشد يحتاج الى تحقيق تنحصر عنه وظيفة محكمة التقض .

(ملن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ ص ٦٨٠)

١٠٢٨ - الحكم في الدعوى المدنية ليس له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية - المادتان ٥٧ ، ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أساس ذلك : انعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من الا تكون مقيدة في اداء وظيفتها بأي قيد - تعليق الحكم قضائه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية - خطأ في تطبيق القانون .

\* من المقرر ونفا للمادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ان لا يكون لاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . ذلك ان الاصل ان المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تنقيد بأي حكم صادر من اية جهة اخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على اساس ان مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لان وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي حولها القانون اياها للتقيد بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يسقط بريء أو يثبت 'جرم' ذلك يقتضي الا تكون مقيدة في اداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ علق قضائه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون متعين النقض مع الاحالة .

(ملن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ ص ٢٢ ص ٤٢٢)



١٠٢٩ - اتصال سبب الظمن المقام من المسئول عن الحقوق المدنية والذي من اجته نقض الحكم بالمتهم وجوب نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى الجنائية، والاحالة بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية والمتهم .

\* اذا كان السبب الذي من اجله نقض الحكم — يتصل بالمتهم ( التابع ) والذي لم يظمن في الحكم بالنقض — فانه يتعين نقض الحكم المظمن فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة الى الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية ) والى المتهم أيضا .  
(ظمن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٤ من ٢٤ من ١٩٧٢ )

#### ١٠٣٠ - صفة المدعى بالحقوق المدنية — ما يكفي لقبها .

\* لما كان الحكم قد اثبت ان المدعية بالحقوق المدنية هي والدة المجنى عليه استنادا الى الاطلاع لشرعى المقدم منها — على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة — وهو ما لم يججده الطاعن وكان ثبوت الارث لها او عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونها قد اصابها ضرر من جراء عقد ابنها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي اودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما تلبت على ما اصابها من ضرر مباشر لا على انتصابها مقام ابنها المجنى عليه من ايلولة حقه في الدعوى اليها فغن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(ظمن رقم ١٧٧٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ من ١٩٧٥ )

#### ١٠٣١ - عدم تأثير الحكم المجنى على الدعوى الجنائية .

\* ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقتيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند ان يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والاسانيد على صحة تلك الورقة او بطلانها ولن يقدر تلك الاسانيد والدلائل يكبل سلطته ولا يحول دون ذلك ان يكون الحكم المجنى قد اصبح نهائيا .

(ظمن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣٠ من ٢٦ من ١٩٧٥ )

١٠٣٢ - دعوى مخنية - القضاء بالبراءة ويرفضها - يكفى لذلك  
تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس براءة المطعون ضده من تهمة القذف والسب المسندة اليه ورفض الدعوى المخنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة الى ادلة الثبوت المستندة من اقوال شهودي الاثبات لظروف الحادث من حيث وقوعه ايلا واشتراك عديدين فيه وعدم تناسق اقوال الشاهد الاول مع منطق العقل وعدم معرفة الشاهد الثاني افراد المشاجرة من قبل ، ولما كان ما أورده الحكم مفاده ان المحكمة بعد ان محصت الدعوى واحاطت بظروفها لم تطعن الى ادلة الثبوت وراثتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الادلة الثانية في الدعوى وبلغ اطمئنانها اليها بما لا يجوز مصادرتها فيه او التعويض بشانه امام محكمة النقض ، فضلا عما هو مقرر من انه يكفى ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى التهمة لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المخنية اذ يرجع ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام ان الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(ملن رقم ٦٧ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ من ٩٧)

١٠٣٣ - عدم جواز المنازعة في الصفة لأول مرة امام القضاء .

\* لما كان لايين من محاضر جلسات المحاكمة ان احدا من الطاعنين قد نازع في صفة الدعيين بالحقوق المدنية امام محكمة الموضوع فانه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة امام محكمة النقض لاتطوائه على منازعة تستدعي تحقيقا موضوعيا .

(ملن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ من ٢٨ من ٨٠٢)

## دفاع

الفصل الاول — حضور المحامي

الفصل الثاني — ما يعتبر اخلافا بحق الدفاع

الفصل الثالث — ما لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع

الفصل الرابع — استجواب المتهم

الفصل الخامس — طلب التأجيل

الفصل السادس — طلب التحقيق

الفصل السابع — طلب نذب خير

الفصل الثامن — طلب سماع الشهود

الفصل التاسع — طلب ضم أوراق

الفصل العاشر — طلب فتح باب المرافعة

الفصل الحادي عشر — تقنين المذكرات

الفصل الثاني عشر — طلب المرافعة

الفصل الثالث عشر — مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### حضور المحامى

١٠٢٤ — حضور محام لدى محكمة الجحج لل دفاع عن متهم بجناية  
مجنحة .

\* ان حضور محام لدى محكمة الجحج للدفاع عن متهم بجناية احيلت  
محاكمته عليها عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب . وممنه  
لا يظمن في سلامة الحكم .

(لمن رقم ٦٩٦ لسنة ١٨) في جلسة ١٩٢١/٣/٥

١٠٢٥ — عدم ذكر من من المحامين الحاضرين عن المتهم هو الذى  
قام بالرافعة بمحض الجلسة لا اهمية له .

\* اذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت الرافعة ودونت بمحض  
الجلسة ولم يذكر من من المحامين هو الذى قام بالرافعة فلا اهمية لهذا  
السهو ما دام الدفاع عن المتهمين قد حصل عملا كما يقضى به القانون .  
(لمن رقم ٢ لسنة ٢ في جلسة ١٩٢١/١١/٩)

١٠٢٦ — حق المتهم في اختيار من يشاء للدفاع عنه مقدم على حق  
القاضى في اختيار المدافع .

\* لا نزاع في ان المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه  
في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضى في اختيار المدافع ، فإذا  
اختار المتهم مدافعا غلبت للقاضى ان يغفلت عليه في ذلك وأن يمين له  
مدافعا آخر ، ولكن هذا المبدأ اذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق  
ادارتها والحفاظ على عدم تمطيل سير الدعاوى وجب بالبداهة اقرار  
الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف ، على شرط واحد  
هو الا يترك المتهم بلا دفاع . فإذا امتنع محامى المتهم عن الرافعة وانسحب  
من الجلسة فنصبت المحكمة غيره وقام المحامى المندوب بالدفاع عن المتهم  
واقفل بلب الرافعة ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طرا ، وفي أثناء نظر  
الدعوى من بعد طلب المتهم ان يترافع عنه محام آخر ، فرغضت المحكمة  
طلبه لانها وجبت هذا الرغض لازما أثناء لعرقلة سير القضية ، ولما لاح

لها من ظروف ادموى من ان هذا الطالب الذى رفضته لم يكن مقصودا به لية مصلحة حقيقية للدفاع ، غايته يكفى ان يخاطر المحكة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطالب من غير ان يكون لاحد مطمئن عليها او رقابة في ذلك ما دام ثابتا ان هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

(ظمن رقم ٦٥ لسنة ٢ ق جلسة ١١٢٢/١/٢٢)

#### ١٠٢٧ - نذب مدافع عن المتهم امام محكمة الجنايات غير لازم الا اذا كان متهما بجناية .

\* ان القانون لا يوجب نذب مدافع عن المتهم امام محاكم الجنايات ، الذى لم يعين لنفسه مدافعا عنه ، الا اذا كان متهما بجناية ، اما اذا كان متهما امامها بجنحة فلا وجوب لذلك .

(ظمن رقم ٢٢ لسنة ٤ ق جلسة ١١٢٢/١/١١)

#### ١٠٢٨ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* اذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بانه مع عليه بوقوع هذه الجناية اعلن الجاني على الفرار من وجه القضاء بلخفاء ادلة الجريمة بلن ساعده في حيل جثة القتل بقصد القائها في البحر واعترف الجاني بانه هو الذى قتل المجنى عليه ولكن اخلف هو والمتهم الاخر في تقرير الابعاث الحقيقي على اقرار ان القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيها يتعلق بسبب القتل على ما اوضحه هذا المتهم الاخر فان هذا الاختلاف فيها يتعلق بالابعاث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الاخر في الواقع شاهدا اثبت ضد القتل بما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر واتمة محام مستقل لكل منهما ، لان انتداب محام واحد عنهما لا يهيء لهذا المحامي الحرية في تنفيذ ما يقرره ليهما ضد الآخر وما لا نزاع فيه ان لابعاث على ارتكاب الجريمة في نظر القاضي الموضوع اثرا فعلا في تقدير العقوبة . وانن لمقتداب محام واحد لكلا المتهمين في هذه الصورة يكون فيه اخلال واضح بحق الدفاع بمبطل للاجراءات وموجب لتقضى الحكم .

(ظمن رقم ٦٥ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٤/١/٦)

١٠٣٩ - انضم الحامي الى زميله في الدفاع لا يجوز له التضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن التهم .

\* اذا اكتفى الحامي بأن انضم الى زميله تلقا منه ان الحكمة اقتضت ببراءة موكلها ثم حكمت الحكمة على الموكل بالمعقوبة فليس لهذا الحامي أن يتضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن التهم .  
(ملن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق جلسة ١١٣٥/٤/١)

١٠٤٠ - وجوب تعيين من يساعد التهم بجناية في الدافعة عنه .

\* ان ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد التهم بجناية في الدافعة عنه هو حق اصيل جوهرى يترتب على اغفائه بطلان جميع الاجراءات والدافع الذى يندب لهذا الغرض يجب ان يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا . ولكن لا يصح مع ذلك ان يطلب من الدافع اتخاذ خطوة معينة في الدفاع بل ان له ان يترتب دفاعه طبقا لما يراه هو في مصلحة التهم ، فاذا وجد ان التهم معترف اعترافا صحيحا بجريته كان له ان يبنى دفاعه على طلب الترافعة فقط دون ان ينسب اليه اى تقصير في ذلك .

(ملن رقم ٨٦٠ لسنة ٥ ق جلسة ١١٣٥/٤/١)

١٠٤١ - ليس من المحتم قانونا حضور محام عن التهم بجنحة .

\* ليس من المحتم قانونا ان يحضر محام عن التهم بجنحة بل يكفى ان يدافع التهم عن نفسه فاذا حضر محام عن متهم بجنحة ثم انصرف قبل نظر الدعوى بناء على ان الحكمة اخبرته بان لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها ثم نظرت الحكمة القضية ولم يتبها التهم الى ان له محاميا ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع هو بنفسه فليس ذلك اخلال بحق الدفاع . ولا يجوز لهذا التهم ان يتضرر لدى محكمة انتقض عن عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فانه هو الملزم بالحرص على مصالحته وما دام هو لم يبنه المحكمة الى نهيكه بحضور محاميه عنه فخطيه ان يتحمل وزر تقريره .

(ملن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/١٠/٢٦)

١٠٤٢ - المحامي الذي يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات يجب ان يكون من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية .

\* ان قانون تشكيل محاكم الجنائيات يوجب ان يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات محام يتولى الدفاع عنه ، وان يكون هذا المحامي من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية فإذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون ان يدافع عن نفسه دفاعا مستوفيا . وهذا اخلال يستوجب بطلان الاجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها .

طلعن رقم ١٧٧ لسنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/١١/٢

١٠٤٣ - عدم وجوب حضور محام لدى محكمة الجنج للدفاع عن متهم بجناية مجتحة .

\* ان قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي اجاز لمحاكم الجنج النظر في بعض الجنائيات المترتبة بطرود خاصة تبرر عقوبة الجنحة قد نص في المادة الخامسة على ان اجراءات المحاكمة في الجنائيات أمام هذه المحاكم تكون طبقا للاجراءات المتبعة أمام محاكم الجنج فلا يجب قانونا في هذه الاحوال ان يكون مع المتهم بالجنائية محام يدافع عنه .

طلعن رقم ٨٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ١١٣٧/٣/٨

١٠٤٤ - شرط جواز استتيرار محكمة الجنائيات في نظر الدعوى في غياب محامي المتهم .

\* ان واجب المحامي يقضى عليه بالاستتيرار في الوقوف الى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة ، فاذا تغيب المحامي باختياره ، لاى سبب كان ، عن الحضور مع المتهم ، ظلمحكمة قانونا ان تستمر في نظر للدعوى في غيابه .

فاذا كانت محكمة الجنائيات قد سمعت القضية في جلسة جلست ، وبعد ان ترفع محامى المتهم قررت المحكمة استتيرار المرافعة الى وقت آخر فلم يحضر المحامى فاستتيرت المحكمة في سماع الدفاع عن بقى المتهمين الذين تختف مصلحتهم عن مصلحة المتهم ، وقدم احد المحامين المترافعين ورقة في غير مصلحته ايضا ، ثم حضر المحامى وترافع فيما وجهه بقى المتهمين الى موكله ، ثم استتيرت المحكمة في نظر القضية بعد ذلك في غيبة المحامى ، فيكون حكمها صحيحا ، ولا بطلان في اجراءاتها ..

طلعن رقم ٢١٧ لسنة ٨ ق جلسة ١١٣٧/١٢/٢٧



## ١٠٤٥ - المقصود من حضور محام مع المتهم في جنافية .

\* ان ما أراده القاقون بالنص على أن كل متهم بجنافية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام - موكلا كان أو منتقبا - بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعلمون المتهم بكل ما يرى امكن تقديمه من وجوه الدفاع . وإذا ما ثبت المحاكمة على هذه الصورة ، وكان قد مكن الدفاع من أن يلم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للمتهم محام آخر ايعاونه في دفاعه ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يخول بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التي حدثت لنظر الدعوى .

(لمن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٨ ق جلسة ١١/٢١/١٩٣٨)

## ١٠٤٦ - عدم جواز استفاد المحكمة الى شيء من اقوال المحامي في ادانة المتهم .

\* ما دامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامي وتقديره وحده ، فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شيء من اقواله هو في ادانة المتهم .

(لمن رقم ١١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٣٩)

## ١٠٤٧ - ترتيب الدفاع متروك للمحامي كما يراه في مصلحة المتهم .

\* ان وجود محام بجانب المتهم في المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى ان يلتزم المحامي خطة الدفاع التي يرسمها المتهم لنفسه بل للمحامي ان يرتب الدفاع كما يراه هو في مصلحة المتهم . فإذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كل له ان يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة اليه مكتفيا ببيان أوجه الرافة التي يطلبها له .

(لمن رقم ١١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٣٩)

## ١٠٤٨ - نيب مدافع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير لازم الا اذا كان متهما بجنافية .

\* ان القاقون لا يحتم حضور مدافع عن المتهم الا أمام محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ، لما اذا كانت الجنافية محالة من قاضي الاحالة

الى محكمة الجنح عملا بالقانون الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ ، فان اجراءات المحاكمة الخاصة بالجنح هي التي يجب اتباعها ، وليس في هذه الاجراءات ما يوجب حضور مدافع عن المتهم .

(لمن رقم ٦٦٠ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/٢/٢٠)

١٠٤٩ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* انه وان كان من الواجب قانونا على المحكمة الا تقبل ان يتولى مدافع واحد او هيئة دفاع واحدة الدافعة عن متهمين في جريمة مطروحة اليها في حالة تعارض مصلحتهم في الدفاع تعارضا من شأنه الا يهيء للدفاع الواحد الحرية الكلية في تنفيذ ما يقرره اي المتهمين ضد الآخر بحيث اذا اغفلت مراعاة ذلك فلها تدخل بحق الدفاع اخلايا يطل حكمها ، الا انه اذا كان الثابت ان هيئة الدفاع ، رغم تقديها للمحكمة على اساس الدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص ، قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ومحصر كل فريق منها الايلة للقائبة على كل منهم اخص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في الدافعة من مصلحتين متعارضتين مفتتحة في الواقع . وما دام كل منهم قد اخذ حقه في الدفاع واتيح له ان يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما اسنده زميله اليه فقد اتهل كل اساس يقوم عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ٦٧٢ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/٢/٢٧)

١٠٥٠ - كفاية حضور محام مع المتهم بجناية سواء كان حضوره بناء على توكيل او نيابة عن المحامي الموكل او منتدبا من المحكمة او من تلقاء نفسه .

\* ما دام الثابت ان المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد اجراءات محاكمته وتراى الدفاع عنه من غير ان ييسدو من المصم اي اعراض ، فله يستوى ان يكون المحامي قد حضر بناء على توكيل من المتهم او نيابة عن المحامي الموكل او منتدبا من المحكمة او من تلقاء نفسه ، اذ اذى بهم هو ان يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذي يتطلبه القانون .

(لمن رقم ١٦٨٠ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/١١/٩)

### ١٠٥١ - ترتيب الدفاع متروك للمحامي كما يراه في مصلحة المتهم .

\* انه وان كان اتفقون قد اوجب ان يكون بجانب كل دافع بجنائية محام يتولى الدفاع عنه امام محكمة الجنائيات الا انه لم يرسم للدفاع خطاً معينة ، لانه لم يشأ ان يوجب على المحامي ان يسلك في كل ظرف خطة مرسومة ، بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئننا الى نبل اغراضها - امر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون ، وما دلم الامر كذلك فانه متى حضر عن المتهم محام ، وادلى بما رآه من وجوه الدفاع ، فان ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع .

(لمن رقم ٨٧٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٢٢٠/١/٢٢)

### ١٠٥٢ - نيب مدافع عن المتهم امام محكمة الجنائيات غير لازم الا اذا كان متهما بجناية .

\* ليس من الاخلال بحق الدفاع ان يقصر المحامي مراقبته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الاخر المتهم بالجناية ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما منعه عن القيام بواجب الدافعة عن موكله كليهما بل كان ذلك راجعا الى تصرفه هو . لان المتهم بالجناية لا يجب ان يحضر معه محام ، وله ان يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذي يريده او بما غلت محاميه ان يبيده وهو في استعمال حقه هذا ليس بحاجة الى اى تنبيه من المحكمة .

(لمن رقم ٧٢٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٢٢١/٢/٢٤)

### ١٠٥٣ - ترتيب الدفاع متروك للمحامي كما يراه في مصلحة المتهم

\* ان المحامي الذي يوكل اليه الدفاع عن متهم ليس لازما قانونا بان يسلك في انقيام بهذه المهمة الا الخطة التي يرى هو بقتضى شرف مهنة الحماية وتقاليدها ان في اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه . واذا فلا حرج عليه - متى كان مقتضا من الادلة المقصحة في الدعوى بثبوت التهمة على موكله - في ان يطلب اخذه بالرأفة اذا راى في الظروف ما يبرر طلبه ، او ان يكتفى بتفويض الامر الى ما تراه المحكمة في شأنه دون ان يتقيد في ذلك بمسلك المتهم او اقواله في التحقيقات او بالجلسة .

(لمن رقم ١٢٩٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢٢٢/١/١٩)

## ١٠٥٤ - عدم جواز استناد المحكمة الى شيء من اقوال المحامي في ادانة المتهم .

✽ اذا ادانت المحكمة المتهم ( وهو محام ) في جريمة تبديد مبلغ ادعى المجنى عليه انه سلمه اليه على ذمة دفعه رسماً لاستئناف حكم قتلته انه صدر منه اقرار بتسليمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد ان تبين عدم صدق ما ادعاه من انه ورد له لقيم الكتاب ، وذلك دون ان يكون في الدعوى من اقرار سوى ماقله المحامي الحاضر معه من « انه منسوب للتمهم انه لم يرفع الاستئناف في حين انه رفعه » ، فان الحكم يكون قد استند الى دليل وهمي لوجود له . اذ فضلاً عن ان هذا القول من جانب محامي المتهم لايتضمن الاقرار بتسليم المبلغ المدعى اختلاسه فانه لايصح ان يؤخذ به المتهم شخصياً .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

## ١٠٥٥ - حق المتهم في اختيار من يشاء للدفاع عنه مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع .

✽ الاصل ان المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه . وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . فلذا اختار المتهم محامياً غيبس للقاضي ان يعين له محامياً آخر ليتولى الدفاع عنه الا اذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على انه يعمل على تعطيل سير الدعوى واذاً فاعداً كان الظاهر من الاوراق ان المتهم سعى جهده في حيل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهوده بطلبه الى النيابة سماع شاهدين في التحقيق الابتدائي ، ثم بطلبه الى قاضي الاحالة تقرير سماعهما ثم بعمله كل ما في وسعه لاعلانها بالمحضر امام المحكمة بعد ان احيلت اليها القضية دون ان يامر قاضي الاحالة باعلانها ، وتبعا في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، ثم لما رد المحضر الورقة بدون اعلان بدعوى عدم بيان محل سكن الشاهدين مع ان محلهما مبين بتلك الورقة بيانا تاما ، تبسك هو امام المحكمة بضرورة سماع هذين الشاهدين ، فرفضت المحكمة التأجيل بقوله انه غير جاد في طلبه فانسحب محاميه فغلبت له محامياً غيره واجلت القضية لليوم التالي وغضلت في القضية وقضت عليه بالعقوبة فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ، اذ كان عليها في هذه الحالة ان تجيبه الى طلبه . ولم يكن يسوغ لها ان تعين محامياً آخر ليدلي بدفاع آخر .

(طعن رقم ٦٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٥)

١٠٥٦ - تعارض مصلحة المتهمين يستقرم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* إذا كانت الدعوى للمبوية قد رغمت على المتهم ( الطاعن ) وآخر بتهمة أحداث جرح نشأت عنه عاصمة برئس المجنى عليه ، وكان المجنى عليه قد أصر في أقواله على أن الآخر - لا الطاعن - هو الذي أحدث به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين شهدوا بأنه لم يكن يمكن إحداثه إنما قصدوا إلى إغلاته من العقاب لكونه ملينا في حين أن الطاعن صفر السن ولا يملك شيئا ، فإن مصلحة هذين المتهمين في الدفاع تكون متعارضة ، لأن صحة دفاع أحدهما يلزم عدم صحة دفاع الآخر ، وكان من الواجب إذن أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خالص به . فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بهدائع واحد منهما فأنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

بلن رقم ٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٥/١/١

١٠٥٧ - فصل المحكمة في الدعوى بعد مراقبة بعض المحامين عن المتهم وتختلف آخر عن الحضور لا يعتبر توفينا لحق المتهم .

\* إذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات بناء على طلب الدفاع عن المتهم وفي الجلسة الأخيرة طلب أحد المحامين الحاضرين معه نظير الدعوى ، وترافع هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر ولم يبد من المتهم ولا من المحامين اللذين دافعا عنه ما يفيد أن هناك ضرورة لسباع المحامي الذي لم يحضر ، فلا يجوز للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها غوتت عليه حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من اختلاره ووثق به من المحامين .

بلن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٥/٥/١٤

١٠٥٨ - مراقبة المحامي وعدم إبدائه أنه لم يكن مستمدا للرافعة لا يعتبر اخلاا بحق الدفاع .

\* ما دام المحامي الذي نذبتة المحكمة قد لدلى بأوجه الدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستمدا للرافعة أو أنه لم يكمل استعدادده وما دام الاستعداد موكولا لنية المحامي وببلغ تقديره لواجبه حسب ما تقتضى به أصول مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنس على المحكمة بأنها أخطت بحق المتهم في الدفاع .

بلن رقم ١٤٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٥/١٢/١٠

## ١٠٥٩ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن

الآخر .

\* إذا كانت المحكمة قد اعتبرت في ادانة متهمين على قول لاحدها لم يسلم به الآخر ، وكان هذان المتهمان يتولى الدفاع عنهما محام واحد ، فلن حكمها يكون معيبا . اذ ان تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين فيه اخلال بحق الدفاع لتعارض مصلحتيهما . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة الى كل الطاعنين لوحدة الواقعة المتهمين فيها ما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين بارتكاب واقعتها .

(لمن رقم ٢٢٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٨)

## ١٠٦٠ - مراعاة المحامي وعدم ابدائه أنه لم يكن مستعدا للمرافعة

لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع .

\* ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل الى تقديره على حسب ما يظلم عليه ضميره وتقاليد المهنة التي ينتمى اليها . فاذا كان النائب بمحاضر اتجسست ان المحامي المنتدب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة ، فنبت المحكمة محليا آخر حضر جميع اجراءات المحاكمة ، ولم يبد منه اعتراض على سماع الشهود في يوم نفيه . الامر الذي يفيد بذاته انه حين سمع الشهود وترافع في الدعوى كان واقفا على جميع ظروفها ، فليس في ذلك اخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة . ولا يصح ان ينعى عليها انها نذبت محليا آخر بدل المحامي المنتدب وسمعت على الفور اقوال الشهود قد فوتت على المتهم التمتع بكامل حقه في الدفاع بقوله ان سماع اولئك الشهود كان في ظرف لم يكن المحامي فيه ملما بدقائق الدعوى ومستعدا لمناقشتهم .

(لمن رقم ٢١٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١)

## ١٠٦١ - القصد من حضور محام المتهم في جنائية .

\* ان الغرض من ايجاب حضور مدافع عن كل متهم بجنائية لا يكن ان يتحقق على الوجه الاكمل الا اذا كان المدافع متتبعا اجراءات المحكمة بالجلسة من اولها الى آخرها ، مما يجب معه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة اما بنفسه واما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع . فاذا كان المحامي المنتدب عن المتهم لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصورا على ابداء لوجه المدافعة يصعد ان كان

الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر هو المحامي الاصيل ولم يمسد مساعدهم في حضرته . فان الحكم الصادر على المتهم يكون مقبولا على اجراءات منطوية على الاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٧٢ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/٥/٢١)

### ١٠٦٢ - قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجنحة عند تعارض المصلحة لا يعتبر اخلالا بحق الدفاع .

\* ان نولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة احدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوغ النفي على الحكمة انما اخلت بحق المتهم في الدفاع ، فان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنح والمخالفات ليس لازما بمقتضى القوانين ، بل الواجب ان يختار المتهم امام الحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه او بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره ان يبدى هو دفاعه ، ولم يدع ان احدا منعه من ابداء دفاعه ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الاخلال بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ١٨٦ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/٥/٢١)

### ١٠٦٣ - تعارض مصلحة المتهمين يستقرم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* اذا كانت الدعوى قد رفعت على زيد وبكر بلان زيد. ضرب المجنى عليه عبدا بغلس على راسه فاحدث به اصابة تثلثت عنهما عاهتان يستقيمتان ويان بكر ا ضرب المجنى عليه بعضا على كتفه فاحدث به اصابة تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وتولى الدفاع عن هذين المتهمين محام واحد ، وكان بعض الشهود في الدعوى قد ذكر في شهادته ان بكر اعتدى على المجنى عليه بضربه على راسه ، فان تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين الاثنين فيه اخلال بحق زيد في الدفاع لتعارض مصالحته مع مصلحة المتهم الآخر بكر ، اذ ان اقوال اولئك الشهود في حق بكر هي ما كان ينبغي ان يكون محل تقدير في الدفاع عن زيد وكان يصح ان يتمسك بها في الجلسة لمصلحته لدرء المسؤولية الجنائية كبحا عنه على اساس ان اصابات الراس جميعها انما كانت من فعل بكر ، او لتخفيف العقوبة عنه على اساس انه لم يكن هو الذي احداثها كلها ، او لعدم مسؤوليته في الواقع الا من عاهة واحيدة من العاهتين .

(لمن رقم ١٨٩٤ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/١١/١٨)

١٠٦٤ - مرافعة المحامي وعدم ابدائه انه لم يكن مستمدا للمرافعة  
لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع .

\* لرئيس محكمة الجنليات أن يعين محاميا لكل متهم بجناية يحضر  
الملم المحكمة في اليوم المعين لنظر دعواه ولا يكون معه ، لاي سبب من  
الاسباب ، محام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون ،  
وما دام المحامي الذي ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد اطلع على  
أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم ادلى فعلا بأوجه الدفاع التي  
رأى الادلاء بها ، دون أن يبدو منه ما يفيد انه في الظروف التي ندب فيها  
لم يتم اطلاعه او يكمل استعدادده ، فلا يكون ثمة محل للطعن على الحكم  
الذي يصدر على المتهم بحجة ان الفرصة التي اعطيت المحامي الحاضر  
عنه للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان سوريا وشكليا لاهتقيا .  
جديا .

(لمن رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٠)

١٠٦٥ - ندب محام للمرافعة عن المتهم لمصادفة وجوده بالجلسة  
وقبوله المرافعة - لا اخلال فيه بحق الدفاع .

\* ما دام المحامي الذي حضر عن المتهمين في الاحالة قد اعلم  
استعدادده الدفاع ولم يطلب املهه للاستعداد . وما دامت مصلحة  
المتهمين اللذين نديته المحكمة للدفاع عنهما غير متمارضة - على ما هو  
مستفاد من الاوراق - وما دام المفروض في المحامي انه يبدي اوجه دفاعه  
من المتهم بحسب ما يرتضيه ضميره وما تبليه عليه التقاليد النبيلة للمهنة  
التي ينتمى اليها . مما لا تصح معه مناقشته غيا قالة وما لم يقبله في  
مصلحة الدفاع ، فلا يصح ان ينمى على المحكمة انها نديت هذا المحامي  
لمصادفة وجوده بالجلسة ولم تمنحه اجلا يحضر فيه دفاعه في الدعوى  
على الوجه الاكمل .

(لمن رقم ٢٩١٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٨)

١٠٦٦ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما  
عن الآخر .

\* اذا كانت واقعة الدعوى ان رجلا وابنه اتهما بضرب المجنى عليه  
ضربا نشأت عنه عاعة ، وكان لهما المتهمين محام واحد وكلاء للدفاع  
عنها ، فاعلن المحامي شهود نفى شهدوا الملم المحكمة بها ينمى التهمة



عن الاب ويحصريها في الابن ، فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غاذا كانت المحكمة لم تنفذ الى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

بلن رقم ٢٨٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٨/٥/١٠

١٠٦٧ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* اذا تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في دعوى ظاهر من واقعتها ومن الأدلة المقدمة فيها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم أن تقوم به محام لا شأن له بالدفاع عن الآخر لتعارض مصالحهما ، فهذا خطأ يستوجب بطلان المحاكمة .

بلن رقم ١١٥٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/٢

١٠٦٨ - حق المحامي الموكل أو المنتخب في أن ينيب عنه غيره من زملائه .

\* للمحامي في الجنائية - بوكلا كان أو مندوبا - اذا لم يستطيع الحضور أن ينيب عنه غيره من زملائه ، كما أن للمحامي أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجيه التتاليذ التنبيلة لمهنته . ومتى كان الامر كذلك غائنه اذا كان المتهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامي الموكل عند سماع الشهود في الجلسة الثانية ولم يتناول ما تم بالجلسة الاولى بحضور المحامي الذي انبئه .

بلن رقم ٦٦٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/٥/٢٢

١٠٦٩ - ليس من المحام قانونا حضور محام عن المتهم بجنحة .

\* ان القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجنح . والمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنائيات التي كانت تنص على أنه يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه فضلا عن أنها كانت واردة في الباب الثالث من ذلك القانون الخاص بمحكم الجنائيات فغتها قد ألغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محكم الجنائيات .

بلن رقم ١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٠

١٠٧٠ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما

عن الآخر .

\* متى كانت ظروف الواقعة ومركز المتهمين من الاتهام - على ما يتضح من الحكم - لا تؤدي الى تعارض بين مصلحة المتهمين فلا يفصل النفي على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لتولي محام واحد المدافعة عن هذين المتهمين .

(لمن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٩٥٠/١/١٧)

١٠٧١ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما

عن الآخر .

\* اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان محاميا واحدا حضر عن صاحبه الخبز ومتهم آخر معه ولكن كان الظاهر من هذا المحضر ايضا ان هذا المحامي قصر دفاعه على صاحب الخبز دون المتهم الاخر ، فذلك يتنى معه قيام التعارض بين مصلحتيهما .

(لمن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٩٥٠/٥/٢٤)

١٠٧٢ - ليس من المحتم قانونا حضور محام عن المتهم بجنحة .

\* ان حضور محام عن المتهم بجنحة ليس بما يوجبه القانون ، بل يكفي ان يدافع المتهم فيها بنفسه من نفسه واذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان المتهم كان حاضرا بنفسه ولم يشر الى ان له محاميا او يطلب شيئا في هذا الشأن فان نعيه على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع بقوله انها لم تستجب الى ما طلبه من تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه ، ذلك لا يكون له اساس .

(لمن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٩٥٠/٥/١)

١٠٧٣ - قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجنحة عند تعارض

المصلحة لا يعتبر اخلالا بحق الدفاع .

\* لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة اذ يكفي ان يدافع المتهم عن نفسه وله ان يتنازل عن تحليل اذا لم يوافق على دفاعه . واذا حضر محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصلحتيهما لا يصحح ان يرتب عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع ما دام لكل متهم ان يبدى

ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته .. مع انه اذا كانت الدعوى امام المحكمة الاستئنافية لم تطرح الا بالنسبة الى احد ذلك المتهمين فلا يتل منه ان يثير امام محكمة انتقض دعوى الاخلال بحقه في الدفاع اذ الماحى عنه كان حرا طائفا في ان يترافع عنه بما يشاء .

(ملن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٠)

١٠٧٤ - الماحى الذى يحضر مع المتهم بجنابة امام محكمة الجنابات يجب ان يكون من المقبولين للرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية .

\* ان قانون تشكيل محاكم الجنابات يوجب ان يحضر مع المتهم بجنابة امام محكمة الجنابات محام يتولى الدفاع عنه ، وان يكون هذا الماحى من المقبولين للرافعة امام المحاكم الابتدائية . واذن فلذا كان الماحى الذى ندبته المحكمة غير مقبول للرافعة امام هذه المحاكم فان ذلك يكون فيه اخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب بطلان الاجراءات . بطلان الحكم المترتب عليها تبعا ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنين الاخرين الذين ادبوا بالاشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الامر الذى يتعين معه ان تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين فيها جميعا .

(ملن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٥٠)

١٠٧٥ - ترتيب الدفاع مشترك للماحى كما يراه في مصاحبة المتهم .

\* ان استبعاد المدافع عن المتهم وعدم استناده بموكول الى تقديره هو على حسب ما يميله عليه ضميره واجتهاده . فلذا ما ابدى الماحى استناده للقيام بما ندب له وادلى بأوجه الدفاع التى رأى الادلاء بها فلا يكون ثمة اخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

(ملن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠)

١٠٧٦ - ررافعة الماحى وعدم ابدائه له لم يكن مستعدا للرافعة

لا يعتبر اخلالا بحق الدفاع .

\* اذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بان ملف الدعوى لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما فلا يكون له ان يثب على المحكمة انها اخلت بحق المتهم في الدفاع ، اذ ان ميارته فضيلا عن كونها غير صريحة في طلب التاجيل فانه ترافع دون ان يعقب عليها بشيء .

(ملن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

١٠٧٧ - قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجنحة عند تعارض المصلحة لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع .

\* ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند اختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع ، اذ الاستعانة بمحام امام محكمة الجنح ليست ازمة بحكم القانون ، فضلا عن ان المتهم ما دام حاضرا بنفسه فقد كان في مقدوره ان يبدى هو دفاعه وهو لم يدع ان احدا منعه من ابداء دفاعه او استكمله .

(لمن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/١/٨)

١٠٧٨ - اعادة المحكمة القضية الى المرافعة واجرائها تحقيقا دون حضور محامى المتهم اخلال بحق الدفاع .

\* اذا كانت محكمة الجنايات بعد ان انتهت تحقيق الدعوى واستمعت الى دفاع المتهمين اعدتها الى المرافعة واجرت تحقيقا فيها دون حضور محامى المتهمين اللذين حضروا التحقيق الاول من بينه وترفعا في الدعوى على اساسه لغتها تكون قد اخلت بحق المتهمين في الدفاع . اذ انفسقون بوجوب ان يكون للمتهم بجنائية محام يتولى الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذى اوجبه القانون يجب ان يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المدافع ملما بما تجر به المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لغايتها . وان غاياته ما كان للمحكمة ان تكفل عند اعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة انه حضر عن المحامين الاصليين دون ان تبين ما اذا كان هذان المحاميان قد اخطرا ولا كيفية نيابته عنها وهل كان ذلك بناء على تكليف منها او من المتهمين او كان من قبيل الطوع ، وهل اطلع هذا المحامى على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الاصليين ام لم يطلع ، وذلك يعيب حكمها لاخلاله بحق المتهمين في الدفاع .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/١/٢٢)

١٠٧٩ - نقيب محكمة الجنايات محام للدفاع عن المتهم بعد سماع الشهود اخلال بحق الدفاع .

\* اذا كان المحامى الذى نذبه محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجنائية لم يتتبع اجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود اذ كان نذبه بعد ذلك ، فلن اجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بان الغرض من

أبجلب القاتون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا إذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من أولها إلى آخرها بما ينزيم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة إما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/٢/٤)

#### ١٠٨٠ - تعارض مصلحة المتهم يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم وعلى والده بلن الوالد شرع في قتل المجنى عليه عبداً واشترك هو معه بطريق المساعدة بان أعطاه السكن التي ارتكب بها الحادث ، ثم حضر لدفاع عنهما محام واحد وبالجلسة اعترف المتهم لبلن المحاكمة بأنه هو المرتكب للحادث وأن والده لم يكن موجوداً مما يقتضاه أن الحكم ببراءة أحدهما يؤدي إلى ادانة الآخر - فإن مصلحةهما تكون متعارضة ، ويكون من اللازم أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع عن الآخر لكي تكون له الحرية في الدفاع إما وجود محام واحد عنهما فخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/١٠/٢٨)

#### ١٠٨١ - فصل المحاكمة في الدعوى بعد مراقبة بعض المحامين عن المتهم وتختلف آخر عن الحضور لا يعتبر تعويلاً لحق المتهم .

\* أن قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجب في المادة ٢٧٤ اعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثبوتية أيام على الأقل قد حدد بذلك الادة الكافية للمتهم للاستعداد وليوكل المحامي الذي يرى توكيله، فإن لم يفعل ظلمحاكمة أن تكفي بالمحامي المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحاكمة . فإذا كان الثابت أن الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامي الذي أشار إليه في طعنه والذي طلب التأجيل للاستعداد لانه وكل حديثاً ، فإنه لا يكون لهذا الطاعن أن ينسب على المحاكمة أنها اخذت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/٤/٢١)

١٠٨٢ — عدم وجوب حضور محام لدى محكمة الجناح الدفاع عن  
متهم بجناية مجتحة .

\* ان حضور مدافع عن المتهم بجناية غير محتوم الا املم محكمة  
الجنايات نفسها ايا الجنائيات التي ننظرها محاكم الجناح عملا بالمادتين  
١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، فتسرى عليها الاجراءات  
الخاصة بالجناح ، فالمتهم بجناية من هذا القبيل لا يحتم ان يحضر معه  
مدافع .

(لمن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/٧/٢٢)

١٠٨٣ — تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما  
عن الآخر .

\* ان التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما  
عن الآخر لان قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يوجب له الحرية الكاملة في  
تنفيذ ما يقرره ايهاا ضد الآخر ويقترب عليه الاخلال بحق الدفاع مما يعيب  
الحكم ويبطله .

(لمن رقم ١١٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١٢/٧)

١٠٨٤ — تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما  
عن الآخر .

\* اذا كان يبين من الحكم ان احد المتهمين اعترف على الآخر وان  
الحكمة اخذته باعترافه في حق نفسه ، ولم تأخذ باعترافه بالنسبة  
للمتهم الآخر فان مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر  
ومقتضى هذا ان يتولى الدفاع عن كل محام خاص تتوافر له حرية الدفاع  
في نطاق مصالحته الخاصة دون غيره .

(لمن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٥/٢/١٤)

١٠٨٥ — مراقبة المحامي وعدم ابدائه ام يكن مستعدا للمرافعة  
لا يعيق اخلالا بحق الدفاع .

\* ان استعداد المحامي وكول تقديره اليه حسبما يوليه عليه  
ضميره وتقاليد مهنته .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/٤/١٢)

- ١٠٨٦ - كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية .  
 \* لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية اِمام محكمة الجنايات  
 أكثر من محام واحد .  
 (لمن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٢/٤/١٩٥٥)

- ١٠٨٧ - مراعاة المحامي وعدم ابدائه أنه لم يكن مستعدا للمرافعة  
 لا يعتبر اخلاا بحق الدفاع .  
 \* أن استعذار المذافع عن المتهم او عدم استعداده ابر موكل  
 التي تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .  
 (لمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٠/٥/١٩٥٥)

- ١٠٨٨ - مراعاة المحامي المنتدب بعد رفض المحكمة طلب التأجيل  
 من المحامي الموكل دون اعترافه من المتهم لا يعتبر اخلاا بحق الدفاع .  
 \* من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه  
 محام آخر ابدى سببب تفييه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم  
 تستجب له المحكمة وبقيت في نظر الدعوى وسمعت مراعاة محام آخر  
 كانت قد تدبته في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى ، فلن ذلك منها لا يعد  
 اخلاا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أي اعتراف علن .  
 ولم يتسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه  
 الموكل .  
 (لمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٠/٥/١٩٥٥)

- ١٠٨٩ - عدم وجوب فصل دفاع كل منهم عن الآخر ما دام ثبوت  
 الفعل المكون للجريمة في حق احدهما لا يؤدي الى تبرئة الآخر .  
 \* اذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق احد المتهمين لا يؤدي  
 الى تبرئة الآخر من التهمة فان ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة  
 مع مصلحة الآخر ولا يقتضى ان يتولى الدفاع عن كل منهما محام خالص .  
 (لمن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٥ في جلسة ٧/٧/١٩٥٥)

١٠٩٠ - استبعاد المدافع عن ألتهم موكل الى تقديره نصيبا  
يوحي اليه ضميره واجتهاده .

\* من المقرر أن استبعاد المدافع عن التهم أو عدم استبعاده أمر  
موكل الى تقديره هو حسبما يوحي اليه ضميره واجتهاده .

بلن رقم ١١٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ من ٦٤

١٠٩١ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنابة  
واحدة - جوازها اذا كان ثبوت الفعل قبل احدهم لا يؤدي الى تبرئة  
الآخرين .

\* اذا كانت الواقعة التي اسندت الى المتهمين جميعا هي تثل المجنى  
عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي الى  
تبرئة الآخرين من التهمة - فان ذلك يجعل مصلحة كل منهم غير متعارضة  
مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

بلن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧ من ٨١

١٠٩٢ - تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر - تولى محام واحد  
الرافعة عن المتهمين - اخلال بحق الدفاع - مثال في قضية تزوير .

\* اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية -  
بأنون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ،  
ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للأنون هي بذاتها المتصودة  
بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي  
اشعقد عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضاً مع  
دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل امام محكمة الجنائيات محام  
خاص بتوازر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها -  
فلذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة  
فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجراءات المحاكمة بطلان  
يؤثر في الحكم بها يستوجب نقضه .

بلن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ من ١٠٤



١٠٩٢ - حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع - سكوت المتهم عن طلب تأجيل الدعوى احين حضور المحامي الذي وكله - حرية المحامي الذي نذبت المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته .

\* المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . الا انه متى ثبت ان المتهم لم يفكر للمحكمة حين نذبت محاميا عنه انه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فلن المحامي الذي نذبت المحكمة يكون حرا في أداء مهمته .

بلن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ من ٧ ص ١١٧٦

١٠٩٤ - تولي محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما - نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معا .

\* اذا استندت المحكمة فيها استندت اليه في أدانة الطامع الى اقوال المتهم الاول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فان تولي محام واحد الدفاع عنهما يوجب الحكم ونقض نفسه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يضمن نقض الحكم بالنسبة للطامع والمتهم الاول معا .

بلن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٥ من ٧ ص ١١٢٨

١٠٩٥ - اثرارة المتهم ان محليه الموكل كان محليا عن المجنى عليه في قضية اخرى هي السبب المباشر للحادث - هو سبب جديد - عدم جواز اثرارته لأول مرة امام محكمة النقض .

\* لا يقبل من المتهم ان يثير لأول مرة امام محكمة النقض ان محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جنائية اخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للثهم على ارتكابه ولو كان اسبب متعلقا بالنظام العام ، لتطرقه بمنصر واقعى لم يسبق اثرارته امام محكمة الموضوع .

بلن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١١٦١

### ١٠٩٦ - كفلية حضور محام واحد مع المتهم بجناية :

\* لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أبلم محكمة الجنائيل اكثر من محام واحد .  
 بطن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١٢٦١

### ١٠٩٧ - انضمام المحامي الى زميله - دلالتة : اقراره بما ورد برافعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها .

\* انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محليين احدهما موكل عن المتهم والاخر منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترفع عنه غير يقيد بجدول المحليين وانضم الاخر اليه - فلن المتهم يكون قد استوفى دفاعه .  
 بطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ ص ١٢٥٠

### ١٠٩٨ - استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سدادة الاشتراك - عدم زوال صفته كمحام - توليه الدفاع عن المتهم - لا بطلان - المادتان ٢٠ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

\* ان المشرع بما انصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد ان ينزع عن المحامي الذي لم يقم بسداد الاشتراك في الميعاد النقابة صفته كمحام ، وأنه وان كان قد منعه من مباشرة اعمال المحاماة الا ان القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها الا المحاكمة التأديبية ومن ثم فلن دفع المتهم ببطلان اجراءات المحاكمة لان المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أبلم محكمة الجنائيل كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام يتبولا للرافعة أبلم المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أبلم محكمة الجنائيل .  
 بطن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ١٧٠٠

١٠٩٩ - سكوت المتهم أو محليه عن المرافعة أمام المحكمة - لا  
 اخلال بحق الدفاع ما دام ان المتهم لا يدعى ان المحكمة خفطه من المرافعة  
 الشفوية .

\* لا يجوز ان يبنى على سكوت المتهم أو محليه عن المرافعة  
 اللطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعى ان  
 المحكمة منتهتة من المرافعة الشفوية .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٧٥١)

١١٠٠ - تعارض مصلحة المتهمين - توافقه : اذا كانت الادلة التي  
 استند اليها الحكم في حق احد المتهمين تؤدي الى تبرئة الآخر .

\* متى كان الواضح من الادلة التي استند اليها الحكم في حق  
 احد المتهمين الاول والثاني لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت  
 اليه ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة  
 الآخر ، ولا يوجب اجزاءات المحكمة تولي الدفاع عنها محام واحد .

(لمن رقم ١٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١٠٠١)

١١٠١ - حضور محامى الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية جميع  
 جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون ان يذكر شيئاً عن تغيير  
 صفة مدير الشركة - اثره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائز .

\* متى كان الثابت ان الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر  
 عنها من يمثلها امام محكمة اول درجة وامام المحكمة الاستئنافية من غير ان  
 يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها ان تثير ذلك لأول  
 مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ١٢٥٦)

١١٠٢ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن  
 الآخر - اكفاء المحكمة ببائع واحد عنهم جميعاً يوجب اجراءات المحاكمة :

\* اذا كانت الدعوى المصوبة رغبت على الطاعن وآخرين بتهمة  
 انهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بان اطلقوا عليه  
 عدة اعمرة نارية قاصدين قتله فاحدثوا به الاصابات المبينتين بالتفسير  
 انطوى ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعاً محام واحد اقام دفاعه على

أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأجرة التي أطلتها البائتون إنما أطلتها للارهاب وجاء التفسير الطبي الشرعى مؤيدا لهذا الظن ، فالتبت أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، واستبعد الحكم ظرفى سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع فى القتل ، وقضى ببراءة البائتين ، فإثباته بين مما تقدم أن مصلحة المتهمين فى الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه سعة دفاع الآخر ، بحيث يتمتع على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بدافع واحد عنهم جميعا ، فحقا تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ من ٢ ص ٨٥٢)

١١٠٢ - مناط تمارض مصلحة المتهمين المخل بحق الدفاع - أن يكون القضاء بادانة أحدهما يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر - مثال لا يتوافر فيه هذا التعارض .

\* إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة أحدهما - كما يستفاد من أساليب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التمارض المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس غريبا أن تسليم من المحكمة بقيام اتفاق سلبى ، كما أن أيهما لا يضار بقيام سبق الإصرار أو انتفاؤه ، ما دام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بفعله .

(لمن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١٦)

١١٠٤ - لا محل لافتراض تمارض مصلحة المتهمين المخل بحقوق الدفاع عند عدم تبادلها الاتهام والتزامها جائب الإنكار .

\* لا محل لافتراض قيام التمارض المخل بحقوق الدفاع إذا كان للطاعنان لم يتبادلا الاتهام والتزاما جائب الإنكار .

(لمن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١٦)

١١٠٥ — مناط تعارض مصلحة المتهمين الذي يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ان تكون اقوال احدهما شهادة اثبات ضد الآخر — تولى محام واحد الدفاع عنهما يوغر الاخلال بحق الدفاع المبطل للحكم .

✽ اذا كان مؤدى اقوال الطاعن الثانى — الذى استند الحكم اليها فى ادانة الطاعنين — ان تجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الاول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر واتمة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها — فلذا سمحت المحكمة لمحامى الطاعن الثانى بالرافعة عن الطاعن الاول فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع ، بما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة للطاعنين الاول والثانى — ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يتمين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

بمن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٦٩

١١٠٦ — للمعارض ان يعرض عذره فى عدم الحضور باى طريق على المحكمة دون وجوب تفكيك غيره فى ابداء العذر .

✽ لا يوجب القانون على المتهم ان يوكل غيره فى ابداء عذره فى عدم الحضور ، بل ان له ان يعرضه باى طريق يكتل ابلاغه الى المحكمة .

بمن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨١٧

١١٠٧ — بطلان اجراء من اجراءات المحكمة — سقوط الحق فى الدفع به اذا تم بحضور محامى المتهم ودون اعتراف منه — مثال فى سماع اقوال الطبيب الشرعى والمترجم بغير حلف .

✽ ما يمنعه المتهم على التحكم من سماعه اقوال الطبيب الشرعى والمترجم الذى تولى ترجمة اقوال الشاهدة دون تحليفها اليهن القانونية بحدود بان هذا الاجراء قد تم بحضور محامى المتهم فى جلسة المحكمة دون اعتراف منه عايه مما يسقط الحق فى الدفع ببطلانه .

بمن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨١٦

١١٠٨ - وجوب حضور مدافع عن المتهم بجناية تنظرها محكمة الجنائيات - عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا حضر المدافع إجراءات المحكمة من أولها حتى نهايتها - ضرورة سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً في نقابه .

\* أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنائيات ، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً ممن ينوب عنه .

بطن رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٠/٢/٨ من ١١ ص ١٢١٨

#### ١١٠٩ - إجراءات المحاكمة - دفاع .

\* الإلزام أن حضور محام عن المتهم بجناية غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً - فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهري . فإذا كان الثابت بحضور الجلسة أن محامى أطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فاجيب إلى طلبه . وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لاستئصال المحامى الأصيل في المرافعة أمام محكمة أخرى ، ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة كما جاء بأسباب الطعن ، فإن المحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب ، قد دلت على أنها تدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى - أن تخاف المحامى لم يكن لعذر قهري يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور .

بطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٠٨

#### ١١١٠ - محاكمة - ترافع محاميان عن المتهم - النemy بالاخلال بحق الدفاع - غير مقبول .

\* إذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من إبداء دفاعه ، ولم تترح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، وقد ترافع عنه محاميان مرافعة طويلاً ، فغالب لا يقبل منه النemy على المحكمة بأنها أخذت بحق الدفاع .

بطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٦٢/١/٢ من ١٢ ص ١٢٨

١١١١ - شفوية المرافعة - طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجثة  
- بعد سماع شاعده - تأجيل الدعوى لحضور المحامي الاصلى او حجزها  
- حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقييم مذكرات - لا اخلاص  
بحق الدفاع .

\* اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة  
سمعت اقوال الشاهد الذى تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب الدافع عن  
المتهم « الطاعن » التأجيل لحضور المحامي الاصلى او حجز القضية  
للمحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، فان مفاد ذلك ان ما انتهت اليه المحكمة  
من حجز القضية للحكم انما كان بناء على طلب محامى المتهم الحاضر ، ومن  
ثم فان ما ينصاه هذا الاخير على الحكم من قلة الاخلاص بحق الدفاع يكون  
غير سليم .

ملن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٢ من ١٣٨٨

١١١٢ - طلب التأجيل - امام محكمة الجناح - رفضه - لا اخلاص  
بحق الدفاع : ما دام المتهم قد اعلن بالحضور في الجيعاد اتقانونى - علة  
ذلك .

\* اذا كان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اعلن بالحضور اعلنا  
صحيا ، وكنت الجريمة المسندة اليه هي جريمة جنحة مما لا يوجب  
القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له ان ينمى على الحكم المظنون  
فيه لخلاله بحقه في الدفاع اذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذى  
تقدم به ، بحايه ، اذ يلزمه القانون ان يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ولان  
طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب .  
اما القول بان من حقه ان يستأجل الدعوى للاستعداد في اولى جلسات  
المعارضة بعد ان قضى استئنافيا في غيبته بالغاء الحكم الصادر ببراءته فلا  
سند له من القانون . فاذا ما رفض المحامى الاطلاع على ملف القضية  
بالجلسة - حين عرضته المحكمة عليه - وانسحب فلا تريب على المحكمة  
ان تطلب من الطاعن ان يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم في  
موضوع الدعوى .

ملن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ من ١٣٨١

١١١٣ - متى حضر محام عن المتهم بجثة وجب على المحكمة  
سماعه - فاذا لم يحضر جلا بتقدير المحكمة بسماعه : ما لم يثبت ان غيبته  
لعدو قهرى .

\* الاصل ان حضور محام عن المتهم بجثة غير واجب قانونا الا انه

مضى عهد المتهم الى مخلم بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة ان تسمعه متى كان حاضرا ، فلن لم يحضر فلن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما ام يثبت لها ان غيابه كان لعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكلفت التهمة التى دين بها المتهم « الطاعن » هى جنحة اخفاء اشياء مسروقة ، وكان الثابت بحضور الجلسة ان محلى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التاجيل للاستعداد فاجيب الى طلبه ، وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التاجيل لحضور المحامى الاصلى ولم يذكر ان لدى المحامى الاصلى عذرا منعه من الحضور — لما كان ذلك ، وكلفت المحكمة ان التفتت عن هذا الطلب قد دلت على انها قدرت — فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى — ان تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه ان تمنحه مهلة اخرى للحضور ، واغادت انها لم تطلبن الى السبب الذى بنى عليه طلب التاجيل ، وكان الطاعن لم يدع ان المحكمة بمنته من ابداء دفاعه ، فلن نعيه على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله ويتعين رفض الطعن .

(لمن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٦/١٧/١٩٦٢ من ١٢ ص ٨٦٠)

١١١٤ — حضور محام مع المتهم امام محكمة الجنابات — المحكمة منه هى تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بمعبء الدفاع عنه — مثال .

\* المحكمة من حضور محام مع المتهم امام محكمة الجنابات هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بمعبء الدفاع عنه . ولما كان الثابت من محاضر الجلسات ان اجراءات التحقيق والمرافعة قد ثبتت فى حضور محام او اكثر مع المتهم ( الطاعن ) وترافع عنه ، فانه لا محل لما يثيره من بطلان فى الاجراءات واخلال بحق الدفاع . ولا يقدح فى ذلك ان يكون الثابت من حضر الجلسة الاخيرة ان الحاضر عن المدعين بالحق المدنى قد ابدى دفاعه وطلباته بعد موافقة الدفاع عن المتهم طالما ان هذا الاخير لا يدعى ان المحكمة قد منعت من المرافعة ، وسكوته عن التمتيع على طلبات المدعين ومرافعتهم يتضمن انه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها ازاء ما ابداه من دفاع سابق اثبت بمحاضر الجلسات السابقة .

(لمن رقم ١١ لسنة ٢٢ فى جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ من ١٥ ص ١٢٢١)

١١١٥ — حضور محام مع المتهم بجنحة — غير واجب قانونا — الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة ان تسمعه ، متى كان حاضرا .

\* الاصل ان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ،



الا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فله يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت أن غيابه كان لغرض قهري .

(لمن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١-١٩ من ١٥ ص ١٠١)

#### ١١١٦ - محام - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يؤثره .

\* الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة - حين نثبت محامياً عنه - أنه وكل محلياً آخر للدفاع عنه ولم يطلب منها تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره ، فلا محل لما ينهيه الطاعن على المحكمة بأنما - اذ نثبت محامياً عنه - قد اخلت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢-١ من ١٦ ص ١١٧)

#### ١١١٧ - دفاع - محام - سبيله في أداء رسالته .

\* من المقرر أن المحامي - موكلاً كان أو منتخباً - أن يسلك السبيل الذي يراه محققاً رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون .

(لمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢-١ من ١٦ ص ١١٧)

#### ١١١٨ - دفاع - متهم مخبوس - اتصاله بمحاميه .

\* أن ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوساً لا يلزم عنه استحقاق اتصاله بمحاميه ، إذا كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن أخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها ، وهو إذا لم يفعل فليس له أن ينمى على إدارة السجن أعمالاً أو تقصيراً في هذا الشأن .

(لمن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢-١ من ١٦ ص ٢١٤)

#### ١١١٩ - دفاع - محام منتخب - دراسة القضية والاستعداد

نيتها .

\* استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل المـ

تقديره هو حسيما يوحى به ضميره واجتهاده وتقليد مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه ام يتمكن من الاستعداد في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع اذ نبتت المحكمة بجلسة المحاكمة محاميا آخر — خلاف المحامي المنتدب الذى تخلف عن الحضور — ترافع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ص ٢١٤)

١١٢٠ — ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجثة الا انه اذا عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه ، تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا — عدم تقيدها بسماعه في حالة عدم حضوره — ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى .

\* الاصل أن حضور محام مع متهم بجثة غير واجب قانونا . الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . فإذا لم يحضر ، فإن المحكمة لا تقيده بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى — فإذا كان الثالث أن الطاعن قد حضر بالجلسة التي أعيدت فيها القضية للمرافعة وحضر معه محام نائبا عن محاميه الاصيل ابدى دفاع الطاعن الذى لم يثر اعتراضا أو يبد أن غياب محاميه الاصيل يرجع الى عذر قهرى ولم يطلب تأجيل لحضور هذا الآخر — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ٥١١)

١١٢١ — الخصم في الدعوى هو الاصيل فيها — المحامي مجرد نائب عنه — حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الآخر في أن يتقدم بما يعين له من دفاع أو طلبات — على المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبيعه مع وجهة نظر محاميه وإن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

\* من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الاصيل فيها ، لما المحامي مجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الآخر في أن يتقدم بما يعين له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبيعه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ من ١٦ ص ٥٧٦)

١١٢٢ — سماح المحكمة بحضور محام واحد لمتهمين رغم تعارض مصلحتيها .

\* لا محل لما ينص الطاعن من بطلان الاجراءات لسماع المحكمة بحضور محام واحد معه وزميله المتهم الثاني رغم تعارض مصلحتيها ما دام انها لم تتخذ في حضوره اى اجراء من اجراءات المحكمة وأن غض الحزين والاطلاع عليهما انما كان بعد ذلك في حضور المدافعين الاصليين عنهما .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٨ من ١٤ من ١٣٢٢)

١١٢٣ — خطة الدفاع متروكة لراى المحامى وتقديره وحده — ليس للمحكمة الاستناد الى شيء من اقواله في ادانة المتهم .

\* من المقرر ان خطة الدفاع متروكة لراى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شيء من اقواله في ادانة المتهم .

(لمن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ من ١٦ من ٨٧٩)

١١٢٤ — وجوب حضور محام مع كل منهم بجنافية سواء اكان بوكلاء أم منتدبين — حضور اكثر من محام مع المتهم غير لازم .

\* ما اراده القائلون بالنص على ان كل منهم بجنافية يجب ان يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بوكلاء كان أو منتدبا بجانب المتهم اثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويمثلون المتهم بكل ما يرى امكن تقديره من وجوه الدفاع ولا يلزم ان يحضر مع المتهم بجنافية اكثر من محام واحد . ولما كان المحامى الموكل عن الطاعنين قد حضر اجراءات المحاكمة معهم ثم ابدى دفاعه عنهم ، كما تراءى عنهم المحللين المنتدبين من المحكمة دون ان يتهمك احد منهم بضرورة حضور محاميه الاخر الموكل او يفترض على المحامين المنتدبين فان المحكمة لا تكون قد اخلت بحقهم في الدفاع .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ من ١٩ من ٢٢٨٥)

١١٢٥ — التعارض بين مصلحة المتهمين — مناقله : ان يلزم عن دفاع احدهم عدم صحة دفاع الاخر بحيث يتعذر على محام واحد الترافع عنهما معا .

\* ان مناقلة التعارض بين مصلحة المتهمين ان يكون لاحدهم دفاع

يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا . ولما كان اشتراك الطاعن في المسؤولية عن المخير لا يرتفع عن شريكه الطاعن الآخر شيئا منها فلا تعارض بين مصلحتيهما .  
 (لمن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ٢٢ إلى ١١٥٦)

١١٢٦ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة — متى يصح ؟ تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص للدفاع عنه — أساسه الواقع لا احتمال ما كان يسع كل من المدافعين إبداءه ما دام لم يبدئه بالفعل .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولّى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا الفعل المسند إليهما واعتبرهما فاعلين أصليين في جريمة الرشوة التي دينا بها ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل أسناد التهمة شاملا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بلائمة أحدهما — كما يستفاد من الحكم — لا يقترب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبغي على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبدئه من أوجه الدفاع ، ما دام لم يبدئه بالفعل .

(لمن رقم ٦٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٩ من ٢٨ إلى ١٧٥٨)

١١٢٧ — حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة — غير لازم إذا عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لسماع دفاع كان في مقدور المتهم إبداءه .

\* لا يوجب التفتون حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة ، ومن ثم فإن المحكمة تكون غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبداءه حين حضر أمامها ، ولا يجوز أن يبين غايي سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة .  
 (لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٩ من ٢٢ إلى ١٧٢٨)

١١٢٨ - حضور محام آخر عن المتهم غير المحامي الموكل عنه لا يمد إخلال بحق الدفاع - شرط ذلك .

\* من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فإن ذلك لا يمد إخلالاً بحق الدفاع ، ما دام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(لمن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١١٦٦/١٢/١ من ٢٠ من ١١٦٧)

١١٢٩ - عدم حضور محامى المتهم الموكل - حضور محامى آخر - لا إخلال بحق الدفاع - مناط ذلك .

\* من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ، وحضر عنه محام آخر ، ناقشت المحكمة الشهود في حضوره وسمعت مرافعته ، فإن ذلك لا يمد إخلالاً بحق الدفاع ، ما دام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك بأهم المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، إذ يستوى أن يكون المحامى الذى شهد إجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل منه أو نيابة عن محاميه الموكل أو منتدياً من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، طالما أنه لم يبد من المتهم أى اعتراض ، إذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(لمن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٦ في جلسة ١١٧٠/١/٥ من ٢١ من ١١٦٦)

١١٣٠ - ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررها شاهد أثبات ضد المتهم الآخر في الدعوى - وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وأفراد محام مستقل لكل منهما ولا اخلت المحكمة بحقهما في الدفاع - لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .

\* متى كان يبين من الإطلاع على التحقيقات التى تبث في الدعوى أن المتهم الذى قرر في تحقيقات النيابة أن والد الطاعن هو الزارع للحقل الذى ضبطت به شجيرات الخشيش والاميون ، وكان مؤدى أقوال هذا المتهم أن تجعل مقررها شاهد أثبات ضد الطاعن مما يستلزم حقاً فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالرافعة عن كلا

المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فانها بذلك تكون قد اخذت بحق الدفاع .  
ولا يغير من ذلك أن يكون المتهم الثاني له محام آخر تولى الدفاع عنه وحده  
ما دام أن الطاعن لم يستقل بمحام يترافع عنه في نطاق مصلحته وحدها .  
بلن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/١ من ٢١ ص ٢٢٢

#### ١١٢١ - كفاية حضور محام موكلا كان أو منتدبا مع المتهم بجناية .

\* المراد بما انتزاه القائلون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له  
من يدافع عنه ، يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء  
المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعلمون المتهم بكل ما يرى امكن تقديمه من وجوه  
الدفاع .

بلن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ من ٢١ ص ١٧٧

١١٢٢ - حضور محام عن المتهم في جئحة غير واجب قانونا ، الا انه  
إذا عهد الى محام بالدفاع عنه تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا  
- عدم تقيد المحكمة بسماحه في حالة غيابه ما لم يثبت أن الغياب كان لعذر  
قهرى - مثال .

\* الاصل ان حضور محام عن المتهم بجئحة غير واجب قانونا ، الا انه  
منى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه  
متى كان حاضرا ، فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت  
ان غيابه كان لعذر قهرى . ولما كانت التهمة التي دين الطاعن بها هي  
جئحة خيانة امانة ، وكان الثابت بمحضر الجئسة ان محاميا حضر مع الطاعن  
أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لحضور المحامي الاصيل فأجيب  
الى طلبه وفي الجئسة التالية حضر الطاعن وحده وطلب التأجيل لحضور محاميه ،  
وكانت المحكمة اذا التفتت عن هذا الطلب قد ذات على أنها قدرت في حدود  
حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي لم يكن  
لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وانفلت انها لم تطعن  
الى النسب الذي بنى عليه طلب التأجيل . ولما كان الطاعن لم يدع أن  
الحكمة منعته من ابداء دفاعه فإن الطعن على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع  
يكون على غير اساس .

بلن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ من ٢١ ص ١١٠

١١٣٣ - حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً - قصر المحامي مراقبته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجناية لا يجوز الإخلال بحق الدفاع ما دام لم يقع من المحكمة ما يمنعه من القيام بواجب المرافعة عن موكله كليهما .

\* الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، وليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقتصر المحامي مراقبته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجناية ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما يمنعه من القيام بواجب المرافعة عن موكله كليهما بل كان ذلك راجعاً إلى تصرفه هو .

(لمن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١/١ من ٢٢ ص ٦١١)

١١٣٤ - جواز تولي محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة - شرط ذلك ؟ أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - مثال - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن لا يترتب على القضاء بإدانة أحدهما تبرة الآخر - تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه - أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن القنون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . وإذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المتهمين ارتكبا الفعل المسند إليهما واعتبر أولهما ( الطاعن ) حائزاً لجوهر مخفر بقصد الاتجار وثانيهما محرزاً لذلك المخفر بغير قصد الاتجار أو التعلطي أو الاستعمال الشخصي . وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عايه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع وكان المتهمان لم يتبدلا الاتهام والتزما جانب الإنكار وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل . فلن مصلحة الطاعن في الدفاع . لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهم الآخر ويكون مناهياً عن الحكم في هذه الخصوصية غير صحيح .

(لمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٤ ص ١٢٠)

١١٢٥ - وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة - مناقشة الطبيب الشرعى - والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالادانة - في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع - علة ذلك ؟ - وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعن واتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

\* اذا كان يبين من الحكم المطمون فيه ان كلا من الطاعنين قد اتى بالاتهام على عاتق الآخر مقررًا انه شاهده يتلف وحده جريمة قتل المجنى عليه - مما يفيد تعارض مصلحتهما في الدفاع ويستلزم ان يستقل محام بالدفاع عن كل منهما حتى تقوافر له الحرية الكاملة في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصلحته دون غيرها ، كما يبين من الحكم المطمون فيه ايضا انه اعتمد - فيما اعتمد عليه في قضائه بالادانة - على ما اسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة التي مثل فيها الطاعن الثانى امام المحكمة بغير محام والتي تمت فيها المناقشة في غيبة المدافع الذى عهد اليه بالدفاع عنه بعد ان تنازل محامى الطاعن الاول عن التوكيل الصادر منه اليه واستقل بهمة الدفاع عن هذا الاخير . ولما كان القانون قد اوجب حضور مدافع من كل متهم بجناية احيات لنظرها على محكمة الجنايات لى يكتل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بان الاتهام بجناية امر له خطره ، وكان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة التهم من اولها الى آخرها حتى يكون ما بها اجرتة المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من اجراءات طوال المحاكمة مما يلزم عنه سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه او مثلا لن ينوب عنه قاتونا - وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى فيما يتعلق بالطاعن الثانى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطمون فيه يكون معيبا ببطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع، مما يطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الثانى والى الطاعن الاول ايضا نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١١٧٢/٤/٢ من ٢٢ ص ٥١١)

١١٢٦ - سماح المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن التهمين جميعا مع اخذها في حكمة بقول احدهم كشاهد ضد اثنين منهم - اخلال بحق الدفاع يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب النقض والاحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما اسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

\* اذا كان البين من مطالعة الحكم المطمون فيه انه اعتمد في قضائه بادانة الطاعنين الاول والثانى على ما قرره الطاعن الثالث في حقهما من



انه ولج باب اولها فشهد الطاعنين الثاني والرابع ومعهما شخص آخر وكان اولهما يمسك عصا وثانيهما يمسك غلسا وجثة المجنى عليه، لقناة على الأرض والدماء تثرى منها ، بما مؤداه ان الحكم قد اعتبر الطاعن الثالث شاهد اثبات ضد الطاعنين الاول والثاني وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم الامر الذى كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الاول والثاني عن دفاع الطاعن الثالث . واذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيلم هذا التعارض فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة الاول وللطاعن الرابع — الذى لم يقدم اسباليا — لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(لمن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ من ١٩٦٥)

١١٢٧ — اصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محظيه الموكل — اقتضت المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالمقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر — دون الانصاح في الحكم عن علة عدم اجابة هذا الطلب — اخلال بحق الدفاع — يبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

من المقرر ان للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق اصيل مقدم على حق القضى في تعيين محام له ، واذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محاييه الموكل واصر هو والمحامي الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاييه الاصيل ان يحضر للدفاع عنه ، غير ان المحكمة انتفتت عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالمقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر ، دون ان تفصح في حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته وان تشير الى اقتناعها بان الغرض من طاب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فان ذلك منها اخلال بحق الدفاع يبطل لاجراءات المحاكمة ويوجب لنقض الحكم والاحالة وذلك بالنسبة لهذا الطاعن والطاعنين الآخرين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(لمن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ من ١٩٧٢)

١١٢٨ - حرية المتهم في اختيار محاميه - تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى - طلب التأجيل بقصد عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع - للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

\* انه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه ، فانه يتمين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته او أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون اية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع ، ولما كانت المحكمة قد عرضت في حكمها المطعون فيه لطلاب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته ، وقررت في حدود حقها ومعنى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي الموكل لم يكن لعذر تهرى لا سيما وأن العذر الذي أبدى للتأجيل ، كان عابرياً من قبيله ، وكان المحامي الذي نخبته المحكمة قد بشّر المهمة التي سبق أن وكالت اليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذي يتطلبه القانون ، فلان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(لمن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٧٢/١١/٢٤ من ٢٤ ص ١٢٨)

١١٢٩ - دفاع - قيام محام بالدفاع عن الطاعن ومهم أخير -

انظر ذلك .

\* انه وإن كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر إلا أن كلا منهما انفراد بالدفاع عنه أكثر من محام تشفى له أن يبدى ما يبين له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تشفى معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع .

(لمن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٧٢/١٢/٤ من ٢٤ ص ١١٢٩)

١١٣٠ - طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي - دفاع جوهرى -

بغداد ذلك .

\* من المقرر أن المتهم مطلق الحرية في اختيار محاميه الذى يتولى

الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل ، واذا كان ما تقدم ، وكان يبين أن الطاعن طالب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحابيه الأصل أن يحضر للدفاع عنه ، أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات تالفة في ذنية النزاع ، غير أن المحكمة التفت عن هذين الطلبين وهضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكتفية بقول المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته وإن تشير إلى اقتناعها بأن الفرض ين ملئ التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع بمطل لإجراءات المحكمة . ويجب لتقضى الحكم .

(بمن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ من ٢٦ ص ٢٩٧)

١١٤١ - حضور محام مع متهم في جنحة - غير واجب - إلا إذا أسند المتهم الدفاع عنه إلى محام فعلى المحكمة مساعدته - أو إتاحة فرصة الدفاع له - طلب المتهم بجنحة تأجيل الدعوى لحضور محاييه الأصلي - أو تفويض آخر - على المحكمة اجابته - أو رفضه بشرط أن تنبه المتهم أن ذلك - مختلف ما تقدم إخلال بحق الدفاع .

\* متى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مراعفته أو أن تتيح له الفرصة للقيام ، بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمم المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاييه الأصلي أو تفويض محام آخر فكان لزاماً على المحكمة لما أن تولج الدعوى أو تنبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدي دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بامسارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع .

(بمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ من ٢٧ ص ٢٨٢)

١١٤٢ - إجراءات المحاكمة - تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين مع تعارض المصلحة بينهما - يعيب الإجراءات .

\* لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاييا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن وعن المحكوم عليه الآخر . كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتد في قضائه بإدانة الطاعن على ما قرره المحكوم عليه

الآخر في حق الطاعن من أنه اعترف له بأنه قتل الجنى عاينها دفعا للعلم ووضعها في « قفة » مساعده في نظها على عربة يد وألقيا بها في اليم بما يؤده ان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه الآخر شاهدا أثبت ضد الطاعن وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهما الامر الذي كان يستلزم غفل دفاع كل منهما . لما كان ذلك ، وكلفت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالرافعة عنها على الرغم من قيام هذا التعارض فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يطمئن على الحكم — لوحة الواقعة وحسن سير العدالة — وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ ص ٢٥٧

١١٤٢ — نذب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم — لا عيب — استبعاد المدافع لبر متروك لتقديره .

✽ لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الاول وليس في مدونات الحكم ما يشير الى قيام هذا التعارض ، فانه لا يكون ثمة مانع في القبول من الاكتفاء بنذب محام واحد للدفاع عنهم جميعا . واذ كان ذلك وكان الثابت بحضور جامة المرافعة الاخرة ان المحكمة سلبت هذا المحام ملف القضية للاطلاع والاستعداد ولم تنظر الدعوى الا بعد ان استبعد غيرها ، وكن من المقرر ان استعداد المدافع عن المتهم او عسدم استعداده امر موكل الى تقديره هو حسبما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته ، فانه لا يقبل من الطاعن منعاه على الحكم في هذا الخصوص وقوله ان المحامى المنتدب قد ترفع بغير الاطلاع على الملف .

طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ ص ١٧٦

## الفصل الثاني

### ما يعتبر اخلالا بحق الدفاع

#### ١١٤٤ - ماهية الاخلاال بحق الدفاع .

\* عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً اعتباره اخلاالا بحق الدفاع ، اذ الاخلاال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء اقواله بكامل الحرية ، او اهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق او في الدفوع الفرعية التي يبديها ، او في دفاع صريح خاص بحذر قاتلوني من لاعذار المبيحة او المقتبة من العقاب . اما ان يبدي المتهم دفاعاً عادياً منسباً على نفى ما اسند اليه من الاعمال ومستتجاً مما تم في القضية من التحقيقات فلا تفره المحكمة عليه ولا تأخذ به غلبت فيه ادنى اخلاال بحق الدفاع .

(ظمن رقم ١٠ لسنة ٢ في جلسة ١١٣٢/١١/١٤)

#### ١١٤٥ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا دفع المتهم بالبديد لدى المحكمة بأنه لم يوقع ببصمة اصبعه على محضر الحجز المقول بحصوله وأنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع الحجز ، وان البصمة المنسوبة اليه بذيل محضر الحجز لمست بصمته ، فيجب تحقيق هذا الدفع او الرد عليه رداً يبين وجهة نظر المحكمة في عدم الاخذ به . اما اغفاله كلية فتهزل بحقوق الدفاع اخلاالا يبطل الحكم والسبيل الوحيدة المتعمنة لتحقيق هذا التوقيع عند انكراهه هي راى نوى الفن بقلم تحقيق الشخصية وهي سبيل ميسورة لا يصح العدول عنها الى ثبة سبيل اخرى .

(ظمن رقم ١٦٥ لسنة ٢ في جلسة ١١٣٢/١/٢٢)

#### ١١٤٦ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا دفع الحارس المتهم باختلاس محجوز بان مستأجر الاطيان التي تقوم عليها الزراعة المحجوزة هو الذي حصبها ونقل الحصول على غير ارادته ورضائه وأنه شكاً هذا الامر للبوليس ، وطلب اليه ان يسلمه الحصول . ليتكمن من تقصيه الى المراف في اليوم المحدد للبيع ، فلم يجب

الى طابه ، ولم تستمع الحكمة الى هذا الدفع ولم تحققه ، بل اعترفت بالحارس مختلسا لان الحصول لم يؤخذ منه كرها او خلسة ، فذلك اخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم . وكان الواجب على الحكمة ان تحقق هذا الدفع ، فاذا صح لديها ارتفعت عن الحارس بمسئوليته الجنائية لعدم توأجر عناصر جريمة الاختلاس ، شأن هذه الحالة شأن حالتي اخذ الحجز كرها او خلسة من الحارس .

(لمن رقم ٢٧٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٢/٧)

**١١٤٧ - استشهد المتهم على صحة دفاعه بدليل فني وادانة الحكمة له دون رد عليه .**

\* اذا استشهد المتهم على صحة دفاعه قدمه لنفى التهمة عنه بدليل فني ، كالكشف الطبي ، قللا ان فيه ما يؤيد دفاعه من ان اصابة المجنى عليه تسببت عن غير ما ينسب اليه المجنى عليه وشهود الاثبات فيجب على الحكمة ان تستظهر في حكمها الذي لم يأخذ بهذا الدفع ما يفيد ردها عليه . فاذا سكنت الحكم حتى عن ذكر شيء من واقع الكشف الطبي بشأن سبب اصابة المجنى عليه ان كان من تلوية ، كما يقول المتهم او من عصا ، كما يقول المجنى عليه ، كلن حكمها معينا ومعينا نقضه .

(لمن رقم ١٩٢٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٨/١/٢١)

**١١٤٨ - استشهد المتهم على صحة دفاعه بدليل فني وادانة الحكمة له دون رد عليه .**

\* اذا تسك الدفاع امام الحكمة بكذب شهود الاثبات في جنسية قتل مضافا الى دليل فني كالكشف الطبي الموقع على المجنى عليه وتحقق الحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل اثبتت في حكمها ما لا ينفيه فهذا الحكم يكون معينا نقضه للاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ٢١٢٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٩/١/٢)

**١١٤٩ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى في الدعوى .**

\* اذا كتلت دلالة الادانة كما ذكرتها الحكمة في حكمها تنفيد ان المتهم

لم يوقع فعل الضرب على المجنى عليه الا بعد ان بداه هذا بالضرب ،  
فان عدم تححث المحكمة — ولو من ثناء نفسها — عن حالة الدفاع الشرعى  
الذى ترشح لها واقعة الدعوى بما يفيها او ينفيها يكون قصورا مبطلا  
للحكم . ولا يبنى عن ذلك قولها بأنه لا محل لهذا البحث لان المتهم ينكر  
التهمة ، او ان هذه الحالة مفتنية لان المتهم اصيب في شجار زج بنفسه  
فيه . ذلك لان المحكمة وهى مطلوب منها ان تفصل في دعوى جنائية لا يمكن  
في القانون ان تكون مقيدة بمسلك المتهم في دفاعه واعترافه بالتهمة وانكراهه  
اياها ، ولان الشجار ليس من شأنه في ذاته ان يجعل كل من اشتراكوا  
فيه مستوجبين لعقاب بلا قيد ولا شرط ، اذ ليس من شك في ان الشجار  
يبدأ باعتداء يخول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد ان المعتدى  
سوف لا يكف عن التباى في الاعتداء ، ومتى التزم هو في دفاعه الحدود  
المرضومة له في القانون .

(لمن رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨)

١١٥٠ — عدم ارشاد المتهم عن الشكوى التى طالب بضمها بسبب  
حبسه وقول المحكمة انه لم يقدم الدليل على دعواه .

\* اذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع الدعوى بأن  
الحجز انما كان وهيبا ، وأنه وقع على محضر الحجز بالإكراه وقدم شكوى  
عن ذلك عمل فيها تحقيق وسمع شهود اجتمعوا على ان هذا الحجز وهيب ،  
فقررت المحكمة تأجيل الدعوى ، وصرحت بضم هذه الشكوى ، ولكن حدث  
ان المتهم قبض عليه في اليوم الثالث لصدور هذا القرار ، ولودع السجن  
تنفيذا لحكم جنائى ، فلم يستطع لذلك ان يرشد عن الشكوى التى طالب  
ضمها تأييدا لدفاعه فأدانته الحكم بقوله انه لم يقدم الدليل على دعواه ،  
فان هذا الحكم يكون غير سديد ما دام الثابت قطعا ان المتهم لم يكن  
ليستطيع بسبب حبسه ان يرشد عن الشكوى .

(لمن رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨)

١١٥١ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب  
على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم بالشرع في قتل قد تمسك بأنه بسبب  
السكر لم يكن مسئولا عما صدر منه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع  
مكتفية في تنفيده بقولها انها لا تعمل عليه ، فهذا يجعل حكمها قاصرا ،

اذ كان يتمين عليها أن تحص هذا الدفاع وتبين الاسباب التي تستند اليها في عدم الأخذ به لانه دفاع هام من شأنه توضيح أن يرغ عن المتهم المسؤولية الجنائية .

(لمن رقم ١٢٠ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٤٥/١٢/٢١)

### ١١٥٢ — الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها أو تحييصها .

✽ اذا كان للمتهم دفاع جدى تمسك به في جميع مراحل الدعوى ، وهو أن آخرين غيره هما اللذان قتلوا المجنى عليه ، وطلب بحاييه الى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، فانه يجب على المحكمة أن تجيبه الى تحقيقه ، ولا يجوز لها أن تردده بقولها أنها لا ترى محلا لاجابته بعد تأييد لها من الأدلة التي ذكرتها انه من مزاعم المتهم . اذ لايجوز الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتحييصها ، فان سماعها قد يكون له في رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة ، وخصوصا اذا كان المتهم قد دعم دفاعه بذكر شهود ساهم ولم يكن في وسعه أن يبين مدى هذا الدفاع مقدما حتى كانت تجوز مطلبته وحده بأقامة الدليل على صحته . باعلان الشهود الذين ساهم بالحضور الى المحكمة . فان هؤلاء الشهود لا يكونون بطبيعة الحال في تعرف حقيقة ذلك الدفاع الذى يتناول نطقه بأبداهة عدة عناصر جديدة من شهود ومتهمين وغير ذلك .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٤٥/١٢/٢١)

### ١١٥٣ — إضافة محكمة الجنائيات واقعة جديدة الى المتهم دون اجراء التعديل في مواجهة الدفاع .

✽ اذا كانت الادعوى قد رفعت على المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بمصاع على راسه فحدث به اصابة معينة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة اليه وانتفعت للاسباب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين فيها وقع على المجنى عليه من الضرب الذى ترك به اصابات بالراس والاذن اليسرى ، فادانته بذلك دون أن تسمع دفاعه الا انها يختص بالاصابة التي جاءت في الراس ونشأت عنها العاهة ، فان حكمها يكون معينا متعينا نقضه لابتلائه على



أخلال بحقوق الدفاع ، اذ كلن يجب عليها ان تجرى التعديل بالجلسة  
في مواجهة الدفاع ليرد عليه بما يراه .

بلمن رقم ١٤١٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٦/٢

١١٥٤ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يتربح  
على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .

\* انه وان كلفت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص  
علم يعاقب بمقوبة الجناية على الاستغلال بالتعامل بالمسكوكات المزورة  
او تزويجها مع العلم بتزويرها فلن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة  
مخففة لن يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها اذا كان قد اخذها  
وهو يجهل بميوها . ولهذا فانه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالادانة  
على أسس الجناية تطبيقا للمادة ٢٠٢ ان يتضمن ان المتهم لم يكن قد اخذ  
المسكوكات التي تعامل بها وهو يجهل بتزويرها . واذا كان الحكم  
قد ادان المتهم في جريمة تزويج المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه  
بعقوبة الجناية مع تمسك المتهم بأنه كان وقت اخذها يجهل انها مزورة  
ودون ان يتعرض لنفي هذا الجهل فانه يكون قد جاء قاصر اليهان  
بمعينا نقضه .

بلمن رقم ٨٢٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢

١١٥٥ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يتربح  
على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا ادانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة بيعه بنا مخشوشا  
بإضافة مواد نشوية غريبة اليه بنسبة ٢٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم مع  
تمسك المتهم امام المحكمة الاستئنافية بان غش البن لم يقع منه بل وقع  
بغير علمه بن الطحان في اثناء عملية الطحن وانه لم يكن في مقدوره كشف  
هذا الغش عند رد البن اليه بعد طحنه ، فلما ايدت الحكم الابتدائي دون  
ان تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يقنده من واقع الادلة المقدمة في الدعوى ،  
فحكما بذلك يكون قاصرا قصورا يعنيه بما يوجب نقضه .

بلمن رقم ٧٥٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١٠

١١٥٦ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كانت محكمة اول درجة قد ادانت المتهم فى جريمة زرع الحشيش واثبتت فى حكمها صراحة انه قد تمسك فى أقواله التى اعتمدت عليها بصفة اصلية فى القضاء بادانته بأنه لم يكن يعلم ان الشجيرات بكل الحاكمة هى لنبتات الحشيش ومع ذلك لم تتعرض لهذا الدفاع المهم وترد عليه بما يفذه من واقع الادلة القائمة فى الدعوى ثم حكمت المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم الابتدائى اكتفاء بأسبابه فان حكمها يكون قاصرا تصورا يعينه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٦٥ لسنة ١٧ فى جلسة ١٩١٧/٢/١٠)

١١٥٧ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم باحداث عاهة للجنى عليه فى عينه قد تمسك بأنه لم يضرب الجنى عليه على عينه فلا تصح مساطعته عن هذه العاهة ، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم الا أنه ضرب الجنى عليه على انفه ومع ذلك عاقبته من اجل اصابة العين بمقولة ان الاتف يجاور العين وان اصابة العين حصلت نتيجة طيبسية لاصابة الانف ، فهذه الادانة لا تكون مقامة على اساس كاف ، وخصوصا اذا كان الكشف الطبى الذى وقع على الجنى عليه يقول ان اصابة الانف فقط لا تسبب فقد ابصر العين الا اذا حصلت مضاعفات او كانت مصحوبة بالحجاج . . . . الخ .

ما كان يجب ان تعنى المحكمة ببخته وتحقيقه فى سبيل بيان الواقعة .

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٧ فى جلسة ١٩١٧/٦/١)

١١٥٨ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان المتهم لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت فى الميعاد المقرر بيلقا صحيحا بما انتجه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت المعطى له ، وبأنه استعمل هذا الزيت فى غير الغرض الذى حصل من اجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه انما يدير مصنعا تابعا لشركة ولا شأن له بداراة الشركة ذاتها فهو لا يسأل عن عدم ارسال البيانات المذكورة ولا من كيفية استعمال الزيت المسلم للشركة ، غيراته

محكمة الدرجة الأولى ، ثم لما استأنفت النيابة تمسك بهذا الدفعا أيضا  
 أمام المحكمة الاستئنافية واكتها لم ترد عليه وادانته بقوله ان التهمتين  
 ثابتتان قبله من انه كان مدير المصنع في الوقت الذي وقعت فيه الجريمة ،  
 فحكما بذلك يكون قاصر الثبيلان ، اذ ان ما قالته من ذلك لا يصح معه  
 اعتبار المتهم مسؤولا - اذا ما صح دفاعه - بقوله لا شأن له في ادارة  
 الشركة وانه انما انفذ ما اصدرته اليه من التعليمات عن كيفية استعمال  
 الزيت .

(ملن رقم ٢١٢٨ لسنة ١٧ في جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

١١٥٩ - انقضت المحكمة عن تحقيق ما يتمسك به المتهم من ان ما قاله  
 الشاهد ينفيه الاقرار الصادر من هذا الشاهد والمتضمن عدم علمه  
 بالتهمة متى ثبت للمحكمة صحة توقيعه على الاقرار .

\* قاضى الدعوى حر في ان يأخذ بما يرتاح اليه من اقوال الشاهد  
 ويدع ما لا يرتاح اليه منها ، يستوى في ذلك ما يديه الشاهد أمام المحكمة  
 او في التحقيقات او في لية مناسبة اخرى . فاذا اطاعت المحكمة الى  
 شهادة شاهدين ثامها فاخذت بها واطرحت الاقرار المقول بمسوره عنهما  
 فهذا من حقا . ولكن اذا كان المتهم قد استمسك أمام المحكمة الابتدائية  
 بلن هذين الشاهدين قد نفيا في هذا الاقرار علمها بشيء في صدد التهمة  
 الموجهة اليه فلم تحفل بذلك وادانته قائلة في تقرير اطراحها للاقرار ان  
 الشاهدين قد طعنوا عليه ، في حين انه لم تكن قد ظهرت بعد نتيجة التحقيق  
 في الشكوى الخاصة بملن الشاهدين فيه ، ثم ظهرت هذه النتيجة اثناء نظر  
 الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وثبتت صحة توقيعها عليه ، وبمع تمسك  
 المتهم أمامها بذلك فانها لم تلتفت اليه فهذا يغفل لدفع هام يجعل  
 حكمها مبيها متحيئا نقضه .

(ملن رقم ٢١٠١ لسنة ١٧ في جلسة ١/١٢/١٩٤٨)

١١٦٠ - اجابته المحكمة المتهم الى طلب ضم أوراق تقيده في دفاعه  
 واطلاعه عليها في غيبة الدفاع واصدار حكم دون ان تسمع دفاعا في  
 الموضوع .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية ان ضم  
 دعويين الى الدعوى المنظورة لان بهما مستندات تقيده المتهم في دفاعه ،

فأجلت الدعوى الى آخر الجلسة ، ثم اطلعت على الدعويين المطلوب ضمهما في غيبة الدفاع ، ثم اصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة المتهم لاسبابه ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع اذ الظاهر انها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في صدد ضم القضيةين ثم أشرت بالضم ونفذ لمرها واطلعت على الاوراق ثم اصدرت حكمها دون ان تبسح دفاعا في الموضوع .

بطن رقم ٢١٨٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦

### ١١٦١ - عدم الرد على دفاع المتهم ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به .

\* اذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه ببطلان التفتيش ثوقه قبل صدور الاذن به اذ الاذن قد صدر في ساعة معينة به بعد ان كان التفتيش قد تم ، وطلب تعيين خبير لتحقيق ذلك ، فادانته المحكمة بأية حكمها على ما تحصل من هذا التفتيش دون ان ترد على هذا الدفاع ، فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن الاخر الذي لم يقدم اسببا لطعنه ، وذلك لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يقتضى لحسن سير العدالة ان تكون اعادة النظر الموضوع بالنسبة اليهما معا .

بطن رقم ٢٢٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٢

### ١١٦٢ - عدم اجابة المتهم الى طلب ضم قضية لارتباطها وتعرض الحكم لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها اثرها فيما انتهت اليه .

\* اذا كان المتهم قد طلب ضم قضية الى الدعوى المقامة عليه لارتباطها بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى برارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بادانته دون ان ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها اثرها في النظر انذى انتهت اليه فانها تكون قد اخطأت اذ كان يتعين عليها وقد رأت ان تعرض للدليل مستند من هذه القضية ان تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث امامها قبل ان تفصل فيه .

بطن رقم ٩٠٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٧

١١٦٣ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى .

\* متى كان دفاع الملك المتهم بالاشتراك مع حارس الاشياء المحجوزة فى تبديدها قد قام على أنه كان غائبا عن مكان الحجز وحين عاد اليه وعلم بالحجز قام مباشرة بوفاء الدين المحجوز من أجله ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بمدة كيلومترات وكان المراف قد شهد أمام محكمة الدرجة الاولى بأنه لم يكن موجودا وقت الحجز ، وأن البيع كان محدودا له سوق فى بلدة أخرى غير التى وقع فيها الحجز ، فلان المحكمة اذا قضت بإدائته تسييسا على الاستنتاجات والغروض دون أن تحقق هذا الدفاع تحقيقا واقعيا مع أنه لو صح لقرب عليه سقوط أركان الجريمة تكون قد أدخلت بحقه فى الدفاع .

(لمن رقم ٢١٥ لسنة ٢٠ فى جلسة ١١٥٠/٢/٢٧)

١١٦٤ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم باخفاء ساعة مسروقة قد طلب الى المحكمة اجراء معاينة الدولاب المقتول بان الساعة وجدت فيه لكى تتبين المحكمة انه ليس « نملية » كما قيل وانما هو دولاب توضع فيه الكتب ووضع الساعة فيه ليس مما يريب ، وكان محضر الجلسة قد خلا من ذكر هذا الطلب ولكن كان الحكم قد أورد ما يفيد ان هذا الطلب قدم الى المحكمة الاستئنافية وانها اقتضت فى الرد عليه بقولها انه غير منتج ، فحكمها يكون قاصرا ، اذ هذا الرد خلا من اى بيان يؤدى الى الرأى الذى انتهت اليه فى صدق هذا الدفاع الجوهرى الذى تمسك به المتهم . وخصوصا اذا كان الحكم قد استند فى الادانة الى ما قاله من ضبط الجماعة مخبأة فى نملية بالمنزل وإن هذا ليس شأن الساعة التى تشتري فى ظروف مريبة .

(لمن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩ فى جلسة ١١٥٠/٢/٢٧)

١١٦٥ — مصادرة المحكمة لحق المتهم بشهادة الزور فى تحقيق دفاعه بمقولة أنها أفتنعت بكتبه .

\* اذا كتبت النملية قد اقبلت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدين شهدا لصالح المتهمين فى الدعوى ، فغته يكون لهذين الشاهدين كمتهمين بشهادة الزور ، حق الدفاع المقرر فى القانون ، وتكون مصلحة

المتهمين المشهود لمصالحها مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤدي اليه ثبوت صق شهادة شاهدي النفي او كذبها من التأثير في موقفهما من الاتهام . واذا كان من حق المتهم ان يحقق دفاعه ، فان مصادرة المحكمة لهذا الحق بقولة انها اقتضت بكذب شاهد انفي وان ائقاعات التي تراء الشهادة عليها هي من تثيق بعض اقارب المتهم المشهود لمصالحه — ذلك يكون اخلاا بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقدما على دليل لم يطرح امام المحكمة بناء على افتراضات افترضتها . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة ان المحامي الذي طلب سماع شهادته في سبيل تحقيق ذلك الادعاء قد روى الواقعة التي حصلت بمكتبه باغاضة اثناء مراعاته عن احد المتهمين ، فان سؤال المحامي كشاهد امام المحكمة قد يجعل لاقواله بهذه الصفة شائنا غير الشأن الذي يكون لبا وهو يرويها كمحام يترافع مدافعا عن احد الخصوم ، مما قد يكون من اثره ان تضر المحكمة وجهة نظرها التي انتهت اليها بشأن الوقائع التي قررهما باعتباره مدافعا .

ونقض هذا الحكم لذلك العيب الذي لحقه يستفيد منه حتيا جميع الطاعنين وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المسندة اليهم ما يستوجب لاحقاق الحق فيها جميعا ان تكون اعادة المحاكمة شاملة لجميع الطاعنين .

(لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١/٤)

١١٦٦ — استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اقوال شهود في محضر اجراء البوليس بعد تمام التحقيق وتقديم القضية للاحالة ودون ان توجه نظر محامى المتهم اليه بالجلسة .

✽ انه وان كان لمحكمة الموضوع — في سبيل تاييد الادلة المستمدة من التحقيق الذي تجريه هي بالجلسة — ان تتزود لحكمها باى عنصر من عناصر الاثبات المستمدة من اوراق الدعوى ، ولو كان ذلك اقوال شهود سئوا في محاضر تحريات اجراها البوليس ، الا ان ذلك بشروط بان تكون تلك العناصر مما كان مطروحا للبحث اليها بالجلسة اثناء المحاكمة . فلذا كانت المحكمة قد استندت — فيما استندت اليه في حكمها — الى اقوال شهود في محضر اجراء ضابط البوليس بناء على امر صادر اليه من المديرية بتقوية الادلة ، وقالت المحكمة عنهم انهم ذكروا ذلك الاقوال التي استندت اليها من تحقيقات البوليس مع انهم لم يسألوا الا في محضر عمل بعد ان اتت النيابة التحقيق وقدمت القضية للاحالة ، وذلك مع انها سمعت عن ذلك المحضر ولم تشر اليه بالجلسة وام توجه نظر محامى المتهم اليه ، مما لا يمكن معه القول بان هذا المحضر كان مطروحا للبحث اثناء المحاكمة ،

ناتها تكون قد أخذت بحق المتهم في الدفاع ويكون حكمها معنيا واجب نقضه .

(لمن رقم ١٥٨٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

١١٦٧ — ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته أو صرح بتغير وجه الرأي في الدعوى .

\* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة التصيب على أساس أنه بوصف كونه مديرا لحل المجنى عليه ومختصا بتحرير غواتير بها يرد الحل من بضائع قد حرر غواتير مزورة تحمل بيانات غير صحيحة عن بضاعة وردت الحل ، وكان المتهم قد دفع عن نفسه بأن التفتيرات الموجودة بالغواتير قد حصلت بخط صاحب الحل ، وطلب تحقيرا لهذا الدفاع مذنب خبير لمعرفة ما إذا كانت هذه الغواتير قد حررت بخطه أم لا ولم تتمرض المحكمة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده مع أنه دفاع لو صح لكان من شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن المحكمة تكون قد أخذت بحق الدفاع ويتعين نقض حكمها .

(لمن رقم ١٩٠٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١٢)

١١٦٨ ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته أو صرح بتغير وجه الرأي في الدعوى .

\* إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة اليه بأن المقد محصل الدعوى ليس عقد وديعة وإنما هو حرر بصيغتها لكي يكرهه صاحب العقد على دفع دين مننى وطلب اعلان شهود نفي لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الاولى لم تجبه الى ما دلب ولم تدين بالرود على طلبه وقضت بإدانتته فتبسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الاخرى اليه ولم ترد عليه فهذا منها تصور يوجب نقض الحكم إذ هذا الدفاع لو صح لادى الى براءة المتهم ، فكان عليها أن تحققه وأما أن ترد عليه بما يفنده .

(لمن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧)

١١٦٩ — ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته أو صرح بتغير وجه الرأي في الدعوى .

\* إذا كان المتهم قد قدم الى المحكمة بأنه باع خولا غلسدا مع عليه

بذلك وكان دفاعه يقوم على أن عطاء توريد البقول رسا عليه فاعتقد مع آخر بن البطلان وتام هذا الآخر بالتوريد رأسا ، وإن أعضاء لجنة التسليم قد تساموه بعد فحصه وبضت على ذلك مدة ، وكان قد طلب التأجيل قبلها لسماع الشهود ، فإدائنه المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده — غائبا تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ١١٠٨ لسنة ١١/٢٨/١٩٥٠)

١١٧٠ — إدانة المتهم دون تحقيق أو رد على دفاعه انذى قد يتقرب على ثبوته لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى .

\* إذا كان الحكم الابتدائي قد اتخذ من تغيب الطاعن في اليوم المحدد لبيع المحجوزات مع عليه بهذا اليوم دليلا على ثبوت واقعة الاختلاس في حقه . وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وأنه كان في يوم البيع مريضا بهصر ، ومع ذلك غائبا قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بهذا الدفاع فتحققه أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . إذ هذا الدفاع من شأنه أن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام .

(لمن رقم ١٣٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٠)

١١٧١ — فصل المحكمة في موضوع التهمة دون رد على دفاع المتهم انذى قصره على بطلان الحكم الاستئنافي الفيلى لعدم اعلانه .

\* إذا كان الاتهام قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع ببطلان الحكم الاستئنافي الفيلى لعدم اعلانه للجلسة بسبب مرضه وأن محاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب إعادة القضية الى محكمة أول درجة ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مرارا لارتفاق الشهادة المرضية ثم حكمت فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسبح دفاع المتهم في موضوع التهمة — غائبا تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٢/١٩٥١)

١١٧٢ — معاقبة محكمة الجنائيات للمتهم على الجحشة التي قررت بغسلها عن الجنابة دون لفت نظره .

\* إذا كان المتهم قد أحيل الى محكمة الجنائيات بجنابة وجنة فقررت



الحكمة فصل الجنحة عن الجنالية وترافعت الثيابة والدفاع على اسلحس الجنالية ثم انتهت الحكمة الى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عاقبتة على الجنحة التي فصلتها دون أن تفت نظره فان حكما بذلك يكون مبنيا على الاخلال بحق المتهم في الدفاع .

بلن رقم ١١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢/٢

**١١٧٢ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترقب على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .**

✽ اذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل ان المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة ادانته دون أن تجيبه الى طلبه ، فهذا منها اخلال بحقه في الدفاع ، إذ ان هذا الدفاع هام من شأنه او صح ان يؤثر في مصير الدعوى ولا يغنى عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من ان الحارس اذا اهل في رعاية المحجوز وترك النفر يستولى عليه يكون قد اخل بأول واجباته كحارس ، وانه كان له ان يدرا مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

بلن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٢/١٨

**١١٧٢ — ١١٧٥ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترقب على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .**

✽ اذا كان انائب بمحضر الجلسة ان محامى المتهم قدم لمحكمة ثلثي درجة ، حضر صلح موقعا عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر غيبه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب من المتهم وأن الاجهاض الذى حصل لها انما نشأ عن انفعال نفسى انتابها من جراء المشادة التي وقعت ، وتقرر غيبه كذلك تنازلها عن دعواها المدنية ، ولكن المحكمة تنكبت تحقيق ما اذا كان هذا المستند صادرا حقيقة من المدعية بالحقوق المدنية ، واعترضت عن تقدير الاثر المترتب عليه قانونا في حالة ثبوت مسدوره منها على مصير الدعويين الجنائية والمدنية بل اكتفت باستعماله اعتبادا على تخلف المدعية بالحقوق المدنية وهى المجنى عليها في جنحة الضرب والمنسوب اليها التوقيع على هذا المستند ، فهذا منها اخلال بحق المتهم في الدفاع .

بلن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/١/١

١١٧٦ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان الطاعن قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم بأيوم المحدد لبيع المحجوزات ومهم على طلب ضم الاوراق الخصة بهذا الاعلان فتضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبيله التى اوردها والتى كانت خلوا من الاشارة الى ما يفيد ثبوت هذا العلم لديه ، وكانت ادانة الطاعن قد بدت على أساس ان المحضر عنهما انتقل فى اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه « الطاعن » ولا الحارس كما لم يجد المحصول المحجوز فأن هذا الحكم يكون قلصرا .

(لمن رقم ٢٧٠ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/٥/١٢)

١١٧٧ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان الثابت بحضور جلسة المحكمة الاستئنافية ان محامى الطاعن الذى ادين ابتدائيا فى تهمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القمح قد دفع التهمة عن نفسه بأنه وان كان ليصل توريد القمح المطلوب منه مؤرخا بعد الميعاد المحدد للتوريد بيوم واحد الا ان التوريد كان قد حصل فى الواقع قبل ذلك وطلب التأجيل لاستحضار شهادة ، ولكن المحكمة لم تشر الى هذا الدفاع فى حكمها مع كونه دفاعا جوهريا يؤثر فى قيام التهمة او عدم قيامها فأن حكمها يكون قلصرا متعيئا نقضه .

(لمن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/٥/٢١)

١١٧٨ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان المتهم قد تمسك فى المذكرة المقدمة منه الى المحكمة الاستئنافية بأنه لم ير مطلقا بالعربة قيلادته بالشارع الذى وقع فيه الحادث بل سلك طريقا آخر وطلب الاطلاع على دفاتر فرق المطلقاء التى يعمل فيها سابقا لاحدى غرباتها للتحقيق من صحة هذا الدفاع ولكن المحكمة الاستئنافية ايدت الحكم الصادر بادانته دون ان تمنى بتحقيق هذا الطلب او ترد عليه بما يفنده فأن حكمها يكون قلصرا .

ونقض الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى للطاعنة الثقية «وزارة الداخلية» بسبب هام مسئوليتها عن التمويض

على ثبوت ذات الواقعة المتهم فيها الطاعن الاول مما يستلزم لحسن سير العدالة ان تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى الطاعنين معا .

(بلن رقم ٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٨)

١١٧٩ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى

\* ان المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٢ قد نظما الاجراءات الواجب اتباعها في شأن الحجز الادارية التي يطالب بتوقيعها وغاء للايجارات او المبالغ المستحقة لوزارة الاوقاف ، فوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه ان يوقع الحجز بموجب امر كتابي يصدر من المدير او المحافظ الذي تقع الارض في دائرة مديريته او محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الاجار او اى مستند آخر ، وجاء بالمادة الثالثة ان يقوم مندوب من المديرية او المحافظة التي تكون الارض في دائرتها بتوقيع الحجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد او غيرهم على ان يكون لوزارة الاوقاف ان تنتخب من قباها من يحضر الحجز والبيع وهذا يستلزم منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة . واذاً فإذا كان الطاعن قد اقام دفاعه امام محكمة الموضوع على بطلان الحجز لان الذي قام بتوقيعه هو فراش بوزارة الاوقاف وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما ينفذه فانه يكون حكماً عيبياً متعيناً نقضه .

(بلن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢)

١١٨٠ - ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم في شهادة الزور استنادا الى عبارة وردت في عريضة استئناف في دعوى مدنية معانة باسمه الى المدعى بالحق المدني تنقض مع الشهادة التي اداها في حين انه تمسك امام المحكمة بان تلك العبارة قد وردت خطأ من المحلى عند تحريره عريضة الاستئناف بناء على ما تلقاه من اخى المتهم لا منه ، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع واقتصرت على القول بانها لا تعمل عليه لان المتهم وقد كان مستأنفا مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه فإل هذا القول منها — فضلا عن انه لا يصلح رداً على ذلك الدفاع الذي قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه

الرأى فى الدعوى — غير صحيح هنا ، اذ لن الاحكام الجنائية يجب ان تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل اليه اجتهاد القاضى دون ان يكون مقيدا فى ذلك بقول او اعترافات نسبت الى المتهم او صدرت عنه .

(لمن رقم ٨٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٢٩)

١١٨١ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه الرأى فى الدعوى .

✽ اذا كان المتهم يبيع ارز بسعر يزيد على السعر المقرر قد نفى عن نفسه التهمة بقوله انه باع انة الارز والكيس الذى احتواها باربعين مليا وان ثمن الكيس وحده ٢٨٠ مليم وثن انة الارز فى التسعيرة ٢٨٠ مليم وطلب الى المحكمة ان تاذن له فى تقديم الفواتير الدالة على ثمن الكيس تليدا لدفاعه ، ولكن المحكمة لم تجبه الى طلبه ولم تتم من جانبها بتحقيق هذا الدفاع وادانته اخذا بسببب الحكم الابتدائى التى قل فيها — ان بيع الكيس بسعر خلس رغم ارادة المشتري بقيم جريمة جديدة محاقبا عليها بنفس مواد الاتهام ، واضلالت الى ذلك قولها « ان الكيس الفارغ لم يوزن على حدة حتى يبين نقص الثمن فى الارز وهل يعادل ثمن الكيس الفارغ او يزيد او ينقص عنه كما ان المتهمين لم يقدموا دليلا على ما كلفهما كيس الورق الفارغ من ثمن » فهذا الحكم يكون قاصرا اذ هو لم يبين دانيه على ما قلته محكمة اول درجة من ان البيع على النحو الذى وقع به تم على غير ارادة المشتري او ان البائع علق بيع الارز على هذا الشرط كما انه اطرح دفاع المتهم بفسلة عدم تحقيقه واقامة الدليل على صحته مع انه كان واجبا على المحكمة ان تحققه هي او ان تجيب المتهم الى ما طلبه من تأجيل لتقديم الفواتير التى استند اليها . وهذا يعيب اجراءات المحاكم والحكم تبعا .

(لمن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١)

١١٨٢ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه الرأى فى الدعوى .

✽ ان المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٠ تنص على عقاب من باع سلعة بمسرة او معينة الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المعين او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح او غرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها او علق البيع على اى شرط

آخر يكون مخالفا للعرف التجارى . واذا نعى كان المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة بالمسعر المحدد ، قد دفع امام المحكمة بان الردة الناعمة تصرف له مع انفيق بنفس النسبة التى تصرف بها للمخابز العربية ويقصد استعمالها في رغب العجين وكان هذا الدفعا في حقيقته يقوم على انه حين انقضى عن البيع قد استند الى العرف التجارى ، فلن المحكمة اذ ادانته دون ان تحقق هذا الدفعا تكون قد اخلت بدفاعه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .  
(لمن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/١٨)

**١١٨٣ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى .**

\* اذا كان المتهم بهتك عرض صببة تقل سننها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب الى محكمة اول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فاجلبته الى هذا الطلب وكلفته ايداع الامانة التى قدرتها ثم عادت كلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ، ولما لم يتم ذلك قضت في الدعى بادانته على اساس انه هو الذى عمل على تعطيل الفصل في الدعوى بعدم ايداعه الامانة ثم لما استأنف الحكم تبسك بطلبه ذلك امام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون ان تتحدث عن هذا الطلب فلن حكمها يكون قاصرا اذ ان تحقيقه امر جوهري له اثره في تكوين الجريمة المسندة الى المتهم .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤)

**١١٨٤ — ادانة متهم دون تحقيق او رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى .**

\* اذا كان المتهم قد تبسك لدى المحكمة الاستئنافية بانه ادى الدين قبل الموعد المحدد لبيع الحوز وطلب ضم اوراق التحجز لاثبات دفاعه ولكن المحكمة ايدت الحكم الصادر بادانته بقوله ان دفاعه لم يتم عليه دليل من الاوراق ولم تجبه الى ضم ما طلب من الاوراق فهذا من اخلال بحقه في الدفاع ، واذا كلفت المحكمة قد قالت انها لا تأخذ بشهادة المجنى عليه اتى حاول ان يعدلها بما يتفق مع دفاع المتهم لان في الاوراق ما يدحضها ، ولم تبين ذلك الذى قالت انه في الاوراق وجعلها تحكم بانه يحض هذه الشهادة ، فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

١١٨٥ - أدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى .

\* ان المادة ٥١٩ من قانون المرافعات تنص على أن الحجز يعتبر كونه لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فإذا كان يبين من محضر الجلسات أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحجز ، استنادا الى هذه المادة ، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من توقيع الحجز ، وكان الحكم قد قضى برغض استئنائه وبتأييد الحكم المستأنف لتقاضى بدائنه بالتبديد ، دون أن يشير الى هذا الدفاع ، أو يرد عليه - فإن الحكم يكون معيبا لقصوره ، ولجبا نقضه .

بلن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٢

١١٨٦ - أدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى .

\* إذا كان محامى المتهم بتبديد محجوزات قد دفع النسيئة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بلن الأرض كلفت مشورة ببياه المفضلان في التاريخ القول بوقوع جريمة التبييد فيه ، وما كان الصراف يستطيع الانتقال لكان الانشاء المحجوزة ، وطلب تبكيته من احضار شهود على ذلك ، فلم تلغى المحكمة اى دفاعه ، وادانته بجريمة التبديد استنادا الى ان الصراف انتقل في يوم البيع الى مكان الحجز فلم يجد التطن والذرة المحجوز عليها ولم يقمها له المتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طاب محليه سماع شهودنقى على صحة دفاعه المثار اليه فلم تجبه المحكمة الى هذا الطلب وأيدت الحكم وردت على هذا الدفاع بقولها « انه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وان الصراف اثبت في اقواله ان معلون المالية تحرى عن الزراعة المحجوز عليها وبحث عنها في مكان توقيع الحجز وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا يبين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل الحجز بل بحث عنها في عدة امكنة اخرى فلم يجدها ومن هذا يبين ان ما قام به الصراف فيه كل الكفلية وان المتهم لو كان حقيقة لم يبدد الزراعة المحجوز عليها لابلغ الصراف بمحل وجودها وعرضها عليه خصوصا وأنه يعلم بيوم البيع .

لما كان ذلك وكان ما ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح ردا على دفاع الطاعن لعدم تناوله اتواقعة المراد تحقيقاتها ، وكانت المحكمة لم تجبه الى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به امامها وأمام محكمة أول درجة من

تبلو هو دفاع جوهرى أو صح لتغير وجه الراى فى الدعوى — فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/١/٢٢)

١١٨٧ — احالة المحكمة الاستئنافية محضر البوليس الى النيابة للتحقيق بعد طعن المتهم عليه بالتزوير امامها ثم ادانته باسباب الحكم الابتدائى دون رد على ما تمسك به .

\* اذا كان الطاعن قد ابدى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية أنه تمرر بالطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة ، فاحالت المحكمة الأوراق الى النيابة للتحقيق ثم استند محامى الطاعن في مراغمته بعدمذ الى أمور قال أنها ثبتت في هذا التحقيق ، وكان الحكم قد اكتفى في ادانة الطاعن بالاسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة دون ان يشير الى الطعن بالتزوير ، ويرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه في شأن ذلك — فإن الحكم يكون قاصرا مخللا بدفاعه ويقتضى انك نقضه .

(لمن رقم ٨١٩ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/٧/١)

١١٨٨ — ادانة منهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته أو صح تغيير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان المتهم بالتبديد قد طلب امام المحكمة الاستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة بالشركة والمخزن الخاص بها ، تحقيقا لدفاعه ، فقضت المحكمة المذكورة بتليد الحكم الابتدائى للاسباب التى بنى عليها ولم تشر في حكمها الى طلب المتهم في هذا الشأن أو ترد عليه مع ان تحقيق هذا الدفاع قد يترتب عليه تغيير وجه الراى فى الدعوى — فإن في عدم اجابته أو الرد عليه اخلاا بحقه في الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٩٧٤ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/١/٢٢)

١١٨٩ — ادانة منهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته أو صح تغيير وجه الراى فى الدعوى .

\* اذا كان الدفاع قد تقدم للمحكمة بالقرار منسوب صدوره الى الجنى عليه يقر فيه بأنه علم بأن السجلير التى سلمها لمتهم ليبيها سرقت

منه ظم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم نشر اليه في حكمها بالادانة مع ان الواقعة التي تضمنها الاقرار المذكور لو ثبتت لاقتضى ثبوتها نفى التهمة التي دين المتهم بها — فلن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع اللهم وعن تحقيقه موجب لنقضه .

(لمن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢)

١١٩٠ — طلب محامى المتهم في جنابة التأجيل واجتماعه عن ابداء دفاعه وفصل المحكمة في الدعوى بالادانة دون نذب محام آخر .

\* ان القانون قد اوجب حضور محام مع المتهم في الجنابة ، واذا كان ذلك كانت المحكمة بعد ان امتنع المحامى الحاضر عن ابداء الدفاع ، وطلب التأجيل واصر عليه حتى يحضر محامى المتهم الاصيل ، وقد رأت عدم اجابته الى طلبه ولم تنذب محاميا آخر يطلع على اوراق الدعوى ويترافع بما يراه محتقا لمصلحة المتهم فيها جد من تحقيق ومعلنة بل فصلت فيها بادانة المتهم دون ان تتيج له انفرصة لاداء دفاعه كاملا — فان هذا التصرف من جانبها ينطوى على اخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٤)

١١٩١ — ادانة متهم دون تحقيق او يد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته او صح تغير وجه الراى في الدعوى .

\* اذا كان الحكم لم يتعرض للمستندات التي قدمها المتهم لتأييد ادفاعه الجوهري ولم يقل كايته فيها غنى هذا تصور واخلال بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

١١٩٢ — ادانة المحكمة المتهم في جريمة تشرد بمجرد احترافها الاعتراف دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة اخرى مشروعة للعيش — اخلال بحق الدفاع .

\* الاستفادة من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ان المرة تعاقب بجريمة التشرد اذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد، فلذا ما ثبت ان لها وسيلة اخرى مشروعة تكفى للعيش فلا تعتبر متشردة وانما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها واذا كان ذلك كانت المحكمة قد



اعتبرت التهمة في حالة تشرّد ودأنتها بهذه الجريمة لمجرد احترازها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتميش فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن نظر المدعى وتحقيق دفاع التهمة .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/٨ من ٧ ص ١١)

١١٩٢ — إحالة متهم الى محكمة الجنابات بجناية الاختلاس المطبقة على المادة ١١٢ عقوبات — استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية واسنادها جنحة السرقة الى المتهم — وجوب تنبيه المتهم الى هذا التغيير — عدم مراعاة ذلك — اخلال بحق الدفاع .

✽ اذا كانت التهمة التي احيل المتهم بها الى محكمة الجنابات جناية الاختلاس المطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت اليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وانخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم ان يحاط به علما ليبدى رايه فيه قبل ان يدان بمقتضاه ، فاذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه الى الوصف الجديد للترافعة على أساسه طبقا لما تقضي به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فلن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥، في جلسة ١٩٥٦/١/٨ من ٧ ص ١١)

١١٩٤ — تغيير التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة — هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغيير في الوصف — وجوب تنبيه الدفاع اليه .

✽ التغيير الذي تجريه المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل الى جنابة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الفعل المبينة في امر الاحالة مما تلك محكمة الجنابات — عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واتعة مرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى

الحكوم عليه لم تكن موجودة في امر الاحالة وهى الواقعة المكونة للماعة مما يستوجب لفت الدفاع عنه الى ذلك .

(لمن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ١١٩)  
(واللمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ٢١١)

١١٩٥ — دفع المتهم باحراز سلاح بانه مرخص لديه — تقبيحه شهادة بذلك — ادانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه — اخلال بحق الدفاع .

\* اذا دفع المتهم بان البندقية التى اتهم باحرازها بغير ترخيص ، برخصة وتقدم شهادة بذلك ، غادانته المحكة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع انه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الراى فى الدعوى، فلان الحكم يكون معيبا بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ من ٤٠)

١١٩٦ — تمسك المتهمين بعدم التمويل على شهادة الشاهد لضعف بصره الى حد اعتباره فى حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقنونا ناريا على آخر — دفاع هام — عدم تحقيقه أو الرد عليه فى حالة اطراحه ردا سائفا — قصور الحكم .

\* اذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التمويل على شهادة الشاهد قولا منه بانه ضعيف الابصار الى حد اعتباره فى حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقنونا ناريا على آخر ، فلان هذا يعتبر دفاعا هاما من شأنه لو صح ان يؤثر فى مسئولية المتهمين . واذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله انه « لا سند له فى الاوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكة شيئا على هذا الشاهد ولا قال المتهمون فى جميع ادوار التحقيق شيئا بهذا الخصوص » . فان ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح ردا على ما دفع به المتهمون اذ ان مجرد عدم ملاحظة المحكة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الاشارة اليه فى التحقيق ليس من شأنه ان يؤدى الى نفى دفاعهما وكان من المتهمين على المحكة ابا تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة ابصاره ان كان لذلك وجه أو ان طرحه استنادا الى ادلة سائفة مقننة يبرر رفضه . اى وهى لم تقبل وفى الوقت ذاته اعتبرت على شهادة هذا الشاهد فى قضائها بالادانة فان حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ من ١١٢٩)

١١٩٧ - تمسك المتهم في جريمة تبديد بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات - عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم - عيب .

\* متى دافع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية ، سيرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهيمته ووجوب تمييزه والرد عليه ، فإن حكما يكون قاصرا .

بطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ من ٧ ص ١١٨٠

١١٩٨ - عدم تحقيق المحكمة دفاع المتهم - بالاعتداء على أرض الآثار - المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه أو الرد عليه يعيب حكما بما يستوجب نقضه .

\* إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وعلل وجودها في وضع يده بأن جسده كان مستأجرا من الحكومة ولما توفى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندا لاثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه في حكما ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لا يمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن للحكم يكون ممينا بما يستوجب نقضه .

بطن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١١٨٢

١١٩٩ - تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك - إضافة واقعة لم ترد بامر الإحالة - عدم تبينه المتهم إلى ذلك - أخلل بحق الدفاع .

\* إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة دون أن تشبه إلى هذا التعديل كي يؤسس عليه دفاعه ، فحقا تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها احكام المادتين ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

بطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ من ٧ ص ١٢١٨

١٢٠٠ — منته بجرمة عدم تقديم اقرار عن ارباحه التجارية — دفعه  
الدعوى بأن المحل كان مطلقا في احدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم  
الإقرار — دفاع جوهرى — الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع —  
قصور .

\* متى كان المتهم بجرمة عدم تقديمه اقرارا عن ارباحه التجارية  
عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مطلقا  
سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحكم عن نشاط لم يزاوله أثناء  
غلق المحل . فان هذا الدفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يحط عنه عبء  
المسئولية ويرفع عنه ثقل الجرمية فإذا قضى الحكم بإدانته دون أن يعرض  
لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالتقصير .

(لمن رقم ٣١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٥ من ٧ ص ٨١٨)

١٢٠١ — تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد  
تقترب بجنائية سرقة بحبل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة  
محتلة لجنائية سرقة بحبل سلاح دون أن تنبه الى هذا التغيير — اخلال  
بحق الدفاع .

\* إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد  
لآخر بجنائية أخرى — جنائية السرقة بحبل سلاح الى اشتراك في جريمة  
قتل عمد وقعت نتيجة محتلة لجنائية سرقة بحبل سلاح — دون أن تنبه  
الى هذا التغيير — فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا  
جديدا لم ترع به الدعوى هو وقوع جنائية القتل كنتيجة محتلة لجنائية  
السرقة ويكون حكمها معيبا لخلاله بحق الدفاع .

(لمن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٦ من ٧ ص ١٠٧)

١٢٠٢ — أدانة المتهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان في حالة  
شرعى عن نفسه — عيب .

\* متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى  
بإدانته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن  
نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يمينيه .

(لمن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٧ من ٨ ص ١٩)

١٢٠٣ - تعديل وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع - اخلال بحق الدفاع .

\* تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أسلحه - ينطوى على اخلال بحق الدفاع لانه يتضمن نسبة لاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي اقيمت على أسلحه الدعوى الجنائية .

(لمن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ص ٥٧)

١٢٠٤ - ادعاء المتهم انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة دون تناول هذا الدفاع - قضاء معيب .

\* متى كان المتهم يدعى انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بمعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة دون أن تناول هذا الدفاع او تقدر سن المتهم بما قسم اليها من أوراق - او مما رآته هي نفسها ، فان قضاءها يكون معيبا .

(لمن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ ص ١١٥٠)

١٢٠٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - ادانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع - عيب .

\* متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبلتقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة ولكن المحكمة قضت بادلانته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(لمن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ٨ ص ١٨١٨)

١٢٠٦ - تمسك المتهم بانقطاع رابطة السببية بين السبب والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه - دفاع جوهرى - ادانة المتهم دون بيان الاصابات التى وجبت بالمجنى عليه وسببها - قصور .

\* متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم الاستثنائى قد خلا

من بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليها والتي نشأ عنها وفاة أحدها كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادفة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تبسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من انتطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليها ولم تمسها بسوء ولكنها أصيبت من سقوطها على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدها وهو يجعل الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بأقصو .

(لمن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ من ٨ من ١٨١٨)

١٢٠٧ — إعادة القضية الى المرافعة بعد حجزها للحكم وأجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الاول او ترافع في الدعوى على أساسه — اخلال بحق الدفاع — مثال .

\* متى كانت المحكمة بعد أن أدت تحقيق الدعوى واستمعت الى دفاع المتهم أعلنتها الى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الاول من مبنه او ترافع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخذت بحق المتهم في الدفاع ولا يغني عن ذلك ما أثبت به حضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الاصيل ما دامت المحكمة لم تبين ما اذا كان الآخر قد أخطر بقرارها الصادر بعد اتمام المرافعة وحجز القضية للمداولة ، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الاصيل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه او من المتهم او كان من قبيل التطوع وهل أطلع المحامي الحاضر او لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الاصيل .

(لمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/١١ من ٩ من ١٧٢)

١٢٠٨ — فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة — التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها — اعتيادها بصفة أصلية في ادانة المتهم على اقوال الشاهد الغائب من واقع صورة اطلاق محررة بقلم ارضاص — اخلال بحق الدفاع .

\* دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة يقتضى حرصاً على السجلات الواجب أن

تخلط بها المحاكمات الجنائية ان تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في ان تتولى هي — دون غيرها — ما تراه من التحقيق في حالة تقدم أوراق التحقيق بعد رفع القضية امامها والمبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم غالبا اعتبرت محكمة الجنائيات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم — على ائوال الشاهد الغائب — من واقع صورة الاطلاع الحرة بالقلم الرصاص — وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فاتها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة ائوال الشاهد بما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لملفاته بلصل من اصول المحاكمات الجنائية .

(لمن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٨ س ٩ ص ١٢١٤)

١٢٠٩ — استناد الحكم في الادانة على اعتراف المتهم — عدم تعرضه لما قاله المتهم امام المحكمة من ان الاعتراف كان وليد اكراه — قصور .

\* متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون ان يتعرض لما قاله المتهم امام المحكمة من ان الاعتراف كان وليد اكراه وأنه لم يعترف تلقائيا — وهو دفاع جوهري كان يجب على المحكمة ان تحققه لتبين مدى صحته وأن تعني بأن تضمن حكما ردا عليه — فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(لمن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ١٢١٦)

١٢١٠ — ابداء المتهم بجلسة المحاكمة ما يتضمن معنى الاشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعي — عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم — غيب .

\* متى كان ما ابداه الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الاشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وان كان — لمصلحة قدرها — لم ير ابداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكلت اسباب الحكم فوق ذلك ترشح لتيلم هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو ينفيها ، فله يكون قلصرا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ١٢٢٢)

١٢١١ - دفع المتهم في الدعوى المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل - أغفل المحكمة الرد عليه - عيب .

\* متى كانت دعوى الجثة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها تذف أو سب وقعا في علانية - تخرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم مرآحة هو من الدفوع التلقائية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبئ فيها لو صح - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك وجبا لنقض حكمها .

(لمن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/٤/٢٨ من ٦ ص ١٢٥)

١٢١٢ - اسناد الحكم واقعة جديدة الى المتهم وادانته على أساسها دون أن تنبهه الى هذا التعديل - أخلل بحق الدفاع يبطل الحكم .

\* متى كلفت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التي تدخلات في تكوين عقيدتها بثبوت نية القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالجبن عليه ، مع أن الواقعة التي شملها امر الاحالة ورغمت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فإنه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة بلسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم ادانته على أساسها أن تنبهه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن اجراءات المحكمة تكون مشوبة بعيب جوهري اثر في الحكم بها يبطله .

(لمن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/٥/٦ من ٦ ص ١٦١)

١٢١٣ - خطأ المحكمة في اغفال الرد على ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري وفخاخه بغير ترخيص من أن سابقة الحكم عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد رد اعتباره عنها بقوة القانون .

\* إذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري وفخاخه بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - أن صح - فإن الحكم الصادر



ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لم يورد الشرع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على اعتبار توافر الظروف المشددة المستند من وجود سلبية له يكون قضاء صادراً بغير تحييص سببه .

(لمن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨١٢)

١٢١٢ — وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونية والموضوعية الهامة — اغفال ذلك يعيب الحكم — مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

\* إذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القح المحجوز عليه وقبته وبيان قيمة ما وردته المتهم لبنك التصليف عينا وما سددته لأصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً وهل مجبوع ذلك يقتل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان لأوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد التمتع المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفائها فإن الحكم إذ يهين بلياردها البيان يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢٦)

١٢١٥ — تقديم المتهم للمحكمة من المستندات ما يؤيد دفاعه من أن تأخيره في تقديم شهادة الجبرك القبيحة في مصادرها يرجع إلى منازعة بينه وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم — على المحكمة تحييص هذا الدفاع وتحقيقه — قمودها عن ذلك — أخلال بحق المتهم في الدفاع .

\* إذا كان المتهمان قد ندما للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهره صحة دفاعهما من أن التأخير في تقديم شهادة الجبرك القبيحة في مصادرها يرجع إلى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصى هذا الدفاع وتحققه لأوقوف على مدى صحته ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء ما يسفر عنه هذا التحقيق ، وإذ هي لم تفعل فلها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٦ س ١٠ ص ١١)

١٢١٦ — لا يجوز المحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة  
غنية — اغفال تحقيق الدفاع الجوهري المتعلق بحالة المجنى عليه بعد  
اصابته وقدرته على التمييز والادراك من عدمه وذلك عن طريق المختص  
غنيا — اخلال بحق الدفاع .

✽ لا يجوز المحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة غنية —  
فإذا كان الحكم قد استند — بين ما استند اليه — في ادانة المتهمين الى ان  
المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته وافضى بأساء الجناة الى الشهود ، وكان  
الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونزاع في قدرة المجنى عليه  
على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق  
هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص غنيا — وهو الطبيب الشرعي —  
اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين  
معه نقضه .

(طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ من ١٠ ص ٢٢٢)

١٢١٧ — تغيير التهمة من شروع في قتل عمد الى جنحة اصابة خطأ  
دون لفت نظر الدفاع — اخلال بحق الدفاع .

✽ التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل الى جنحة  
اصابه خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الاعمال المسندة الى المتهم في امر  
الاحالة مما تلك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عملا  
بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة  
نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في امر  
الاحالة ، وهي واقعة الاصابة الخطأ التي قد يشر المتهم جدلا في شأنها ،  
مما كان يقتضى من المحكمة ان تلغى الدفاع اليك التعديل ، الا انه لا مصلحة  
للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عقبه على  
جرمته الاصابة الخطأ والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد بمعقوبة  
واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثابتة الواجب معاقبته  
عليها ، ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان  
المتهم بها .

(طعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢ من ١٠ ص ٢٢٠)

١٢١٨ - التزام المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه اذا كان جزئيا ، والا صدر حكمها ، معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان .

✽ اذا بان من الاوراق أن الدفاع طلب بجلسة المحكمة : « أن يقتضى اصليا بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلى تبكين المتهم من اعلان شهود نفى على ما استجد من وقائع بعد الحادث واستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لما ظهر من المناقشة الطبية » فان ابداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب مجازم عند الاتجاه الى القضاء بغير ابراءة - فاذا كتلت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن تجيبه الى ما طلب ، لم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع وبالقصور في البيان مما يقتعين معسبه نقضه .

(لمن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠٢)

١٢١٩ - تعديل تهمة تقليد علامة تجارية الى تهمة غش منطقية على المادة الاولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون تنبيه المتهم - اخلال بحق الدفاع .

✽ التغيير الذي أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وان كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذي شملته الاوراق - الا انه يعد مقابرا لعناصر الواقعة كما وردت في وثيقة التكليف بالحضور ، وبمس كياتها المادي ، وببنائها القانوني ، مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنحها اجلا لتحضير دفاعها اذا طلبا ذلك - اذا وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون مخطئا في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٢)

١٢٢٠ - تعديل وصف التهمة من جريمة المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات الى جريمة المادة ١/٢٤١ من القانون المذكور دون تنبيه الدفاع - اخلال بحق الدفاع .

✽ اذا كتلت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن وبمتهمين آخرين لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى

ودارت المرافعة فيها على هذا الاساس — ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبليهما وادانة الطاعن على اساس انه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة اصابات أعجزته احداها عن اثنائه الشخصيه مدة تزيد على العشرين يوما ؛ فلهذا كان يتمين على المحكمة ان توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت ان تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده اليه ليدلى بدفاعه في صده — واذا هي لم تفعل فاتها تكون قد اخطأت — ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت العقوبة التي اوتعتها المحكمة — وهى الحبس مدة سنة واحدة — تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رغبت بها الدعوى ، وذلك عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك متفنية .

اطمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/١/١٨ ص ١١

١٢٢١ — سداد المبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد —  
آثره : سقوط المسؤولية الجنائية عن المتهم — اغفال الحكم الاشارة الى  
مخالصة قدمها المتهم تتضمن استنكاف المجنى عليه المبلغ موضوع ائصال  
الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه للتوريد — يوجب الحكم بالقصور  
الذى يبطله .

\* حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد  
من شأنه ان يستقط عن المتهم المسؤولية الجنائية — فاذا كان الثابت من  
الاوراق ان المتهم قد اثار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى  
مخالصة قدمها موقع عايتها من المجنى عليه تزيد استلامه المبلغ ، وضوع  
ايفال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا انها لم  
تشر اليها في حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة  
وتحقيقها ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة  
صحة تطبيق القانون ويكون الحكم بمعيبا بالقصور الذى يبطله .

اطمن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/٢/١ ص ١١

١٢٢٢ — طالب ارتفاع الاطلاع على الشيك للتحقق من انه يحرس  
تاريخين — استناد الحكم الى البيانات المثبتة بحضور الاوليس للقول بان  
الورقة تحمل تاريخا واحدا لا تاريخين كما يدعى الدفاع عن المتهم — اخلال  
بحق الدفاع .

\* دفاع المتهم بان الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك

للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها — فإذا استند الحكم الى ابيانات المثبتة بمحضر البوليس لقول بأن الورقة تحيل تاريخا واحدا ، فإن ذلك لا يكفى ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد اخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٧ من ١١ ص ٢٠٨)

١٢٢٣ — تمسك المتهم — بجريمة اختلاس اشياء محجوزة — بعدم توافر القصد الجنائي لديه تأسيسا على أنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء امر الاداء الذى وقع الحجز نفاذاً له — دفاع جوهرى — انتفاء المحكمة عن الرد عليه — عيب .

\* من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه — وهو في خصوص الدعوى — خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية — يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم — فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي فيه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء امر الاداء الذى وقع الحجز نفاذاً له — وهو دفاع جوهرى — فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ من ١١ ص ٢٧٠)

١٢٢٤ — قول المتهم — في جريمة غش البیان — أنه مصرح له بصنع التحلوى التي يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل العمل وليس معروضا للبيع — دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له وتبدي رأيها فيه والا كان حكما معيبا .

\* إذا كان يبين من مراعاة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل التحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل العمل — ولم يكن معروضا للبيع — ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدي رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من

شأنه — لو صح — أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعينا نقضه .

(لمن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ١٥١٢)

١٢٢٥ — تخلف المحكوم عليه عن الحضور بجلسة المعارضة واعتذار محاييه عنه وتقديم شهادة طبية تفيد مرضه — وجوب تعرض المحكمة العذر الذي حال دون حضور المعارض بالجلسة وللشهادة المرضية المقررة له — اغفال ذلك وعدم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسبب ما عساه يبيده في تقرير تأخير في التقرير بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

\* المرض عذر تهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون — فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تر وجها للتأجيل في جاسة المعارضة ، واعتذر عنه محاييه وتقدم شهادة مرضية أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدي رأيها فيها — أما وهي لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسبب دفاعه — لعل له وجها يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١ من ١١ ص ٨٧١)

١٢٢٦ — تقدير أقوال الشهود — دفاع — الإخلال بحق الدفاع .

\* لا يغنى عن سماع الشاهد قول الحكم أن هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد أساسي في الدعوى تتلوات شهادته وتلتع بالمنة الإهمية كل لها تأثيرها في عقيدة المحكمة ، فكان من حق الدفاع أن يناقشها — فإذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١١١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١١٢٠)

١٢٢٧ — رفض المحكمة طلب سماع الشهود — إخلال بحق الدفاع .

\* إذا كان الثابت بمحض الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة

بعضهما في التخلف عن الحضور لاداء الشهادة وإن الدافع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتكهن من مناقشتها فرغضت المحكمة هذا الطلب مما احاط محلي المتهم بالحرص الذي يجعله معنورا ان هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ملارته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فان سير اجراءات المحكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة ان تقرر نلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب ، او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ويكون الحكم مشتبها بعيب الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٠ فى جلسة ١٩٦١/٢/١ من ١٢ ص ٢٠٤)

#### ١٢٢٨ - حكم - تسمييه - عدم الرد على دفاع جوهرى - قصور .

\* اذا كان الحكم قد اثبت فى مدوناته ان المتهم قدم لمحكمة اول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم اولولة على اترككت لا تنطبق على الواقعة المسندة اليه للاسباب المشار اليها فيها ، كما اشار الحكم الى ان المتهم قدم مذكرة اخرى بهذا المعنى الى المحكمة الاستئنافية طالبا الغاء الحكم المستأنف وبراعته - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض لهذا الدفاع القانونى والموضوعى الذى اشار اليه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٣٦٢ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٤)

#### ١٢٢٩ - ابداء المتهم دفاعا هليا ومؤثرا فى الدعوى - وجوب تمحيصه او الرد عليه بما يبرر رفضه - مثال .

\* اذا كان الحكم قد دان المتهمين دون ان يعنى بتحقيق ما اثاروه من تعدد الجهات التى حصل ابلاغ الحادث اليها وتبل الاطلاع على الدفاتر التى عينوها ، وهو دفاع يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هليا ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة ان تمحيص لتقف على مبلغ صحته لو ان ترد عليه بما يبرر رفضه - اما وهى لم تفعل مكتفية

بذلك العبارة القصيرة التي أوردتها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلاق  
بحق الدفاع والقصور .

(لمن رقم ١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦٦١/١/٢٧ من ١٢ من ١٧٥٢)

١٢٣٠ — دفاع — مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة — قيام محام  
بالدفاع عنهم جميعاً — خطأ يعيب إجراءات المحاكمة .

\* إذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، قد تقتضى ان  
يكون لاحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على  
محام واحد ان يترافع عنها معاً ، فانه يتعين ان يتولى الدفاع عن كل  
منهما محام خاص به . فاذا اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنها فانها تكون  
قد اخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ١٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦٦٢/١/٢٢ من ١٢ من ١٦٨)

١٢٣١ — دفاع جوهري — عدم تحقيقه — قصور في التسبيب  
واخلاق بحق الدفاع .

\* إذا كان المتهم « الطاعن » قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسته  
المرافعة — والتي تعتبر رتبة لدفاعه الشفوي — معالجة المضبوطات  
« وهى قطعان ، ان انحلس » للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه  
حبلها بالكيفية التي مسورها الشهود واخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي  
قبل بضبط الموقوفات فيها ، فان عدم اجابة هذا المطلب مع اهميته او الرد  
عليه بما يدفعه هو مما يعيب الحكم بالقصور والاخلاق بحق الدفاع .  
ولا يندح في ذلك ان تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التي امرت محكمة  
النقض بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، اذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة  
ان الدفاع عن المتهم « قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته » ، ومن ثم  
فانه لا وجه لامتزاعه غيباً يقول الدفاع انه اوردته بذلك المذكرة من طلب  
اجراء التجربة المشار اليها — ما دام الظاهر يستلذه .

(لمن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢٠ من ١٢ من ١٧٢)

١٢٣٢ — حكم — أدانة — طعن بالنقض — عدم ذكر وجه الدفاع  
الذى أغفلته المحكمة — اثره .

\* ما يفرضه الطاعن من ان الحكم اغفل الرد على دفاعه مردود بانه



لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناولته بالرد بن عجمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للدلالة التي اوردتها المحكمة في حكمها .

(لمن رقم ١٦٨١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ من ١٢ ص ١٢١٩)

١٢٢٢ - ثبوت مرض الشاهد - الذي طالب المتهم سماعه -  
وتففيه في الخارج للعلاج لمدة محدودة - ذلك لا يمنع من امكن سماعه -  
رفض الطلب وادانة المتهم - اخلال بحق الدفاع .

\* من المقرر انه يجب ان تؤسس الاحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها. الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

فإذا كان الحكم الطعون فيه قد رفض سماع اقوال شاهد الاتيان بقوله « انه قد ثبت مرضه وتففيه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وانه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة » - فله يكون قد اخل بحق الدفاع ، اذ ان غياب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من امكن سماعه .

(لمن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ١١٨١)

١٢٢٤ - نظر الدعوى امام محكمة ثالثة درجة - تمسك المتهم بسماع اقوال شاهد اثبتت ومنافسته - عدم اجابة هذا الطلب - دون بيان السبب - الحكم بالتأييد - مع التمويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد ، ذلك اخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .

\* الاصل في المحاكمات الجنائية ان تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ولما كتبت المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية: توجب على محكمة ثالثة درجة ان تستحضر شاهد الاتيان الذي يلمس به المتهم لسماعه ومنافسته فإذا لم تفعل دون ان تبين السبب الذي يحل دون سماعه وقضت بتلييد الحكم الابتدائي الذي غول في ائانة المتهم . « الطاعن » على لتقرير المتقدم من الشاهد المذكور ، لما كان ذلك من

الحكمة تكون تد أخذت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة .

ملن رقم ١٧٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٢/١٠/٦٧

١٢٢٥ - المخارعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ،  
وأفضاله للشهود بأسماء الجناة - ذلك دفاع جوهرى - يستوجب  
التحقيق - عن طريق المختص فنيا - ولو سكنت الدفاع عن المطالبة به  
صراحة .

١٠ - إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في ادانته للطاعنين  
الى أن المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته وافضى بأسماء الجناة الى  
الشهود الذين نقلوا عنه واعتد في تكوين عقيدته على اقوال هؤلاء  
الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا  
- وهو الطبيب الشرعى - فإن القضاة الحكم عن هذا الاجراء يخل  
بدفاع الطاعنين ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة  
أهل الفن صراحة . ذلك بأن مخارعة الطاعنين في قدرة المجنى عليه على  
الكلام بعد الحادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة  
بإثباته بتحقيقه أو بالرد عليه بما يقدره . ولا يرفع هذه العوارى ما تعال  
به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه اذا كفى الاصل أن الحكمة لها كليل  
السلطة في تقدير القوة التدليلية لمقتضى الدعوى المطروحة على بسط  
البحث ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من  
المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع الحكمة بنفسها أن تشرح طريقتها  
لابدأه رأى فيها .

ملن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٢ من ١١/١٠

١٢٣١ - تعدد التهمين في الدعوى - اسناد الجرائم موضوع  
التهلم جميعا - تنافى اقوال شاهدى الاثبات في نسبة الجرائم الى فريق  
معين من التهمين دون الفريق الآخر - ذلك يؤدي حتما الى تضارب  
المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .

١٠ - اذا كثرت التهمة العلة تد عدلت وصف التهمة بالاجرامية وأسندت  
الى كل من التهمين جرائم القتل والشروع فيه واحراز الاسلحة والذخائر  
المربوطة بها الدعوى والتي كثرت موزعة بينهم في قرار الاتهام وامر

الإحالة ، ثم جاءت أقوال شاعدي الإثبات بالبطشة متناقضة في نسبة الجرائم الى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر ، فان هذا التناقض يؤدي حتما الى تعارض المصلحة بين الطاعنين — المحكوم بادانتهم — والمتهمين الآخرين — المحكوم ببرائتهما — فبينما يستدعى صاحب الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فان مصلحة المتهمين الآخرين كانت تدعو الى تأييد أقوال هذا الشاهد ، ما كان يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . فاذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ما يستوجب نقض الحكم والإحالة .

(لمن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/٥/١٩٦٢ س ١٢ ص ٧٠٧)

١٢٢٧ — أقوال أحد المتهمين في الدعوى — اعتبارها دليل أثبات ضد منهم آخر معه — ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما — وجوب فصل الدفاع بينهما .

\* اذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث انه اعتبر مقررهما شاهد اثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فان المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

(لمن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٩/١٩٦٢ س ١٢ ص ٧١٥)

١٢٢٨ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما يوفره ،

\* لما كان مؤدى ما اثاره الدفاع عن الطاعن ( المتهم ) في مرأسته انما أراد به نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فان ما طلبه تأييدا لدفاعه من ضم فكرة لاحوال القسم — ثبت وقوع مشاجرة اعدى فيها بعض الاهالي على الجنى عليه بقطعة من الخشب — يكون طلبا جوفريا يتعين على المحكمة ان تجيبه او ان تزد عليه ردا سلفا ، وكان ما ردت به

من قولها — أنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التي أوردتها قبله — لا يصلح أساسا للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها وهي إذ غطت فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحصها مع ما يمكن أن يكون لها من اثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشويا بالاخلال بحق الدفاع ويتمين لذلك نقضه .

(لمن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ من ٢٢ ص ٨٥)

#### ١٢٣٩ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما يوفره .

\* لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الامر كطالب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى — مما يبين منه انها قدرت جدية الطلب — قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو تبدي سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى ، فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ٢٢ ص ١٩٢)

#### ١٢٤٠ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما يوفره .

\* متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحويل لتعيين فصيحة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة ملاته أم لا . وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الحديث تفيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى . فقد كان متمينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا ( وهو الطبيب الشرعى ) لها وهي لم تفعل — اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل — فانها بذلك تكون قد اطلت نفسها محل الخير في مسألة فنية بحثة . ومن ثم يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستعين به نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ٢٢ ص ٨٥٢)

#### ١٢٤١ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما يوفره .

\* يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع

الموضوعية التي تنزل على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل انقضاء الجلسات،  
ان يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى — أى ان يكون التصل فيه  
لازماً للفصل في الموضوع ذاته ومنتهجا فيه .

(لمن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ٢٢ ص ١٨٢)

١٢٤٢. — قدرة المجنى عليه على التكلم بتفصيل — من المسائل  
الجوهرية — على المحكمة تحقيق ما ينه عن التهم بضحتها عن طريق  
المختص فيها .

\* قدرة المجنى عليه على التكلم بتفصيل هي من المسائل الجوهرية  
التي قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الزاى في الدعوى ويتضمن على  
المحكمة ان تحقق ما ابداه الطاعن من دفاع جوهرى في خصوصها عن طريق  
المختص فيها وهو الطبيب الشرعى . فاذا لم تفعل غلها تكون قد اخلت  
نفسها محل الخير الفنى في مسألة غنية . ولا يفتى في هذا الصدد ما اثبتته  
المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من ان مدير المستشفى اخبره  
بما كان سؤاله ، ذلك لان هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وان كان  
يفهم منه استطاعة المجنى عليه التعلق ، الا انه لا يعنى ان حالته النفسية  
كانت تسمح له بالاجابة بتفصيل وانه يعنى ما يقول . ومن ثم فان التمسك  
الطاعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى  
عن طريق الخير الفنى يكون قد اخل بحقه في الدفاع مما يميزه ويستوجب  
نقضه .

(لمن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٢/١٠/١٢ من ١٥ ص ٥٨١)

١٢٤٣ — المحاكمات الجنائية تنبى — بحسب الاصطلاح — على  
التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة — تمسك التهم بسماع  
شهود ايام درجتى التقاضى — انتفاء المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر —  
اخلال بحق الدفاع .

\* ان المحاكمات الجنائية — بحسب الاصل — تنبى على التحقيقات  
الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وسمع فيها  
الشهود ما دام سماعهم ممكناً — وهي لا تكون في حل من ذلك الا برضاء  
المتهم او المدافع عنه صراحة لزمنا بحيث اذا لم تفعل على الرغم من  
تمسك المتهم بسماعهم ايام درجتى التقاضى غلها تكون قد اخلت بمبدأ

شفوية المرافعة — فلذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع اقوال الشهود تحقيقا لدفاعه دون ان تقرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فلن قضائها يكون معيبا ونطويها على اخلال بحق الدفاع .  
(لمن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٥/٥/٢٢ ص ١٦ من ٥٠١)

١٢٢٤ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها — تنمة للدفاع الشفوي المبدى بنجسة المرافعة — حق المتهم تضمينها ما يشاء من اوجه الدفاع — اغفال المحكمة الرد على ما تضمنته المذكرة من اوجه الدفاع — اخلال بحق الدفاع .

\* من المقرر ان الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدى بنجسة المرافعة ، او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها . ومن ثم يكون للمتهم ان يضمها ما يشاء من اوجه الدفاع ، بل ان له — اذا لم يسبقها استيفاء دفاعه الشفوي — ان يضمها ما يمن له من طلبات التحقيق المنجزة في الدعوى والمتعلقة بها ، ولما كان طلب الطاعنين سماع شهود الاتبات هو من هذا القبيل ، وكان الحكم المأمون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف اخذاً بأسبابه دون ان يعرض لما ابداه الطاعنان ، من طلب سماع الشهود ، فقد كان متعينا على محكمة الموضوع ان تحييه او ترد عليه بما يدفعه ان هي رأت الالتفات عنه ، اما وقد لمسكت عن ذلك كلفها تكون قد اخلت بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦/٢/٢٢ ص ١٧ من ١١٨٥)

١٢٢٥ — تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه — على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا — بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل — استغفلها عن تحقيق هذا الدليل — عليها ان تبين علة ذلك باستدلال سلف — مثال .

\* من المسلم به ان المحكمة متى رأت ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فلن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهينا برهينة المتهم في الدعوى . فان هي استغفلت عن تحقيق هذا الدليل فعملها ان تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السلف — وهو ما افترقه الحكم المأمون فيه حين برر رفض سماع الشاهد بعسدم

اعلان الطاعن له . الامر الذي ينطوى على اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم  
بما يستوجب نقضه والاحالة .  
لمن رقم ١٩٤٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ محرم ١٤١٢

١٢٤٦ - انصاح الحكم عن اطمئنائه الى اقرار كل من المتهمين  
قبل الآخر وتمويله على اقرارها في ادانتها - وجوب فصل دفاعيهما  
واقبله بحكم مستقل لكل منهما .

\* متى كان الحكم المظنون فيه قد انصح عن اطمئنائه الى اقرار  
كل من الطاعنين الثاني والثالث . وعول على اقرارهما في الادانة ، وكان  
مؤدي ما حصله الحكم من هذا الاقرار يجعل من كل منهما شاهدا اثبت  
على الآخر . مما يستلزم حتما فصل دفاعيهما واقبله بحكم مستقل لكل منهما  
حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة وحدها ،  
لأن المحكمة اذ سمحت لاثني من المحلطين بالرافعة عنها بما على الرغم  
من قيام التعارض بين مصلحتيهما تكون قد اخلت بحقوقها في الدفاع ، مما  
يعيب حكمها بما يوجب نقضه بالنسبة اليهما .

لمن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ من ١٧ من ١٩٦٦

١٢٤٧ - مواد مخدرة - تعارض مصلحة المتهم وزوجته - وجوب  
فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

\* ان اسناد تهمة حيازة المخدر الى الطاعن وزوجته معا يقوم به  
التعارض بين مصلحتيهما في الدفاع التي قد تقتضي ان يكون لاحدهما دفاع  
يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد ان يتولى  
الدفاع عنهما معا ، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى  
تتوافر لمحبيه الحرية الكليّة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون  
غيرها . ولما كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالرافعة عن كلا  
المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فانها بذلك تكون قد اخلت بحق الدفاع  
بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة .

لمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ من ١٩٦٦

١٢٢٨ - تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالتبليغ العادة -  
 لا شأن للمتهم به - إصراره على طلب سماع شاهدي الإثبات الفائقين -  
 رفض المحكمة هذا الطلب دون أن تثبت أنه امتنع عليها ذلك - أخلل  
 بحق الدفاع

\* تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالتبليغ العادة ولا شأن  
 للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن تصد تعطيل الفصل في  
 الدعوى حين أصر على طلب سماع شاهدي الإثبات الفائقين . ولما كفت  
 المحكمة قد رفضت طلب سماعها دون أن تثبت أنه قد امتنع عليها ذلك ،  
 فإن ما أوردته في حكمها سببا لرفض هذا الطلب يكون غير سائغ وفيه  
 أخلل . بحق الدفاع ، ذلك بأن التفتون يوجب سؤال الشاهد . وبعد ذلك  
 بحق للمحكمة أن تبتدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة  
 التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بحقيقة قد يتغير بها وجه  
 الرأي في الدعوى .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/٢٠/٢٤ من ١٤ ص ١١١)

١٢٢٩ - رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بقتضى المادة  
 ١/١١٢ مكر عقوبات - ادانة الحكم له بموجب المادة ١١٢ دون  
 تعديل التهمة في مواجهته أو لغت نظر الدفاع - أخلل بحق الدفاع .

\* لما كفت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ مكرأ من  
 قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت  
 المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي دانتها  
 المحكمة بها بقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، كما أن عقوبة  
 الجريمة الأخيرة أشد من الأولى ، وكان التفسير الذي أجرته المحكمة في  
 التهمة ليس مجرد تخير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر  
 الأحلة ، مما تلك محكمة الجنائيات إجرأه في حكمها بغير سبق تعديل في  
 التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تلكه المحكمة إلا في أثناء  
 المحاكمة وقيل للحكم في الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا  
 لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك ، إلا بالمادة ٢٠٨  
 من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسات  
 المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به



الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في موجهة أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١٢٥)

١٢٥٠ - استباق المحكمة الرأي في الحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما اتراه من دفاع - أخلل بحق الدفاع .

\* لا يصح للمحكمة استباق الرأي بالحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما اتراه المتهم من دفاع في هذا الصدد لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٧ ص ١١٥٤)

#### ١٢٥١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* متى كان الدفاع عن الطاعن قد حدد في طلبه الأهر المطلوب اتبانه وأشار إلى الدليل على صحته في الشكوى التي ضمتها ، فإنه لا يكلف مؤونة القيام بإجرائه ، بل كان على المحكمة أن تهرى بضم الشكوى المنوه عنها وتطلع عليها بنفسها تحقيقا لدفاعه واستجابة لطلبه .

(لمن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ ص ١٢٢٧)

#### ١٢٥٢ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تحصل عنه إلا لسبب سالف يبرر هذا المعدول .

(لمن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ ص ١٢٢٢)

#### ١٢٥٣ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* أن المحكمة يجب أن اتخذته سببا لرفض طلب التحقيق من أن الحقيقة

قد تداولتها عدة أباد قد اقيمت نفسها في مسألة غنية لا تستطيع أن تستقل بأداء الرأي فيها دون الاستعانة بالخبير الفني وهو الذي يستطيع بعد الفحص أن يبين ما اذا كانت البصمات الموجودة على الحقيبة صالحة لرغمها ويبين عن صاحبها .

(لمن رقم ٨١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ص ١٨٦)

#### ١٢٥٤ - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* يكون الحكم ممينا بالتصوير في البيان والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة اذا لم يعمل على تحقيق ما تمسك به المتهم من دفاع جوهرى قد يبنى عليه أو صح تغيير وجه الزاى في الدعوى .

(لمن رقم ٧٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٥ ص ١٨٦)

#### ١٢٥٥ - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* متى رأت المحكمة اجابة طلب الدفاع الى استيفاء التحقيق بإجراء معينة لمكان الحادث ، فانه كان يتمين عليها أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تدبه من أعضائها - فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانونى - ونسبت النيلة لاجرائه فانه تكون قد اخلت بحق الدفاع ولو لم تعول على المعانة التي اجرتها النيلة .

(لمن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ ص ١٨٦)

#### ١٢٥٦ - اجراءات المحكمة - محكمة الجنج - الاجراءات امامها - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بجهة الدفاع فانه يتمين على المحكمة ان تستمع الى مرافقته أو ان تنجح له الفرصة للقيام بجهته . ولما كان الثابت بالاوراق ان ائطاعن مثل ايام المحكمة الاستئنافية ومعه محام طلب حجز القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه ، فانه كان لزاما على المحكمة اما ان تجيبه الى طلبه أو تدبه الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه شفويا ، لما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فانه بالصدارها هذا الحكم تكون قد خطلت في

الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع .

(لمن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١١٢٧/١٠/٨ من ١٨ من ١١٢٢)

**١٢٥٧ - الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء - جوهرى -**  
وجوب تحقيق المحكمة له والرد عليه .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم اثار في مراقبته انه لا يوجد دليل قاطع في الاوراق على ورود « الفونيات » ضمن الرسالة المتول بأنه تسلمها ، وان المستندات المقدمة في الدعوى لا علاقة لها بهذه الرسالة ، مما يقتضى به الدليل على استلام الرسالة موضوع الاتهام ، وان من بين هذه المستندات خطبا من الشركة المصدرة اقرت فيه بالتعجز وتحملت تقيده ، وتبسك المتهم بدلالته على انتفاء الاختلاس في جانبه ، فان الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتفعله بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث - اذا صح - تنفي به وجه الراى فيها ، واذا لم تتفطن المحكمة الى فحواه وتقتضيه حتى وتعمى بتحقيقه بلوغا الى غلبة الامر فيه بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ، فان حكمها يكون معيبا .

(لمن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ من ١١٥٠)

**١٢٥٨ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم اليها من ادلة اثبتت في الدعوى - اغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعى الجنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .**

\* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات التي ابرمت المحكمة بشتمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعنة قد شهدت بتحقيقات الشرطة والنيابة ببعض وثائق وشهادات السبب وبعبارة الازعاج التي صدرت من المتهم وكانت ضمن احاديثه معها بالاتفون ، واحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد ببلاغ زوجها وما رده في التحقيقات لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذيئة تلبية تخجل هي من اعادة ترديدها ، كما قررت صراحة بالتحقيقات انها تكنت وزوجها من تسجيل احاديث المتهم معها ، وقد قدم الحاضر عنها بالجلسة شريط التسجيل وأودع ملف الدعوى ، فان الحكم المظنون فيه اذ لورد ضمن أدلة البراءة ونقض الدعوى المدنية ان الطاعنة لم تشهد بعبارة السبب والازعاج يكون قد خالف التثبت بالاوراق ، ودل على ان المحكمة قد اصدرت حكمها دون ان تحيط بأدلة القوت في الدعوى ، كما انه

وقد قدم إليها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل ، فقد كُن عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع اليه وإبداء رأيها فيه . أما وقد نكلت عن ذلك فلما تكون قد أغفلت عنصرا جوهريا من عنصرا دفاع الطاعة ودليلا من أدلة الإثبات ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع — مع ما جاء في الحكم — الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل — لو لم تتعد عن تحقيقه — في الرأي الذي انتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

بلعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ٥١٤ ، ٥١٥

١٢٥٩ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه — دفاع جوهرى — وجوب تعرض الحكم له والا كُن قاصرا .

\* إذا كُن التثبت أن المتهم قد نازعا في ملكية المجنى عليها للمضطربات ، غير أن الحكم لم يلبه لهذا الدفاع وأغلل التعرض له مع أنه دفاع جوهرى قد يبنى عليه — لو صح — تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فإن ذلك مما يعميه بالقصور .

بلعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ من ١٩ ص ٦٨٩

١٢٦٠ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل واصلية خطأ .

\* متى كان وجه الرأى عن أهل الفن كما حصله الحكم المظنون فيه ، سواء في التقرير الاستشارى الذى قدمه المتهم أو تقرير اللجنة الفنية التى نديتها النيابة العامة أو ما شهد به أحد خبراء اللجنة المذكورة أمام محكمة أول درجة قد اتفق على أن سبب سقوط الشبهة هو تاكل الكرات الحديدية ، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التاكل هو من السيوب الفنية التى يتعذر اكتشافها الا بتكسير الخرسانة وهدم المنقف عن آخره ، وكان هذا هو الدرب الذى سار عليه الطاعن في دفاعه وسبق أن قلم عليه قضاء الحكم المستأنف بثبوتته ، وكان الحكم المظنون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قلم عليه الاتهام وبين دفاع الطاعن قد عاد فحضر الطرف عن هذه الموازنة ورد على دفاع الطاعن بقوله أن آية عليه بالخلل في البناء هو قدمه ، وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذى ساندته فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أمضاها لهم محكمة أول درجة . ومن ثم كُن يتفهم على الحكم

المطعون فيه ان يواجه هذا الدفاع المؤيد بالرأى التنى ويقول كلمته فيه ،  
أما وهو لم يفعل فقد بات مشتبها بقصور يعنيه ويستوجب نقضه والاحالة .  
(لمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١١/١٨ من ١٩٦٩)

١٢٦١ - السماح لمحام واحد بالرافعة عن متهمين رغم تعارض مصلحتها - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول في ادانة المطعون ضده الاول - ضمن ما عول عليه - على اقرار زوجته « المطعون ضدها الثانية » لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الاقوال أن يجعل مقررها شاهد اثبت ضد المطعون ضده الاول مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتها وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ومن ثم فإن المحكمة بسماعها لمحام واحد بالرافعة عن المطعون ضدهما - مع قيام هذا التعارض - تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم بها يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١١/٢٥ من ١٩ من ١٩٦٩)

١٢٦٢ - معاقبة المتهم على أساس واقعة - شتمها التحقيقات - لم تكن مرغوة بها الدعوى عليه دون افت نظره - اخلال بحق الدفاع .

\* لا يخول القسطن المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة - شتمها التحقيقات - لم تكن مرغوة بها الدعوى عليه ، دون أن تلت نظر الدفاع عنه إلى ذلك .

(لمن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١١/٢٥ من ١٩ من ١٩٦٨)

١٢٦٣ - ثولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتها - اخلال بحق الدفاع - اقره : بطلان الحكم .

\* متى كان بين من الحكم المطعون فيه أن للبعنى عليه روايتين ذكر في احدهما - وهى التى أدلى بها في تحقيق النيابة - أن الطاعن الاول هو الذى احدث به اصابة اليد اليمنى التى تظلفت عنها عاهة مستديمة وأن

الطاعن اثنائي قد احدث به اصلبة اليد اليسرى التي تخلف عنها ايضاً  
عامة مستتية ، اما روايته الاخرى التي ادلى بها في محضر جمع  
الاستدلالات ، فقد ذكر فيها ، ان هاتين الاصابتين اثنان تخلف عن كل  
منهما عامة مستتية قد احدثها الطاعن الثاني وحده ، ومن ثم فان تولى محام  
واحد الدفاع عن هذين المتهمين يشكل اخلاقاً بحق المتهم الاول في الدفاع  
لتعريض مصلحته مع مصلحة المتهم الثاني ، وان رولية المجنى عليه التي  
ادلى بها بمحضر جمع الاستدلالات هي مما ينبغي ان تكون محل تقدير في  
الدفاع عن المتهم الاول وكان يصح ان يتمسك بها في الجلسة لدرء مسؤوليته  
اجنائية عن احداث عامة اليد اليمنى ولاحداث بالتالي اثرها في تقدير  
العقوبة بالنسبة لمتهم الاخر وهو ما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما  
عن الاخر واقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوافر لكل منهما حرية  
الدفاع عن موكله في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها . اما وان المحكمة  
قد سمحت لحام واخذ بالدفاع عن الطاعنين فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع  
مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة لهما .

(لمن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢١ من ٢٢ ص ٥١٧)

#### ١٢٦٤ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها

له - ليس لها العدول عنه الا لسبب سائغ .

\* من المقرر انه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع  
فاستجابت له ، فانه لا يجوز لها ان تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا  
العدول . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة امام محكمة  
ثاني درجة ان المدافع عن الطاعن طلب باحدى الجلسات التأجيل لضم  
صورة مخضر ، وكلفت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى اول  
الامر كطلب للدفاع لضم هذا المخضر - مما يبين منه انها قدرت جدية هذا  
الطلب - قد نظرت الدعوى واصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى  
طلبه ، وكانت بهونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا  
الطلب ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخل بحق دفاع الطاعن مما يوجب  
نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥ من ٢٢ ص ١٦٩)

#### ١٢٦٥ - الدفاع المكتوب يتم للدفاع الشفوي او بديل عنه -

مدني ذلك - مثال .

\* من المقرر ان للدفاع المكتوب في مخكرة مبرح بها هو تبة للدفاع

الشنوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون التهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له — إذا لم يستطيع دفاعه الشنوى — أن يضمنها ما يمين له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ، ولما كان يبين من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه استند في ادانة الطاعن الى ما شهدت به الشاهدة من أن الجزار الذى كان يقوده الطاعن قد صدم المجنى عليها الاولى التى كلفت تحصيل ابنها ( المجنى عليه الثانى ) ثم مرت عليها عجلات المقطورة دون أن يعنى بانرد على ما طلبة للطاعن مذكرتيه المقتضيتين لحكمتي اول وثانى درجة من استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيها إذا كان يمكن حدوث امسيلات المجنى عليها بالصورة التى جاءت على لسان الشاهدة ، وكان هذا الدفاع الذى ضمنه الطاعن مذكرتيه سالفتي الذكر يمد لها لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، أما وقد امسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالتصور في التسبب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

لمن رقم ١٦١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٧٠/١/١٨ س ٢١ من ١١٠٥

### ١٢٦٦ — متى يعد الطبيب الاحتياطي طلباً جزئياً — مثال .

\* متى كان يبين من محضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطاعن ولو أنه اكنفى في مستهل الجلسة بقراءة اقوال شاهد الاثبات انقلب ، إلا أنه عاد في ختام مرافعته لطلب أصلياً البراءة واحتياطياً التأجيل لسماع شاهد الاثبات ومناقشته فيها لبداء من دفاع أئلم المحكمة ، وهذا يعتبر طلباً جزئياً تلزم المحكمة بإجابه ، متى كلفت لم تنفذه الى القضاء بالبراءة ، إذ إن نزول الطاعن في أول الامر عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه في المبدول عن ذلك التزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ، ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المظنون فيه قد انتهى الى القضاء براءة الطاعن استناداً الى اقوال الشاهد المنقلب على الرغم من استمرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته ، فيلزمه أن يكون مبتنياً على البطلان في الاجراءات للاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٧٠/١/٢٦ س ٢١ من ١١٧٦

١٢٦٧ — طلب سماع شهود — اخلال بحق الدفاع — دناط ذلك —

مثال .

✽ اذا كان الثابت بهضجر الجلسة ان الطاعن قد طلب سماع الشهود الذين لازموا الضابط عند توجهه لاجراء الضبط والتفتيش ، وكلفت الواقعة التي طلب سماع شهادة الشهود عنها ، متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فان رفض المحكمة طلبه بقالة « ان الثابت من شهادة رئيس مكتب المخدرات — الذي أجرى الضبط — ان احدا لم يحضر واقعة التفتيش سوى الملازم ..... الذي كان ممسكا بالتمهم اثناء هذه الواقعة ولاشفال الباقين » . يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع ، لما ينطوى عليه من معنى القضاء في امر لم يعرض عليها ، لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها ، بما يقتضيه وجه الرأى في الدعوى .

(ملن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ص ٢١ م ١٣٠)

١٢٦٨ — حجية الاستجابة الى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات — أساس ذلك : انهم لا يعدون شهود نفى يلتزم باعلائهم — المحكمة هي الملاذ الاخير لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح — انحصار الجدية عن المحاكمة الجنائية وغلق باب الدفاع في وجه طريقه — ثباه العدالة .

✽ انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات ، او يقيم التهم باعلائهم ، لانهم جميعا لا يعدون شهود نفى بمعنى الكلمة ، حتى يلتزم باعلائهم ، ولان المحكمة هي الملاذ الاخير الذي يتعين ان ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تشته في قائمة شهود الاثبات ، او تستغله من اسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، لو يمكن ان يكونوا عاينوها ، والا انتفت الجدية في المحاكمة وانطلق باب الدفاع في وجه طريقه ، وهو ما ثباه العدالة اشد الالباء . واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل طلب الدفاع في هذا الخصوص ، فلم يجبه او يرد عليه ، فانه يكون مسيئا بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ص ٢١ م ١٣١)



١٢٦٩ - مثال لإجراءات محكمة معية كانت تستلزم أفراد محام مستقل لكل منهم .

\* متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ووالده وآخر بأنهم قتلوا المجرى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين جميعا محام واحد . وإذا سئل كل منهم في محضر جلسة المحاكمة اعترف الطاعن بأنه ارتكب الحادث بمفرده بينما انكر الآخرون ، كما أن الدفاع نحا في مرافعة إلى إلغاء مسؤولية الجريمة على الابن ( الطاعن ) لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حصر من الدفاع عن نفسه . وقد دأبه الحكم عن جريمة القتل المدع مع سبق الإصرار كما تقبى ببراءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما . ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة الطاعن في الدفاع متعارضة مع مصلحة المتهمين الآخرين مما تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر معه على محام واحد أن يدافع عنه وعنهما معا مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به . ولما كانت المحكمة قد اكتفت بدافع واحد عنهم جميعا ، فإنها تكون قد أخطأت مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(لمن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٣٧٠ من ٢١ ص ٢٧٩)

١٢٧٠ - تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور - على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ولا أخفت بحق الطاعن في الدفاع .

\* من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لازما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفي أغفل الحكم الإشارة إلى ذلك مما سلب بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢/٥/١٣٧٠ من ٢١ ص ٢٨٤)

١٢٧١ - على المحكمة سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك بالهم بسرعه، وإن لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلقين من قبل النيابة العامة ، والا أخفت بحق المتهم في الدفاع - مثال .

\* يتعين على المحكمة إذا ما تمسك للطاعن أو المدافع عنه بسماع

أحد جهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير موجود ، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون شبهة مظنة في اجتلابه أو اختلاق وجوده والا كان الاعراض عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التي لم تسمع وانكارا لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لحض أنه جدير ، مع أن الحكمة هي ملاذه الأخير في إبداء ما يعن له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى . ولما كانت محكمة الدرجة الأولى قد صرحت للطاعن بإعلان شرطى المرور الذى وقع الحادث على مرأى منه ، ولكنه لم يحضر وتمسك الدفاع بدفاعه مبديا في مرافعته أهمية اقواله بالنسبة لمركز ، وكله في الدعوى ، فإن الحكمة إذ لم تجبه الى طلبه دون أن تبين سبب ذلك في حكمها تكون قد أخالت بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ من ٢١ من ١٩٦٩)

**١٢٧٢ — الدفع ببطان اقوال الشاهد لصورها تحت تأثير اكراه — دفع جوهرى — وجوب مناقشته والرد عليه — والا كان الحكم قاصرا .**

\* من المقرر أن الدفع ببطان اقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الاكراه ، هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في ادانة الطاعنين على اقوال الشاهد بغير أن يرد عنى دفاعهما بأن تلك الاقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة اكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها ، فإنه يكون معيبا بالتصور في التسبب ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل البطلان فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(لمن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٤ من ٢١ من ١٩٧١)

**١٢٧٣ — ادعاء بأن الطاعن ليس هو المأني بالاتهام — تأييده بصورة للطاعن عليها اقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس مرتكب الحادث . — وجوب تحييص المحكمة لهذا الادعاء بما يردده ، أن رأت اطراحه ، متى تبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على أى من شهود الإثبات الى أن انتهت محاكمته .**

\* : أن ما لثاره اندفاع عن الطاعن من أن المذكور ليس هو المأني

بالانتهام ، وقدم تليدا له صورة عليها اقرار منسوب منهجوره الى شاهد  
 الاثبات ينفذ ان الطاعن ليس هو المتهم المنسوب اليه ارتكبت الحادث ،  
 يعد دفاعا هلبا وجوهريا ، لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسئولية  
 الجنائية وجودا او عدما ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له  
 استقلالا ، ولن تحصن عناصره وترد عايه بها يدفعه ، ان رأت اطراحه ،  
 خاصة وقد تبين من الاطلاع على المردات المضمومة ان الطاعن لم يعرض  
 عرضا قانونيا على اى من شهود الاثبات طوال مرحلة التحقيق والمحكمة ،  
 واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد لمسكت عما تقدم وتنكبت تحقيق ما اذا  
 كان المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادرا حقيقة من الشاهد  
 المذكور واعرضت عن تقدير الاثر المترتب على ذلك فى حالة ثبوت منهجوره  
 منه ، فلن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاخلال  
 بحق الدفاع .

ملن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ من ٢١ ص ١١٧٧

١٢٧٤ - اذ خلت الأوراق من مرسوم نزع الملكية للنفعة العامة  
 فباعتبار على المحكمة ان ترد على دفاع المتهم الجوهري بان البناء غير مستطرق  
 وليس من الخافع العامة .

\* وبني كان الحكم المطعون فيه قد افلم قضاءه على ان الطريق الذى  
 وقعت فيه المخالفة ، كان مستطرقا واضيف الى النفعة العامة ، اعتادا  
 على ما جاء بهذكرة مجلس المدينة ، وكان لبر الاستطراق واكتساب صفة  
 النفعة العامة لا يعول عليها - عند المنازعة - الا على الواضع ، ورسوم  
 نزع الملكية ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها فيها انتهت  
 اليه من ايتولة المكان الى النفعة العامة ، ان تقول كلمتها فى دفاع المتهم  
 الجوهري « بان البناء اقيم فى محفل مشترك مع الجار غير مستطرق وليس  
 من المنافع العامة » وفى عقد البيع الذى قدم اليها ، وقد خلت الأوراق من  
 رسوم نزع الملكية ، اما وهى لم تفعل ، فلن حكمها يكون معيبا بالقصور  
 والفساد فى الاستدلال متعينا نقضه .

ملن رقم ١٩١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٥ من ٢٢ ص ١٢٥٢

١٢٧٥ - حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بل بما يبدى في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته - رفض المحكمة سماع الشاهدين رغم اصرار الطاعن على طلب سماعهما - اخلال بحق الدفاع .

\* المقرر ان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بل بما يبدى في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهرا لوجه الحقيقة فإذا رفضت المحكمة سماع الشاهدين رغم اصرار الطاعن على طلب سماعهما فإن حكمها يكون قد انتوى على اخلال بحق الدفاع بما يعيبه .

لمن رقم ٥٨٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٢٢ من ١٩٦٩

١٢٧٦ - متى يكون حضور المحامي مع المتهم بجنحة واجبا قانونا ؟ مثال لاجراءات معيبة واخلال بحق الدفاع .

\* الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا انه متى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع فإنه يتمتع على المحاكمة ان تستمع الى رافعه او ان تلج له الفرصة للقيام بهمته . ولما كان الثابت بالاوراق ان الطاعن مثل امام المحكمة الاستئنافية ومعه محام آخر وطلب تأجيل الدعوى لتشغل محاميه الاصلى بمحكمة اخرى ، فكان لزاما على المحكمة - وقد سبق ان قدم لها المحلى الاصلى طلبا مسبقا ببدى فيه عذره لعدم الحضور - اما ان تؤجل الدعوى او تنبه الخاسر مع المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، اما وهى لم تفعل واصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فإنها باصدارها هذا الحكم تكون قد خسرت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ، مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

لمن رقم ٦٦١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ من ١٩٧٠

١٢٧٧ - التفتت الحكم المطعون فيه عن مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذي كان سنداً للحكم الابتدائي والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون ان يلقى بالا هذا الدفاع الجوهرى - قصور يعيب الحكم .

\* اذا كان الطاعن قد قدم مذكرة الى المحكمة الاستئنافية تضمنت

دفاعه بأن محكمة النقض قد نقضت الحكم الذى كان سنداً للحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فيما تضى به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، واذ كان هذا بلا شك دفاع جوهرى يتغير به وجه الراى فيما تضى به الحكم المطعون فيه ، مما كان يستأهل منه الالتفات اليه ، انا وانه لم يفعل غلته يكون قد شابه التصور الذى يميمه بما يوجب نقضه والاحالة .  
(ظمن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٢ ص ١١٢)

١٢٧٨ — شفوية التحقيق اصل من اصول المحاكمة الجنائية —  
مثال لاخلال بدفاع جوهرى للمتهم خاص بطلب سماع المحلل الكيماوى عن مدى تاثر اللين المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه وتأثر ذلك فى تحديد مسئوليته .

\* الاصل ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه محكمة الموضوع بالجلسة وتسمع فيه شهود الاثبات فى حضور المتهم ما دام سماعهم ممكناً الا اذا قيل هو او محاميه صراحة او ضمناً الاكتفاء بتلاوة شهادتهم . ولما كانت محكمة اول درجة لم تسمع شهودا فى الدعوى وعولت فى الادانة على ما ثبت بالاوراق المطروحة ، وكان الدفاع قد اصر امام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع المحلل الكيماوى لمعرفة مدى تاثر اللين المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه ، وما لذلك من اثر على تحديد مسئوليته ، غلته كان يتعين عليها ان تستكمل ما شاب الاجراءات من نقض فتجيبه الى طلبه ، انا وهى لم تفعل وايدت الحكم المستأنف متبينة اسبابه غلته تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض حكمها المطعون فيه والاحالة .

(ظمن رقم ١٢٧ ١٩٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢١ من ٢٢ ص ١١١)

١٢٧٩ — التزام المحكمة الاستئنافية برعاية حقوق الدفاع يوجب عليها تحقيق ما يبنى ادائها من هذا الدفاع بلوغاً الى غاية الامر فيه فلا هى اغفلته ولم ترد عليه باسباب سابقة واكتفت بتأييد الحكم لاسبابه يكون الحكم مشوباً بما يميمه ويستوجب نقضه .

\* الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تزم بإجراء تحقيق فى الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق الا ان هذا الاصل مقيد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع وفقاً لما تفرضه المادة ١/٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية . واذ كان الطاعن

ينازع في أنه امتنع عن ممارسة تجارته قبل انقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الابتناع عن ممارستها ، مؤسسا دفاعه على أن امتناعه كان بعد انقضاء المدة القانونية المعتبرة ترخيصا وكلفت الدعوى قد أجلت أكثر من مرة للوقوف على تاريخ الطلب الا أنه حصل فيها قبل ذلك غلن دفاعه في صورة هذه الدعوى — يعد دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه لو صح — تغير وجه الرأي فيها فكان لزاما على المحكمة أن تحقّقه بلوغا الى غاية الامر فيه — دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن تأييدا لدفاعه — او ترد عابه بنسياب سائلة تؤدي الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل مكتفية في حكمها المظنون فيه بتأديد الحكم المستأنف لاسبابه مع ان هذه الاسباب التى اوردها الحكم المستأنف لتفنيذ دفاع الطاعن لا تؤدي الى ذلك ، فلن الحكم المظنون فيه يكون مسؤولا بما يعميه ويستوجب نقضه والاحالة .

(طن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢١ ص ٢٢ م ٢١٤)

١٢٨٠ — اغفال الحكم التعرض لدفاع جوهري مبدى في القضية ايرادا او ردا — قصور — يوجب نقضه .

✽ اذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة امام المحكمة الاستئنافية ان الحاضر عن الطاعن دفع ادلهها بأنه ليس له مزارع او مصنع ولا أرض بالبلدة التى اتهم بأنه في دائرتها لم يحتفظ بالسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التاليفات الاجتماعية حالة كونه صاحب عمل ويستخدم عمالا لديه ويأنه لم يقم بالاشتراك في الهيئة العامة للتاليفات الاجتماعية عن عمله القانوني بالعمل لديه — كما دفع بأن احدهم يعمل خفرا نظاميا في الحكومة وقدم بطلقة هذا الحيلل وانتهى الى طلب البراءة واذ كان هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري قد يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الرأى في الدعوى ، واذ كان الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذا الادفاع ايرادا له وردا عليه فانه يكون معيبا بالاقصور في البيان بما يوجب نقضه .

(طن رقم ٤٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ ص ٢٢ م ١٩٢٩)

١٢٨١ - عدم بيان ظروف الدعوى التى يقول الحكم انها حيلة على تصديق دفاع المتهم - قصور بمجز محكمة النقض عن مراقبة مدى اخلاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها - لا يكفى فى ذلك مجرد ارفيقها فى مسلك الضابط بامتلاكه حالة التلبس - مثال لتسبب معيب للقضاء بالبرادة فى احراز مواد مخدرة .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التى يقول انها حملته على تصديق دفاع المتهم فلن ذلك يعد قصورا فى البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى احاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها ، ولا يكفى فى ذلك مجرد ارفيقها فى مسلك الضابط ( الشاهد ) باختلاقه حالة التلبس ، ذلك بان هذا الذى كشفت عنه ، على النحو الذى ساقته فى مدونات حكمها من قولها : « بحيث ان المحكمة ترى ان ظروف الدعوى ترشح لتصديق هذا الدفاع ولعل الضابط - اقتناعا منه فى قرارة نفسه باحراز المتهم للمخدر - بادر الى القبض عليه وتفتيشه قبل الحصول على اذن بذلك من النيابة العامة ثم صور الواقعة ومعه الشاهدين الاخرين فى صورة التلبس بالجريمة لاسباغ ثوب الشرعية على الاجراءات الباطلة وبالتالي يكون الدفع فى محله ويتمين قبوله والقضاء بتبرئة المتهم مما اسند اليه » - لا يرمى هذا الى درجة اعتباره احتمالا ترجح لديها مما تستغل بلاك الامر فيه ، بل هو لا يعدو أن يكون ظلما مجردا عن الترجيح بحيث لا يبقى بعد ذلك من سند لقضائها غير ما قالت به من ان ظروف الدعوى - التى لم تكشف عن ماهيتها على ما سلف ابراده - ترشح لتصديق دفاع المطعون ضده فى خصوص الدفع . ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١١٢٧)

١٢٨٢ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتبه واجسراة المضاهاة بين الاستكتاب وبين الاوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم حديثه لتأخر فى ابدائه - يمين الحكم .

\* متى كان الدفاع عن الطاعن طلب بطسة المحاكمة براعته مما اسند اليه كما طلب استكتبه ومضاهاة هذا الاستكتب على الاوراق المقبول بتزويرها ، وكان الحكم قد صادر الطاعن فى دفاعه المشار اليه بدعوى انه غير جلد فيه لانه تأخر فى الادلاء به مع ان الثابت من مدونات الحسنة ذاتها ان الطاعن لم يدل بدفاع املام جهة التحقيق لانه لم يستدل عليه بعد اكتشاف وقائع الاختلاس - عد اولها - لسؤاله عنها ولما مثل املام المحكمة

طالب الدفاع عنه اتخاذ اجراء المضاهاة . ولما كُن الدفعا المسوق من الطاعن يعد - في صورة الدعوى المطروحة - دفعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه ، لو صح ، تغير وجه الراى فيها ، واذا لم تقسط الحكمة حقه وتضمن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما اوردته في حكمها لاطراح ذلك الدفاع من اسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتب عليها ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طن رنم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٢ من ٢٤ ص ١٥)

#### ١٢٨٢ - أهمية تحديد وقت الوفاة - اثره - الاخلال بحق الدفاع .

\* لما كُن الدفاع الذى ابداه الطاعن في الدعوى المطروحة من تلغرض الوقت الذى حددته الشاهدان للحدث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريعية عن حالة التيسر الرمى يعد دفعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستند من اقوال شاهدي الإثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الراى في اندعوى ما كُن يقضى من الحكمة . وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة غنية بحث - ان نتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الاختص غنيا - وهو الطبيب الشرعى - اما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالتصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

(طن رنم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١ من ٢٤ ص ٢٥١)

#### ١٢٨٤ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني - رفض الحكمة التأجيل لاعلان الشاهد - تبررها ذلك بان الدعوى في غير حاجة المناقشة . وان الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بوضوع الاتهام - غير مسافح - اخلال بحق الدفاع .

\* لما كان اساس دفاع الطاعن ان شخصية الجاني مجهلة او وجود آخرين تتشابه اسماءهم مع اسم الطاعن وان اقوال احد المحدثين - الذين طلب الطاعن سماعها - قد طفى ضوءا يحدد شخصية الجاني ويكشف عن حقيقة الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض التأجيل لاعادة اعلان المحدثين لمناقشتها . ويرر ذلك بقوله « ان الدعوى في غير حاجة الى مناقشتها لان الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطها بوضوع الاتهام ومدى ما يمكن ان يكون لها من تأثير على ادلة الثبوت في الدعوى » . وكنت



الواقعة التي طلب الدفاع سماع اقوال احد المعتدين بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فان رفض المحكمة طلبه للسبب الذي فكرته يكون غير سائق وغيره اخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في امر لم يعرض عليها لاحتمال ان تجيء هذه الاقوال — التي تسميها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بما قد يتغير به وجه الراى في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ من ٢٤ ص ٢٢٦)

#### ١٢٨٥ — الاخلال بحق الدفاع — الخطأ المادى في شهادة الإثبات —

مثال .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن قطعة الايون التي ارسلت لتحليل عن وزنها الثابتة في تحقيقات النيابة استنادا الى ما اطيان اليه من اقوال الضابط شاهد الإثبات من ان مرجع ذلك الى خطأ مادى في الكتلية وان هذا الاختلاف بفرض صحته لا ينال من الدلائل القائمة على حيازة الطاعن لقطع المخدر الاخرى التي ضبطت بجيب جلبابه وبها عثر عليه من تحسالت الايون بجيب صديريه وما يوفر مسئولية الجنائية عن انحراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها او اكثر فان ما يتعاه الطاعن الحكم في هذا الوجه يكون في غير محله .

(لمن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٦ من ٢٤ ص ٥٦٦)

١٢٨٦ — سماع دفاع المتهم وتحقيقه منطله ان يكون هذا الدفاع ناجيا في الدعوى — وضوح واقعة الدعوى لدى المحكمة مؤداه جواز الالتفات عن تحقيق ذلك الدفاع شريطة ان يبين الحكم سبب عدم اجابته اليه — مثال تسبب غير معيب في جريمة قتل خطأ .

\* من المستقر عليه انه وان كان القانون قد اوجب سماع ما يديه المتهم من اوجه دفاع وتحقيقه ، الا ان المحكمة اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين سبب عدم اجابته الطلب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بررت التفاتها عن طلب الطاعن مناقشة الأطباء وضم

أوراق العلاج وحزر الملابس بأنها لا ترى وجها لاجراء مزيد من التحقيق بعد  
اذ توصلت الى حقيقة الامر في الدعوى فانه لا تثريب عليها فيما ارتأته .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣٧٤/٢/٢٠ ص ٨٠)

### ١٢٨٧ - الالتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعجزه عن حمل آلة الاعتداء عن طريق المختص فنيا اخلال بحق الدفاع .

\* من المقرر انه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث ان تتخذ  
ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها - لما كان ذلك -  
وكل يبين من محضر جلسة المحكمة والحكم المطعون فيه ان الدفاع ابدى  
عجز الطاعن الثاني عن حمل عصا بسبب اصابته بعمالة في يده وطلب  
تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعى - بيد ان الحكم المطعون فيه قد  
اطرح هذا الطلب بمقولة عدم جديته . تأسيسا من الحكم على ان الشهود  
قد اجمعوا على رؤية هذا الطاعن يحول عصا ويضرب بها المجنى عليه  
وانه لم يثر ذلك الدفاع من بادى الامر - دون ان يعنى بتحقيق هذا الدفاع  
الجوهري عن طريق المختص فنيا فانه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ من ١٢٧٤)

### ١٢٨٨ - خلط الحكم دفاع متهم بآخر - ينشأ عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها - أثر ذلك .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد خلط بين ما قام عليه دفاع المتهم  
الثاني في الدعوى وبين دفاع الطاعن ( المتهم الثالث في الدعوى ) فان ذلك  
يكشف عن انه لم يكن مقتطنا الى دفاع الطاعن على وجهه الصحيح وينشأ  
عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها مما لا يمكن معه استخلاص  
مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى او بالاساس الذي كونت عايه  
محكمة الموضوع عقيدتها فيها او بانزال حكم القانون عليها ، مما يجعل من  
المتعذر على محكمة النقض تبين صحة الحكم من غساده ويعجزها عن مراقبة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، واذا كان  
ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٦/٢٤ ص ٢٥ من ٨٢٢)

١٢٨٩ — توكيل المتهم محامين للدفاع عنه — تقسيمهما الدفاع بينهما  
— حضور أحدهما واستعماله الدعوى لحضور زميله اذنى حال غدر دون  
حضوره — التفات المحكمة عن هذا الطلب دون بيان العلة — اخلال بحق  
الدفاع .

\* انه وان كان من المقرر انه لا يلزم في القانون ان يحضر مع المتهم  
بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد الا انه متى كان الثابت  
ان الطاعنين قد وكلاوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم واشاروا في مذكرة  
اسباب طعنهم الى ان المحامين الموكلين اتفقا على المشاركة في ابداء الدفاع  
وتقسيمه بينهما وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان أحدهما  
حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الذى  
حال غدر قهرى دون حضوره هو وفاة عمه في اليوم السابق . واصر في  
ختام مرافعته على هذا الطلب . الا ان المحكمة التفتت عنه ومضت في نظر  
الدعوى وحكمت على الطاعنين بالعقوبة مكتفية بمثل المحامى الحاضر دون  
ان تصح في حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابة الطلب وان تشير الى  
اقتناعها بان الغرض من طلب التأجيل لم يكن الا عرقلة سير الدعوى .

فان ذلك منها يعد اخلالا بحق الدفاع يبطل لاجراءات المحكمة بها يوجب  
نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه  
الطعن .

(نظن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤) في جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٥ من ٢٥

#### ١٢٩٠ — دفاع جوهرى — وجوب تهيئته .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف  
لاسبابه دون ان يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذى ثبت من المفردات المضمومة  
انه قد أوردته في منكرته التى قدمها الى محكمة ثلثى درجة ومفاده طلب  
لمستكتاب جالوئش الاستيفاء الذى اشر على السند الحقيقى بالتظار لىتبين  
ان هذا السند قد سألخ من ملف الدعوى ووضع بدلا منه السند المزور  
الذى دين عنه ، وهو دفاع جوهرى في واقعة الدعوى ، اذ يترتب عليه لو  
صح انتفاء التبريمتين المسندتين الى الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون  
مثنويا بما يعنيه .

(نظن رقم ١٨١ لسنة ٤٤) في جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٢٦

## ١٢٩١ - دفاع - سب - ما يعتبر كذلك .

\* من المقرر أن منطبق تطبيق المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي استندت من الخصم لخصه في المرافعة بما يستلزمه الدفاع عن الحق منازع النزاع . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فيها قال به المدعى بالحقوق المدنية من أن الطاعن وجه إليه عبارة السب الثالثة بمحضر جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٣ في الدعوى ٢٣١ لسنة ١٩٧٣ مدنى غارسكور ، الذى قدم صورة منه ، خلص الى أن التهمة ثابتة في حق الطاعن بها ورد بمحضر الجلسة المذكورة من أنه وجه للمدعى بالحقوق المدنية عبارة « أنت موشخ سمعة العائلة » وان تلك العبارة ليس لها ما يبررها اذ لا صلة لها بالدفاع في الدعوى المدنية وليست من مقتضيات الدفاع المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ من قانون المرافعات وكان الحكم قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع وبما ورد بأصل محضر الجلسة من سياق القول الذى اشتمل على عبارة السب ومدى اتصال هذه العبارة بالنزاع القائم والتقدير الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم ان عبارات السب ليست بما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز بحكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(لمن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٧ ص ٢٦ م ١٧٥)

## ١٢٩٢ - طلب جوهرى - اغفال المحكبة له - قصور واخلاق بحق الدفاع .

\* متى كان الدفاع - عن الطاعن - قد قصد من طلب ضم دلائل الضرر أن تتحقق المحكبة من أن الطاعن لم يمر بسيارته في الطريق الذى وقع به الحادث ساعة وقوعه وأنه كان يعمل في طريق آخر ، وكان هذا الطلب - في خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية تتملقه بظهور الحقيقة فيها بما يوجب على المحكبة اجابته أو الرد عاينه بما يفنده . ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف - الذى اعتنقت المحكبة الاستثنائية اسبله - لم يمرضا لهذا الدفاع الجوهرى اصلا ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتقصير في التتبع والاختلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦ م ١٣٦)

## ١٢٩٢ - دفاع جوهرى - عدم تعرض الحكم له - قصور .

\* متى كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن الاول انكر التهم المسندة اليه واثار محامية دفاعا مؤداه ان الطاعن ليس هو المقصود بالاتهام ودلل على ذلك بأن الجنالية رقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٦١ الموسكى المتول بأن الطاعن ضبط فيها متلبسا بجريمة اختتام مزورة للمحكم المخالطة انتضع انها مقيدة ضد ... وانه لا توجد اية صلة بين الطاعن والتمتعدين موضوع الاتهام - ذلك بأن الاتهام كان موجها بالنسبة للمعد الموصوف بأنه المعد الاول الى متهم آخر غير الطاعنين وقضى بادانته - وطلب تأييدا لدفاعه اجراء المضاهاة بين خط الطاعن وبين التمساراة والتوقيع المنسوبتين له على الورقة التى تعيد استلامه عقد التبيع الاول للوصول الى ان الطاعن ليس ذات الشخص المنسوب اليه الاتهام ، لما كان ذلك ، وكان انبين من عطالة الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت المستمدة من اقوال الشهود ومن تقرير قسم أبحاث التزوير والتزييف الخاص بتقليد اختتام المحكمة المختلطة انتهى اثنى ادانة الطاعن دون أن يورد دفاعه سالف البيان وما ساقه من اوجه لها شأن فى خصوصه مكتفيا بأن المحكمة لا تقيم وزنا لانكاره التهمة بعد ان اطمانت لادلة الثبوت التى اوردها ، ولما كان ما اثاره الطاعن فى هذا الصدد يعد دفاعا هائلا وجوهريا ، لما يقترب عليه من اثر فى تصحيح مستواه الجنائية وجودا او عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلا ، ولا يضى عن ذلك اقوال شاعدى اثبتت للذين لم يحضرا جلسة المحكمة وشاهدوا الطاعن - لان هذه الاقوال على ما قام عليه الدفاع لا تنصب على ذات شخصه بل على اسم مجرد تضمنته الأوراق المقدنة ، فضلا عن ان المحكمة لم تبض فى تحقيق مضاهاة خط الطاعن على ورقة استلام العقد بالوسيلة التى طلبها قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وليس يسوغ التفات المحكمة عن هذا الاجراء ما تسددت اليه من ان الطاعن لم يطلب اجلا لتقديم اوراق المضاهاة ، ما دأبت هى على ما يبين من الاوراق لم تطلبها منه لتمضى فى تحقيق كلن عليهما أن تسلكه بلوغا لغاية الامر فيه . لما كان ذلك ، فلن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الاول والطاعن الثانى الذى قرر بالطمعن ولم يقدم التوكيل الذى تم الطمعن بمقتضاه ، وذلك لوحدة الواقعة .

## ١٢٩٤ — الدفاع الجوهري — مثال — الانفصالات عن تحقيقه —

قصور .

✽ لما كان هذا الدفاع اذى لثراء الطاعنان في الدعوى المطروحة من تعرض الوقت الذى حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمى بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمأيد من اقوال شاهدى الاثبات وهو دفاع يؤبنى عليه لو صح تغير وجه الراى في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحثة ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا ، اما وهى لم تفعل واعرضت عن طاب المدافع عن الطاعنين الاستعانة برأى كبير الاطباء اشرعيين مستقلة على ما انتهت اليه برأى فنى من عندها فان حكما يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحقوق الدفاع بها بوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١٧/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٧١٢)

١٢٩٥ — حق المتهم تضمين مذكرته المصرح له بتقديمها ما شاء من اوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة — عدم مناقشة ما تضمنته يضم احكام بالقصور والاخلال بحق الدفاع — مثال .

✽ ان الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بتقديمها اتما هو تتيه للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ومن ثم يكون ظنهم ان يضمونها ما يشاء من اوجه الدفاع ، بل وله — ان لم يسبقها دفاعه الشفوى — ان يضمونها ايضا ما يمن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انفتحت عن طلب اجراء تجربة اللحم الذى صمم عليه الدفاع من الطاعنين في مذكرته المقدمة في الميعاد بتصريح منها بعد حجز الدعوى للحكم ، والذى سبق التمسك به امام محكمة اول درجة ولم تقل كلمتها فيه ، مع ان هذه المذكرة لم يسبقها اى دفاع شفوى ، وعلى الرغم من ان الخبر المنتدب ذاته قد صرح بأنه ليس خبيرا في اللحم وإن الخطأ في اللحم الذى قال به هذا الخبر هو الدعاية الوحيدة التى استندت اليها المحكمة — في حكمها المطعون فيه — في اثبات الخطأ في حق الطاعنين جميعا ، « ولا تغير من ذلك ما اسنده الحكم الى الطاعن الثانى من خطأ آخر يتصل في انه قاد السيارة دون ان تزود بمطورتها بسلاسل — اى رباط اضافى — اذ ان هذا الرباط الاضافى ( جنزير او سلسلة حديد ) على ما يبين من المادتين ٥٥ و ٥٧ من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ احكام القانون رقم

٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور — الذى وقع الحادث فى ظله — وان كان الاصل فيه انه ليس وسيلة الزامية فى هذا القرار بالنسبة لمثل المقطورة سالفة الذكر — التى اثبت الحكم المطعون فيه ان وزنها فارغا ٧٥٠ رة طنا — وانما كان يكتفى به كبديل للوسيلة الفرملية الاضافية ، التى يجب توافرها لتكفل ايغاف المقطورة فى حالة حدوث انفصالها عن القاطرة اثناء السير ، اذا كان وزن المقطورة اقل من ٢٥٠ كيار جراما ، الا ان الحكم قد قلم — على ما كشف عنه منطلقه فى مدوناته سالفة البيان — على ان الخطأ فى لحام رؤوس المسامير المستخدمة فى جهاز الارتبط كان يفرض على الطاعن الثانى عدم قيادة السيارة الا اذا زودت بمطورتها بالرباط الاضافى المشار اليه ، مما مفاده ان مساهلته عن تخلف هذا الرباط انما جاءت نتيجة مقربة على الخطأ فى اللحام — لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض للرد على طلب اجراء تجربة اللحام بما يفيد انه قد قلم بالموازنة بين تقرير الخبير المنتدب الذى اخذ به وبين التقرير المقدم من الخبير الاستشارى — فى خصوص هذه المسألة الفنية البحث — وبما يوفق بين ما اتهم عليه قضاؤه من الخطأ فى اللحام وبين ما صرح به الخبير المنتدب الذى قال بهذا من انه ليس خبيرا فى اللحام ، فان الحكم — فضلا عما شابه من قصور فى التسييب — يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ١١٢)

١٢٩٦ — الدفاع فى نهة عدم تقييم طلب تليير بتغير بيانات التيد بالسجل التجارى — بان ممارسة النشاط محل الاتهام — لا يستلزم ان يكون بمصنع الشركة — وانه لا يتخذ شكل المدرسة اليومية الدائمة — وانه رهن بتوافر الظروف المناسبة والصفتات الملائمة — دفاع جوهرى — وجوب افسايله حقه وتخصيصه — والا كان الحكم قاصرا .

\* لما كان الطاعن قد قدم الى المحكمة الاستئنافية مذكرة مصرح له بتقديمها تضمت دفاعه الذى اثاره بوجه طعنه ، وهو دفاع يدور حول عدم عدول الشركة عن ممارسة باقى اوجه نشاطها التجارى الذى حددته ، وان ممارستها له لا تلزم ان تكون فى مصنعها وانها لا تتخذ شكل المدرسة اليومية وانما هى رهينة بتوافر الظروف المناسبة والصفتات الملائمة — وهو دفاع يعد — فى خصوص الدعوى المطروحة — جوهريا لتطلعه بطبيعة الجريمة المسندة الى الطاعن وتحديد عناصرها — مما كان يتعين معه على المحكمة ان تقيمه حقه وان يمحس عناصره وتستظهر مدى جديته وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه ايا وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة

القاصرة المبهمة التي أوردتها والتي لا يستطيع معها اللوقوف على مسوغات ما تضمنت به في شأن ما أثاره الطاعن فإن حكما يكون معينا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة يظهر حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

بلن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ ص ٢٧ س ٢٨٠

١٢٩٧ - دفاع - الطعن بالتزوير - تمويل الحكم على التوقيعات الملعون عليها بالتزوير دون تحييص الطعن أو الرد عليه - قصور واختلال بحق الدفاع .

✽ لما كان يبين من محضر جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٧٢ أن الحاضر مع الطاعن الثاني - عن محلي الطاعنين الثاني والثالث - طلب اجراء المضاهاة بين التوقيعات الموقع بها على دفتر الجوابة وتوقيعات المتهمين . وبين من الحكم الملعون فيه أنه ، بعد أن لورد ما انتهى اليه المدافع عن الطاعنين الثاني والثالث في مذكرته - المرح له بتقديمها - من طعنه بالتزوير على التوقيعات المنسوبة اليهما بالدفتر المذكور وطلبه اصليا لتفضاء ببرامتها واحتياطيا اسلادة المأورية الى مكتب الخبراء لتحديد كليات المازوت المقتال بالاستيلاء عليها ، اقتصر - في رده على ذلك كله - على القول بأن المحكمة « لا تصول على ما أثاره الدفاع أن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المنهين جميعا » . معتقدا - في الوقت ذاته - على ما نقله عن تقرير مكتب الخبراء من بيان كليات المازوت التي نسب الى كل من الطاعنين تسليها بناء على التوقيعات المشار اليها التي ذكر الأخير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأنها وأن الآخر انكر ما نسب اليه منها . لما كان ذلك ، وكان انكر أحد الطاعنين ما نسب اليه من التوقيعات الموقع بها على دفتر الجوابة وتختلف الآخر عن الحضور لمناقشته فيما نسب اليه منها ، لا يغنى عن تحييص ما هو مثار من دفاع جوهرى بشأن تزويرها - وذلك في مذكرة المدافع عنها التي اشار اليها الحكم - ولا يواجه طلب اجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثالث بمحضر الجلسة السالف الإشارة اليه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذي أثاره من عدم وجوده أو الرد على ذلك الطلب بما يفنده ، لما لذلك من اثر على مصير الفعل المسند اليهما ، أما وهي لم تفعل - بل أطرحت دفاع الطاعنين جملة دون أن تقسطه حقه - وهولت في حكمها بادانتها على التوقيعات المشار اليها ، فإن هذا الحكم - فضلا عن أخلاقه بحق الدفاع - يكون مشويا بالقصور في التسييب ، مما يوجب نقضه .

بلن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ ص ٢٨ س ٢٠١



### ١٢٩٨ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* من المقرر أن الطلب الذي يلتزم المحكة بلجايته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكة ويشتمل على بيان ما يرى عليه من غير وجه ويصبر عليه مقدمه في طلباته الاختيائية .

(لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ من ١٢٢٠)

### ١٢٩٩ - إجراءات المحاكمة - اغفال المحكة سماع شهود القضي دون اثبات تعذر سماعهم - إخلال بحق الدفاع .

\* لما كانت المحكة قد غضت الطرف عن طلب سماع شهود نفي الطاعن ولم يثبت أنه امتنع عاينها سماعهم ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٢٦٤)

### ١٣٠٠ - دفاع - التأخير في الإدلاء به - لا يدل حتماً على عدم جيبته - الدفاع الجوهري - مثال .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد صادر الطاعن في دفاعه الجوهري - المقتضى في قول المدافع عنه أن الاستكساب الذي تم بالنسبة وإجريت عليه المضاهاة ليس للمجنى عليها وإنما هو لشقيقتها - والذي من شأنه - لو صح - أن يؤثر في قيام مسؤوليته عن الجريمة المسندة إليه بدهوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء به إلى ما بعد ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وإن المحكة كونت عقيدتها بما طرح عليه في الأوراق ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ، ما دام ينتجاً من شأنه أن تتدفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدهوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس التفتيش لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه للقانون لكل منهم حقه في أن يدلى بها بمن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع ولتزم المحكة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة. وهداية إلى الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ من ١٢٧٧)

١٢٠١ - انفلت المحكمة عن تحقيق دفاع جوهرى - اخلال بحق الدفاع - مثال في طلب ضم ملف ترخيص وسماع اقوال الموظف المختص بالرخص .

\* لما كان القانون قد كفل لكل متهم حقه في ان يطلى بنا يمن له من طلبات التحقيق والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بأدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فيها ، واذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعالى بتحقيقه بنوعا الى غلبة الامر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما اورثته في حكمها لاطراح ذلك الدفاع من اسبب لا تقضى الى النتيجة التى رتبته عليها ، فلن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٩٩٢ لسنة ١٦ في جلسة ١١٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ص ٢٢٨)

١٢٠٢ - دفاع - تعارض المصلحة بين غريقين من المتهمين - وجوب تخصيص محام الدفاع عن كل غريق - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع .

\* لما كان يبين من مطالعة التحقيقات ان شاهد الاثبات قرر ايام النيابة ان الطاعنين الثلاثة الاول هم الفاعلون لجريمة القتل اذ اطلقوا النار على الجنى عليه بعد ان انزلوه عنوة من سيارة الاتوبيس التى كان يستقئها ونفى في ذات الوقت الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس مقررا بعدم وجودهم على مسرح الحادث وقت وقوعه وانه نور تركه لمكان الحادث تقابل مع الطاعن الخامس خارجا من منزله فابلفسه بارتكاب الطاعنين الثلاثة الاول بجريمة قتل الجنى عليه بالصورة التى راها . كما يبين منها ان الطاعنين الرابع والخامس نفا التهمة المسندة اليهما وبثبا دفاعهما على انهما لم يحضرا الحادث ولم يشتركا فيه كما ان الطاعن الخامس ايد ما قرره الشاهد السابق من انه قبله لدى خروجه من منزله اثر سماعه الاعوة النارية واخبره بارتكاب الطاعنين الثلاثة الاول لحادث قتل الجنى عليه على نحو ما سلف ذكره ذلك الشاهد . ويبين منها ايضا ان الطاعنين الثلاثة الاول انكروا ارتكابهم جريمة القتل واسند الطاعن الاول الاتهام الى الطاعنين الرابع والخامس وقرر ان الشاهد يشهد لصالحتهما لقربته لهما . لما كان ذلك ، وكان تبادل الاتهام بين الطاعنين على هذا النحو ، وحصر شاهد الاثبات الاتهام في الطاعنين الثلاثة الاول وحدهم ، ونفيه الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس وتأييد هذا

الاخير له في ذلك يؤدي حتيا الى تعارض المصلحة بينهم فيما يدعى مصالح الطاعنين الثلاثة الاول الى تكذيب اقوال هذا الشاهد والتشكيك في الصورة التي اعطاها للحادث فان مصلحة الطاعنين الرابع والخامس تستدعي التمسك باقوال هذا الشاهد وتليدها مما يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر واقابة بحام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سبحت للمحامين الثلاثة بالرافعة عن الطاعنين الثلاثة الاول وعن الطاعنين الرابع والخامس في دفاع واحد مئسترك بينهم جميعا مع قيام التعارض المشار اليه آنفا ، غلما تكون قد اخذت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ ص ١١)

#### ١٢٠٢ - دفاع جوهرى - التفتات المحكمة عن تحقيقه - اخلال بحق الدفاع .

\* لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظن ان دفاع الطاعنين قام على انكارهما لتقديم الحريين المشار اليهما لادارة الرخص لعدم حاجتهما الى اتخاذ هذا الاجراء اذ ان الترخيص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما في الانتفاع بالحصل موضوع الترخيص وانه تحقيقا لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما في مرحلتى التقاضى بطالب ضم الملف - رقم ٢٤/٢٤٢١/١٥١٥١ سجل رقم ٢٨٩ رقم مسلسل ٢٧٧ المتضمن الحكم المشار اليه وسماح اقوال الموظف المختص بالرخص . وكان القاتون كفل لكل منهم حقه في ان يلقى بما يمن له من طلبات التحقيق والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - وهذا في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى - ويترتب عليه - لو صح تغيير وجه الراى فيها ، واذ لم تتسبب المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غلبة الامر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما اورثته في حكمها لاطراح ذلك الدفاع من اسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتب عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون مبيها مبسا يوجب نقضه والاحالة ،

(لمن رقم ٩١٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ ص ١٢٢)

١٢٠٤ - وجوب سماع شهود الواقعة - نزول الدفاع عن طلب - لا يمنعه من العودة الى التمسك به ما دامت المرافعة دائرة - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه يتمين اجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات او يتم المتهم باعلانهم ، وان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يفتن له من طلبات التحقيق - طالما كان باب المرافعة مفتوحا - ولا يسلبه نزوله بادية الامر عن طلب معين منها ، حقه في السدول عن ذلك النزول والعودة الى التمسك بهذا الطلب ما دامت المرافعة لم تنزل دائرة . واذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة انه وان تنازل المحامي المنتدب - بعد سماع اثنين من الشهود بجلسة المرافعة الاخيرة - عن سماع باقى الشهود الحاضرين بالجلسة ، الا ان محاميا حضر بعد ذلك بتلك الجلسة عن أحد المحامين الموكلين عن الطاعن وترافع في الدعوى على اساس تمسكه بالدفاع المبدى بجلسة سابقة بين هو حاضر عنه ، وهو يحوى قيمة يحويه طلب سماع ثلاثة شهود هم شرطيان وخبر من قوة النقطة ، التي شاهد رئيسها وشرطى آخر الواقعة اثر انتقالهما الى مكانها - ولقد سبق للمحكمة ان استجلبت بالجلسة السابقة الى ذلك الطلب ، بعد ما تبين ان اية في دفتر احوال النقطة انتقل هؤلاء الشهود الثلاثة كذلك الى مكان الحادث في الوقت ذاته وان لم يسألوا من قبل ، فامرت باعلانهم ، لما كان ذلك وكانت المحكمة - رغم حضورهم بجلسة المرافعة الاخيرة - قد أصدرت حكمها المظنون فيه بادانة الطاعن دون سماعهم ، فلن حكمها يكون مقبلا على اجراءات باطلة لاخلاله بحقوق الطاعن في الدفاع .

(ملن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨ من ٨٥٢)

١٢٠٥ - دفاع جوهرى - اغفال الحكم تحقيقه - اخلال بحقوق الدفاع وقصوره .

من اغفال الحكم تحقيق ما دفع به الطاعن من احتمال انسداد الحفنة التي اضطيت الجنى عليه لميب في تصميمها او اسوء في حقلها او الرد على هذا الدفاع من واقع دليل قس يعينه لانه - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهرى من شأنه - لو سح ان يتغير به وجه الراى فيها . ولا يفتى عن ذلك كله ما ذكره الحكم من ادلة اخرى ، اذ الادلة في المواد الجنائية ، تستلذة يشد بعضها ببعض ومنها مجتمعة تكون عقيدة

القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبطخ الآخر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

بل من رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ من ١٩٨٨

## ١٢٠٦ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يفره - الإدعاء بالتزوير .

\* أن ما يمنعه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجرمة الشروع في سرقة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه ليس هو المقصود بالاتهام وقال محاميه لدى نظر معارضته الابتدائية أن بطلقته الشخصية سرقت منه ووضعت بصورة القاعل الحقيقي بذل صورته وتحرر عن ذلك الجنائية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقي وطلب ضمها ومضاهاة بصماته بالبصمات التي رفعت من مكان الحادث إلا أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة ثاني درجة اطرحتا دفاعه الجوهري دون تحقيق له أو رد عليه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الابتدائية أن الطاعن انكر التهمة واثار الدفاع عنه أن الطاعن المائل أمام المحكمة ليس هو المقصود بالاتهام وطلب ضم الجنائية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقي وقدم صورة من الحكم الصادر منها وصحيفة حالته الجنائية وطلب تحقيق دفاعه . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت عليها انتهى إلى ادانة الطاعن دون أن تورد المحكمة دفاعه وما ساقه من أوجه لها شأن في خصوص الدعوى المطروحة وكان ما اثاره الدفاع عن الطاعن من أنه ليس هو المعنى بالاتهام وأن بطلقته الشخصية قد سرقت منه ونزعت منها واستعملها القاعل الحقيقي في الحادث وطلب مضاهاة بصماته بصحيفة حالته الجنائية على البصمات التي رفعت من مكان الحادث يعد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية وجودا أو عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلا وأن تهخص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت اطراحه خاصة وقد تقدم لها صورته من الحكم الصادر في الجنائية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقي تأييدا لدفاعه بسرقة بطلقته وتزويرها وكذا صحيفة حالته الجنائية لإجراء المضاهاة عليها أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتكبت تحقيق هذه المستندات لبيان ما إذا كان الطاعن هو المقصود بالاتهام أم غيره وأعرضت عن تقدير الأثر

المرتب على ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يسبب الحكم .

(لمن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٨/١/٢ من ٢٩ ص ١٢٨)

### ١٣٠٧ - الإخلال بحق الدفاع - محله أن يطلب موضوع الدفاع - من المحكمة .

\* لما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المتهم قدم للحكمة مخالصة أشر عليها بالنظر والإقرار ، وسلم الطاعن في سبب طعنه بأنها غير خاصة بالدين موضوع الدعوى وأم يطلب الطاعن من المحكمة أجلاً ليقدم دليل السداد الصحيح للدين المحجوز عليه . فانه لا يقبل منه التمس على المحكمة تَعَوُّدها عن إجراء أم يطلب منها .

(لمن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٨/١/٢٠ من ٢٩ ص ١١٢)

### ١٣٠٨ - دفاع - حكم - تسبيب مهيب .

\* إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتلبية المتهم في مناهي دفاعه المختلفة إلا أنه يتمين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها غطت إليها ووازنت بينها ، فإذا هي التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

(لمن رقم ٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١/٢١ من ٢٩ ص ١١٢)

### ١٣٠٩ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

(لمن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/٥/٢٩ من ٢٩ ص ٥٤٢)

١٢١٠ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوغره - حكم - تسييه -  
تسييه معيب .

\* متى كان ما ائله المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التيسر الرمي على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي أثبت فيه ضابط المباحث بمحضره سؤاله للمجنى عليه ، انما يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى - المستند من اقوال هذا الضابط ومحضره - ولاته دفاع قد ينبئ عليه لو صح تغير وجه الراى في الدعوى ، مما كان يقتضى من الحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البحت ، ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها - عن طريق المختص فنيا - بلوغا الى غاية الامر فيها ، اما وهى لم تعمل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الصدد بحجة أن ما جاء بقراره - من مضى مدة اقل من يوم على الوفاة - يتلاءم مع اخطار المستشفى باحضار المجنى عليه اليها متوقفا ومع محضر ضابط المباحث التضمن سؤاله للمجنى عليه شفويا ، في حين أن اخطار المستشفى لا يقتضى عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه انما هو بذاته الامر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها في هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فان الحكم - بحق الإخلال بحق الدفاع - يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

(لمن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١٣٧٨/١٢/٢٨ من ٢٩ من ١٩٨٠)

١٢١١ - اذا غلب المعارض عن حضور جلسة المعارضة لوجوده في السجن وابتدى المدافع هذا العذر وقضى الحكم برفض المعارضة دون ان يشير الى ما ابتداء من عذر كان في ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يعيب الحكم .

\* من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتليد الحكم المعارض به اذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لتظر معارضته فيها راجعا الى عذر تهرى ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل . واذا كان من المقرر ايضا انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ولكن يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة انه عند نظر المعارضة انلم محكمة ثلثي درجة بجلسة .... حضر الطاعن فقررت المحكمة احياء

القضية الى دائرة اخرى لتنظرها بجلسة ... وبهذه الجلسة حضر محام عن الطاعن القائب وقرر انه مسجون بسجن شربين غير ان الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون ان يشير الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر ، وكان في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك ممسحا بحق الطاعن في الدفاع مما يوجب الحكم .

(لمن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٨ من ٣٠ من ١١٢)

١٣١٢ - التذليل على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه الجثة - دفاع جوهرى - اغفال محكمة الموضوع له يجعل حكمها معيبا بالقصور .

\* لما كان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ونل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعلنة من عدم وجود آثار دناء في مكانها رغم ان المجنى عليه قد أصيب بالعديد من الاعيرة التى لم تستقر بجسمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دلالة ذلك وهو - في صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما يبنى عليه - او صح - النيل من أقوال شهودى الإثبات ، بما كان يقتضى من الحكمة ان تظن ائيه وتسمى بتحقيقه او ترد عليه بما يفتيه ، اما وقد اغفلته جملة فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ من ٢ من ١٨٦)

١٣١٣ - ادانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة عسوية ، دين التمرض لدفاعه الذى تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، في مذكرة معلاة بالملك - قصور .

\* الاصل ان المحكمة لا تلتزم بتبليغة المتهم في دناى دفاعه المخطفة الا انه يقعن عليها ان تردد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصرم ادعوى.والمت بها على وجه يفصح عن انها غفلت اليها ووازنت بينهما . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين انكرا التهمة وتغيا صلتها بالحادث واثار المدافع عنها - في مذكرتيه المقدتين الى المحكمة الاستئنافية والمعلتين بالملك - فيما اثاره من اوجه دفاع ان الطاعنين اقحما في الدعوى على غير اساس وان المتهم الثالث والمجنى عليه وهما من جنسية عربية واحدة كلنا في حالة سكر وان



لكلة الختم المذكور كغيلة بنضح زعمه بأنه ضابط شرطة - وكانت المحكمة قد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعنين وموقفهما من التهمة التي وجهت إليهما بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكما يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

(لمن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩ من ٢٠ ص ٣٦٩)

١٣١٤ - تكذيب أقوال المجنى عليه - تمسكا بمسند قدرته على الجرى والحقاق بآلتهم - عقب أصابته بقتوف ناري في بطنه - دفاع جوهرى - وطلب جازم - التمويل على أقواله دون تحقيق عن طريق المختص غنيا - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان محلى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه غنيا قررره من أن الطاعن الاول أطلق عيارا ناريا وأنه عقب أصابته بالمقذوف الناري جرى خلفه وتمكن من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة المجنى عليه على الجرى عقب أصابته بالمقذوف الناري الذى أصاب البطن وانظر بعد دفاعا جوهريا في مسورة الدعوى ومؤثرا في مصرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى غنيا وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لبدء الراى غنيا ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر غنيا وذلك عن طريق المختص غنيا ، وهو الطبيب الشرعى ، اما وهى لم تفعل ذلك غنيا تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند من بين مااستند اليه في ادانة الطاعنين الى أقوال المجنى عليه التى يعارضونها بقدر أن يعنى الرد على دفاع الطاعنين الجوهرى أو يسئل على تحقيقه عن طريق المختص غنيا - وهو الطبيب الشرعى - فإن الفتات الحكم عن ذلك الإجراء يخل بدفاع الطاعنين - ولا يقدح في هذا الشأن أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن التره هذا للدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو البرد عليه .

(لمن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢ من ٢٠ ص ٣٢٢)

١٣١٥ — تبسك القهم بوجوده خلع البلاد — في تاريخ ارتكاب الجريمة — وتلقيه جوائز سفر يثبت ذلك — دفاع جوهرى — ادانته دون التعرض له — قصور واخلاق بحق الدفاع — مثال .

١٠ متى كان البين من محاضر جلسات المعلقة الاستثنائية — ان الطاعة دفعت التهمة المسندة اليها بأنها كانت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذى حدده المستأجرون المجنى عليهم لتقاضياها المبالغ ، موضوع التهمة — وهو التاريخ المطبوع للوامة كما رغبت عنها الدعوى الجنائية ، وقدم المحاضر معها جواز سفرها مبينا به انها غادرت البلاد في ١٩٧٢/٧/٣٠ وعملت اليها في ١٩٧٢/١٠/١٠ وقد اثبتت المحكمة اطلاقها على جـسـواز السفر بحضور جلسة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى لها وجوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعة الجنائية عن التهمة المسندة اليها — فانه كان يتعين على المحكمة وقد ابدى امامها هذا الدفاع مؤيدا بدليله — ان تعرض له على استقلال وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت الاتفاقات عنه ، اما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشويا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مستوجباً النقض .

(طن رقم ١٩٣١ لسنة ٨٨ في جلسة ١٩٧٩/٤/١٢ من ٢٠ ص ٢٧٤)

### ١٣١٦ — عدم تعرض الحكم للدفاع الجوهري — اثره .

١٠ اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض لنسبة التحليل بقوله : « انه تبين من تقرير الممثل ان عينة التبييض غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ اوجود رواسب بالمعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية ان محلى الطاعن طالب اعادة التحليل او مناقشة الحلال الكيميولى اذ ان الرواسب المشار اليها في تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اسس دفاعه على المنازعة في سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الاساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه في الاخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام او مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : ان المعينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتفسير به وجه الرأى فيها واذا لم تظن المحكمة الى

فجواه وتنقسمه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فان حكما يكون ممينا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(لمن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٤/٥/١٩٧٦ من ٣٠ ص ٥٧٢)

#### ١٢١٧ - دفاع فنى جوهرى - وجوب تحقيقه .

✽ لما كان الدفاع الذى ابداه الطاعن حول استحالة حصول اصابة المجنى عليه في صدره من طعنة المتهم له بيده اليسرى وهو في المواجهة بغير انحراف وأن تحدث الاصابة من الجهة اليسرى للصدر يتضمن في حقيقته استحالة حصول الواقعة وغنا لاغوال الشهود الذين اعتبرت عليهم المحكمة . وهو يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى فيها . وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الراى فيها فقد كان يتمين عليها ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ولما كان الحكم المظنون فيه اذ رغب اجابة الطاعن التى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى واستند في الوقت نفسه الى اقوال شاعدى الاثبات التى يمارسها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الامر فيها فان الحكم المظنون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور مما يمييه ويوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١٤/٦/١٩٧٦ من ٣٠ ص ٦٢٢)

### الفصل الثالث

#### ما لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع

١٢١٨ - تشبيه المحكمة الخصوم الى مواضع الضعف في دعواهم  
لتسمع منهم الرد عليها .

\* انه وان كان ليس من المتيول ان ترعج المحكمة الخصوم الذين ابلها بملاحظات قد تتم عن وجه الراى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقتان المطروحة لديها الا ان ذلك لا ينهض ان يكون سببا للطعن على حكمها ، اذ من المخاطرة القول بان ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيلم راي ثابت ، مستقر فى نفس المحكمة ليس عنه من محيص بل من المحتل ان تكون تلك الملاحظات ليست منبئة الا من مجرد شبهات قامت فى ذهن المحكمة فارأيت ان تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل ان يستقر رايها فيها على وجه نهائى معين .

(ظن رقم ٤٤ لسنة ٢ فى جلسة ١١٢٢/٣/٢١)

١٢١٩ - قبول المدافع عن التهم المرافعة طائعا مختارا فى اليوم  
التالى لتدبه .

\* اذا كان الثابت ان حكمة الجنايات طلبت الى المحامى المدافع عن التهم ان يستعد للمرافعة فى القضية فى اليوم التالى وتركت له تقدير موقفه ، فقبل ثم توافع بعد ذلك طائعا مختارا ، فلا يقبل من التهم ان يدعى - بعد صدور الحكم - ان المحكمة اخلت بحقه فى الدفاع .

(ظن رقم ٢٤٦ لسنة ٦ فى جلسة ١١٢٢/١/٢١)

١٢٢٠ - قبول المدافع عن التهم المرافعة طائعا مختارا فى اليوم التالى  
لتدبه .

\* اذا كان المحامى المنتدب عن متهم بجناية قد كلف زميلا له بالحضور عنه فلم يحضر فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى غلب عنه بصفة مؤقتة محام آخر ثم نظرت الدعوى ، وفى أثناء نظرها حضر المحامى المكلف من قبل المحامى المنتدب وطلب التأجيل فاعتالت المحكمة المحامى المنتدب من الانتداب ونسبت المحامى الحاضر لملها ، واستمرت فى نظرها

القضية فانتهت سماع الشهود ، ثم ترافعت النيابة والمحامي المذكور ، وليس في هذا اخلال بحق الدفاع ما دام المحامي الذي حضر مع المتهم منذ البدء في الإجراءات المحاكمة لم يبد منه في اى وقت ما يفيد انه لم يكن مستقدا والمرافعة في الدعوى ، وما دام قد قلم فعلا بالدفاع عن المتهم أمام المحكمة .  
(لمن رقم ١٦٧٩ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/١١/٦)

### ١٢٢١ - تنبيه المحكمة الخصوم الى مواضع الضعف في دعواهم تستمع منهم الرد عليها .

• انه وان كان ليس من المقبول ان ترجع المحكمة للخصوم في الجلسة بملاحظات قد تنم عن رأيها في تقدير وقائع الدعوى وادلة الثبوت فيها الا انه اذا كان القلم يحتل ان تكون الملاحظات قد وجهت بدافع الرغبة في تنبيه الخصوم الى مواضع الضعف في دعواهم لتسمع منهم الرد عليها فان ذلك منها لا يعد اخلالا بحق الدفاع . واذا كان الظاهر ان محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة ، بعد سؤال المتهم عن التهمة وانكاره اياها ، قد لفتته الى ان شاهدى التنى واحد شهودا الاثبات كذباه وان شاهدى التنى الآخر الذى واقفه هو قريبه ، كما لفتته الى ان الشاهدين اللذين كذباه قد كذبا شاهد التنى الآخر ايضا فاجاب بان شاهدى التنى كتما على مفرجة منه ، وكانت هذه المناقشة قد حصلت عند البدء في سماع الدعوى وقت سؤال المتهم وقبل سماع الشهود والمرافعة ، فانه يكون من المجازفة القول بان ذلك من المحكمة ينشئ عن عقيدة كانت مستقرة عند رئيسها ، ما دام من الممكن حمله على انه كان ابتغاء استجلاء الحقيقة بتعبيه المتهم الى مواطن الضعف في دفاعه واذا فلا يكون هناك اخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٤٩٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٢٢/١٠/٢٥)

### ١٢٢٢ - تأجيل الدعوى بعد سماع المرافعة واحالة المحامي في القضية الاخرى على ما ابداه في الجلسة السابقة .

• اذا كانت المحكمة بعد ان نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد اجلتها الى جلسة اخرى لتسمع شهود ، وفي هذه الجلسة لم يترافع المحامي بل اجل على ما ابداه في الجلسة السابقة ، فلا يصح القول بان

المتهم لم يستوف دفاعه ، اذ ان تلك الاحالة معناها ان المحامي لم ير جديدا يضيفه الى الدفاع السابق ابتداء .

(لمن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٤٥)

### ١٢٢٢ - استحالة اجابة طلب المتهم .

✽ اذا كان الطاعن يسلم في طعنه بان « الحشار » الذي طلب الطاعن احضاره لمقاسه في الجلسة ابيان ان المذوفات التي اصلبت المجنى عليه قد اطلقت من سلاحين مختلفين قد فقد ، وكان سياق الحكم بعيد ذلك ويبرر رفض الطلب لاستحالة اجابته ، فان المحكمة في سبيل الرد عليه ، تكون في حل من الرجوع الى وثائق الدعوى والادلة القائمة فيها .

(لمن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥)

١٢٢٣ - نظر محكمة الجنائيات القضية في ذات اليوم الذي قرر فيه قاضي الاحالة احوالها انها دون اعتراض من المتهم على اجراءات الاحالة وعدم طلبه اجلا للاستعداد .

✽ اذا كان المتهم قد احيل غيابيا الى محكمة الجنائيات ، فاجلت المحكمة القضية الى اليوم التالي حتى يقام المتهم الى قاضي الاحالة ، ثم عرضت القضية بالفعل على قاضي الاحالة فقرر احوالها الى المحكمة لاجتماع هذا اليوم ، فنظرتها المحكمة في هذه الجلسة ولم يعترض الدفاع عن المتهم على اجراءات الاحالة التي اتخذت في حقه على هذا النحو ولم يطلب منحه اجلا للاستعداد للمرافعة ، فلا يكون له ان ينمى على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ١١٨ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١/١/١٩٤٦)

١٢٢٤ - عدم رد المحكمة صراحة على ما يتيسر به المتهم من ضم قضايا وسماح شهود نفي مما ليس من شأنه ان يؤدي الى اثباته او نفي القوة التنبؤية للادلة الاخرى القائمة في الدعوى .

✽ اذا كان الدفاع قد تيسر طلب ضم قضايا وسماح شهود نفي وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة ان هذا الطلب كان المراد به اثبات

وجود خصومة بين المتهم والمعدة الذى ضبطه متلبسا بجريمته فمثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردًا صريحًا مستقلا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه ان يؤدى الى البراءة او ينفى القوة التحليلية للدلة الاخرى القائمة في الدعوى .

بلن رقم ١٧١ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٤٦/١/٢١

**١٢٢٦ - عدم تنبيه المحكمة قبل صدور الحكم الى ان المتهم وكل محاميا للدفاع عنه .**

\* انه ما دام احد لم ينبه المحكمة قبل صدور الحكم على المتهم الى انه وكل محاميا ليثولى الدفاع عنه بالجلسة فان القول بخطأ المحكمة لفصلها في الدعوى دون ان تسمح المحامي لا يكون له ما يبرره .

بلن رقم ٢١ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٦/١/٢٨

**١٢٢٧ - ابداء المحامي امام المحكمة ان حالته الصحية لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع دون ان يصر على طلب التأجيل .**

\* اذا كان المدافع عن المتهم قد ابدى عند بدء اجراءات الادعوى امام المحكمة ان حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الاكمل دون ان يصر على طلب التأجيل ، وحضر الاجراءات ثم ابدى دفاعه للمحكمة ، فلا يحق له ان يطلب نقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى للسبب المذكور فانه وهو الموكل اليه ان يدافع عن المتهم بحسب ما يمل به عليه ضميره وتفرضه عليه تقاليد مهنته النبيلة - لا يصح ان يفرض في حقه انه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب ان يؤول سكوته عن التمسك بالطلب الذى بدا منه لولا بانه عدل عنه من عقيدة صحيحة وان ما ادلى به للمحكمة في سبيل الدفاع هو في نظره كل ما ينبغي ان يقال .

بلن رقم ٢٤١٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٨/١/١٦

**١٢٢٨ - كف المحامي عن المتهم عن المرافعة لما فهمه استغفلا من ظهور براءة موكله .**

\* لا يصح ان يستفتح اخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذى استغفره نظر الدعوى كما لا يصح ان يدعى المتهم الاخلال

بحقه في الدفاع بمقولة ان المدافع عنه انما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براعته استنتاجا من اشارة بدت من المحكية ما دأبت المحكية لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فان مجرد اشارة مبهمه باليد لا يصح الاعتماد بها ولا اتخاذها سببا لعدم اتهام المرافعة ان لم تكن تمت .

(لمن رقم ٢١٣٧ لسنة ١٧ في جلسة ١١٤٨/١/٢٠)

### ١٣٢٩ - تطبيق القانون الذي حل اثناء المحكمة محل الاوامر العسكرية دون لغت نظر الدفاع .

\* متى كانت المحكية لم تجر اى تغيير في واقعة الدعوى وانما طبقت القانون الذي حل اثناء المحاكمة محل الاوامر العسكرية السابقة التي كانت تعاقب عليها ، فلا يصح النعمى عليها انما لم تلغى الدفاع .

(لمن رقم ١١٢٧ لسنة ١٧ في جلسة ١١٤٨/٧/٨)

### ١٣٣٠ - تغيير الوصف القانوني للواقعة المرفوعة بها الدعوى دون لغت نظر الدفاع .

\* المحكية غير ملزمة بلغت الدفاع الى تغيير الوصف القانوني للواقعة المرفوعة بها الدعوى . فلذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بانه يبد واتفق سنداً غداثته المحكية بانه سرق هذا السند واتفق ولم تكن في ذلك قد اُضيفت واقعة جديدة انى الواقعة المرفوعة بها الدعوى امامها بل هي رات ان هذه الواقعة ذاتها تعتبر في القانون سرقة لا خيانة امائة ، فلا يقبل النعمى على حكمها انما قد اُخلت بحق الدفاع .

(لمن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ في جلسة ١١٤٩/١/١٠)

### ١٣٣١ - عدم ائاحة فرصة للمتهم في جنحة بالاستعانة بمحام .

\* اذا كانت المحكية بعد ان وجهت الى الشهود تمة شهادة الزور لم تمنعهم من ان يتقدموا بما يعن لهم من دفاع فيها وكانوا هم لم يتقدموا اليها بشيء في هذا الصدد ، فلا يقبل منهم والتهمة . الوجهة اليوم جنحة لاوجب القانون ان يكون لهم محام يساعدهم في المدافعة - ان نعموا عليها انما اُخلت بحقهم في الدفاع بدعوى انها لم تتج لهم فرصة الاستعانة بمحام .

(لمن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩ في جلسة ١١٤٩/١/٢٨)



١٢٣٢ — وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاع المتهم ما دام غير منصب على دفاع جوهرى .

\* لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى في الدعوى .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ في جلسة ١٩١٩/١١/١)

١٢٣٣ — أخذ المتهم باعترافه دون الرد على ما دفع به من بطلان التفتيش .

\* متى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه اعترف امام النيابة بضبط المخدر معه واخذه بهذا الاعتراف ، فلن اغفاله الرد على ما دفع به المتهم من بطلان التفتيش الواقع عليه — ذلك لا يخل بسلامة الحكم فلن غلبة ما يطلب من التفتيش انها هو اثبات ان المتهم كان محرزا للبلدة المخدرة ، وما دام هو معترفا بلحرازها فلا يجديه ان يكون التفتيش قد وقع بطلاناً لتحقق دليل الاحراز باعترافه .

(لمن رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩ في جلسة ١٩١٩/١٢/١٩)

١٢٣٤ — استخلاص المحكمة ان المتهم اشترى الشيء المسروق الذى ادانته في اغفاله بثمن يقل عن قيمته الحقيقية ولم يقدم المتهم بطلب تحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء .

\* متى كانت المحكمة قد استخلصت من الادلة التى بينتها في حكمها ان المتهم اشترى الشيء المسروق الذى ادانته في اغفاله بثمن يقل عن قيمته الحقيقية ، واستندت الى ذلك — ضمن ما استندت اليه — في اثبات عليه بالسرقة ، وكان المتهم لم يقدم الى المحكمة بطلب التحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء ، فلا محل لما يشتره الطاعن من ان المحكمة اخذت بحقه في الدفاع اذا لم تطلب منه ان يثبت انه اشترى الشيء المسروق بقيمته الحقيقية .

(لمن رقم ١٧٣٨ لسنة ١٩ في جلسة ١٩١٩/١٢/٢٢)

١٢٣٥ — غنم ثمنك المتهم بسماع اقوال باقى المتهمين المتعترفين عليه ومنقشة محاميه اقوال هؤلاء المتهمين .

\* اذا كانت الدعوى قد اتبعت على المتهم بأنه اخفى اشياء مهربوقة

مع علمه بسرقتها غضت المحكمة بإدائه غياليا واستندت في اثبات علمه بالسرقة إلى أقوال متهمين آخرين بالجلسة كانت قد رفعت الدعوى عليهم معه لارتكبتهم جريمة السرقة وأدينوا حضوريا فيها وكان المتهم يطلب في جلسة المعارضة سماع هؤلاء المتهمين بل انه تنازل عن سماع بعض شهود الاثبات ثم ترفع عنه محليه وناقش الادلة القائمة قبل الطاعن ونهنا أقوال المتهمين المشار اليهم فلا محل لما يثيره الطاعن من ان المحكمة اخلت بحقه في الدفاع بعدم سماعها أقوال المتهمين الآخرين في مواجهته .  
(لمن رقم ١٧٢٨ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/٢/١٣)

١٣٣٦ - ادعاء المتهم بأن المحلى الذى ترفع عنه كان نائباً عن محليه الاصلى ولم يكن لديه الوقت الكافى للاستعداد .

\* ما دام الثابت ان محليا حضر عن المتهم وترافع في الدعوى دون ان يطلب التأجيل للاستعداد ودون ان يتمسك بطلب سماع شهودي فلا محل بعد ذلك للنسب على الحكم بأنه لخل بحق المتهم في الدفاع ، لان المحلى الذى ترفع عنه كان نائباً عن محليه الاصلى ولم يكن لديه الوقت الكافى للاستعداد .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧)

١٣٣٧ - عدم تحقيق المحكمة طلب المتهم ما دامت قد انتهت في حكمها بأسباب ساقفة الى ان تحقيقه غير منتج في الدعوى .

\* انه وان كان القانون يوجب سماع ما يبيده المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا ان للمحكمة اذا ما وضحت لها الواقعة او كان الامر المطلوب اليها تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين في حكمها اسباب رفضها الطلب الذى يقدم اليها فلذا كانت ادانة المتهم قد بنيت على انه وهو وقاد القطار الذى حصلت فيه السرقة قد اتفق مع سائقه وسائر المتهمين على ايقاف سيرة ثم اوقفه حتى تمكن المتهمون من انزال الاشياء التى سرقوها منه بما ادى الى ان قطع القطار المسافة بين المحطتين اللتين حصلت السرقة في مكان واقع بينهما في مدة تزيد كثيرا على المدة المقررة ، الامر الذى يؤيد ما قرره بعض الشهود من ان وقف القطار كان متعمدا لتسهيل اتمام السرقة . وكان المتهم قد عزا تأخير القطار الى خلل بالقطار وطلب ضم ملف انقارطة المذكورة لتحقيق

هذا الدفاع فاستجلبت المحكمة لهذا الطلب ولكنها علنت وعذلت عن تنفيذ قرار الضم ، بآنية ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألتهن من ، وولفى مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة في ليلة الحادث لم يكن بها خلل ، فانها لا تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع ، اذ ما دام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل المدعى في ليلة الحادث فلن تحرى حالتها السابقة لا يكون له محل لانتقاط الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .

(طن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/٢/٦)

### ١٢٢٨ - تعديل وصف التهمة بالجلسة وترافع انتفاع على أساسه .

\* متى كانت المحكمة قد اشارت في حكمها الى تعديل وصف الاتهام بالجلسة والى ان الدفاع عن المتهمين قد ترافع على أساسه ولم يتمسك بطلب المهلة أو بانتاجيل لتخصير دفاع جديد ، فلا تجوز المجدلة في الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع .

(طن رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩ في جلسة ١١٥٠/٢/١٧)

### ١٢٢٩ - حضور محام عن المتهم في الجلسة الأخيرة ومرافعته في موضوع الجنبعة المسندة اليه .

\* أن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في جنبعة ، بل يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها فإذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب المحامي عن المتهم ، ثم حضر معه في الجلسة الأخيرة محام ترافع في موضوع الجنبعة المسندة اليه وطلب براءته منها ، فلا يكون لهذا المتهم من وجه لان ينمى على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع بعدم موافقتها على تأجيل القضية حتى يحضر محاميه الاصلى .

(طن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/٢/١٢)

### ١٢٣٠ - عدم اتخاذ المحكمة اجراء لم يطلبه المتهم .

\* اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر

الجريمة التي دان المتهم بها ولم تكن تلك الواقعة حسبها بينها الحكم  
بإجاعة إلى الكشف الطبى الذى ينمى الطاعن على المحكمة عدم اجرائه ،  
وكل الدفاع عن الطاعن لم يتقدم الى المحكمة بطلب اجراء هذا الكشف .  
فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا السبب .

(طن رقم ٤٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠)

#### ١٢٤١ - عدم اتخاذ المحكمة اجراء لم يطلبه المتهم .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم في احرار حشيش قد اقتصر على مناقشة  
ادلة الثبوت في المستوى دون ان يطلب سماع شهودا او ضم قضايا  
او مناقشة الخبر المأخذ لثبوت كيفة وجود آثار الحشيش بالجوزة التي  
ضبطت فلا يكون له ان ينمى على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع بناء  
على ذلك .

(طن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠)

#### ١٢٤٢ - عدم اتخاذ المحكمة اجراء لم يطلبه المتهم .

\* اذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق  
فيه ولكنه لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الفندق لاثبات صحة هذا  
الدفاع فلا يصح له ان ينمى على الحكم ان المحكمة لم تأخذ بفندق  
ومراجعته .

(طن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠)

#### ١٢٤٣ - رفض طلب الدفاع بناء على اسباب تبرر رفضه .

\* متى كان الحكم اذ رفض طلبا للدفاع قد رد على هذا الطلب بإيراد  
اعتبارات سليمة تبرر رفضه فلا يكون ثمة محل للنمى عليه من هذه  
التحية .

(طن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠)

#### ١٢٤٤ - عدم اتخاذ المحكمة اجراء لم يطلبه المتهم .

\* اذا كان المتهم لم يتمسك امام المحكمة بطلب سماع شهود نفى

أو بطلب ارسال الورقة التي تبسط المخدر ملفونا بها الى التحليل وليس له ان يقضى على الحكم اغفال ذلك بمقولة ان تحقيق دفاعه كان يقتضيه .  
(لمن رقم ١٦١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/١)

### ١٣٤٥ - رفض طلب الادفاع بناء على اسباب تبور رفضه .

\* ان تقدير طلبات الدفاع من الامور التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع ، باعتبارها من ادلة الدعوى ووسائل تحقيقها . واذا نمتى كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة ان المدافع عن المتهم في دعوى ضرب نشت عنه عامة قد طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى والطبيب الزمدي الذي استقبل المجنى عليه بقسم الرمد لسؤاله عن حالة عينه وقتئذنا فاجلت المحكمة القضية لاستدعائها الا انها لم يحضرا بسبب نقلهما وامر المدافع عن المتهم على طلب حضورهما ولكن المحكمة استدعت احدا من مصلحة الطب الشرعى ولحد اطباء المعهد الزمدي وبعد ان نقلتتهما حكمت بادانة المتهم وردت على ما طلبه الدفاع بان طبيب الاستقبال لا يمكنه ان يمي الا ما ورد بتقريره المرفق بالقضية وما دون به ظاهر بجلاء ، كما ان الطبيب الشرعى لا يمكن ان ياتي باكثر مما ابداه رئيسه المفتش الفنى - فانها لا تكون قد اخذت بدفاع المتهم اذ انها قد ناقشت طلباته وبيئت الاسباب التي بنت عليها رفضها وهى اسباب من شأنها ان تؤدى الى ما انتهت اليه .

(لمن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٢/٥)

### ١٣٤٦ - الاضطراب في ذكر موافقة الدفاع بمحضر الجلسة بغرض

حدوثه .

\* ان مجرد الاضطراب في ذكر موافقة الدفاع بمحضر الجلسة - بغرض حدوثه - لا يترتب عليه القول بان المحكمة اخلت بحق الطاعن في الدفاع او بنهية المدافع عنه ، ذلك لان الاحكام الجنائية تنبى في الاصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشنوية التي تسممها .

(لمن رقم ٩٩ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٣/١)

١٣٢٧ - دفع المتهم ببطلان التفتيش وطلب البراءة ونصل المحكمة في التفتع والموضوع مما .

\* الدفع ببطلان القبض هو دفاع في موضوع الدعوى لانه في واقعه يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض . فاذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم اليها بهذا الدفع ما يفيد انها مستتصر نظرها عليه فانه يكون على المتهم حينئذ ان يدلى بجميع ما يعين له من دفاع . واذا كان كذلك ثبت ان محلى الطاعن قد قال انه يطلب البراءة ويدفع ببطلان القبض وبالتالي بطلان الاجراءات ، ثم بعد ان ترفع في الدفع المشار اليه انتهى الى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة اصدار حكمها في الدعوى في آخر الجلسة دون ان تجعل قرارها هذا مقصورا على الدفع فانها اذا حكمت بغيره وفي الموضوع معا لا تكون قد اخلت بدفاع المتهم .

(لمن رقم ١٥ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٣/٦)

١٣٢٨ - سكوت المتهم عن الدفاع ما دامت المحكمة لم تنعشه من ابدائه .

\* اذا كان الظاهر من محاضر الجلسات ان الطاعن حضر الجلسة الاخرة وتلى تقرير التفتيش في حضرته وطلب النيابة الغاء الحكم المستأنف ولم يطلب هو شيئا ، ثم اصدرت المحكمة حكما في الدعوى فانه لا يجوز له من بعد ان يدعى ان المحكمة قد اخلت بحقه في الدفاع ، فعدككت الفرصة ستحة امله الادلاء بدفاعه وهو لم يدع ان المحكمة قد منعت من ابداء هذا الدفاع .

(لمن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/١/٢٦)

١٣٢٩ - سكوت المتهم عن الدفاع ما دامت المحكمة لم تنعشه من ابدائه .

\* ان سكوت الطاعن او المدافع عنه عن المرافعة لا يجوز ان يبنى عليه الظمن على الحكم ما دامت المحكمة لم تنعشها عن ابداء الدفاع .

(لمن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/٥/١٦)

١٣٥٠ - اقلية النيابة الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة .

\* للنيابة العامة ان تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة

على كل شاهد شهد بغير الحقيقة ألام المحكمة ولا يصح عد ذلك أخلاقاً  
ببغض المتهم الذي شهد لصالحه .

(لمن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/١٩)

١٢٥١ - للمحكمة الاعراض عن سماع ما يبيد المتهم من أوجه الدفاع  
وتحقيقه اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها لو كان الامر المطلوب تحقيقه  
غير منتج في الدعوى .

\* انه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيد المتهم من أوجه  
الدفاع وتحقيقه ، الا ان للمحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ،  
لو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، ان تعرض بغير ذلك  
بشرط ان تبين العلة .

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ من ٧ ص ٢١)

١٢٥٢ - استناد المحكمة في حكمها الى ما ورد في التحقيقات من  
الاوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وقوال الشهود الآخرين الذين  
لم يسمعوها بالجلسة - جوازه اذا كان ذلك معروضاً على بساط البحث  
وكان في وسع الدفاع ان يناقشها ويرد عليها .

\* انه وإن كان الاصل في المحاكمة الجنائية ان تقوم على التحقيق  
الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود امامها ما دام  
سماعهم ممكناً الا انه ليس ما يمنع المحكمة من ان تستند في حكمها الى ماورد  
في التحقيقات من الاوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وقوال  
الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضاً  
على بساط البحث وكان في وسع الدفاع ان يناقشها ويرد عليها ، وإن  
كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال  
لاجراء المعاينة فلن ما يشره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ من ٧ ص ٢٨)

١٢٥٣ - معاقبة المتهم عن ذات الجريمة المرغوة من اجلها الدعوى  
بعد استبعاد ظروف سبق الاصرار - تنبيه الدفاع - غير لازم .  
\* اذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند

للمتهم كما لم للعدل التهمة باضافة ظروف مشددة ، وانما عاقبته في حدود حقها عن ذات الجريمة اننى رغمت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظروف سبق الاصرار ، ففى فى حل من عدم اتباع الاحكام المنصوص عليها فى المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية لعدم قيام المقتضى لتطبيقها .

(ملن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/١/٢٢ من ٧ ص ٧١)

**١٣٥٤ - تصحيح المحكمة ببيان كيفية ارتكاب الحادث لا يعد تغييرا لوصف التهمة - اجراؤه فى الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى - جيلز .**

\* اذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها امر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ، فان ذلك لا يعد فى حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع اليه فى الجلسة ليتراجع على اساسه بل يصح اجراؤه فى الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(ملن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/١/٢١ من ٧ ص ١٥)

**١٣٥٥ - عدم التزام المحكمة تنبيه الدفاع الى تفسير وصف التهمة اذا كانت الواقعة مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذى أجرته المحكمة ودارت عليها مراعاة الدفاع .**

\* اذا كانت الواقعة المدلية التى تضمنها الوصف الجديد الذى اسندته النيابة الى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذى أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عايبها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا تثريب على المحكمة اذا حى لم تر بعد ذلك ضرورة لتنبيه الدفاع الى هذا التغيير .

(ملن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/٢/٧ من ٧ ص ١٥٧)

**١٣٥٦ - رفع الدعوى على المتهم بالقتل المدد مع سبق الاصرار والقرص - ادانته بالقتل المدد دون سبق اصرار - أفت الدفاع الى ذلك - غير لازم - المادة ٢٠٨ من ق ١٠ ج .**

\* لمحكمة الجنائيل بمقتضى المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات ،



٢٠١

بدون سبق تعديل للتهمة — الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . وإن غاذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وانتهت المحاكمة إلى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق إصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

لمن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٧٠

١٣٥٧ — الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة هو  
الطلب الجازم .

\* الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجلبته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحاكمة ويشتمل على بيان ما يرى اليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الخلفية .

لمن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ من ٧ ص ٢٠١

لمن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ من ١١ ص ٢٥٧

والمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ ص ٢٨٢

١٣٥٨ — تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت نظر الدفاع — علم المتهم بذلك وترافعه على أسامه أمام المحاكمة الاستئنافية — لا بطلان .

\* تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت اليه الدفاع عن المتهم لا يقترب عليه بطلان الحكم الصلح من المحاكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأسس . لأن وظيفة المحاكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

لمن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ٧ ص ٣٢٠

١٣٥٩ — مرافعة النيابة على أسس أن المتهم وحده هو محدث أضرار الجنى عليه بسكين — مرافعة الدفاع على هذا الأسس لاقته — تحقق الفرض الذي توخاه من شبهة الدفاع .

\* متى تبين أن ممثل الادعاء ترافع في جلسة المحاكمة على أسس

ان المتهم هو وحده الذى احدث اصلبت المجنى عليه بسكين كما ترفع  
مجاهى المتهم على هذا الاسلـس ذاته فان مؤدى ذلك ان الغرض  
الذى توجاه الشلـوع من تنبيه الدفاع وهو ان يدفع المتهم عن نفسه تهمة  
طعن المجنى عليه بالسكين التى رأت المحكمة ان تدعيه بها طبقا لما  
تكشفت عنه واقعة الدعوى امامها : هذا الغرض يكون قد تحقق .

(لمن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ س ٢٨٢)

١٣٦٠ - جريمة ضرب اخصى الى موت - تعديل المحكمة وصف  
التهمة فيها بما يتضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التى انتجت  
الوفاة ومساقلته عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو  
ما كان داخلا اصلا فى الوصف الذى احيل به المتهم بن غرفة الاتهام -  
لا اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المخصى الى الموت حسبها  
انتهى اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التى  
انتجت الوفاة ومساقلته المحكمة عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى  
عليه وهو ما كان داخلا فى الوصف الذى احيل به المتهم بن غرفة الاتهام ،  
وكانت الواقعة برمتها ، مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان  
تضيف المحكمة شيئا ، فان المحكمة اذا عملت ذلك فانها لا تكون قد خالفت  
القانون لو اخذت بحق الدفاع .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٢٧٢)

١٣٦١ - التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم اليها  
من طلبات اذا كانت ظاهرة التماق بموضوع الدعوى .

\* يشترط لى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالاجابة صراحة على  
طلب يقدم اليها ، حتى ولو كان من الطلبات الاصلية ، ان يكون هذا  
الطلب ظاهر التماق بموضوع القضية المنظورة امامها ، اى ان يكون  
الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته وفق غير ذلك يجوز لها ان تلتفت  
الى الطلب والا ترد عليه .

(لمن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ ص ٧ س ١٥٢٢)

(واللمن رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٠ ص ٨ س ١٤٤٨)

١٣٦٢ — حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة لم لغت نظر الدفاع .

\* استقر قضاء هذه المحكمة على انه يجوز لمحكمة الموضوع ان تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة او لغت نظر الدفاع .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ من ٥٧٠)

١٣٦٣ — سكوت المتهم عن المرافعة — الطعن على الحكم بسببه — غير جائز — ما دامت المحكمة لم تمنعه من ابداء دفاعه .

\* سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز ان يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من ابداء دفاعه .

(لمن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٢٦٦)

١٣٦٤ — اسناد النيابة الى المتهم وصفا جيدا للتهمة — طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام برافعة الدفاع عليها — تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التفتير — غير لازم .

\* متى كفت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي استندت النيابة الى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دلرت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتنبية الدفاع لهذا التفتير .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٢٨٢)

١٣٦٥ — عدم تبسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى لغيره وقبله بالرافعة فيها — اقصى على المحكمة بقائها اخذت بحقه في الدفاع — لا محل له .

\* متى كان المتهم لم يتسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها

الدعوى الأخيرة وتخالف المجنى عليه عن حضسورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه الى طلب سماع المجنى عليه أو الأطلاع على الأوراق التي تثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فانه لا يحق له بعد ذلك أن ينمي على المحكمة أنها أخذت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

(لمن رقم ٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ من ٢٢٧)

**١٣٦٦ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إذا كان غير جازم وأبدي احتياطياً .**

\* المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً ، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فالحكمة أن شامت إن تجيبها ، وإن رفضت أن تطرحها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

(لمن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨١٩)

**١٣٦٧ - استظهار المحكمة أن الإحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن وجهة للمتهم - لا أخلل بحق الدفاع .**

\* متى كانت التهمة الموجهة الى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه احرز جواهر مخدرة ( حشيشاً ) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الإحراز كان بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي أم تكن موجهة الى المتهم فانها لا تكون قد أخذت في شيء بخلافه .

(لمن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ من ١٠٠٩)

**١٣٦٨ - مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفني - ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى رداً خاصاً .**

\* مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفني ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى رداً خاصاً ، وأدام حكمها مبنيًا على أصل ثبت في الدعوى .

(لمن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ من ١١١٨)

١٣٦٩ - نفى طرف سبق الإصرار في جريمة العادة المسندة الى المتهم  
دون لفت نظر الدفاع - لا خطأ .

\* متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد اقتصر على نفى ظرف  
سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول الى العقوبة الاخف غلته لا تثريب  
على المحكمة اذا هي لم تلتفت نظر الدفاع الى ذلك بلادهم ان المتهم مسئول  
عن العادة وفقا لاي الوصفين .

(لمن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١١٨٨)

١٣٧٠ - عدم اعلان المتهم بالحضور امام غرفة الاتهام - عدم  
تمسك محلي المتهم امام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه اجلا لتخصير  
دفاعه - لا اخلال بحق الدفاع .

\* متى تبين انه حضر مع المتهم امام محكمة الجنائيات محليان  
احدهما موكل والاخر مندوب وابدى المحليان دفاعهما دون ان يشيرا  
احدهما في مرافعته الى عدم اعلان المتهم بالحضور امام غرفة الاتهام  
ولا امام محكمة الجنائيات ودون ان يطلب اجلا لتخصير دفاعه - فان  
دعوى المتهم بان المحكمة اخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها اساس عملا  
بالمادة ٢٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١١٢٧)

١٣٧١ - سلطة محكمة ثلثي درجة في رد حالة الاستيفاء التي لحقت  
بالمتهم الى تاريخ بدنها - لفت نظر الدفاع غير لازم .

\* في وسع محكمة ثلثي درجة ان ترد حالة الاستيفاء التي لحقت  
بالمتهم الى تاريخ بدنها ونحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس  
في هذا اساءة الى مركز المتهم القانوني ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة  
بمنطوق حكم محكمة اول درجة كما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف  
التهمة مما يستوجب نقولنا لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة .

(لمن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ٢٠٨)

١٣٧٢ - اسناد المحكمة عمل اطلاق العيار الثارى الى مجهول من  
ابن المتهمين بلا من معلوم - تنبيه الدفاع الى ذلك غير لازم .

\* اسناد المحكمة عمل اطلاق العيار الثارى الذي اصعب الجنى

عليه الى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من مملوم ، لا يعتبر  
اضافة لواقعة جديدة او تفسيراً في الوصف مستوجبا لتبنيه الدفاع .

(لمن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٧/٢/١٩ من ٨ من ٢٢٨)

١٢٧٢ - استئناف الحكم الابتدائي على اساس التعميد الذي  
أجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الى نصب - انصساب  
الاستئناف على التعميد الوارد به - القول بان الدافع لم يخطر بالتعميد -  
لا محل له .

\* متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانتته على  
اساس التعميد الذي أجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الى  
نصب ، فانه يكون على علم بهذا التعميد ويكون استئناف الحكم الابتدائي  
منصبا على هذا التعميد الوارد به ولا وجه للقول بان الدافع لم يخطر به  
ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(لمن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/٢٣ من ٨ من ٥٨٦)

١٢٧٤ - الطلب الذي لم يقصد منه التهم الا اثارة شبهة في دليل  
لا تذهب بصلاحيته القانونية للاثبات بغرض قيامها - عدم اعتباره من  
الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذه او الرد عليه صراحة .

\* متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه الا اثارة شبهة في الدليل  
وليس من شأنها - بغرض قيامها - ان تذهب بصلاحيته القانونية للاثبات  
- فان مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات  
الجوهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذه او الرد عليه صراحة ، ورفض  
المحكمة اياه ولو ضمنا لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع .

(لمن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/١١ من ٨ من ١٩٤٦)

١٢٧٥ - تعديل وصف التهمة من فاعل الى شريك دون لفت نظر  
الدفاع - استفاد المحكمة في ذلك الى ذات الواقعة التي رأى الاتهام ان  
يجعل منها التهم فاعلا أصليا - لا اخلافا بحق الدفاع .

\* متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم اساسا لاعتبار المتهم  
شريكا في الجريمة هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام ان يجعل منها اساسا

لمسئوليته باعتباره فاعلا امليا وهي بذاتها الواقعة التي كلفت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة اذا هي ام توجه نظر الدفاع عن المتهم الى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كلفت الواقعة مؤدية الى هذا الوصف الجديد دون اساءة الى مركز المتهم .

(لمن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ من ٨٦٢)

**١٢٧٦ — تعديل وصف التهمة من قتل عمد الى ضرب افضى الى الموت دون تنبيه المتهم — لا اخلال بحق الدفاع .**

\* متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تنبيه سلبق من القتل العمد الى الضرب المفضى الى الموت لعدم قيام الدليل على توافر نية القتل وكانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كلفت مطروحة بالجلسة دون اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فانه لا يحق للمتهم اثارة دعوى الاخلال بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ من ٨ من ٨٦٤)

**١٢٧٧ — اثبات المحكمة ان المتهم هو صاحب المواد المخدرة — اعتبار المتهم حائزا لها مع ان الدعوى رفعت عليه بانه احرزها دون لفت نظره — لا اخلال بحق الدفاع .**

\* متى كلفت المحكمة قد اثبتت على المتهم بالادلة التي اوردها انه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وانه اعددها للاتجار فيها وتوزيعها مستفيها في ذلك بزوجه ، فان المحكمة لا تكون قد اخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع ان الدعوى رفعت عليه بانه احرزها ، لان هذا الاعتبار منها لا يعد تغييرا في الوصف القانوني لتفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتنبيهه اليه .

(لمن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ من ١١٠٠١)

**١٢٧٨ — خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم — لا اخلال بحق الدفاع — طالما انه كان في وسع محامي المتهم استيفاء هذا التقصى بطلب الاطلاع على اصل التقرير اودع بملف القضية .**

\* اذا كان الملف المطبوع قد اغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت

بملايس المتهم فانه لا يجوز النعى على المحكمة بأنها اخات بحقه في الدفاع،  
فذلك انه كان في وسع محلى المتهم وقد لاحظ هذا التقص ان يستثنويه  
بطلب الاطلاع على اصل التقرير الكودع بملف القضية .

(طن رتم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٧ من ٩ من ١١)

١٢٧٩ — التفتت المحكمة عن طلب المتهم اجراء مضاهاة البصمات  
في مكان الحادث — عدم رد الحكم على هذا الطلب واخذة المتهم بأقواله  
وبما نسبته اليه منهم آخر وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة — لاعيب.

\* متى كان لا يؤثر في موقف المتهم ان يزداد عدد الجناة واحدا .  
بغرض ان مضاهاة البصمات انى طلب بها كشفت عن وجود آخر في مكان  
الحادث في جريمة رأى الحكم انها وقعت من اكثر من شخص وقد اخذه فيها،  
وهو في ختام حديثه عن الادلة بصفة اسلمية ، بأقواله هو وبما نسبته  
المتهم الاول اليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة ، فان التفتت  
المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة — في واقعة هذه اندعوى — وعن الرد  
عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يعنيه .

(طن رتم ٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ من ١٢٧٥)

١٢٨٠ — اعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور خطأ بتهمة حيازة  
« السنج » غير مضبوطة — ادانته اهل محكمة اول درجة بتهمة حيازة  
ميزان غير مضبوط استنادا الى ما ورد بحضر ضبط الواقعة وتقدير  
المعيرة وقرار المتهم — لا اخال بحق الدفاع .

\* متى كان الحكم الابتدائي قد اسند في ادانة المتهم الى ما ورد  
بحضر ضبط الوثيقة وتقدير المعيرة وقرار المتهم بضبط الميزان لديه الامر  
الذي يفيد ادانته من حيازة الميزان « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف  
بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنه ، فانه يكون على علم  
بحقيقة التهمة المسندة اليه ويكون استئنائه في الواقع منصبا عليها ،

(طن رتم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ من ١٣١٧)



١٣٨١ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة - طبيعته : قرار تحضري لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب عليها العمل على تنفيذه - ترفع الدفعا في الدعوى دون الإشارة الى حفظ القرار أو التمسك بتنفيذه - النفي على المحكمة الاخلال بحق المنهم في الدفعا - لا محل له .

\* ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يمدو ان يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فلذا ما ترفع الدفعا في الدعوى دون الإشارة الى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه ، فانه لا يقع له بعد ذلك النفي على المحكمة بانها اخلت بحق المنهم في الدفعا .

يلعن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/٦/٢٨ س ٩ ص ١١٩ .

١٣٨٢ - حق المحكمة في المدول عن حكم تحضري عند انتفاء حاجة الدعوى اليه - مثال .

\* ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعي هو من قبيل الاحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق للخصوم ، ومن صبق المحكمة ان تعمل عنها عند عدم حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما اوردت الاسباب السائغة التي تدل على ان الدعوى في ذاتها امسحت غير مخترة اليه .

يلعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/١٠/١٤ س ٩ ص ١٩٢

١٣٨٣ - وجوب ان يكون الدفعا ظاهر التعلق بموضوع الدعوى لاستجابة المحكمة له أو الرد عليه - مثال في طلب سماع شهود نفي .

\* ان طلب سماع شهود النفي هو دفعا موضوعي يجب ان يكون محاسن الدعوى الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى اي ان يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة في ظل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما انها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها ،

يلعن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/١١/٣ س ٩ ص ١٨٧٤

١٢٨٤ - طلب ضم قضية تدعيها لראى قانونى للمتهم لا يقتضى ردا  
صحيحا من المحكمة طالما انها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا  
صحيحا .

١٢٨٥ - اذا كان الطاعن قد طلب ضم قضية تدعيها لرايه القانونى ، فانه  
لا حاجة بالحكمة الى الرد عليه باكثر من تطبيق القانون على واقعة  
الدعوى تطبيقا صحيحا .

ملحق رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ١٥٥

١٢٨٥ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في  
تاريخ اصداره يفر سوء النية - لا يقبل منه التمثال بأشهر افلاسه - مثل  
هذا الدفاع لا يستاهل ردا .

\* يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل  
وفاء له في تاريخ اصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته  
الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهر افلاسه ، اذ انه كان متعيئا ان يكون  
هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فالدفاع المتهم المستند الى  
فل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهر افلاسه هو مما لا يستاهل ردا  
ليظهر بطلانه .

ملحق رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٦ من ١٠ ص ١٧٥

١٢٨٦ - تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة لا يعد تغيرا لوصف  
القضية - جواز حصوله دون لغت نظر الدفاع - مثال في جريمة خطف .

\* اذا انتهى الحكم الى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما  
لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها امر الاحالة وهي التي كانت  
معرضة على بساط البحث وهو وصف غير جذيد في الدعوى ولا مخيرة فيه  
للمتهم التي كانت مطروحة على المحكمة ، فان ذلك لا يعد في حكم القانون  
تغيرا اذا وصفت القضية المحال فيها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية  
ارتكاب الجريمة بما يصح اجراؤه في الحكم دون لغت نظر الدفاع اليه  
في القضية ليتوابع على اسنسه - فاذا كانت التيلية العامة اتهمت المتهمين  
فمختلف المجنى عليه الذي يبلغ سنه ستة عشر سنة كلمة بالاكراه وجبته  
في منزل مهجور بدون امر احد من الحكم المختصين وفي غير الاحوال التي  
تخرج فيها القوانين واللوائح بذلك وكفى ذلك مصحوبا بالتهديد بالقتل

والتهمة البنية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس المجنى عليه وتمتع به وتهديده الواردة بقرار الإحالة بقوله انه لا محل لاستدائها الى التمهين في خصوص ادعوى الحالية بوصف انها جرائم مستقلة مكتفيا باعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهمين بها - اذ كل ما تقدم فان النعى على الحكم لاخلاله بحق الدفاع بقوله ان المحكمة لم تنبه المتهمين او المدافعين عنهم الى ما اجرته من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بان ادانتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من المواد ٢٨٠ و ٢٨٢/١ و ٢٨٨ اننى طلبت النيلية عقابهم بها يكون غير سعيد .

(لمن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٦ من ١٠ من ١٩٥٢)

١٢٨٧ - اغفل الحكم الرد على طلب ضم أوراق لم تثبت له الخصائص التي تستلزم التعرض له - لا اخلال بحق الدفاع .

\* ليس للمتهم ان ينعى على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع اذا كانت عبارة الدافع منه فضلا عن كونها غير صريحة في طلب ضم حاضرين معينة ولم يبين ماهيتها ومدى صلتها بالواقعة التي يحاكم عنها التهم ، فانه نراعى في الادعوى دون ان يعقب عليها بشيء .

(لمن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ من ١٠ من ١٩٥٢)

١٢٨٨ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي - تعرضها بالرد عليه - وجوب ان يكون الرد مستندا الى ما له اصل في الاوراق .

\* لا تلزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم - اكتفاء باخذها بالادلة الادانة - الا انها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب ان يكون ردھا صحيحا مستندا الى ما له اصل في الاوراق .

(لمن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥١/٦/٢٢ من ١٠ من ١٩٥٢)

١٢٨٩ - عدم تفرقة نص المادة ١١٢ عقوبات بين اموال الادوية والاموال الخصوصية متى سلمت الاموال للمتهم ووجدت في عهده سببا وتلفيته - عدم تحري الحكم صفة الاخشاب المختلصة - وهل هي مملوكة للحكومة ام للفراد - لا يؤثر الاخلال بحق الدفاع .

\* نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين

الإبوال الأميرية والأموال الخصوصية ، وجعل العبارة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته — فإذا كان الحكم حين أدان المتهم « بملكون المحلة » — في جريمة الاختلاس — قد أثبت أن الاختلاس انتهى اختلاسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد إخل بحق المتهم في الدفاع — إذ هو لم يتحر صفة هذه الاختلاس — على هي ملوكة للحكومة أم للأفراد .

بمن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ من ١٠ ص ٢٠١

١٢٩٠ — أدانة الطاعن على أساس أن العاهتين رجل المحاكمة والدعي تخلفهما عن أصابته قد نجما عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن — إجراء هذا التحديد في غير تقييه سبق لا يورف الإخلال بحق الدفاع .

\* يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة الموجهة في أمر الإحالة بها لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن تعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لغت نظر الدفاع — فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما أحدثا بالمصلب أصابته تخلفت عنها عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بادانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن — وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الاتهام ، فيكون الفعل المساء الذي دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضاف إليه جديدا — فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إخلال بحق الدفاع .

بمن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ من ١٠ ص ٢٢٢

١٢٩١ — حصول التعديل في حدود عناصر الوصف السابق الذي شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد عناصره : تعديل الوصف للتهمة — لا وجوب لتقييه الدفاع .

\* إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة انهم وألتهم الرابع قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين ناريتين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قتله — ثم تبينت المحكمة

من التحقيق الذي أجرته أن اتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم تؤمنل التحقيقات إلى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنقنية الأخرى أو بالعصا فاعتبرتهم جميعا شركاء المتهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنه الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن إطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فإن هذا الأخير أجرته المحكمة لا يمدق أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا التهمة ذاتها ، إذ هي لم ترد شيئا على الواقعة المروضة عليها ، بل أنها استبعدت جزءا منها لعدم ثبوته — على طريق عليها إذا هي لم تلفت نظر الدفاع إلى ذلك .

بلن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٩٥ من ١٢ ص ١١٢

**١٣٩٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب .**

\* لا تشرب على محكمة الموضوع أن هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب .  
بلن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ من ١١ ص ١١١

**١٣٩٣ — صورة الطلب غير جازم لا يؤثر الإخلال بحق الدفاع .**

\* إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمكن بسماع شاهد التني بل اقتصر على قوله : « انه أم تسمع شهادة نفي المتهم ولا تكني شهادة شهودا الاتبات » — وكانت المحكمة قد تناولت ما شدد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعمل عليها مطبئة لشهادة شاهد الاتبات وللأسبيل ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما يتساءل الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس .  
بلن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٧ من ١١ ص ١١٢

**١٣٩٤ — تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة — شكله : كناية التنبيه الضمني — مثال — مواجهة اتهم بالسابقة في الحالات التي يعتبر توأما ظاهرا مشددا لايقية .**

\* لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بالأسئلة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق

أو من المرافعة في الجائسة ، وكل ما يشترطه هو توبيخ المتهم إلى ذلك التعديل بلمة كفيّة تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التوبيخ صريحا أو بطريق التضمن أو بخلاف اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف دلوله اليه — فإذا كان الثالث أن المحكمة قد استوضحت المتهم بأعزاز سلاح نارى بما استبين لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية لامتهم من سلبية الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة في جنائية شروع في قتل — فاعترف بها في حضور محاييه ، فإن ذلك يكون كافيا في تبيخ المتهم وتبيخ الدفاع عنه الى الطرف المتخذ المستند من صحيفة حالته الجنائية التى كانت دأحة بلف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع امر القانون في المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

بلعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨ من ١١ ص ١٩٢

١٣٩٥ — مضارعة المتهم في مكان ضبطه — دفاع موضوعى — لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا — يكفى فيه الرد الضمنى .

\* ما يشتره المتهم من انه لم يضبط بالزرعة وانما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا ، وانما فيها اورنته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الاثلة التى أسست عليها ادلائته وأطراحها لاقتوال شاهد النفى — فيها اورنته من ذلك ما يكفى لارد ضمنا على دفاع المتهم .

بلعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨ من ١١ ص ١٩٢

١٣٩٦ — الدفاع ظاهر البطان لا يستأهل ردا .

\* لا يستأهل دفاع المتهم ردا من المحكمة عند ظهور بطلانه .

بلعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ ص ١٩٢

والظنون رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ ، ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق

جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ، ١٧٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ، ١٤٨٨

لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٢

١٣٩٧ - طلب تعيب وسيط بين المتهم الاسم الإيكم وبين المحكمة :  
 يجب اعتباره من الطلبات الجوهرية التي تترجم المحكمة بالرد عليها في حالة  
 رفضها إذا كان المقصود به مجرد التفاهم - دون أن يتعلق بتحقيق دفاع  
 هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى .

\* إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الاسم الإيكم وبين المحكمة  
 قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والتهمة دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع  
 معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل  
 فيها ، فإنه لا يمتد من الطلبات الجوهرية التي تترجم المحكمة بالرد عليها  
 في حالة رفضها .

ملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠ في جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٤٨

١٣٩٨ - الدفاع يستحالة الرؤية بسبب الظلام - من الدفاع  
 الموضوعية غير الجوهرية - يكفي فيه الرد الضمني .

\* الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية  
 التي يمتنع على المحكمة أن ترد عليها استقلا - بل يكفي أن يكون الرد  
 عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

ملن رقم ١٣٨٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١١/٢٥/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٦١

١٣٩٩ - دفاع - حكم - ما لا يعيبه .

\* لا يعيب الحكم الطعون فيه سكوتهم عن الرد على ما اشتملت  
 عليه مذكرة الطاعن التي قال بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية من وجوه  
 دفاع موضوعية تفنيدا للأسباب التي أوردها الحكم المستأنف ، إذ هو  
 مما لا تترجم المحكمة بالرد عليه استقلا بل الرد يستفاد دلالة من أدلة  
 الثبوت المستأنفة التي أوردها الحكم .

ملن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/٢/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٢

١٤٠٠ - دفاع - الإخالف بحق الدفاع - ما لا يؤثره .

\* من المقرر أن أوجه الدفاع الموضوعية لا تستلزم من الحكم ردا  
 شريحا ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالأدلة استنادا إلى  
 أدلة الثبوت التي أوردها .

ملن رقم ١٨٢٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١١/٢٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١١٠١

### ١٤٠١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* لما كان بين من مراجعة محاضر الجلسات ان الدفاع من الطامع وان تمسك بطلب مناقشة شاهد الإثبات أمام محكمة أول درجة وصمم عليه أمام محكمة ثلثي درجة الا انه استحالت تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، وكلفت الطاعة لا تدعى ان له محل أغلبية معروف يمكن الاستدلال فيه عليه ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون مباحه .

(لمن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ من ١٨ ص ١١٧)

### ١٤٠٢ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* الأصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فان ذلك يفيد انها لطهرت جميع الاعتبارات التي سلكها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢١٩)

### ١٤٠٣ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* لا يقبل من الطاعة ان تدعى على المحكمة تمودها من اجراء تحقيق لم يطلب منها .

(لمن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢١٩)

### ١٤٠٤ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* لا تلتزم المحكمة بتبليغ المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

(لمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ ص ٢٥١)

### ١٤٠٥ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* اجابة طلب التجليل للاستعداد او عدم اجابته من الملاحظات بحكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .

(لمن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٨ ص ٢٨٠)



## ١٤٠٦ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع لم يطلب فض الحزب للاطلاع على الفرد المضبوط ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة تعودها عن اتخاذ هذا الاجراء بعد أن اطلعت الى ما اورده التقرير الطبى الشرعى من أن السلاح المضبوط هو فردا خرطوش سليم وصالح للاستعمال .

بطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ١٢٨٤

## ١٤٠٧ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمية في الدعوى كافية للقوت .

بطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ٢٧٧

## ١٤٠٨ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* اجازت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع شهود الإثبات اذا قيل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الطاعن لم يتمكن أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع شهود الإثبات في حضرته بعد أن تغيرت الهيئة فلا يقبل منه أن ينعى عليها تعودها عن القيام بإجراء أمسك هو من المطالبة بتفنيذه .

بطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ١٢٦٦

## ١٤٠٩ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره — حكم —

ما لا يعيبه .

\* أن ما تمسكت به الطاعنة من التصويبات التي يلائمها الممولون في الوفاء بدين الضريبة — بفرض انها أثارتها أمام محكمة الموضوع — ليس من شأنه أن يؤثر في مسئوليتها الجنائية . ومن ثم فلا تشريب على الحكم أن التفت عن الرد عليها .

بطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/٥/١٩٦٧ م ١٨ ص ٦٢٠

## ١٤١٠ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم ردها على دفاع لم يدهه أبداً .

(لمن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٦٥٩)

## ١٤١١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره - حكم -

تسببه - تسبب غير مجيب .

\* تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستعناء عن سماع الشهود إذا قيسل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنيّاً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بها يدل عليه . ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتسك في ختام مرافعته بطلب سماع الشهود فلا تترتب على المحكمة أن هي التفتت عن أجلية طلب لم يصر عليه مقدمه .

(لمن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٦٥٩)

## ١٤١٢ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة الاستعناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . فلذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور وإن اتوا لهم نليت في الجلسة بموافقة النيابة والدفاع فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مفيد .

(لمن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٧٥٢)

## ١٤١٣ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* تكون المحكمة في حل من أجلية طلب ضم قضايا بناء على طلب الدفاع - إذا لم يبين أرقام القضايا المذكورة وما يرمى اليه من هذا الطلب .

(لمن رقم ٨٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٧١٧)

١٤١٤ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .  
 \* لحكمة الموضوع الا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه لبلهها غير .  
 ببليل .

(ظمن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢٧/١٢/١٨ من ١٧٨٨

١٤١٥ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* حسب الحكم كذا يستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التي  
 صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم - لا على  
 الحكمة بعد ذلك ان هي لم تتمتع المتهم في كل جزئية من مناجى دفاعه لان  
 نماذج التفاتها عنها هو اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها واطراحها  
 لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحياتها على عدم الاخذ بها دون ان  
 تكون ملزمة ببيان علة اطراحها .

(ظمن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٦٨٨

١٤١٦ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره - محلهاء .

\* اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم ورغبت المحكمة تأجيل نظر  
 الدعوى لحضوره وتثبت محايها آخر ترافع في الدعوى ، فحق ذلك منها  
 لا يعد اخلالا بحق الدفاع . ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء  
 ولم تمسك ابلهم المحكمة بطالب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محايه الموكل  
 (ظمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢٧/١٠/٢٢ من ١٨ من ١٠١٨)

١٤١٧ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* اذا كان دفاع المتهم على غرض انه تمسك به ابلهم محكمة الموضوع  
 لا يكون منتجا في الدعوى ، فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تلتحقه او اغلقت  
 الرد عليه .

(ظمن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢٧/١١/٢٠ من ١٨ من ١١٢٢

١٤١٨ - محكمة الموضوع - دفاع - الإخلال بحق الدفاع -

ما لا يوغره .

\* من المقرر انه وان كان القانون قد لوجب سماع ما يبديه المتهم من

لوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كتبت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها لهذا الطلب .

(لمن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ من ١٢٤٢)

#### ١٤١٩ — دفاع — الأخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* إذا كان المتهم ينمى على الحكم بالتصوير في بيان مناصر الصليم الوظيفي في جانبته وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يجده أو ينازع في أن المال المنسوب اليه اختلاسه كان بين يديه بدقته وظافته — فله لا يقبل منه أن ينمى على المحكمة بأنها اغفلت الره على دفاع لم يتمسك به ليلها .

(لمن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ من ١٨ من ١٢٥٩)

#### ١٤٢٠ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره — هـ —

تسببه — تسبب غير محبب .

\* لأن أوجب القانون سماع ما يبينه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه — إلا أن للمحكمة إذا كتبت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

(لمن رقم ٢١٠٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ من ١٢٨٠)

#### ١٤٢١ — متى لا تلزم المحكمة بسماع ما يبينه المتهم من أوجه الدفاع

وتحقيقه .

\* من المقرر انه وأن كان القانون قد أوجب سماع ما يبينه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كتبت الواقعة قد وضحت ادبيها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان العلة . ولما كتبت المحكمة قد سوغت رفض طلب إعادة اجراء المةينة بملتين سلتفتين من تراخي الزمن الذي تتغير به معالم الأشياء ، وامكان الرؤية في مكان الحادث حيث بدأ وانتهى لاته كان مضاء بالمصالح التي ينبعث ضوؤها من الحال المحيطة بالمكان مستندا في ذلك الى ما شهد به

الشهود ، وما ثبت من معارضة التولية العلة مما له اصل ثبت في الاوراق التي ابرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، وكان الاعتبار العلم الذي ساقه الحكم عن تغير معالم الامكنة بمرور الزمن بفرض عدم صحته على إطلاقه ، لا يقدر في سلامة الاستياد الخاصة التي سوغ بها رخصه للطالب ، لانها تكفي وحدها لحيل فضله بغير تسلسل بين الامرين فلان ما ساقه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه ولا يعتد به .

(طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٦٨/١/٢٢ من ١٩ من ١٣٢٨)

### ١٤٢٢ - وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصد به نفى الركن المعنوي

للجريمة .

\* اذا كان المتهم قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت انما ترجع الى عوامل التهوئة وأنه لم يكن في مكنته ان يعلم بها او يتبينها ، واستدل على صحة ذلك بما شهد به مختش الصحة وراقب الأغذية في قضايا مماثلة ، فان هذا الدفاع منه قد تصد به نفى الركن المعنوي لجريمة الغش المسندة اليه واثبات بحسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه ان تقتضاه وتقول كلمتها فيه .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/٣/١٨ من ١٩ من ١٣٢٦ و ١٣٢٥)

### ١٤٢٣ - التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم

ألا يصر عليه مقدمه - عدم ادعاء المتهم أن المحكمة منته من مناقشة الشاهد ، وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر - لا اخلال بحق الدفاع .

\* الطلب الجازم الذي تلزم محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد عليه هو الذي يصر عليه مقدمه ولا يترك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، فاذا كان الطاعن لا يدعين بالسبب طعنهما أن المحكمة منتهما من مناقشة شاهد ، ولم يتمسكا في ختام مرافعتهما بسماع شاهد آخر ، فان ما ينهيه الطاعن على الحكم الطعون فيه من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١/٢٢ من ١٩ من ١٣٧٢)

### ١٤٢٤ - حق الدفاع - عدم التزام المحكمة بالرد على كل الدفوع .

\* ان المحكمة لا تلزم بان تستجيب المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد

على كل شبهة يثريها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة التثبت  
المستفادة التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثري الطاعن من التفات  
الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخطف لصلوات بهم أو أكثر بملابسهم  
نتيجة التحلهم بالجنى عليه لا يكون له محل .

بطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٢ ص ١١٤٥

١٤٢٥ — الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية  
التي لا تستاهل رداً — مثال .

\* ان دفع بتعذر الرؤية لحك الظلام في صورة الدعوى من أوجه  
الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل رداً خلاصاً لتلاحم الاجساد الذي يحقق  
الرؤية عند حصول الاعتداء بألة راضة .

بطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ من ٢٢ ص ١٢٢٢

١٤٢٦ — التمس على المحكمة سكوتها عن طلب لم يده الدفاع أو عدم  
الرد على دفاع ظاهر البطالان — غير جائز .

\* إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي  
لتحقيق ما يدعيه ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته  
التي طلب لم يده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

بطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ من ٢٢ ص ١٢٢٢

١٤٢٧ — أوجه الدفاع الموضوعية — لا تستوجب رداً صريحاً من  
المحكمة .

\* ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في اقوال الشاهد  
وما ساقه من قرائن ، تشير الى تلطيق التهمة ، لا يعدو أن يكون من أوجه  
الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من المحكمة بل ان الرد  
يستفاد من ادلة التثبت التي أوردتها الحكم .

بطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ من ٢٢ ص ١٢٢٨

١٤٢٨ — استبعاد المدافع عن المتهم — موكل الى تقديره وفق ما يوحى به ضميره واجتهاده وتقدير مهنته — عدم اعتراض المتهم على ندب المحكمة محاربا للدفاع عنه وطلبه تأجيل نظر الدعوى لحضور محلي موكل عنه — لا اخلال بحق الدفاع .

\* استبعاد المدافع عن المتهم لو عدم استعداده ابر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقدير مهنته ، واذا كان القابت بمحضر جلسة المحكمة أن المحامي المنتدب قد ابدى استعداده للدفاع عن المتهم ، فإن ما يثيره المتهم المذكور من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل طالما ان المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولتم يتيسر امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محام موكل عنه .

(لمن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦١/٤/٢١ من ٢٤ من ١٩٥٨)

١٤٢٩ — التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان — لا يعيب حكمها — مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لاجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة .

\* من المقرر في قضاء محكمة النقض انه لا تشريب على محكمة الموضوع ان هي التفتت عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان ويعيب من محجة الصواب . وبني كان التثبت انه بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ الذي عدل بعد ذلك بالقرار رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٠ بتحديد المنشآت الصناعية التي اشترت فيها المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وكان من بين الصناعات التي تناولها قرار وزير الصناعة صناعة تعطيل الكتان والتيل ولما كتبت المسادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بلحقون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد أدنى لاجور العمال في المنشآت الصناعية قد نصت على ان يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي يجاوز سن ثمانى عشرة سنة من اجر يومى متساوياً في المنشآت الصناعية التي تنهزى في شكلها احكام الماستين ٨٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ خمسة وعشرين قرشاً فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه لظهور بطلانه .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦١/٤/٢٨ من ٢٢ من ١٩٥٨)

١٢٢٠ - عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه - لا عيب .  
 \* إذا كان دفاع المتهم الذي يتمسك به أمام محكمة الموضوع غير منتج في الدعوى فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تحققه أو أغفلت الرد عليه .

بلعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ من ٢٢ ص ٦٠٦

١٢٢١ - التفتت المحكمة عن دفاع باطل لا يوجب حكماً - مثال .

\* دفاع الطاعن بأنه لا يدير المنزل الذي أدى انهياره الى وقوع الحادث ، هو دفاع متعلق بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي عدل عليها الحكم .

بلعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٢ من ٢٢ ص ٦١٦

١٢٢٢ - قعود المتهم عن طلب سماع شاهد الإثبات وتنازل المدافع عنه في مرافعته عن سماعه - تلاوة اقوال الشاهد بالجلسة - لا إخلال بحق الدفاع .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات ولم يتمسك المدافع عنه بذلك في مرافعته بل تنازل عن سماعه صراحة واكتفى هو والنيابة بتلاوة اقواله وناليت ، فإن النفي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون غير صحيح .

بلعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١ من ٢٢ ص ٨٢٥

١٢٢٣ - عدم اجابة المحكمة لما يبيده المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه - موضوعي - شرط ذلك .

\* من المقرر أنه وأن كان القاتلون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كتبت الواقعة تد وضحت لديها أو كان الامر المطالب بتحقيقه غير منتج في الدعوى ، فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان السلة .

بلعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ من ٢٢ ص ٦٠٢



١٢٢٤ - حق المحكمة في الإصرار عن دفاع المتهم وعن تحقيقه - متى كان غير منتج - وشرط بيان علة اعراضها .

\* لئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كتبت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها بهذا الطلب .

يلمن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩١٢

١٢٢٥ - الظن بالتزوير في أوراق الدعوى - من وسائل الدفاع - خضوعه لتقدير المحكمة - عدم اقتراها بإجابتها - أسس ذلك .

\* الظن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها ، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والتي لا تلزم بإجابتها ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

يلمن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩١٢

١٢٢٦ - الدفاع القانوني الظاهر البطلان - لا يستوجب ردا .

\* لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .  
يلمن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩١٢

١٢٢٧ - وجوب أن يكون الدفاع الجوهري - كما تقدم المحكمة بالرد عليه - جديا يشهد له الواقع ويساقده .

\* من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري - كما تقدم المحكمة بالتمرض له والرد عليه - أن يكون مع جوهرية جديا يشهد له الواقع ويساقده ، فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع ينحصر في المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتلوه في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الطاعن في الدفاع ولا تصورا في حكمها .

يلمن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ من ٢٢ ص ٩١٧

### ١٤٢٨ - الدفاع الظاهر البطلان - لا يستوجب رداً - مثال .

\* ان قيل مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التي يقودها المتهم بتسليمه الى تأخير عن مواعده - بغرض حصوله - لا يبيح للمتهم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ، ولا يعيب الحكم التفتحه عن الرد على دفاع المتهم في هذا الشأن لانه دفاع ظاهر البطلان .

(لمن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ من ١١٤٤)

### ١٤٢٩ - سكوت الحكم عن الرد صراحة على جزئية اثارها الدفاع - لا يعيبه .

\* لا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على جزئية اثارها الدفاع ، اذا ان في قضائه بادانة الطامن للدلة السانفة التي اوردها ما يفيد ضمنا انه اطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التي خلص اليها .

(لمن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ من ١١٤٤)

### ١٤٣٠ - وجوب تحديد المتهم لدفاعه - علة ذلك .

\* متى كان الطامن لم يبين ماهية الدفاع الذي ينص على الحكم اغفاله الرد عليه ، ولم يحدده ، وذلك لبيان ما اذا كان للدفاع جوهرية مما يجب على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه ، ام هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً ، بل يعتبر الرد عليه مستغداً من القضاء بالادانة للدلة التي اوردها المحكمة في حكمها فان ما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه من القصور في التسبيب لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٢/١ من ٢٠ من ١١٣٤)

### ١٤٣١ - عمود الدفاع عن طلب اجراء تحقيق معين - عدم اجراء المحكمة لهذا التحقيق - لا اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان محلي الطامن لم يطلب منها اجراء تحقيق معين في شأن ما اثاره بسبب الطامن -

من انه طلب اليها تحقيق صحة اسم البائع ، الا انها التفت عن طلبه —  
فله لذلك بما تنقضي معه تالة الاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٨ من ٢٠ من ١٣٦١)

#### ١٤٤٢ — الدفاع الغير مؤيد بالدليل — حق المحكمة في عدم تصديقه .

✽ اذا كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورفضه ، بقوله « ولا يجدى طلب التأجيل التقدم منها في جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية لانه يبنى اطالة ابد الخصومة والتقاضى اذ كانت الفرصة بتسعة امامها منذ صدور الحكم المستأنف حضوريا في حقها حتى جلسة اليوم على مدى اربعة اشهر تقريبا لتقديم اى مستند يريدان التقدم به الامر الذى يدل على عدم جدية طلبها المذكور » وما اورده الحكم غيا تقدم سائق في رفض هذا الطلب ، ولما كان للحكمة الا تصدق بدفاع المتهم الذى يبيده امامها غير مؤيد بدليل ، فان النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٨١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٨ من ٢٠ من ١٣٧٥)

#### ١٤٤٣ — النفع بتعذر الرؤية — متى يكون من اوجه الدفاع

الموضوعية .

✽ الدفاع المبني على تعذر الرؤية لحلك الظلام ، حيث لا يستلحق عادة بقوة الاشياء من اوجه الدفاع الموضوعية التى يحسب الحكم ردا عليها ، اخذ به باحالة الثبوت في الدعوى ، وكان الحكم مع ذلك قد التفت الى دفاع الطاعنين في هذا الشأن فاقسطه حقه ، ورد عليه بما يغنده من ان زوجة القتيل رأت الطاعنين وهم يختطفون زوجها امام عينها ثم سمعته يستمرخ مسقفا مما يتهدده من القتل ، وان نائب النيابة رأى شطرا من الاعتداء ، واقر له الطاعنان الاولان به بتمايلين لايقاعه بدعوى مكتوبة هي محاولة الجنى عليه سرقة جدى لهما ، فان الطعن يكون على غير اساس يمتنع الرفض .

(لمن رقم ٦١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/١٥ من ٢٠ من ١٤١٥)

#### ١٤٤٤ — دفاع — الرد الضمني — مثال :

✽ ما اتاره المتهم في دفاعه من ان امسية الجنى عليه كانت مسلية

على الحادث وما تسببه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل: الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه إمام محكمة النقض ، وهو باعتبارها دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلاا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

لمن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ١٩٦١

١٩٤٥ - تسبب الحكم - متى تلتزم المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية .

\* يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل انقضاء بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه .

لمن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١/١٩ من ١٢ من ١٩٦١

١٩٤٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي - فإذا ما تعرضت بالرد على الدفاع وجب أن يكون الرد صحيحا .

\* الأصل أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للتمهم اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة - إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا إلى ما له أصل في الأوراق .

لمن رقم ٥١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٨/٢٧ من ٢٧ من ١٩٦١

١٩٤٧ - دفاع - عدم إبدائه صراحة - الإنفلات عنه خلا اطلاق بحق الدفاع .

\* إذا تكن الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - اجراء معاقبة لم تكن الاحداث ، بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعاقبة ، فانه لا محل لما يشيره في هذا النعي من قالة الاخلال بحق الدفاع .

لمن رقم ٧٢٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ من ١٢ من ١٩٦١

١٤٤٨ — طلب المتهم — من محكمة أول درجة — إعادة تحليل الدبنة —  
سكوته عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية — مغالته : أنه تنزل  
عنه — عدم اجابته : لا إخلال بحق الدفاع .

\* متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة  
أن الطاعن — وهو متهم ببيع يسمون مخشوش — قد تمسك لأجلها بطلب  
إعادة تحليل البيئة المضبوطة ، فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن هذا الطلب الذي  
أبداه أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينصاه على الحكم الاستئنافي  
الطعون فيه من ثالة الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير المسلس .

بلمن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٢ ص ١٦٦ .

١٤٤٩ — دفاع — الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه  
بالجلسة — حرية المحكمة في تكوين عقيدتها — من مجموع الأقوال  
المطروحة — ما دام في وسع المتهم أن يناقشها — لا إخلال بحق الدفاع .

\* لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن تأخذ إلى جانب  
أقوال من سمعته من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع  
شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان  
في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان يبين من محضر الجلسة  
أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع  
عن الطاعن ودارت عليها مرافعته ، فلا يعيب الحكم اعتياده على أقوال  
ذلك الشاهد في التحقيقات .

بلمن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٢ ص ١٤١٨ .

١٤٥٠ — سكوت الخصوم أو الدفاع — لا يبنى عليه طعن — وإدابت  
المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم في الدفاع .

\* الأصل — طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ — أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وإن على صاحب الشأن أن  
يثبت أنها أديت أو خاغت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع  
عنه لا يسمح أن يبنى عليه طعن ، ما دلت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة  
حقهم في الدفاع . ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع  
الخصم إذ عايه — أن كان يهمه تدوينه — أن يطلب صراحة إثباته في هذا  
المحضر . كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت بحقه في الدفاع قبل

حجز الدعوى للحكم ، ان يقدم الدليل على ذلك وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(لمن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٨ من ١٢ ص ١٢٥٨)

١٤٥١ - دفاع - لفت نظره بالجلسة الى الوصف الصحيح للتهمة بدرا يشدها ، والى مادة القانون المطبقة - خلافا لما جاء بقرار الاتهام - مطابقتها بالمرافعة على هذا الاساس - لا اخلال بحق الدفاع .

\* اذا كانت الدعوى قد اتيت على المتهم بوصف انه قتل ثلاثة اشخاص وشرع في قتل اخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٢٤ / ١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ان المحكمة لفتت نظر الدفاع الى ان جنسية القتل العمد تقدمتها جنسية الشروع في القتل الامر المنطبق على المادة ٢/٢٢٤ عقوبات وطلبت الى الدفاع المرافعة على هذا الاساس ، فان المحكمة تكون قد اعلمت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ من ١٢ ص ٥٧٠)

١٤٥٢ - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز ان ينبني عليه اطمئن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعي ان المحكمة منعت من المرافعة في موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة غير ملزمة باجابة طلب اعادة القضية للمرافعة او بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد انتهت وامرت المحكمة بحجز القضية للحكم فان اتهم على الحكم من هذه الناحية يكون غير سعيد .

(لمن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ٢٢ ص ٢١)

١٤٥٣ - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره - حكم -

تسمييه تسمييه غير معيب .

\* لا تلزم المحكمة بان تدفع التهم في مناحى دفاعه المخطئة وبالإرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، ما دام ان الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة اللبوت السابقة التي أوردها الحكم .

(لمن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٤٥)

### ١٤٥٤ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* من المقرر أنه وأن كان القانون قد أوجب مصاع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة — إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الدفاع إجراء معالمة لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن إجراء المعالمة أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعد اطمئناتها لأقوال شهود الإثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر في جيب صديري المتهم ، فإن الأنسب على الأحكام من هذه الناحية يكون على غير الأساس متعين الرفض .

(لمن رقم ٢٢ لسنة ٢٢٢٢/١٩٦٢/١ من ٢٢ من ١٩٧٢)

### ١٤٥٥ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يبرره .

\* لا يقدح في سلامة الحكم أن يلتفت عن الرد على دفاع يعود من محجة الصواب .

(لمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢٢٢/٢/١٩٦٢ من ٢٢ من ١٩٨٥)

### ١٤٥٦ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره .

\* لا تلزم المحكمة بمطالبة المتهم في دفاعه المتناقض بوضوح الدعوى والرد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم .

(لمن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢٢٢/٢/١٩٦٢ من ٢٢ من ١٩٧٠)

### ١٤٥٧ — محكمة الموضوع — دفاع — الإخلال بحق الدفاع —

ما لا يوفره .

\* متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لا يعتبر الطاعن شريكا في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من تطبيق وصف جديد للتهمة . ولا يتطوّر هذا التعديل الذي ارتأته على أساس بحق للتهمة ، بل دعاها إليه التزامها

بتحجيس الواقعة المطروحة عاينها بجميع كيونها واصنافها اقلونية. وتطيق  
القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الناتجة في الدعوى — ما دامت لم تخرج  
من حدود الواقعة المرجوعة بها الدعوى أصلا ولم تعتمد تطبق عناصرها  
القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تملسه حتما قبل قبضها في الدعوى  
ايا كائن وجه الفصل فيها ، وهو يستند حتميته بما تقتضيه القاعدة الاصلية  
المقررة في المادة ٢/٢٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ون وجوب تطبيق  
الحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الادعى المطروحة عليها  
باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها — وتقدير الاثلة بكلل حريتها  
بانسيفاء ما تطعن الى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا يطمئن اليه منها  
دون ابداء رايها للمتهم مقنا ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقا في اثارة دعوى  
الاخلال بالدفاع .

بلطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ من ١٤ ص ١١٩

#### ١٤٥٨ — دفاع — الاخلال بحق الدفاع — ما لا يوغره — تهديد .

\* طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم من المحكمة عند رفضه ردا  
صريحا ما دام الدليل الذي قد يستند منه ليس من شأنه ان يؤدي الى  
البراءة او ينفي القوة التديلية القائمة في الدعوى . ولما كان الثابت من  
مطالعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية وما يسلم به الطاعن في وجه  
طعنه ان طلب ضم القضية انما قصد به اثبات انتفاء الاباعث لديه على تهديد  
المجنى عليه ؛ فلن ما يثيره الطاعن بصدد الاخلال بحق الدفاع يكون على غير  
السلي .

بلطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ٢٢ ص ١٥٢١

#### ١٤٥٩ — دفاع — الاخلال بحق الدفاع — ما لا يوغره — حكم —

تسببيه — تسببيه غير معيوب .

\* طلب ضم قضية بقصد تجريح اقوال احد الشهود لا يقتضى من  
المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، طالما ان الدليل الذي قد يستند  
منه ؛ ليس من شأنه ان يؤدي الى البراءة او لن يذهب بصلاحية الدليل  
المستند من اقوال هذا الشاهد في الاثبات .

بلطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ٢٢ ص ١١٤٩



١٤٦٠ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوقعه - حكم -  
تسببه - تسبب غير معيب .

\* لا تأثر المحكمة بتبليغ المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل  
شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود  
وترد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة التثبت  
السلفه التي أوردها الحكم .

(ملن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/١ من ٢٢ من ١٩٦٢)

١٤٦١ - دفع - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوقعه -  
\* الأصل أن الدفع بتفريق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي  
لا تستوجب ردا صريحا .

(ملن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/١ من ٢٢ من ١٩٦٢)

١٤٦٢ - دفاع - إخلال به - ما ليس كذلك .  
\* من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه  
محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، ولا يعد ذلك إخلالا بحق الدفاع ،  
ما دام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة  
بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محليه الموكل .

(ملن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢٦ من ١٦ من ١٩٦٤)

١٤٦٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بتبليغ المتهم في مناحى دفاعه  
المختلفة .

\* الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بتبليغ المتهم في مناحى دفاعه  
المختلفة فتد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مفرته  
التجريمية التي دين بها مما يجعل قضاءها وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون  
فيه في تقديره .

(ملن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١١ من ١٩٦٧)

١٤٦٤ - لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة - على المتهم أن يطلب صراحة تدوين ما يعنيه أثباته في المحضر .

\* لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . وإذا كان بهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذي عليه أن يطلب صراحة اثباته به .

(لمن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩٦٨)

١٤٦٥ - ثبوت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه - لا تعارض في المصلحة - لمحام واحد تولى الدفاع عنها .

\* لما كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر فلا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به .

(لمن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٢٥)

١٤٦٦ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم - لا يعيب الحكم - على الخصم إذا كان بهمه تدوينه - طلب اثباته صراحة في المحضر - عليه أن ادعى مصادرة المحكمة أحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

\* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم إذ عليه إذا كان بهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أسس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

(لمن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٦ من ١٧ ص ١١١١)

١٤٦٧ - على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجهه الدفاع وتحقيقتها - متى يحق لها الاعتراض عن ذلك .

\* لأنه وإن كان القاضون قد لوجب على محكمة الموضوع سماع

٦٣٥

ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقتها ، إلا أنه إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض من ذلك مع بيان العلة .

يلمن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ من ١٧ ص ١٣٤

١٤٦٨ — ألفت الحكم عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب — لا يعيبه .

\* يمكن في الرضا بالتنقيش أن تكون المحكة قد استبقته من وقائع الدعوى وظروفيها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .

يلمن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ١٢٧

١٤٦٩ — ألفت الحكم عن دفع ظاهر البطلان — لا عيب .

\* لا يعيب الحكم ألفتته عن دفع ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب .

يلمن رقم ٣١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ١٢٢

١٤٧٠ — شرط اعراض المحكة عما يبيده المتهم من أوجه الدفاع .

\* من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجبتها لهذا الطلب .

يلمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ من ١٧ ص ١٥٧

١٤٧١ — محكمة الموضوع — عدم التزامها بالرد على جزئيات دفاع المتهم — منأظ ذلك وآثره .

\* أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقيب المتهم في كل جزئية يثيرها في منأض دفاعه الموضوعي إذ في المثلتها الى الادلة التي عولت عليها ما يغيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها إياها . كما كان ذلك ، وكان

للحكم قد اثبت في حق الطاعن بما أورده من أدلة منتجة بما تتوافر به كافة  
إلتصاف القانونة لجريمة عظم استيفائه البيئات المقررة قانونا في سجلات  
توزيع المواد التموينية ، فإن النعمى على الحكم بثالة الخطأ في تطبيق  
القانون ، يكون غير مفيد .

(لمن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣٧٠/١/١٢ من ٢١ من ١٨٢)

١٤٧٢ — طلب سماع شهود — المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات  
— لا أخلا فيها بحق الدفاع .

\* لم يتجه مراد القاتون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم من اعلان  
الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم امام محكمة الجنائيات وفقا لنص  
المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، الى الاخلال  
بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم اساسا على شفوية  
المرافعة ، ضمانا للنتهم الذي تحكمه ، ولا الى الافتئات على حقنه في  
الدفاع .

(لمن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣٧٠/١/٢٦ من ٢١ من ١٩٦٦)

١٤٧٣ — عدم جواز النعمى على المحكمة قوموها عن إجراء سكت  
الطاعن عن المطالبة به .

\* اذا كلن الطاعن لم يتمسك في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى  
اخرا ، بطلب سماع الشاهد ولم يشر الى هذا الطلب ، فإنه لا يحق له  
بعد ذلك ان ينعمى على المحكمة انها اخلت بحقه في الدفاع ، بعدم قيامها  
بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

(لمن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣٧٠/٣/١٥ من ٢١ من ١٣٦١)

١٤٧٤ — تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى —  
واجب على المحكمة — ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة —  
عدم لفت نظر الدفاع الى تلك — لا اخلا بحقه في الدفاع — معاقبة المتهم  
بمواد اتهم غير تلك المرغوة بها الدعوى — دون لفت نظره — لا اخلا  
\* انه من الواجب على المحكمة ان تطبق القانون تطبيقا صحيحا على  
الوقائع الثابتة في الدعوى ، ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرغوة :

بها الدعوى أصلا ولم تنقد نطاق عناصرها الجنائية ، وهو واجب عليها أن تمارسه جنبا قبل قضائها في الدعوى دون لفت نظر الدفاع ، ولا يعطى كذاك الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع فمن واجب المقيم أن يضمن دفاعه القانون الذى يعاقب على الواقعة المسندة ، ومن ثم يكون ادعاء الطاعن أن الحكم قد انتطوى على الإخلال بحقه في الدفاع لأن القليلة طلبت عقابه بالمادتين ٢/٤ ، ٥٤ من قرار التمييز رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ، ولكن المحكمة أوقعت عليه العقوبة المقررة بالمادتين ١٤ ، ٢/٢٦ من قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ ، يكون غير مسديد .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٣٧٠/٥/١٠ من ٢١ من ١٣٧٧)

١٤٧٥ - **الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث**  
**المعاملة - غير جوهرى - عدم التزام المحكمة بالرد عليه استقلا .**

\* **الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث المعاملة ليس**  
 من الدفعات الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا ، بل  
 يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التى استند إليها الحكم في

٣٠١٠٧١

(لمن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ في جلسة ١٣٧٠/١١/٢ من ٢١ من ١٣٥٦)

١٤٧٦ - **دفاع المتهم بأن حالة المجنى عليها لم تكن تسمح لها بالحديث**  
**بتعقل - رد الحكم عليه بما ينشأ عنه - كفايته .**

\* **متى كان ما أورده الحكم في معرض الرد على دفاع الطاعن**  
 « بعدم التمويل على أقوال المجنى عليها التى أدلت بها عقب الحادث لأن  
 حالتها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل » سائغا في العقل والمنطق ، فإنه  
 يكفى الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٣٧٠/١١/٢ من ٢١ من ١٣٥٢)

١٤٧٧ - **اقتصار دفاع المتهم على التحدث عن خلو التحقيقات من**  
**تكليف زوجة المجنى عليه بالحضور للتبليغ ومناقشتها فيها شهدت من اعتماد**  
**على زوجها دون طلب ذلك من المحكمة لا محل للمنى على الحكم بالإخلال**  
**بحق الدفاع .**

\* **متى كان الدفاع لم يطلب من المحكمة استدعاء زوجة المجنى عليه**  
 ومناقشتها بل اقتصار دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من تكليفها

بالحضور للنيلبة العابة ومنقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها المجنى غلته لا محل لما يثبته الطاعن في هذا النعى من قلة الاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١١٤١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٧٠/١١/٢ من ٢١ ص ١٠٥٦)

١٤٧٨ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز ان يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

\* سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز ان يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

(لمن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١١/١ من ٢٢ ص ٦١١)

١٤٧٩ - الدفاع الموضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفادا من ادلة اثبتت التى عول عليها الحكم .

\* لا تلزم المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفادا من ادلة اثبتت التى عول عليها الحكم .

(لمن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١١/١ من ٢٢ ص ٦١١)

١٤٨٠ - شروط الدفاع الجوهري الذى تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه .

\* من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري - كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه - ان يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويستفاد منه اذا كان عاريا من دليله ، وكان للواقع يحضه فان المحكمة تكون في حل من الاتفات عنه دون ان تتناول في حكمها ولا يعتبر سكوتها هذه اخلا لا بحق الطاعن في الدفاع ولا تصورا في حكمها .

(لمن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٥ من ٢٢ ص ٦٨١)

## ١٤٨١ — الدفع بتلقي التهمة — موضوعي .

\* الدفع بتلقي التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا .

(لمن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١ من ٢٢ من ١٧١٢)

## ١٤٨٢ — الدفاع الجوهري — متى تلقى المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟ أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويؤيده .

\* يشترط في الدفاع الجوهري كذا تلقى المحكمة بالتعرض له والرد عليه . أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويؤيده . فإذا كان عاريا من دليله وكان الواقع يحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها . ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(لمن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ من ٢٢ من ١٧٢٨)

## ١٤٨٣ — إذا وضحت الواقعة للمحكمة فلها أن تعرض عن سماع ما يتيقن المتهم من دفاع غير منتج في الدعوى .

\* من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين عدم أجابتها هذا الطلب .

(لمن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٢ من ١١٤٢)

١٤٨٤ — سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهول — لا يمينه —  
بطلان .

\* متى كان الثابت من الإطلاع على محتضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب دعوة كبير المهندسين لمناقشته ، بل طلب تكليفه بإجراء عملية شهيدا فتدب خبير هندسي دون أن يبين سبب إجراء العملية أو القصد منها ، فإن الطاب بهذه الصورة يكون مجهولا ، ولا تترتب على المحكمة أن هي سكنت عنه إيرادا له وردا عليه ما دامت قد اطاعتت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى .

(لمن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٢ من ٢٢٢)

١٤٨٥ — تقرم المحكمة بتحقيق الدفاع الجنوهرى بلوغا الى غاية الامر فيه .

\* الدفاع انجوهرى هو الذى يترغب عليه لو صح — تغيير وجه الراى فى الدعوى . فلتقرم المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه دون تعليق ذاك على ما يقدمه المتهم ثيبدا لدفاعه او ترد عليه بأسباب سائلة تؤدى الى اطراحه .

بلن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢١ من ٢٢ من ١٣١٤

١٤٨٦ — قرار المحكمة التى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجب الاجابة يجوز لها التمدول عنه ولا يعتبر اخلاا بحق الدفاع .

\* من المقرر ان قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجب الاجابة لا يعدو ان يكون قرارا تحضريا لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه . واذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة الاستئنافية قررت باحدى جلساتها ضم ملف دعوى صلح للاطلاع عايبها الا ان القضية اجلت بعد ذلك لعدة جلسات دون ان يتخذ هذا القرار ودون ان يتمسك الطاعن بضم تلك الدعوى الى انه جرت القضية للحكم فلا وجه لما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى اخلاا بحق الدفاع لمدول المحكمة عن تنفيذ قرارها بضم الدعوى سائلة الاكسر .

بلن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ من ١٣١٤

١٤٨٧ — لا التزام على المحكمة الاستئنافية فى الاستجابة لطلب الطاعن تاجيل — الدعوى لنظرها امام هيئة اخرى لتظرها مع قضية اخرى رفضتها النيابة عن ذات النزاع .

\* لا وجه لما ينهاه الطاعن على المحكمة الاستئنافية لعدم استجابتها لطلبه — فى جلسة المرافعة الاخيرة — تاجيل الدعوى لنظرها امام هيئة اخرى ، لتظرها مع قضية جنحة مرفوعة من النيابة العامة عن ذات النزاع اذ انه فضلا عن ان الثابت بمحضر تلك الجلسة ان الطاعن انما اقتصر على مجرد الإشارة الى وجود جنحة مستتفة عن ذات الواقعة دون ان يطلب تحقيق امر معين بشأنها فانه لا يدعى ان تلك الدعوى قد فصل فيها بحكم نهائى يمنع من محاكمة الطاعن عن التهمة المسندة اليه فى الدعوى



المطروحة ، ومن ثم فلا على المحكمة ان هي قضت فيها وفقا للاختصاص المقرر لها في القانون .

(لمن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ ص ٢١٩)

١٤٨٨ - ايراد الحكم لما اثاره الدفاع من التناقض بين الدليلين القولي واللفظي - ليس بلازم ما دام ان ما اوردته يتضمن الرد على ذلك الدفاع - تاصيل ذلك : عدم التزام المحكمة بتبليغة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال .

\* ليس بلازم ان يورد الحكم ما اثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي واللفظي ما دام ان ما اوردته في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع اذ المحكمة لا تلتزم بتبليغة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت التي اوردتها الحكم .

(لمن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢١٩)

١٤٨٩ - استبعاد المدافع عن التهم موكل الى تقديره - تأجيل الدعوى الى اليوم التالي للاستعداد بناء على طلب المحامي مع حجز التهم - ترفع المحامي في الجلسة المأجلة اليها الدعوى وعدم ابدائه ما يدل على عدم التمكن مع الاستعداد - لا اخلال بحق الدفاع .

\* استبعاد المدافع عن التهم او عدم استعداده امر موكل الى تقديره هو حسبها يوحى به ضيره واجتهاده وتقاليده مهنته . واذا كان يبين من الاطلاع على مخاضر جلسات المحاكمة ان الدعوى نظرت بلحدى الجلسات ونجها حضر الطاعن ومحليه الذي طلب التأجيل لليوم التالي تمكينا له من الاستعداد في الادعوى فاجليته المحكمة الى طلبه وامرت بحجز الطاعن وبالجلسة الاخيرة حضر الطاعن ومحليه الذي لم يبد ما يدل على انه لم يتمكن من الاستعداد بل ترفع في موضوع الدعوى ، فلن نمناه بالاخلاق بحق الدفاع يكون في غير محله .

(لمن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٢ ص ٢١٩)

١٤٩٠ - الدفع بتلقيق التهمة - دفاع موضوعي لا يستلزم ردا صريحا .

\* من المقرر ان الدفع بتلقيق التهمة من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .

بلطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٢ من ١٨٢٠

١٤٩١ - المادة ٢٢٢ إجراءات متفصلاها - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على انه :  
« اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية » . واذا كان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن قوامه ان الدعوى الأخرى التي موضوعها اعطاء الطاعن المطعون ضده الاول شيكا لا يقبله رصيد هي التي عول في دفاعه فيها على ان الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية ، فان ، فإذ ذلك ان تلك الدعوى هي التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل في الدعوى المطروحة ، ولما كان الإخلال بحق الدفاع الذي يثيره الطاعن يتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطاعن قد ابدى في هذه الدعوى دفاعه كاملا ولم يكن من بين ما طلبه في هذا الدفاع ايقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى الأخرى التي كانت منظورة في نفس الجلسة ولم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابيا ، فان نعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

بلطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٩/٢٦ من ٢٢ من ١٩٥٢

١٤٩٢ - دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث - تحصيل الحكم الابتدائي له ورده عليه بما يكفي لدحضه - تأكيد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبيله مفاده اطراح هذا الدفاع - هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا - الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة - لا يثار حوله جدل موضوعي في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة التقض .

\* اذا كان التأييد ان الحكم الابتدائي قد حصل دفاع الطاعن التام غاي له لم يكن قائدا للسيارة وقت الحادث ورد عليه بما يكفي لدحضه فان

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لاسبابه يغيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع ، فضلا عن ان ذلك الدفاع هو من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا لان هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة ، استنادا الى أدلة الثبوت التي اقتصمت بها ، وكل ما يثار حول ذلك يعد من تبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

(لمن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ من ٢٢ ص ١٠٠٤)

١٤٩٣ - الطلب الذي تلتزم المحكمة باجلبته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويصر عليه مقدمه . ولما كان اثبتت بحضور جلسة المحاكمة هو ان الدفاع عن الطاعن قال « والحيث ان تثبت سلامته وهل يتسع او لا يتسع » فان ما ذكره للدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره اذ هو لا يعدو ان يكون تعميما لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون ان يتمسك بطلب استكمال . فليس له ان ينمي اخلافا بحق في الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما اثاره - مثال في مواد مضدرة .

\* الطلب الذي تلتزم المحكمة باجلبته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويصر عليه مقدمه . ولما كان اثبتت بحضور جلسة المحاكمة هو ان الدفاع عن الطاعن قال « والحيث ان تثبت سلامته وهل يتسع او لا يتسع » فان ما ذكره للدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره اذ هو لا يعدو ان يكون تعميما لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون ان يتمسك بطلب استكمال . فليس له ان ينمي اخلافا بحق في الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما اثاره بشأن مدى اتساع جيب صديريه لطريقى الحشيش المضبوطتين .

(لمن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٦ من ٢٢ ص ١١٢٢)

١٤٩٤ - لا اخلافا بحق الدفاع اذا كان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب الى محكمة الموضوع اجراء معالينة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدى الاتبت - ليس له ادعى على المحكمة قعودها عن اجراء او تحقيق لم يطلب منها - الدليل الذي يستند منها ليس من شأنه ان يؤدي الى البراءة او ان يذهب بصلاحية الدليل الذي استقته المحكمة من اقوال شاهدى الاتبت .

\* اذا كان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب الى محكمة الموضوع اجراء معالينة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدى الاتبت فليس له ان ينمي على المحكمة قعودها عن اجراء او تحقيق

لم يطلب منها فضلا عن أن الدليل الذي يستند منها ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بمصلاحية الدليل الذي استقننه المحكمة من أقوال شاعدي الإثبات ، ومن ثم فلا محل لتعصيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١١/١٩ ص ٢٢ من ١٢٢٤)

**١٤٩٥ - النفع بتفريق التهمة من أوجه الدفاع الموسوعية التي لا تستوجب ردا صريحا - يكفي أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم .**

\* النفع بتفريق التهمة هو من أوجه الدفاع الموسوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل يكفي أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم .

(لمن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/٢ ص ٢٢ من ١٢٠٧)

**١٤٩٦ - حق المحكمة في الاعتراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان أنه - مثال لتسبب سائق في اطراح طلب معانة لكن الحادث في تلك عرض .**

\* من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلا بد أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . واذ عرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن طلب إجراء معانة لكن الحادث وأطرحة في قوله «وحيث أن طلب الدفاع عن المتهم معانة الجهة التي وقع فيها إلتها لا تحوي أي مكان خرب هذا انطلب غير مجد في الدعوى ذلك أن التلبت بأقوال المجنى عليه التي تطعن المحكمة إلى صحتها أن الاعتداء الذي وقع عليه من المتهم كان ليلا وفي مكان مظلم داخل زقاق ضيق تصادف خلاله من المرة وقت وقوعه غاليا كان وصف ذلك المكان خربا أو معمورا فإن وقوع الحادث فيه مع تلك الظروف جائز ويمكن تصديقه ولا يثال من ذلك وجود مخلات تجارية قرب ذلك المكان ما دام الإثبات بقول المجنى عليه أن المكان نفسه كان مظاما ومقفرا وأن المتهم كتم فاه فاستحل عليه الاستغفة ولم يصل ضوته إلى أحد من الناس فإن ما أوضحه الحكم يستقيم به أطراح ذلك الدفاع الذي أبداه الطاعن .

(لمن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١١ ص ٢١ من ١١٥٨)

١٤٩٧ الدفاع القيت على صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الاتهام — شرائطه القانونية — سكوت الحكم عنه إيرادا وردا — قصور .

\* اذا كان البين من الاضلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية حافظة المستندات التي رأى انها مؤيدة لدفاعه والذي اثبتته على احدى صفحات الحافظة بما يؤده ان الشيكين محل الاتهام لم يستوفيا شرائطهما القانونية لجهلها تاريخين وعبارة غير قابل للتحويل وثبستك بدلالة المستندات المقدمة على انتفاء وصف الشيك عن السندين موضوع التهمة المسندة اليه ، فان سكوت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى ايرادا له وردا عليه يصح بالتصور المبطل له بما يوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ص ١٥١)

#### ١٤٩٨ — ما لا يقدح في اعتبار الدفاع جوهرى .

\* لا يقدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهرى ان يستكت الدفاع عن طلب دعوة اهل الفن صراحة ذلك بان منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجزمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ س ٢٤ ص ١٥١)

١٤٩٩ — وجوب سماع ما يدينه المتهم من اوجه دفاع وتحقيقه — متى يجوز للمحكمة الاعراض عنه — مثال اتسبب مسدغ في الرد على الدفاع بتعذر الرؤية وطلب اجراء تجربة .

\* من المستقر عليه انه وان كان القاتون قد اوجب سماع ما يدينه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا ان الحكة اذا كان قد وضحت لديها الواقعة او كل الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب . واذ كان الحكم قد عرض للدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام وطلب اجراء تجربة واطرحه في قوله : « ولما عن ان الوقت كان ظلاما لا يسمح بالرؤية والاصرار على اجراء تجربة فلان وجود المسباح الغزى كف لاتبعك ضوء منه يسمح بالرؤية من خلاله والا لما استعملت المجنى عليها به في الانشاء » واذ كان هذا الذى اوردته الحكم سائغا ، وقد بان ان المنازعة في امكان الرؤية تستهدف اثارة الشبهة في الدليل المستمد من اقوال المجنى عليها وهو

ما عرضت المحكمة عنه اطمئنانا منها لادلة الثبوت التي عولت عليها  
واوضحت علة رفضها له ، فان ما ينمى الطاعن من اخلال بحقه في الدفاع  
يكون غير محيد .

(بلن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ ص ١٠٠٣)

١٥٠٠ — ليس للطاعن ان ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء  
تحقيق ام يطلب منها او الرد على دفاع ام يثره املها — اثرة هذا الدفاع  
لاول مرة امام محكمة النقض غير جائز — مثال لتسبيب غير معيب .

\* من المقرر انه ليس الطاعن ان ينمى على المحكمة قعودها عن  
اجراء تحقيق ام يطلب منها او الرد على دفاع لم يثره املها ولا يقبل منه  
التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لاول مرة امام محكمة النقض — لما كان  
ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع  
بان اعتراف المتهمين كان وايد اكراه وقع عليهم ولم يتقدم بأى طلب في هذا  
الصدد ، فلن نعيه على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(بلن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ س ٢٥ ص ١٢٩٥)

١٥٠١ — لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر  
الابطال — مثال في جريمة احرار سلاح .

\* لا على الحكم ان اغفل الرد على ما قال به الطاعن من ان حيازته  
للسلاح كانت عرضة اذ من المقرر انه يكفى لتوافر جريمة احرار السلاح  
بغير ترخيص مجرد الحيازة المسادية ليا كلن الباعث على الحيازة ولو كلن  
لامر عرضى ومن ثم غاته لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على دفاع قانونى  
ظاهر الا بطلان بعيد عن محجة الصواب .

(بلن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ س ٢٥ ص ٣٢٠)

١٥٠٢ — ادانة المتهم استنادا الى ائلة اثبوت — كلفيتها ردا على  
دفاعه الموضوعى .

\* من المقرر ان المحكمة غير مازمة بلارد صراحة على كل جزئية من دفاع  
المتهم الموضوعى ، لان الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بادلته استنادا  
الى ائلة الثبوت .

(بلن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢ س ٢٥ ص ٥٤٦)

١٥٠٣ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلة المرافعة - اعتباره نقلا عن طلب سماعهم محكمة تقي درجة - الإجراءات لملها .

\* ما يثيره الطاعن من اعراض محكمة اول درجة عن سماع شهود الاثبات الذين طلبا في المذكرة المقدمة في فترة حيز الدعوى للحكم مناقشتهم ، والتفات محكمة الدرجة الثانية عن هذا الطلب ، مردود بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة لم محكمة اول درجة ان الطاعنين لم يطلبوا سماع الشهود ، وان المحكمة بعد ان سمعت مرافعة الدفاع الاشفوية امرت باقتفال بلها وحجزت القضية للحكم ، ومن ثم فهي لا تلتزم باجابة طلب التحقيق الذي يبيح الدفاع لو الرد عليه من بعد حيز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها ، ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة ، ذلك بان سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلة المرافعة دون اصرار على سماعهم انها يفيد نزوله عن هذا الطلب ضميا ، ومن ثم فهو لا يستاهل ردا ولا تعليقا ، اذ كان الاصل ان المحكمة الاستئنافية ، تحكم على مقتضى الاوراق ولا تجرى تحقيقا الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، وكان الطاعن لم يتمسكا بلها بطلب سماع شهود الاثبات ولم تر هي من جابتها حاجة الى سماعهم ، فان التمس على الحكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(لمن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١/١٠ من ٢٥ من ٥٨٠)

١٥٠٤ - القول باغفال المحكمة الرد على دفاع لم يد املها -

غير صحيح .

\* اذا كان الطاعن لم يثر امل المحكمة ان اعترافه كان وكيد اكره وقع عليه غلته لا يقبل منه القول انها اغفلت الرد على دفاعه في هذا الشأن ، ويكون التمس على الحكم بقالة التصور في التشبيب غير صحيح .

(لمن رقم ٢٦ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ من ٢٥ من ٦١٧)

١٥٠٥ - قصر الطاعن مرافعته على الدفع دون موضوع الدعوى - عدم جواز اتخاذه مبنيا للتمس على الحكم الاخلال بحقه في الدفاع - ما دام لا يدعى ان المحكمة رمته عن المرافعة في الموضوع .

\* من المقرر ان سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في موضوع

الدعوى — واقتصر الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع — لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع .

(طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٨ من ٢٥ ص ٢٧٠)

#### ١٥٠٦ — الدفع بتأخير التهمة — دفاع موضوعي — يؤدي ذلك .

\* من المقرر أن الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استفاداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم — لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد اطمانت إلى الأدلة السائفة التي أوردتها فلن انزعى على الحكم بدعوى القصور يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٢ من ٢٦ ص ٢٢٧)

#### ١٥٠٧ — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يؤثره .

\* من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الاختلافية — لما كان ذلك وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أورد في مرافعته ما نصه « يمكن مناقشة الطبيب الشرعي في حدوث الوفاة نتيجة قىء رد إلى القصة الهوائية ويستبعد من الأوراق أن المتهم هو الفاعل » ولم يعد بعد ذلك إلى التحدث عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي حتى ختم مرافعته ومن ثم فلن ما ينهائى الطاعن الحكم المطعون فيه من الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٦ من ٢٦ ص ٥٦)

#### ١٥٠٨ — الخفاق الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه — ماهيته .

\* متى كان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عندما طالب ضم التحقيقات الإدارية التي نوه عنها لم يبين سبب هذا الطلب ومرماه عنه ، فانه يغدو طلباً مجهولاً لا تثريب على المحكمة أن هي سكتت عنه أيراداً له وردا عليه ما دامت قد اطمانت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى .

(طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٢٦ ص ٨٤)



## ١٥٠٩ - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يؤثره .

\* لما كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محابيه أمام محكمة ثانی درجة وحجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات غائصة الطاعن في دفاعه على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بضمی الدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتصاله لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه .

(لمن رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ من ٢٦ من ١٩٢٢)

## ١٥١٠ - الدفاع غير المنتج - اغفله .

\* إذا كانت المحكمة قد رأت أن دفاع الطاعن بأن حالته البصرية لا تمكنه من التمييز بين مخاطبيه ، هو دفاع غير منتج ، فإنه لا يعيب الحكم الثبات المحكمة عن تحققه أو الرد عليه .

(لمن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ من ٢٦ من ١٩٢٢)

## ١٥١١ - دفاع ظاهر البطلان - عدم الالتزام بالرد عليه .

\* متى كانت المحكمة قد ثارت قضاها على ما اقتضت به من أدلة إياها أصاها الثابت في الأوراق ، والتي استخلصت منها أن الطاعن الأول بوصفه محضرا قد أثبت على خلاف الحقيقة في إعلان الدعوى أنه قد تمت مخاطبة ابنة المراد إعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الذي وقع على الإعلان باسم المخاطب معها ، فإن هذا استخلاص سائغ وفيه الرد الضمني برغض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . ومن ثم فلا تشريب على المحكمة أن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول ، من أنه غير مكاف بالتحقيق من صفة من يتقدم إليه لاستنظام الإعلان ، ما دام البادئ أنه دفاع ظاهر البطلان .

(لمن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ من ٢٦ من ١٩٢٢)

## ١٥١٢ - الدفاع المكتوب - تمة للدفاع الشفوي - يؤدي ذلك .

\* من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها ،

ون ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل له إذا لم يستبها دفاع شقوى أن يضمنها ما يمن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

(لمن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٨٠/١/٢٨ من ٢٦ ص ٢٦٤)

### ١٥١٢ - فض المظروف المحترى على السند المزور بحضور المتهم والمدافع عنه - كفاية ذلك لتوفير حق الدفاع .

\* إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وفي محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة فضت المظروف المحتوى على السند المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة المحاكمة ومن ثم فقد كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في بكرة الطاعن الاطلاع عليه إذا ما طلب من المحاكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم اطلاعه على ذلك السند لا يكون له محل .

(لمن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٧٥/٥/١٨ من ٢٦ ص ٢٢١)

### ١٥١٤ - الطلب الذي تلتزم المحاكمة بإجلبته - ماهيته - ما يشترط فيه .

\* لما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعنين طاب ضم الشكوى رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٤ ادارى ابو قرقاص وقد صرحت المحاكمة الطاعنين باستخراج صورة رسمية منها ثم أدت بضمها ثم عدلت وطلبت من الطاعنين استخراج صورة رسمية ثم أدت بضمها الا انه بجلستي ١٩٧٢/٩/٩ و ١٩٧٢/١١/٢٥ لم يتسك الطاعنون بطلب ضم هذه الشكوى حتى حيزت الدعوى للحكم بعد أن طلب الحاضر عن الطاعنين استبدال عقوبة الحبس بالفرامة ، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جائز وام يصر عليه الدفاع وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محاكمة الموضوع بإجلبته أو الرد عليه هو الطلب الجائز الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية - فإن ما ينماد الطاعنون من الاخلال بحق الدفاع لا يكون له دخل هذا فضلا على أن المحاكمة صرحت الطاعنين باستخراج صورة رسمية من هذه الشكوى اكثر من مرة وإجابت الدعوى مرات لتنفذ هذا القرار الا ان الطاعنين لم يقوموا بتنفيذه ، ما يدل على عدم جدية هذا الطلب فضلا عن أنه لا يتجه

لأن نفي الفعل المكون للجريمة ولا التي أثبتت استحالة حصول الواقعة بل تصد به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه مما لا تلتزم المحكمة باجابهته . لما كان ذلك ، فإن النفي برمته في هذا الوجه يكون على غير اساس .

(لمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٦/١٠/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ١٢٢)

**١٥١٥ — النعى على تصرف القليلة عدم اقلتها الدعوى ضد الشريك — لا محل له .**

\* لا يجدى انطاعن نعيه على تصرف النيلة العلية عدم اقلتها اندعوى الجنائية على شقيقه المجدد — بغرض مساهمته في الجريمة — ملدام ان ذلك لم يكن ليحول دون مساهلته هو عن الجريمة المسندة اليه .  
(لمن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٦/٥/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٢٠٥)

**١٥١٦ — الاخلال بحق الدفاع — ما يوفره — شهود .**

\* اذا كان البين من محضر جلسة المحكمة ان الطاعنين قد تازلوا عن سماع شهود الاثبات وتلت المحكمة اقوالهم بالجلسة ، وكانت المحكمة قد جرت في ظل التعميد المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧/١٢/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٨٢١)

**١٥١٧ — الدفاع الجوهري — ما يشترط فيه — مثال .**

\* انه يشترط في الدفاع الجوهري كيا تلتزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه ان يكون مع جوهرية جديا يشهد له الواقع ويساعده ، اما اذا كان علويا عن دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن قدم ضمن حلفظة مستنداته صورة خطية مسطرة منه

بوصفها صورة طبق الاصل من اقرار تنازل وتخلص صادر من المجنى عليه عن الدين في تاريخ سابق على ثبوت التبعية، وقد اجلت الدعوى اكثر من مرة لتقديم اصل هذا المستند ولكن الطاعن لم يقدمه — وقرر المجنى عليه امام محكمة اول درجة بأن ذبة الطاعن لا زالت مشغولة بهبلغ ٢٦ جنيتها من الدين فانه لا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده الى واقع يظهره ولا يغير حكمها ظلوه من الرد عليه وحسبه ان اورد الأدلة المنتجة التي صحت اديه على ١٠ استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن بما يضحى معه النعى عليه بقالة القصور في التسبب غير سعيد .

(لمن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢٢ ص ٢٦ ص ٨٦١)

#### ١٥١٨ — دفاع — متى يعد جرحيا — الدفاع غير الجدى — حكمة .

✽ لئن كان م حيا — على ما ثبت من مراجعة مذكرة الطاعنة المصرح لها بتقديمها امام المحكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه — ما قللت به الطاعنة من ان المحكمة اغفلت الرد على دفعها بعدم قبول الدعوى المدنية لاتفاء صفة رافعها ، وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعيب حكمها باعتبار ان هذا الذنع من الدفوع الجوهرية التي تلزم المحكمة ان تقول كليتها فيه الا ان ما يرد هذا العيب عن الحكم في الطعن المائل ان دعوى الطاعنة في هذا الصدد لا تعدو ان تكون قولا مرسلا عاريا عن دليله يكذبه الواقع الذي احتكت اليه ، ذلك بان الثابت من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه ان المدعين بالحقوق المدنية قد اعلنا كلا من المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية — الطاعن — بالدعوى المدنية باعتبارها والذى المجنى عليه وقدم شهادة ميلاد المجنى عليه وملفه المدرسي تدليا على ثبوت صفتها في اقتضائها التعويض المطالب به في الدعوى المدنية على هذا الاساس المتقدم ذكره ، وام يجادل الطاعن في صحة هذين المستندين وما اشتملا عليه من بيانات دالة بذاتها على لبوة المدعين بالحقوق المدنية للمجنى عليه ، بل انه سلم ضمنا بتوافر هذه الصفة ، فراح يناقش موضوع الدعوى ولانها وعدم تناسب التعويض المطالب به مع الضرر ، كما سارت الدعوى شوطا طويلا في مرحلتى انتقاضى دون ثمة منازعة من جانب الطاعن في صفة المدعين بالحقوق المدنية ، ومن ثم فلان عودته — من بعد — للمنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المرحلة الاخيرة من المحاكمة الاستئنافية ، وعائ خلاف ما تنطق به الارقان من توافر هذه الصفة لهما يكون دفاعا

لا ينقسم بطلان الجدية وعلميا عن دليله اذ يحضه الواقع ولا يستدعه ،  
وتكون المحكمة في حل من الالتفات عنه دون ان يعتبر سكوتها عن تناوله والرد  
عليه عيبا في حكمها ، لما هو متر من انه يشترط في الدفاع الجوهرى كيدا  
تلتزم المحكمة بالتمرض له والرد عليه ان يكون مع جوهرية جديا يشهد  
له الواقع ويستدعه ، فاذا كان علميا عن دليله وكن الواقع يحضه ،  
فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تتناوله في حكمها ،  
ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(لمن رقم ١٩٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ ص ١٨٨٧)

#### ١٥١٩ - دفاع - اخلاا به - ما لا يؤخره .

\* ان للمحكمة غير ملزمة بان ترسم للمتهم الطريق الذى يسلكه في  
دفاعه وما دام الطاعن لا يذهب الى ان المحكمة قد منمته من تقديم الدائل  
على عذر المرض فلا يحق له من بعد ان ينمى عليها الاخلاا بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ ص ٨٧٧)

#### ١٥٢٠ - دفاع - محكمة ثلثى درجة - سماع اقوال الشهود .

\* الاصل ان محكمة ثلثى درجة انما تقضى على مقتضى الاوراق وهى  
لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وما دامت لم تر من  
جانبها حاجة الى سماع اقوال الشاهد ، فان النعى على الحكم بالاخلاا  
بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون  
على غير اساس مثمينا رفضه موضوعا .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٦ من ٢٦ ص ٨٨١)

#### ١٥٢١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات - تطبيق لبدأ عام - هو حرية الدفاع - بالقدر الذى يستقرمه هذا الحق - تجلوز ذلك - تحقق المسألة .

\* من المقرر ان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس  
الا تطبيقا لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستقرمه وان هذا الحق  
اشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكانت المحكمة ترى ان  
ما اورده المستأنف في مذكرته من عبارات على ما سبق البيان - مما

لا يستلزمه الدفاع عن حق موكلته في هذه الدعوى ولا تمتد إليه حيلة القانون ، فإن ما يشتره المستأنف في هذا الصدد يكون على غير أسس .  
(ملن رقم ١٤٩٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ من ٢٧ ص ١٣٦)

**١٥٢٢ - متى يحق للمحكمة الاعتراض عما يفتيه المتهم من دفاع ؟**  
**الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى - من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .**

✽ لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يفتيه المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطالب بتحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع وإنه لا تنزيم بإجابه لان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الإقناعية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وأما كإن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطعن تكليف المدعى بالحق المدني تقديم أصل الشيك لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيساً على أن الطاعن كان قد طلب لجلاً للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التصريف وعدم جدية دفاعه فلها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .  
(ملن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٨ من ٢٧ ص ١٢٦)

**١٥٢٣ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام - موضوعي -**  
**عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة .**

✽ الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ، دام الزد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

(ملن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩ من ٢٧ ص ١٢٢)

١٥٢٤ — محكمة الاستئناف — حقها في عدم إجراء تحقيق والحكم على مقتضى الأوراق — يقيده وجوب مراعاة حق الدفاع .

\* أنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من ذلك القانون أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن المادة ٤١٢ من القانون نفسه توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد لقضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . وترتبطاً على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه ينصح عن أنها نطنت إليها ووازنت بينها .

(بلن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ص ١٢٥)

١٥٢٥ — دفاع — الدفع بتلقيق الاتهام — دفاع موضوعي لا يستوجب رداً صريحاً من الحكم .

\* أن الدفع بتلقيق الاتهام — بفرض اثارته — من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستناداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(بلن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ص ١٢٠)

١٥٢٦ — انضى على المحكمة عودها عن إجراء تحقيق أم يطلب منها — غير جائز .

\* متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافع عن الطاعن اكتفى بمناقشة أقوال الشهود في التحقيقات التي انتهت المحكمة متنزلاً بذلك عن سماع الشهود كما لم يطلب إجراء تحقيق ما في شأن ما يثيره بأسباب طعنه ، ومن ثم فلا تشريب على المحكمة أن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود ، ولا يجوز للطاعن — من بعد — أن ينمى عايتها عودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(بلن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ص ١٢٠)

١٥٢٧ — الدفاع المكتوب — تمة للدفاع الشفوي أو بديل عنه — مؤدى فقط .

\* من المقرر أن الدفاع في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي

المبدى بجلسة المراجعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه انشغوى — كما هو الحال في الدعوى المائلة — أن يضمنها ما يمن له من طلبات تحقيق النتيجة في الدعوى والمتعلقة بها .

(لمن رقم ٨١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ١٣٢)

**١٥٢٨ — عدم تبسك انطاعن بطلب تحليل الهيئة المحفوظة لديه أمام محكمة أول درجة — أبدأؤه هذا الطلب أمام هيئة استئنافية — تفيي—**  
**الهيئة دون إعادة التبسك بالطلب — اعتباره متنازلا عنه .**

\* لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل الهيئة المحفوظة لديه وإذا استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته ، طلب المراجع عنه تحليل المبتئين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة ، ولوجود مانع لدى أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، غر الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذى كان قد أبدأه في مرحلة سابقة للدعوى .

(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/١٧ من ٢٨ من ١١٩)

**١٥٢٩ — الدفع بشيوع التهمة — دفع موضوعى — تسجيـ**  
**الحكم .**

\* من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا لكتفاء بما توردته من أدلة الاثبتت التى تطعن اليها بما يفيد اطراحه .

(لمن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٠ من ٢٨ من ١١٥٦)

**١٥٣٠ — الادعاء بالجهل بأحكام قوانين مكلة اققون العقوبات —**  
**دفاع قانونى ظاهر البطلان — مثال في بناء بدون ترخيص .**

\* لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقرررة ولا يستد بالجهل



بالحكمها ، لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن في الشق الاخر من طعنه انه كان يجهل اجراءات الحصول على الترخيص وما تم من اجراءات كان له اثره على القصد الجنائي لديه . وان جهله هذا يشكل خطأ في الواقع . والقانون الخاص بالمباني لا يعد من القوانين الجنائية مما يؤدي الى الاعفاء من المسؤولية — بفرض ابدائه امام المحكمة الاستئنافية — لا يعدون ان يكون دفعا بالجهل بالحكم هذين القانونين . انزله منزلة الجهل بالواقع الذي يتفق به القصد الجنائي وهو بهذه المثابة دفاع قانوني ظاهر البطلان بما لا تقتزم المحكمة بالرد عليه .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ ص ١٢١٥)

#### ١٥٣١ — دفاع — الطلب الجازم — ماهيته — ما ليس كذلك .

\* لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جاسات المحكمة ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر احوال قسم مكافحة المخدرات وانما اشر في نهاية مرافعته الى ان « دفتر الاحوال غير ثبتت به اية مأمورية رسمية » . فان ما ينمعه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالاخلاق بحقه في الدفاع لعدم ضم دفتر الاحوال لا يكون له محل ، لما هو مقرر من انه لا يقبل التمس على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .

(لمن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ١٢٢٤)

#### ١٥٣٢ — دفاع — استحالة تحقيق بعض اوجه الخفاء — لا يمنع من القضاء بالادانة ما دامت الادلة كافية .

\* لما كانت المحكمة قد استجلبت الى طلب الطاعن وابرت بضم دفتر الاحوال تحقيقا لدفاعه فامتنع تنفيذ ذلك — لاعدام الدفتر — غايته لا بتثريب على المحكمة اذا هي غصلت في الدعوى دون ان يضم هذا الدفتر ولا تكون قد اخلت بحق الدفاع ، لما هو مقرر من ان استحالة تحقيق بعض اوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالادانة ، ما دامت الادلة في الدعوى كافية للثبوت ، ولما هو مقرر ايضا من ان الدفع بصور الان بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع انضبط والتفتيش بناء على هذا الان أخذاً منها بالادلة الساتفة التي اوردها .

(لمن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ من ٢٨ ص ١٢٢٦)

### ١٥٣٣ - إجراءات المحكمة - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجلبته أو الرد عليه هو، الطلب الجائز الذي يقرع سماع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية . وإذا كان الأبين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار في مستهل مرافعته إلى أن هناك شاهدين مدون اسميهما في ورقة وجدت في ملابس المجنى عليه إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما في طلباته الختامية . فليس له أن ينعى عليها عدم إجلبته إلى طلبه .

(لمن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ ص ٢٤٠)

### ١٥٣٤ - تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم عدولها عن قرارها - لا إخلال بحق الدفاع - علة ذلك .

\* كون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان الشاهد المشار إليه ثم عدلت عن قرارها ، لا إخلال بحق الدفاع ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(لمن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٢٤٠)

### ١٥٣٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

\* أن ما ينمى الطاعن عن التفات المحكمة عن الرد على ما أثاره من اتهامه لـ . . . . . و . . . . . بارتكاب الحادث مردود بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالا اكتفاء بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

(لمن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٥ من ٢٨ ص ٥٢٠)

### ١٥٣٦ - حق المحكمة في الإعراض عن تحقيق دفاع المتهم ما دامت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى قد وضحت لديها .

\* لما كتبت الواقعة قد وضحت للمحكمة مما سألته من أدلة

وفرائن وخلصت الى صورتها الصحيحة التي اُرسمت في وجدانها من جماع الادلة المطروحة امامها على بساط البحث والتي لها اصل في الاوراق فقه لا تثريب عليها ان هي اعرضت عن دفاع الطاعنين بمعالجة السيئات او ضم مستندات اخرى بعد ان توصلت الى حقيقة الامر في في الدعوى مما لا يدعو الى مزيد من التحقق . لما كان ذلك ، غل ما يثيره الطاعنان بشأن دعوى القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .  
(لمن رقم ١٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ١٥٦١)

#### ١٥٣٧ - لا يعيب الحكم التفاته عن دفاع التهم الموضوعى .

\* لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما اثاره الطاعنان من اوجه دفاع موضوعية وحسبه انه اورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المندة اليهما ولا عليه ان هو لم يعقب التهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها .  
(لمن رقم ١٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ١٥٦١)

#### ١٥٣٨ - الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابهته - الطلب انجازم الذى يصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

\* من المقرر ان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عايه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية - وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة ان المدافع عن الطاعن وان كان قد طلب ادى مرافعته بجلسة ١٣٧٥/١٠/٢١ استدعاء كبير الاطباء التشريعيين او الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة لمناقشته ، الا انه لم يعد الى التحديث عن طلبه هذا في ختام مرافعته التى استمرت الى اليوم التالى والتى اقتصر فيها على طلب البراءة ، ولما كان هذا المطلب بهذا النحو غير جازم . ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته ، غل ما ينهض الطاعن من الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ص ١٦٠٤)

#### ١٥٣٩ - دفاع - الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابهته - ما هيته .

\* لما كان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة

الاستثنائية أن الطاعنة لم تصر بجلسة المرافعة على طلب ندم خبير في الدعوى أو تقديم تقرير استشاري فاته لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب لهذا الطلب الذى تقرر الطاعنة أنها أبدته في مذكرة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصير عليه مقدمه الى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى هذا فضلا عن انه لما كان الثابت مما جاء بتجسبب الطعن ان الطلب المشار اليه لا يتجه مباشرة الى نفي الافعال المكونة للجريمة المسندة للطاعنة أو استحالة حصولها بلاكيفية التى رواها شهود الاتبات بل المقصود منه في واضح الامر هو تجريح اقوالهم الامر الذى لا تلزم المحكمة بإجابهته فلن النعمى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

لمن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٨ من ٢٨ ص ١٧٤٢

١٥٤٠ — دفاع المتهم بصفر سنة دون دليل — تنازله عن ذلك —  
دفاع قانونى ظاهر البطالان لا يستوجب ردا .

\* اذا كان المدافع عن الطاعن اثر بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان سنة يقل عن ثمانية عشر عاما وقت الحادث دون أن يقدم الدلائل على ذلك ثم اثبت تنازله عن التمسك بهذا الدفع واذا كان هذا الدفع القانونى ظاهر البطالان فلا حرج على المحكمة أن هي التفتت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير أساس .

لمن رقم ١٧١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٨ من ٢٨ ص ١٧٥١

١٥٤١ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانونى الظاهر  
البطالان .

\* من المقرر ان المحكمة لا تلزم بالرد على الدفاع القانونى الظاهر  
البطالان .

لمن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ ص ١٧٨٦

١٥٤٢ — التمسى على المحكمة قمعوها عن الرد على دفاع لم يثر  
أمامها — غير جائز .

\* لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية

ان الطاعن او المدافع عنه لم يثر امام المحكمة دفاعه القائم على انتفاء عنصر السرعة اثناء قيادته للسيارة على ما اوردته بوجه طعنه ، وكان من المقرر انه لا يقبل من المزم ان يطلب المحكمة بالرد على دفاعه لم يبد امامها فان ما يثيره الطاعن في هذا المعنى يكون على غير اساس .

(لمن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ من ١٩٦١)

### ١٥٤٣ - الرد على أوجه الدفاع الموضوعية - غير لازم .

\* محكمة الموضوع لا تاتزم بحسب الاصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية انما يستفاد الرد عليها دلالة على قضاء المحكمة بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت ، وكان الحكم المطعون فيه - مع هذا قد عرض لما اثاره الدفاع من حصول التعرف بارشاد الضابط واطرحه طائفتا منه لما اثبتته رئيس المحكمة الماعتدى عليها في مذكرته من انه هو الذى ارشد الضابط الى المتهمين ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها .

(لمن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ من ١٩٦١)

### ١٥٤٤ - الطلب الذى تقترن المحكمة بالرد عليه - ماهية .

\* ان الطلب الذى تقترن محكمة الموضوع باجلبته او الرد عليه هو الطلب الجائز الذى يصر عاياه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ من ٢٩ من ١٥٠٧)

### ١٥٤٥ - دفاع - الاخل بحق الدفاع - ما لا يوغره - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدلائل .

\* حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يمتدحه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد الفتاوى منها انه اطرحها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا المعنى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدلائل وفي سلطنة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنتاج معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة

النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد أرسلتا القول دون أن يبيننا مضمون المستندات التي علما على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة وهل تحوى دفعا جوهريا مما يتمين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم لا . فلما ما يشير الطاعنان لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٠/٢ من ٢٩ ص ١٦٥٤)

#### ١٥٤٦ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* أن النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعنين بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتناول ردا طالما كان الرد عليها مستلزما من أدلة اثبوت التي أوردها الحكم .

(لمن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٠/٢ من ٢٩ ص ١٦٥٤)

#### ١٥٤٧ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره - محكمة الموضوع - مهملتها في تقدير الدليل .

\* بحسب الحكم نجا يتم تدليله ويستقيم تضلؤه أن يورد الأدلة المنجزة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المستندة الى المنهم ولا عليه أن يتتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتة عنها أنه أطرحها .

(لمن رقم ٤٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٠/٢ من ٢٩ ص ١٦٧٧)

#### ١٥٤٨ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن استمارة انتشغيل الموقع عليها من الطاعن بصفته المشرف على أعمال نظافة عازلات الإبراج الكهربائية تضمنت أمرا صريحا بوضع سلك أرضي مؤقت بمنطقة العمل - وهو ما لا يملأ فيه الطاعن - وأن الطاعن أقر في جميع مراحل التحقيق بأنه لم يتم بهذا الإجراء ، فلما ما طلبه المدافع عن الطاعن من المحكمة الاستئنافية من ضم التعليقات الخاصة

بتنظيم وضع السلك الأرضي المزقت بموجب العمل لا يتطلب من المحكمة عند رفضه رداً سريعاً مستقلاً .

(لمن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ص ٨٧١)

### ١٥٤٩ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوغره .

\* لا وجه لما يتحدى به لطاعن من أن المحلّى المنتدب لم يكن عالماً بوثائق الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(لمن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١٧٨/١٢/١٨ س ٢٩ ص ١٥٥)

١٥٥٠ - للمحكمة أن تعرض عن دفاع المتهم إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب .

\* من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب .

لما كان ذلك - وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن اطمأن لاقوال المجنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن العاهة المستديمة لدى المجنى عليها - وهى فقد قوة أبصر العين اليسرى - كانت نتيجة الإصابة التى أحدثتها بها الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وإن قسوة الإبصار قد فقدت كلية على إثرها ، فإن هذا حسيبه لغيراً من دعوى الإخلال بحق الدفاع .

لما كان ذلك - وكان من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس يلزم طالما أن المحكمة اطمأنت إلى ثبوت إصابة المجنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقع عليها وعليه فإن طلب الدفاع يكون غير منتج في الدعوى حرياً بالرفض .

(لمن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٣٢٢)

**١٥٥١ — لا تشرب على المحكة في عدم اجابتها الطاعن الى طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .**

\* من المقرر انه لا يصح ان يعاب على المحكة عدم اجابتها الطاعن الى طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء وكلن ما يشيره الطاعن من ان الطبيب الشرعى قد اجاز حدوث الاصابة من سيخ حديد دون ان يقطع بذلك — مردودا بما هو مقرر لمحكة الموضوع من مطلقة الجزم بما أم يجزم به الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما أم يخطيء للحكم في تقديره .

بلطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٨ من ٢٠ ص ٣٢

**١٥٥٢ — عدم جواز اثارة مسئلة موضوعية لاول مرة امام محكمة النقض ما دام لم يشرها امام محكمة الموضوع .**

\* متى كان ثابت من تقارير الحكم ان الطاعن اعلن بتهمة القتل ولم يجحد الطاعن او المادافع عنه ذلك في جلسة المحاكمة وانما دار الدفاع حول هذا الوصف فان ما يشيره الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع لا يكون له اساس .

بلطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٨ من ٢٠ ص ٣٤

**١٥٥٣ — جواز تولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى قيام تعارض حقيقى بين مصالحهم .**

\* لما كان قضاء النقض قد جرى على ان القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنابة واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ان الطاعنين ارتكبا معاً فعل القتل واعتبرهما فاعلین اصايين في هذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة احدهما — كما يستفاد من اسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى ان تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهما بمحام خالص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمح كل منهما ان



بيديه من أوجه الدفاع ما دام لم ييده بالفعل . ومتى كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن التقى لم يبد اعتراضا على حضور محم واحد عنه وعن الطاعن الاول فان دعوى الاخلال بحقه في الدفاع تكون غير صحيحة .

(لمن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٦/١/٨ من ٣٠ من ١٢٤)

**١٥٥٤ — منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث وحدث فيه الوفاة يتضمن في ناته المطالبة الجزمة بتحقيقه والرد عليه بما يفرضه .**

\* لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لما اثاره المدافع عن الطاعنين في مرافعته بشأن وقت وقوع الحادث توصلا الى التشكيك في احوال شهود الاثبات ، من ان جثة المجنى عليه وجدت في حافة تيبس رمى كامل ورد عليه في قوله « كما لا تعمل المحكمة على ما اثاره الدفاع بمرافعته من طلبات ودفع لان تشريح الجثة كما هو ثابت من الاوراق تم في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ١٩٧٤/١/٢٨ واثبت تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة مضى عليها اكثر من يوم وهذا لا يتناقض مع الوقت الذي حددته اشهود لحصول الحادث وهو صباح يوم ١٩٧٤/١/٢٧ لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعى المرفق بالمفردات المضمومة — ان الطبيب الشرعى وقع الكشف انظاهرى على جثة المجنى عليه واجرى تشريحها في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وانتهى الى ان الجثة كانت في دور التيبس الرمى للكابل والزرقة الرمية بالظهر وخذلية الاطراف وانه مضى على الوفاة لحين الكشف عليها حوالى يوم ، فان ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى — بصدد رده على دفاع الطاعنين القائم على التشكيك في وقت وقوع الحادث — من انه مضى على الوفاة لحين الكشف على الجثة اكثر من يوم يكون مخالفا لما تضمنه ذلك التقرير ، لما كان ذلك ، ولكن الدفاع الذى ابداه الطاعنان على ما سلف بيانه يمسد دفاعا جوهريا لتعلته بالادليل المتقدم فيها والمستند من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الراى في الدعوى مما كل يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة — وهي مسألة غنية بحث — ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها بتحقيق هذا للدفاع الجوهري عن طريق

المختص غنياً — وهو الطبيب الشرعى — أما وهى لم تفعل لأن حكمها يكون ممياً بمخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .  
(لمن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢٨/١/١٩٧١ س ٣٠ ص ١٦٧)

**١٥٥٥ — النعى على المحكة عدم استجابتها لطلب ، لم يطرح عليها — غير مقبول .**

\* لما كان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكة ثانى درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقاً لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارساً فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

(لمن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢٧١/٢/١٩٧١ س ٣٠ ص ١٢١٥)

**١٥٥٦ — متى يتحقق تعارض المصلحة فى الدفاع عن أكثر من متهم فى الدعوى .**

\* من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون اكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتعذر على محام واحد أن يتراعى عنهما معاً أما إذا التزم كل منهما جلقب الإنكار — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بتقسيم التعارض بينهما ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعى غير صحيح .

(لمن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢٧١/٤/١٩٧١ س ٣٠ ص ١١١)

**١٥٥٧ — توكيل المتهم بجنحة محام للدفاع عنه لا يستوجب القانون — حضور محام عن المتهم بجنحة ثم انسحابه من بعض الجلسات لا يمنع المتهم من الدفاع عن نفسه — أثره — لا إخلال بحق الدفاع .**

\* من المقرر أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتمين على المحكة لتسمعه

ان كان حاضراً ، ولما كتبت التهمتان اللتان دين الطاعن بهما تشكيكان  
جنحنا المعلونة في ادارة مسكن للدعلة وتسهيل دعلة التهمات الاخرى  
وكان الثابت من محاضر المحاكمة الم محكمة اول درجة ، ان الطاعن حضر  
بنفسه بمضى هذه الجلسات دون ان يبدى أى دفاع او يطلب التأجيل لتوكيل  
محام آخر غير الاستاذ ... .. المحامى الذى اثبت حضوره عنه  
وعن المتهم الثانى فى الجلسات الاولى للمرافعة ثم ما لبث ان انسحب من  
الجلسة قبل الاخيرة عن الحضور مع المتهم الثانى الذى تولى الدفاع عنه  
الاستاذ ... .. المحامى وكان من المقرر ان للمتهم بالجنة ان يتقدم  
هو بنفسه للمحاكمة بالدفاع الذى يريده او بما غات محليه ان يبيده فان  
سكوت الطاعن عن المرافعة لا يجوز ان يبنى عليه الطعن على الحكم  
بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دامت المحاكمة لم تتمعه من مباشرة حقه فى  
الدفاع وهو ما لم يقل به الطاعن .

(لمن رقم ١٢٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٩ ص ٢٠ من ١٥٦٢)

#### ١٥٥٨ — الطعن بتزوير ورقة من الاوراق المقدمة فى الدعوى — وسيلة دفاع تخضع لتقدير المحكمة .

✽ من المقرر ان الطعن بالتزوير فى ورقة من الاوراق المقدمة فى  
الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها الا تحقق  
بنفسها الطعن بالتزوير والا تحيله للنيابة المسلية لتحقيقه والا توقف  
النصل فى الدعوى الاصلية ١:١ ما قدرت ان الطعن غير جدى ولان الدلائل  
عليه واهية .

(لمن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧/٩/١٩٧٩ ص ٢٠ من ٦٢٠)

#### ١٥٥٩ — الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام — دفاع موضوعى — كفاية الرد الضمنى عليه .

✽ الاصل ان الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام هو من  
اوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها اخذه بأدلة الثبوت  
فى الدعوى ، واذا كان البين من المفردات ان ما ورد به الحكم على هذا  
الدفاع من وضوح الرؤية وقت الحادث له سند من اقوال اشهاد المذكور  
اننى اطمئن اليها فان منى الطاعنين الاولين على الحكم فى هذا الخصوص  
يكون غير مستعيد .

(لمن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧٩ ص ٢٠ من ٦١٥١)

### ١٥٦٠ - المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع ققونى ظاهر البطلان .

\* لما كان الطاعن لا يزعم أنه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقررًا الحضور معه وقت هذا الاستجواب فإن ما ينعاه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع ققونى ظاهر البطلان .

(لمن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨) في جلسة ١٩٧٦/٦/١١ من ٢٠ من ١٩٧٦

### ١٥٦١ - دفاع - استعداد المدافع عن التهم أو عدم استعداده موكل الى تقديره - نعب المحامين .

\* من المقرر أن استعداد المدافع عن التهم أو عدم استعداده موكل الى تقديره هو حسبها يوحى به ضريه واجتهاده وتقاليده مهنته وأن مجلس النقابة يقوم بدور المعاين للمحكم في تعيين من يلزم نعبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تنعب للمتهم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تنعب له المحامي صاحب الدور عن طريق انتقابة . ومن ثم فإن ما يشريه الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع وأن المحامية المنتدبة لم توفى في الدفاع عنه لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩) في جلسة ١٩٧٦/٦/١١ من ٢٠ من ١٩٧٦

### ١٥٦٢ - دفاع غير منتج - عدم جدواه - مثال .

\* لما كان الحكم المعلن فيه بين واثمة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ودلل عايتها بما يؤدي الى انتيجسة التي انتهى اليها وكان البين من طائلة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة أم تدفع التهمة المسندة اليها بدفاع ما الا انها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها بقتين من الدماء الثلاثة الواردة أسماؤهم بالحضر ولم تضمن مذكرتهما طلبا بتمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التابينات الاجتماعية ولا طالب سؤاها لما كان ذلك، وكلمات التهمة المسندة الى الطاعنة هي عن عدم الاخطار عن الاعمال الذين لديها فلا جدوى مما تشريه الطاعنة ما دام وجود عامل واحد لديها كافيا وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها .

(لمن رقم ٢٥ لسنة ٤٩) في جلسة ١٩٧٦/٦/١١ من ٢٠ من ١٩٧٦

## ١٥٦٣ - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يؤثره .

\* إذا كان القاتون لا يستوجب حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة وأنه لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنب انطمن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشنوية بالجلسة فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

بلن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٦/١٠/٧ من ٢٠ ص ٧٦٢

## ١٥٦٤ - حق محكمة الموضوع في عدم التأجيل بسبب دفاع كان

باستطاعة المتهم تجهيزه قبل مثوله أمامها - شرط ذلك .  
\* إذ كان من المقرر أن توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المينة لنظرها يغنى عن إعلانه بها ، وأن من حق محكمة الموضوع ألا تصدق دفاع المتهم الذي يديه أمامها غير مؤيد بدليل كما أنها لا تقترن بمنحه أجلا لتدريه ما دام كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يبد عذرا يحول دون ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعن وقد قرر بشخصه بالمعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي وهو مجند ، فإن تجنيده لم يكن ليحول دون التأجيل بالجلسة المحددة لنظرها طالما أنه لم يقدم الدليل على أنه كان بوحدته في ذات اليوم ، يكون سديدا ويكون النعى عليه لذلك في غير محله .

بلن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٦/١٢/٢٦ من ٢٠ ص ٦٨٠

## ١٥٦٥ - الدفاع الجوهري - شرط الإلزام بالتمرض له .

\* يشترط في الدفاع الجوهري كيا تأتزم المحكمة بالتمرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرية يشهد له الواقع ويسلده . فإذا كان علريا من دأيله ، وكان الواقع يحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات إليه دون أن تتفولاه في حكمها . ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

بلن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٦/١٢/٣٠ من ٢٠ ص ٦٨١

## الفصل الرابع

### استجواب المتهم

#### ١٥٦٦ - استجواب المتهم أمام المحكمة وموكل اليه شخصيا .

\* ان نص المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات صريح في ان طلب استجواب المتهم أمام المحكمة وموكل اليه شخصيا لانه صاحب الشك الأول في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة . اما مهمة المحامي عنه فهي معاونته في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته بما تطلق منها بالموضوع ام بالقتلون . فاذا ما أصر المتهم - رغم معارضة محليه له او اسداء النصيح اليه - على ان يتقدم هو شخصيا للمحكمة بدفاع من عنده او بطلب استجوابه عن أمور رأى ان مصلحته تقتضى انكشف عنها كان على المحكمة ان تجيبه الى طلبه وان تستمع الى اقواله وتستجوبه فيها طلب الاستجواب عنه .

(لمن رقم ٢٥٧ لسنة ٥ في جلسة ١٩٢٧/٢/٨)

#### ١٥٦٧ - استجواب المتهم - حصونه بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه - سقوط الحق في الإدفع ببيان الإجراءات المبني على هذا العيب - المادة ١/٢٢٢ من ق ١٠ ج .

\* اذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه دون اعتراض منه فإن حقه في الدفع ببيان الإجراءات المبني على هذا العيب يستقط وفقا للفترة الأولى من المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٨٦)

(وللمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٧٧)

#### ١٥٦٨ - استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه - ألقى بعد ذلك بأنها استجوبته - لا محل له .

\* متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له ان ينعى عليها من بعد أنها استجوبته .

(لمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٧٧)

١٥٦٩ - اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة  
من اسئلة - عدم اعتراض المدافع عنه - دفعه بعد ذلك ببطالان الاجراءات  
- غير جائز .

\* استقر قضاء هذه المحكمة على ان المتهم عندما يجيب بمحض  
اختياره على ما توجه اليه المحكمة من اسئلة دون ان يعترض المدافع عنه  
فان ذلك يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له  
بعدئذ ان يدعى البطالان في الاجراءات .

(لمن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢ من ٩ ص ١١١)

١٥٧٠ - عدم تعيين المتهم محاميا عنه وقت استجوابه او عدم  
تقديم محاميه للحضور معه وقت هذا الاستجواب - انتهاء المحكمة الى  
رفض الدفع ببطالان التحقيق - صحيح في القانون .

\* اذا كان المتهم لا يزعم انه عين محاميا عنه وقت استجوابه او ان  
محاميه تقدم للمحقق مقرر الحضور معه وقت هذا الاستجواب ، فان  
ما انتهت اليه المحكمة من رفض الدفع ببطالان التحقيق يكون مديدا في  
التقنون .

(لمن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨ من ١١ ص ١٥٨)

١٥٧١ امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق لا يجوز انتزاع قرينة على  
ثبوت التهمة .

\* من المقرر قانونا ان للمتهم اذا شاء ان يمتنع عن الاجابة او عن  
الاستمرار فيها ، ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانما ليبيد  
دفاعه ومن حقه دون غيره ان يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا  
الدفاع ، فلا يصح ان يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق  
الذي يثبته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنايات  
وغند الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبليه .

(لمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من ١١ ص ١٢٦)

## الفصل الخامس

### طلب التأجيل

١٥٧٢ — عدم انقزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد  
مادام قد اعلن في الميعاد القانونى .

\* متى اعلان المتهم في الميعاد القانونى قايسنت المحكمة ملزمة بالجابته  
انى ما يطلب من تأجيل الدعوى ولا يعد رفضها التناجيل حرمانا له من  
حق الدفاع .

(لمن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٠/٢١)

١٥٧٣ — انصراف المتهم من المحكمة قبل التثبت من مضر قضيته  
لا يترتب عليه انقزام المحكمة بتأجيلها .

\* اذا طالب الدفاع عن المتهم تأخير القضية لخاصة به حتى  
ينتهى من قضية اخرى ، فأخرتها المحكمة ، ولكن المتهم اعاد أنها اجبت  
ليوم آخر فانصرف . ولما طالبت القضية ونودى عليه ولم يمثل امام المحكمة  
بين المحامى عنة غيبه ، وطلب تأجيل القضية  
فرفضت المحكمة طلبه ، فذلك من حق المحكمة  
ولا يمكن ان يعد اخلاا منها بحق الدفاع لان انصراف المتهم من المحكمة قبل  
التثبت من مضر قضيته رعونة يجب ان يحل هو تبعتها ولا يصح ان يترتب  
عليها التزام المحكمة بتأجيل قضيته .

(لمن رقم ٨٤٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/٢٦)

١٥٧٤ — قبول المحكمة مستندا قدم بجلسة المرافعة ورفض طلب  
المتهم التأجيل للاطلاع عليه واعتماد المحكمة عليه في تكوين عقيدتها اخلا  
بحق الدفاع .

\* من الاخلاا بحق الدفاع الا تهيبء المحكمة المتهم فرصة الاطلاع  
على مستند قدم بجلسة المرافعة لم يسبق للمتهم الاطلاع عليه واعترض  
على تقديمه في ذلك الظرف وطلب التأجيل للرد عليه او تفسيره على الوجه  
الذى يراه في مصلحته فلم تجبه المحكمة الى طلبه وقبلت المستند واعتبرت  
عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٢٧)



١٥٧٥ - حق المحكمة في رفض طلب التأجيل إذا ما تبين لها أن  
الفرض منه هو تعطيل نظر الدعوى .

\* أن لمحكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم أوراق إذا ما تبين  
لها أن الفرض هو تعطيل نظر الدعوى . فإذا رأت أن تجيب المتهم إلى  
ما طلب من تأجيل لضم أوراق يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع  
الذي يريده . كان على هذا المتهم أن ينشع بالمهلة التي منحها بناء على  
طلبه . فإذا هو لم يكثرث إلا ولم يتم بتنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه .  
كان للمحكمة كل الحق في أن تضرب صفحا عن طلبه والا تفتت كذلك إلى  
منح باب المرافعة المقدم انفرض نفسه دون أن تكون في مسلكها هذا قد  
أخلت بما للمتهم من حق الدفاع .

(لمن رقم ٢٦٥ لسنة ٤ في جلسة ١١٢٤/١/٢٩)

١٥٧٦ - عدم التزام المحكمة أجابة المتهم إلى طلب التأجيل للاستعداد  
بإداعه قد أعلن في الميعاد القانوني .

\* لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل للاستعداد  
بإداعه إعلان المتهم الجلسة قد حصل في الميعاد المبين في القانون . كما أنه  
لا جناح على المحكمة إذا هي طلبت إلى المتهم بجثة أن يدافع عن نفسه  
عند تظلي محاميه عنه بالجلسة .

(لمن رقم ٨٥٢ لسنة ٧ في جلسة ١١٢٧/٢/١)

١٥٧٧ - حق المحكمة في رفض طلب التأجيل إذا ما تبين لها أن الفرض  
منه هو تعطيل نظر الدعوى .

\* إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدى وأنه لم يقصد به  
سوى عرقلة الفصل في الدعوى فإن من حقا بل من واجبا أن ترفضه  
وتنظر الدعوى ، ولا يكون في عملها هذا إخلال بحق دفاع المتهم فإذا كان  
المتهم قد حضر أمام المحكمة وطلب محاميه التأجيل للاستعداد فأجيب إلى  
طلبه ، وفي الجلسة التي أُلجئت إليها القضية لم يحضر المتهم وحضر محاميه  
وقدم شهادة مرضية طالبا التأجيل لمرض المتهم فرفضت المحكمة طلبه  
ونصحت في الدعوى فلا جناح عليها فيما فعلت ، خصوصا إذا كان هو  
الم يدع أن مرضه كان مما يتعذر معه حضور جلسة المحاكمة .

(لمن رقم ٩٩٢ لسنة ٨ في جلسة ١١٢٨/٢/٣١)

### ١٥٧٨ - تقدير طلبات التأجيل متروك لمحكمة الموضوع .

\* لمحكمة الموضوع تقدير طلبات التأجيل المقدمة إليها فتجيب ما ترى موجبا لإجابته وترفض ما لا ترى مسوغا له . فإذا طلب المتهم التأجيل حتى يحضر محاميه من غير أن يبين سبب عدم حضوره فرفضت المحكمة أجابته إلى طلبه وكلفتة أن يترافع عن نفسه وترافع فعلا غليس في ذلك أخلال بحق الدفاع وأو كان المتهم ومحاميه معتقدين أن القضية ستؤجل حتما لعدم إعلان أحد المتهمين الذي حضر الجلسة .

بطمن رقم ٥٧١ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/١١/٢١

### ١٥٧٩ - حق المحكمة في رفض طلب التأجيل اذا ما تبين لها أن

التفرض منه هو تعطيل نظر الدعوى .

\* للمحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل كلما رأت أن الغرض منه إنما هو عرقلة سير الدعوى . وليس لاتهم أن يعترض على قرارها في هذا الشأن ما دام إعلانه بالحضور قد حصل في الميعاد القانوني .

بطمن رقم ٢٦١ لسنة ٩ ق جلسة ١١٢٩/٢/٢١

### ١٥٨٠ - انتظام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للبرض الفجائي الذي

يعترض المحامي الموكل .

\* أنه لما كان مقتضى ما نص عليه القانون من وجوب حضور محام عن كل منهم بجنبالية للمرافعة عنه إلام محنة الجنائيات أن يكون الدفاع حقيقيا يبدية المخلى بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى وما تم فيها ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في التحقيقات التي تجسرها المحكمة ، ولما كان المتهم هو في الأصل صاحب الحق في اختيار من يقوم بالدفاع عنه من المحامين ، فلا يصح أن يعين له محام إلا اذا كان هو لم يوكل محاميا ، أو كان المحامي الذي وكله قد بدأ منه العمل على عرقلة سير الدعوى ، فإذا كان التثبت أن المحامي الموكل عن أحد المتهمين في جنبالية قتل قد اعتراه مرض نجاشي في يوم الجلسة فلم يقدر على القيام بواجب الدفاع عن موكله رغم تأهله لذلك ، وأن محاميا آخر تقدم لمناسبة المناقشة في التأجيل لهذا العذر فائلا أنه ينوب عن الوكيل ، ثم سمعت الشهود بحضوره وأجلت الدعوى لليوم الثاني لسماع المرافعة ، وفي هذا اليوم حضر محام آخر غير الذي حضر في اليوم السابق ولم يبد في سبيل الدفاع عن المتهم إلا ما قاله

من أن مركز هذا المتهم مثل مركز متهمه ، ثم صدر الحكم في الدعوى بمعاقبة هذا المتهم وبراءة المتهمين الذين كان موكلًا بالدفاع عنهما المحامي الذي ترافع على الوجه السابق الذكر ، فإن المحكمة تكون قد أخذت بحق المتهم في الدفاع ، إذ كل من المتهمين عليها . وقد طلب منها التأجيل لمرض النجاشي الذي اعتري المحامي الموكل . أن تجيب هذا الطلب . ولا يصح أن يتخذ من مسلك هذا المتهم بالجنسية قبوله لاثابة أحد من المحامين الذين حضرا غلقه وقد صرح كل منهما في الجلسة بأن حضوره إنما كان نيابة عن المحامي الموكل يكون في عدم اعتراضه معذورا إذا اعتقد أن وكيله هو الذي اختارها للنيابة عنه .

(ملن رقم ١٢٧١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/١٤)

١٥٨١ — عم جواز رجوع المحكمة عن امرها بتأجيل نظر الدعوى من غير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته .

\* أن المحكمة بعد أن تؤجل نظر الدعوى لاي سبب من الاسباب لا يكون لها أن ترجع عن امرها من غير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته إذ بغير ذلك لا يجوز ، لاي سبب من الاسباب أن يحكم في موضوع القضية الا في الجلسة التي اجأت لها لانه بمجرد صدور امر التأجيل الى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه ، فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيهه الى ذلك . واثنا فإذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت امرها بالتأجيل قد رجعت فيه ، ونظرت القضية في غيبة المتهم في نفس الجلسة التي أصدرت فيها الامر ، فانها بذاك تكون قد أخذت بحقه في الدفاع ، ويكون للمتهم أن يطعن في حكمها بطريق النقض لهذا السبب إذا لم يكن له طريق آخر للطعن فيه .

(ملن رقم ١٢٨٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/٢٨)

١٥٨٢ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد لحاكم قد أعلن في المبدأ القانوني .

\* متى كان المتهم قد أعلن للجلسة اعلانا قانونيا فانه يجب عليه أن يحضر مستعدا للدفاع . فإذا هو طلب التأجيل للاستعداد للمحكمة أن ترفض طلبه مادام لم يستند فيه الى عذر قهري .

(ملن رقم ١٨٢٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١١/٢)

١٥٨٣ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد  
مادام قد أعلن في الميعاد القانوني .

\* أن المتهم متى أعلن إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة يجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه ، وللمحكمة ألا تقبل منه طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر له في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطائه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة فإذا هو حضر غير مستعد فنتبعه ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه . ولا غرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب ، كما هي الحال في مواد الجنب والمخالفات . فالمحامي يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها فإذا طرأ عليه عذر قهري منعه من القيام بواجبه هذا غفى هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ، ويكون على المحكمة — متى تبينت صحة عذره — أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه والا غانها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١١/١٢/١٥)

١٥٨٤ — اعتذار المتهم عن حضور الجلسة لا يكفي لالتزام المحكمة  
بتأجيل نظر الدعوى .

\* أن اعتذار المتهم المحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب اليها لا يكفي وحده لالتزامها بأن تؤجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم إذا هي لم تجب طالب التأجيل . فلن مثل هذا الاعتذار غير المدعم بالدلائل لا يعد من الطلبات الجدية التي تفتضي رداً صريحاً بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به رداً عليه بأنها لم تأبه له .

(لمن رقم ٩٣٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٢/٢/١٢)

١٥٨٥ — التزام المحكمة بإجابة طالب التأجيل لأمرش النهائي بعذر  
المحامي الموكل .

\* أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه فإذا طرأ عليه عذر قهري منعه عن القيام بمهمته فيكون على المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .

والا فغتها تكون قد اخذت بحق المتهم في الدفاع ، فاذا كان التثبت بمحض الجلسة ان محامى المتهم اعترف بمرضه وتقدم زميله الى المحكمة شهادة بذلك فانه يكون على المحكمة ان تقدر هذا العذر ، فاذا اقتضت بصحته اجلت القضية الى جلسة اخرى حتى يتمكن المحامى من القيام بواجب الدفاع عن المتهم . واذا رأت انه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها ان تبين اسباب ذلك ، وان تراعى في الوقت نفسه حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالمعذر الذى ابداه المحامى حتى اذا ما تبين لها انها لا علاقة له به وانه كان معولا في دفاعه على المحامى اجبت له الدعوى ليستعد هو للدفاع . ولا يقلل من ذاك ترخيصها في تقديم مذكرات ، لان المذكرات في المواد الجنائية لا يصح ان يجبر الخصوم على الاكتفاء بها في دفاعهم .  
(لمن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٤٥)

#### ١٥٨٦ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد مادام قد اعلن في الجهاد القانونى .

\* ان القانون لا يوجب في مواد الجرح والمخالفات ان يحضر مع المتهم اثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه . فاذا كان المتهم قد اعان بالحضور الى جلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وغنا للقانون ، وحضر الجلسة ، فليس له ان يطلب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام . وليس له بالتالى اذا ما رفضت المحكمة طلب التأجيل للسبب المذكور ان ينمى عليها انها اخلت بحقه في الدفاع ، اذ انه كان يجب عليه ان يحضر مستعدا لابداء اوجه دفاعه اما بنفسه واما بواسطة من يختاره لذلك من المحامين .

(لمن رقم ١٨٣٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٤٥)

#### ١٥٨٧ — عدم التزام محكمة الجرح والمخالفات اجابة المتهم بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه .

\* ان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين امام محام الجرح والمخالفات ليس بواجب قانونا ، بل على المتهم ان يحضر الجلسة المحددة لتظر دعواه مستعدا للمرافعة فيها سواء بنفسه او بواسطة من يختاره من المحامين للدفاع عنه . فاذا هو حضر الجلسة ولم يحضر معه من يدافع عنه فان المحكمة لا تكون ملزمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه مادام المحامى لم يقدم عذره عن عدم الحضور مؤيذا بما يبرره .

(لمن رقم ٥٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥)

١٥٨٨ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد  
مدام قد أعلن في الجيعاد القانونى .

\* لا جناح على المحكمة الاستثنائية اذا هى رفضت طلب التأجيل  
للاستعداد ، فان المتهم ما دام قد أعلن اعلانا صحيحا يكون عليه ان يستعد  
للدفاع عن نفسه فى الفترة الواقعة بين الاعلان وجلسة المحكمة .

بلن رقم ١١٢٢ لسنة ١٨ فى جلسة ١١٢٨/٦/٤

١٥٨٩ — عدم التزام المحكمة بتأجيل الدعوى لسماع دفاع المتهم  
القائب .

\* اذا كتلت المحكمة قد برأت احد المتهمين فى غيبابه وادانت الآخر  
بناء على ما أورثته فى حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه للنمى عليها  
انها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع القائب لاحتمال ان يعترف هو بالحادث  
ويقرر ان المحكوم عليه لا شأن له .

بلن رقم ١٢١٥ لسنة ١٩ فى جلسة ١١٢٩/١١/٢

١٥٩٠ — مراعاة المحامى المنتدب دون اعتراض من المتهم عقب رفض  
طلب التأجيل لحضور المحامى الموكل لا اخلال فيه بحق الدفاع .

\* اذا كان المحامى الموكل عن المتهم لم يحضر وحضر عنه محام  
أبدى سبب تغيبه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ، فلم تستجب له  
المحكمة ونظرت الدعوى وحضر المحامى المنتدب وترافع ، ولم يبد المتهم  
اعتراضا ولم يصر على التأجيل لحضور محاميه الموكل ، فلا غبار على  
تصرف المحكمة فى ذلك .

بلن رقم ١٢٧٤ لسنة ١٨ فى جلسة ١١٢٩/١/٣

١٥٩١ — مراعاة المتهم عن نفسه دون اعتراض منه على رفض طلب  
التأجيل لحضور محام لا اخلال فيه بحق الدفاع .

\* اذا كان الثابت ان المحكمة الاستثنائية اجالت الدعوى حتى يحضر  
محامى المتهم ، وفى الجلسة التالية لم يحضر المحامى ورفضت المحكمة  
التأجيل بدافع المتهم عن نفسه ولم يتمسك انه فى حاجة الى الاستعانة  
بمحام آخر ، فحقه لا يقبل منه ان ينمى على المحكمة انها رفضت التأجيل

في المرة الثانية مع اعتذار محاميه من عدم الحضور باستغفاله بالمرافعة لبلم  
محكمة الجنات في جهة أخرى . وخصوصا ان القاتون لا يوجب حضور محام  
عن المتهم في مواد الجنع .

(بلن رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٩٩/٢/٢)

١٥٩٢ - وجوب تأجيل الدعوى اذا اصر المتهم على تبرئته من  
الاستعانة بمحام آخر غير الذي وكله وتخلّف عن الحضور .

\* الأصل هو ان حضور محام عن المتهم ليس بالارم في الجنع والكله  
حق للمتهم متى وضع ثقته في محام وجب على المحكمة ان تسمع دفاعه  
عنه . فلذا تخلّف المحامي عن الحضور ورات المحكمة السير في الدعوى  
في غيابه لعدم اخذها بمذره كان لها ذلك ، الا اذا اصر المتهم على تبرئته  
من الاستعانة بمحام آخر غير الذي لم يكن هو ضالعا معه في هذا التخلّف ،  
لعمرك يجب على المحكمة ان تؤجل الدعوى ، فلذا لم يطلب المتهم ذلك  
وسلّمت المحكمة في الدعوى فلا يحق له ان ينسئ عليها انها لم تبرئه من  
الاستعانة بمحام .

(بلن رقم ٥٣٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٩٩/٢/٢٨)

١٥٩٣ - اجابة طلب محامى المتهم بالتأجيل للاستعداد الى اليوم  
التالى وترافع احد المحامين عنه في الجلسة التالية لا يكون فيه اخلال بحق  
الدفاع .

\* متى كانت المحكمة قد اجابت طلب محامى المتهم بالتأجيل للاستعداد  
فاجلت الدعوى الى اليوم التالى ، ثم ترافع احد المحامين في الجلسة  
التالية ولم يطلب اجلا جديدا ولم يتمسك بضرورة حضور محام آخر معه ،  
فان قضاء المحكمة في الدعوى بعد سماعه لا يكون فيه اخلال بحق المتهم  
في الدفاع .

(بلن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٩٩/١٢/١٣)

١٥٩٤ - عدم التزام محكمة الجنع والمخالفات . اجابة المتهم بتأجيل  
الدعوى حتى يحضر محام عنه .

\* ان القاتون لا يوجب في مواد الجنع ان يحضر مع المتهم محام

يتولى الدفاع عنه . فإذا كلفت المحكمة تد استجابات لما طلبه المتهم في مذكرته التي تقدمها في دفع إيدام من اعطلقه مهلة لإبداء دفاعه في موضوع التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعان المتهم إليها اعلاناً صحيحاً فحضر ودافع عن نفسه — فلا يكون له من بعد أن ينمى على المحكمة أنها اخلت بحقه في الدفاع اذ هي لم تجبه الى طلبه تأجيل الادعوى حتى يحضر محليه .  
 بطن رقم ١١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٢/١

### ١٥٩٥ — حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لتقديم تقرير استشاري آخر وعد التهم بتقديمه .

\* اذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشاري الثاني الذي وعد بتقديمه ، فلا اخلال بحق الدفاع اذا لم تجبه المحكمة الى طلبه ، كما ان اجالية طلب استدعاء الطبيب الاستشاري الاول لمناقشته في اقواله التي عنيت المحكمة بايرادها ، والرد عايتها لا يعيب الحكم اذ ليس في القانون ما يحتم على المحكمة ان تجيبه .  
 مثل هذا الطلب بل ان لها ان ترفضه اذا ما رأت انها في غنى عن رايه بما استخلصته هي من الوثائق التي ثبتت لديها ومن التقرير الاخرى الفنية التي اخذت بها لاطمئنتها اليها .

بطن رقم ٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/١/١

### ١٥٩٦ — حضور محام عن المتهم وتقديمه شهادة بمرض المتهم . يوجب على المحكمة ان لم تر تأجيل الدعوى ان تقول كلمتها في العذر .

\* المرض من الاعذار القهرية . فإذا ما حضر عن المتهم محام وقال انه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فانه يكون لازماً على المحكمة ان لم تر تأجيل الدعوى ان تقول كلمتها في العذر الذي ابداه المحامى وعززوه بالشهادة المرضية فان هي لم تفعل كان حكمها معيباً لاخلاله بحق الدفاع .  
 بطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٥/٧

### ١٥٩٧ — رفض طلب التأجيل لمجرد تكراره دون تقدير للعذر الذي ادلى به محامى المتهم اخلال بحق الدفاع .

\* المرض عذر قهرى ، فيتمين على المحكمة متى ثبت لديها تقيله ان



تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل لجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذي أدلى به محلي المتهم فلها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٦/٤)

**١٥٩٨ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد لمادام قد اعلن في الميعاد القانوني .**

\* ان المتهم متى اعلن اعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب عليه ان يحضر امام المحكمة مستمدا لبدء اوجه دفاعه . فلذا طرأ عليه عذر تهريري حل بينه وبين هذا الاستعداد — في المدة التي اوجب القانون اعطائه لاياما بين تاريخ الاعلان ويوم الجلسة وجب عاينه ان يبين عذره للمحكمة التي يكون عليها حينئذ متى تبينت صحة عذره ان تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه ولا غرق في هذا الصدد بين المتهم وبين محاييه في مواد الجنب . والخالفات حيث لا يكون وجود المحلي وانجا . واثن فلذا كان لا يبين من محضر الجلسة ان المتهم أو المحلي الحاضر معه قد دنع بأن اعلان المتهم للجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره القانون أو أن عذرا تهريريا طرأ بمنعه من تحضير الدفاع في هذا الميعاد وكلفت محاكمة المتهم حاصلة في مادة من مواد الجنب فلا يجوز للمتهم ان ينمى على المحكمة انها قد رفضت طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد في اول جلسة محدودة للنظر الابتغلاف مهما كان عدد القضايا التي كان متهما فيها في تلك الجلسة .

(لمن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٧)

**١٥٩٩ — عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد لمادام قد اعلن في الميعاد القانوني .**

\* ان اذا كان محضر الجلسة خاوا مما يفيد ان الطاعن دنع ببطلان اجراء تكليفه بالحضور او ادعى انه لم يمان في الميعاد الذي نص عليه القانون ، فلن طلبه التأجيل الاستعداد يكون خاضعا لتقدير المحكمة بلا معقب عليها فيه ، ولا الزلم بالرد عليه ، اذ لن القانون يوجب عليه ان يحضر الجلسة مستمدا ما دالم انه اعلن في الميعاد .

(لمن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٢)

١٦٠٠ - عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد  
مآدام قد أعلن في الميعاد القانوني .

\* ان المحكمة غير ملزمة بلجاية طلب التأجيل ما دام المتهم قد أعلن  
اعلانا صحيحا في المواعيد التي قررها القانون .

(لمن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٩٥/١/٢٤)

١٦٠١ - عدم التزام المحكمة اجابة المتهم الى طلب التأجيل للاستعداد  
مآدام قد أعلن في الميعاد القانوني .

\* ان القانون يوجب على كل من الخصوم ان يحضر بالجلسة  
مستعدا ما دام قد أعلن في الميعاد ، واذا كانت المتهمة أعلنت في الميعاد  
الذي نص عليه القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بحقها في  
الدفاع اذا رأت المحكمة نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو الى تأجيلها  
ولم تمنع المتهمة من أن تبدي كلمة أوجه الدفاع .

(لمن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٩٥/٤/٢٦)

١٦٠٢ - طلب التأجيل الاستعداد - عدم التزام المحكمة باجابهته -  
شرطه : اعلان المتهم اعلانا صحيحا .

\* المحكمة غير ملزمة بلجاية طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم  
قد أعلن اعلانا صحيحا ولم يدع عكس ذلك .

(لمن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ من ٧ ص ٢٤)

(لمن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٧ من ٨ ص ١٧٥١)

١٦٠٣ - حضور المحامي بالجاسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتفتيته  
شهادة مرضية - رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا  
العذر - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان المحامي الحاضر عن المتهم بالجلسة شهادة مرضية  
للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير  
ان تقتصر صحة ذلك العذر ، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ من ٧ ص ١١٠٤٥)

١٦٠٤ - التفات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفاؤها بحضور المحامى المنتدب دون بيان علة عدم اجابة هذا الطلب وان الفرض منه عرقلة سير الدعوى يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحق الدفاع .

\* من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق اصيل مقدم على حق القاضى في تعيين محام له - فاذا كان مفاد ما ابداه المتهم بالجلسة انه يمتنع على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وانه يطلب تأجيل نظرها حتى يقضى لمحاميه المذكور ان يحضر للدفاع عنه ، فان التفات المحكمة عن طلب التأجيل وبذلك في نظر الدعوى وحكمها عليه بالعقوبة - مكتفية بحضور المحامى المنتدب - دون ان تنصح في حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته ، او ان تشير الى اقتناعها بان الفرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ،  
يمتاز اخلاا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة وموجبا لنقض التكم .

(لمن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٠٨/١٢/١ س ٦ ص ٢١٨)

## الفصل السادس

### طلب التحقيق

١٦٠٥ — التزام المحكمة إذا لم تر اجابة المتهم الى طلب جوهري من طلبات التحقيق ان تبين علة ذلك .

\* ان القانون لم يحدد للقاضي المدني ولا للقاضي الجنائي طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الادلة القانونية من كتابات وشهادة شهود كلها يجوز للقاضي الاعتماد عليها في تكوين اعتقاده . وليست المضاهاة شرطا ضروريا يجب توفر حصوله للقول بوجود التزوير أو عدم وجوده بحسب ما يظهر من نتيجتها . اذ لو صح ذلك لما لمكن الفصل في شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد أوراق لمضاهاتها عليها . واذا كان من المستحسن لدى القاضي الجنائي ان تقع المضاهاة تحت مباشرته في حالة ما اذا رأى محلا للمضاهاة فانه غير محظور عليه ان يعتمد عند الضرورة على مضاهاة يكون اجراها غيره ما دام هذا الغير شهد بها امليه او كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك في صحة صدورها . وكل ما هنالك هو ان المتهم اذا كان قد طاب من القاضي التحقيق بالمضاهاة امليه واحيل القاضي الفصل في طلبه بالاجابة أو الرفض كان قضاؤه محلا للنقض لاساسه بحقوق الدفاع .

(لمن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢ في جلسة ١٦/٥/١٩٣٢)

١٦٠٦ — حق المحكمة في اغفال طلب التحقيق الذي يستند اليه المتهم اذا كانت ادانته لا تقاثر به .

\* اذا كان طلب التحقيق الذي يستند اليه المتهم في دفاعه لا يتاثر به ادانته . لاثبوتها من دلائل أخرى فلا تثريب على المحكمة اذا هي اغفلته . فاذا كانت ام تعتمد في الادانة على وجود غتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم معاينتها بل اعتمدت على أدلة أخرى فلا مأخذ عليها اذا هي لم تجب الدفاع الى طلب المعينة .

(لمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٨ في جلسة ٢٨/٣/١٩٣٨)

١٦٠٧ — عدم التزام المحكمة بالرد على طلب تحقيق أمر لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة .

\* ما دام الامر المراد اثباته لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون

للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة ، اذا هي لم تجب طلب تحقيق هذا الامر  
بلان ترد على هذا الطلب ردا صريحا .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ١٦ في جلسة ١١٩١٦/١/٢٨)

#### ١٦٠٨ - التزام المحكمة باتهام التحقيق الذى بدأت فيه للتوصل الى الحقيقة .

\* يجب على المحكمة أن تعمل على اتهام التحقيق الذى بدأت فيه  
للتوصل الى الحقيقة . فإذا هي لم تنجح ولم تبين السبب الذى دعاها الى  
المدول عنه ، فإن حكمها يكون معيبا . واذن فإذا كان المتهم قد تمسك في  
دفاعه امام المحكمة بأن الدلائل على ملكية العربية التي وجدت بمحل الحادث  
لا اصل له ، فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال الشاهدين المقول  
بأن المتهم تلقى ملكية العربية عنها ، وفي الجلسة التي حددت لذلك تبين  
أن احد الحاضرين لم يكن هو الشاهد المقصود سؤاله ، فوقفت المحكمة  
عند هذا الحد ، وحكمت في الدعوى بإدانة المتهم معتمدة في ذلك على أن  
تلك العربية ملكه دون أن تبين السبب الذى دعاها الى عدم اتهام التحقيق  
فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٢٥٧ لسنة ١٦ في جلسة ١١٩١٦/٢/٢٥)

#### ١٦٠٩ - حق المحكمة في اغفال طلب تحقيق الذى يستند اليه المتهم اذا كانت ادانته لا تتأثر به .

\* ان تحقيق المحكمة لدليل في الدعوى وعدم ايرادها شيئا عنه في  
حكمها رغم ثبوت عدم صحته لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام ذلك غير  
منتج في نفي التهمة عن المتهم وما دامت الادلة التي اعتمدت عليها من شأنها  
ان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، اذ ان ذلك مغاذه أنها اطرحت ذلك  
العليل من بين ادلة البتوت .

(لمن رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ في جلسة ١١٩١٩/١١/١)

#### ١٦١٠ - التزام المحكمة اذا لم تر اجابة المتهم الى طلب جوهرى من مطلبات التحقيق ان تبين علة ذلك .

\* من المقرر ان محكمة الموضوع مكلفة قانونا - اذا لم تر اجابة

المتهم الى طلب جوهرى من طلبات التحقيق — ان تبين علة ذلك ، اذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه المتهم بتبديد مال الشركة من تكليف الشركة المدعية بالحقوق المدنية تقديم دفاترها المسجلة كما تقدم هو دفاتره لكي تبين المحكمة منها ان علاقته بالشركة كانت علاقة بائع بمشتري وأنه لوفى بالتزاماته ، قد عالت هذا الرفض بأنه لا يخلوها اى شك في أن الشركة لا يمكن ان تثبت في دفاترها بيانات تغاير البيانات الثابتة بالاوراق الصادرة منها ، فهذا اندهليل يعتبر — تسليها مقننا بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في أمر ام يعرض لنظرها ، وقد يكون الواقع فيه غير هذا الذى سبقت الى تقريره وتوكيده مما يجعل حكمها معيبا متمينا نقضه .

(لمن رقم ٩٢٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/١١/٨)

#### ١٦١١ — حق المحكمة في اطراح طلب التحقيق لاثبات التزوير باسباب

سابقة .

\* اذا كان المتهم في هذه الدعوى قد ثبت في دفاعه بان المقتد اسس اتهمه زور ، اذ المبنى عليه يعمل معه وقد نس عليه وزعته فيما قدمه اليه من الاوراق المصلحية فوقعها دون مراجعة كمالته . وطلب تحقيق هذا التزوير ، غا طرحت المحكمة دفاعه لاسباب ذكرتها من شأنها ان تؤدى الى ما زعمه عليها ، فان طلبه تحقيق التزوير لا يكون له وجه ، اذ يكفي أن المحكمة قدرت دفاعه وقالت كلمتها فيه ، وهى في سبيل ذلك وفي سبيل الحكم بالادانة او البراءة غير مقيدة بأى قيد من القواعد الخاصة بالادلة الموضوعة في القانون للمواد المدنية .

(لمن رقم ١١٥٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/٢)

#### ١٦١٢ — الدفع ببطالان التحقيق وما تلاه من اجراءات لعدم تمكن

التبليغ محامى المتهم — قبل الاصراف في التحقيق — من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم — لا محل له — الحالات التى يرتب القانون البطالان فيها : عدم السماح بغير مقتضى لحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق في انبؤم المسبق على استجواب المتهم أو هواجته بغيره ، لو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى اجريت في غيبته .

\* دفع محامى المتهم ببطالان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكن التبليغ له قبيل انصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له لاذ ان

'القانون لا يرثب البطلان الا على عدم السماح بغمر مقتش لحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق فى التبييم انسابق على استجواب المتهم لو مواجهته بغمره او بالاطلاع على التحقيق او الاجراءات التى اجريت فى غيبته ،  
 بطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ ص ٣٦١

١٦١٢ - الاصل فى الاجراءات الصحة - عدم التزام المحكمة باجراء تحقيق لتحرى صفة الضابط الذى اجرى التفتيش وانه كان منتدبا رئيسا لمكتب المخدرات او معلونا له لجرد قول المتهم ذلك دون تقديم الدليل عليه .

\* الاصل فى الاجراءات الصحة ، غمى باشر رجل الضبط القضائى اعماله فى حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من ان المحكمة كان عليها ان تتحرى حقيقة صفة الضابط الذى اجرى التفتيش بتحقيق تجريبه ، وذلك بارفاق ما يدل على انندابه رئيسا لمكتب المخدرات ، او معلونا منتدبا له لجرد قول المتهم ذلك ودون ان يقوم الدليل عليه .  
 بطن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١١ من ١٠ ص ٥١٧

١٦١٣ - طلبات التحقيق المعبئة - التزام المحكمة بلجانيتها عند: الاصرار عليها من المتهم من بعد تنازله عنها - ما دامت المرافعة ما زالت دائرة - مثال فى طلب سماع شهود .

\* تنازل المتهم فى اول الامر عن تحقيق طاب معين لا يسلبها حقها فى المدول عن هذا التنازل والتمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل المتهم فى مستهل المرافعة عن طلب التأجيل لسماع شهود التفى لا يحول دون ان تتوجه الى المحكمة من جديد بهذا الطلب باسنان محاييها الذى يمثها والذى اصر على التمسك به واكدته فى خطاب مرافعته وهو لا شك ادرى بمصلحة موكلته .

بطن رقم ٧٤٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١ من ١٠ ص ١٦٨

١٦١٥ - ما يوغره الاخلال بحقوق الدفاع - رفض طلب تحقيق اجرد: تقديمه من المحامى المنتدب دون المحامى الموكل .

\* لا فرق بين طلبات المحامى المنتدب والمحامى الموكل ما دابنا تتفق بحق من حقوق الدفاع وما دام المحامى المنتدب ظل يقوم بواجبه

ولم ينتج عنه — فيكون الحكم الذي بنى على رفض طلب التحقيق على انه صادر من محام متدرب وهو يقوم بواجب الدفاع معيا بالاخلاق بحق الدفاع ، ويتعين لذلك نقضه .

(لمن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢٦٠/١/٢٦ من ١١ ص ١١٠)

١٦١٦ — ادانة الحكم المتهم دون ان يعنى بتحقيق ما يثيره من الجمعية اننى يراسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد قائم وقابل لسحب — وان البنك المسحوب عليه امتنع خطأ عن الصرف ويبتون وجه حق — قصور .

\* اذا كان الحكم قد دان المتهم دون ان يعنى بتحقيق ما يثيره من الجمعية التي يراسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد قائم وقابل لسحب ، وهو دفاع هام — لو صح لتغير به مصر الدعوى — مما كان يقتضى من المحكمة ان تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، او ان ترد عليه بما يبرر رفضه ، اما وهى لم تفعل مكتفية بقولها ان الجريمة المسندة الى المتهم قد اكملت اركانها في جانبها ، فان حكمها يكون مشروبا بالاقصور مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ١٦٧)

١٦١٧ — طلب التحقيق — شرط اجابته او انرد عليه : اثرته امام الهيئة التي سمعت المرافعة وحكمت في الدعوى — ابداء الطلب امام هيئة اخرى — لا يفنى .

\* اذا كان الثابت ان المتهم لم يتمسك امام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به امام هيئة اخرى فانه لا يكون له ان يطالب بالرد على طلب لم يبدئه امام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

(لمن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ من ١١ ص ١٧١)

١٦١٨ — اوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى — وجوب اجابته او الرد عليها .

\* اوجب القاتون سماع ما يبدئه المتهم من اوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته او الرد عليها .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١٢٩)



١٩١٩ — حق المتهم في ابداء ما يمن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا .

\* حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بضول له ابداء ما يمن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢١ ص ١١٥٦)

١٩٢٠ — دفاع — محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبدية المتهم في مذكرة اثناء حجز القضية للحكم او الرد عليه .

\* من المقرر ان المحكمة متى امرت بالفتح باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبدية المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم او الرد عليه سواء قدم بتصريح ام بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة وقبل فتح باب المرافعة في الدعوى ، فان التمس بالفتحات المحكمة عن طلبه عرض الطائفت المضبوطة على كبير الاطباء الشرعيين البدي بالمذكرة المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم والتي سبقها استيفاء الدفاع للشعوى يكون غير سديد . ولا يتدح في ذلك ان الدفاع احال في مرافعته بالجلسة الاخيرة الى مرافعاته بالجلسة السابقة والتي ابدي هذا الطلب في احداها ذلك انه تنازل عنه صراحة في جلسة تالية ، كما — ان رئيس قسم طب شرعى طنطا مثل امام المحكمة بالجلسة الاخيرة وتوقفت في امكان وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود تحقيقا لطلب الدفاع الذي اشرك في المناقشة وقد كان في مكتبته لو اراد ان يطلب عرض الطائفت عليه لو مناقشته في امرها الا انه تعد عن ذلك مما يفيد عدم عدوله عن تنازله السابق عن هذا الطلب ، كما انه لم يكن هناك ثمة ما يمنعه من معاودة اثارته صراحة بين طلباته الختامية بهرافعته الشفوية بالجلسة الاخيرة بعد تغير الهيئة التي ابدي هذا الطلب امامها مع ان عدم تمسكه به امام الهيئة الجديدة يفقده خصائص المطالب الجازم الذي تلتزم المحكمة باجابته او الرد عليه .

(لمن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ ص ٢٩ ص ١١٥٠)

## الفصل السابع

### طلب نذب خير

١٦٢١ — عدم التجاء القاضى الى رأى الطبيب الا اذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل عليه من الامور الفنية .

\* لا يلجأ القاضى الى رأى الطبيب الا اذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل عليه من الامور الفنية فهو عندئذ يطلب رايه ويعتمد عليه ذلك كان فى ذاته ام صوابا ما دام لا وسيلة له فى معرف الحقيقة سواه . اما اذا وجد لدى القاضى وسيلة اضمن واثبت فان من واجبه الحنبى الا يعدل عنها الى مثل تلك الوسيلة التى هى فى ذاتها مظنة الخطأ . فاذا اتهم منهم بالحدث عامة مستديمين مبن مجنى عليه ومنع امام المحكمة بان اصابة عين المجنى عليه قديمة وان اعفاه من الخدمة العسكرية انها كان بسببها وطلب تحقيق ذلك لتحقيق الطلب فى هذه الصورة بالاستعلام من ادارة القرعة كان واجبا . وعدم تحقيقه اكفاسه برأى الطبيب — وهو غير معصوم من الخطأ — فيه هضم عظيم لحقوق الدفاع ويتمين من اجله نقض الحسكم .

هذا ولا يمنع من نقض الحكم ان المحكمة اذ رفضت التحقيق قد عللت رفضها اياه ، فان المسألة متعلقة ببداىء الاستدلال فى ذاته وبواجب القاضى من حيث الاخذ فيه بالاحوط والاضمن لتحقيق العدالة .

(لمن رقم ٩٦١ لسنة ٢ فى جلسة ١٢/٢٨/١٩٢١)

١٦٢٢ — متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم الى طلب نذب خير .

\* تشير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بانفصل فيها غير انه من الواجب عليها ان تبين فى حكمها الاسباب التى تبين عليها قضائها فى هذه المسألة بياناً كافياً لا اجمال فيه . فاذا طالب الدفاع الى المحكمة ان تحيل المتهم الى مستشفى الامراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعرض الوقائع التى استدل بها على خذل عقل المتهم غرضت المحكمة هذا انطلب بمقولة « انه تبين لها من التحقيق ومن مناقشة المتهم ان قواه العقلية سليمة » كان حكمها مبنيًا لاتهام سبيه .

(لمن رقم ٣٦٥ لسنة ٦ فى جلسة ١٧/٢/١٩٢٦)

## ١٦٢٢ - متى تلزم المحكمة بإجبة المتهم الى طلب نيب خير .

\* لا يجوز للمحكمة الاستثنائية أن ترفض طلب نيب خير ليلين ما اذا كانت الإضاء المختلف على صحتها مزورة أم غير مزورة اعتمادا على أن المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية اللتين يشكو المتهم من نتيجة مضاهاتهما قد أثبتت تزوير الإضاء ، بل يجب في هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستثنائية بعمل المضاهاة بنفسها أو أن تدب خبيرا لذلك . والرفض في هذه الصورة يعتبر اخلايا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم .

لمن رقم ١٩٥٢ لسنة ٧ في جلسة ١١/١٥/١٩٣٧

## ١٦٢٤ - التزام المحكمة بأرد على طلب المتهم بالإصبة الخطأ نيب

خير لتحقيق دفاعه من أنه كان يقود السيارة ببطء .

\* إذا كان الدفاع عن المتهم في اصالة الجنى عليه بغير قصد ولا تعمد قياسته سيارته بطريقة ينجم عنها الخطر قد تمسك في المذكرة المقدمة منه الى المحكمة الاستثنائية بأنه كان يقود السيارة ببطء ، وأن الجنى عليه انها أصيب من اصطاده بالمعجلة الخلفية اليمنى ، وأنه هو أوقف السيارة بمجرد أن شعر بأصابعه مما ينفي عنه أنه كان مسرعا ، وطلب نيب خير لتحقيق الدفاع . ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه بهذا منها تصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ٧٠٧ لسنة ١٦ في جلسة ١١/١٤/١٩٣٧

## ١٦٢٥ - التزام المحكمة بإجبة أو الرد على طلب نيب طبيب اخصائي

في ايصون تحقيقا دفاع المتهم من أن لدى الجنى عليه مائع من الرؤية .

\* إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بما ورد في تقرير الطبيب الشرعي من أن الجنى عليه ، الذي ادعى في التحقيق قبل وفاته انه رأى المتهم وقت ارتكابه الجريمة ، مصاب في كلتا عينيه بعمالة تضعف نظره ، ويأن ذلك ، مضافا الى تقدمه في السن وإلى كون الحادث وقع في الذرة وفي ظلام الليل ، يمنعه من رؤية الجاني وتمييزه ، فاستدعت المحكمة الطبيب الشرعي ، ونقضته في تأثير العمالتين على قوة إبصار الجنى عليه ، ثم سألته للدفاع عما اذا كان ملس طلب التمييزون عاجيا بما أنه



## ١٦٢٨ - متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم إلى طاب ندب خير .

✳ إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتبرت في ادانة المتهم على أقوال الشهود في التحقيقات وأم تستمن بخير في الدعوى ، وكان المتهم ( سائق سيارة أو مفيوس ) تد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بطبيب معين خبير للثبوت من عدم استطاعته تفادى الحادث المسند اليه وتوعه ، فإن رفضها هذا الطلب بمقولة أنها ليست ملزمة بإجابة ما يطلبه منها المتهم من تحقيقات تكميلية لا يكون سيذا . إذ هذا القول ليس غيه ما يبرر عدم حاجة الادعى إلى الاستعانة برأي أهل الفن لظهور الحقيقة .

(لمن رقم ١١٤١ لسنة ١٧ في جلسة ١١٩٧/٦/٢)

## ١٦٢٩ - حق المحكمة في الاستناد إلى أقوال الطبيب الشرعى بالجلسة من واقع اطلاعه على تقرير الصفة التشريحية .

✳ إذا كان الدفاع عن المتهم حين طلب ندب الطبيب الذى تلم بتشريح جثة المجنى عليه تكلم عتب اصلته لم يشر في طلبه هذا إلى أن طبيا آخر لا يستطيع اداء هذه المأمورية ، ورات المحكمة أن الطبيب الشرعى يستطيع ادائها من واقع اطلاعه على الأوراق ، ومنها التقرير الذى حرره الطبيب اذى شرح الجثة ، وكان رأيها هذا مسوغا ، فلا يحق للمتهم أن يجادل في هذا الصدد . وخصوصا اذا كان لم يبد اعتراضا على ندب الطبيب الشرعى وكان محاييه قد ترافع في الدعوى على أسس تقرير المفسدم منه وأم ينازع في صلاحيته لاثبات الحقيقة التى انتهت إليها المحكمة .

(لمن رقم ١٣٧١ لسنة ١٧ في جلسة ١١٩٧/٦/٢)

## ١٦٣٠ - التزام المحكمة بالرد على طلب المتهم بالتزوير مناقشة الطبيب الشرعى الذى رجح كثيرا أن الإمضاء المزور كذب بخطه والترخيص له في اعلان الخبر الاستشارى الذى نفى كتابته للإمضاء المزور .

✳ إذا كان المتهم بالتزوير قد طاب في مذكرة قدمها إلى المحكمة استدعاء خبير قسم الطب الشرعى الذى قرر أنه يرجح كثيرا أن الإمضاء المزور كتب بيد المتهم ، لمناقشته والترخيص له في اعلان الخبر الاستشارى ، الذى قرر أن المتهم لم يكتب الإمضاء ، لحضور هذه المناقشة . ولكن المحكمة ادانتة دون أن تتعرض لهذا الطلب أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون

قاصرا ، اذ هذا الطلب مهم لتعلته بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها ،  
فاغفاله يطل الحكم .

(لمن رقم ١٢٨٤ لسنة ١٧ في جلسة ١٩١٧/١-١٤)

**١٦٢١ — الزام المحكمة اجابة التهم بالتزوير تعيين خبير لمضاهاة التوقيع المنسوب اليه اذا انكر توقيعه بعد اعترافه به .**

\* اذا كان التهم بتزوير في محرر عرفي قد انكر توقيعه بعد اعترافه به ، وطلب تحقيق هذه الواقعة بتعيين خبير لمضاهاة التوقيع المنسوب اليه على امضاءاته المعترف بها فلا ينبغي ان ترد عليه المحكمة بسبق اعترافه ، لان ما طلبه انها هو تحقيق الانكار عن طريق واقعة مادية لو ثبت منها ان الامضاء المتول بتزويره ليس له لكان في ذلك الدليل على صحة الانكار وعدم صحة الاعتراف ، الامر الذي لا يصح معه الاعتماد في ادانته على ذلك الاعتراف .

(لمن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٧ في جلسة ١٩١٧/١٢/٣٠)

**١٦٢٢ — ادانة التهم بعد نوب خبير لتحقيق دفاعه دون انتظار تقريره وبتون الرد على دفاعه أو تفنيده — قصور .**

\* اذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية في صعد مخالفة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم الميسقى بدفاع أصدرت المحكمة في سبيل تحقيقه حكما بتدب خبير لمعاينة المبنى محل المخالفة وبيان ما اذا كان قديما انشئ قبل تاريخ صدور القانون المذكور ام انه انشئ في تاريخ الحادث وان كان انشئ حديثا فما مقدار ارتفاعه . ثم أصدرت حكما بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون أن تزيد عليها ، فان حكما يكون قاصرا اذا كان يتعين عايبها اذا ما رأت عدم الأخذ بهذا الدفاع الذي قدرت اهميته الي حد تدب خبير لتحقيقه ان ترد عليه وتفتده .

(لمن رقم ٢٢٨٤ لسنة ١٧ في جلسة ١٩١٨/١/١٧)

**١٦٢٣ — عدم اجابة التهم — بإزالة حد بردم مسقى — تدب خبير لمعاينتها لبعدها عن ملك المدعى بالتحقق المنى — قصور .**

\* اذا كان الدفاع عن التهم بردم مسقى مدعى انها حد بين اطلين

المتهم وإطيان آخر قد طلب الى المحكمة نذب خير لمعينة. المستى لمعرفة  
ان كانت تقع في ملك الدعوى. بلحقوق المدنية او انها بعيدة عن ملكه وكما  
يؤكد المتهم ، فلم تلفت المحكمة الى هذا الدفاع وادانت المتهم دون ان ترد  
عليه فذلك تصور يعيب الحكم ، اذ الادانة في هذه الدعوى لا تقوم الا اذا  
كانت المستى حدا فاصلا بين الارضين نطلب المعينة هو طلب مهم للوقوف  
على حقيقة الدعوى .

بمن رقم ٨٠ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/٢/١٦

١٦٢٤ - التزام المحكمة بالرد على طلب المتهم بالاصابة الخطأ  
نذب خير لتحقيق دفاعه من انه كان يقود السيارة ببطء .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم ( قائد سيارة ) في حادثة قتل خطأ قد  
طلب الى المحكمة الاستثنائية نذب خير لمعرفة هل كان قائد السيارة يستطيع  
ايقافها على المسافة التي اتعقد اجزاء الشهود على ان المجنى عليه عبر  
اليدان عالى مداها من السيارة ، ولمعرفة ما اذا كان في مقدوره مع حل  
اليدان ان يتفادى حصول الحادث في ظروف وقوعه ، فلم تجبه المحكمة الى  
ما طلب ولم ترد عليه ، فذلك منها تصور يعيب حكمها ، اذا هذا الطلب من  
الطلبات الهامة لملفه بتحقيق الدعوى لاثبات الحقيقة فيها .

بمن رقم ٣٦ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/٣/١

١٦٢٥ - اغفال الرد على طلب المتهم اعلان طبيب لبيان ما اذا كان  
المجنى عليه يستطيع ان يدلى باقوال رغم جسيمة اصابته وادانة المتهم  
على اساس تكلم المجنى عليه بعد اصابته - قصور .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم في جريمة قتل قد طلب الى المحكمة تأجيل  
الدعوى لاعلان اطباء مناقشتهم في هل المجنى عليه كان يستطيع ، نعم  
جسيمة ما به من الاصابة على النحو الظاهر في تقرير السكة التشريحية  
ان يدلى باقوال ، فرفضت المحكمة تأجيل هذا الطلب دون ان ترد عليه ، عليه  
بما يبرر رفضها لياه وادانت المتهم على اساس ان المجنى عليه تكلم بعد  
اصابته ، فلم حكمها يكون معيبا بالقصور واجبا نقضه .

بمن رقم ٧٢٩ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/١١/٢

١٦٣٦ — عدم اجابة المتهم او الرد على طلبه ندب الطبيب الشرعى تحقيقا لدفاعه بان الجروح الموجودة به نتيجة اعتداء القاتل عليه — قصور .

\* اذا كان المتهم فى جريمة قتل قد تمسك امام المحكمة بان الجروح الموجودة ببديه كانت نتيجة اعتداء القاتل واهله عليه لم يكن سببها انتزاع الناس السكين من يده ، كما شهد بذلك بعض الشهود الذين اخذت المحكمة بشهادتهم ، وطلب ندب الطبيب الشرعى لتحقيق ذلك ، ولكن المحكمة ام تجبه الى طلبه ولم ترد على دفاعه هذا مع اهميته ، فحكمتها يكون قاصرا واجبا نقضه .

(لمن رقم ١٩١٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢٩)

١٦٣٧ — حق المحكمة فى تقدير قيام مسؤولية المتهم دون احالة الى الطبيب الشرعى ما دام المتهم لم يدفع بجنونه .

\* اذا كان المحامى عن المتهم لم يدفع بجنونه او باصابته بمعاة فى القتل ، بل كان كل ما قاله فى صدد طلبه احالة المتهم الى الطبيب الشرعى لفحص قواه العقابية ان والده اساء اليه واعتدى عليه ففقد رشده ، فان قضاء المحكمة بمقابل المتهم — ذلك فيه ما يثبت انها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم تر فى تصرفات المتهم ما يغير الراى الذى انتهت اليه فى قيام مسؤوليته وهى صاحبة الشأن فى هذا التقدير .

(لمن رقم ٢٢٠١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/١٦)

١٦٣٨ — عدم التزام المحكمة بندب خير لم يطالبه المتهم بتحقيق دفاعه :

\* لا وجه للمطعن على الحكم لعدم استمعة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة ان العيار الذى سبب القتل هو الاخير المطوق من البنية الخروطوش التى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير العمل الكيملى الذى استند اليه الحكم فى الادانة قد اثبت ان قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عارضة من بنادق رمجوتون ، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير العمل الكيملى ، مما اشار اليه المتهم فى طعنه ، لا ينفي بذاته ان قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجنى عليه



قد استعملت في بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون ، والنفع عن المتهم لم يطلب الاستدعاء بالطبيب الشرعي .

(لمن رقم ٥٣٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٤٩/٢/٢٨)

١٦٣٩ - أدانة المتهم دون رد على دفاعه حول المسائل الفنية التي أثارها طالبا استدعاء مهندس خبير لاخذ رايه - قصور .

\* متى كان انزعاع في الدعوى دائرا حول مسائل فنية يديها المتهم وطلب الى المحكمة استدعاء مهندس خبير لاخذ رايه فيها استجلاء لحقيقة الامر في الحادث الذي وقع ونشأت عنه اصابة المجنى عليه فان عدم اجابة هذا الطلب واغفال الرد عليه - ذلك يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٨٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٤٩/٤/٤)

١٦٤٠ - ادانة المتهم دون اجابته الى طلب مناقشة الطبيب الشرعي في التقرير الاستشاري الذي نفى حدوث اصابة المجنى عليه على الصورة التي قال بها - قصور .

\* اذا كان محامى المتهم قد استند في دفاعه الى تقرير فنى استشاري ينفي امكان حدوث اصابة المجنى عليه على الصورة التي قال بها في التحقيقات ، وطلب استدعاء الطبيب الشرعي اذى كشف عليه لمناقشته في هذا التقرير ، فلم تجبه المحكمة الى ما طلبه ولم ترد عليه ، فان حكمها بادانته يكون قلصا قصورا يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٤٩/٤/١٨)

١٦٤١ - متى تلتزم المحكمة باجابة المتهم الى طلب نائب خبير .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم بزرعة تطن كرتك في ارض غير مرخصة في زراعته فيها قد تمسك بان القطن محل الدعوى ليس من انواع المروف بلاكركت وانه لا يزال موجودا وطلب معالجته ، غادانته المحكمة وردت الى ما تمسك به من ذلك بقولها انه لو كان جادا في دفاعه لطلب في التحقيق الاول تعيين خبير لبيان حقيقة نوع القطن كما يقضى بذلك القانون رقم ١٢١

لسنة ١٩٤٦ المصادر في هذا الصدد فإن حكمها يكون معيبا واجبا  
نقضه ، لان ردم هذا ليس سحيذا . اذ ان جميع النصوص الواردة في  
القاتون المذكور بصدد ندب الخبراء ليس فيها ما يمنع المحكمة من ان تحقق  
هى نوع القطن موضوع المحاكمة ، ولا ما يلزمها بالاخذ في ذلك بما تم في  
التحقيقات الابتدائية وهذا الالتزام لا يمكن ان يكون الا بنص صريح لما ينطوى  
عليه من مخالفة للتواعد الاساسية المحاكمات الجنائية .

(لمن رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٤٦ في جلسة ١١٩٦/٥/٨)

١٦٤٢ - عدم التزام المحكمة بواجهة الطبيب الشرعى بالطبيب الذى  
قدم تقريراً استشارياً او الاستعانة في الترجيح بغيرها .

\* لامحكمة ، بما لها من السلطة في تقدير اكلة الدعوى ان نوازن  
بين التقرير الطبى الشرعى وبين التقرير الاستشارى وان تأخذ بما تظن  
اليه منهما . فإذا هى اطمأنت الى الاخذ بأولهما دون الثاى فلا يصح ان  
ينعى عليها انها لم تواجه الطبيبين وتناقشهما أو تستعين في الترجيح بغيرها  
واذا كمن الدفاع لم يطلب اليها استدعاء الطبيبين او الاستعانة بغيرها  
فليس له ان ينعى عليها اغفال ذلك .

(لمن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٤٦ في جلسة ١١٩٦/١٠/١٨)

١٦٤٣ - قول الدفاع ان الطبيب الشرعى يستطيع الجزم فيما اتاره  
لا يعد طلباً بنديه ولا يقتضى من المحكمة رداً .

\* اذا كان كل ما قاله المدافع عن المتهم على ما هو ثبت بمحضر  
الجلسة هو ان قول الشاهد « ان الحادث هو الذى اثر على عينيه لا يمكن  
الاخذ به والطبيب الشرعى يستطيع الجزم بهذه المسألة » فذلك لا يعد  
طلباً بندياً للطبيب الشرعى يقتضى عند عدم الاستجابة له رداً من المحكمة  
عائيه ، وانما هو يعتبر تفويضاً لها في ان تمنح خبراً متى رأت لزوماً له فإذا  
كانت المحكمة من جانبها ام تر لزوماً لذلك واخذت بقول المجنى عائيه  
وبالادلة الاخرى التى اوردها فلا يصح النعى عليها بانها لم تجب المتهم  
الى هذا الطلب ولم ترد عائيه .

(لمن رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٤٦ في جلسة ١١٩٦/١٠/٢٥)

١٦٤٤ - طعن المتهم في مقدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد الإصابة وقصر المحكمة في الدعوى دون الاستعانة بالطبيب الشرعى متى اعتمدت المحكمة في أدلته على رواية منقولة عنه بعد الإصابة خلال بحق الدفاع .

\* إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة حين اطرحت ما طلبه محامى المتهم من استيفاض الطبيب الشرعى عن حالة ادراك المجنى عليه بعد أصابته بضربة من الخلف بجسم ثقيل راض أحدثت كسرا قريبا عليه عملية تربية ؟ هل كان يمتطيع أن يعرض ذاكرته ويرى ضلاليه ، قد اعتمدت في ذلك على رواية منقولة عن المجنى عليه نفسه بعد أصابته مع طعن المحامى في مقدرة على التمييز والادراك بعد الإصابة . وفي حين أنه كان من الممكن لها تحقيق هذا الدفاع والوصول الى غاية الامر غير عن طريق المختص فنيا به وهو الطبيب الشرعى فإن حكمها يكون معيبا لاختلاله بحق الدفاع ، إذ المقام مقام ادانة يجب أن يبنى على اليقين والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المستندة اليه .

(لمن رقم ٩٢٥ لسنة ١٧ في جلسة ١١٨٧/١١/٨)

١٦٤٥ - اغفل الحكم جزءا من التقرير الطبى الذى استند اليه لا يؤثر في سلاحيته ما دام هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة من التقرير .

\* إذا كان الحكم مع استناده الى التقرير الطبى الشرعى عن أصلية المجنى عليه ضمن الأدلة التى ذكرها قد اغفل جزءا من هذا التقرير وكان هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة عن التفسير ورفضت قضاءها عليه فهذا الاغفال لا يؤثر في سلامة الحكم .

(لمن رقم ١٣٦١ لسنة ١٩ في جلسة ١١٨٧/١٢/٢١)

١٦٤٦ - مسابقة المحكمة للمتهم في طلبه مناقشة الخبير بشأن المسألة الفنية التى اثيرها يجعل حكمها قاصرا اذا حكمت بالادانة دون سماعه .

\* إذا كان النزاع املم المحكمة الاستئنافية قد دار حول مسألة فنية أوردها الخبير المهندس في تقريره الذى استندت اليه المحكمة الابتدائية

في قضائها دون أن تسمعه . ورات المحكمة الاستثنائية استدعاء هذا الخير لمناقشته أمامها حتى تبين وجه الحق في الدعوى ، ثم تعذر اعلانه لما تبين من انه مفصل من الخدمة ولم يقدر الاعتداء اليه ، طلب المتهم استدعاء خير آخر لمناقشة الموضوع . غرغضت المحكمة هذا الطلب وعولت على تقرير ذلك المهندس ، فقاما تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

بطن رقم ١٢٧٦ لسنة ١٩ في جلسة ١٩/١٢/١٩١٦

١٦٢٧ — عدم التزام المحكمة بطلب استدعاء الطبيب المحال ما دامت قد وجدت فيها أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لها الأمر بما اطبأنت اليه .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم بالقتل العمد نازع في دلالة تقرير تحليل الدماء التى وجدت بهلايس المتهم على أن غصيلاتها تتفق مع غصيلة دم الجنى عليه اذ أن غصيلة ا ، ب التى وجدت بالملايس تختلف عن غصيلة ا ، التى هى غصيلة دم القتل ، فصل الطبيب الشرعى في ذلك بالجلسة فقرر ان معنى ما ذكره المحرر بتقريره هو ان الدماء التى وجدت بهلايس المتهم هى من غصيلة دم الجنى عليه ، فطلب للدفاع سؤال الطبيب المحال في ذلك ، فلم تر المحكمة محلا لهذا وأخذت في ايضاح ما نازع فيه الدفاع ، برأى الطبيب الشرعى لاذى اتهمت به ، فاجدل في ذلك يكون جدلا موضوعيا . فضلا عن أن غيبا ذكرته المحكمة بحكمها في هذا الصدد ما يفيد انها لم تر حاجة الى مناقشة طبيب آخر ، ففقه ليس عايبا أن تسأله الدفاع في طلب استدعاء الطبيب المحال ما دامت هى قد وجدت فيها أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لها الأمر بما اطبأنت اليه .

بطن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٩ في جلسة ١٩/١٢/١٩٥٠

١٦٢٨ — تقديم المتهم تقريرا من خير بعدم صحة رأى الطبيب الشرعى واستبعاد الخير لمناقشة الطبيب الشرعى لا يعتبر طلبا بل مجرد تفويض .

\* اذا كان المتهم في سبيل تنفيذ تقرير الطبيب الشرعى قد قدم للمحكمة تقريرا قال انه من خير معتد أمام المحاكم يقطع به بعدم صحة رأى الطبيب الشرعى وانه مستعد للمناقشة أمام الطبيب الشرعى والامر يرجع للمحكمة ، فان هذا لا يصح اعتباره طلبا بل هو مجرد تفويض للمحكمة أن رأت لزوما له ، فلا تكون ملزمة بالرد عليه .

بطن رقم ٦٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩/١٢/١٩٥٠

١٦٤٩ - حق المحكة في انطراح طلب استدعاء الطبيب الشرعى  
مادامت قد بينت السبب الساتع الذى من اجله رغضت هذا الطلب .

\* اذا كان المدافع عن المتهم في احدث النماة قد طلب استدعاء  
الطبيب الشرعى لمناقشته في الاصابة وهل حدثت من ضربة او اكثر ،  
وخصوصا لاشتراك آخرين معه في الضرب ، رغضت المحكة هذا الطلب  
على اسس انه بالرجوع الى التقارير الطبية المقدمة في الدعوى تبين ان  
ما ذكر بها من الوضوح بحيث لا يحتل اى لباس ولا يعتوره غموض ، فضلا  
عن انه مذكور في التقرير الطبي الابتدائى عن اصابة راس الجنى عليه  
انها اصابة نشأت عن المصادية بجسم صلب راض كالعصا الخليفة ،  
ما يتفق مع تصوير الجنى عليه فان المحكة تكون قد بينت السبب الذى  
من اجله رغضت ذلك الطلب ، وهو سبب من شأنه ان يبرر ما رآه من  
عدم لزومه للفصل في الدعوى . ولا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا المتهم  
في هذا الخصوص الذى غصات المحكة فيه ما لها من سلطة التقدير  
غيبا يتعلق بالمعلومات الفنية او الوقائع التى ترى الوقوف عليها . ولا يقبل  
الاحتجاج بما يقول به هذا المتهم من ان المطالب استدعاؤه خير يوجب  
القانون حضوره بوصف انه خير ما دام الراى الذى انتهى اليه الخير  
واكتفت به المحكة كان معروضا لحدث كعنصر من عناصر الاثبات ،  
للمتهم ان يمرض له وينقشه والمحكة ان تقدره ، مثله في ذلك مثل شهادة  
الشهود وعناصر الاستدلال الاخرى التى تطرح لابلها دلى بساط البحث .  
بطن رقم ٥٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/٢/١٤

١٦٥٠ - عدم تمسك المتهم بندب اخصائى لفحص قوة ابصاره  
يفيد تنازله عن هذا الطلب .

\* اذا كان المتهم قد دفع التهمة بلانه اغشى البصر ولم يكن في مكتته  
ان يرتكب الحادث الذى وقع ليلا وطلب ندب اخصائى لفحص قوة ابصاره ،  
وكانت المحكة قد حققت هذا الدفع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة  
ابصاره ثم ترائع المحامى دون ان يتمسك بشيء في صدد ذلك مما يفيد  
تنازله عن هذا الطلب ، فلا يقبل منه بعد ذلك ان يئتمى على الحكم انه  
اخذ بحقه في الدفاع .

بطن رقم ٥٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/٥/١٥

## ١٦٥١ — عدم التزام المحكمة بنصب خير أم يطلبه المتهم التحقيق

دفاعه .

\* ما دام المتهم أم يطلب الى المحكمة نصب الطبيب الشرعى لمناقشته في سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها انها لم تستدعه .

(لمن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٠/١٦)

## ١٦٥٢ — عدم التزام المحكمة بواجهة الطبيب الشرعى بالطبيب الذى

قدم تقريراً استشارياً او الاستعانة في الترجيح بغيرهما .

\* ما دامت المحكمة قد عرضت في حكمها لتقرير الطبي الشرعى من الحادث وما ورد فيه عن اصابات انقتيل والمتهم ومدى علاقة اصابة المتهم بحادث القتل ، ثم ناقشت التقرير الطبي الاستشارى في خصوص ما توسك به المتهم في صدد اصابته وردت عليه رداً سائفاً فلا يؤثر في سلامة حكمها انها لم تتعرض لباقي ما ورد بالتقرير الاستشارى با دام المتهم ام يتمسك به في طاب صريح جازم . على أن استثناء المحكمة انى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى — وهو مؤد ابى النتيجة انى انتهت اليها — فيه ما يفيد انها اطبانت اليه كدليل على اذانة المتهم ، وهذا من سلطاتها وحدها .

(لمن رقم ٧١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١١/٧)

## ١٦٥٣ — متى تلزم المحكمة بالجابة المتهم الى طلب نصب خير .

\* اذا كان الظاهر من محضر جلسة محكمة الدرجة الثانية ان المدافع عن الطاعن ( الذى ادانته الحكم في جريمة البلاغ الكاذب ) قد طلب تعيين خير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها الى المدعى بالحق المدنى معقبة على ذلك بان مختش الاثر الاذى اخذ الحكم المطعون فيه بالمعاقبة التى اجراها ليس خيراً فنياً ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عايه ، فان حكمها بادانته يكون معيباً لان هذا الطلب من الطلبات المهمة لتطبيقه بتحقيق دفاع المتهم في مسألة غنية .

(لمن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١١/٧)

١٦٥٤ — عدم التزام المحكمة بندب خير لم يطلبه المتهم لتحقيق دفاعه .

\* إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة ندب خير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تندب خيراً لهذا الغرض .

(لمن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٥٠)

١٦٥٥ — متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم إلى طالب ندب خير .

\* إذا كان الدفاع عن المتهم — ازاء تعارض رأى الخبيرين الفنين في صدد مضاهاة الإضامين المطعون عليهما على امضاء الممسوب اليه هذان الإضامان اذ قال أحدهما انها تخلفان عن توقيعه الحقيقي بينما قرر الآخر أن المضاهاة غير ممكنة لأن الإضامين المطعون عليهما لم تكتب بالطريقة العادية المتأولة — اذا كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية اعادة الاوراق إلى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الإضامين المطعون عليهما على امضاءين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بها يفنده مع كونه طالبا هاما لمعلقه بتحقيق دفاع جوهرى — فان حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

١٦٥٦ — متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم إلى طالب ندب خير .

\* متى كان محامى المتهم قد تسك في دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما قرراه من أن المجنى عليه أفضى باسم ضلربه في حين أن الواقع أنه لم ينطق واستند في ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبى الذى لجرى على المصلب من أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة ، وطالب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب واستندت إليه في ادانة المتهم إلى شهادة هذين الشاهدين وهى التى يطلب المتهم تحقيق دفاعه في شأنها — فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٥٠٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٥١)

١٦٥٧ — رفض المحكمة طلب سماع الخبير استنادا إلى أن رايه سيكون استشاريا — اخلال بحق الدفاع .

\* إذا كانت المحكمة قد عالت رفضها سماع الخبير الذى طلب الطاءن سماعه بأن رايه سيكون استشاريا ولها الا تأخذ به ، فهذا منها لا يصلح ردا على طلبه ، لأن تقرير الأدلة أنها يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

بلعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٢

١٦٥٨ — اطراح المحكمة التقرير الاستشارى استنادا إلى أن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير له من الحصانة ما يوجب الإخذ به — اخلال بحق الدفاع .

\* إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشارى المقدم من المتهم استنادا إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطلب أنشأه له من الحصانة ما يوجب الإخذ به دون اعبال بسلطة المحكمة التقديرية في شأنه والفصل فيها وجه اليه من مطاعن . فالحكم تكون قد غصت في الددوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منها ، وهذا منها اخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض حكمها .

بلعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٢

١٦٥٩ — حق المحكمة في الاتفات عن طلب المتهم استدعاء مهندس فنى آخر بعد أن استدعت مهندسا فنيا كطلب المتهم وناقشته في مواجهته .

\* متى كانت محكمة أول درجة قد اجلبت المتهم في قتل خطأ إلى ما طلبه من استدعاء مهندس فنى ونلقشته في مواجهته وأم يوجه هو أى مطمئن على رايه بل أنه على الضد من ذلك قد استند المدافع عنه إلى هذا الراى أمام محكمة ثلثى درجة ثم انتهى إلى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فنى لناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الأخير — كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب ولا تجيبه اليه على اعتباره أنه طلب غير جنى .

بلعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢١



١٦٦٠ - رضى طلب استدعاء الطبيب الشرعى الذى لم يبد فى تقريره رايه الى ما بعد معالنة ملابس المجنى عليه - اخلال بحق الدفاع .

\* اذا كان الحكم قد اسس ادانة الطاعن على ما قلناه من انه ظاهر من الاطلاع على الاوراق ان موضع المؤاخذه فى هذه الدعوى هو اصيلة الرأس وحدها التى نشأت عنها الوفاة اذ ان - الاصابت الاخرى التى وجبت بالجسم لم تحدث الا كحتمات لا تتصل مطلقا بواقعة الوفاة ثم قال : « انه لا محل البقية لتعليق ليداء الراى فيها يختص بهذه الاصيلة على معالنة الملابس بحجة ان المجنى عليه كان حابر الرأس وان الارتجاج نشأ عن اصيلة الرأس بالضربة التى احدثتها الطاعن - اذا كان ذلك وكان الواضح من الحكم ايضا ان الطبيب الشرعى وهو الخبير الفنى لم يبد رايه فى سبب الارتجاج الذى نشأت عنه الوفاة وارضاء ذلك الى ما بعد معالنة ملابس المجنى عليه ، وأن الدلائل تمسك باستدعاء الطبيب لنتقشسته فى هذا الامر فرغضت المحكمة ، فهذا! اخلال بحق الطاعن فى الدفاع اذ هى برغضها هذا الطلب قد اطلت نفسها محل الخبر الفنى فى مسألة فنية على الطبيب نفسه رايه فيها على معالنة الملابس ، وهذا لا يجوز .

(لمن رقم ١٦٥ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/٥/١٤)

١٦٦١ - طلب نذب خير لتحقيق دفاع جوهرى يوجب على المحكمة عند رفضه الرد عليه بما يبرر هذا الرفض .

\* ان طلب نذب خير لتحقيق دفاع جوهرى هو من الطلبات الهامة لتطلعه بتحقيق الدعوى لانه وجه الحق فيها . غلذا لم تر المحكمة اجابته لعدم حاجة الدعوى اليه وجوب الرد عليه فى الحكم بما يبرر رفضه غلذا - هى لم تغفل عن حكمها بمعية لقصوره فى البيان .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/٥/٢٩)

١٦٦٢ - عدم ابداء المحكمة رايها فى اقوال الخبير الذى نذبتة تعقبا لدفاع المتهم - قصور .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم فى الاصيلة الخطأ قد تمسك بان خطأ لم يقع منه وقتئذ بل فى وسعه لوقف الترام ليتقاضى الحادث ، فتررت المحكمة استدعاء خير فنى لتحقيق هذا الدفاع ، ثم سمعته هذا الخبير وعقب الدفاع على اقواله بانها جاءت مؤيدة له ، ومع ذلك ابدت المحكمة

الحكم المستأنف لاسبابه دون أن تبدي رأيا في أتوال الخبير الذى رأت  
هى ندبه تحقيقا لدفاع المتهم ، ولم ترد على هذا الدفاع فى ملبسته التى  
استجوبت مع كونه عليها فهذا منها تصور يعيب حكما .

(لمن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢)

١٦٦٢ — حق المحكمة فى الانتفاذ عن طلب المتهم ندب خبير دون بيان  
ما يرمى اليه من ذلك .

\* إذا كان الذى يبين من محضر الجلسة أن المحكمة سمعت تقرير  
الطخيص ثم طلب محامى المتهم استدعاء الخبير الذى سمعته محكمة  
الدرجة الاولى دون بيان ما يرمى اليه بذلك ، فإن المحكمة تكون فى حل من  
عدم اجابته الى هذا الطلب اذا هى لم ترداعيا لاجلته . وما دامت الدعوى  
كانت مطروحة امام المحكمة لنظر موضوعها فانه يكون على المتهم أن يبدي  
دفاعه فيها كايلا ، ولا يكون له بعد أن يقتصر على طلب سماع الخبير أن  
ينعى على المحكمة انه لم يتراعى فى موضوع الدعوى .

(لمن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١١/٢)

١٦٦٤ — متى تلتزم المحكمة باجابة المتهم الى طلب ندب خبير .

\* إذا كان الدفاع عن الطامن قد طلب امام محكمة الدرجة الاولى  
اعلان المهندس الفنى الذى عين السيرة لمناقشته فى تقريره الذى قدمه  
للمحقق ولكى يغسر للمحكمة سبب اثحراف السيرة فجأة الى اليقين ان لم  
يكن لذلك ما يبرره ، فصرحت المحكمة بذلك ، ولكنها قضت بادانة الطامن  
دون ان تسمع هذا الشاهد الذى حضر احصى جلسات المحكمة ثم لما  
استأنف الطامن تسك فى مذكرته المرخص له فى تقديمها الى المحكمة  
بطلبه المشار اليه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون  
اجابة هذا الطلب ، فإن حكما يكون قاصرا اذ ان دفاع الطامن يقوم على  
مسألة فنية بينها للمحكمة وطلب اليها استدعاء المهندس الفنى لاخذ رأيه  
فيها لاستجلاء حقيقة الامر فى سبب الحادث ، فلم يكن يصح عدم اجابة  
هذا الطلب مع اغفال الرد عليه .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/٥/١٩)

١٦٦٥ — عدم التزام المحكمة بنديب خير إذا رأت من الأدلة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى نديه .

\* ان المحكمة غير ملزمة بنديب خير اذا هي رأت من الادلة المتقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى نديه . واذاً حتى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت عدم الحلجة الى شخص قوى المتهم العقلية ، بمعرفة طبيب اخصائي ، اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكابه الجريمة وبمعددها ، فلا لا يكون قد اخطأ في شيء .

(طن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢/١)

١٦٦٦ — اطمئنان المحكمة الى تقرير المهندس الفني — رفضها طلب اعادة مناقشته — تعليلها هذا الرضى تعليلًا مقبولًا — لا خطأ .

\* لا تثريب على المحكمة ان هي اطمأنت الى تقرير المهندس الفني المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب اعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرضى تعليلًا مقبولًا .

(طن رقم ١١١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/١٢/١٠ ص ٧ ص ١١٢٥)

١٦٦٧ — رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الخبير لاسباب تبرره — لا اغلال بحق الدفاع .

\* متى كتلت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من اجله طالب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه ان يبرر ما رآته — وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت الى اقراره من الشهود على دفاع المتهم ، فلها لا تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

(طن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١٥٨/١/٢٠ ص ٦ ص ١٧٢)

١٦٦٨ — طلب الدفاع احالة المتهم الى مستشفى الامراض العقلية لفحصه — انتهاء المحكمة الى ان هذا الطلب لا يستند الى اساس جدي — سلطتها في عدم الاستمالة برأى الطبيب .

\* متى كتلت المحكمة قد رأت وهي تذكر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقها ان ما طلبه الدفاع من احالة موكله الى مستشفى الامراض

المعتلة لنحصر ثوابه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند الى اساس جدى للاستسجال السائغة التى اوردتها ، فانها لا تكون فى حاشية الى ان تستعين برأى طبيب فى الامراض العقلية أو النفسية فى امر تبينته من عناصر الدعوى وما يثبته بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

(لمن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١/٨ من ٦ ص ٢٧٥)

١٦٦٦ - طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبسطة الاصلية اذ ان ازالة سنيتمتر من المظلم لا يعتبر عاهرة واحتكاكه فى ذلك الى تقدير كبير الاطباء الشرعيين - ادانة المتهم دون اجابته الى طلبه او مناقشة الاسس الذى بنى عليه هذا الطلب وبلغ اثره فى تحديد مسؤوليته - خطأ .

\* متى كلن الدفاع عن المتهم باحداث العاهرة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة ضرب لان الاصلية بمعية وازالة سنيتمتر من المظلم لايعتبر عاهرة وكبير الاطباء الشرعيين يكتف تقدير هذا والجزء البسيط الذى ازيل من المظلم يلا من النسيج اللينى » وصمم على طاب عرض الامر على كبير الاطباء الشرعيين لبدء الرأى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم الى ما طاب وام يناقش الاسس الذى بنى عليه طلبه رام يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من اثر فى تحديد مسؤولية المتهم ، فقه يتعين نقض الحكم .

(لمن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١/٢٨ من ٩ ص ١٢٢)

١٦٧٠ - تعطيل سلطة محكمة الموضوع عن ممارسة حقها فى تخيص واقعة الدعوى وانقضا لاثبات الحقيقة فيها لم لا يقر القانون بحال - رفض الحكم طلب الطاعن نذب خير هندسى للتحقق من سلامة المقاسر بقولة عدم جواز تعقيب المحكمة على قرار من جهة مختصة لا يصلح ردا على دفاع الطاعن وينطوى على اخلال بحق انتفاع .

\* اذا كان الحكم - فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عمار - تخين زد على طلب الطاعن نذب خير هندسى للتحقق من سلامة المعمار قل « ان اجابة الطلب غير مقبولة فلقونا لانها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ائزم القانون من تعلق به بتنفيذ » فلن هذا الذى قلله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، لانه فضلا عما ينطوى عليه من الاخلال بحق الدفاع ، فان فيه تعطيل لسلطة المحكمة عند

منازمة حقها في تحييص واقعة الدعوى وإدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(لمن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٢١٥)

**١٦٧١ — عدم التزام المحكمة بالاستماعة برأى خير غي في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشر فيها من تحقيقات .**

✽ لا تأتزم محكمة الموضوع بتبني خير إذا هي رأت أن بما طلبه الدفاع عن المتهم من استطلاع رأى طبيب نفسى لا يستند الى أساس جدى لأسباب سابقة أوردتها — فلذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره والإدراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : « ... ان تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وعمل ولم يكن لديه انحراف ، فام ثبت أو يتم أى دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية انعكست شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الإرادى والشعورى قائما — من كيفية ذهابه لاه وعدم ذكر ذلك لاحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اليه اتهام أو اشتباه — من طريقة صعوده المنزل وكخوله فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومساحتها وبمسح بصلاته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من نفود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد كشف الجثة من تصوير الواقعة والقضاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذى راغقه واقتراض النفود في اليوم التالى ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره وإدراكه لما يفعل وارتكبه ... » — فلا تكون المحكمة بعد ذلك في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشر فيها من تحقيقات .

(لمن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٩٦)

**١٦٧٢ — المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى لا تجوز أثره لأول مرة أمام محكمة القضا .**

✽ ما يشره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى — فلذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا

الدفع أو طلب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة (المحكمة  
النقض).

(لمن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ من ١١ من ١٩٥٢)

١٦٧٢ — ادراك معاني اشارات الاصم الابكم : أمر موضوعي —  
عدم التزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط ما دام المتهم لم يدع  
أن ما فهمته المحكمة يخالف ما اراده — حضور محام للدفاع عن المتهم يحقق  
تتبع اجراءات المحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه الدفاع .

\* ادراك المحكمة لمعاني اشارات الاصم الابكم أمر موضوعي يرجع  
اليها وحدها — فلا تعقيب عليها في ذلك ، ولا تثريب ان هي رفضت تعيين  
خبير ينقل اليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم اليها ردا على سؤاله  
عن الجريمة التي يحاكم من اجلها طالما كان باستطاعة المحكمة ان تتبين  
بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه ان ما فهمته المحكمة  
مخالف لما اراده من انكار التهمة المسندة اليه ، واضلا عن ذلك فان  
حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه  
وكفالتها — فهو الذي يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه  
الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلزم المحكمة بالاستجابة  
الى طلب تعيين وسيط .

(لمن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ من ١١ من ١٩٤٨)

١٦٧٤ — متى يكون طلب نذب خبير دفاعا جوهريا ؟

\* عدم استجابة المحكمة لطلب نذب خبير لتحقيق دفاع الطاعن على  
ضوء المستندات التي قدمها مع جوهرية هذا الدفاع يعيب الحكم ويستوجب  
نقضه .

(لمن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ من ٢٨ من ١٩٦٢)

١٦٧٥ — طلب استدعاء الطبيب الشرعي لفحشة — عدم التزام  
محكمة الموضوع بلجائته — شرط صحة ذلك .

\* لما كان البين من الحكم انه عرض لطلب الطاعن استدعاء  
الطبيب الشرعي لفحشته في وصف اصطلحت المجنى عليه وما اذا كانت

طولية أم عرضية وهل حدثت من غمس أم من بلطة ، ورد عليه — بصدد تحليله على مدق أقوال الطائفتين الثلاثين الأول — في قوله : « وقد تأيدت هذه الأقوال أيضا بما جاء بالقرير الطبي الشرعى الذى اثبت ان الاعتداء على المجنى عليه وقد وقع بألة حادة ثقيلة نوعا كمن بلطة أو ما في حكم ذلك ولا شك ان الغمس هو مما يدخل تحت لفظ ( ما في حكم ذلك ) ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالغمس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طولية ذلك ان إصابة الغمس كما تحدث إصابة مستعرضة يمكنها أيضا ان تحدث إصابة طولية وحدثت الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولا شك في أن الاثنين كلنا في وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التى تطبق اليها المحكمة دون حاجة في ذلك الى سماع أقوال الطبيب الشرعى أجلة الى طلب الدفاع » . واذ كان هذا الذى رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائفا في رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجبة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لعيها ولم تر هي من جلقها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، ولأن البلطة لا تعدو — في حقيقتها — أن تكون غامسا يقطع بها الخشب ونحوه ، ومن ثم فلن ما يعنيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

## الفصل الثاني

### طلب سماع الشهود

١٦٧٦ — حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لإعلان شهود ما دامت قد فكرت الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض .

\* لا أخلاص بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل لإعلان شهود للمتهم مع ذكر الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض .  
(لمن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٧/١٩٦٢)

١٦٧٧ — عدم التزام المحكمة بالتأجيل لإعلان شهود نفى ما دام المتهم لم يتم باعلائهم قبل الجلسة طبقاً للقانون .

\* إذا كان المتهم لم يعلن شهود النفي قبل الجلسة طبقاً للقانون ولم يحضروا ، فطلب الدفاع تأجيل القضية لسماعهم ، فلا تكون المحكمة مازمة بالتأجيل ، بل يكون لها الحق في اجلة هذا الطلب او رفضه حسبما ترى ، فإذا رفضته فلا يجوز الطعن في حكمها لهذا السبب بدعوى الإخلال بحق الدفاع خصوصاً إذا كانت قد بينت في حكمها أسباب الرفض .  
(لمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٦)

١٦٧٨ — عدم تمسك المتهم بسماع شهود النفي الذين أعلنهم المتهم متأزلاً منه عن سماعهم .

\* عدم سماع المحكمة شهود النفي الذين أعلنهم المتهم وحضروا جلسة المحاكمة لا يبطل الحكم ما دام الدفاع لم يطلب إلى المحكمة أن تسمعهم فإن عدم تمسكه بسماعهم يعتبر متأزلاً منه . ومتى كان محضر الجلسة خالياً من الإشارة إلى طلب الدفاع سماع شهود نفى لا يقبل القول بحصول إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة لعدم سماعها أولئك الشهود .  
(لمن رقم ١٥٧٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٨)

١٦٧٩ — عدم التزام المحكمة بتأجيل لإعلان شهود نفى ما دام المتهم لم يتم باعلائهم قبل الجلسة طبقاً للقانون .

\* أن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنائيات بمقتضى



المختين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنيات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضي الاحالة باعلانهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية . وأذن فإذا كان المتهم لم يعلن شهوده مكتفيا بأقوالهم في التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة لأنها لم تؤجل له الدعوى لكي يعثهم ما دأبت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماعهم .

(لمن رقم ٢١٦ لسنة ١٢ في جلسة ١١٤٢/١/٢٥)

١٦٨٠ — حق المحكمة في الفصل في الدعوى بدون سماع شهود نفى  
المتهم والخص له باعلانهم ماداموا لم يحضروا ولم يقدم المتهم ما يثبت  
اصالته .

\* إذا كانت المحكمة قد رخصت للمتهم في اعلان شهود نفى واجبات القضية لهذا الغرض ، ولكن لم يحضر أهلها شهود على الرغم من تأجيل القضية عدة مرات ، فإن المحكمة تكون في حل من النسل في الدعوى بدون سماعهم متى كتبت قد رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على سماعهم وكان المتهم لم يقدم لها ما يثبت اصالته .

(لمن رقم ١٩ لسنة ١٥ في جلسة ١١٤٥/١/١٩)

١٦٨١ — متى تلتزم المحكمة بسماع شهود نفى المتهم .

\* إذا كان قد ورد في أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفى له بالحضور أمام المحكمة بجلسة الرافعة ، فحضر وأحد منهم الجلسة الاولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقون وقال المحامي الحاضر معه أنه متنازل عن شهادة من حضر ، ثم بعد أن أدى المحامون دفاعهم عن جميع المتهمين في جلسة تالية سالت المحكمة ذلك المتهم عن طلباته فتمسك بطلب سماع شهوده وطلب محاميه سماع أقوال شاهدين ثم عاد فقال أنه متنازل عن طلبه ، واعتضت التنيبة على سماع شهود نفى بعد ابداء الرافعة ، فإن المحكمة إذا حكمت بإدانة المتهم دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت وبنيت قضاءها على إجراءات باطلة . إذ متى أعلن المتهم بجنالية شهود نفى له طبقا للقانون فانه يكون له أن يطلب سماعهم ويكون على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه ولا يؤثر في ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل الرافعة وأبداء أوجه الدافعة ، وما دأبت المحكمة نفسها هي التي رأت بعد سماع مراقبة المحامي في الدعوى

ان تسأل المتهم المائل لاجلها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو إبداءها مما مفاده أنها هي لم تر أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه .  
ولا يهم ما جاء على لسان المحامي من التنازل عن الشهود ، إذ المتهم ، وهو صاحب الشأن في الدعوى المقابلة عليه ، متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بنقض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

(لمن رقم ٢٠٦ لسنة ١٥ في جلسة ١١٤٥/٦/٤)

١٦٨٢ — طلب المتهم سماع شهود غير من حضروا مع بيانه المعر في عدم اعلانهم يوجب على المحكمة ان تقول كلمتها في صدد هذا الاعتراف .

\* انه وان كان من الواجب على المتهم المحال الى محكمة الجنايات ان يعلن شهود النفي قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة ان ترد على طلب التأجيل لاعلان الشهود ، فانه متى كان طلب المتهم شهودا غير من حضروا مقرونا ببيان المذو في اعلانهم ، يكون من المتعين على المحكمة ان تقول كلمتها في صدد المعر الذي لو كان صحيحا لاوجب عليها التأجيل . فلذا هي لم تفعل ، فان حكما يكون قاصرا بمعينا نقضه .

(لمن رقم ١٢٧ لسنة ١٦ في جلسة ١١٤٦/٢/٨)

١٦٨٣ — عدم اجابة او الرد على طلب المتهم مناقشة الضابط في الاعتراف الذي اتكره واخذه بهذا الاعتراف — قصور .

\* اذا كان المتهم قد انكر الاعتراف المقول بصدوره منه امام ضابط البوليس وتمسك بالدفاع عنه امام محكمة الدرجة الاولى ثم امام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط للسؤاله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف ، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بادانة المتهم بناء عليه وأيدت حكما المحكمة الاستئنافية دون ان تسأل ايتهما الضابط او ترد على طلب استدعائه بما يبرر عدم اجابته فهذا قصور يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ١٨١٢ لسنة ١٦ في جلسة ١١٤٦/١٠/٢٨)

١٦٨٤ — طلب المتهم سماع شهود غير من حضروا مع بيانه المعر في عدم اعلانهم يوجب على المحكمة ان تقول كلمتها في صدد هذا المعر .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة ان تأبر بضم قضية

عينها ، و باعلان شهود نفى له لم يتسع الوقت لاعلاتهم قبل الجلسة . ولكن المحكمة ادانته دون ان تجيبه الى طلبه او ترد عليه ، فان حكمها يكون ملزم للبيان ، اذ هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتطهه بتحقيق الدعوى في سبيل اظهار الحقيقة فيها .

(لمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣)

**١٦٨٥ — عدم الرد على دفاع المتهم الذى قالت المحكمة بتحقيقه وجاءت اقوال شاهد مؤيدة له — قصور .**

\* ان ايجاب وضع الاثبات على السلع محله ان تكون السلع معروضة للبيع ، فاذا كان المتهم قد تمسك بان الاحذية المقول بان السعر لم يكن موضوعا عليها لم تكن معروضة للبيع بل كلفت موجودة بمحلته على ذمة اصحابها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع فاجابته المحكمة الى طلبه واستدعت مختش التامين فجات اقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون ان ترد على هذا الدفاع . او تشير الى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ١٦٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

**١٦٨٦ — خطأ المحكمة اذا لم تجب الدفاع الى سماع شهود الحادث لطول الزمن .**

\* ان عدم اجابة المحكمة الدفاع الى سماع من عين محل الحادث من الشهود بمقولة انه لا يصح التعميل على ما سيقولونه لانهم اذا ما سئلوا امامها فما يدلون به لا يكون الا اعتيادا على الذاكرة وهذا مما لا يصح التعميل عليه — ذلك غير سعيد ، اذ هذا القول لا يصح ان يصدر عنها الا بعد سماع الشهود بالفعل ، كما هي الحال بالنسبة الى سائر الشهود ، لجواز ان يقتنعا الشاهد بصق روايته في شأن ما شاهده هو يحواسه بالرغم من طول الزمن .

(لمن رقم ٥٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٢)

**١٦٨٧ — التزام المحكمة باجابة المتهم الى طلب سماع شهادة الشاهد بالجلسة .**

\* اذا كان المتهم قد طالب الى المحكمة الابتدائية ضرورة سماع

شاهد في الدعوى فأجيب إلى طلبه ولكنه لم يحضر وقضى بالبراءة ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية أعاد المتهم طلب سماع هذا الشاهد فرفضت بالإدانة ، ورفضت استدعائه بمقولة أن طلبه غير مجد لأن أقوال الشاهد ثابتة في محضر التحقيق ولا مطمئن عليه ، فحكما يكون قد بنى على خطأ ، إذ السبب الذي ذكرته لا يكفي للرد على الطلب لأن ما ثبت في محضر التحقيق من أقوال لا يمنع قانونا من طلب مناقشة من قالها في الجلسة ما دامت هذه المحاضر لا تازم المحكمة بالأخذ بما دون فيها ، وما دامت العمرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحاكم شفها بحضور الخصوم في الدعوى .

(لمن رقم ٩٠٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٩)

**١٦٨٨ — عدم تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الذي قررت محكمة أول درجة سماعهم وتسليمهم لا يعزب أخلا باحق الدفاع .**

\* إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم قررت اعادتها للرافعة لتسمع شهودا عينتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم نظرت ادعوى بجلسة أخرى وسمعت الأدعية بالحق المدني ورفضت محامى المتهم في الموضوع ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم استأنف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تراضع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠)

**١٦٨٩ — عدم اقترام محكمة الجنائيات بسماع شاهد أم يطلب من قاضى الإحالة إعلانه ولم يتم هو بإعلانه .**

\* ما دام المتهم أم يطلب إلى قاضى الإحالة إعلان الشاهد الذى يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم هو بإعلانه إذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ ، ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات — فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذا هى لم تجبه إلى طلب سماع هذا الشاهد .

(لمن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٠)

١٦٩٠ — تقرير المحكمة رفض سماع شاهد نفى الاتهم بقها منقوضة  
بقوال الشهود الآخرين — اخلال بحق الدفاع .

٢١. ان قانون التشكيل محكم للجنايات وان حرص في المواد ١٧ الى ٢١ منه على بيان الطريق التي يسلكها المتهم في اعلان للشهود القين يرى نفسه مصلحة في سماعهم امام المحكمة ، وذلك بان يطلب الى قاضي الاحالة الامر باعلانهم من قبل النيابة او يعلنهم هو اذا لم يلزم قاضي الاحالة باعلانهم ، بحيث انه اذا لم يسلك ذلك الطريق غلن المحكمة تكون في حل من اجابة طلبه او عدم اجابته ، الا ان ما رسمه القانون من ذلك ان هو الا من قبيل التنظيم لاجراءات المحاكمة امام محكم الجنايات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا ولكي ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب او تتضح براءة البريء دون بقاء الاتهام معلقا عليه بغير مبرر ، ومع ذلك كله غلن القانون اذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقا الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقدر حق المتهم في الدفاع والتي من بينها ان الممول عليه فيها بمصفة اصلية يجب ان يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء اكانوا لاثبات التهمة او نفيها ، على ان يكون لها بمعتقد ان تتزود الى جانب ذلك بكافة ما في الدوى من عناصر بشرط ان تكون مطروحة للبحث بالجلسة ، فاذا كان القانون قد خول للمحكمة بمالها من التهيئة على الاجراءات ان تقدر وجاهة طلب المتهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لاعلان شهوده غلنما ذلك مغاذه ان تقدر ما اذا كان جاعدا في طلبه وله مصلحة فيه او انه طلب غير جدى كما قد يستنتج من تنكيه ذلك السبيل ، وكنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة في سماع المحكمة لهم لقام باعلانهم قبل الجلسة ما دام هو قد اعلن لها في الوقت الذي حدده القانون ، واذا غلن المحكمة اذا بررت رفض طلب المتهم تأجيل الدعوى بان شهادة الشاهد الذي طلب سماعه ان تجديه شيئا لاتها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبسدها لها اية شبهة في صحة شهاداتهم ، وانها لذلك لا تطعن الى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجها لاجابة طلب المتهم سماعه — اذا بررت رفضها بذلك غلنما تكون قد تجلوزت في تقديرها لوجهة طلب المتهم الحدود المخولة لها الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية بالحكم بكتب الشاهد على افتراض انه سيقول ما تله في التحقيق او انها لن تتاثر بسماعها له بغير الاثر الذي حدث من اطلاعها على لقواله المدونة ويكون حكمها قد انطوى على اخلال بحق الدفاع .

١٦٩١ — رفض المحكمة الاستئنافية طاب التاجيل لاعلان الشاهد بعد ان اُجلبته الى طلب التاجيل لتقديم مخالصة أم يتبعها لا يعتبر أخلايا بحق الدفاع .

\* الأصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بناء على أوراق القضية وبدون اجراء تحقيق أو سماع شهود الا اذا رأت هي لزوم ذلك .  
فاذا كانت المحكمة مع ذلك قد أُجلبت المتهم الى ما طلبه من تأجيل الدعوى ليقدم لها مخالصة تثبت وغاءه العين المحجوز من اجله فلم يفعل فلا يكون له ان ينمى عليها انها اخات بحقه في الدفاع اذ هي لم تجبه بعد ذلك الى طلبه التاجيل لاعلان الشاهد .

(لمن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠ في جلسة ١١٥١/٢/٦)

١٦٩٢ — عدم اجابة المحكمة الاستئنافية الى طلب سماع شاهد أم تسمعه محكمة اول درجة واستندت اليه في ادانته — اخلايا بحق الدفاع .

\* يجب أن تؤسس الاحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد استندت فيها استندت اليه في ادانة المتهم الى اقوال شاهد في التحقيقات دون ان تسمعه . وتمسك بآتهم امام المحكمة الاستئنافية بسماع هذا الشاهد في مواجهته فلم تجبه اني طلبه — فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا يغير من حكم القانون في ذلك قول المحكمة انها لم تستند في ادانة هذا المتهم الى اقوال الشاهد وحده ، اذ الايلة في المواد الجنائية بتساندة يشد بعضها بعضا فاذا ما سقط واحد منها انهلرت بسقوط باقي الايلة .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٢/١٢)

١٦٩٣ — تبرير المحكمة رفض سماع شاهد نفى المتهم بانها منقوضة باقوال الشهود الآخرين — اخلايا بحق الدفاع .

\* ان القانون مع وضعه النظم التي يتبعها المتهم في اعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم امام محكمة الجنائيات لم يقصد مطلقا الى الاخلايا بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم على ان المعول عليه بمسفة اصلية يجب ان يكون هو التحقيق الشفوي الذي تجريه

المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء لاثبت التهمة أو لنفيها على أن يكون لها بمعدن أن تتزود الى جلق ذلك بجميع ما في الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة . واذا كان القتون قد خول المحكمة بما لها من الهيئة على الاجراءات أن تقدر وجاهة طلب المنهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لاعلان شهوده فقاما ذلك مفسده أن القتون خولها تقدير ما اذا كان جلدا في طلبه وله مصلحة فيه أو أن طلبه غير منتج أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل الفصل في الدعوى . فاذا كلفت المحكمة قد رفضت طلب الطاعن تأجيل الدعوى وبررت ذلك بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئا لانها منقوضة بشهادة الشهود الاخرين فاتها تكون قد اخلت بحق المنهم في الدفاع ، اذ ذلك منها سبق بالحكم بكذب الشاهد على أنه سيقول ما قاله مع التحقيق أو انها لن تتأثر بسماعها له بغير الاثر الذي حدث من اطلاعها على اقواله المذونة في حين أنه قد ينطى بغير ما ادلى به في التحقيق وفي حين أن تقرير الشهادة لا يكون بالقول المجرد ولكن أيضا بكيفية أداء الشاهد للشهادة وموقفه ومساكه امام المحكمة .

(لمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٢/٢٦)

#### ١٦٩٤ - حق المحكمة في الالتفات عن طلب سماع شهود قدم بعد حجز القضية للحكم .

\* ما دامت المذكرة التي طلب فيها المنهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات غان المحكمة تكون في حل من عدم الالتفات اليها .

(لمن رقم ٨٨٧ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/١٠/٢٩)

#### ١٦٩٥ - متى تقترن المحكمة بسماع شهود نفي المنهم .

\* اذا كان المنهم قد طلب الى المحكمة التأجيل لاعلان شهود يشهدون بأن والد المجنى عليه اقر ابلهم بأنه لا يعرف الفاعل الذي ارتكب القتل مع ولده فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة ان المجنى عليه يعرف المنهم من قبل وانها يسكنان منزلهن متجاورين وأنه لم يتردد في ذكر اسمه لوالده عندما روى الواقعة . غان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا يبرر رفض الطلب ويكون الحكم بذلك مخطئا .

(لمن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/٤/١٤)

١٦٩٦ - عدم رد المحكمة الاستئنافية على طلب المتهم الذى قضى غاييا ببراءته انتاجيل لاعلان شهود نفى - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كلن الثابت من الاوراق ان الحكم صدر غاييا من محكمة اول درجة ببراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وحضر المتهم امام المحكمة الاستئنافية لأول مرة وطلب محاميه - قبل سماع شهود الاثبات - تأجيل الدعوى ، الا ان المحكمة مضت فى سماع الشهود ، فلما انتهت من سماعهم طلب محامى المتهم انتاجيل لاعلان شهود نفى فلم تستجب له المحكمة ، وقضت فى الدعوى بإلغاء حكم البراءة وبحبس المتهم ، دون ان تشير فى حكمها الى انطلب الذى تتكم به الدفاع عنه وعلّة اطراحها له - فان حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

بلعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢

١٦٩٧ - رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الشاهد الغائب الذى شاهد الحادث استنادا الى وضوح الواقعة - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان الشاهد الذى تخلف عن الحضور بالجلسة كان موجودا وقت وقوع الجريمة ، وانه شهد فى التحقيق بانه رأى المجرى عليه والمتهم يتشاركان ، وكلن الثابت بحضور الجلسة ان الدفاع عن الطاعن قال انه كان فى حالة دفاع شرعى اذ اعتدى عليه المجرى عليه بالضرب ، فرد هذا الاعتداء ، واستدل على ذلك بأقوال الشاهد الغائب الذى طلب اعلانه لمناقشته ، متى كلن ذلك فان المحكمة اذ رفضت اجابة الدفاع الى طلبه بناء على ان الواقعة وضحت لديها وضوحا كافيا ، وذلك رغم ما أثبتته فى حكمها من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة ، الامر الذى لم يتوافر لشهره من الشهود الذين سمعهم بالجلسة فيما عدل المجرى عليه ، ورغم تعلق شهادته بدفاع الطاعن فى الدعوى الذى لو صح لترتب عليه هدم التهمة او تخفيف مسؤوليته عنها - اذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بادانة الطاعن دون سماع الشاهد ، تكون قد أضلت بحقه فى الدفاع مما يعيب حكمها .

بلعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/١/١



١٦٩٨ - رفض المحكمة الابتدائية والاستئنافية سماع شهود الاتهام  
الذين تمسك المتهم بسماعهم - أخلل بحق الدفاع .

\* إذا كان الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شهود الاتهام فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن وبالزامه بالتعويض دون أن ترد على طلبه ، وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية عاد الدفاع الى تمسكه بسماع هذين الشاهدين ولكن المحكمة رغم ذلك لم تستجيب الى هذا الطلب وقضت بالتأييد اخذاً بأساليب الحكم الابتدائي ، وكان الواضح من الحكم أن المحكمة حين دانت الطاعن قد استندت - فيما استندت الى اقوال الشاهدين المذكورين في التحقيقات التي قمت صورتها الرسمية اليها وقالت عنها في حكمها انها شاهدت رؤية علن واقعة الدعوى ، فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، اذ كان عليها ان تسمع الشاهدين المذكورين في مواجهة الطاعن استجابة لطلبه او ترد عليه بما يبرر رفضه .  
(لمن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١)

١٦٩٩ - التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشاهد الذي تمسك  
المتهم بسماعه وكانت محكمة أول درجة قد عولت على اقواله دون أن  
تسمعه .

\* انه وان كان الاصل ان المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات التحقيق التي ترغع اليها اذا لم تجد هي ضرورة لذلك ، الا انه متى كان الحكم الابتدائي قد اعتمد على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة بالجلسة ، فان المحكمة الاستئنافية تكون قد اخطأت في قولها ان الطاعن قد مكنا بن مناقشة الشهود أمام المحكمة الابتدائية ، اذ غلب عندها أن احدهم لم تسمعه تلك المحكمة ، وعولت على اقواله كدليل من ادلة الدعوى ، واذا كان من حق المتهم ان تحقق الادلة القائبة ضده بالجلسة في مواجهته ، وكان القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية ان تستكمل النقض الذي سلب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فلهذا كان يجب على المحكمة ان تجيب الطاعن الى ما طلب من مناقشة الشهود الذين لم يسمعون له مناقشتهم ، اما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق دفاع الطاعن .

(لمن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/٢٧)

١٧٠٠ - تكذيب الحكم الشاهد الذى أمر المتهم على حضوره دون سماعه - إخلال بحق الدفاع .

\* الأصل فى المحكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى اثباتاً ونفيًا وأن تستكمل المحكمة الاستئنافية كل نقض فى إجراءات محكمة أول درجة وأن حقها فى الامتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحاً كافياً من التحقيق الذى أجرته . وأن تمتى كاثت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين اللذين استشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبنت المحكمة الاستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سيقبران أقوالاً تطابق ما قاله شاهد ثالث فى تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح ، فإن الحكم يكون منطوياً على الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما .

بطن رقم ١٠٥١ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٢/١٠/١٩٥٢

١٧٠١ - عدم اعتراض المتهم على تلاوة أقوال الشاهد الذى أمر على سماعه ومراقبته فى موضوع الدعوى لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

\* متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة لدى نظرها الدعوى فى أول جلسة أجرتها لجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلان الشاهد الغائب ، وفى هذه الجلسة الأخيرة تكذيب هذا الشاهد أيضاً فأنبذ المدافع عن الطاعن ضرورة إعلانه بالحضور لأهمية شهادته ، فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر إعلانه ، ثم نظرت المحكمة موضوع الدعوى وثابت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض المدافع عن الطاعن على ذلك . وأم يصر على طلب إضراره وترافع فى موضوع الدعوى وناقش أقوال الشهود جميعاً بما فيهم شهادة هذا الشاهد ثم ختم مرافعته بطلب البراءة دون أن يتمسك بضرورة استدعائه ، متى كان الأمر كذلك وكثرت شهادة الشاهد قد تابت فى الجلسة وطرحته على بساط البحث — عند المحاكمة وكثرت شمولية المرافعة قد تحققت بسماع من حضر من الشهود ، لمن ما يتمناه — الطاعن من أن المحكمة أخذت بحقه فى الدفاع يكسون لا محل له .

بطن رقم ١٢١١ لسنة ٢٢ فى جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٢

١٧٠٢ - عدم اجابة المحكمة الاستئنافية الى طلب سماع شهاد  
لم تسمعه محكمة اول درجة واستندت اليه في ادانته - اخلال بحق  
الدفاع .

\* اذا كانت محكمة اول درجة قد قضت بدانة الطاعن استنادا الى  
اقوال المجنى عليه وشاهد آخر في التحقيقات دون ان تسمع احدا منهما  
بالجلسة ، ورغم تاجيها الدعوى لخضورها ، ولما استأنف الطاعن  
طلب بلسان محليه امام المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الشاهدين .  
فلم تجبه المحكمة الى طلبه وردت بها قلقة من انها لا ترى لزوما سماع  
اقوالها ولا تستند الى هذه الاقوال لكتفاء بما قرره الطاعن من انه اعطى  
اشيكن ( الذين لا يتقابلها رصيد قائم ) ومن الاطلاع عليهما وعلى اجابة  
البنك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة لاستئنافية ان  
المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل باعترافه حتى كان يجوز للمحكمة الاكتفاء  
بهذا الاعتراف والحكم عليه بغير سماع الشهود ، فان رفض المحكمة  
الاستئنافية طلب الطاعن شهادة الشاهدين السبب الذى ذكرته يكون غير  
سائغ وغيره اخلال بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٥٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/١٠/٣)

١٧٠٣ - لمحكمة الموضوع التعويل في حكمها على اقوال شاهد في  
التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه - ما دام المتهم لم يطلب سماعه او تلاوة  
اقواله - وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة .

\* للمحكمة بمقتضى القانون ان تعول في حكمها على اقوال شهاد في  
التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه  
او تلاوة اقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها  
من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .

(لمن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/٤/١٠ من ٧ من ١٥٥٧)

١٧٠٤ - قيام محكمة اول درجة بسماع من حضر من شهود الاتبات  
عدم طلب المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع اقواله - انفى امام المحكمة  
الاستئنافية بعدم سماع المجنى عليه - لا محل له - ما دامت هذه المحكمة  
لم تر ما يدعى الى ذلك .

\* تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الاصل - على مثنوي

الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها إلا ما ترى هي ازوما لتحقيقه أو ما تستكمل به التقص في اجراءات المحكمة أمام محكمة أولى درجة ، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينسى على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دأبت هي لم تر ما يدعوا إلى ذلك .

(لمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ من ١٩٧٧)

١٧٠٥ - تقصير المتهم في اعلان شهوده امام محكمة الجنائيات طبقا للمادة ١٨٦ من ق ١٠ ج - رفض المحكمة طلب التأجيل لاعلانهم - لا اخلال بحق الدفاع .

\* اذا قصر المتهم في اعلان شهوده كما تقضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الاجراءات ، مع ما كلن في الوقت من فسحة فلا جناح على المحكمة اذا لم تجبه الى طلب التأجيل لاعلانهم .

(لمن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ من ١٩٧٨)

١٧٠٦ - عدم اجابة المحكمة الاستئنافية المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين - تحقق شفوية المرافعة امام محكمة الدرجة الاولى دون طلب المتهم سماع شهود آخرين في الدعوى - لا اخلال بحق الدفاع .

\* الاصل ان المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي ازوما لاجراء تحقيق معين او سماع شهادة شهود وإذا كان المحكمة اذ لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب ادفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون او اخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الاولى قد حققت شفوية المرافعة ولم يطلب اليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(لمن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ من ١٩٧٢)

١٧٠٧ — طلب المدعى بالحق المدني سماع شهادة الشاهد بعد حيز القضية للحكم — رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامنا للطلب لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن الطلب جاء متأخرا — عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قيذا زمنيا مبهما .

\* متى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بعد حيز القضية للحكم وكان ما تضمنه رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعى بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخرا ، فإن ذلك لا ينطوى على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيذا زمنيا مبهما وإنما يرمى إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليخفى على المدعى بالحق المدني إلى ما بعد حيز القضية للحكم وعلاقتها أعرق في القدم من تيلم التقاضى .

(بلن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٩٥)

١٧٠٨ — التعمول في ادانة المتهم ابتدائيا على اقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الـغـيـابـية — التزام المحكمة الاستثنائية باجـلـبة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره .

\* الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على ما تجر به المحكمة بنفسها من تحقيق علني بالجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في ادانة المتهم على اقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون أن يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يعمين على المحكمة الاستثنائية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات باجـلـبة المتهم الى ما طلبه من سماع اقوال شاهد الإثبات في حضوره .

(بلن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٩٩)

١٧٠٩ — فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المجنى عليها بعد عجز القيبة والدفاع عن الإتهام اليها — لا أخـلـال بحق الدفاع ...

\* متى كانت المحكمة قد اتخذت من جاتيها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها ، وسماع شهادتها وأفسحت المجال للقيبة العامة والدفاع عن المتهمين لاعتلائها والإرشاد عنها ولكنها عجزت عن الإتهام اليها فصار سماعها غير ممكن فإنه لا تـثـريـب على المحكمة إذا هي فصلت

في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات ،  
ولا أخأت بحق الدفاع .

(لمن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٧/٥/٢٧ من ٨ من ٥٥٠)

١٧١٠ — تأسيس المحكمة الاستئنافية قضاءها بادانة المتهم على ما  
ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في الدرجتين الابتدائية  
والاستئنافية — اخلال بحق الدفاع .

\* الأصل في الاحكام الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي  
تجزيه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام  
سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية ان تسمع الشهود الذين كل يجب  
سماعهم امام محكمة نول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق  
عملا بنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلذا اسست المحكمة  
قضاءها بادانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع  
شهادته في أي من الدرجتين ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق المتهم  
في الدفاع .

(لمن رقم ٥١٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٧/١٠/٢٧ من ٨ من ١٧٥٤)

١٧١١ — اصرار المتهم على حضور الشاهد لمناقشته — عدم اجابة  
المحكمة هذا الطلب واستنادها الى اقواله في ادانة المتهم — عيب .

\* متى كان محلي المتهم قد طلب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذي  
تخاف عن الحضور لرضه فلم تعتد المحكمة بهذا الطالاب غاصر الدفاع في  
مرافعته على وجوب مناقشته ولكن المحكمة ضربت صفحا عن طلبه وقضت  
بادانة المتهم مستنادا الى اذلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فان حكمها  
يكون معيبا مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٨/١/٢٠ من ٢ من ١٨)

١٧١٢ — عدم اتباع المتهم الإجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ ،  
١٨٦ ، ١٨٧ من ق ١٠٠ ج لاعلان الشهود وسماعهم امام محكمة الجنائيات  
— عدم استجابة المحكمة الى طلب المتهم سماع شاهد وعدم ردها على  
نفاعه المستند الى هذا الاتصال — لا اخلال بحق الدفاع .

\* رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه  
طريق اعلان الشهود الذين تطالب النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية  
والمتهم سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات ، فلذا لم يتبع المتهم هذا

الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي اعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الاسس .

(لمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٨/٢/٢ من ٩ من ١٢٢)

(واللمن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/٦/٢٣ من ٩ من ١٣٨)

(واللمن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦٥٩/١١/١٧ من ١٠ من ١٩٦٦)

١٧١٣ - تصريح المحكمة للتهم باعلان شهود نفى - عدم حضور الشهود رغم اعلانهم وتمسك التهم بسماعهم - عدم اجابته الى طلبه - اخلال بحق الدفاع .

\* متى كانت المحكمة قد صرحت بالتهمة باعلان شهود نفى فاعلقت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبدئيا في مراعاته اهمية اقوالهما بالنسبة لمرکز موكلته في الدعوى ، فان المحكمة اذا لم تجبه لطلبه تكون قد اخلت بحق التهمة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر ان تكون المحكمة غير ملزمة اصلا باجوبة التهمة الى طلب سماع شاهدها لانها لم تتقدم بهما في الميعاد القانوني ما دام ان المحكمة قد صرحت لهما باعلانهما وعلقت فعلا بذلك .

(لمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦٥٨/٢/١٧ من ٢ من ١٣٩١)

١٧١٤ - عدم سماع الشهود امام درجتى التقاضى رغم تمسك الدفاع عن التهم بسماعهم امام محكمة نفى درجة - بقاء حقه في الطعن بما دام لم يحضر معه محام يمكن ان يعترض بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها .

\* متى كان الثابت من الاوراق ان محكمة اول درجة لم تسمع شهودا وان الدفاع طلب امام محكمة ثانى درجة سماع شهود الواقعة فاجبت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التى صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجنى عليها بغير حلف بين عما يدعيه المتهم من صلتها بطلاقته دون ان تسالها في موضوع الدعوى واصدرت حكما في مواجهة المتهم المفكر للتهمة مستندة الى اقوال هذه الشاهدة وكان التهم لم يحضر معه محام يمكن ان يعترض بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها، فان حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/٥/١٢ من ٩ من ١٥٠٠)

١٧١٥ — منط الاعتماد على اقوال شاهد في التحقيق الابتدائي دون  
مداخلة بالجلسة ؟ ان تكون اقواله مطروحة في الجلسة على بساط  
البحث ويكون في وسع المتهم مناقشتها او يطلب من المحكمة سماع  
اقواله بمعرفةها .

\* للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تاخذ الى جانب اقوال من  
سمعتهم املها بقوال آخرين في التحقيقات وان لم تسمع شهادتهم بنفسها  
طالما ان اقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في  
وسع المتهم ان يناقش تلك الاقوال او يطلب من المحكمة سماع اقوالهم  
بمعرفةها .

بطن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٢٢/١٠٥٨/١ من ٦ ص ٦١٨

١٧١٦ — تحقق شفوية المرافعة عند استجواب المحكمة المتهمين في  
شئان ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بعد اكفاء النيابة والمتهم بتلاوة اقوال  
شهود الاثبات .

\* اذا كان النائب من محضر جلسة المحاكمة ان الحاضر عن المتهم  
وكذلك النيابة ام يتمسك بسماع شهود الاثبات وطالبوا الاكتفاء بتلاوة  
اقوالهم وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في دفاعهم الاعتداء الواقع  
عليهما على النحو الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا  
فيما وقع عليه من اعتداء فان مناقشة المحكمة لهما تتحقق بها شفوية  
المرافعة .

بطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٨١٠

١٧١٧ — عدم تمسك المتهم بطلبه سماع الشاهد في الجلسة  
الاخيرة — دلالة : التنازل عنه — لا يغير من هذه الدلالة طلب المدافع  
عن المتهم في جلسة سابقة اعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن  
الحضور — علة ذلك : القانون ترك الامر في هذه الحالة لطلب تقدير  
المحكمة .

\* اذا كان المتهم لم يتمسك بطلبه في الجلسة الاخيرة ، بل ترفع في  
الدعوى دون إشارة منه الى طلب سماع الشاهد ، فان ذلك يفيد  
بأنه ضمنيا من هذا الطالب ، ولا يغير من هذا النظر ما اشار اليه المدافع  
عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب اعمال حكم القانون في الشاهد  
المتخلف عن الحضور ، ذلك ان القانون قد ترك الامر في هذه الحالة لطلب



تفسير المحكمة ، ان شاعت حكمة على الشاهد المتخلف بالغرابة المقررة قانونا او اجلت الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، او ابرت بالقبض عليه واحضاره اذا رأت ان شهادته ضرورية ، ومن ثم غلقول بأن الحكم المطعون فيه قد اخل بحق الدفاع وشليه بطلان في الاجراءات لا يكون له محل .

بلن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٢٨

١٧١٨ - متى يجوز للمحكمة ان تستغنى عن سماع الشهود ؟ عند قبول التهم او المدافع عنه ذلك صراحة او دلالة - المادة ٢٨٩ من ق. ا.ج.ج المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

\* صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/٥/٢٩ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل التهم او المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك ان يكون القبول صريحا او ضمينا بتصرف التهم او المدافع عنه بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون .

بلن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/١/٥ من ١٠ ص ١

١٧١٩ - طلب الدفاع عن التهم اصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الاثبات - اعتباره بمثابة طلب جازم : تلزم المحكمة بإجابهه متى كانت المحكمة لم تنته الى القضاء بالبراءة .

\* اذا كان الثابت ان الدفاع عن التهم قد طلب اصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الاثبات ، فلن هذا يعتبر بمثابة طلب جازم تلزم المحكمة بإجابهه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

بلن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٠/١٢/١ من ١١ ص ١١٠

١٧٢٠ - متى تلزم المحكمة الاستئنافية باجراء التحقيق الذي اغفته محكمة اول درجة في ظل المادة ٢٨٩ من ق. ا.ج.ج المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ؟ عند تسرل التهم امام هذه المحكمة عن سماع شهود الاثبات وانتفاء حاجة محكمة ثاني درجة الى اتخاذ الاجراء .

\* اذا كتبت المحكمة بمرجئتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من

تقون الإجراءات الجنائية المعدلة بملف رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انمسا تقضى على مقتضى الأوراق — وهى لا تسمع من شهود الإثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، فلهذا لا يحق للمتهم أن ينمى ببطالان إجراءات المحاكمة .

(لمن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ من ١١ من ١٩٥٤)

١٧٢١ — طلب الدفاع سماع شهود معينين — رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة — اذلال بحق الدفاع — وجوب سماع الشهود أولا ثم ابداء الراى فيها — علة ذلك .

\* الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن التهم « الطاعن » من سماع أقوال شاهدين عينهما ، تأسيسا على أنها لا ترى مجلا لسماعهما اكفالية أدلة الإثبات قبل التهمين ، فإن ذلك منها يكون غير مسانغ وفيه اخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون انما يوجب سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته ، لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة — التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها — بما يقتضها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى في الدعوى .

(لمن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٢ من ١٩٥٠)

١٧٢٢ — طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى رمتها بموضوعها — يتعين على المحكمة اجابته اظهرا لوجه الحق في الدعوى — رفضه بقوله ان هؤلاء الشهود لم يروا شيئا — اخلال بحق الدفاع — علة ذلك .

\* إذا كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يعد جوهريا ، ويتعين على المحكمة اجابته لاطهار وجه الحق في الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تعطيل رفضه بقولها ان هؤلاء الشهود — الذين كانوا يراهمون الضابط عند اعتقاله لاجراء التحقيق — لم يروا شيئا لانهم كانوا يقفون خارج الباب ، لما ينطوى عليه هذا التعطيل من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها وهى بذلك تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(لمن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٢ من ١٩٦١)

## ١٧٢٣ - دفاع - إجراءات محكمة - شهود .

\* لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يخلو المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت إجراءات المحكمة قد ثبتت في ظل هذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتمكن بطلب سماع الشهود مما يستلزم منه تنازله ضمنى عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخلفة اذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم ما دام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمنيا وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(لمن رقم ٢٥٩١ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ٢٢ من ١٧)

## ١٧٢٤ - قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الأحالة اسماءهم في قائمة الشهود .

\* متى كان الطاعنون لم يسلكوا من جانبهم بالنسبة إلى الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم - ولم يدرج مستشار الأحالة اسماءهم في قائمة الشهود - الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا تريب على المحكمة أن هي اعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحكمة .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٤/١ من ١٩ من ٢٨٥)

## ١٧٢٥ - التشكيك في أقوال الشهود - عدم الإزام المحكمة بالرد

عليه - مثال .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعنين إلى شهادة الشهود ولم يعول في ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدافع بعدم مشروعية التسجيل لها القول بلحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد استمعا

في أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل ، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكا في أقوال الشاهدين لا تلزم المحكمة بالرد عليه .

(لمن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٩ من ٢٢ من ١٩٦٢)

#### ١٧٢٦ - طلب سماع الشهود -- متى يعد هائلا -- عدم اجابته -

أخلال بحق الدفاع .

\* الأصل في الاحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشغوى الذى تجرىه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا .  
ولما كانت محكمة اول درجة لم تجر تحقيقا في الدعوى وعولت في أدانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الإثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن الذى طلب سماعه ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات باجلية الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره ، لما وهى لم تفعل فلها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(لمن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ من ٢٠ من ١٩٦٨)

#### ١٧٢٧ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في

حضرته ومواصلته المرافعة دون اصرار على طلب سماعه - مفاده : تنازله عنه - عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .

\* أن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون اصرار على طلب سماعه أنها يفيد أنه قد تنازل عنه . ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .

(لمن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ من ٢١ من ١٩٥٠)

#### ١٧٢٨ - حق الدفاع في سماع الشاهد - تعلقه بما قد يديه في

الجلسة ويسع الدفاع مناقشته - عدم جواز متنازله .

\* من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد يتطابق بما قد يديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحق فلا تصح بمصلحته في ذلك .

(لمن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ من ٢٢ من ١٩٢٢)

١٧٢٩ - حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته - لا تصح مصادرته به بدعوى إسقاط المحاكمة له من عناصر الإثبات - علة ذلك ؟ عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المحاكمة .

\* ان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته بما لا يصح معه مصادرته في ذلك بدعوى ان المحاكمة قد اسقطت في حكمها شهادته من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى محاكمته .

(ظمن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩ من ٢٢ ص ١١-٨٧)

١٧٣٠ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود حضرته ، ومواصلته المرافعة دون الإصرار على طلب سماعهم ، يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .

\* من المقرر أن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم أنها يعيد أنه قد تنازل عنه ضمناً ، ولما كان الثابت أن المدافع الموكل عن الطاعن تخلف عن حضور إحدى الجلسات وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر المحامي الأصلي إلا أن المحاكمة قررت سماع شهود الإثبات الحاضرين واشتدك الطاعن والمحامي الحاضر معه في مناقشتهم واجلت نظر الدعوى إلى اليوم التالي حيث حضر المحامي الموكل وأبدى صراحة اكتفائه بتلاوة أقوال باقى شهود الإثبات الذين لم تسمعهم المحاكمة ولم يتمسك بإعادة مناقشة شهود الإثبات الذين سبق أن سمعهم المحاكمة في غيبته ، بل ترافع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة - فإن ما يثيره الطاعن من تعييب لإجراءات المحاكمة لا يكون سديداً .

(ظمن رقم ١١٠٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ من ٢٢ ص ١١٦٥)

١٧٣١ - طلب سماع محضر المحضر - إبداءه أمام محكمة أول درجة على سبيل الاحتياط وعدم الإصرار عليه في ختام المرافعة أمام محكمة ثاني درجة - الإلتفات عنه وعدم الرد عليه لا يعيب الحكم .

\* الأصل أن المحاكمة الاستثنائية أنها تقضى على مقتضى الأوراق

المطروحة عليها ، وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به  
النقص الذي شاب إجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة أو إذا ارتأت  
في لزوما لأجرائه . وإذا كان الثالث من الإطلاع على محاضر جلسات  
المحكمة أن الطاعن لم يبد طلبه سماع محضر المحضر أمام محكمة أول  
درجة إلا على سبيل الاحتياط كما أنه وفن تمسك به أمام محكمة ثاني درجة  
إلا أنه لم يصر عايه في ختام مرافقته فانه لا عاى هذه أن هي اتفتت عن  
ذلك الطلب ولم ترد عليه لما هو مقرر من أن الطالب الذى تلتزم محكمة  
الموضوع بإجابهته أو الرد عايه هو الطلب الجازم الذى يصر عايه مقدمه  
ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عايه في طلباته الختلية .  
(لمن رقم ٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٤ من ١٩٧٢)

١٧٣٢ — طلب الدفاع في ختام مرافقته البراءة أصليا واحتياطيا  
سماع شاهد اثبات أو إجراء تحقيق معين — طلب جازم تلتزم المحكمة  
بإجابهته إذا لم تنته إلى البراءة .

\* طلب الدفاع في ختام مرافقته البراءة أصليا واحتياطيا سماع  
شاهد اثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابهته  
مضى كفت إلى تنته إلى القضاء بالبراءة .  
(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٤/١ من ٢٤ من ١٩٧٢)

١٧٣٣ — الطلبات الختلية — الطلبات الاحتياطية — متى يمسد  
الطلب جازما تلتزم المحكمة بإجابهته .

\* طلب الدفاع في ختام مرافقته البراءة أصليا واحتياطيا سماع  
شاهد اثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابهته  
مضى كفت إلى تنته إلى القضاء بالبراءة .  
(لمن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ من ١٩٧٧)

١٧٣٤ — إجراءات المحكمة — رفض المحكمة سماع شهادة — متى  
يعد اخلا باحق الدفاع .

\* لما كان الحاضر مع الطاعن قد دفع ببطلان ان التفتيش لصم  
خفية التجريبات التى بنى عايبها وطلب استدعاء الرائد . . . . .

الذى استصدر اذن النيابة لمناقشته فيها جاء بمحضر تحريراته كما طلب ضم دفتر احوال قسم مكافحة المخدرات لبيان عدد افراد القوة الذين قابوا بتنفيذ مابورية ضبط المتهم وانتهى في مراغمته الى انه يطلب اصلها انبراء واحتياطيا يصمم على طلباته وقد عرض الحكم لهذا الدفع وتغضى برفضه استنادا الى جدية التحريات وكفيلتها ثم قرر عدم استجلبته الى طلبات الدفاع بقوله : « وترى المحكمة الاعراض عن هذين الطلبين وقد وضحت الواقعة لديها ولكون الامرين المطلوب تحقيقهما غير متجسسين ، في الدعوى ولا يتجهان الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا استحالة حصولها ذلك ان المحكمة تد اطمأنت الى جدية التحريات حسبما سلف الاشارة اليه كما قرر الضابط ... .. الذى تلمن المحكمة الى شهادته انه شارك رئيس القسم السابق في اجراء تلك التحريات التى صدر الاذن بناء عليها » . لما كان ذلك ، وكان اساس دفاع الطاعن ان الرائد ... .. هو الذى قام بالتحريات التى بناء عليها صدر اذن النيابة وكان سماعه لازما للفصل في الدفع بعدم جدية التحريات فان رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما يطوى عليه من معنى القضاء في امر لم يعرض عليها لاحتمال ان تجيء اقوال هذا الشاهد التى تسمعها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بها يقتنعها بما قد يتغير بها وجه الراى في الدعوى :

(لمن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ من ٢٨ ص ٢١٧)

#### ١٧٢٥ - الطلب الذى تلتمز المحكمة باجابته - ماهيته .

\* ولما كان البين من محضر جلسات المحكمة انه باول جلسة بدأت فيها المحكمة سماع الشهود والمرافعة - وهى جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ - اقتصرت المحامى الموكل عن الطاعن الاول في مراغمته على طلب مناقشة زوج المجنى عليها وحضور زميله الموكل معه لاستكمال المرافعة ، كما انتهى المحامى الموكل عن الطاعة الاخرى في مراغمته الى القول بان سماع شهود التفتى متروك للمحكمة وان زميله الموكل ايضا سوف يحضر بجلسة ٢٠ من ذلك الشهر لاستكمال المرافعة ، فقررت المحكمة استئجارا المرافعة لتلك الجلسة وفيها سمعت شهادة زوج المجنى عليها وتتم مناقشته ، كما ثبت مرافعة الدفاع عن الطاعن الاول ثم اثبت محامى الطاعة الاخرى الحاضر من قبل انه سيتراجع عن زميله الذى لم يحضر ، وقد ثبت مراغمته هو الآخر وحجرت المحكمة الدعوى للحكم دون ان يبدى احد طلبا ما او يرغب في انتاجيل لاي سبب . واذا كان ذلك ، وكان من المقرر

أن الطلب الذى تلتمس المحكة بإجلبته أو الرد عليه إنما هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يترك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته النهائية ، وإن قرار المحكة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى لا يعطى أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فله لا جناح على المحكة إذ هى التفتت عن طلبات الطاعنين التى يتحديان بها وإن كانا قد أمرا عليها واستجلبت لهما المحكة من قبل فى جلسات سابقة فى سبيل تجهيزها الدعوى — مادام أنهما قد كفا عن طلب التأجيل ولم يعودا إلى التمسك بشئ من هذه الطلبات فى جلستى سماع الشهود والمرافعة .

(لمن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ من ٢٨ من ١٨٠٢)

### ١٧٣٦ — دفاع — شهود — محكة الموضوع — سلطتها فى تقدير

الغليل .

\* النعى بالتفتات المحكة عن تحقيق دفاع الطاعنين من أنهما لم يكونا يحل الحادث اكتفاء منها بأقوال شاهد الإثبات ، مردود وما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله بهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، مرجعه الى محكة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظنين اليه دون رقابة للتقضى .

(لمن رقم ١٦٤١ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ من ٢٩ من ١٢٧٥)

### ١٧٣٧ — دفاع — سكوت المتهم عن التمسك بسماع شهود الإثبات

أمام محكة أول درجة يسقط حقه فى التمسك بسماعهم أمام محكة الدرجة الثانية — أساس ذلك .

\* لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد شهود الإثبات بل أبدى دفاعه فى الدعوى ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوفى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكانت محكة ثانى درجة أنها تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى



من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كلن يجب سماعهم امام محكمة اول درجة فاذا لم تر من جانيها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن وان ابدى طلب سماع شهود الاثبات امام المحكمة الاستئنافية فانه يعتبر مقتزلا عنه بسكوته عن التمسك به ايام بجبة اول درجة ، ومن ثم غلن ما يفعاها الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

بطن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٠ من ٢٩ من ١٩٦٢

١٩٧٨ - التفات المحكمة عن اجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة او الرد عليه - لا اخلال مادام مقدمه لم يصر عليه املها - مثال في طلب مناقشة الطبيب الشرعى .

\* من المقرر ان المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب او الرد عليه الا اذا كان من قدمه قد اصر عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك امام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم الطعون فيه ، بطلب مناقشة الطبيب الشرعى والذي كان قد ابداه امام هيئة سابقة ، فلا يكون له ان يطلب هذه الهيئة بآرد على دفاع لم يبد املها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

بطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ من ٢٠ من ١٩٦٢

## الفصل التاسع

### طلب ضم أوراق

١٧٣٩ - رفض المحكمة طلب ضم قضية واتخاذ ما فيها دليلا على  
الذمة - اخلال بحق الدفاع .

\* اذا طلب المتهم ضم قضية قال انها مغيدة في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه واصر الحاضر عنه على عدم المرافعة الا اذا ضمت القضية ، ثم رأت المحكمة ان تحكم في الدعوى فتقضت بادلانة المتهم وأوردت في اسباب حكمها ما يزيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذ ما فيها دليلا على هذه الذمة ، فان هذا يكون اخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لحرمان المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

(لمن رقم ٧٦١ لسنة ١ ق جلسة ١٩/٢/١١٣٦)

١٧٤٠ - ليس للمتهم ان يكلف المحكمة الاستثنائية لأول مرة ضم  
قضية .

\* ان المحكمة الاستثنائية غير مكلفة بحسب الاصل باجراء اى تحقيق جديد الا اذا رأت هي لزوما له . فاذا لم يسبق للدفاع عن المتهم ان طلب من محكمة الدرجة الاولى ضم قضيته الى القضية المنظورة فرفضت تلك المحكمة اجابته الى طلبه فليس له ان يكلف المحكمة الاستثنائية لأول مرة ضم تلك القضية ، اذ ان لها بحسب الاصل ان تكتفى بما هو مسطور في الاوراق التى بين يديها وان يبنى عليه حكمها .

(لمن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٨/٢/١١٣٥)

١٧٤١ - حق المحكمة في رفض طلب ضم تحقيقات غير متعلقة  
باندعوى .

\* اذا طلب اندفاع عن المتهم ان تأمر المحكمة بضم تحقيقات ، ثم تبينت المحكمة ان هذه التحقيقات غير متعلقة بالدعوى ولا منتجة فيها فرفضت الطلب فلا تثريب عليها في ذلك .

(لمن رقم ٣٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٢/٢/١١٣٦)

١٧٤٢ - عدم جواز النفي على الحكم اذا لم يرشد المدعى بالحقائق المدنية عن الأوراق التي أجازت المحكمة ضمها وتخلف عن الحضور في الجلسة التي سدر فيها الحكم .

\* مادام المدعى بالحقائق المدنية لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها الى الدعوى واجابته المحكمة الى جواز ضمها ، ولم يحضر في الجلسة التي اصدرت المحكمة الحكم فيها غيابيا على اساس انه تخلف عن الحضور بلا عذر ، فليس له ان ينعي ائبها انها حكمت في الدعوى من غير ان تطاع على التحقيقات التي امرت بضمها مادام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه .

(لمن رقم ٢٨٨ لسنة ١٢ في جلسة ١١٩٢/١/١٨)

١٧٤٣ - جواز اكتفاء المحكمة بالقول بأن العبارات اتى عينها المدعى المدني في عريضة الدعوى الشرعية واعتبرها قذفا هي من مقتضيات اندفاع دون ضم للدعوى الشرعية نالتي لم يطلب اندعى الاطلاع عليها .

\* متى كان المدعى بالحقائق المدنية قد عين في دعواه المباشرة الاغلاظ التي وردت في عريضة الدعوى الشرعية المرغوة عليه وعددها مائة به وذكر أن تلك الدعوى هي دعوى تفرقة بين زوجين فلا حرج على المحكمة اذا هي اكتفت في حكمها بالقول بأن العبارات موضوع الاتهام هي من مقتضيات الدفاع في الدعوى الشرعية ، وخصوصا اذا كان احد لم يطلب الاطلاع على الدعوى المذكورة .

(لمن رقم ٤٠ لسنة ١٧ في جلسة ١١٩٢/١/٢١)

١٧٤٤ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم باخفاء اشياء مسروقة من اتها غير متحصلة عن سرقة كما هو ثابت من التحقيقات التي امرت بضمها - تقصير .

\* اذا كان المتهم الذي ادين في جريمة اخفاء اشياء مسروقة ( مواش ) قد تمسك في مذكرة تدبها الى المحكمة بأن الخفير الذي ائتمنه بمالك المواشي عليها قد سلبها الى شخص فمعهد هذا اليه بنقلها في سيارته فهي لم تكن متحصلة عن سرقة ، واستند في ذلك الى اقوال الخفير في ملحق للتحقيق طلب ضم الى أوراق الدعوى ، غلبت المحكمة بفتح يلب المرافعة وكلفت

التبليغ ضم الملحق المشار اليه ، ثم تفتت في الدعوى دون ان تتحدث عما جاء بهذا الملحق ولا عن الدفاع المشار اليه ، فان حكمها يكون تصريحا لعدم رده على هذا الدفاع المهم .

(لمن رقم ١٢٩٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١١/١٠/١٩٤٧)

**١٧٤٥ — قصور الحكم اذا لم تأمر المحكمة بضم قضية جنائية تحقيقا لدفاع المتهم من انه كان متهما وقت الحادث في تلك الجنائية بجهة أخرى .**

\* اذا كان المتهم في جريمة دخول منزل بتقصّد ارتكب جريمة فيه تدفع التهمة عن نفسه بانه كان ، في الوقت المقول بانه ارتكب الجريمة فيه ، متهما في قضية أخرى بجهة أخرى ، وردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها انه قرر أولا انه كان ليلة الحادث باقفاهرة لمناسبة الاحتفال بسيد الميلاد المالكى ثم عاد وقرر انه كان يوم الحادث متهما في القضية رقم كذا جنليات الاسكندرية وهذا التناقض في اقواله يقطع بكذبه في دفاعه فان حكمها بادلته يكون قاصرا اذا الدفاع الذي تمسك به يقتضى ، الرد عليه ، اطلاع المحكمة على قضية الجنائية التى اشار اليها لاستخلاص الحقيقة مادام هناك مصدر رسمى يمكن الرجوع اليه ، ولا يكفى ما ساقته المحكمة من ادلة مع عدم الاشارة الى ما يفيد ان ذلك الاطلاع غير مجد .

(لمن رقم ١٢٧٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١١/١٠/١٩٤٧)

**١٧٤٦ — ادانة المتهم دون اجلبته الى طلب ضم قضية ثبت بها ما يفيد كشف الحقيقة في الدعوى ودون ان ترد عليه — قصور .**

\* اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك اهم المحكمة الاستئنافية بضم قضية على اساس انه ثبت بها ما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى المنظورة ، ومع ان المحكمة امرت بضم تلك القضية فلها . قد اجلبت الدعوى للحكم ورخصت في تقديم مذكرات ، فاصر المتهم في مذكرته على ضرورة تنفيذ قرار الضم وطلب فتح باب المرافعة ولكن المحكمة حكمت بالتلييد دون ان تشير الى هذا الطلب لو ترد عليه ، فهذا الحكم يكون باطلا لان هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتطهق بتحقيق الدعوى لظهور وجه الحق فيها .

(لمن رقم ٧٠٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٤٨)

١٧٤٧ - عدم اجلية التهم الى طلب ضم قضية لا يوجب الحكم بحكم  
لم يصر عليه. في جلسة المرافعة الأخيرة .

\* إذا كان المستفاد من محضر الجلسة ان المحلى عن التهم طلب  
اولا ضم قضية ثم تنازل مكتفيا بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ،  
ثم عاد بعد ذلك الى هذا الطلب في احدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه  
في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له ان ينمى على الحكمة انها لم  
تجبه اليه .

بلعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٨ في جلسة ١١٩١٨/٥/١٧

١٧٤٨ - عدم اجلية التهم الى طلب ضم تقرير كشف بالاشعة على  
الجنى عليه لاستقباله اثر الإصابة في اذنه لا يوجب الحكم بما دام لم يصر عليه  
في جلسة المرافعة الأخيرة .

\* إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب في مذكرة مقدمة منه ضم هربيا  
الكشف بالاشعة على الجنى عليه لاستقباله اثر الإصابة في اذنه ، ولكنه  
لم يتمسك بهذه الكشف ولم يصر على طلب ضمه في مرافعته الأخيرة في  
الجلسة ، فان تضم الحكمة الكشف وقالت في حكيمها ان التهم لم يعترض  
على عدم ضمه ، فلا يكون ثمة محل لتجيبه انها لم تضمه .

بلعن رقم ١٦١٢ لسنة ١٨ في جلسة ١١٩١٨/١٢/٦

١٧٤٩ - عودة التهم الى المطالبة بضم قضية بعد تنازله عن طلبها  
ودون ان يصر على ذلك في جلسة المرافعة الأخيرة لا يلزم الحكمة بلجلبه  
الى طلبه .

\* إذا كان المستفاد من محضر الجلسة ان المحلى عن التهم طلب  
اولا ضم قضية ثم تنازل مكتفيا بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم  
عاد بعد ذلك الى هذا الطلب في احدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في  
جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له ان ينمى على الحكمة انها لم تجبه  
اليه .

بلعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٨ في جلسة ١١٩١٨/٥/١٧

١٧٥٠ - عدم تمسك التهم بطلب ضم قضية في الجلسات الثلاث  
يعتبر تنازلا ضمنيًا عنه .

\* إذا كان التهم قد طلب في احدى جلسات المحاكمة ولم يحكمة

الدرجة الثانية ضم قضية الى القضية المزمع هو غيرها ثم ام يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية فان ذلك يؤخذ منه ضمنا تنازلا عنه .

(بلن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/٢/٧)

١٧٥١ - عدم تمسك المتهم امام المحكمة الاستئنافية بضم التحقيق الذي طالب المحكمة الجزئية به يعتبر تنازلا ضميا عنه .

\* اذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بانها ملفقة لقيام ضغينة بينه وبين الضابط الذي تولى ضبط الواقعة واستشهد على ذلك بشكوى طلب ضمها وصدر قرار من المحكمة بذلك ولم تنفذ المحكمة القرار ومضت في نظر الدعوى وقضت بالإدانة ، وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الدفاع لم يتمسك بذلك الطلب في جلسة المرافعة بل اقتصر عليها على الدفاع في موضوع الدعوى ، فهذا يعتبر تنازلا ضميا منه عنه ، ولا يقبل منه بعد ذلك ان ينفي على المحكمة انها لم تظم هذه الشكوى .

(بلن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩)

١٧٥٢ - استناد المحكمة الى أوراق اجرت بضمها دون ان تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه بجهله بمحتوياتها - اخلال بحق الدفاع .

\* اذا كانت المحكمة قد مدت اجل الحكم في الادعوى اسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم اُستندت جديها باستندة الى تلك الأوراق دون ان تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه بانه لا يعرف محتوياتها فذلك يؤول اخلال بحقه في الدفاع .

(بلن رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٥/٢٨)

١٧٥٣ - عدم تمسك المتهم بطليعهم محضر شكوى في الجلسات التالية هذا الطلب او الرد عليه - قصور .

\* اذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الدفاع عن المتهم طالب الى المحكمة ضم محضر شكوى اشار اليه ، فقررت المحكمة بتأجيل اضره ولكنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة ، بل اكتفى

يتكرر التهمة المسندة اليه ، فإن هذا يعتبر منه تنازلاً ضمنيّاً على طلب ضمّ  
المحضر المذكور .

(لمن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٦٥/٢/٥)

١٧٥٤ - تسكّ المتهم بجريمة التبييد بضمّ دفتار المجنى عليه  
التجارية وتعيين خير لتصفية الحساب بينهما - أغفل الحكم الإشارة إلى  
هذا الطلب أو الرد عليه - قصور .

\* تسكّ المتهم بجريمة التبييد فلم محكمة ثلثي درجة بضمّ دفتار  
المجنى عليه التجارية على أسس أنه ثبت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة  
وبتعيين خير لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه  
بتحقيق الدعوى اظهاراً لوجه الحق فيها . فلذا أغفل الحكم الإشارة إلى  
هذا الطلب أو الرد عليه فله يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٣٦١/١١/٢٦ من ٧ ص ١١٨٢)

١٧٥٥ - طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة الاستئنافية ضمّ لجنة  
مكتب المحامي المجنى عليه عن سنة معينة لإثبات واقعة استيلائه الامتياز  
التي جمعتها المتهم من الموكّنين - سكوت المحكمة عن الرد على هذا الطلب  
وتأييدها الحكم الابتدائي لأسببه - قصور .

\* إذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المجنى عليه الامتياز التي  
استلمها من الموكّنين ، وطلب من المحكمة الاستئنافية ضمّ لجنة المكتب عن  
سنة معينة ، وقال « أنه ثبت فيها كل شيء » ، وكال هذا الطلب من  
الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها ، وكانت  
المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكتفت بتأييد الحكم  
الابتدائي لأسببه ، فإن حكمها يكون مشنوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب  
نقضه .

(لمن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٣٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ١٢٢)

١٧٥٦ - طلب ضمّ ملف المتهم بمستشفى الأمراض العقلية لإثبات  
أنه كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الجريمة بسبب عاهة في عقله - رفض  
المحكمة هذا الطلب لأسباب غير مؤيدة - قصور .

\* بتقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من السائل الموضوعية التي

تختص المحكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير انه من الواجب اياها ان تبين في حكمها الاسباب التي تبني اياها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا ليخيل فيه - فاذا كان الحاضر مع المتهم دفع بجاسة المحكمة بالمتاع العقاب لان المتهم كان غاقد الشعور وقت ارتكابه الفعل بسبب عاهة في العقل تراوده احيانا ، وطلب ضمهم لمعه بمستشفى الامراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تظم الماف وردت على طلبه بقواها « ... ان الثابت من المدة مخير عام » مصلحة الصحة العقلية « ردا على خطاب النيابة ان المتهم ترك مستشفى الامراض العقلية منذ تاريخ معين اذ اخرج عنه لتحسن حالته وعدم انطباقها على احكام المادة الرابعة بعد الخروج عاما بانه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة » - فلان ما اورده المحكمة لا يصلح ردا عن طلب الدفاع ولا يفيد ان المتهم كان متمتعاً بقواه العقلية وقت ارتكابه الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا نقضه .

بلعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ من ٢٨

١٧٥٧ - طلب ضم لوراني لاثبات صحة واقعة القذف الموجه الى غير موظف - رفضه - صحة ذلك قانونا .

\* متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للمفوض في مسألة سلامة النيابة الا في حدود ما يكون الطعن موجها الى موظف عنواني او من في حكمه - فاذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول اى دليل يتقدم به لاثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يمكن لرفض اجابة طلب ضم الاوراني من الوجة القانونية .

بلعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ١٠ من ٢٢٤٨

١٧٥٨ - طلب ضم قضية - متى لا تقزم المحكمة عند رفضه بالزاد عليه ردا صريحا مستقلا .

\* اذا كان الاظهر من طلب الدفاع ضم قضيتين هو اثبات خصوصية بين المذمم ورجال مكتب مكافحة المخدرات ، فلان مثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه ان يؤدي الى البرائة او ينفي القوة التذليلية للدلالة الاخرى للعامة في الدعوى .

بلعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ من ١٢ من ٨٦٥



١٧٥٩ — طلب ضم شكوى — استجابة المحكمة الى هذا الطلب ،  
وتاجيلها الاكصى مرارا لضم الشكوى — تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب  
ارسل الشكوى للمستفتى، لضى المدة القانونية طبقا للاتحة الحفظ  
بالحكم — ليس ثبت ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى لكثير من ذلك — ولا يعد  
اخلا بحق الدفاع .

\* اذا كان التثبت بمحاضر جلسات المحكمة ان المحكمة لم تدخر وسعا  
في اجابة الطاعن الى ما طلبه من ضم شكوى وتعذر ذلك عليها بسبب  
ارسل الشكوى للمستفتى. لضى المدة القانونية عايبها طبقا للاتحة الحفظ  
بالحكم . وقد عرض الحكم الى ما تنفيه الطاعن من هذا الضم مغفده ،  
فان ما يثيره الطاعن من نعى على المحكمة قد اخلت بحقه في الدفاع اذ لم  
تتبع هذه الشكوى لاعتساده بان للشكوى ترسل بعند التحقيق الى  
« المختزاة » لحفظها ، نعى في غير محله . ذلك ان المعنى الواضح من  
ارسل الاوراق الى المستفتى طبقا للاتحة محفوظات وزارة العدل  
هو اعدادها .

(لمن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٢/١٢/٢٣ من ١٢ ص ٨١٥)

١٧٦٠ — طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نعى الاتهام  
عنه ضم جنلية تثبت في قوله اتهام آخرين غيره في قتل الجنى عليه — هو  
طلب جوهرى — على المحكمة اجابته او الرد عليه ردا سائما .

\* ان طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نعى الاتهام  
عنه — ضم جنلية تثبت في قوله اتهام آخرين غيره في قتل الجنى عليه —  
هو طلب جوهرى يتمين على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه ردا سائما فلذا  
كانت تحقيقات الجنلية المطلوب ضبها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن  
تحت نظرهما ، وكانت قد اطرحت طلب الدفاع ورفضت عليه بما لا يستند الى  
اسل ثابت في اوراق الادعى ، فلما بذلك تكون قد سبقت الى الحكم على  
ورقة لم تطالع عليها ولم تحمصها مع ما يمكن ان يكون لها من اثر في عقيدتها  
لو انها اطالعت عليها .

(لمن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٢/١١/٢٠ من ١٥ ص ٧٢٢)

١٧٦١ — طلب ضم القضية الذى يتصل بالباقيات على الجريمة —  
للمحكمة الابتدائية عنه .

\* لما كان طلب ضم القضية يتصل بالباقيات على الجريمة وهو ليس

من عتاضها أو زكنا من اركانها ، فلا على المحكمة ان تفتت عنه ، وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما ان الدليل الذى قد يستفيد منه ليس من شاكلته ان يؤدى الى البراءة او يوهن من الدليل المستفاد من اقرار الشهود في الاتبات .

(لمن رقم ٢١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ ص ١٨٢)

١٧٦٢ — طالب ضم قضية تدعيها لراى قانونى — ائرد عليه مراجعة — غير واجب .

\* من المقرر ان طالب ضم قضية تدعيها لراى قانونى لا يقتضى ردا صريحا من المحكمة ، طالما انها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ٢٥٨)

١٧٦٣ — تراخى الدفاع عن التمسك بطالب التاجيل لاعلان شاهد الفنى وذلك بمواصلته المرافعة في الموضوع دون اصرار عليه في ختام مرافعته — دلائله .

\* تراخى الدفاع عن التمسك بطالب التاجيل لاعلان شاهد الفنى حين بذى ، ينظر الدعوى ، وما اعتب ابداء الطالب من مواصلة هيئة الدفاع المرافعة في الموضوع دون اصرار على طالب سماع الشاهد ، انما يفيد ان الدفاع لم يكن جادا في هذا الطلب ، وانه قد تنازل عنه ضمنا بالمرافعة في موضوع الدعوى دون ان يصر عليه في ختام المرافعة ، ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا ان هو اطرحته .

(لمن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٧/١٤ من ١٧ ص ٨٠٦)

١٧٦٤ — التمس على المحكمة قعودها عن ضم مستند لم يطالب بضمه — غير جازم .

\* ليس للطاعن ان يئتم على المحكمة قعودها عن ضم مستند لم يطالب بضمه .

(لمن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٤ ص ٢١٢)

١٧٦٥ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود — عدم التزام المحكمة بإجابه — شرط ذلك .

\* متى كان طلب ضم قضية قد قصد به تجريح أقوال أحد الشهود وهو ضابط المباحث الذي تلم بالتحريات في الحادث ومثل هذا الطلب لا يقرم المحكمة بإجابه ما دام الدليل الذي يستند منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التليلية للدلة القلبية في الدعوى .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨١/١/١١ ص ١١)

١٧٦٦ — طلب ضم قضية — رفضه من المحكمة — متى لا يستقرم ذلك ردا صريحا .

\* لما كان النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع للانفاه عن طلب ضم القضية رقم ٩٥١ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل بلبس مردودا بأن الثابت بالأوراق أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا اثبات مقومات دفعه بعدم قبول الدعوى لسقوط حق المدعى المدنى في اختيار الطريق الجنائى ، وكان الطاعن قد قدم للمحكمة صورة من الحكم الصادر في تلك الدعوى على ما اثبتته المحكمة في حكمها فاتها لم تكن في حاجة الى أكثر من الاطلاع على هذه الصورة لكى تفصل في هذا التبع إذ فيها غناء عن ضم القضية ، ومن ثم فلا يحق للطاعن — من بعد — إثارة دعوى الإخلال بحقه في الدفاع لاكتلت المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة بما دلت قد رأت في حدود حقها عدم حاجة الدعوى الى هذا الاجراء ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن طلب الدفاع ضم قضية لا يستقرم عند رفضه ردا صريحا ما دام الدليل الذى قد يستند منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التليلية القائمة في الدعوى — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فقد بكت هذا الوجه من النعى في غير محله متمين الرغش .

(لمن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٧٧/١١/١٢ ص ٢٨)

١٧٦٧ — طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة القبول — لا يجبه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة — جواز الاكتفاء عنه .

\* لما كان الدفاع عن الطاعن قد اثار ان اذن التفتيش قد صدر بعد اجرائه وإشار في غضون مرافعته الى أن دفتر القسم وان اثبت قيلم شاهد الاتبات بضبط الدعوى المظلة والادعويين ٥٥ ، ٥٦ لسنة ١٩٥٦ مخدرات الساحل في ذات الليلة الا انه قد خلا من بيان وقت قبليه وعودته

في كل منهما وطلب ضم ملف الجنيتين لاستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث وانتهى في مراجعته الى طلب الحكم بالبراءة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه سائلا الى رفض التفع ببطان الآن بالتنقيش لمصدوره بعد اجرائه ، وهو من الموضوع الذي تلك المحكمة الفصل فيه بغير معتق ، ثم استورد الحكم الى رفض طلب ضم الجنيتين سالفى الذكر لانتفاء الصلة بينهما وبين الدعوى المنظورة ولان من المنطقي أن يكون هناك غامض زمني في وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة — فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه — هو طلب لا يتجسه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه والتفتت عن اجابته وما يثيره الطاعن في شكه انها ينحل في حقيقته الى جعل في تقدير الدليل مما تستقل به بحكمة الموضوع .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ من ٢٩ ص ٥٠٧)

## الفصل العاشر

### طلب فتح باب المرافعة

١٧٦٨. — طلب محلى المتهم في يوم الجلسة المحددة لتطلق بالحكم فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان المحلى برفضه .

\* إذا اجلت المحكمة قضية الى جلسة ما للحكم ورخصت للمتهم في تقديمه ذكره بدفاعه في العشرة الايام الاولى ونبه عليه بذلك وفي يوم الجلسة المحددة لانتطق بالحكم لم يحضر المتهم منطقت المحكمة بالحكم فان طلب محلى المتهم قبل صدور الحكم فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ما ، ولا حجة فيه على احد ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان المحلى برفضه ، ولا بتثبيته عند الرفض الى المبادرة الى تقديم المذكرة ! اخص له في تقديمها . فان هذا الترخيص هو مكتة خواتها المحكمة للمتهم ان شاء اخذ بها وان شاء لم يأخذ . ولم يجعل القانون على المحاكم تشبيه الخصوم الى الاخذ بخقوقهم والانتفاع ببيكاتهم واستعمال طرق المرافعات المباحة لهم حتى يصح التول بان ترك هذا التشبيه يكون اخلافا بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢ في جلسة ١١٩٣/٢/١)

١٧٦٩. — عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب فتح باب المرافعة ما دامت اجراءات المحكمة قد استوفيت قانونا .

\* متى كفت اجراءات المحكمة قد استوفيت قانونا فان المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة الدفاع عن المتهم الى ما يطلبه من فتح باب المرافعة بمجرد حيز القضية للحكم لتقديم مستندات لا تبطل برأئته .

(لمن رقم ١٥٢٩ لسنة ٨ في جلسة ١١٩٣٨/٥/١)

١٧٧٠. — اعادة فتح باب المرافعة من شأن المحكمة وحدها وتقديمه حسبما يقرأى لها سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب مقدم اليها .

\* ان ما كظه القانون للدفاع من الحرية في ابداء كل ما يراه مفيدا له من اقوال وطلبات واوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بان تستمع لما يبدعه لها من ذلك

فتجيبه اليه ان رأت الاخذ به او ترفضه مع بيان ما يبرر عدم اجابته — هذه الحرية على هذا المعنى الذي عناه القاتلون تنفذ ، ويجب ان تنفذ ، عند اقتفل باب المرافعة ، اى وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة . فسماع شهود الاثبات وشهود النفى ، وبدلاء النيلة العمومية والدعى ، بالجقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمنهم ، كل منهم ياتونه ، ودفاعه اللتامى بجلسة المحكمة تنتهى المرافعة فى الدعوى وتخلو المحكمة للمداولة . ومن هذا اطرف يمتنع على الخصوم الحق فى تقديم مذكرات او اقوال الا اذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد ففتفتح حينئذ باب المرافعة ثانيا ، سواء اكان ذلك من تلقاء نفسها ام بناء على طلب مقدم اليها ، وهى وحدها صاحبة الشأن فى هذا تقدره كما يترأى لها . ولا يصح على كل حال ان تسمع المحكمة فى اثناء المداولة ، وباب المرافعة مقتل ، اى دفاع مهابا كان ، فان مثل هذا اندفاع يكون مهذرا ولا وزن له لتدبيره فى غير ظرفه المناسب فاذا تقدم المنهم الى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق اوجه دفاع لم يكن قد اثارها فى الجلسة فلم تجبه المحكمة الى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فان ذلك لا يميمب حكما ، اذا ما دامت هى صاحبة السلطة المطلقة فى تقدير الظروف التى تستدعى اعادة فتح باب المرافعة ، فان عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على انها لم تر له محلا ، وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مقتل فانها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيها .

(لمن رقم ٢٦ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٢٠/١/٢٩)

**١٧٧١ — عدم التزام المحكمة اجابة المنهم الى طلب سماع الدعوى من جديد بحضور المحامى الموكل بعد ان انتهت من نظرها بحضور المحامى المنتدب .**

\* يكفى قانونا فى تحقيق الضمان المقرر للينهم بجنابة ان يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه ، ووجوب سماع المحامى الموكل عند وجود المحامى المنتدب محله ان تكون الدعوى لا تزال منظورة والمرافعة فيها جارية . اما اذا كانت قد انتهت نظرها بعد مرافعة المحامى المنتدب ، ثم اقتفل باب المرافعة ، فان المحامى الموكل لا حق له — بمقولة انه موكل — فى الزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره . لان فتح باب المرافعة فى التضميا بعد التقرير باتفاله خاضع لسلطة المحكمة المطلق .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٢/٢٩)

١٧٧٢ — اعراض المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة لا يتميز اخلا  
بحق الدفاع .

\* ان تقديم محامي المتهم طلبا لفتح باب المرافعة والاعراض عنه بعد ان اجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد اقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر اخلا بحقوق الدفاع .

(لمن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٥)

١٧٧٣ — حق المحكمة في رفض طلب المتهم في جنحة اعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاييه الشفوى .

\* ان القانون لا يمنع حضور محام عن المتهم في قضايا الجنح والجنليات المجنحة . فاذا كان النائب في محضر الجلسة الاستئنافية ان المتهم حضر بشخصه وكانت ادبه غريبة الدفاع عن نفسه بنفسه فلا يكون له ان ينعى على المحكمة انها لم تنجبه الى ما طالبه من اعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاييه الشفوى سواء اكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما زعم او لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة .

(لمن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٧٧٤ — عدم التزام المحكمة باجابة المتهم في مذكرته باعادة فتح باب المرافعة لسماع لشهود بعد ان طلب في الجلسة الاخيرة حجز القضية للحكم واجابته افيه .

\* اذا كانت المحكمة الاستئنافية — مع انها في الاصل تحكم على مقتضى النائب في الاوراق — قد اجابت الطاعن الى ما طلب من سماع شهود ، ثم لما حضروا عدا واحدا سمعتهم وام يعترض الطاعن او يصر على سماع من لم يحضر ، مما يفيد انه تنازل ضمنا عن سماعه . فانه اذا ما حجزت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة لا يكون له ان يعود الى ما تنازل عنه ضمنا ويطلب في مذكرته سماع هذا الشاهد بعد ان تم تحقيق الدعوى ، واذا فلا يقبل منه ان يجعل من عدم اجابة المحكمة اياه الى طلبه سماع هذا الشاهد وجها للطعن على حكمها اذ ذلك يخل بنظم المحاكمة وتختل الفصل في القضايا .

(لمن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٠)

١٧٧٥ — عدم التزام المحكمة بإجابه المتهم في مذكرته بإعادة فتح باب المرافعة لسماع شهود بعد ان طلب في الجلسة الاخيرة حجز القضية للحكم وإجابه اليه .

\* اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب في الجلسات السابقة على الجلسة الاخيرة تأجيل نظر الدعوى لاعلان شهود نفي فإجابه المحكمة الى طلبه ، وفي الجلسة الاخيرة للمرافعة تقتصر المحامي الحاضر مع المتهم على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات غائب الى ما طاب ، فان المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة القضية للمرافعة استجابة لما طلبه المتهم في مذكرته من سماع هؤلاء الشهود أو سماع دفاعه الشفوي ما دامت المرافعة قد انتهت .

(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١٠/٢٦)

١٧٧٦ — انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم — طلب اعادةها بعد ذلك للمرافعة لاجراء تحقيق فيها — اجابته او الرد عليه — غير لازم .

\* المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب اعادة القضية للمرافعة لاجراء تحقيق فيها او الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .

(الطن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ١٢٤٢)

(والطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ١٨٥١)

(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦٠/٦/٢٨ س ١١ ص ١٧٣٨)

١٧٧٧ — طلب فتح باب المرافعة — منى لا تلقى المحكمة بإجابه .

\* لما كتبت المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لاصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب شبهة الدفاع بمذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا النعمى من الاخلال بحقها في الدفاع يكون غير مستند .

(الطن رقم ٢٦٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٦١/٢/١٢ س ١٢ ص ١٣٥٢)

١٧٧٨ — كفالة حرية الدفاع مشروطة بإبداء الطلبات وادجه الدفاع قبل اقفال باب المرافعة .

\* كفالة حرية الدفاع بوجود استماع المحكمة الى ما يبيحه المتهم من



أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإدانتها قبل افتعال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقبله بعد ذلك من مذكرات . فإذا كان مما يثيره الطاعنان في أوجه طعنهما اتهامات في مذكراتهما بعد افتعال باب المرافعة سماع الشهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي فإن هذا للطلب لا يكون ملزما للحكمة بلجأته أو الرد عليه ولا محل للنعمى على الحكم بالتصوير .

(لمن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ ص ٤٤٢)

١٧٧٩. — نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة لا زالت دائمة .

✽ حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يمن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائمة . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الشاهد الغائب بغير أن يسمع شهادته على الرغم من أصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته، فإن الحكم يكون مشوبا بـإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/٥/٨ من ١٧ ص ٥٨٢)

١٧٨٠. — حق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات التحقيق ما دامت المرافعة دائمة — نزول الدفاع عن طلب سماع شاهد لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل ما ظل باب المرافعة مفتوحا — استناد الحكم الى أقوال الشاهد الغائب رغم أصرار الدفاع على سماعه إخلال بحق الدفاع .

✽ أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم ، يخوله إبداء ما يمن له من طلبات التحقيق ، ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ، ولا يسلبه نزوله عن طلب سماع الشاهد حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ، ما دامت المرافعة ما زالت دائمة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الشاهد الغائب ، بغير أن يسمع شهادته على الرغم من أصرار الدفاع على طلب مناقشته

في ختام مراحله ، غلته يكون قد جاء مشويا بالاخلاق بحق الدفاع مما يميته ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ من ٢١ من ١٩٦٩)

١٧٨١ — كفالة حرية الدفاع — بوجوب استماع المحكمة الى ما يبيده  
التهمة من اقوال وطلبات وواجه دفاع — مشروطة بإبدائها قبل قتل باب  
الرافعة .

\* من المقرر أن كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما  
يبيده التهمة من اقوال وطلبات وواجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قتل باب  
الرافعة بها لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة وواجه دفاع أخرى فيما  
يقدمه بعد ذلك من مذكرات .

(لمن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٢ من ١٩٦١)

١٧٨٢ — طلبات اجراء تجربة رؤية وضم قضية ومعينة لا تتجه  
الى نفي الفعل بل لاثارة الشبهة في ادلة الثبوت — اعراض المحكمة عنها  
والافتائها عن اجابتها — لا يعيب للحكم .

\* لما كان طالب اجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طالب  
ضم قضية وطلب معينة مكان الحادث هي طلبات لا تتجه مباشرة الى نفي  
الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في ادلة الثبوت التي اسلمت اليها  
المحكمة فلا عليها ان هي اعرضت عنها وانفلتت عن اجابتها ، وما يشره  
الطاعن في شأنها ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الدلائل مما تستقل به  
محكمة الموضوع بغير معقب .

(لمن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ من ١٩٦٢)

١٧٨٣ — اقفال المحكمة مذكرة للطاعن قديمها بغير اذن منها بعهد  
انتهاء المرافعة — لا عيب .

\* لا تشريه على المحكمة ان هي اغلقت مذكرة للطاعن قديمها بغير اذن  
منها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وحيزها للحكم فيها .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٤ من ١٩٨٤)

١٧٨٤ - دفاع - جدل في نتيجة المعلقة - جدل موضوعي - رغبة محكمة التقضي .

\* ما اثاره الدفاع عن الطاعن من جدل سواء بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت المحكمة بإجرائها او بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية مستقل ماضي الموضوع بحرية التفكير فيها طالما انه يقيها على ما ينتجها مما يضحى معه التمس على الحكم في هذا الوجه من الطعن بشكته في غير محله .

(طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ من ٢٤ ص ١١٣٩)

١٧٨٥ - عدم اجابة المحكمة طلب اعادة الدعوى للمرافعة - يحدد حجزها للحكم - لتحقيق دفاع يبينه الطالب املها بالجلسة - لا اخلال .

\* من المقرر انه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وامرت بانفعال باب المرافعة وحجزت الدعوى للحكم فهي غير ملزمة بالجلسة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة او سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره ابدائه حين حضر املها اذ لا يجوز ان يبنى على مسكوت المتهم عن المرافعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦ من ٢٥ ص ٥١٤)

١٧٨٦ - اجراءات المحاكمة - دفاع - حق المتهم في ابداء ما يمين له من طلبات التحقيق الى قتل باب المرافعة .

\* حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يمين من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ ص ٦١٧)

١٧٨٧ - تنازل المتهم عن سماع الشهود - جواز التعديل عنه الى ما قبل اقفال باب المرافعة .

\* ان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يمين له من طلبات التحقيق ما دام ان باب المرافعة لا زال مفتوحا ، ومن ثم فان نزول الطاعن عن طلب سماع شهوده الاثبات لا يسلبه حقه في التعديل من ذلك النزول والتسكك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٨/١/٢٠ من ٢٦ ص ١١٢٠)

## الفصل الحادى عشر

### تقديم المذكرات

١٧٨٨ — تقديم مذكرة من أحد الخصوم بغير اطلاع خصمه عليها وقبولها — اخلال بحق الدفاع .

\* ان تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها فيه اخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تكوين الخصم الذى لم يعلن بها من مناقشة الخصم الذى قدمها فيما ادلى به فيها من البيانات . فاذا رخصت المحكمة للبدعى بالحق المدعى بتقديم مذكرة في الفترة التى حجزت فيها القضية للحكم فغنيها فعلا وضمت الى اوراق الدعوى من غير ان تبلغ للبتهم ، ثم اصدرت المحكمة بعد ذلك حكمها كان هذا الحكم معيبا بامطلا .

(لمن رقم ٢١٢١ لسنة ٥ ق جلسة ١٨/١١/١٩٢٥)

١٧٨٩ — عدم احترام المحكمة مد الاجل المحدد لتقديم المذكرة .

\* اذا كان اثبات ان المحكمة الاستئنافية اعلنت تحقيق الدعوى واجتبتها مرارا بناء على طلب المتهم لاسباب مختلفة ، وفي الجلسة الاخيرة طلب الدفاع عن المتهم السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه ، واجلت المحكمة النطق بالحكم ، ورخصت له في تقديم مذكرته فلم يفعل ، ثم طلب الى المحكمة ان تمد له الاجل لتقديم المذكرة فلم تجبه الى طلبه هذا ، فلا اخلال في ذلك بحق الدفاع اذ المحكمة غير ملزمة بلجاية مثل هذا الطلب بعد انتهاء الاجل الذى حددته لتقديم المذكرة فيه .

(لمن رقم ١٨٨٤ لسنة ٧ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٢٧)

١٧٩٠ — ابداع مذكرة لم يطلع عنها الخصم بعد قتل بلب المرافعة في قضية اخرى مؤجلة للحكم مع القضية المحجوزة وعدم اشارة الحكم الى شيء مما تضمنته لا يعتبر اخلالا بحق الدفاع .

\* ان ابداع مذكرة لم يطلع عنها الخصم بعد قتل بلب المرافعة وفي اثناء حجز القضية للحكم ، في قضية اخرى منظورة امام المحكمة ومؤجلة للحكم فيها مع القضية المحجوزة — ذلك لا اخلال فيه بحق الدفاع ما دام انحكم المطعون فيه لم يشر الى شيء مما تضمنته تلك المذكرة ، وما دام ابداعها كان في قضية اخرى .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٢١/٥/١٩٢٥)

١٧٩١ — عدم التزام المحكمة بالرد على مذكرة الدفاع ما دام لم يبدئ فيها ما يتطلب ردا صريحا .

\* لا يمييذ الحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يبدئ في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة ردا صريحا خاصا .

(لمن رقم ٤٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١/٢١)

١٧٩٢ — تقديم مذكرة لم تعلن بعد حجز القضية للحكم ودون تصريح بتقديمها لا يفيد اطلاع المحكمة عليها .

\* اذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى وواجه المرافعة فيها شفويا ثم قررت تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد المداولة ولم تصرح للاخصوم في تقديم مذكرات كتابية فان مجرد وجود مذكرة في ملف الادعوى لم يملن سائر الخصوم بها لا يصح بناء عليه القول بان المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها او باى طريق آخر ، فان الاصل المغروض في القاضى انه يعطيه هو انه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى الا العناصر التى تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعا لينتاولوها بالناقشة .

(لمن رقم ٩٥٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/٥/١٩)

١٧٩٣ — تصريح المحكمة بالتمهم بتقديم مذكرة يوجب عليه ان يدلى فيها بجميع ما يعن له من دفاع دون ان يقصره على الدفاع الذى ابداه .

\* اذا كان التهم قد دفع امام المحكمة الاستثنائية ببطلان حكم محكمة الدرجة الاولى لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما ، فالجأت المحكمة النطق بالحكم واذا نت له في تقديم مذكرة بدفاعه ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع بالبطلان فحسب بل اطلقته فانه — ما دام قرار المحكمة مطلقا غير مقصور على الدفع بالبطلان — يكون على التهم ان يدلى بجميع ما يعن له من دفاع ، فاذا هو قصره على الدفع فليس له ان ياتى بالحكمة على انها قضت في الدعوى دون ان تسمع دفاعه في موضوعها .

هذا ، ولم يكن ليجوز للمحكمة الاستثنائية مع اعتبارها حكم محكمة الدرجة الاولى بالبطلان ان تعيد القضية اليها بعد ان استنفدت سلطتها بالقضاء في موضوع الدعوى بالحكم الذى استقرته .

(لمن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١١/١٠)

١٧٩٤ — عدم التزام المحكمة بتحقيق وجه الدفعا الذي ابداه المتهم  
في مذكرة لم تاذن بتقديمها .

\* اذا كان المتهم لم يتقدم في الجلسة فوجه الدفعا الذي اراد تحقيقه ،  
وكانت المحكمة لم تاذن في تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية ، فان نعيه  
على المحكمة انها لم تحقق الدفعا الذي ابداه في مذكرة قديمها لا يكون له  
بطل .

(بلن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٢٧/١١/١٠)

١٧٩٥ — تقديم مذكرة دون ترخيص من المحكمة لا يستوجب ردا على  
ما ابدى فيها .

\* اذا كتبت المذكرة التي ابدت فيها وجوه الدفعا لم تقدم الا بعد  
انقضاء باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات غاتها  
لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة .

(بلن رقم ٢٩٥ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/١/٢٨)

١٧٩٦ — تقديم مذكرة بعد حجز القضية للحكم وخلوها من دليل على  
اطلاع المحكمة عليها — لا جدوى من التمسك بها في نقض الحكم .

\* ما دامت المذكرة المتعبة بعد حجز القضية للحكم ليس عليها اثر  
من احدى القضايا ، ولا دليل على ان المحكمة اطلمت عليها ، فلا جدوى من  
التمسك بها في طلب نقض الحكم .

(بلن رقم ١٧٢٢ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/١٢/٢٠)

١٧٩٧ — تقديم مذكرة من احدى الخصوم بغير اطلاع خصمه عليها  
وقبولها اخلال بحق الدفعا .

\* من المقرر ان تقديم مذكرة من احدى الخصوم ببقائه بغير اطلاع  
خصمه عليها ينطوي على اخلال بحق الدفعا لما يترتب على ذلك من عدم  
تمكين الخصم الذي لم يعلم بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها هذه  
المذكرة . واذا غيبي كان الثابت في محضر الجلسة ان المحكمة الاستئنائية  
بعد ان سمعت الدعوى اجلت النطق بالحكم فيها اسبوعين وصرحت بتقديم  
مذكرات لمن يشاء من الخصوم في الاسبوع الاول وكان الثابت من مطالعة

مفردات الدعوى ان الدعوى بالحقوق المدنية قدم بمعدنذ مذكرة قبلت وضمت  
للف الدعوى دون ان تملن للمتهمين او ان يطلع عليها محاميهما فان الحكم  
المصادر بادانة المتهمين وبالزامهما بالتعويضات المدنية يكون منعيًا بمتمينا  
نقضه .

(لمن رقم ٧٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٢/٢٧)

**١٧٩٨ — نصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة يوجب عليه ان يدلى  
فيها بجميع ما عين له من دفاع دون ان يقصره على الدفع الذى ابداه .**

\* اذا كان الطاعن قد طلب الى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع  
الترخيص له في تقديم مذكرة بدفاعة فاجابته الى طلبه ، فله يكون عليه ان  
يبدى في هذه المذكرة كامل دفاعه ، فلذا هو قصرها على دفع دون اخرى  
او دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه من بعد القول بانها قد اخلت بحقه  
في الدفاع .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١١/٢٤)

**١٧٩٩ — تقصر الملم في تقديم مذكرته في الموعد المحدد لا يعتبر اخلاا  
بحق الدفاع .**

\* متى كانت المحكمة قد اجلت القضية لاحكم مع النصريح للطاعن  
بتقديم مذكرة في خلال عشرة ايام فانه يكون عليه ان يقدم مذكرته في هذا  
الموعد . فلذا كان هو قد قصر في استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد اخلت  
بحقوقه في الدفاع .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١١/٢٤)

**١٨٠٠ — لا مصلحة للطاعن من الدفع بان محضر الجلسة قد خلا بما  
يفيد تقديمه مذكرة في الدفع الذى ابداه ما دامت المحكمة قد تعرضت لهذا  
الدفع ووردت عليه .**

\* ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذى ابداه محامى الطاعن ورد عليه  
فلا اهمية لما يقوله من ان محضر الجلسة قد خلا بما يبرسد تقديمه مذكرة  
مكتوبة عن هذا الدفع .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١١/٢٤)

١٨٠١ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة بوجوب عليه أن يدلّ  
فيه: بجميع ما يعن له من دفاع دون أن يقصره على الدفع الذي أبداه .

\* إذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الاذن لكل من  
المدعى المدنى والمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه ، ليس فيه ما يفيد أن حكمها  
سيقتصر على الدفع الذى أبداه المتهم بل جاء مطلقاً غير مخصص ، فإنه كان  
على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفاع ، فإذا هو قصره  
على الدفع فليس له أن ينمى على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن  
تسمع دفاعه في موضوعها .

(ملن رقم ١١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٠٢/١١/٢٥)

١٨٠٢ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة بوجوب عليه أن يدلّ  
فيه: بجميع ما يعن له من دفاع دون أن يقصره على الدفع الذى أبداه .

\* إذا كان محامى الطاعن قد دفع بانتضاء الدعوى العمومية بمضى  
المدة ووعده بتقديم مذكرة ففترت المحكمة حجز القضية للحكم لجلسة  
أخرى وصرحت بتقديم مذكرات ، وفى تلك الجلسة قضت برغض الاستئناف  
موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، فلا يجوز له من بعد أن ينمى على  
المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع ، إذ الأصل أن المذم يجب عليه أن يبدى  
كله ما لديه من وجوه الدفاع ، ومدانته المحكمة إذ أمرت بحجز القضية  
للحكم ثم تصرح بأن حكمها سيكون مقصوراً على الدفع فقط بل ورد  
قرارها بصيغة عامة ، فإنه لا يقبل من المتهم التمثال بأنه انما قصر دفاعه  
على الدفع فقط .

(ملن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٠٢/١/١٢)

١٨٠٣ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة بوجوب عليه أن يدلّ  
فيه: بجميع ما يعن له من دفاع دون أن يقصره على الدفع الذى أبداه .

\* متى كان يبين من محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أنها استمعت  
الى المرافعة التى أبداه المدان عن الطاعن بالكيفية التى رآها محققة  
لمصاحته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شطر من  
الدعوى لتفضل فيه قبل نظر باقيها ، ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة أخرى  
وصرحت بتقديم مذكرات أن يشاء وجمعت قرائنها عليها لا قيد ولا تخصيص  
فيه ، وكان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعاً في موضوع التهمة — فإنه



لا يكون له ان ينعى على المحكمة اصدارها حكما في التدفوع وفي الموضوع  
مما .

(بلن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٨)

١٨٠٤ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة يوجب عليه ان يدلى  
فيها بجميع ما يعن له من دفاع دون ان يقصره على الدفع الذى ابداه .

\* متى كانت محكمة اول درجة يعمد ان سمعت شهود الدعوى  
ارجأت النطق بالحكم لجلسة اخرى استجابة لطلب الخصوم واننت لهم  
في تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذى اثاره  
الطاعن بل اطلقته ، فاذا كان الطاعن - مع هذا الاطلاق - قصر دفاعه  
في المذكرة التى قدمها على الدفع فقط ، ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع  
فليس له ان ينعى على المحكمة انها قضت في الدعوى دون ان تسمع دفاعه  
في موضوعها .

(بلن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١٥)

١٨٠٥ - اطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التى لم تصرح  
له بتقديمها - لا عيب .

\* متى كانت المحكمة ام تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فانه  
لا يعيب الحكم ان يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التى يقول عنها من طاب  
سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(بلن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ من ١٥٤٥)

١٨٠٦ - المذكرات التعقيبية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يس  
سلامة الاجراءات مادام لا يدعى ان المحكمة منعتة من ذلك - سكوت المتهم  
عن التعقيب يدل على انه لم ير ما يستاهل الترد على المذكرة المقدمة من  
المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها .

\* اذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما انهما طلبا الى المحكمة  
التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد  
لتقديمها ولم يطلبوا ان تكون لهما الكلمة الاخرة ، ولا يدعيان ان احدا منهما  
من ذلك فلا يحق لهما التمس على الحكم شيئا في هذا الصدد - اذ ان

سكوتها عن ذلك دليل على أنها لم يجدوا فيها إبداء المدعى بالحقوق المدنية  
ما يستوجب ردًا من جانبها مما لا يبطل المحاكمة .

بلن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٣٧٤

١٨٠٧ — متى لا تقترن المحاكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق  
لها الاعتراض عن الرد على طلبه تقديم مذكرة .

\* متى كان الثابت من الإطلاع على الجلسة أن المدافع عن الطاعنين  
بعد أن ترفع في الدعوى طلب حجز القضية للحكم وأن يبين دفاعه بمذكرته ،  
عند غاستطرد في دفاعه القانوني والواقعي طويلا وختم مرافعته بالدعاء  
للمحاكمة بالتوقيف ، وطلب حجز القضية للحكم فكان أن حجزتها المحاكمة  
ولم تصرح بتقديم مذكرات ، وكان الثابت مما سلف بيانه أن المحاكمة قد  
انفسحت للمدافع عن الطاعنين مجال المرافعة الشفوية فخصمها ما شاء  
من ضروب الدفاع ، فإن المحاكمة لم تكن ملزمة بعد أن تصرح للطاعنين  
بتقديم مذكرة — سيما وأنهم لا يدعون أن المحاكمة قد خوتت عليهم فرصة  
إبداء وجه من وجوه الدفاع — ولا عليها أن هي التفتت عن الرد على هذا  
الطلب ، وتكون دعوى القصور في هذا الشأن غير مقبولة .

بلن رقم ١٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢٦١/٥/١٢ من ٢٢ ص ٣٨٥

١٨٠٨ — طلب الدفاع حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم  
مذكرة — إجابة المحاكمة هذا الطلب — عدم قبول التمسك بها أنها لم تسبغ  
دفاعه الشفوي .

\* إذا كان الثابت من مطالعة بحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية  
أن المدافعين عن المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح لهما بتقديم  
مذكرة بدفاعه ، فصرحت لهما المحاكمة بذلك ، فإن ما يثيره المتهم من عدم  
سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه .

بلن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢٦١/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٤٤

١٨٠٩ — استبعاد المحاكمة لأذكرة وردت لها بعد الإعداد الحدد  
لتقديمها — لا عيب .

\* متى كان الثابت من الحكم المعلن فيه أن المحاكمة قد استبعدت

مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتكثيم المذكرات ، غلبت له من بعد ذلك وهو المصير في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد ، انعم عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

بطن رقم ١٥٨١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤ ص ٢٠ ح ١٢٢١

#### ١٨١٠ - الدفاع المكتوب - تمة للدفاع الشفوي - مؤدى ذلك .

\* من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون التزم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له إذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمنها ما يبين له من طلبات التحقيق المنتجة في الداموي والمتعلقة بها .

بطن رقم ٨١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ ص ٢٠ ح ١٢٧٨

#### ١٨١١ - على صاحب التظلم - أن ادعى أن المحكمة صاشرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

\* من المقرر أنه على صاحب التظلم - أن ادعى أن المحكمة صاشرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . ولما كان يبين من الاطلاع على المرفقات ومحاضر جلست محكمة ثلثي درجة أن النيابة بالحقوق المدنية قدمت مذكرة تحمل تاريخ الجلسة الأخيرة للمرافعة - ولم يثبت دفاع شفوي للطاعن ، وحجزت الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات - وفي خلال الأجل المحدد للحكم قدم المدافع عن الطاعن مذكرة ضمنها أنه في جلسة المرافعة الأخيرة طلب التنازل للرد على مذكرة النيابة بالحقوق المدنية ولكنه غوجء بحجز الدعوى للحكم دون الترخيص له بتكثيم مذكرة ، وطلب إعادة الدعوى للمرافعة أو مد أجل الحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . ومن ثم فقد كان متعيضا على محكمة الموضوع أن تجبه إلى طلبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الالتفات عنه ، أما وقد أبسكت عن ذلك ، فلما تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يجمل حكمها مبيحا بما يستوجب نقضه والإحالة .

بطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٥ ص ٢١ ح ١٦٠

١٨١٢ — عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها  
للمحكم لتحقيق طلب ضمه الدفوع مذكوره .

\* ما ينهض الطاعن من قلة الاخلال بحق الدفوع لالتفتت المحكمة الاستئنافية عن طلبه اعادة القضية للمرافعة لضم قضيتين مردود بأن المحكمة بتى حجت القضية للحكم فانها لا تلتزم بامادتها للمرافعة لتحقيق طلب ضمه الدفوع مذكوره بشأنه .

(لمن رقم ١٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ ح ٢١٩)

١٨١٢ — الدفوع المكتوب في مذكوره مصرح بها هو تمة الدفوع الشفوي  
المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها .

\* من المقرر ان الدفوع المكتوب في مذكوره مصرح بها هو تمة الدفوع  
الشفوي المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها .

(لمن رقم ٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٠/٨ من ٢٢ ح ١٩٢)

١٨١٤ — عدم التزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكوره بدفاعه —  
مادامت قد يسرت له ابداءه بجلسة المحكمة — التمسى على الحكم التفتته عن  
ايراد دفاع الطاعن والرد عليه — لا يقبل — ملادم لم يبين في اسباب طعنه  
— ماهية هذا الدفوع — اعتناق الحكم الاستئنائي اسباب الحكم المستأنف —  
لا يفيد عدم احاطته بدفاع الخصم .

\* لا تلتزم المحكمة بان تصرح الطاعن بتقديم مذكوره بدفاعه مادامت  
قد يسرت واتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بجلسة المحكمة . ولما كان  
الطاعن لم يبين ماهية الدفوع المطول الذى التفت الحكم المطعون فيه عن  
ايراده او الرد عليه بل ارسل القول ارسالا ، وذاك لراغبة ما اذا كان  
الحكم قد تناوله بالرد من عبءه وهل كان دناعا جوهريا مما يجب على  
المحكمة ان تجيبه او ترد عليه ام هو من قبيل الدفوع الموضوعى الذى  
لا يستلزم ردا ، ومن ثم فان اعتناق الحكم المطعون فيه لاسباب الحكم  
الابتدائي لا يمس استفاد منه انه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن ، ويكون التمسى  
على الحكم في غير محله .

(لمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١٩ من ٢٤ ح ٢٤١)

١٨١٥ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو توبة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها - أثر ذلك .

\* من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو توبة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بلز له - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

بطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢ س ٢٤ ص ٦٦٦

١٨١٦ - دفاع مكتوب - توبة أو بديل للدفاع الشفوي .

\* من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة هو توبة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها .

بطن رقم ٧٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ س ٢٤ ص ١١٢٨٠

## الفصل الثاني عشر

### طلب المصلحة

١٨١٧ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الدفاع الانتقال لحل الواقعة إذا رأت أن هذا الانتقال لا ضرورة له .

\* ليست المحكمة مأزومة قانوناً بإجابة الدفاع الى طلبه الانتقال لحل الواقعة اذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقضيه . فإذا طلب المتهم الى المحكمة أن تنتقل هي نفسها الى محل الواقعة لمعاينته وإجراء تجربة فيه فالتفت هي بنندب مهندس التنظيم لعمل رسم كروكي مفصل لحل الحادثة بحضور النيابة ومحامي المتهم واستدعت أصحاب الدكاكين الجاورة وسهت اتوالهم واطلعت على الرسم وسهت اتوال المهندس الذي أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على ما حصلته من ذلك كله فلا تثريب عليها في شيء من ذلك .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٢٠)

١٨١٨ — عدم تعرض الحكم لطلب إجراء معاينة المورين موضوع تهمة اثباتهما بدون ترخيص — قصور .

\* إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الانتقال لإجراء معاينة المورين اللذين اتهم باتشائهما دون ترخيص من البلدية ، غفست المحكمة بإدائنه دون أن تتعرض لهذا الطاب ، ودون أن تبين وجه الخلفة في اقامة هذين المورين للقانون ، فإن حكيمها يكون قاصر البيان بمعيها نقضه .

(طعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١)

١٨١٩ — ادانة المتهم دون رد على طلبه الانتقال لخطا في المعاينة اتقى اجرتها النيابة او البوليس استفادوا الى تلك المعاينة .

\* إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه امام المحكمة بأن شاهدي الإثبات لم يكونا ليستطيعا من المكان الذي قالوا انها كتاباه أن يريا من يكون في المكان الذي وقع فيه الحادث لوجود مبان بين المكثين تحجب النظر وتنع الرؤية ، وقدم تأييدا لهذا الدفاع خريطة من مصلحة المسلحة ورسمها مكبرا منقولاً عنها ، ثم طلب الى المحكمة أن تنتقل لمعاينة المكان لتتحقق بنفسها من خطا المعاينة التي أجرتها النيابة في التحقيق ، ولكن المحكمة صدقت هذين

الشاهدين وردت على الدفاع بقولها انها لا ترى محلا لاجبة طلب الانتقال وإعادة المعاينة من جديد لزاء ما ظهر صراحة من العلينة التي اجرتها النيابة من ان المكان الذي كان به الشاهدان لا يفصله عن مكان الحادث الا خضاء مكشوف لا يحجب الرؤية مطلقا ، فمن هذا الذي قائلته المحكمة لا يصلح ردا لان يبنى عليه رغض طلب الانتقال لذي كان الغرض منه اثبات عدم صحة ما تضمنته معاينة النيابة وبهذا يكون الحكم قلصر البيان متعينا نقضه .

(لمن رقم ٧٢٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٤٦/٤/٨)

١٨٢٠ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان الحادث للتحقق من ان قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .

✽ المحكمة ملزمة بالرد على ما يبيده الخصوم أملها من اوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى . فاذة كان المتهم قد تمسك في دفاعه امل المحكمة الاستثنائية بان الحادث الذي قتل فيه المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه هو بل كان ناشئا عن خطأ المجنى عليه نفسه ، وطالب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث للتحقق من صحة دفاعه ولكنها لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه ، فلن حكمها يكون ميبيا واجبا نقضه .

(لمن رقم ٧٦٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٤٦/٥/٢١)

١٨٢١ — عدم رد الحكم على التلب التهم في تهمة البلاغ الكاذب لمعاينة منزل المدعى المتدين لتبين ان الاخشاب والاحجار التي ابلغ بسرقتها موجودة به — قصور .

✽ اذا كان الثابت ان الدفاع من المتهم في تهمة البلاغ الكاذب قد طلب الى المحكمة ان تملن منزل المدعى بالحقوق المدنية لتبين ان الاخشاب والاحجار التي ابلغ بسرقتها موجودة به ولكن المحكمة ادانته دون ان تجيبه انى هذا الطلب أو ترد عليه فلن حكمها بذلك يكون مشوبا بالقصور المبطل ، لذ مثل هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى بغية ظهور الحقيقة فيها فلا يصح اغفاله .

(لمن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٤٦/١١/١٨)

١٨٢٢ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان  
تحدث للتحقق من ان قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .

✽ اذا طلب الدفاع عن المتهم ، في جنحة القتل والاصابة الخطأ ،  
الى المحكمة اجراء معلينة لتبين المحكمة منها انتفاء مسؤوليته عنها ،  
ومع ذلك ادانته المحكمة دون ان تعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فان حكمها  
يكون قاصرا قصورا مطلقا له . اذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة  
تتملته بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها امام المحكمة .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٢/٢٢)

١٨٢٣ — حق المحكمة في الانكفاء عن طلب المتهم الانتقال للمعينة  
ايمان امكنه انفاء التعلية التي بها المخدر بعيدا عن الشهود متى وجبت في  
روايتهم ما يقيمها بصنقهم .

✽ اذا كان الدفاع عن المتهم باحراز مواد مخدرة قد طلب الى المحكمة  
الانتقال لمعينة منزله كي يتبين لها عدم معقولية ما قاله الشهود من ان  
المخدر الاخرى معه قد أُلقيت ، وهي على سلم المنزل ، بالمعينة التي بها  
المخدر غالتقلوها وانه كان في وسعها ان تأقيها بعيدا عنهم ، فلم تجبه  
المحكمة الى هذا الطلب فلا تثريب عليها في ذلك ، مادام هو يقول في طعنه  
ان طلبه المعينة لم يكن لاثبات انه كانت هناك طريقة اخرى للتخلص من  
المخدر بعيدا عن أعينهم ، الامر الذي يحق للمحكمة الا تلتفت اليه متى  
وجبت في رواية الشهود ما يقيمها بصنقهم .

(لمن رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦)

١٨٢٤ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان  
الحادث للتحقق من ان قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .

✽ اذا كان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد طلب الى المحكمة الاستثنائية  
سماع شهادة الضابط المحقق كما طلب اليها الانتقال الى مكان الحادث  
لمعينته ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بالإدانة ولم تتعرض  
لما طلبه ولم ترد عليه ، واستندت الى ما استخلصته من المعينة التي  
اجراها المحقق والتي يعارضها المتهم ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها ، فان  
حكمها يكون قاصرا في بيان الاسباب قصورا يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢١٠٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢)



١٨٢٥ — كون المعينة عن كيفية وقوع حادثة قتل خطأ قد حصلت بعد تخزين الترام — لا يبطلها .

✽ إذا كان الدافع عن المتهم ( سائق ترام ) في حادثة قتل خطأ قد طعن على المعينة التي أجراها البوليس عن كيفية وقوع الحادث بأنها باطلة لحصولها بعد تخزين الترام ، كما طلب نذب مهندس لمعينة الطريق لخلاف في تقدير عرضه ، فاكثفت المحكمة في ردها على ذلك بقولها انه لا محل للمعينة اذ المعينة التي أجراها البوليس واضحة ، فذلك لا يقدح في حكمها ، فان كون المعينة قد حصلت بعد تخزين الترام لا يبطلها واتهم لم يقل ببطلانها الا على هذا الاسس وطلب معينة انطريق ليس فيه ما يفيد انه كان مستقلا عن طلب المعينة السابق الذكر .

(طنن رقم ٢٩٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٩٤٨/٤/٦)

١٨٢٦ — عدم الرد على طلب المتهم الانتقال لمعينة المنزل لتبين استحالة وقوع الجرائم على النحو الذي قيل به كشاهد — قصور .

✽ إذا كان الدافع عن المتهم قد طعن الى المحكمة الانتقال لمعينة المنزل المتول بتوقع الجنائية فيه لتبين استحالة وقوع الحادث على النحو الذي قيل به كشاهد ، فان عدم اجابة هذا الطلب او الرد عليه يهطل الحكم الصادر بالادانة ، اذ هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى اظهارا لوجه الحق فيها .

(طنن رقم ٦٦٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٩٤٨/٥/١٧)

١٨٢٧ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان الحادث للتحقق من ان قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .

✽ إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث لمعينته ليتضح لها من المعينة ما يدعم قوله بكذب الشهود الذين اعتمدت المحكمة على اقوالهم ، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قائما على ما قلناه من ان المعينة التي أجراها المحقق اثر الحادث معززة برسم تخطيطي ، فان حكمها يكون قلصر البين ، اذ هذا السبب الذي اعتمدت عليه لا يبرر رفض الطلب المذكور الذي أبدى لتدعيم القول بكذب الشهود مما لا يصح معه ان يكون الرد عليه للقول بصديق هؤلاء الشهود .

(طنن رقم ١٥٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٩٤٩/٢/٧)

١٨٢٨ — متى يجب على المحكمة أجابة المتهم الى طلب المعينة او الرد عليه اذا لم تجبه اليه .

✽ اذا كان المتهم بالقتل قد طلب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث لمعينته لان المعينة التي اجرتها النيابة كانت في غيبته ولكي يثبت للمحكمة من رؤية الموضع التي كان هو فيها وذلك التي كان فيها رجال البوليس ، وهم يتبادون اطلاق الاعيرة النارية ، انه كان من المستحيل اصلة رجال القوة من يده وأن الاعيرة التي اطلقها لم يكن يقصد منها الا مجرد الارهاب والمقاومة لكي يتمكن من الهرب ، مما ينتفى معه تواثر نية القتل لديه فلن هذا الطاب يكون متعلقا بوجه من وجوه الدفاع الجوهرية ويكون على المحكمة اذا لم تجبه ان ترد عليه ردا مقبولا . فاذا هي كتبت في ردها عليه قد اقتصرت على القول بأن معانة النيابة وافية — مع ان محور الدفاع كله كان يدور حول مساعدها — فهذا يكون اخلافا بحق الدفاع يسبب الحكم .

(ظمن رقم ١١٥٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/١١/١٩١٩)

١٨٢٩ — حق المحكمة في رفض طالب المعينة ما دامت قد ارجعته الى اعتبارات منطقية مقبولة .

✽ اذا كتبت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من معانة الدواب الذي قيل بأن المخدر ضبط به لم تبين هذا الرفض على مجرد افتراضات اوردها وانما ارجعته الى اعتبارات منطقية مقبولة ومستفدة الى ما ثبت لها من وقائع الدعوى فلا يقبل من المتهم ان ينسب عليها شيئا في هذا الصدد .  
(ظمن رقم ١٨٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧)

١٨٣٠ — حق المحكمة في رفض طلب المتهم اجراء معينة لاثبات وجود عوائل تمنع رؤية الشهود للمتهمين متى استندت في ادانته الى اقوال المجنى عليها من اتهام عرفا المتهم بسبب تملسهما معه .

✽ اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة اجراء معينة لتكفيب الشهود فيها قرروه من انهم راوا المتهمين وتكثروا من تمييزهما ، في الظلام الحالك ، على ضوء منبث من مدرسة قريبة من محل الحادث حافلة ان ضوء المدرسة لا يصل مطابقا الى مكان الحادث لبعد المسافة ووجود مبين واشجار تحجبه فام تجبه المحكمة الى هذا الطلب بناء على ما استقبلته

وأخذت به وأثبتته في حكمها من أقوال المجنى عليهما من أنهما عرفا المتهمين بسبب تماسكهما وإياهما ووجود كل منهما إزاء الآخر وجها لوجه مما سهل عليهما هذه المعرفة ، فإن ما يثيره المتهم في طعنه في هذا الصدد لا يكون إلا محض مجادلة في تقدير أدلة القبول في الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .

(لمن رقم ٧٤ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٢/١٢)

**١٨٣١ — عدم التزام المحكمة بالتعرض لطلب المعافاة الذي لم يقمك به المتهم في الجلسة الأخيرة التي حُصفت فيها المرافعة .**

✽ إذا كان المتهم قد أشار في إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب معافاة مكان الحادث ، ولكنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة عقب إعادة المحاكمة الاستثنائية سماع شهود الإثبات ، فإِنَّه لا يكون قد تمسك بطلب المعافاة ولا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها إذا هي لم ترد عليه .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

**١٨٣٢ — حق المحكمة في عدم أجابة المتهم إلى طلب إجراء تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث اكتفاء بالمعافاة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح .**

✽ إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجري تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه وفي مثل الظروف التي وقع فيها للمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، غردت المحكمة على ذلك بقولها أن لا جبري من إجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعافاة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة البهتاء من إجرائها — فهذا يعتبر رداً مستقفاً .

(لمن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١/١٦)

**١٨٣٣ — متى يجب على المحكمة أجابة المتهم إلى طلب المعافاة أو الرد عليه إذا لم تجبه إليه .**

✽ إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد تمسك بألم المحكمة

الاستثنائية بأن شامدى الإثبات اللذين اعتمدت محكمة اول درجة في ادانته على اقوالها لم يريا الحادث وما كان في مكتفهما أن يرياها من المكان الذى قررأ بوجودها فيه وقت وقوعه ، ثم طلب اليها في مذكرة طلبها أن تجري معلينة لتحقيق هذا الدفاع ولكنها مع ذلك ادانته معتمدة على اسباب الحكم الابتدائى دون أن تجيبه الى طلبه أو ترد عليه — فان حكمها يكون ناقصا مخيئا نقضه ، إذ هذا الدفاع مهم لتعلقه بتحقيق دليل اعتمدت عليه المحكمة في ادانته فكان لزاما على المحكمة أن تعنى بتحقيقه .

(ملن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٧/١١٥٠)

#### ١٨٢٤ — أدلة المتهم دون رد على طلبه الانتقال لخطأ في المعينة التى اجرتها النيابة أو قبوليس استنادا الى تلك المعينة .

✽ اذا كان المتهم فى القتل الخطأ تد دفع الخطأ عن نفسه مستندا فى ذلك الى ما قرره أحد الشهود من أن المجنى عليه كان قد رأى السيارة التى يقودها المتهم قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن هذا الشاهد نصحه بالانتظار حتى تهر السيارة فلم يستجيب وجرى قتلًا انه يريد أن يسبقها مما مؤداه أنه هو المتسبب فى الحادث ، فاعتلت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما رفضت اجراء المعينة التى طلبها المتهم لقصور معلينة البوليس عن بيان المكان الذى كلفت السيارة قادمة منه والمكان الذى كانت تقصده ومكان المصادمة بالنسبة الى المتكئين ليستبين من ذلك انه لم يكن مسرعا ، إذ لم تكن المسافة تسمح بالاسراع ، وذلك منها بمقولة ان المعينة فى محضر التحقيق واضحة مع أن هذه المعينة كما اثبتتها الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الامر فى دفاع المتهم فى هذا الخصوص فلان هذا الحكم يكون ناقصا واجبا نقضه .

(ملن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١١٥٠)

#### ١٨٢٥ — طلب المعينة من الطلبات الهامة التى يجب على المحكمة اذا لم تر حاجة فى التعمى الى اجابته أن تتحدث فى حكمها عنه .

✽ اذا كان الدنا عن المتهم قد طلب الى المحكمة اجراء معلينة المكان الذى وقع فيه الحادث لا تبيل أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع فيه على المسافلت التى ذكروها فى اقوالهم وكان التحقيق خلوا من هذه المعينة وانم تجب هذا الطلب وانم ترد عليه فلان حكمها يكون ناقصا ،

اذ طالب المعينة هو من الطالبات الهامة التي يجب على المحكمة اذا لم تر حلجة الدعوى الى اجابته ان تتحدث في حكمها عنه .

(لمن رقم ٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٤/١٠)

**١٨٣٦ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان الحادث للتحقق من أن قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .**

✽ اذا كان الدفاع عن المتهم بانقتل للخطأ قد تمسك بأن الشاهد التي استندت المحكمة الى أقواله في الادانة لم يكن يستطيع وهو في قاطرته أن يرى حالة السيفوفورات المضاء له لان الاتوار التي توضع بها ليسلا لاعطاء اشارة الفتح او انطلق موضوعة وضما عكسيا بالنسبة له مما يستحيل معه الرؤية الا من الامام وطلب الى المحكمة اجراء معينة لتحقيق هذا الدفاع ، فاعتلت المحكمة هذا الطلب الجوهري ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا .

(لمن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٥/٢٨)

**١٨٣٧ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان الحادث للتحقق من أن قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — قصور .**

✽ اذا طلب المتهم الى المحكمة الاستثنائية معينة مكان الحادث لتبين ما اذا كان هو المخطيء ام ان الخطأ راجع الى سائق الترام ، فلم تأبه لهذا الطلب وأبعت الحكم بالادانة فهذا منها قصور يعيب الحكم ، وقد كان عليها ان تجيب هذا الطلب الهام لتعلمه بواقعة لها اثرها في الدعوى أو ان ترد عليه بما يفنده ان لم تر اجابته .

(لمن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/١٠/٨)

**١٨٣٨ — متى يجب على المحكمة اجابة المتهم الى طلب المعينة او الرد عليه اذا لم تجبه اليه .**

✽ اذا كان المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك امام محكمة الدرجة الاولى وألم محكمة الدرجة الثانية — بتفى الخطأ المسند اليه — بدفاع موضوعي جوهري وطلب الى محكمة الدرجة الثانية اجراء معينة لتحقيق هذا الدفاع ، فلدانته هذه المحكمة مؤيدة للحكم الابتدائي الاسباب التي بنى عليها دون ان تشير الى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد استنسى الادانة على

اسباب ليس فيها ما يصلح ردا على ذلك الدفاع ولا على طلب المعينة  
الذى تمسك به المتهم — ستكون المحكمة تد لخت بحق المتهم فى الدفاع .  
بلن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/١٠/٢٢

١٨٢٩ — متى يجب على المحكمة اجابة المتهم الى طلب المعينة او  
الرد عليه اذا لم تجبه اليه .

✽ اذا كتلت المحكمة الاستئنافية حين الفت حكم محكمة اول درجة  
القاضى بالبراءة قد استبعدت المعينة التى اجرتها محكمة اول درجة  
واسست عليها حكم البراءة لاحتوائها على تحقيقات غير قانونية لعدم حلف  
الشهود اليقين . وذلك دون ان تجرى بنفسها تحقيقا للتثبت عن مدى  
صحة دفاع المتهم من استحالة وقوع الحوادث بالكيفية التى رواها  
الشهود ، مما لو صح لكان من المحتمل به ان يتفسر رأى المحكمة فى  
الدعوى على حكمها بالادانة على اساس استبعاد تلك المعينة ودون تحقيق  
دفاع المتهم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .  
بلن رقم ١١٣٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥٢/١/٢٢

١٨٤٠ — طلب المعينة من الطلبات الهامة التى يجب على المحكمة  
اذا لم تر حاجة فى الدعوى الى اجابته ان تتحدث فى حكمها عنه .

✽ اذا كان المتهم فى حادثة قتل خطأ قد نفى حصول خطأ منه كما  
نفى اتصال السرعة بالحدث تقلا ان المبنى عليها وهى طفلة تبلغ السنتين  
خرجت تلهوا وتركها اهلها دون رقابة وانها ظهرت فجساة على شريط  
السكة الحديد فلم يكن فى استطاعته تفادى الحادث وطلب اجراء معانة  
تحقيقا لهذا الدفاع ، فان هذا الطلب هو من الطلبات الهامة التى يتعين  
على المحكمة ان ترد عليها اذا لم تر اجابته لتعلقه بتحقيق الدعوى فى سبيل  
ظهور الحقيقة فيها ، فلذا الفتت عنه المحكمة ولم تجبه ولم ترد عليه فان  
حكمها يكون قاصرا قصورا يميزه بما يستوجب نقضه .  
بلن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥٢/١/٢٨

١٨٤١ — عدم رد الحكم على طلب المتهم انتقال المحكمة الى مكان  
الحادث للتقص من ان قتل المبنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه — تصور .

✽ اذا كان الدفاع عن المتهم تد طلب الى محكمة اول درجة الانتقال

الى مكان الحادث لاجراء المعاينة بحضور المهندس الغنى للسيارات لاثبات ان المسئول عن الحادث هو سائق الترام فلم توجه المحكمة الى هذا الطالب وقضت بادانة المتهم . ثم لدى المحكمة الاستئنافية تسمك بهذا الطالب في مذكرته المرخص ا في تقديمها ولكنها ايدت الحكم المستأنف لاسبابه دون ان تجيب طلبه او ترد عليه — فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع .

(لمن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦/١١/١٩٥٢)

**١٨٤٢ — طلب المعاينة هو من طلبات التحقيق التي لا تقترن المحكمة الاستئنافية باجابتها ما دامت لم تر محلا لذلك .**

\* ان طالب المعاينة هو من طلبات التحقيق التي لا تنظم المحكمة الاستئنافية اجابتها ما دامت هي لم تر محلا لذلك لكتفاء بالدلة التي اخذت بها في ادانة المتهم .

(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ في جلسة ٢٨/١٢/١٩٥٤)

**١٨٤٣ — مناط اعتبار طلب المعاينة دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا : اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان بقصد اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة .**

\* من المقرر ان طلب المعاينة متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطالب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا تنظم المحكمة باجابه — فلذا كانت محكمة الموضوع قد اطاعت الى اتوال محقق الواقعة وخلصت منها — لاسباب سائفة — الى مكان مشاهدة شاهد الذوقية للبتمين وقت مغادرتها الاعتداء على المجنى عليه ، فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا محل للنعي عليها لعدم توليها اعادة المعاينة بمعرفتها .

(لمن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ١٤٠)

(واللمن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١١/١/١٩٥٧ من ٨ ص ١١٦)

(واللمن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ في جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٤٧)

(واللمن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ في جلسة ١٦/١/١٩٦١)

١٨٤٤ - طلب المتهم من المحكمة اجراء معالنة فتتحقق من حالة  
الضوء بنفسها - عدم ردها على هذا الطلب - قصور .

✽ متى كان ادعاء قد قصد من طلب المعالنة ان تتحقق المحكمة من  
حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما ادلى به انشهود في شأن امكان  
رؤية المتهم عند لقاؤه المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق  
الدعوى لظهور الحقيقة منها ، وكان ما قلته المحكمة لا يصلح ردا على  
هذا الطلب ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(نمن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ١١)

١٨٤٥ - طلب المعالنة اذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق  
الدعوى اظهرا لوجه الحق فيها - عدم اجابته - ايراد عليه ردا مقبولا  
يبيّن الحكم الصادر بالادانة - مثال .

✽ ان طلب المعالنة اذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى  
اظهرا لوجه الحق فيها ، فان عدم اجابته او الرد عليه ردا مقبولا يبطل  
الحكم الصادر بالادانة ، غاذا كانت المحكمة - في جريمة احراز مخدر - قد  
رفضت طلب الدفاع عن المتهم الانتقال لمعينة التهم ، وكان هذا الرغض  
قلبا على ما قلته من ان معالنة التهمة اثبتت ضيق المشرب لما عارض  
الحشيش في مكان مكتشف فيدل على جراءة المتهمين ، في حين ان المتهم  
يبنى هذا الطلب على انه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى ان يرى افراد  
القوة تمل دخولهم لمنبطه ، وكلفت المعالنة التي استندت اليها المحكمة  
خلوا مما اسس عليه المتهم طلبه فان الحكم الصادر بادانة المتهم يكون باطلا  
بمعيّن نقصه .

(نمن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ من ٢ ص ١١١٩)

١٨٤٦ - طلب اجراء معالنة وتجربة رؤية لمكان الحادث : اعتبره  
دفعاً موضوعياً - يكفي فيه الرد الضمني - اذا كان القصد منه اثارة  
الشبهة في ادلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة مع انتفاء المقتزعة في قوة  
ابصار شهود الرؤية .

✽ اذا كان الثابت من محضر الجلسة ان المدّعى عن المتهم حين تقدم  
الى المحكمة بطلب معالنة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا اثارة  
الشبهة في ادلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة ، ولم ينزع في قوة  
ابصار شهود الرؤية ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفعاً موضوعياً



لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة — بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغفرا  
من الحكم بالإدانة استغفارا إلى لقوال الشهود الذين طُلبت إليهم المحكمة .  
بلعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٠ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ من ٨٨٧

١٨٤٧ — ما لا يطل المصلحة : لجبرائها في غيبة المتهم — ما يملكه  
المتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شُلب المصلحة التي تمت في  
غيبته من نقص أو عيب — سلطة المحكمة في تقدير هذه المصلحة .

✽ المصلحة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للتبليغ أن  
تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يطلها غياب المتهم  
وقت إجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتمك لدى محكمة الموضوع بما  
قد يكون في المصلحة من نقض أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة  
من أمرها — كما هو الشأن في سائر الأوراق .

بلعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ من ١٩٢٧

## الفصل الثالث عشر

### مسائل متنوعة

١٨٤٨ - تقصير المتهم في الدفاع أمام محكمة الموضوع لا يعتبر سببا للظمن في الحكم أمام محكمة النقض .

\* إذا اقتصر المتهم في مراعاته أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية على التكلم في صفة الجنى عليه وكونه من تحميم المادة ١١٧ عقوبات أم لا ، ولم يقدم أى دفع في الموضوع وحكمت المحكمة بإدانته فلا يكون تقصيره هذا سببا للظمن في الحكم أمام محكمة النقض يزعم أنه قد حرم من درجتي التقاضى في الموضوع لأنه لم يمنعه أحد من التكلم فيه كما كان يريد فهو المقصر في حق نفسه ، أما الحكم بخسليم من الميعيب .

(ظمن رقم ١١٧٩ لسنة ١ في جلسة ١١٢٢/٤/١٩٢١)

١٨٤٩ - لامحكمة رفض طلب المتهم بإدراك الدليل الذى ركزت عقيدتها فيه لا يمكن أن يفيض منه ثبوت ما طلبه المتهم .

\* إذا قدم المتهم طلبا الى محكمة الموضوع وتمسك به ثم رفضت المحكمة هذا الطلب لعله يظهر منها أنها لم تستوضح ماهيته وظهر من جهة أخرى ان الدليل الذى ركزت المحكمة فيه عقيدتها لا يمكن أن يفيض منه ما كان يأمل المتهم ثبوته من الطلب الذى تمسك به فإن رفض مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(ظمن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٢ في جلسة ١١٢٢/١٠/٢٤)

١٨٥٠ - التزام المحكمة بالاستماع الى المتهم ولو تعارض مع وجهة نظر محاميه .

\* أنه لما كانت مهمة المحامى في المواد الجنائية هى مساعدة المتهم ومعاونته في الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يرى أن الدفاع يقتضيها . سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالحقائق ، كان المتهم — وهو صاحب المصاحبة — أن يقتحم بما يبدو له هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض مع وجهة نظر المحامى .

(ظمن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٨ في جلسة ١١٢٨/١١/٢١)

## ١٨٥١ — وجوب استماع المحكمة الى مرافعة الدفاع .

\* اذا كان النائب بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية لن المتهم حضر معه محام وطالب تأجيل الدعوى لمرض المتهم آخر معه ويحضر المحامى الاصيل عنه فعارض محامى المدعى الذى غفرت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لآخر الجلسة ثم اصدرت حكمها فى موضوع الدعوى ، غلظها باصدارها هذا للحكم بدون مرافعة تكون قد قضت فى الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما تقضى به المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، ويكون حكمها باطلا بطلانا جوهريا متمينا نقضه .

(لمن رقم ٦٧ لسنة ١ فى جلسة ١١٢٩/١/١)

## ١٨٥٢ — تقديم المتهم الى محكمة الجنائيات ليحكم بطريق الخبرة لا يقال معه ان التهمة لم تبين بيقين يسمح للمتهم بالمرافعة عنها كما يجب .

\* اذا وجد لدى قاضى الاحالة شك فى نسبة اية عامة من الماهتين المتخلفتين برأس المجنى عليه الى الخبرة التى رأى ان المتهم احدثها وانه نشأت عنها واحدة من الائنتين فهذا يخوله ان يأمر بأحالة المتهم الى محكمة الجنائيات ليحكم بطريق الخبرة عن عامة واحدة من الماهتين . وعندئذ لا يكون ثمة محل للقول بأنه لم يبين التهمة بيقين يسمح للمتهم بالمرافعة عنها كما يجب فان على المتهم فى هذه الحالة الا يقصر دفاعه على واحدة من الماهتين ، فإذ فعل فلا يلونن الا نفسه ، وهذا اذا كانت المحكمة قد برأت احد المتهمين ، وادانت الآخر فى الماهتين ، ولم تكن قد لفتت الدفاع غمها تكون أخطأت اذ الدعوى لم تكن مرغوة املها بان المتهم ارتكب الماهتين الائنتين ، بل بأنه ارتكب عامة واحدة هى التى ترك قاضى الاحالة للمحكمة امر تحديدها وتعيينها ، ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم مادام المتهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة بمقتضى النص القانونى الذى يعاقب على جريمة احدثت العامة ، وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبته عن العامة الثانية لتتخذ منها سببا لتشديد العقوبة عليه اذا ان هذا من حقها على كل حال سواء اكانت الواقعة مقدمة لها وقتا للاوضاع القانونية وثبوتها على المتهم لم كانت من العناصر الواقعية التى لحكمة الموضوع ان تستظهرها من نفسها وتقدرها بما تراه بحيث أنها اذا كانت قد صرحت فى الحكم بادانة هذا المتهم فى واحدة من الماهتين فقط لم تشدد العقوبة عليه فى ذات الوقت على اعتبار انه هو فى رايها — خلافا لما قاله قاضى الاحالة — الذى أحدث كل الاساليب بالجنى عليه فانها تكون قد عملت على مقتضى القانون ولا يصح فى هذه الحالة ان يوجه الى حكمها اى مظهر .

(لمن رقم ٤٥٢ لسنة ١٠ فى جلسة ١١٢٤/٢/١٨)

١٨٥٢ - خطأ المحكمة في تاريخ الجلسة التي أجلت إليها الدعوى وتختلف التهم عن الحضور بسبب ذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه بغير عذر مقبول .

\* إذا كانت المحكمة بعد أن امرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت في أمر التأجيل أنه ليوم حددته سابق على يوم تلك الجلسة المعينة ، فإن أمرها هذا يكون خاطئاً من ناحية تضمنه تاريخين للجلسة التي أجلت إليها الدعوى ، ذلك لأن قولها بأنها تؤجل الدعوى الأخيرة لنظرها مع الدعوى الأولى معناه أن : تأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يحل التهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصوداً بل جرى به القام من باب التسهو فقط ، وبأن تأجيل الدعوى لنظرها مما أمّا هو للجلسة التي حضرها ، وذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه عن الحضور في اليوم الأول ، بسبب هذا الاعتقاد ، بغير عذر مقبول وبالتالي لا يصح للمحكمة أن تحكم عليه في غيبته والا كان حكمها خاطئاً .

(لمن رقم ٢٦٤ لسنة ١٢ في جلسة ١١٢٢/١/١٨)

١٨٥٤ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم الذي ابتداه أمام هيئة سابقة إذا لم يتمسك به أمامها .

\* إذا كان الظاهر من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمحت المرافعة بأن الاعتراف المنسوب إليه والذي اعتمد الحكم عليه في الإدانة بزور ، بل كان يتمسك بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى ، فله ، وقد تغيرت الهيئة ، كان من الواجب عليه إذا ما أراد الاستمرار في التمسك بدفاعه أن يشير أمام الهيئة الجديدة . وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

(لمن رقم ١٨ لسنة ١٢ في جلسة ١١٢٢/١٢/٧)

١٨٥٥ - تقدير عذر المتهم في عدم الحضور من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

\* أن الفصل فيما إذا كان العذر الذي تمسك به المتهم في عدم حضوره

الجلسة من شأنه أن يمنعه عن الحضور أم أنه لم يقصد به إلا تعطيل الفصل في الدعوى هو من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع ، فإذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة اذ رغبت أجابة ما طلبه الدفاع عن المتهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اعتبرت على نتيجة التحرر الذي أمرت بإجرائه في جلسة سابقة غلا شأن لمحكمة النقض بها .

(لمن رقم ١٠٥٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٢٤/٥/٢٢)

**١٨٥٦ — حضور المتهم ودفاعه عن نفسه دون أن يقول إن له محاميا لا يؤثر في صحة إجراءات المحكمة .**

\* ما دام المتهم قد نودى عليه في الجلسة فحضر ولم يقل إن له محاميا سيقول الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه ، فإن إجراءات المحكمة تكون قد وقعت صحيحة . وإذا كان المحامي ، رغم وجوده في قاعة الجلسة وأم يسمع النداء على المتهم ولم ينه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه ، فإن ذلك لا يوجب الحكم .

(لمن رقم ١٥٠٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٢٤/١٠/١٦)

**١٨٥٧ — للمحكمة ضم أي دفع مهما كان نوعه إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد .**

\* لا يوجد في النفاذ نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع ، مهما كان نوعه ، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد . ثم إن تدخل المدعي بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يمد أخلاا بحق المتهم في الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملا ، إذ حضور المدعي ومرافعته لا يقتضيان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحدثه عن الفصل الجنائي وتقسيم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو الفعل الضار الذي يطلب من أجله التدويض ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعي بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٢٤/١٠/٨)

١٨٥٨ — مسطرة المحكمة المجه في دفاعه الموجه الى الاساس الذى اجريت عليه المضاهاة الاولى لا يكفى في تبرير المدلول عنه انها رأت الاختلاف بين الامضامين واضح للمعين المجردة .

\* اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان الدفاع عن المتهم رد على ما جاء في تقرير الخبر من اختلاف التوقيع المنسوب الى مورث المدعية بالحقوق المدنية على العقد المطعون فيه عن توقيع صحيح له على صورة حكم ، مرجعا علة هذا الاختلاف الى طول المدة بين تاريخي الحكم والعقد ، وبناء على ذلك اصدرت المحكمة قرارا قالت فيه انها ترى ضرورة اجراء المضاهاة على اوراق اخرى كلفت المدعية تقديمها ، ثم بعد ذلك اصدرت حكما بادانة المتهم قائلة انها لا ترى محلا لاجراء اى تحقيق جديد لان الاختلاف بين الامضامين واضح للمعين المجردة ، فهذا لا يعتبر ردا على دفاع المتهم الموجه الى الاساس الذى اجريت عليه المضاهاة الاولى والذى سلبته المحكمة فيه . ومن ثم يكون الحكم قاصر البين قصورا يعيبه .

(لمن رقم ٦٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٢٥/١٢/١٧)

١٨٥٩ — عدم تقيد الدفاع بمسلك النيابة في الجلسة ووجوب قيامه على اساس التهمة المرفوعة بها الدعوى .

\* العبرة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى ولا يفهم من هذا قول يرد في مراعاة النيابة لثناء المحكمة . واذن فعلى المتهم ان يدافع عن نفسه على اساس ذلك والا يقتصر على دليل دون آخر استنادا الى مسلك النيابة في الجلسة .

(لمن رقم ٧٠٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٢٥/٢/١٧)

١٨٦٠ — وجوب اثبات الدفاع لطلباته في محضر الجلسة حتى تلتزم المحكمة بالرد عليها .

\* المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع الا اذا كان من قدمه قد اصر عليه . اما الكلام الذى يلقى في غير مطلوبة جازمة ولا اصرار فلا تشريب على المحكمة اذا هي لم ترد عليه . فلذا كان الظاهر من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان الحاضر مع المتهم طالب الفاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية لرغمها من قاصر دون ان يقدم دليلا صحيحا على حقيقة سنه ، وان محامى المدعى بالحقائق المدنية قال ان الدعوى

الغنية مرغوة من الوصية عليه ظم يعترض المتهم على هذا القول ، واخذ في الكلام عن واقعة الادعوى الجنائية التي تلبت عليها الدعوى الغنية ، فلا يصح منه ان ينمى على المحكمة انها لم ترد على ما ابداه .

(بمن رقم ٢١٠٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٢٨/١/٢٠)

#### ١٨٦١ — استحالة تحقيق بعض أوجه دفاع المتهم لا تمنع من الإدانة.

✽ ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الإدانة ما دامت الادلة انقائمة في الادعوى كافية للثبوت .

(بمن رقم ١٦٢١ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٢٨/١/١٨)

#### ١٨٦٢ — وجوب اثبات الدفاع طبقته في محضر الجلسة حتى تلتزم المحكمة بالرد عليها .

✽ على الدفاع ان يطلب في صراحة اثبات ما يهيم اثباته من الطلبات في محضر الجلسة ، حتى يمكنه فيما بعد ان يأخذ على المحكمة اغفلها الرد على ما لم ترد عليه . فإذا كان محضر الجلسة والحكم المطعون فيه خاليين مما يدعى انه ابداه من وجوه الدفاع فلا يقبل منه النعمى على الحكم بانه لم يرد عليها .

(بمن رقم ١٦٦٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١١٢٨/١/٨)

#### ١٨٦٣ — عدم التزام المحكمة بالرد على أدلة النفي .

✽ ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد صراحة على أدلة النفي .

(بمن رقم ٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٢٩/١/٢٤)

#### ١٨٦٤ — صحة فصل المحكمة في طلبات الدفاع من واقع الادلة المروضة عليها ما دامت لا تتصل برسالة غنية بحت .

✽ متى كان طلب الدفاع لا يتصل برسالة غنية بحت فلا يحكم ان تفصل فيه من واقع الادلة المروضة عليها في الادعوى ، ويصح ان يكون ردّها

على هذا الطلب بأنها لم تر موجبا للاخذ به مستفادا من ادانة المتهم بناء على أدلة الثبوت التي أوردتها في الحكم .

(لمن رقم ٦٥٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٢٢)

**١٨٦٥ — عدم جواز الطعن على الحكم لسوء تصرف محامى المتهم في**

**الدفاع عنه .**

\* ان القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جنحة ، فالتهم ان يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه او ان يختار محاميا يدافع عنه ، ويكون عايه ، لا على المحكمة ان يقدر مدى اتفاق دفاع المحامى مع مصلحته ولما كان المحامى ليس متقيدا بطريقة معينة في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يظلمه عليه ضميره واجتهاده ، فان ما ينمى الطاعنون على الحكم من سوء تصرف لمحاميهم في الدفاع عنهم وما يزعمون من نتائج يقولون انها ترتبت على ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١١٧٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨)

**١٨٦٦ — عدم التزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع**

**ردا صريحا خلافا بل يكفى ان يكون ردها عليه مستفادا من ادانة المتهم استنادا الى الأدلة التي أوردتها الحكم .**

\* لا يعيب الحكم كونه لم يتعقب دفاع المتهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بالرد والتنفيذ في كل جزئية منه ما دام الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة لما أوردته من أدلة الثبوت .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/١)

**١٨٦٧ — خطأ المحكمة في تحصيل شطر من دفاع المتهم لا يعيب الحكم**

**ما دام غير منصب على دفاع جوهرى في الدعوى .**

\* لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى في الدعوى .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/١)



١٨٦٨ - حق المحكمة في تنفيذ دفاع المتهم بناء على اعتبارات منطقية وإلى تناقض روايته .

\* لا حرج على المحكمة في أن تستند في سبيل تنفيذ دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية وإلى تناقض روايته ما دام ما تستند إليه من ذلك سائما وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى .

بلن رقم ١١٦٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/١١/١٥

١٨٦٩ - وجوب إثبات الدفاع طلبته في محضر الجلسة حتى تقتزم المحكمة بالرد عليها .

\* متى كان محضر الجلسة غير وارد فيه أن الدفاع طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة ، فلا يحق للمتهم أن يدعى في طلبه على الحكم أنه طلب ذلك في أثناء مراغمته أمام محكمة الموضوع كما يفهم منها ولو أن الكاتب أغفل إثباته ، ولا يحق له بالتبع أن ينمى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع أو يرد عليه ، ما دام الحكم يتضمن أن المحكمة لم تر محلا لهذا التحقيق لكتفاء بما ثبت لديها من الأدلة التي أوردتها على ادانة المتهم .

بلن رقم ١١٦٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/١١/١٥

١٨٧٠ - وجوب إثبات الدفاع طلبته في محضر الجلسة حتى تقتزم المحكمة بالرد عليها .

\* لا يقبل من المتهم أن ينمى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تحقق ما دافع به من أن محضر البوليس المحرر عن الواقعة مزور ، ما دام محضر جلسة المحكمة لم يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع .

بلن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/١٢/١٢

١٨٧١ - عدم التزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع ردا صريحا خلاصا بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من أدلة المتهم استنادا إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

\* ما دام الدفاع الذي تقدم به المتهم مطلقا بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه ردا صريحا خلاصا ، بل

يكفى أن يكون ردها عليه مستفاداً من الحكم بالادانة اعتماداً على أدلة  
الثبوت التي أوردتها فيه .

بطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٠/٢/٢٠

١٨٧٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع  
رداً صريحاً خلاصاً بل يكفى أن يكون ردها عليه مستفاداً من أدانة المتهم  
استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

\* متى كان دفاع المتهم مقصوداً على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى  
فإنه يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدانته استناداً إلى الأدلة التي  
أوردتها الحكم .

بطن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١١٩٠/٢/٢١

١٨٧٣ — وجوب إثبات الدفاع طنبقه في محضر الجلسة حتى تنتزم  
المحكمة بالرد عليها .

\* إذا كان الطامن يطعن على الحكم بقوله أنه اناب عنه وكيلاً حضر  
بجاسة المعارضة وقدم للمحكمة شهادة طبية بمرضه لإثبات عجزه عن  
الحضور ولكن المحكمة اكتفت بمرافق هذه الشهادة بالحضر دون أن تسمع  
دفاعه وقضت بأعقاب المعارضة كأنها لم تكن ، وكان محضر جلسة المحاكمة  
ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن المعارض أو إلى شهادة مرضية  
قدمت وإنما وجد بماف الدعوى شهادة خافية من أية إشارة تدل على أنها  
قدت لهيئة المحاكمة أو لكاتب الجلسة فهذا الطعن لا يكون له محل .

بطن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٠/٢/١٢

١٨٧٤ — عدم التزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع  
رداً صريحاً خلاصاً بل يكفى أن يكون ردها عليه مستفاداً من أدانة المتهم  
استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

\* ما دام الدفاع متطابقاً بأدلة الثبوت في الدعوى فيكفى أن يكون  
الرد عليه مستفاداً من أدانة المتهم استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم  
وليست المحكمة ملزمة بالرد عليه مراعاة .

بطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٠/١٠/١٦

١٨٧٥ - وجوب اثبات الدفاع طلبه في محضر الجلسة حتى تقرر المحكمة بالرد عليها .

\* إذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلباً من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

بلن رقم ١١٢ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/١١/٢٦

١٨٧٦ - وجوب اثبات الدفاع طلباته في محضر الجلسة حتى تقرر المحكمة بالرد عليها .

\* إذا كانت المحكمة قد أصدرت قراراً بضم قضية بناء على طالب المتهم ولم ينفذ هذا القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم حجزت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم تنفيذه .

بلن رقم ١٢٧ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥٢/٢/٢٥

١٨٧٧ - تقدير عذر المتهم في عدم الحضور من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

\* المرض عذر قهري ، فعلى المحكمة صونا لحق الدفاع الذي كطه القانون للمتهم أن لم تر وجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذي قدم عنه شهادة أن تعرض في حكمها لهذا العذر الذي أبداه ونقول كلمتها فيه والا كان حكمها صحيحاً متيناً نقضه .

بلن رقم ٩٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٢/٥/١٢

١٨٧٨ - الطلب الجازم الذي تقرر محكمة الموضوع بلجائبه أو الرد عليه .

\* أن الطلب الذي تقرر محكمة الموضوع بلجائبه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرر سبع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به . وأن غاذا كل الدفاع قد قال \* أن بالقضية نقصا كلن بوده أن يتم وهو

عمل معاينة واعية تبين بعد أو قرب كل بلد المكان الحادث وهل هزبة بدر اقرب من بلدة عزبة الصباغ » فان ما ذكره الدفاع بشأن المعاينة لا يمد طلبا بالمعنى السابق ذكره اذ هو لا يعدو ان يكون تعميما لتحقيق النجابة بما يراه فيه من نقص بدون ان يتسك بطلب استكمال ومن غير ان يبين الهدف الذى يرمى اليه منه .

(طن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٦)

#### ١٨٧٩ - نفع - دفاع موضوعي لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا .

\* دفع المتهم بأن المنزل الذى ضبط فيه المخدر ليس له ، هو من قبل الدفاع الموضوعي الذى لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا . بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .

(طن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٢)

#### ١٨٨٠ - ليس على المحكمة ان تتبع الدفاع في كل شبهة أو استفنتاج

وترد عليه .

\* يكفى لسلامة الحكم ان تثبت فيه المحكمة اركان الجريمة وانما وقعت من المتهم . وتبين الادلة التى قات لديها فجواتها معتقدة ذلك وقول به ، وليس على المحكمة ان تتبع الدفاع في كل شبهة أو استفنتاج وترد عليه ، ولا ان ترد ردا خاصا على الدفاع الموضوعي ، بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التى عولت عليها في ادانة المتهم .

(طن رقم ١٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٢)

#### ١٨٨١ - حق المحكمة في رفض طلب الدفاع ما دام غير منتج .

\* من الحقائق العملية المسلم بها ان احدا لم يستطع من فحص المواد المنوية اثبت ان لها فصائل تختلف وحداتها عن الاخرى . فطلب الطاعن تحليل المواد المنوية التى وجدت بملابس المجنى عليه في جريمة هناك عرض لمعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج فلذا ما رفضته المحكمة وعولت على ما في الدعوى من ادلة فلا تثريب عليها في ذلك .

(طن رقم ١٤٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٨)

١٨٨٢ — عدم قبول زعم المتهم أن محليه لم يوف دفاعه على مقنة  
ان المحكمة ستقضي ببراءته .

✽ ما دام محضر الجلسة خاليا بما يؤيد زعم الطاعن ان المحكمة  
حجرت على حريته في الدفاع او أنها منعت محليه من استيفاء مراعاته فلا  
يقبل منه ادعاؤه انه لم يوف ذلك اندفاع حقه على مثنة ان المحكمة ستقضي  
ببراءته .

لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/٥/٢١

١٨٨٣ — انتهاء حق الدفاع باقتفال باب المرافعة .

✽ الادفاع ينتهي باقتفال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم  
المحكمة باجابهته او بالرد عليه .

لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/١/١٥

١٨٨٤ — عدم التزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع  
ردا صريحا خلافا بل يكفي ان يكون ردها عليه مستفادا من ادانة المتهم  
استنادا الى الأدلة التي لوردها الحكم .

✽ اذا كان المتهم الذي ادانته المحكمة في اختلاس المحجوز قد دافع  
عن نفسه بأنه تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجئ، ألزمه دخول المستشفى  
ولكنه لم يطلب اليها تحقيقا في هذا الشأن مكتفيا بما قرره من انه كان مريضا  
ودخل المستشفى فلا يصح منه التمس على الحكم لعدم رده على هذا  
الدفاع ، فان المحكمة غير مكافئة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات  
الدفاع ، ويكفي لسلبها حكمها ان تورد الأدلة على وقوع الفعل من المتهم .

لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢١ في جلسة ١١٥١/١١/١٢

١٨٨٥ — حق المحكمة في العدول عن القرار الذي اتخذه ما دامت قد  
رأت ان ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه .

✽ اذا كانت المحكمة في سدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة فيها قد  
اصدرت من تلقاء نفسها قرارا تحضيريا فان هذا القرار لا تتولد عنه حقوق  
للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه ، سونا لهذه الحقوق . واذا امتن  
كان الاثبات من محاضر الجلسات ان محكمة اول درجة قد أجرت تحقيق .  
الدعوى وسمعت شهود الاثبات في حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة .

الاستثنائية من تلقاء نفسها عند نظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الاستثنائي الغيابي تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بإعلان شهود الإثبات ، فحضر واحد منهم الجلسة التالية وتخلف الأخران ، كما تخلف الطاعن نفسه عن الحضور ، فاكثفت المحكمة بسماع شهادة من حضر ، وقضت في الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه فإن هذا منها جائز ولا خطأ فيه ، ذلك أن المحكمة كانت قد اتخذت هذا الإجراء من تلقاء نفسها في مسهيل تبين الحقيقة في الدعوى ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ قرارها .

(لمن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥٢/١/٢٨)

**١٨٨٦ — سؤال المحكمة المجنى عليه بعد مراعاة الدفاع وعدم طلب التهم شيء بعد ذلك لا يعتبر اختلافا بحق الدفاع .**

\* إذا كانت المحكمة قد استمعت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجنى عليه عن مكان الإعداء عاياه ، وكان لا يبين من المضر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبدى شيئا فلم تفسح المحكمة له المجال ، فلهذا لا تريب عاياه إذا هي اعتبرت ذلك منه أنه استوفى دفاعه .

(لمن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١١/٢٢)

**١٨٨٧ — حق المحكمة في اعتبار التهم الذي قصر دفاعه على الدفع ببيان التفتيش دون أن يصدر من المحكمة ما يفيد أنها قصرت نظرها عليه أنه أدلى بكل ما لديه من دفاع .**

\* الدفع ببيان التفتيش والتفتيش هو في واقعها دفع موضوعي وارد على إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يرمى إلى عدم الإخذ به كدليل على التهم مما لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة التفتيش والتفتيش أو ببيان التهمة ، بل إن كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيها إذا كان يصح الإخذ بالدليل المستند منها أو أنه لا يصح ذلك أحداً ولها على خلاف ما يقضى به القرون ، وعلى التهم أو المدافع عنه أن يدلى بجديد وجوه الدفاع في التهمة المستند إليه دون اقتصر على أنواع فرعية أو موضوعية ما دامت المحكمة أم يصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذه الأنواع . وأن فلا يجوز للمتهم إذا ما قصر دفاعه على الدفع ببيان التفتيش والتفتيش مع أنه أم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها

ستقتصر نظرها عليه — أن ينمى على الحكمة أنها ادانته دون أن تسبح بقتية دفاعه ما دام أنها كانت في حل من أن تعتبره قد اُفلى بكل ما لديه . ن . دفاع .

طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨

### ١٨٨٨ — اثبات الحكمة سلامة يد المتهم دون اعترافه منه لا يعيب

الحكم .

\* إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم ذكر أن المتهم عاجز ولا يستطيع تقطيع المادة المخدرة بيده وعتب المتهمة على ذلك بقوله « أنه يستعمل يده اليسرى » ثم رغبها فوجدتها الحكمة سليمة ، وكان يبين من ذلك المحضر أيضا أنه لا الطاعن ولا محاميه اعترض على ما أثبتته الحكمة فيه من أنه ظهر لها من مشاهدة يد الطاعن اليسرى أنها في حالة سليمة كما سلم الطاعن نفسه بأنه يستعمل هذه اليد وكان الدفاع عنه لم يطلب عرضه على الطبيب الشرعي ليقوم بالكشف الطبى عليه وابداء رايه في ذلك ، فإس له من بعد أن ينمى على الحكمة أنها لم ترد على دفاعه في هذا الخصوص أو أنها لم تعرضه على الطبيب الشرعي .

طعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/١٢

### ١٨٨٩ — خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب

الاجراءات — على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد اثباته من أوجه دفاعه .

\* خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الاجراءات اذ أن على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد اثباته من أوجه دفاعه .

طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ١١٧٢

### ١٨٩٠ — حكم المادة ٢٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ حرية الدفاع

بماقتر الذى يستلزمه — يستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس .

\* حكم المادة ٢٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ علم هو حرية الدفاع بماقتر الذى يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ من ٧ ص ١٨٦١

١٨٩١- — انطباق المادة ٣٠٩ عقوبات على الملاحين عن المتقاضين  
— ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتعلق بموضوع الخصومة وتقتضيها  
ضرورات الدفاع .

\* يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عذاب القذف الذى يصدر  
من امام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الملاحون عن  
المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتعلق بموضوع الخصومة  
وتقتضيها ضرورات الدفاع .

ملعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٩٦

١٨٩٢ — الفصل فيما اذا كانت عبارات القذف أو السب ما يستلزمه  
الدفاع — موضوعي .

\* الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف ما يستلزمه الدفاع  
مفروك لمحكمة الموضوع .

ملعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٩٦

١٨٩٣ — تعديل التهمة أثناء المحاكمة — وجوب بيان ذلك للمتهم  
وانتاحة الفرصة له للدفاع عنها .

\* حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يتقابل واجب مقرر عليها  
بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة  
وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كليلا .

ملعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٣١٥

١٨٩٤ — دعوى مبنية — دفاع مرسل — تصديق الحكم .

\* اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ان الدفاع عن المتهمين  
وان اشار الى حصول صلح بين الفريقين ، الا انه لم يبين موضوع هذا  
الصلح ، بل ساق دفاعه بشأنه مرسلا في أثناء ابداء ملاحظاته على ائلة  
الدعوى ، فانه لا تثير على المحكمة ان هي التفت عما قلته في هذا  
الشان وقضت في الدعوى المدنية بالتمويض .

ملعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢٢



### ١٨٩٥ — الدفاع — تبصره لما قد ينجم عن انسحابه .

\* إذا كان مؤدى ما هو ثابت بحضور الجلسة أن نقاشا دار بين المحكمة والدفاع انتهى بتبصر المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه الأمر الذى انتفع به الدفاع ، فإن تأويل الأمر على أنه ينطوى على تهديد يكون لا محل له .

(ظمن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٦ من ١٢ ص ١٢٢)

### ١٨٩٦ — حكم — تبصيره — طلب احتياطي — للمحكمة طرحه دون

التزام بالرد عليه .

\* من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جزئيا ، أما الطلبات التى تبدى من باب الاحتياط للمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطلوبة بالرد عليها .

(ظمن رقم ٨٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ ص ١١٤)

### ١٨٩٧ — سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه ظمن

— ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع .

\* من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه ظمن ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع .

(ظمن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢ من ١٥ ص ١٢٠٦)

### ١٨٩٨ — قرار المحكمة بصدد تجهيز الدعوى — قرار تحضيرى —

مفاد ذلك .

\* قرار المحكمة الذى تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يمدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوفا لهذه الحقوق .

(ظمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ١٢٤٧)

### ١٨٩٩ — الدفاع الجوهري — متى يلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ —

إذا كان جنيا يشهد له الواقع وببأسانه .

\* يشترط في الدفاع الجوهري كذا يلتزم المحكمة بالافتلت إليه

والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده ، ولما اذا كان علريا عن دليله بل كان الواقع يكذبه فان المحكمة تكون في حيل من الائتلاف عله دون ان تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه اخلايا بحق الطاعة في الدفاع ولا تصورا في حكمها .

لطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ٨٢٧

#### ١٩٠٠ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

\* مودى نصوس المود ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية والذكرة الابضاحية لمشروع الحكومة - ان الطعن بالتزوير في ورقة من الاوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها الا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا تقف الفصل في الدعوى الاصلية اذا قدرت ان الطعن غير جدى وان الدلائل عليه واهية .

لطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ من ١٧ ص ٨٦٢

#### ١٩٠١ - المدافع عن المتهم - استعداده .

\* استعداد المدافع عن المتهم 'و عدم استعداده امر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

لطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢ من ١٨ ص ١١٠١٨

#### ١٩٠٢ - الدفع بقدم الاصلية من الدفوع الجوهرية في الدعوى .

\* الدفع بقدم الاصلية يعد دفا:ا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .

لطن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ من ١٩ ص ١٦٠٠

#### ١٩٠٣ - تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهم بمحام خاص

- اسلمه الواقع ، لا احتمال ما كلن بوسع كل مدافع ان يبينه .

\* اذا كلن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق اى منهم لا يؤدى الى تبرئة الاخر من التهمة المنسوبة اليه ، فان مصلحة كل منهم في الدفاع لا تكون

بمعارضة مع مصلحة الآخر ، ذلك بأن تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم بحكم خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ، ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل متهم أن يبيحه من أوجه الدفاع ما دام لم ييده بالفضل .

لمن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ١٧٥٢

#### ١٩٠٤ — متى لا يتحقق التعارض في الدفاع بين مصالح المتهمين .

\* متى كان الواضح من الأدلة التي استند إليها للحكم أن كلا من الطاعنين قد انكر التهمة وكان ثبوت القتل المكون للجريمة في حق أى منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخر عن التهمة التي نسبت إليه فإن مصلحة كل متهم في الدفاع لا تكون بمعارضة مع مصلحة الآخر .

لمن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٩/٤/٢١ من ٢٢ ص ٥٢١

#### ١٩٠٥ — التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته .

\* التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ، ما دام منجبا من شأنه أن تنفع به التهمة أو يغير به وجه الرأي في الدعوى .

لمن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٩/٥/١٢ من ٢٢ ص ١٧٠٦

#### ١٩٠٦ — وصف المحكة للدفاع بالإسقاط — وفاده .

\* أن وصف المحكة دفاع الطاعن بالإسقاط يفيد عدم اطمئناتها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن اشارت إليها في حكمها .

لمن رقم ١٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٩/٦/٢٠ من ٢٢ ص ١٧٦

#### ١٩٠٧ — استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول في

تقديره وضميره وتقاليده مهنته .

\* أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى .

لمن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٩/١٢/١ من ٢٠ ص ١١٢٧

### ١٩٠٨ - الطلب الجازم - ماهيته .

\* الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يترك عن التمسك به والإصرار عليه .

بطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/٦/١٥ من ٢١ ص ٨٨٤

### ١٩٠٩ - لمحكمة كليل السلطة في تقدير القوة التتليلية لعناصر

الدعوى .

\* العلم بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلزم بإجابهته لأن الأصل أن المحكمة لها كليل السلطة في تقدير القوة التتليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

بطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١٤ من ٢٢ ص ١١٤٢

### ١٩١٠ - الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو اطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

\* من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية . وأذ كانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة وكان لا يبين من محضر جلسة الدافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن أصر في طلباته الختامية على دأب اجراء تحقيق في الدعوى فانه لا جناح على المحكمة أن هى التفتت عن اجابهته لطلب كلن قد ابداه في جلسة سابقة ولم ترد عليه .

بطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٦ من ٢٢ ص ١٣٠١

### ١٩١١ - اطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه

هو اطلب الجازم .

\* من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم . ومعنى كلن التفتت أن الدفاع عن الطاعن وأن تمسك بمحضر الجلسة قبل الأخيرة بضم الشكوى التى يفرها بوجه العلم

الا أنه لم يصر على ذلك بجلسة المرافعة الأخيرة ، ومن ثم فإن ما يرمى به  
الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٢ ص ٥٢٠)

### ١٩١٢ - التمس على المحكمة عدم استجابتها لطلب او تحقيقها دفاع

لم يتمسك به - غير جائز .

\* متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة انه بعد سماع شهادة  
المجنى عليه ومرافعة النيابة العامة والمحامي الحاضر مع المدعى بالحقوق  
المدنية ترافع الحايين الحاضران مع الطاعن دون أن يطلب احدهما أو  
كلاهما سماع أقوال الشاهد ، فليس للطاعن أن يتمس على المحكمة عدم  
سماعها شاهد أمسك هو عن المطالبة بسماعه ولا يجوز له من بعد أن يتمس  
عليها عدم استجابتها لطلب أو عدم تحقيقها دفاع لم يطرحه عليها .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٥ من ٢٢ ص ١٩٠١)

### ١٩١٣ - الطلب الذي تقرم المحكمة بلجايته او الرد عليه - تعريفه

- مثال .

\* من المقرر أن الطلب الذي تقرم محكمة الموضوع بلجايته أو الرد  
عذبه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقببه ولا ينفك عن التمسك به  
والإصرار عليه في طلبانه الختامية . ولما كان البين من الاطلاع على محضر  
جلسة المحاكمة أن الدفاع قال انه « يطلب تهود نفي لأن الزوجة انكرت  
وجودها وقت انفقيش » وأنه يريد تأييدها بمن كان موجودا وقتئذ وان  
ذلك متروك لعدالة المحكمة . وام بعد الى التحدث عن طلبه في ختام  
مرافعته ، وكان هذا الطلب بهذا النحو غير جائز ولم يصر عليه الدفاع ،  
فإن ما ينمى الطاعن من الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(لمن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ من ٢٢ ص ٨٣٦)

### ١٩١٤ - المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي

يستقرمه مرتبطا بالضرورة الداعية اليه - مثال لعبارات أوردها الطاعن  
في مذكرة لا يستقرمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدعى .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون  
العقوبات ليس الا تطبيقا لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستقرمه

وان هذا الحق اشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه وما لورده الطاعن في منكرته من عبارات نسب فيها الى المدعى بالحق المدني انه طلبت نفسه لاخذ بل الغير وانه ليس له ان يطمع غيا لا يطمع فيه غيره من الخصوم وانه ليس قاضيا محسب بل شريك في جراج للسيارات وانه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة ، فانها عبارات لا يستلزمها الدفاع في القضية المرفوعة منه على المدعى بالحق المدني .

ملعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ - ٢٢ من ١٩٦٥

**١٩٦٥ — استئصال المتهم حقه في الدفاع — لا يصح نعته بعدم الجدية ولا بانه جاء متأخرا .**

\* من المقرر ان استئصال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجازس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا ان يوصف بانه جاء متأخرا لان المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في ان يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وواجه الدفاع ، وازم المحاكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية الحقيقة وهداية الى الصواب .

ملعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ من ٢٤ من ١٩٦٥

**١٩٦٦ — افتاخر في الادلاء بالدفاع — لا يدل حتما على عدم جديته .**

\* من المقرر ان التأخر في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه ان تدفع به التهمة او يتغير وجه الراى في الدعوى .

ملعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ من ٢٤ من ١٩٦٥

**١٩٦٧ — الدفاع الصلار من المتهم او المدافع عنه ، وحدة — عدم جواز الاعتكاف عن ايها متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .**

\* من المقرر ان الدفاع سواء صدر من المتهم او من المدافع عنه يكون وحدة ولا يجوز الاعتكاف عن ايها متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .

ملعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٢٤ من ١٩٦٤

١٩١٨ — متهم — تخلفه عن ابداء دفاعه امام محكمة الموضوع بدرجتها  
— عدم قبوله امام محكمة النقض — علة ذلك .

\* انه وان كان من المسلمات في القانون ان تخلف المتهم او منوله امام محكمة الموضوع بدرجتها لا يبداء دفاعه الامر فيه يرجعه اليه ، الا ان تعودده عن ابداء دفاعه الموضوعي لابلها يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(لمن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/٢٠ من ٢٤ من ١٣٨٢)

١٩١٩ — دفاع مكتوب — تمة لدفاع شفوي — غير مشروط .

\* من المقرر ان الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها . ومن ثم يكون للمتهم ان يضمنها ما يشاء من اوجه الدفاع بل له اذا لم يسميها دفاعه الشفوي ان يضمنها ما يمين له من طلبات التحقيق المتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

(لمن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/١٦ من ٢٤ من ١٣٢٨)

١٩٢٠ — نعت الدفاع بعدم الجدية ، لجورد التأخير في ابدائه ، غير مقبول ، اساس ذلك ؟ متى يمتد اثر نقض الحكم الى غير الطاعن .

\* من المقرر ان التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية ما دام منتجا من شأنه ان تدفع به الذمة لو يتقرر به وجه انراى في الدعوى . كما ان استعمال المتهم حقه في الدفاع في مجلس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا يوصف بأنه جاء متأخرا لان المحاكمة هي وقتها المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في ان يدلى بما يمين له من اوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الامر فيه — لما كلن ما تقدم ، فلن للحكم الملغون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الثاني والطاعن الآخر لحسن سير العدالة باعتبار ان الواقعة التي دين بها الطاعنان واحدة .

(لمن رقم ٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٥/١٩ من ٢٥ من ١٤٧٤)





## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الاول والثاني والثالث « .

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،

وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والنقمة : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف

صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،

وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنقمة .

- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة )  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ الاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة )  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء - الفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .  
... ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : ( ٥ اجزاء - ٥ الاف صفحة ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

ويتضمن عرضا أبجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة  
بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام  
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( أربعة أجزاء -  
٣ آلاف صفحة ) .

ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية  
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير  
المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة  
بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا -  
٢٠ ألف صفحة ) .

ويتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا  
وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ  
واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المعنية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :  
( أربعة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا ( ٣٢ جزءم الفهرس ) .

( الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس )

ملحوظة : تحت الطبع سبعة اجزاء جديدة للاصدارين تتضمن احكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

( ا ) اربعة اجزاء للاصدار المدني .

( ب ) ثلاثة اجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الاسكورية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعي ابجدي ) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة اجزاء جديدة تتضمن احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقود والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . ( ستة اجزاء ) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . ( ثلاثة اجزاء ) .







